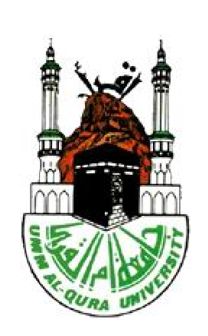
المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية الدعوة وأصول الدين

قسم الكتاب والسنة



الأحاديث التي أعلها الإمام النسائي في السنن الكبرى

(كتاب الصيام)

دراسة استقرائية

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير

في الكتاب والسُّنَّة - تخصص الحديث وعلومه

إعداد الطالب:

فواز بن جود الله بن خلف السلمي

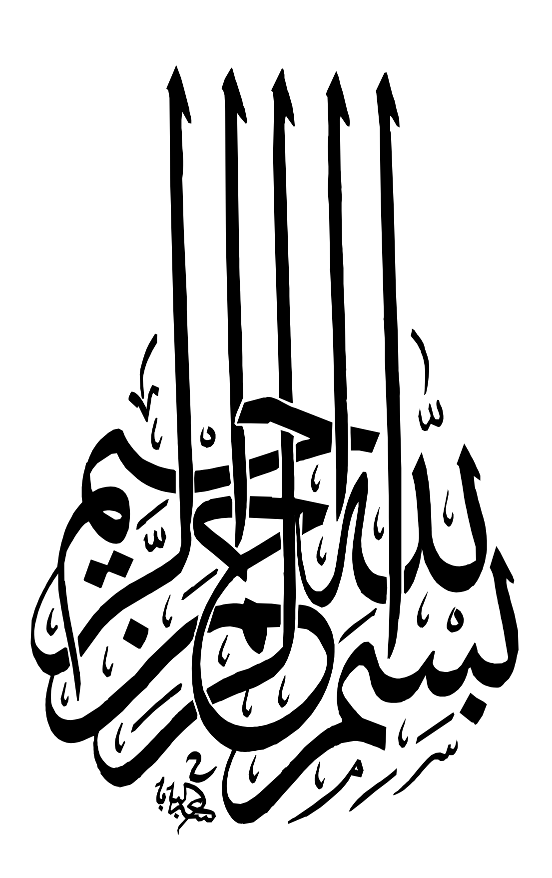
الرقم الجامعي: ٤٣١٨٨٣٥٢

إشراف:

د/ عبد الرحمن بن نويفع السلمي

المجلد الأول

١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م



ملخص الرسالة

وهي بعنوان: الأحاديث التي أعلَّها الإِمَامُ النَّسَائِيُّ في السُنن الكُبْرى كتابُ الصيام. دراسة استقرائية.
الدرجة: ماجستير في تخصص الحديث وعلومه.
تتكون الرسالة من مقدمة وبابين وخاتمة وفهارس علمية.
واشتملت المقدمة على:
أهمية الموضوع وسبب اختياره، ومنهج البحث وخطته.
الباب الأول: دراسةٌ نظرية وفيه تمهيد وفصلان:
- فالتمهيد ترجمةٌ موجزةٌ للإمام النَّسَائيِّ ~ ، وتعريف بكتابه السنن الكبرى من حيث مكانته، رواياته، علاقته بالسنن الصغرى (المجتبى)، عناية العلماء بكتاب السنن الكبرى وخدمتهم له.
- الفصل الأول: منهج الإمام النَّسَائيِّ في إعلال الأحاديث ومقصده في ذلك.
- الفصل الثاني: بيان أثر الإعلال على الروايات.

الباب الثاني: دراسةٌ استقرائية تطبيقيةٌ لجميع الأحاديث التي أعلها الإمام النسائي في كتاب الصيام من السنن الكبرى، وقعت في (٦٨) باباً، وقد بلغت الإعلالات التي تمت دراستها (١٧٣) مسألة إعلال، وهذه الإعلالات منها ما يقدح في صحة الحديث، ومنها ما لا يقدح في صحته؛ غير أنّ النسائي في الغالب لا يترك الباب خلواً من الحديث الصحيح الذي يَستدِل به على ترجمة الباب، وقد سرت في منهج الكشف عن علل الأحاديث على النظر في سياق النسائي وعباراته وتصرفاته في عرض الأحاديث، وربط ذلك بالترجمة، ثم النظر في أحوال الرواة المختلفين، ثم تخريج الحديث وجمع طرقه، والنظر في أقوال الأئمة وأحكامهم على الأحاديث إن وجدت؛ وهي كثيرة امتلأت بها كتب العلل، ثم المقارنة بين ذلك كله والخلوص بنتيجة معينة، وقد تبيّن من خلال الدراسة المنزلة العلمية التي تبوأها الإمام النسائي في عصره من خلال كشفه عن كثير من علل الحديث، وخاصةً الخفية منها، والتي قد لا يطلع عليها إلا القليل من أهل هذا الفن ممن أكثر من الرواية ، ورُزق فهماً ثاقباً، وحفظاً واسعاً، وقد وجدت النسائي استفاد كثيراً من أقوال من سبقه من الأئمة كأحمد بن حنبل ويحيى ابن معين وغيرهم.

- خاتمة وفيها أهم نتائج البحث، ومنها:
١- أنّ كتاب النسائي السنن الكبرى مليءٌ بالأحاديث التي أعلها المؤلف نفسُه.
٢- أنّ ما أشار النسائي إلى أعلاله فيحتمل فيه الاعلال.
٣- أنّ مالم يضعفه النسائي فهو صحيحٌ عنده.
٤- طرق النسائي في الإعلال الصريح متنوعة منها:
- أن يحكم على الحديث صراحةً بما يُعله، كقوله: هذا حديث خطأ.
- أن يحكم على الحديث صراحةً بما يُظن أنه إعلال، كقوله: خالفه فلان.
- أن يحكم على رواي الحديث بما يقتضي ضعف حديثه.
- أن يحكم على عدد من الأحاديث بالاختلاف، كأن يقول: الاختلاف على فلان.
٥- العلاقة بين المجتبى والكبرى: أنه رواية مختصرةٌ منها فيها بعض الزيادات اليسيرة، اشتملت على الأبواب الفقهية الأصلية، وتركت أغلب كتب العلم الأخرى، ولم يكن اختصارها بناءً على تجريد الصحيح من المعلول.
- فهارس علمية كاشفةٌ مضامين الرسالة.

إشراف د/ عبد الرحمن بن نويفع السلمي الطالب: فواز بن جود الله بن خلف السُّلمي

Thesis Abstract

The thesis is entitled , " the sayings said by Imam El-Nesai in the main volume of fasting " an inductive study .

Degree : Master's degree.

The thesis is composed of an introduction , two parts , a conclusion and a bibliography . The introduction include :

the importance of the topic and the reasons behind it and research and plan approach.

part one : a theoretical study including a preface and two chapters.

- The preface includes a concise biography by Imam El-Nesai and introducing a book of the main volume of the sayings and its relation to the minor volume of the sayings (Almujtaba) and the care of the scholars about the main volume of the sayings and their service to them.
- Chapter one :
  - A) the approach of Imam El-Nesai in referring the prophet's saying to its original teller .
  - B) His purposes for referring the sayings to their original tellers.
- Chapter two: illustrating the effects of referring the sayings on the reports .

Part two : an inductive applied study to collect the sayings that Imam El-Nesai archived in his book of (fasting) part from the big volume compiled in (68) parts . the queries of referring the sayings to their reporters were (173) queries. These were concerned about the correctness of a saying . However, Imam Elnesai could prove the correctness of a prophet's sayings . I followed on the process of revealing the sayings and connecting this with an auto biography. Then , he stressed on putting forward the sayings and the biography of their reporters . the research proved that the established prestige in his time through revealing too much about this matter that is known by a few number of people belonging to of the art .

Then comes the conclusion including the main results as thus :

1-The book of Imam El-Nesai , the big volume that is full of the prophet's sayings

2-The possibility of referring the Sayings to their reporters..

3-The sayings that are nor marked , weak by El-Nesai are correct.

4-There are a variety of techniques :

- the sayings should be marked weak , correct or wrong ones.
- The saying should be marked by referring the saying to their reporters
- The teller of the saying should be judged weak if it is so .
- Some of the sayings should be marked as being disputed about .

5-The relationship between the volume of Almujtaba and the big volume that is , it is a concise report that include most of the original Jurisprudence parts

6-Bibliography of the contents of the thesis

Student : FAWAZ JUWDALLAH KHALAF ALSILMI .
Supervised by : Dr. ABDULRAHMAN NUWEFI ALSILMI



المقدمـــــة

مقدّمـــة

إنَّ الحمدَ لله نحمدُه ونستعينُه ونستغفرُه ونعوذُ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ (١٠٢)﴾[1].

وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا (١)﴾[2].

وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا (٧٠) يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا (٧١)﴾[3][4].

أما بعدُ: فإن أحسن الكلام كلام الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

إن أعظم نعم الله ﷻ على البشرية نعمة النبوة والرسالة، فبها هداهم طريق الحق والسعادة، وجنبهم طريق الغي والضلالة.

وقد أتمَّ الله ﷻ هذه النعمة بإرسال خاتم النبيين وإمام المرسلين، محمد ع بأكمل دين وأتم رسالة وأشملها قال ﷺ: "...وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة وبعثت إلى الناس عامة"[5].

---

(١) سورة آل عمران آية (١٠٢).

(٢) سورة النساء آية (١).

(٣) سورة الأحزاب آية (٧٠-٧١).

(٤) هذا جزء من خطبة الحاجة أخرجها أحمد في مسنده (٣٧٢٠)، والترمذي في جامعه (١١٠٥)، وقال: حديث حسن.

(٥) صحيح البخاري (٣٣٥).

فحفظ الله ﷻ الدين الذي جاء به من التبديل والتغيير، قال تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴿٩﴾ ﴾[1].

وكان من صفة أمته أنّ مصاحفهم في صدورهم وكانت ملكة الحفظ هي أول وسائل حفظ هذا الوحي والنور الذي أنزل عليه ﷺ.

وقد هيئ الله لخدمة هذا الدين علماء مخلصين فحفظوا الوحي قرآناً وسنة، وقد ابتكروا لذلك علوماً، وكان في مقدمة تلك العلوم علوم الحديث، وقد بدأت هذه العلوم في زمن الصحابة فكان التحري في ما ورد عن النبي ﷺ من جهة الثبوت والضبط حتى لا يدخل على سنته مالم يقله، وفي قصة عمر مع أبي موسى الأشعري عندما استأذن الأخير عليه وكان عمر مشغولاً فانصرف أبو موسى بعد ان استأذن ثلاثاً فلم يجبه عمر، ثم دعاه عمر وسأله عن سبب انصرافه فأخبره الحديث فطلب عمر لذلك شاهداً، فشهد أبو سعيد الخدري له[2] ففيه ما ينبئ عن تحريهم وتدقيقهم لما ينقل عن رسول الله ﷺ.

ومن ذلك أيضاً قول ابن عباس: إنا كنا نحدث عن رسول الله ﷺ إذ لم يكن يُكْذَب عليه، فلما ركب الناس الصعب والذلول، تركنا الحديث عنه[3].

وقول ابن سيرين: لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة، قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم[4].

وكانت خلاصة ذلك وبلوغ الغاية فيه علم العلل الذي ينبئ عن دقيق أخطاء الرواة.

وإنَّ من أئمة هذا الفن وجهابذته ومحققيه الإمامَ أبا عبدالرحمن أحمدَ بن شعيب

---

(١) سورة الحجر آية (٩).

(٢) صحيح البخاري (٢٠٢٦)، وصحيح مسلم (٢١٥٣).

(٣) مقدمة صحيح مسلم (١/ ١٣).

(٤) مقدمة صحيح مسلم (١/ ١٥).

النَسَائيَّ، فقد احتوى كتابه السنن الكبرى على كلامه في الإعلال ومسالك العلة.

ولما رأيت مكانةَ هذا الإمام العَلَم، ومنزلةَ كتابه (السنن الكبرى)، وأهميةَ كلامه في إعلال الأحاديث، اخترت أن يكون موضوعُ بحثي في أطروحة الماجستير بعنوان: الأحاديثُ التي أعلَّها الإمامُ النَّسَائيُّ في السُنَنِ الكُبْرَى، دراسة استقرائية: كتابُ الصيام.

۞ أهمية الموضوع وسبب اختياره:

أما الأسباب التي جعلتني أختار هذا الموضوع المتعلق بعلم علل الحديث فهي:

- المساهمة في تذليل الاستفادة من كتاب السنن الكبرى، حيث أكثر مصنفه جداً من إعلال الأحاديث أثناء عرضها في أبوابها الفقهية إلى درجة أنّ كتاب الصيام الذي هو موضع دراستي يكاد أنّ يطغى جانب العلل فيه على جانب الفقه؛ بل قد طغى بالفعل.

- المساهمة في تقريب الاستفادة من كتب العلل، فهي صعبة التناول، لدقة هذا العلم وغموضه.

-أنّ الدراسةَ ستكون في علم العلل، فهو يعدُّ ميداناً لنمو ملكة النقد وتكوين الطالب علمياً في التخصص، فهو أفضل طريق لاكتساب المعرفة بهذا العلم.

- أنّ هذا الكتاب لم يخدم بدراسة أكاديمية من حيث منهجية الدراسة القائمة على الاستقراء - في حد علمي- حتى الآن مع أهميته.

- أن كتابَ السنن الكبرى للنَّسَائيِّ كتابٌ نقي، وقد تتابع أكابر أهل الحديث على وصفه بالصحيح كـ: أبي علي النيسابوري وابن عدي والدارقطني وابن منده وأبي يعلى الخليلي وغيرهم(١).

وقد أثبت الباحث الدكتور عبدالرحمن بن نويفع السلمي أنّ المقصود بالسنن عند الإطلاق هي: الكبرى(٢).

وفي دراسة هذه الأحاديث المعلولة من السنن الكبرى فائدةٌ كبرى للمكتبة

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (١/ ٤٨١).

(٢) وهو بعنوان: منهج الإمام النسائي في إعلال الحديث في سننه المجتبى، (دراسة نظرية تطبيقية).

الحديثية بتيسير الوصول إلى الأحاديث المعلولة في السنن الكبرى مقارنة بتعليل الأئمة الآخرين.

- شخصية الإمام النَّسَائيِّ في علم الحديث عموماً، وفي علم علل الحديث خصوصاً.

- أنّ الإمام النَّسَائيَّ من أئمة النقد الكبار، وإخراج تراثه النقدي في دراسة يعد خدمة علمية لذلك التراث القيم، خاصة وأن بعض تلك الأحكام لا توجد إلا عنده ~ .

منهج البحث وخطتــه :

أما منهج البحث فهو منهج المحدثين في النقد، وهو منهج تاريخي خاص أقامه المحدثون لخدمة السنة النبوية، ومن خصائصه أنّه:

- إستقرائيٌّ.
- تحليليٌّ.
- إستنباطيٌّ.

ويمكن تلخيص منهج العمل في هذه الرسالة في النقاط التالية:

- جمع المادة العلمية حول الإمامِ النَّسَائيِّ من كتب التراجم ونحوها، وحول كتابِه السننِ الكبرى من كتب علوم الحديث، والاستفادة منها في فهم طريقة النَّسَائيِّ في الإعلال.

- تفريغُ الصالحِ منها في أبواب الدراسة النظرية.

- جمع الأحاديث التي أعلَّها الإمامُ النَّسَائيُّ في كتاب الصيام، من خلال استقرائها وإظهار مواطن الإعلال.

- التأمل في كل حديثٍ أعله الإمامُ النَّسَائيُّ وسياقِ إعلاله، للوقوفِ على طريقته في الإعلال وإشاراته، ومن ثم استنباطُ قرائنِ الترجيح من سياقاته وتصرفاته في كتابه.

- دراسة الأحاديث التي أعلَّها دراسةَ تخريجٍ وافيةً لإدراك مكمنِ الإعلال وسببه.

- إستخراج أحكام الأئمة الذين أعلَّوا الحديث أيضاً من بطون الكتب والمراجع، وذكرها أثناء التخريج واستثمارها في المقارنة مع أحكام النَّسَائيِّ ~ .

- لخصت في آخر كل حديثٍ معلولٍ أثرَ الإعلال على الحديث، ومقصدَ الإمامِ النَّسَائيِّ من ذكر الإعلال فيه.

- فرغَّت النتائجَ المتعلقةَ بالقسم النظري في موضعها بعد الدراسة التطبيقية.

- قمت بعزو الآيات القرآنية إلى سورها وأرقامها في المصحف الشريف.

- قمت بتخريج الأحاديث النبوية من مظانها، وذلك بذكر اسم الكتاب ورقم الحديث فقط وتركت ذكر الكتاب والباب لئلا أُطيل في التخريج وفي بعض المصادر بالجزء والصفحة، وعند تخريج حديث للاختلاف في متنه وألفاظه فإنِّي أُخرج الجزء من المتن؛ وذلك لأنّ في بعض طرق الأحاديث من الرواية بالمعنى والاختصار والاختلاف ما يوجب الحيطة.

- خرَّجت الآثار عن الصحابة والتابعين من المصنفات والكتب المختصة بها.

- ترجمت للرواة بذكر حكم أكابر أئمة النقد في الراوي، وربما أُسهب أحياناً إذا اقتضى المقام ذلك؛ وخاصةً في الرواة المختلف فيهم.

- ذكرت قرائنَ الترجيح من سياق النَّسَائيِّ وتصرفاتِه من خلال استقراءِ أحاديث الكتاب.

- اعتمدتُّ في دراسة أحاديث السنن الكبرى على نسخة مؤسسة الرسالة(1)، وفي نهاية البحث ظهرت نسخة جديدة للسنن من تحقيق دار التأصيل(2)، وقد طابقت بين النسختين، وخاصة مواضع الإعلال فيهما؛ فلم أجد بينهما اختلافاً يكون ذا أثر على دراسة الأحاديث، إلا أنني غيرت أرقام الأحاديث عند بداية دراسة كل حديث تبعاً

---

(١) نسخة مؤسسة الرسالة، بتحقيق: حسن عبدالمنعم شلبي، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

(٢) نسخة دار التأصيل، بتحقيق مركز البحوث وتقنية المعلومات، الطبعة الأولى ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.

للطبعة الجديدة[1]؛ تيسيراً على الباحثين، وأبقيت أرقام الطبعة القديمة في التخريج.

- عند بداية دراسة كل حديث وضعت رقم الدراسة بين قوسين دائريين ()، وطرق الحديث المختلف فيه بين قوسين مستطيلين [ ]، ثم أشير إلى طرف الحديث.

- أتقيَّد بطريقة النَّسَائيِّ في بيانِ الإعلال وعرضِ الطرق، وأميِّز عباراتِ الإعلال بتفخيم الخط.

- وضعت الآيات القرآنية بين قوسين مميزين ﴿﴾.

- وضعت الأحاديث الشريفة بين علامتي تنصيص ".....".

- عند الاختصار في النقل أضع نقط استرسال... مكان الكلام المحذوف.

- إذا تصرَّفت في النقول ولو بشيء يسير ذكرت كلمة: اهـ بتصرف، أو مختصراً، أو ملخصاً.

- ذيلت الرسالةَ بخاتمةٍ موجزةٍ أجملت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث، ضمَّنتها عدداً من التوصيات المهمة.

- وضعت في نهاية الرسالة عدة كشَّافات:

- كشافاً للآيات القرآنية.
- كشافاً لأحاديث الدراسة، ذكرت فيه طرف الحديث فقط.
- كشافاً للرواة المترجمين في متن الرسالة.
- كشافاً للألفاظ الغريبة.
- كشافاً للأماكن والبلدان.
- ثبتاً للمصادر والمراجع التي استخدمتُها في الرسالة.
- وأخيراً وضعت فهرساً للموضوعات التفصيلية والإجمالية.

---

(١) وتبع ذلك تغيير رقم المجلد والصفحة. علماً بأنّ إصدار دار التأصيل خرج بطبعتين: إحداهما مخرجة الأحاديث، والأخرى مختصرة، وقد حصلت على النسخة المختصرة.

❁ خطـــة البحـــث:

<u>أولاً: المقدمة</u>، وتشمل: أهمية الموضوع، وسبب اختياره، ومنهج البحث وخطته.

<u>ثانيًا: الباب الأول: الدراسة النظرية</u>، وفيها تمهيد، وفصلان:

فالتمهيد: ترجمة موجزة للإمام النسائي، وتعريف بكتابه السنن الكبرى من حيث مكانته، ورواياته، وعلاقة السنن الكبرى بالصغرى، وعناية العلماء بكتاب السنن الكبرى وخدمتهم له.

<u>الفصل الأول: منهج الإمام النسائي في إعلال الحديث</u>، وفيه تمهيد، وأربعة مباحث:

- **التمهيد**: في معنى العلة.
- **المبحث الأول**: إعلال الحديث باختلاف الرواة، وفيه أربعة مطالب:
  - المطلب الأول: الاختلاف في إسناد الحديث.
  - المطلب الثاني: الاختلاف في متن الحديث.
  - المطلب الثالث: الاختلاف الذي صرح بترجيح بعض وجوهه.
  - المطلب الرابع: الاختلاف الذي لم يصرح بترجيح بعض وجوهه.
- **المبحث الثاني**: إعلال الحديث بالطعن في الراوي.
- **المبحث الثالث**: إعلال الحديث بتفرد الراوي.
- **المبحث الرابع**: إعلال الحديث بالحكم عليه بما يقتضي الضعف.

<u>الفصل الثاني</u>: **<u>أثر الإعلال على الروايات</u>**، وفيه مبحثان:

- **المبحث الأول**: أثر الإعلال على صحة الحديث.
- **المبحث الثاني**: أثر الإعلال على أحاديث الباب وفقه الرواية.

<u>ثالثًا: الباب الثاني: الدراسة التطبيقية</u>، وهي دراسةٌ استقرائية لجميع الأحاديث التي أعلها الإمام النسائي في كتاب الصيام من السنن الكبرى، وقعت في (٦٨) باباً، وقد بلغت الإعلالات التي تمت دراستها (١٧٣) مسألة إعلال، قمت

بدراستها وفق المنهجية التالية:

تخريج الأحاديث ودراستها دراسة تحليلية وأستنبط من خلال سياق النسائي طريقته في إعلالها وقرائن الترجيح إن لم يُصَرِّح به (وهو كثير)، ثم أجمع أقوال الأئمة الآخرين فيها وتصرفاتهم، وأربط بين كل ذلك، وأناقش وأوجه وأرجح، ثم أُبين أثر إعلال النسائي لذلك الحديث على أدلة الباب الذي أورده فيه، ثم أُفرغ النتائج التي توصل إليها في مواضعها من الدراسة النظرية.

رابعًا: الخاتمة، وفيها أهم النتائج والتوصيات.

خامسًا: الفهارس والكشافات، وتشمل:

- ثبت المصادر والمراجع.
- كشاف الآيات القرآنية.
- كشاف الأحاديث المدروسة في البحث.
- كشاف الرواة المترجمين.
- كشاف الألفاظ الغريبة.
- كشاف الأماكن والبلدان.
- دليل الموضوعات التفصيلي.
- دليل الموضوعات الإجمالي.

۞ الدراسات السابقة في علل النسائي:

١- الأحاديث التي أعلها الإمام النسائي بالاختلاف على الرواة في كتابه المجتبى، دراسة دكتوراه للباحث: عمر إيمان أبو بكر، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وتم الوقوف على الرسالة، واستدراك بعض الجوانب التي لم يتطرق إليها الباحث في دراسته، مما دفعني إلى إعادة دراستها من خلال السنن الكبرى في مواضعها، وهي:

• أنه لم يكمل دراسة جميع الأحاديث التي أعلها النسائي بالاختلاف بين رواتها في المجتبى، فقد توقف عند كتاب اللقطة، وقد درس الباحث في كتاب الصيام (٥٠) اختلافًا، وزاد العدد في دراستي إلى (١٧٣) إعلالاً، أي بواقع (١٢٣) إعلالاً زادها النسائي في الكبرى عن الصغرى، فكان لابد من دراسة الأحاديث المتبقية من خلال السنن الكبرى في مواضعها.

• أنّ دراسته للأحاديث التي أعلها النسائي كانت بمنأى عن تتبع أثر هذه العلل على الاستدلال للأبواب التي وضعها النسائي، وعن ذكر تصرفات النسائي في كتابه وطريقته في عرض العلل والترجيح بين الطرق، فالنسائي أورد بعض السياقات والطرق وأراد بها الترجيح بين الروايات المختلفة، وهذا جانب مهم لخدمة الكتاب، فكانت دراسة الباحث - وفقه الله - للأحاديث التي أعلها النسائي في كتابه غير مراعية لسياق إعلالها، وكأن النسائي أعلها في غير هذا الكتاب.

• إن منهج دراستي للأحاديث يختلف عن منهج الباحث في دراسته، فقد تعرضتُ في الدراسة لمسألتين لم أجد الباحث تعرض لها في منهج دراسته:

الأولى: استثمار السياق الذي أعلّ النسائي فيه هذا الحديث، والكشف عن طريقته في سياقاته.

الثانية: بيان أثر ذلك الإعلال على الاستدلال بالحديث وبأحاديث الباب.

٢- نقد المتن عند الإمام النسائي في السنن الكبرى: محمد مصلح محمد الزعبي، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عام١٩٩٩م، وهي تغطي جزءً يسيرًا من الجانب

الـذي سـتغطيه دراسـتي بـإذن الله تعـالى مـن الأحاديـث المعلولـة، وتختلـف دراسـتي للأحاديث التي سنشترك في دراستها (على قلتها) في بيان دراستي لأثر ذلك الإعلال على الاستدلال بالحديث وبأحاديث الباب.

وتختلـف دراسـتي عنهـا أيـضًا أنهـا دراسـة اسـتقرائية، تحقـق هـدفين لم تحققهـما الدراسات السابقة هي:

• إبـراز كـل الأحاديـث التـي أعلهـا النـسائي ~ في كتابـه (في كتـاب: الـصيام)، وبيان أثر كل تلك العلل على الاستدلال بالحديث وبأحاديث الباب.

• إبراز ما لم يعله النسائي ~ صراحة، فبهذه الدراسة وبدراسـة الأحاديـث التـي أعلها النسائي تلميحًا تكون بقية الأحاديث قد دخلت فيما سماه العلماء صحيح النسائي ~ .

٣- **منهج الإمام النسائي في إعلال الحديث في سننه المجتبى**، دراسة نظرية تطبيقية، دراسـة دكتـوراه للباحـث: عبـدالرحمن بـن نويفـع الـسلمي، جامعـة أم القـرى، نوقـشت بتاريخ ٨/ ٦/ ١٤٢٨هـ. وهي الدراسة التي فتحت لنا باب هـذا البحـث، والـدكتور هـو مرشدي في مشروع دراسة الأحاديث التي أعلها الإمام النسائي في السنن الكـبرى، وهـو مشرف هذا البحث والمشروع أيضاً.

٤- **الأحاديث التـي أعلهـا الإمـام النـسائي (تلميحـاً) في الـسنن الكـبرى**، الـدكتور عبدالرحمن نويفع السلمي، بحث مـسجل في مركـز البحـوث والدراسـات الإسـلامية في جامعة أم القرى، سجل عام ١٤٣٢هـ، وهـو بحـثٌ مكمـلٌ للبحـث الـذي تقـدمت بـه؛ فبحثي مهتم بالأحكام الصريحة.

٥- **علل النـسائي في الـسنن الـصغرى**: للباحـث علي محمـد فتحـي عبـدالفتاح أبـو الشكر، ماجستير، وهذا أيضاً يخص كتابه المجتبى، وقد درس فيها الباحـث (٥٠) حـديثًا منتقاة عامتها في الأحكام المباشرة على الأحاديـث، وليـست دراسـة اسـتقرائية أيـضًا، قـد تتقاطع مع دراستي في بعـض الأحاديـث اليـسيرة لكـن يختلـف منهجـي في الدراسـة عـن منهج الباحـث وفقه الله فيما سبق أن ذكرته في دراسة الدكتور عمر إيمان أبو بكر.

٦- **مشروع دراسة الأحاديث التي أعلها الإمام النسائي في السنن الكبرى** – دراسة استقرائية -، وهو مشروع مقدم لقسم الكتاب والسنة، وهذا البحث جزءٌ منه.

هذا ما وقفت عليه من الدراسات المتعلقة بعلل الإمام النسائي ~ ، ويظهر منه أن الجانب الذي أردته بالدراسة غير مغطى في دراسة سابقة، والله الموفق.



الشكر والتقدير

استجابة لقول الباري ﷻ: ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾[1]؛ فإنني أتوجه بالشكر والحمد لله ﷻ على ما أسبغه عليَّ من نعمٍ ظاهرةٍ وباطنةٍ لا أحصي لها عدًّا، والتي منها تيسيره وعونه على إنجاز هذه الرسالة، فله الحمد جلَّ وعلا في الأولى والآخرة حمداً كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه.

هذا وإنَّ من شكر الله ﷻ شكرَ عباده على إحسانهم، فقد روى أبو هريرة ﷺ عن النبي ﷺ أنه قال: (لَا يَشْكُرُ اللهَ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ)[2]، فمن هذا المنطلق أتقدم بخالص الشكر والتقدير لوالديَّ الكريمين اللذين كان لهما أبلغ الأثر في تنشئتي وتوجيهي لطلب العلم والسعي لتحصيله منذ الصغر، سائلاً الله ﷻ أن يمد في عمريهما على طاعته وأن يجعل كل حرف في هذه الرسالة في ميزان حسناتهما.

وأخص بشكري وتقديري فضيلة الدكتور عبدالرحمن بن نويفع السلمي الأستاذ المساعد بقسم الكتاب والسنة، المرشد والمشرف على رسالتي، الذي كان قمةً في العطاء، فلم يدخر وسعاً في بذل التوجيه المستمر والنقد البنَّاء طوال مدة البحث بمرحلتيه الإرشادية والإشرافية، فكان ذا صدر رحب وخلق كريم، أسأل الله ﷻ أن يجعل ما قدمه لي من عونٍ وتوجيهٍ وصبرٍ في ميزان حسناته.

كما أرفع شكري لجامعة أمِّ القرى عامة، وكلية الدعوة وأصول الدين خاصة، ممثلة في فضيلة عميدها ووكيلها وأعضاء مجلس الكلية الموقرين، كما أشكر شكراً خاصاً قسم الكتاب والسنة ممثلاً في فضيلة رئيس قسم الكتاب والسنة، وأعضاء مجلس القسم الموقرين، وكافة الأساتذة الفضلاء على حسن توجيههم.

---

(١) سورة إبراهيم آية (٧).

(٢) أخرجه أبو داود في سننه (٤٨١١)، والترمذي في جامعه (١٩٥٤)، وأحمد في مسنده (٧٩٣٩).

كما أشكر كلاً من فضيلة الشيخ الدكتور ماهر بن منصور نمنم الأستاذ بقسم الكتاب والسنة، وفضيلة الشيخ الدكتور إسماعيل بن عبد الستار الميمني الأستاذ المشارك بقسم الكتاب والسنة على تكرمهما بالموافقة على مناقشة هذه الرسالة وتقييمها رغم تعدد مشاغلهما، فأسأل الله ﷻ أن يبارك لهما في علمهما وعملهما وأن يجزل لهما الأجر والمثوبة.

ومن هنا أرجو أن يضيف هذا البحثُ فائدةً علميةً من خلال استقراء الأحاديث التي أعلها الإمام النَّسَائيِّ، ويحرك همم الباحثين للإهتمام بهذا النوع من الدراسات، ودراستها دراسةً علميةً مقارنةً، لأنه بمثل هذه الدراسات الدقيقة نستطيع أن نستمر في خدمة السنة خدمة علمية أصيلة، ومن خلالها أيضاً نستطيع الوقوف بجلاء أمام تلك الجهود الجبارة التي بُذِلتْ في سبيل الحفاظ على المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي.

وأخيراً فاللهَ أسألُ أن يجعل عملي عملاً صالحاً خالصاً ليس لأحد فيه شيءٌ، كما أسألُه أن يعصمَني من الزلل والخطأ، وأن يغفرَ لي ويتجاوزَ عني بفضله وكرمه، فهو ولي ذلك والقادر عليه، وسبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك.

الباب الأول

الباب الأول

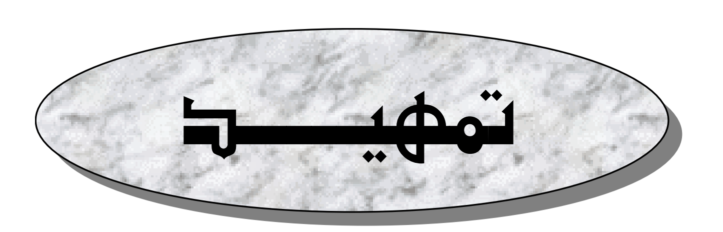
الدراسة النظرية

وفيها تمهيد وفصلان:

۞ **التمهيد: ترجمة موجزة للإمام النسائي، وتعريف بكتابه.**

۞ **الفصل الأول: منهج الإمام النسائي في إعلال الحديث.**

۞ **الفصل الثاني: أثر الإعلال على الروايات.**



ترجمة موجزة للإمام النَّسَائيِّ، وتعريف بكتابه

وفيه: -

اسمه ونسبه، مولده، نشأته العلمية، رحلاته، شيوخه وتلاميذه، انتقاء النسائي لما يروي، تلامذته، مكانته العلمية وثناء العلماء عليه، شمائله وأخلاقه، مذهبه واعتقاده، مصنفاته، وفاته.

وتعريف بكتابه السنن الكبرى من حيث مكانته، ورواياته، وعلاقته بالسنن الصغرى، وعناية العلماء وخدمتهم له.

* * * ** * * *

تمهيـــد
ترجمة موجزة للإمام النَّسَائيِّ

❖ اسمه ونسبه:

هو الإمام الحافظ أبو عبدالرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن سِنان بن بحْر بن دينار الخُراساني، النَّسَائيُّ[1]، وهي بفتح النون والسين المهملة بعدها الهمزة المفتوحة، والنَّسائيُّ نسبةً إلى نَسَا، بلدة بخُراسان[2]، والنسبة المشهورة إلى هذه البلدة النسويُّ والنَسَائيُّ[3].

❖ مولده:

ولد الإمام النَّسَائيُّ سنة خمس عشرة ومائتين من الهجرة، وقد صرَّح بهذا إذ يقول ~ : يشبه أن يكون مولدي سنة خمس عشرة ومائتين، لأنّ رحلتي الأولى إلى قتيبة كانت في سنة خمس وثلاثين، أقمت عنده سنة وشهرين[4].

---

(١) تهذيب الكمال (١/ ٣٢٨)، لأبي الحجاج يوسف بن عبدالرحمن المزي (المتوفى: ٧٤٢هـ)، والتقييد والإيضاح (١/ ١٤٠)، لابن نقطة الحنبلي البغدادي، محمد بن عبدالغني (المتوفى: ٦٢٩هـ)، وسير أعلام النبلاء (١٤/ ١٢٥)، للحافظ شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ).

(٢) معجم البلدان (٥/ ٢٨١)، لياقوت بن عبدالله الرومي الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ).

(٣) الأنساب (١٣/ ٨٤)، لأبي سعد عبدالكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي (المتوفى: ٥٦٢هـ).

(٤) تهذيب الكمال (١/ ٣٣٨)، وتهذيب التهذيب (١/ ٣٨)، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ).

❖ نشأته العلمية:

طلب العلم في صغره، فقد رحل إلى قتيبة وله عشرون سنة، فأقام عنده ببغلان[(١)]، وأكثر عنه[(٢)].

❖ رحلاته:

جال الإمام النسائي في طلب العلم في خراسان والحجاز ومصر والعراق والجزيرة والشام والثغور ثم استوطن مصر.

يقول ابن الجوزي[(٣)] -واصفاً رحلة الإمام النَّسَائيِّ ~ -: رحل إلى نيسابور فسمع إسحاق بن راهويه الحنظلي والحسين بن منصور ومحمد بن رافع وغيرهم، ثم خرج إلى بغداد وانصرف عن طريق مرو فكتب عن عليِّ بن حُجر وغيره، ثم توجه إلى العراق فكتب عن أبي كريب وأقرانه، ثم دخل مصر والشام[(٤)].

❖ شيوخه:

كانت رحلة الإمام النَّسَائيِّ ~ للأخذ عن الشيوخ سبباً في كثرة الأئمة والمحدِّثين الذين أخذ عنهم، فمن أشهرهم:

١- إسحاق بن راهويه.

٢- هشام بن عمار.

٣- سويد بن نصر.

٤- عيسى بن حماد زغبة.

---

(١) بغلان بلدة بنواحي بلخ.معجم البلدان (١/ ٤٦٨).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٤/ ١٢٨).

(٣) هو أبو الفرج عبدالرحمن بن أبي الحسن علي الجوزي (المتوفى:٥٩٦هـ)، وفيان الأعيان لابن خلكان (٣/ ١٤٢).

(٤) المنتظم (٦/ ١٣١)، لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي الجوزي القرشي، طبعة ١٣٥٧هـ، حيدر آباد- الهند.

٥- الحارث بن مسكين.

٦- علي بن حجر.

٧- عمرو بن علي الفلاس.

٨- محمد بن بشار العبدي.

٩- محمد بن المثنى، أبو موسى العنزي.

١٠- نصر بن علي الجهضمي.

١١- هارون بن عبدالله الحمّال.

١٢- هناد بن السري.

١٣- عباس بن محمد الدوري.

١٤- أحمد بن منيع(١).

❖ انتقاء النسائي لما يروي:

لم يكن النَّسَائيُّ ~ يحدِّث بكل ما سمعه من شيوخه، بل كان ينتقي أفضل ما عندهم.

ترك النسائي الرواية عن الضعفاء والمجاهيل:

لم يكن النسائي يروي عن الضعفاء والمجهولين إلا في معرض بيان حالهم والاستشهاد على ضعفهم، وقد بيَّن ذلك الدارقطني عندما سُئِلَ ~ : إذا حدث أبو عبدالرحمن النَّسَائيُّ وابن خزيمة بحديث أيما تقدم. فقال: أبو عبدالرحمن؛ فإنه لم يكن مثله ولا أقدِّم عليه أحداً، ولم يكن في الورع مثلُه لم يحدث بما حدث ابن لهيعة وكان عنده عاليا عن قتيبة(٢).

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٤/ ١٢٥)، تهذيب التهذيب (١/ ٣٨).

(٢) تهذيب الكمال (١/ ٣٣٥)، وتهذيب التهذيب (١/ ٣٨).

❖ **تلامذته:**

طال عمر النسائي ~ وتميز بعلمه على سائر أهل عصره، فكان إمام الحديث في زمانه بلا منازعة، مما حدا بطلاب الحديث إلى الاتصال به والتتلمذ عليه من جميع الأمصار ليأخذوا عنه، ومن أشهرهم:

١- أبو بشر الدولابي.

٢- أبو عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفراييني صاحب المستخرج.

٣- أبو جعفر محمد بن سلامة الطحاوي صاحب مشكل الآثار.

٤- أبو علي النيسابوري.

٥- حمزة بن محمد الكِنَاني.

٦- أبو حاتم محمد بن حِبَّان البُسْتي صاحب الصحيح.

٧- أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس النحوي.

٨- أبو سعيد بن يونس صاحب تاريخ مصر.

٩- ابنه عبدالكريم بن أبي عبدالرحمن النسائي.

١٠- أبو جعفر بن موسى بن محمد بن حماد العُقَيلي صاحب كتاب (الضعفاء الكبير).

١١- أبو بكر أحمد بن محمد بن السنِّي الراوي عنه كتابه السنن.

١٢- أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني صاحب كتب المعاجم الثلاثة.

١٣- الحسن بن رشيق.

١٤- محمد بن عبدالله بن حَيُّوَيه النيسابوري[1].

---

(١) تهذيب الكمال (١/ ٣٣٥)، وسير أعلام النبلاء (١٤/ ١٢٧)، وتهذيب التهذيب (١/ ٣٨).

❖ **مكانته العلمية وثناء العلماء عليه:**

يعد الإمامُ النَّسَائيُّ ~ إماماً محدثاً ناقداً حافظاً، فقد كان إمامَ المحدثين في عصره، ورأسَ الحفَّاظ في زمانه، ولقد فاق أقرانَه وعلماءَ زمانِه ممن اشتغل بعلم الحديث.

ولقد تبَّوأ ~ مكانةً عاليةً ومنزلةً رفيعةً في علم الحديث وفقهه، شهد له بذلك كل من عرفه، أو أخذ عنه:

١- قال علي بن عمر الدارقطني غير مرة: أبو عبدالرحمن مقدَّم على كل من يذكر بهذا العلم من أهل عصره، وقال أيضاً: كان أبو عبدالرحمن النَّسَائيُّ أفقه مشايخ مصر في عصره، وأعرفهم بالصحيح والسقيم من الآثار، وأعلمهم بالرجال[(١)] .

٢- وقال الحاكم: سمعت أبا علي الحافظ- الحسين بن علي- غير مرة يذكر أربعة من أئمة الحديث، فيبدأ بأبي عبدالرحمن[(٢)] .

٣- وقال أبو عبدالله بن مندة: الذين أخرجوا الصحيح وميزوا الثابت من المعلول والخطأ من الصواب أربعة: البخاري ومسلم وأبو داود وأبو عبدالرحمن النَّسَائيُّ[(٣)] .

٤- وقال ابن القطان: هو أعلم أهل الحديث، وسمَّى الدارَقطنيُّ وغيره كتابَه المجتبى صحيحاً[(٤)] .

٥- وقال الحافظ الذهبي: وكان من بحور العلم مع الفهم والإتقان والبصر ونقد الرجال وحسن التأليف، وقال أيضاً: ولم يكن أحد في رأس الثلاث مائة أحفظ من النَّسَائيِّ، هو أحذق بالحديث وعلله ورجاله من مسلم ومن أبي داود ومن أبي عيسى

---

(١) تهذيب الكمال (١/ ٣٣٣).

(٢) معرفة علوم الحديث (٨٢)، والتقييد (١٤١).

(٣) سير أعلام النبلاء (١٤/ ١٣٥).

(٤) إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لمغلطاي بن قليج بن عبدالله المصري الحنفي، أبو عبدالله، علاء الدين (المتوفى: ٧٦٢هـ).

الترمذي، وهو جار في مضمار البخاري وأبي زرعة[1] ، وقال أيضاً: برع في هذا الشأن وتفرَّد بالمعرفة والإتقان وعلو الإسناد[2].

٦- وقال ابن طاهر: سألت سعد بن علي الزنجاني عن رجل فوثقه فقلت: قد ضعفه النسائي فقال: يا بني إنَّ لأبي عبدالرحمن شرطا في الرجال أشد من شرط البخاري ومسلم[3].

❖ **شمائله وأخلاقه:**

كان ~ شيخاً مهيباً، مليحَ الوجه، ظاهرَ الدم، حسنَ الشيبة، نضرَ الوجه مع كبر السن، يؤثرُ لباسَ البرود النوبية والخضر[4].

وكان ~ مجتهداً في العبادة، مواظباً على السنن المأثورة، محترزاً عن مجالسة السلطان ورعاً منه ~ ، قال محمد بن المظفر الحافظ: سمعت مشايخنا بمصر يعترفون لأبي عبدالرحمن النَّسَائيِّ بالتقدم والإمامة، ويصفون من اجتهاده في العبادة بالليل والنهار ومواظبته على الحج والاجتهاد[5].

❖ **مذهبه واعتقاده:**

أولاً: مذهبه: ذكر ابن الأثير عن النَّسَائيِّ أنه شافعيُّ المذهب[6]، كما ذكر ذلك السبكي[7]، ولكنْ من تأمل كتابَ النَّسَائيِّ ونظر في تراجمه أيقن أنه على منهج أهل

----

(١) سير أعلام النبلاء (١٤/ ١٢٧).

(٢) تذكرة الحفَّاظ (٢/ ١٩٤)، لشمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ).

(٣) تذكرة الحفَّاظ (٢/ ١٩٥)، وسير أعلام النبلاء (١٤/ ١٣١).

(٤) سير أعلام النبلاء (١٤/ ١٣٢).

(٥) تهذيب الكمال (١/ ٣٣٤)، وسير أعلام النبلاء (١٤/ ١٣٢).

(٦) جامع الأصول (١/ ١٩٦)، لمجد الدين أبو السعادات المبارك الجزري، ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦هـ).

(٧) طبقات الشافعية الكبرى (٣/ ١٥).

الحديث، فهو متبعٌ لما صحَّ من الحديث عنده، وله اجتهاداته في المسائل الفقهية.

ثانياً: اعتقاده: قد أبان النَّسَائيُّ ~ عن عقيدته الصافية النقية من خلال كتاب الإيمان والنعوت والتفسير، فإنه واضح من تراجمه أنه على مذهب أهل السنة والجماعة.

وقد ذكر الذهبي ~ عن قاضي مصر أبي القاسم عبدِ الله بن أبي العوام السعدي أنه قال: ثنا النَّسَائيُّ ثنا إسحاق ثنا محمد بن أعين قال: قلت لابن المبارك: إن فلاناً يقول: من زعم أن قوله تعالى: ﴿وَأَنَا ٱخْتَرْتُكَ فَٱسْتَمِعْ لِمَا يُوحَىٰٓ ﴿١٣﴾ إِنَّنِىٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدْنِى وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكْرِىٓ ﴿١٤﴾﴾(1) مخلوق فهو كافر، فقال: صدق، قال النَّسَائيُّ: بهذا أقول(2).

❖ مصنفاته:

يعد الإمام النَّسَائيُّ ~ من المكثرين في التأليف والتصنيف، ذكر ذلك غيرُ واحدٍ من العلماء، فقد خلَّف ~ علماً كثيراً جمَّاً حوته تآليفه ومصنفاته، فترك لمن بعده ثروةً علميةً، أعقبته ذكراً خالداً وثناءً حسناً إلى يوم الدين.

هذا وإنَّ غالبَ تصانيفه ومؤلفاته في الحديث وعلومه، ولكن يبدو أن الكثيرَ منها فُقِد، ولم يتبقَ إلا أسماؤها، ومما وقفت عليه من تآليفه ومصنفاته:

١- السنن الكبرى، وهو أهمُ تصانيفه، وسيأتي الكلام عليه في فصل مستقل إن شاء الله تعالى، ولكن أُشير هنا إلى طبعاته، فالكتاب طبع أربع طبعات، طبع بدار الكتب العلمية -بيروت- عام ١٩٩٢م، بتحقيق الدكتور عبدالغفار البنداري، وسيد كسروي حسن، وطبع المجلدُ الأولُ منه بتحقيق الشيخ عبدالصمد شرف الدين، بدار القمة ببومباي -الهند- عام ١٩٧٢م، وطبع أخيراً بمؤسسة الرسالة بتحقيق عبدالمنعم حسن شلبي، عام ١٤٢١هـ -٢٠٠١م، وطبع أخيراً في دار التأصيل بتحقيق مركز البحوث وتقنية المعلومات، الطبعة الأولى ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م، وهي أجودها.

---

(١) سورة طه آية (١٣-١٤).

(٢) تذكرة الحفاظ (٢/ ١٩٥).

٢- السنن الصغرى (المجتبى)، ونال هذا الكتابُ شهرةً واهتماماً من بين كتب السنة، وقد طُبِعَ عدةَ طبعات، ومن أشهرِ تلك الطبعات وأكثرِها تداولاً تلك التي عُنى بها الشيخ عبدالفتاح أبو غدة، طبعتها دار البشائر الإسلامية -حلب- عام ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٣- خصائص علي بن أبي طالب ﵁، طُبِعَ بتحقيق الشيخ أبي إسحاق الحويني، عام ١٤٠٨هـ بالقاهرة، وهو جزء من السنن الكبرى.

٤- فضائل الصحابة، أو مناقب الصحابة، طبع بتحقيق ودراسة: د. فاروق حماده، ونشرته دار الثقافة بالدار البيضاء بالمغرب سنة ١٤٠٤هـ، وهو جزء من السنن الكبرى.

٥- عمل اليوم والليلة، طبع بتحقيق د. فاروق حمادة، في مجلد واحد، بإشراف المكتب التعليمي السعودي بالمغرب، ونشرته مكتبة المعارف بالرباط -المغرب-، كما طبع بالرئاسة العامة للإفتاء والبحوث العلمية بالمملكة العربية السعودية، وهو جزء من السنن الكبرى.

٦- التفسير: طبع في مجلدين بتحقيق مركز السُنَّة للبحث العلمي، ونشرته مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت-لبنان- عام ١٩٩٠م، وهو جزء من السنن الكبرى.

٧- الجمعة[١].

٨- فضائل القرآن[٢].

والكتب الستة الأخيرة ألَّفها الإمام النَّسَائيُّ استقلالاً ثُمَّ ضمها إلى كتابه السنن الكبرى، وبعضها قد طُبِعَ مستقلاً عن الكبرى، كعمل اليوم والليلة والجمعة والتفسير.

٩- الضعفاء والمتروكون: طبع عدة مرات، طبع بآخر كتاب التاريخ الصغير للبخاري، وعلى هامشه تعليقات للشيخين: محمد شمس الحق العظيم أبادي ومحمد محي

---

(١) ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون (٢/ ١٤٠٩)، الناشر: مكتبة المثنى - بغداد، عام ١٩٤١م، وفؤاد سزكين في تاريخ التراث العربي (١/ ٤٣٢).

(٢) ذكره الزركشي في البرهان في علوم القرآن (١/ ٤٣٢)، والسيوطي في الإتقان (٢/ ١٥١).

الدين إله أبادي، نشرته إدارة ترجمان السُنَّة، بشادمان -باكستان-، وطبع بتحقيق: محمود إبراهيم زايد، الطبعة الأولى سنة ١٣٩٦ه، دار الوعي في حلب، وأخرى بتحقيق كمال الحوت وبوران الضناوي، مؤسسة الكتب الثقافية.

١٠- الطبقات: طبع في آخر كتاب التاريخ الصغير للبخاري، وفي هامشه تعليقات للشيخين: محمد شمس الدين الحق العظيم أبادي ومحمد محي الدين إله أبادي، نشرته إدارة ترجمان السنة، بشادمان -باكستان-، عام ١٩٨٢م، كما طُبعَ طبعة أخرى بتحقيق: عبدالكريم وريكات ومشهور حسن سلمان، بعنوان: ثلاث رسائل حديثية للإمام النَّسَائيِّ، دار المنار بالزرقاء - الأردن- ١٩٨٨م.

١١- تسمية فقهاء الأمصار من أصحاب رسول الله ﷺ ومن بعده من أهل المدينة، طبع في آخر كتاب التاريخ الصغير للبخاري، وفي هامشه تعليقات للشيخين: محمد شمس الدين الحق العظيم أبادي، ومحمد محي الدين إله أبادي، نشرته إدارة ترجمان السنة، بشادمان -باكستان-، عام ١٩٨٢م، كما طُبعَ طبعة أخرى بتحقيق: عبدالكريم وريكات ومشهور حسن سلمان، بعنوان: ثلاث رسائل حديثية للإمام النَّسَائيِّ، دار المنار بالزرقاء - الأردن- ١٩٨٨م، وطُبِعت منها طبعة أخرى، نشرها الشيخ: محمد عبدالمحسن، صاحب المكتبة الوقفية.

١٢- تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد، طبع في آخر كتاب التاريخ الصغير للبخاري، وفي هامشه تعليقات للشيخين: محمد شمس الدين الحق العظيم أبادي، ومحمد محي الدين إله أبادي، نشرته إدارة ترجمان السنة، بشادمان -باكستان-، عام ١٩٨٢م، كما طُبعَ طبعة أخرى بتحقيق: عبدالكريم وريكات ومشهور حسن سلمان، بعنوان: ثلاث رسائل حديثية للإمام النَّسَائيِّ، دار المنار بالزرقاء - الأردن- ١٩٨٨م.

١٣- معرفة الإخوة والأخوات من العلماء والرواة[(١)].

١٤- الكنى[(٢)].

---

(١) ذكره ابن الصلاح في علوم الحديث (٣١٠).

(٢) ذكره الذهبي في السير (١٤/ ١٣٣)، وحاجي خليفة في كشف الظنون (٢/ ١٤٥٣).

١٥- التمييز[1].

١٦- الجرح والتعديل[2].

١٧- الرجال[3].

١٨- أسامي شيوخه، طُبِعَ بدار عالم الفوائد -مكة المكرمة-، عام ١٤٣٢هـ، بتحقيق الشيخ د. حاتم بن عوني الشريف.

١٩- شيوخ الزهري[4].

٢٠- المناسك[5].

٢١- مسند حديث الزهري[6].

٢٢- مسند حديث مالك بن أنس[7].

٢٣- مسند حديث سفيان الثوري[8].

٢٤- مسند حديث شعبة[9].

٢٥- مسند حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه[10].

---

(١) ذكره ابن حجر في التهذيب (١/ ٢٢٥).

(٢) ذكره ابن حجر في التهذيب (١/ ٩٧).

(٣) ذكر الباحث عمر إيمان أبو بكر في مقدمته (الإمام النَّسَائيُّ وكتابه المجتبى) أنه يوجد نسخة منه في المتحف البريطاني برقم ٣٩٠.

(٤) ذكره ابن حجر في تلخيص الحبير (١/ ١١٠).

(٥) ذكره ابن الأثير في مقدمة جامع الأصول (١/ ١٩٥).

(٦) ذكره ابن خير في فهرسته (١٤٥).

(٧) ذكره الكتاني في الرسالة المستطرفة (١١٠).

(٨) ذكره ابن خير في الفهرسة (١٤٦).

(٩) المصدر السابق (١٤٦).

(١٠) ذكره المزي في تهذيب الكمال (١/ ١٥٠).

٢٦- مسند حديث فضيل بن عياض وداود الطائي وفضيل بن مهلهل السعدي[١] .

٢٧- مسند حديث ابن جريج[٢] .

٢٨- مسند منصور بن زاذان الواسطي[٣] .

٢٩- الإغراب (ما أغرب شعبة على سفيان، وسفيان على شعبة)[٤] .

٣٠- من حدَّث عنه ابن أبي عروبة ولم يسمع منه، طبع في آخر كتاب التاريخ الصغير للبخاري، وفي هامشه تعليقات للشيخين: محمد شمس الدين الحق العظيم أبادي ومحمد محي الدين إله أبادي، نشرته إدارة ترجمان السنة، بشادمان -باكستان-، عام ١٩٨٢م.

هذا ما وقفت عليه من مصنفات الإمام النَّسَائيِّ ~ ؛ وإلا فإنَّ العلماء عدَّوه من المكثرين من التصنيف، فيظهر أنَّ له غير ماذكرتُ الكثير من التآليف والمصنفات.

❖ وفاتــــه:

وقد اختلف أهل العلم في زمن وفاته ومكانه:

فقال جماعةٌ منهم ابن يونس تلميذ النسائي وصاحب تاريخ مصر، وأبو جعفر الطحاوي: توفي بالرملة من أرض فلسطين في صفر عام (٣٠٣هـ) [٥].

وقال الدارقطني والحاكم وغيرهما: نقل إلى مكة عليلاً؛ فمات بها في شعبان من نفس السنة [٦].

---

(١) ذكره الكتاني في الرسالة المستطرفة (١١٠).

(٢) ذكره ابن خير في الفهرسة (١٤٦).

(٣) ذكره السيوطي في تدريب الراوي (٢/ ٨٨٦).

(٤) ذكره السيوطي في تدريب الراوي (٢/ ٨٨٦)، وابن خير في الفهرسة (١٤٦).

(٥) مولد العلماء ووفياتهم (٢/ ٦٣٣).

(٦) سير أعلام النبلاء (١٤/ ١٣٣).

وقد رجح الحافظ الذهبي الأول؛ لقرائن من أهمها أن ابن يونس حافظٌ متيقظ، وهو من تلاميذ النسائي، فكأنه أعرف به من غيره [1].

(١) سير أعلام النبلاء (١٤/ ١٣٣).

مكانـــة السنـــن الكبـــرى

تبوأ كتاب السنن للنسائي مكانةً رفيعةً بين كتب السنة.

وإذا ما أردنا أن نُبَيّنَ أسباب ومسوغات هذه المكانة فإننا سنعرضُها فيما يلي:

أولاً: إن من أهم مايُبرز مكانةَ كتاب النسائي هو أنّه معدودٌ عند أهل السنة وعلماء الحديث أحد الكتب الخمسة الأصول، التي يعتبرها المحدّثون كالأمهات لكتب الحديث (على كثرة كتب الحديث)، وهذه الكتب الخمسة الأصول هي: صحيح البخاري، وصحيح مسلم، وسنن أبي داود، وسنن الترمذي، وسنن النسائي.

ثانيًا: أنّه بمقارنة كتاب النسائي بسنن أبي داود والترمذي ظهر أنّه أصحُّ حديثًا وأنقى رجالاً منهما، وقد نصّ على هذا جماعةٌ من علماء الحديث[1]، ويشهد له واقع الكتاب، فهو ثالثُ الكتب الستة من حيث الصّحّة.

ثالثًا: أنّ تأخره الزمني عن الصحيحين وسنن أبي داود والترمذي وفّرَ له مادةً سابقةً يستفيد منها ويتمّم بنيانها ويسدّد خللها، فجاء كتابه جامعًا بين وجوه الحُسن، فهو جامعٌ بين طريقة البخاري الفقهية وطريقة مسلم الحديثية، وأكثَرَ من إعلال الأحاديث فيه حتى كأنه كتاب علل، مع كونه اشترط في أصوله الصحة فلا يَضَعُ بابًا إلا ويستدل عليه بما هو حجةٌ عنده أو يُعِلُّ ماورد فيه من الروايات.

رابعًا: أنّ مؤلفه الإمام النسائي من كبار أئمة الحديث ونقاده، وهو أوحَدُ أهل زمانه ومُقَدَّمُهم في حفظ الحديث ونقده وفقهه، وقد أودع علمه هذا الكتاب، فالظَّنُ بكتابه أن يتقدم لتقدم مؤلفه.

خامسًا: قال السَخَاويُّ ~ : وإن من التصانيف الجليلة المشتملة على التصاريف النبيلة المدرجِ في كتبِ الإسلام ونُخُبِ الدواوين العِظام، الكتابَ الحسنَ الواضحَ الجليَّ، الملقبَ بالسنن للنَّسَائيِّ، فإنَّه لكونه زاحم إمامَ الصنعة أبا عبدالله البخاريَّ في تدقيق

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح (١/ ٤٨٢).

الاستنباط والتبويب لما يستنبطه، وزاحم مسلماً في كثير مما اعتنى به معهما.اهـ. مختصراً[1].

---

(١) بغية الراغب المتمني (٩٨).

روايات السنن الكبرى

سمع السنن الكبرى من النسائي ~ خلق لايحصيهم إلا الله، إلا أنّ الروايات التي اشتهرت هي:

١- رواية ابن الأحمر: محمد بن معاوية بن عبدالرحمن، أبو بكر الأموي المرواني، المشهور بابن الأحمر، صنَّف مسنداً، وقيل إنه أول من أدخل سنن النَّسَائيِّ إلى الأندلس، وروايته تنقص كتب الخصائص ومناقب الصحابة والاستعاذة والنعوت والبيعة وثواب القرآن والتعبير والتفسير، توفي ٣٥٨هـ(١).

٢- رواية أبي القاسم حمزة بن محمد الكناني، قال الذهبي: جمع وصنَّف، وكان متقناً مجوداً ذا تأله وتعبد، وتعتبر روايته كاملة خلا كتاب الخيل والطب فقط، وقد أضافهما إليها أبو محمد عبدالله بن محمد بن أسد الجهني الراوي عنه، توفي سنة ٣٥٧هـ(٢).

٣- رواية ابن حيوة: أبو الحسن محمد بن عبدالله بن زكريا بن حيوة النيسابوري، قال الدارقطني: كان لا يترك أحداً يتحدَّث في مجلسه، توفي سنة ٣٦٦هـ(٣).

٤- رواية الحسن بن رشيق، أبو محمد العسكري، قال الدارقطني: شيخنا لابأس به، وقال الذهبي: كان محدِّث مصر في زمانه، توفي سنة ٣٧٠هـ(٤).

٥- رواية أبي علي الحسن بن الخضر الأسيوطي، توفي سنة ٣٦١هـ(٥).

٦- رواية محمد بن قاسم بن سيار الأموي، أبو عبدالله القرطبي، قال تلميذه أبو محمد الباجي: لم أر بقرطبة من الشيوخ أكثر حديثاً منه، وكان عالماً ثقة، وقال ابن

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٦/ ٦٨).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٦/ ٦٨)، تذكرة الحفاظ (٣/ ٩٣٢).

(٣) سير أعلام النبلاء (٣/ ٩٣٢).

(٤) سير أعلام النبلاء (١٦/ ٧٥).

(٥) تذكرة الحفاظ (٢/ ١٦٣).

عبدالبر: لم يكن أحدٌ بقرطبة أفقه من محمد بن قاسم وأحمد بن خالد بن الجباب[(١)] ، وكان سماعه وسماع ابن الأحمر واحداً، لكن روايته تزيد على رواية ابن الأحمر كتاب الاستعاذة، وكتاب خصائص علي[(٢)]، توفي سنة ٣٢٨هـ.

٧- رواية ابن المهندس: أحمد بن إسماعيل، محدِّث ديار مصر، وقد خطَّأ الإمام الذهبي من جعله من رواة السنن الكبرى عن النَّسَائيِّ[(٣)]، بينما ذكر ابن خير الإشبيلي روايته لها، ومن جملةِ ماروى من الكتب في الكبرى كتاب التفسير[(٤)]، توفي سنة ٣٨٥هـ.

٨- رواية ابنه عبدالكريم بن أحمد بن شعيب النَّسَائيِّ، توفي سنة ٣٤٤هـ[(٥)] .

---

(١) فهرسة ابن خير الإشبيلي (٩٤).

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

(٤) تهذيب التهذيب (١/ ٣٢)، وفهرسة ابن خير (١١٣).

(٥) فهرسة ابن خير (٩٧).

علاقة السنن الكبرى بالصغرى[1]

اهتم أهل العلم قديماً وحديثاً ببيان العلاقة بين السنن الكبرى والسنن الصغرى (المجتبى)، وناقشوا الاختلاف في ذلك في كتبهم؛ ومن ذلك: اختلافهم في السنن الصغرى هل هي مختصرة من الكبرى أم تصنيف مستقل، ومن ضمن من اهتم بذلك الدكتور/ عبدالرحمن بن نويفع السلمي، في رسالته، وقد توصل إلى النتائج التالية:

أولاً: ثبت بمقارنة الكتابين أن الكبرى تطابق المجتبى في أغلب محتواه، وتزيد عليه بما يقارب الضِّعف أو يزيد.

ثانيًا: أن هذه الزيادات عامتها كتبًا بأبوابها وأحاديثها ذكرت في الكبرى ولم تُذكر في المجتبى أصلاً.

ثالثًا: أن عامة الأحاديث التي أخرجها النسائي في المجتبى موجودةٌ في الكبرى في نفس أبوابها ومواضِعها (في الأعَمِّ الأغلب).

رابعًا: أنّ ثمة زياداتٍ في المجتبى على ما في الكبرى، منها: كتابٌ كاملٌ بأبوابه وأحاديثه (وعدد أحاديثه نحوٌ من (٥٥) حديثًا) لم يُذكر في الكبرى، وهو كتاب الإيمان وشرائعه، وأن هناك زياداتٍ لأبوابٍ يسيرةٍ لم توجد في الكبرى، وكذا هناك أحاديثُ وطرقُ أحاديثَ زائدةٍ على الكبرى، وهي زياداتٌ معدودة محدودة.

خامسًا: أن هناك اختلافًا بين المجتبى والكبرى في: تسمية بعض الكتب، والأبواب، وبعض التصرفات في الأبواب والأحاديث وطرق الأحاديث من تقديمٍ وتأخير، وكتفريق مجتمع وتجميع مفترق.

سادسًا: أن هذه الفروق لا تُخرِجُ الكتاب عن أن يكون في أصله منتخبٌ من الكبرى، إذ بعض هذه الفروق قد توجد أصلاً في بعض روايات الكبرى، وهو قليلٌ جدًا

---

(١) استفدت في بيان هذا المبحث من رسالة شيخنا الدكتور عبد الرحمن السلمي : منهج الإمام النسائي في إعلال الحديث في سننه المجتبى، (دراسة نظرية تطبيقية).

بالنسبة لمواضع التطابق بين الكتابين[1].

وقد تأكد ما توصل إليه شيخنا الفاضل من نتائج من خلال بحثي هذا؛ حيث إنّه متعلق بكتاب الصيام من السنن الكبرى كونه دراسة استقرائية، وقد بلغ عدد أبواب كتاب الصيام في السنن الكبرى (١١٤) كتاباً، فيها (٩١٢) حديثاً، وقد أورد النسائي في المجتبى (٥١) باباً الأولى كما هي بأحاديثها وعددها (٣٤٢) حديثاً وترك الباقي، وانتهى الكتاب بذلك، وفيما ترك أشياء تتعلق بها ذكر أو بمباحث مهمة لم يذكرها في الصغرى، ومن ذلك على سبيل المثال:

١- إن آخر باب أورده في الصغرى هو باب صوم يومين من الشهر، وبعده باب صوم يوم من الشهر، ولا يخفى على المتأمل ما بين البابين من علاقة قوية توجب أن يذكرا معاً؛ فإن كان ما وقع على سبيل الانتخاب فما الفرق بين البابين ليذكر هذا ويترك الآخر.

٢- إنّ مما ترك أبواباً لها أهمية كبيرة في فقه الحديث؛ بل قد لا نجد من روى أسانيدها، واختلاف ألفاظ رواياتها، وناقشها نقاشاً قوياً كالنسائي، ومن ذلك على سبيل المثال:

أ- باب النهي عن صيام يوم السبت، وقد أورده النسائي من أكثر من ثلاثة عشر طريقاً، وساق اختلاف الرواة في لفظه، واختلافهم في رواية أسانيده، وهو بحث مهم في بيان حكم صيام يوم السبت، وقد تباينت فيه آراء أهل العلم والمحدثين خصوصاً؛ فمن قائل بنسخه أو نكارته وبعضهم صححه.

ب- باب صيام ستة أيام من شوال.

ج- باب صوم الجنب، وقد اهتم النسائي بهذا الباب اهتماماً كبيراً؛ فقد أورد فيه قرابة (٧٩) حديثاً، عن أكثر من صحابي، وما ذلك إلا لأهمية هذا الباب؛ فكيف يترك انتخابه في مثل السنن الصغرى.

---

(١) المصدر السابق (ص:٩٣).

د- أبواب فطر الحاجم والمحجوم، وقد ساق النسائي فيه أكثر من (١١٢) حديثاً، وحكم على كثير من رواياته، ولا أبالغ إذا قلت بأنّه لا يوجد مُصَنِفٌ حديثيٌ ناقش أدلة هذا الباب كالإمام النسائي ~ .

وبهذا يتضح أنّ المجتبى رواية من روايات السنن عن النسائي، لكنّه لم يستوعب كتاب الصيام كاملا؛ بل سقط منه قريب من ثلثي أحاديثه، وهذا ما يثبته تعامل العلماء السابقين مع السنن؛ فيقولون: رواية ابن السني، ورواية ابن الأحمر وغيرها.

والواقع أنّه لا يترتب على معرفة أصل وضع السنن الصغرى شيءٌ مادامت نسبة الكتاب إلى النسائي صحيحة، فهي أحاديثه التي رواها عن مشائخه، وذلك ثابت بالأدلة القطعية، والله أعلم.



عناية العلماء بالكتاب وخدمتهم له

اعتنى أهل العلم بكتاب السنن الكبرى للإمام النَّسَائي، لكن هذه العناية لم تبلغ ما بلغته الكتب الأخرى إذا ما قورنت بالصحيحين وسنن أبي داود والترمذي، فهي لم تنل ما نالته هذه الكتب من العناية، ثم إن غالب العناية بكتاب السنن الكبرى يأتي ضمناً مع الكتب الستة، فقد اعتنى جمعٌ من العلماء بالكتب الستة جمعاً لمتونها وتجريداً لرجالها، ومن أهم هذه الكتب التي أُلِفت في هذا الباب:

١- جامع المسانيد والسُنن الهادي لأقوم سَنَن. جمع بين الأصول الستة ومسانيد أحمد والبزَّار وأبي يعلى والمعجم للطبراني، للحافظ ابن كثير (ت٧٧٤هـ)، وكتابه مطبوع.

واهتمَّ جمعٌ من العلماء بجمع الأطراف منهم:

٢- الأطراف لأبي الفضل محمد بن علي بن طاهر المقدسي (ت٥٠٧هـ).

٣- الإشراف على الأطراف، للحافظ الإمام أبي القاسم ابن عساكر (ت٥٧١هـ)، جمع أطراف كتب السنن الأربعة.

٤- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، للحافظ أبي الحجاج المزِّيِّ (ت٧٤٢هـ)، جمع أطراف الكتب الستة، وأضاف إليها مقدمة صحيح مسلم والمراسيل لأبي داود والعلل للترمذي والشمائل له وعمل اليوم والليلة للنَّسَائي، وكتابه مطبوع مشهور.

٥- النكت الظِراف على الأطراف، للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني.

كما اهتمَّ جماعةٌ بالرجال فترجموا لهم ومنهم:

٦- الكمال في معرفة الرجال، لعبدالغني بن عبدالواحد المقدسي (ت٦٠٠هـ).

٧- المعجم المشتمل على أسماء الشيوخ النبل، لأبي القاسم ابن عساكر.

٨- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للحافظ أبي الحجاج المزِّيِّ، هذَّب كتاب عبدالغني المقدسي.

٩- إكمال التهذيب، للحافظ علاء الدين مغلطاي (ت٧٦٢هـ).

١٠- تـذهيب التهـذيب، للحـافظ شـمس الـدين الـذهبي، ثـم اختـصره في كتابـه الكاشف.

١١- تهذيب التهذيب للحافظ أبي الفضل، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني.

ولقـد أولى بعـض أهـل العلـم المعـاصرين عنايـة خاصـة بكتـاب الـسنن الكـبرى، فدرسوا جوانب من الصناعة الحديثية عند الإمام النَّسَائي، منهم:

١٢- الأحاديث التي أعلها الإمام النسائي (تلميحاً) في الـسنن الكـبرى، الـدكتور عبدالرحمن نويفع السلمي، بحث مسجل في مركـز البحـوث والدراسـات الإسـلامية في جامعة أم القرى.

١٣- أحكـام الإمـام النـسائي الحديثيـة في الـسنن الكـبرى: دراسـة مقارنـة، محمـد مصلح محمد الزعبي، رسالة دكتوراه في الجامعة الأردنية.

١٤- نقد المتن عند الإمام النسائي في السنن الكبرى: محمد مصلح محمـد الزعبـي، رسالة ماجستير في الجامعة الأردنية.

١٥- الأحاديـث التـي رواهـا الإمـام النَّسَائيُّ في الـسنن الكـبرى، وسـكت عنهـا، وذكرها ابن الجوزي في الموضوعات، دراسـة تطبيقيـة، محمـد مـصلح الزعبـي، منـشور في المجلة العلمية جامعة الملك فيصل.

هـذا مـا وقفـت عليـه مـن جهـود العلـماء في العنايـة بكتـاب الـسنن الكـبرى قـديماً وحـديثاً، والحـق أن الكتـاب يحتـاج مزيـداً مـن العنايـة لا سـيما بالدراسـات التطبيقيـة والمنهجية التي تكشف النقاب عن درر ولآلئ هذا الكتاب.





منهج الإمام النسائي ومقصده من إعلال الحديث

وفيه تمهيد وأربعة مباحث: -

- ❖ تمهيد : معنى العلة.
- ❖ المبحث الأول : الإعلال بالاختلاف على الراوي.
- ❖ المبحث الثاني : إعلال الحديث بالطعن في الراوي.
- ❖ المبحث الثالث : إعلال الحديث بتفرد الراوي.
- ❖ المبحث الرابع : إعلال الحديث بالحكم عليه بما يقتضي الضعف.

* * * ** * * *

تمهيــــــد

❖ معنى العلة:

علل الحديث نوعٌ من أهم أنواع علم الحديث، وقد أطلق المحدثون لفظ العلة، وأرادوا به معنيين معنىً خاص ومعنىً عام[(١)].

أما المعنى الخاص فيكون تعريف العلة معه: سببٌ غامضٌ يقدح في صحة الحديث مع أن الظاهر السلامة منه.

أما اطلاقات المحدثين العامة للعلة فعلى:

- كل ما يقدح في صحة الحديث، سواء كان ظاهرًا أو خفيًا.
- كل اختلافٍ في الرواية سواء كان قادحًا أو غير قادح.
- كل مايمنع من العمل بالحديث ولو لم يكن قادحًا في صحته، كما أطلق الترمذي على النسخ أنه علة.

هذه الاطلاقات نسميها المعنى العام للعلة، وينبغي على دارس علم الحديث أن يفهم كل عبارةٍ أو حكمٍ من أحكام الأئمة وفق مايليق بها من عُرْفِ صاحبها أو مقصوده.

أما إذا قال أهل الحديث عن إمامٍ إنه أعلَّ حديثًا، فإنهم غالبًا يقصدون أنه ضعَّف هذا الحديث وقدح في صحته، سواءٌ بسبب ظاهر أو خفي[(٢)].

والذي قصدناه في هذا البحث هو دراسة جميع المواضع التي علّق عليها الإمام النسائي بما يشير إلى علة أو يحتمل أنّه يشير إلى علة، بأي لفظ كانت عبارته.



---

(١) وقد أبان عن ذلك الحافظ ابن الصلاح في النوع الثامن عشر، معرفة الحديث المعلَّل. مقدمة ابن الصلاح، تحقيق نور الدين عتر (ص: ٩١).

(٢) وهذه كتب العلل خير شاهدٍ على ذلك، حيث وجِدَ فيها الحديث الذي ضعفُه ظاهر والحديث الذي ضعفُه خفي.

المبحث الأول

الإعلال بالاختلاف على الراوي

<u>**ويشتمل على أربعة مطالب:-**</u>

- **المطلب الأول: الاختلاف في إسناد الحديث.**
- **المطلب الثاني: الاختلاف في متن الحديث.**
- **المطلب الثالث: الاختلاف الذي صرح بترجيح بعض وجوهه.**
- **المطلب الرابع: الاختلاف الذي لم يصرح بترجيح بعض وجوهه.**

****   **   ****

المطلب الأول: الاختلاف في إسناد الحديث.

اهتم النسائي ببيان الاختلاف بين الإسانيد في كتابه، وهي في غالبها غير قادحة؛ حيث إنّه ذكر في كتاب الصيام وحده مائة وواحداً وخمسين اختلافاً في الإسناد، وقد تعددت عباراته التي يُبيّن بها وجه العلة؛ فكان منها عبارات تقدح في صحة الحديث ومنها ما لا يقدح فيه، وبيان ذلك على النحو التالي:

١- فأحياناً يبدأ بقوله: الاختلاف على فلان.

ومن أمثلة ذلك قوله: الاختلاف على خالد بن مَعْدان، ثم أخرج الحديث من طريق بقيّة بن الوليد عن بَحِير بن سعد عن خالد بن معدان عن جُبَير بن نُفَير أنّ رجلاً سأل عائشة < عن الصيام فقالت: إن رسول الله ﷺ كان يصوم شعبان كله، ويتحرى صيام الاثنين والخميس.

ثم رواه من طريق عبدالله بن داود عن ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن ربيعة الجُرَشي عن عائشة < بنحوه[1].

٢- وتارة يسوق طريقاً ثم يقول: خالفه فلان.

ومن أمثلته قوله بعد أن ساق حديثاً من طريق عيسى بن حماد عن الليث عن سعيد عن شريك بن أبي نمر أنَّه سمع أنس بن مالك ﷺ يقول: بينا نحن جلوس في المسجد جاء رجل على جمل فأناخه في المسجد ثم عقله، فقال لهم: أيكم محمدٌ، ورسول الله ﷺ متكئٌ بين ظهرانيهم، قلنا له: هذا الرجل الأبيض المتكئ...الحديث، ثم قال: **خالفه يعقوب بن إبراهيم بن سعد.**

ثم رواه من طريقه عن الليث عن ابن عجلان وغيره عن سعيد المقبري عن شريك ابن عبدالله ابن أبي نمر أنه سمع أنس بن مالك ﷺ به[2].

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ١٥٠)، وهو في البحث برقم (٢١).

(٢) السنن الكبرى (٤/ ١١٢)، وهو في البحث برقم (١).

٣- وأحياناً يعل الإسناد بكون راوٍ أوثق من راوٍ ومع ذلك فرواية المفضول أصح من رواية الفاضل.

ومن الأمثلة على ذلك قوله في حديث أخرجه من طريق حجاج بن محمد عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح عن أبي صالح الزيات عن أبي هريرة ﷺ: قال رسول الله ﷺ: " قال الله: كل عمل ابن آدم له إلا الصيام هو لي وأنا أجزي به..."الحديث.

ثم رواه من طريق عبدالله بن المبارك فقال فيه: عن عطاء بن أبي رباح عن عطاءالزيات؛ حيث قال النسائي معلقاً: ابن المبارك أجل وأعلى عندنا من حجاج، وحديث حجاج أولى بالصواب عندنا، ولا نعلم في عصر ابن المبارك رجلاً أجل من ابن المبارك ولا أعلى منه، ولا أجمع لكل خصلة محمودة منه، ولكن لا بد من الغلط. قال عبدالرحمن بن مهدي: الذي يُبَرِّئ نفسه من الخطأ مجنون، ومن لا يغلط، والصواب: ذكوان الزيات، لا عطاء الزيات[1].

٤- وأحياناً يعل الإسناد بكون راوٍ رفعه ووقفه غيره.

ومن الأمثلة كذلك قوله عن حديث أخرجه من طريق معن بن عيسى عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن أبي سلمة عن أبيه قال: يقال: الصيام في السفر كالإفطار في الحضر؛ حيث قال: **هذا خطأٌ**.

ثم رواه من طريقين عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن أبي سلمة عن أبيه قوله غير مرفوع[2].

٥- وأحياناً يعله بتصحيف اسم راوٍ في الإسناد.

ومن الأمثلة على ذلك قوله بعد أن أخرج حديثاً من طريق سفيان بن عيينة عن بيان بن بشر عن موسى عن ابن الحوتكية عن أبي ذر ﷺ، ثم قال: هذا خطأ ليس هذا من

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ١٦٠)، وهو في البحث برقم (٢٦).

(٢) السنن الكبرى (٤/ ١٨٧)، وهو في البحث برقم (٣٦).

حديث بيان، ولعل سفيان قال: حدثنا اثنان فسقطت الألف فصار بيان[1].

٦- وأحياناً يعل الإسناد بزيادة راوٍ فيه.

ومن الأمثلة على ذلك قوله بعد أن أخرج حديثاً من طريق إسرائيل عن منصور عن مسلم عن مسروق عن شُتير بن شكل - كذا قال - عن حفصة < قالت: كان رسول الله ﷺ يقبل وهو صائم. ثم قال النسائي: هذا خطأٌ ليس فيه مسروق[2].

٧- وأحياناً يعله بخطأ راوٍ في تسمية أحد رجال الإسناد.

ومن الأمثلة على ذلك قوله بعد أن أخرج حديثاً من طريق مخرمة بن بكير عن أبيه عن سليمان بن يسار عن الحَكَم الزُرَقِّي عن أمه أنّهم كانوا مع النبي ﷺ بمنى فسمعوا راكباً يصرخ... الحديث، حيث قال عقبه: ما علمت أنَّ أحداً تابع مخرمة على هذا الحديث عن الحكم الزُرَقي، والصواب مسعود بن الحكم.

ثم رواه على الصواب من طريق عمرو بن الحارث عن بكير[3].

٨- وأحياناً يعل الإسناد بالمخالفة بدون ذكر متن الحديث.

ومن الأمثلة على ذلك روايته حديث عبدالملك بن أبي سليمان عن عطاء عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: أفطر الحاجم والمحجوم، وحديث ليث عن عطاء عن عائشة < نحوه،

ثم قال: خالفهم عبدالله بن لَهِيْعَة بن عُقْبة فرواه عن عطاء عن أبي الدرداء رضي الله عنه. رواه عنه الوليد بن مسلم[4]. ولم يسق متنه.



---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٢٤١)، وهو في البحث برقم (٥٧).

(٢) السنن الكبرى (٤/ ٣٦٣)، وهو في البحث برقم (١١٥).

(٣) السنن الكبرى (٤/ ٢٩٤)، وهو في البحث برقم (٧٩).

(٤) السنن الكبرى (٤/ ٤٠٤)، وهو في البحث برقم (١٤٣).

المطلب الثاني: الاختلاف في متن الحديث.

تنوع نقد النسائي لمتن الحديث في كتابه السنن، وقد تحصل لي من خلال الدراسة انتقاده لمتون عشرة أحاديث، وهذا النقد ينم عن سعة اطلاع على الروايات وألفاظها، واختلاف متونها؛ فقد يروي النسائي الحديث من أكثر من طريق ليُبيّن الصواب فيه، وقد يذكر المتن المعلّ في باب، ويسكت عنه في أبواب أخرى ومن ذلك:

١- إعلال المتن بزيادة لفظ فيه.

ومن الأمثلة على ذلك قوله بعد أن أخرج حديثاً من طريق سفيان بن عيينة عن طلحة بن يحيى عن عمته عائشة بنت طلحة عن عائشة < قالت: دخل علينا رسول الله ﷺ فقلنا: إنّ عندنا حيساً قد خَبَّأناه لك قال: "قربوه" فأكل، وقال: "إنّي قد كنت أردت الصوم؛ ولكن أصوم يوماً مكانه". قال النسائي: هذا اللفظ خطأٌ، قد روى هذا الحديث جماعة عن طلحة فلم يذكر أحدٌ منهم "ولكن أصوم يوماً مكانه"[1].

٢- إعلال المتن بدخول حديث في حديث.

ومن الأمثلة على ذلك قوله بعد أن أخرج حديثاً من طريق بشر بن الحسن عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس { أنّ النبي ﷺ "احتجم بلحي جمل وهو صائم محرم"، ثم قال النسائي: وحديث بشر بن حسن عندي - والله أعلم - وهمٌ، ولعله أن يكون أراد أنّ النبي ﷺ " تزوج وهو محرم "

ثم رواه عن ابن جريج على الصواب من طريقي عبيد الله بن موسى وسفيان بن حبيب عنه عن عطاء عن ابن عباس { أنّ رسول الله ﷺ تزوج ميمونة وهو محرم، ثم قال النسائي: أرسله سفيان بن حبيب[2].

٣- إعلال المتن بسبب حمل الراوي أحد ألفاظ شيوخه على لفظ شيخ آخر.

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٤٣٩)، وهو في البحث برقم (١٦٦).

(٢) السنن الكبرى (٤/ ٤٠٥)، وهو في البحث برقم (١٤٥).

ومن الأمثلة على ذلك قوله بعد أن أخرج حديثاً من طريق أشهب بن عبدالعزيز أنّ مالكاً والليث حدثاه أنّ ابن شهاب حدثهما عن حميد بن عبدالرحمن عن أبي هريرة ﵁ أنّ رجلاً أفطر في رمضان، فأمره رسول الله ﷺ أن يكفر بعتق رقبة أو صيام شهرين أو إطعام ستين مسكيناً...الحديث، ثم قال النسائي: هذا خطأٌ، ثم رواه من طريق قتيبة بن سعيد عن الليث عن ابن شهاب عن حميد بن عبدالرحمن بن عوف عن أبي هريرة ﵁ أنّ رجلاً وقع بامرأته في رمضان فاستفتى رسول الله ﷺ عن ذلك، فقال: "هل تجد رقبة "، قال: لا، قال: "هل تستطيع صيام شهرين "، قال: لا، قال: "فأطعم ستين مسكيناً "، ثم قال النسائي: هذا الصواب، وحديث أشهب عن الليث خطأٌ، ينبغي أن يكون أشهب حمل حديث الليث على حديث مالك[1].

٤- إعلال المتن بأنّه خطأٌ من حديث فلان.

ومثاله قوله بعد أنّ روى حديث قتادة عن يحيى بن أبي كثيرٍ عن أبي سلمة عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة < قالت: كان... وفي الحديث: إنَّ رسول الله ﷺ يُقَبِّلها وهو صائم. مختصرٌ، ثم قال النسائي: هذا خطأٌ من حديث قتادة[2].

٥- إعلال المتن بكونه منكراً.

ومثاله قوله بعد أن روى حديث بكير بن الأشج عن عبدالملك بن سعيد عن جابر بن عبدالله عن عمر بن الخطَّاب ﵁ قال: هششت يوماً فقبلت وأنا صائمٌ، فأتيت رسول الله ﷺ فقلت: صنعت أمراً عظيماً قبلت وأنا صائمٌ...الحديث، ثم قال النسائي: وهذا حديثٌ منكرٌ، وبكيرٌ مأمونٌ، وعبدالملك بن سعيد رواه عنه غير واحدٍ، ولا ندري ممن هذا[3].

قلت: فهنا أعل النسائي المتن مع جودة إسناده.

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٣٧٥)، وهو في البحث برقم (١٢٣).

(٢) السنن الكبرى (٤/ ٣٥٩)، وهو في البحث برقم (١١١).

(٣) السنن الكبرى (٤/ ٣٥٣)، وهو في البحث برقم (١٠٦).

المطلب الثالث
الاختلاف الذي صرح بترجيح بعض وجوهه.

بيّن النسائي علل كثيرٍ من الأحاديث التي يسوق الخلاف فيها، وقد وقع لي تصريحه لترجيح نحو من أربعة وأربعين حديثاً، ساق الخلاف فيها، وبيّن الوجه الراجح، وهذا البيان متنوع بحسب وجه الترجيح، من وصل وإرسال، ووقف ورفع، ومن حيث ظهور العلة وخفائها، ولذلك أمثلةٌ منها:

١- ترجيح وقف الحديث.

ومن الأمثلة على ذلك قوله بعد أن أخرج حديثاً من طريق يحيى بن أيوب عن عبدالله بن أبي بكر عن سالم بن عبدالله عن عبدالله بن عمر عن حفصة < عن رسول الله ﷺ قال: "من لم يبيت الصيام قبل الفجر فلا صيام له".

ثم رواه من طريق ابن جريج عن ابن شهاب عن سالم عن ابن عمر عن حفصة < نحوه.

ثم أورده من طريق عبيد الله عن ابن شهاب عن سالم عن عبدالله عن حفصة < موقوفاً.

ثم رواه من طريق يونس عن ابن شهاب قال: أخبرني حمزة بن عبدالله بن عمر عن أبيه قال: قالت حفصة < موقوفاً.

ثم ساقه من طريق عبدالله بن المبارك عن سفيان ومعمر عن الزهري عن حمزة عن عبدالله عن حفصة < مثله.

ثم قال النسائي: والصواب عندنا موقوف، ولم يصح رفعه - والله أعلم -؛ لأنّ يحيى بن أيوب ليس بذلك القوي، وحديث ابن جريج عن الزهري غير محفوظ[1].

٢- ترجيح إسناد آخر غير الذي أكثر من تخريج طرقه.

----

(١) السنن الكبرى (٤/ ٢٠٥)، وهو في البحث برقم (٤٥).

ومن الأمثلة عليه حديث أبي قتادة رضي الله عنه، أنّ رسول الله ﷺ سئل عن صوم يوم عرفة، قال: "يكفر السنة الماضية والباقية "[1].

فقد أخرجه النسائي من أكثر من ثمانية عشر طريقاً مختلفةً؛ ثم عدل إلى طريق شعبة عن غيلان بن جرير عن عبدالله بن معبد عن أبي قتادة رضي الله عنه، ثم قال: هذا أجود حديث عندي في هذا الباب، والله أعلم.

٣- ترجيح طريق على طريق.

ومن ذلك أنّه أخرج حديثاً من طريق رَقَبَة بن مَصْقَلَة عن بريد بن أبي مريم عن أنس بن مالك رضي الله عنه أنّ النبي ﷺ كان يبدأ إذا أفطر بالتمر.

ثم قال النسائي: هذا الحديث رواه شعبة عن بريد عن النبي ﷺ مرسلاً؛ وشعبة أحفظ ممن روى هذا الحديث[2].

فهنا رجّح النسائي طريق شعبة على طريق رقبة بن مصقلة.

٤- ترجيح الحديث بسياقه من طريقين في مقابل طريق.

ومن أمثلته قوله بعد أنّ أخرج الحديث من طريقي عبدالله بن وهب وحمّاد بن خالد عن أفلح بن حميد أنّ القاسم بن محمد حدَّثه عن عائشة < زوج النبي ﷺ أنّ النبي ﷺ واقع أهله ثم نام ولم يغتسل حتى أصبح، فاغتسل فصلى ثم صام يومه ذلك.

ثم ساقه من طريق عمر بن أيوب عن أفلح عن القاسم عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه به مرفوعاً، ثم قال النسائي: الأول أولى بالصواب: رواية ابن وهب وحماد بن خالد[3].

فقد رجّح النسائي هنا طريقي ابن وهب وحمّاد على طريق عمر بن أيوب.

----

(١) السنن الكبرى (٤/ ٢٦٦)، وهو في البحث برقم (٦٩).

(٢) السنن الكبرى (٤/ ٤٤٧)، وهو في البحث برقم (١٧٠).

(٣) السنن الكبرى (٤/ ٣٤٢)، وهو في البحث برقم (١٠٢).

٥- وقد يعله بالإرسال أحياناً.

ومن أمثلته أنّه أخرج حديثاً من طريق الفضل بن موسى عن سفيان الثوري عن سِمَاكَ بن حَرْب عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنه قال: جاء أعرابي إلى رسول الله ﷺ فقال: رأيت الهلال...الحديث.

ثم رواه من طريقي أبي داود الحَفَرِي وعبدالله بن المبارك عن سفيان عن سماك عن عكرمة مرسلاً ليس فيه ابن عباس[١].

ثم قال النسائي: هذا أولى بالصواب من حديث الفضل بن موسى[٢].



(١) السنن الكبرى (٤/ ١٢٣)، وهو في البحث برقم (٥).

(٢) تحفة الأشراف (٥/ ١٣٧).

المطلب الرابع
الاختلاف الذي لم يصرح بترجيح بعض وجوهه

كثيراً ما يذكر النسائي الخلاف بين حديث أو أكثر، ثم يسكت عن الترجيح بينها، وقد وقفت في هذه الدراسة على نحو مائة وثلاثة أحاديث سكت النسائي عن الترجيح بينها، وهذا السكوت من النسائي ليس غفلة منه، وإنّما قد يكون له في ذلك غرض يرمي إليه، ومن تلك الأغراض التي وقفت عليها ما يلي:

١- شحذ همة الطالب للبحث عن الصواب.

ومن الأمثلة على ذلك حديث عبدالله بن بسر ﵄ في صيام يوم السبت فقد أخرجه عنه من ثلاثة عشر طريقاً[(١)]، ولم يُرجِّح بينها، بل ترك ذلك للناظر في كتابه.

٢- وأحياناً لا يُرجِّح لأنّ كلا الطريقين أو الطرق محفوظ.

ومن الأمثلة على ذلك حديث ابن عون حيث رواه عن إبراهيم عن الأسود قال: انطلقت أنا ومسروق إلى أم المؤمنين فقلنا: أكان رسول الله ﷺ يباشر وهو صائم[(٢)].

ثم رواه من طريق ابن عون عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة < بنحوه.

ثم رواه من طريق ابن عون عن إبراهيم عن مسروق قال: سألت عائشة < بنحوه.

ثم رواه من طريق ابن عون عن إبراهيم عن الأسود ومسروق أنّهما دخلا على أم المؤمنين < بنحوه.

ولم يرجِّح النسائي بين هذه الروايات، إلا أنّها محفوظة كلها؛ بل وبعضها في الصحيحين؛ وما منها إلا وقد توبع ابن عون عليه.

٣- وقد يذكر النسائي طرقاً لحديث ما؛ إلا أنّها لا تصح عنده، ثم يأتي بطريق يلمح فيه إلى اختياره.

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٢٥٢)، وهو في البحث برقم (٦٢).

(٢) السنن الكبرى (٤/ ٣٧٠)، وهو في البحث برقم (١٢١).

ومن أمثلته أنّه أخرج حديث أبي المطوس (أو ابن المطوس) عن أبيه عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ قال: "من أفطر يوماً من رمضان من غير مرض ولا رخصة لم يقضه صيام الدهر كله إن صامه "[1]، فقد أخرجه من سبعة طرق عن حبيب بن أبي ثابت ثم قال: وقفه عبدالرحمن بن يعقوب؛ فرواه من طريقه عن أبيه عن أبي هريرة ﷺ موقوفاً.

٤- وقد يذكر الخلاف ولا يرجّح فيه لوضوحه.

ومن الأمثلة على ذلك حديث شعبة عن حبيب بن زيد الأنصاري عن ليلى مولاة لهم عن جدة حبيب أنّ النبي ﷺ دخل عليها فأتته بطعام فقال: "لها كلي "، فقالت: إني صائمة، فقال: "إنّ الصائم إذا أكل عنده صلت عليه الملائكة حتى يفرغوا".

ثم رواه من طريق شريك النخعي عن حبيب بن زيد عن ليلى أنّ النبي ﷺ... الحديث[2].

فهنا لم يرجح النسائي لكون شعبة أوثق من شريك بدرجات.

٥- وأحياناً نجده يسكت عن الترجيح لقوة الخلاف.

ومثاله حديث شعبة وسفيان الثوري عن الأعمش عن خيثمة بن عبدالرحمن عن أبي عطية الوادعي قال: قلت لعائشة: فينا رجلان من أصحاب النبي ﷺ أحدهما يعجل الإفطار ويؤخر السحور...الحديث.

ثم ساقه من طريقي زائدة بن قدامة وأبي معاوية الضرير عن الأعمش عن عمارة ابن عمير عن أبي عطية الوادعي به[3].

وشعبة والثوري في الطبقة الأولى من أصحاب الأعمش؛ ومع ذلك فقد خالفهما الأكثر من أصحاب الأعمش.



---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٤٣١)، وهو في البحث برقم (١٦٢).

(٢) السنن الكبرى (٤/ ٤٢٧)، وهو في البحث برقم (١٦٠).

(٣) السنن الكبرى (٤/ ١٣٨)، وهو في البحث برقم (١٧).

المبحث الثاني
إعلال الحديث بالطعن في الراوي

من أبرز أسباب ضعف الحديث: الطعن في الراوي، والنسائي في هذا الباب يُعدّ من الأئمة المعتدلين في نقد الرواة، وقد بلغ مجموع ما انتقدهم من الرواة في هذا البحث سبعة وعشرون راوياً، وكلامه في هذا الباب ينطلق من سبر لروايات كثير من الرواة الذين تُكلم فيهم، ومن رأى إطلاقه لعبارات التعديل والتجريح علم إمامته، أمّا طريقته في ذلك من خلال كتاب السنن فتنوعت بين الطعن الصريح للراوي بالضعف المطلق أو النسبي، وبين ضعفه في روايته عن شيخ دون شيخ، وفي زمن دون آخر، إلى غير ذلك من أسباب الطعن ومنها:

١- الحكم على الراوي بالضعف النسبي.

ومن الأمثلة على ذلك أنّه أخرج حديثاً من طريق محمد بن إسحاق عن محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن زيد بن خالد ﵁ عن النبي ﷺ لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة "[(١)].

ثم قال النسائي: كان يحيى القطَّان يقول: محمد بن عمروٍ أصلح من محمد بن إسحاق في الحديث.

ثم رواه من طريق محمد بن عمروٍ عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﵁ عن النبي ﷺ بنحوه.

وهنا ضعّف النسائي ابن إسحاق بذكر كلام القطان فيه.

٢- الحكم على الراوي بالضعف مطلقاً.

ومن الأمثلة على ذلك أنّه أخرج حديثاً من طريق النعمان بن راشدٍ عن الزهري عن السائب بن يزيد أنه سمع معاوية ﵁ سمعت رسول الله ﷺ يقول في هذا اليوم:

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٣٤٨)، وهو في البحث برقم (١٠٥).

"إنِّي صائم فمن شاء منكم أن يصوم فليصم"، ثم قال النسائي: وهذا أيضاً خطأٌ، والنعمان ابن راشد ضعيفٌ كثيرُ الخطأِ عن الزهري[1].

فقد رواه غيره عن الزهري عن حميد بن عبدالرحمن عن معاوية ﷺ.

٣- الحكم على الراوي بالضعف في شيخ معين.

ومن ذلك قوله بعد أن أخرج حديث جعفر بن برقان وسفيان بن حسين عن الزهري عن عروة عن عائشة < قالت: كنت أنا وحفصة صائمتين فعرض لنا طعام فاشتهيناه فأفطرنا...الحديث، ثم قال النسائي: وسفيان بن حسين وجعفر بن برقان ليسا بالقويين في الزهري ولا بأس بهما في غير الزهري[2].

وصوّب رواية الثقات عن الزهري عن عائشة وحفصة { في رواية الحديث مرسلاً.

٤- الحكم على الراوي بتغير حفظه.

ومن أمثلة ذلك أنه أخرج حديث سفيان عن عطاء بن السائب عن عرفجة قال: عدنا عتبة بن فرقد فتذاكرنا شهر رمضان فقال: ما تذكرون، قلنا شهر رمضان قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "تفتح فيه أبواب الجنة..." الحديث ثم قال: هذا خطأ.

فرواه من طريق شعبة عن عطاء بن السائب عن عرفجة قال: كنت في بيتٍ فيه عتبة بن فرقد، فأردت أن أُحدِّث بحديثٍ، وكان رجلٌ من أصحاب النبي ﷺ كأنَّه أولى بالحديث فحدث الرجل عن النبي ﷺ قال: في رمضان...الحديث، ثم قال: وحديث شعبة هذا أولى بالصواب. والله أعلم[3].

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٢٨٤)، وهو في البحث برقم (٧٥).

(٢) السنن الكبرى (٤/ ٤٣٦)، وهو في البحث برقم (١٦٥).

(٣) السنن الكبرى (٤/ ١٢٠)، وهو في البحث برقم (٤).

ونقل عنه المزي قوله بعد حديث شعبة: هذا أولى بالصواب من حديث ابن عيينة، وعطاء بن السائب كان قد تغير، وأثبت الناس فيه شعبة والثوري وحماد بن زيد وإسرائيل[1].

---

(١) تحفة الأشراف (٧/ ٢٣٤).

المبحث الثالث
إعلال الحديث بتفرد الراوي

تفرد الراوي بحديث ما قد يكون موجباً لرده، وقد لا يكون موجباً لذلك، بحسب ما هو معلوم من علم المصطلح، وقد أعل النسائي في كتاب الصيام من السنن جملة من الأحاديث بتفرد رواتها **بلغت ستة عشر تفرداً**، وهذا التفرد على أنواع منها:

١ - التفرد بمتن حديث.

ومن الأمثلة على ذلك حديث العلاء بن عبدالرحمن عن أبيه عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: "إذا انتصف شعبان فكفوا عن الصوم"، فقد أعله النسائي بقوله: لا نعلم أحداً روى هذا الحديث غير العلاء بن عبدالرحمن[(١)].

٢ - التفرد بذكر راوٍ في الإسناد.

ومن الأمثلة على ذلك حديث صالح بن أبي الأخضر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ﷺ أنَّ رسول الله ﷺ بعث عبدالله بن حذافة يطوف في منًى " أن لا تصوموا هذه الأيام، فإنَّها أيام أكلٍ وشربٍ وذكر الله "، ثم قال عَقِبه: صالحٌ هذا هو ابن أبي الأخضر، وحديثه هذا خطأٌ، لا نعلم أحداً قال في هذا: سعيد بن المسيب غير صالحٍ، وهو كثير الخطأ ضعيف الحديث في الزهري[(٢)].

قلت: والصواب كما ذكر عن الزهري أنّه بلغه عن مسعود بن الحكم.

٣ - التفرد بطريق غريبة لحديث مشهور عند المحدثين.

ومن أمثلته حديث محمد بن فضيل عن يحيى بن سعيدٍ عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ أنّ النبي ﷺ قال: "من قام شهر رمضان إيماناً واحتساباً غُفر له ما تقدم من ذنبه "[(٣)].

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٣٠٦)، وهو في البحث برقم (٨٥).

(٢) السنن الكبرى (٤/ ٢٩٦)، وهو في البحث برقم (٧٩).

(٣) السنن الكبرى (٤/ ١٥٢)، وهو في البحث برقم (٢٢).

فقد نقل المزي عن النسائي قوله: هذا حديثٌ منكرٌ من حديث يحيى، لا أعلم أحداً رواه غير ابن فضيل[1].

والحديث بهذا الإسناد مخرج في الصحيح وبغير هذا الإسناد هو مشهور في الصحيحين عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﵁؛ إلا أنّ النسائي أعله بأنّه لم يروه عن يحيى سوى ابن فضيل.

٤- التفرد برفع الحديث.

ومن أمثلته حديث عاصم عن زر قال: قلنا لحذيفة: أي ساعة تسحرت مع رسول الله ﷺ قال: هو النهار، إلا أنّ الشمس لم تطلع[2].

فقد نقل المزي عن النسائي قوله: **لا نعلم أحداً رفعه غير عاصم**[3].



---

(١) تحفة الأشراف (١١/ ٦٣).

(٢) السنن الكبرى (٤/ ١٣٦)، وهو في البحث برقم (١٥).

(٣) تحفة الأشراف (٣/ ٣١).

المبحث الرابع
إعلال الحديث بالحكم عليه بما يقتضي الضعف

تتنوع أسباب ضعف الحديث بحسب المقتضي لذلك، وقد أكثر النسائي في كتابه من الحكم على الروايات وبيان ضعفها حيث **بلغ مجموع ما أعله إعلالاً يقتضي ضعفه نحو (٤٩) حديثاً**، وقد تعددت طرقه في ذلك بحسب نوع العلة، فمن ذلك:

١- أنّه قد يعل الحديث بالاضطراب.

ومن الأمثلة على ذلك حديث صيام أم هانئ تطوعاً فقد ذكره من عدة طرق عنها ثم قال: هذا حديث مضطرب[١].

٢- وأحياناً يعله بالنكارة.

ومن الأمثلة على ذلك أنّه روى حديث بكير بن الأشج عن عبدالملك بن سعيد عن جابر بن عبدالله عن عمر بن الخطّاب ﷺ قال: هششت يوماً فقبلت وأنا صائمٌ، فأتيت رسول الله ﷺ فقلت: صنعت أمراً عظيماً قبلت وأنا صائمٌ، قال رسول الله ﷺ: "أرأيت لو تمضمضت بماءٍ وأنت صائمٌ"، فقلت: لا بأس بذلك، قال رسول الله ﷺ: "ففيم". ثم قال النسائي: وهذا حديثٌ منكرٌ، وبكيرٌ مأمونٌ، وعبدالملك بن سعيد رواه عنه غير واحدٍ، ولا ندري ممن هذا[٢].

فهنا نجد النسائي قد أعله بالنكارة لمخالفته المشهور عن عمر بن الخطاب ﷺ في منع القبلة للصائم.

٣- وأحياناً يعله بالانقطاع (الارسال).

ومن أمثلته قوله بعد أن أخرج حديث محمد بن جعفر عن شعبة بن الحجاج عن جعدة عن أم هانئ < وهي جدته: أنّ رسول الله ﷺ دخل عليها يوم الفتح فأتي بإناء

----

(١) السنن الكبرى (٤/ ٤٤٠)، وهو في البحث برقم (١٦٨).

(٢) السنن الكبرى (٤/ ٣٥٣)، وهو في البحث برقم (١٠٦).

فشرب، ثم ناولني فقلت: إنّي صائمة، فقال رسول الله ﷺ: "المتطوع أمير نفسه، فإن شئت فصومي، وإن شئت فأفطري". قال النسائي: لم يسمعه جعدة من أم هانئ.

فرواه من طريق أبي داود الطيالسي عن شعبة عن جعدة عن جدته أم هانئ < أنّ رسول الله ﷺ دخل عليها... وذكر الحديث. قلت له: أسمعته من أم هانئ. قال: حدثناه أهلنا وأبو صالح عن أم هانئ[1].

وهذا تضعيف من النسائي لطريق غندر عن شعبة.



---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٤٤٠)، وهو في البحث برقم (١٦٨).

الفصل الثاني

أثر الإعلال على الروايات

وفيــه مبحثان: -

- المبحث الأول : أثر الإعلال على صحة الحديث.
- المبحث الثاني : أثر الإعلال على أحاديث الباب وفقه الرواية.

* *   * ** *   * *

المبحث الأول
أثر الإعلال على صحة الحديث.

أكثر النسائي في كتابه من الحكم على الأحاديث، فمنها ما حكم عليه بأنّه أولى بالصواب من غيره، ومنها ما حكم عليه بحكم أثّر على صحة الحديث، وهذا التأثير قد يُرجّح النسائي فيه الوقف، وقد يُرجّح فيه الإرسال، وقسم منها حكم عليه النسائي بالنكارة أو الاضطراب.

إلا أنّ ما سأذكره من الإعلالات هنا ليس له تأثير على أحاديث الباب؛ حيث إنّ في الباب ما يغني عنه، أمّا ما له أثر على أحاديث الباب وفقه الرواية فسأضع بجانبه علامة (*) وسيتم ذكره في المبحث الثاني لتعلقه به.

وسأذكر في هذا المبحث عبارات الإمام النسائي في إعلال بعض الأحاديث، وهي على أقسام:

١- قسم أعلّه النسائي بقوله: هذا حديث منكر، والنكارة عنده قد تكون في المتن، وقد تكون في الإسناد، وهي بمعنى مخالفة الراوي، وخطأه، وأحياناً تفرده بطريق معين، أمّا نكارة المتن؛ فتكون بمخالفته للمشهور من حديث الصحابي أو فعله، وأرقامها كالتالي:

أ- الأحاديث منكرة المتن، وأرقامها كالتالي: (٢٦٦٧)، (٣٠٣٥)، (٣٢٣٣) *، (٣٤١٦).

ب- الأحاديث منكرة الإسناد، وأرقامها كالتالي: (٢٧٢١)، (٣٣٦٠)، (٣٤٣٠)، (٣٤٦٢)، (٣٤٨٥).

٢- قسم أعلّه النسائي بالإرسال، والمرسل عنده يكون بالمعنى الاصطلاحي؛ وهو ماسقط منه ذكر الصحابي، وأحياناً يكون بمعنى الانقطاع في أثناء السند، وأرقامها كالتالي:

(٢٦٢١)، (٢٦٣٠-٢٦٣١)، (٢٦٤٣)، (٢٦٤٨)، (٢٦٥٣)، (٢٧٨٠-

٢٧٨١)، (٢٩٠٢)، (٣٠٨٤)، (٣٠٨٩)، (٣١٤٤-٣١٤٥)، (٣٣٢٧)، (٣٤٠٥-٣٤٠٧)، (٣٤٢٣-٣٤٢٥)، (٣٥٠٢).

٣- قسم أعلّه النسائي بالوقف، سواء كان وقفه على الصحابي أو على التابعي، وأرقامها كالتالي:

(٢٦٦١)، (٢٦٦٤)، (٢٧٢٨)، (٢٨٠١)، (٢٨٤٧-٢٨٥٩)، (٣٣١٥)، (٣٣٥٤-٣٣٥٥)، (٣٣٦٢)، (٣٣٦٩).

٤- قسم أعلّه النسائي بقوله: الاختلاف على فلان، أو اختلاف فلان وفلان، أو الاختلاف في خبر فلان، ولم يُصرِّح في هذا النوع بترجيح، ولم يكن لها تأثير على الباب، وهي تحمل الأرقام التالية:

(٢٦١٤، ٢٦١٩)، (٢٦٣٥، ٢٦٣٦)، (٢٦٣٨، ٢٦٣٩)، (٢٦٤٠، ٢٦٤١)، (٢٦٤٢، ٢٦٤٤)، (٢٦٤٨، ٢٦٤٧)، (٢٦٥٤، ٢٦٥٥)، (٢٦٦٣، ٢٦٦٤)، (٢٦٦٨، ٢٦٦٩)، (٢٦٧٢، ٢٦٧٣)، (٢٦٧٤، ٢٦٧٧)، (٢٦٨٨، ٢٦٩٠)، (٢٦٩٢، ٢٦٩٤)، (٢٧٠٢، ٢٧٠٣)، (٢٧٠٧، ٢٧٢١)، (٢٧٢٢، ٢٧٢٦)، (٢٧٢٩، ٢٧٣٢)، (٢٧٣٦، ٢٧٣٩)، (٢٧٥٩، ٢٧٦٥)، (٢٧٦٦، ٢٧٦٨)، (٢٧٨٣، ٢٧٨٧)، (٢٨٠٣، ٢٨٠٤)، (٢٨٠٥، ٢٨٠٦)، (٢٨٠٩، ٢٨١٧)، (٢٨١٨، ٢٨١٩)، (٢٨٢٠، ٢٨٢٤)، (٢٨٢٥، ٢٨٢٨)، (٢٨٣٨، ٢٨٤٦)، (٢٨٨٩، ٢٨٩١)، (٢٨٩٢، ٢٨٩٣)، (٢٩٩٤، ٢٨٩٩)، (٢٩٢٤، ٢٩٢٦)، (٢٩٣٧، ٢٩٤٤)، (٢٩٥٤، ٢٩٥٧)، (٢٩٥٩، ٢٩٦٠)، (٢٩٦١، ٢٩٦٢)، (٢٩٨٩، ٢٩٩٢)، (٢٩٩٣، ٢٩٩٤)، (٢٩٩٥، ٢٩٩٦)، (٢٩٩٨، ٣٠٠١)، (٣٠٢١، ٣٠٢٧)، (٣٠٥٢، ٣٠٥٣)، (٣٠٧٥، ٣٠٧٨)، (٣٠٩٣، ٣٠٩٦)، (٣٠٩٧، ٣١٠٠)، (٣١٢٨، ٣١٢٩)، (٣١٤٠، ٣١٤١)، (٣١٥٠، ٣١٥٧)، (٣١٥٨، ٣١٦٦)، (٣١٦٧، ٣١٦٨)، (٣١٧٠، ٣١٧١)، (٣١٧٢، ٣١٨٤)، (٣١٨٥، ٣١٨٧)،

(٣١٨٨، ٣١٨٩)، (٣١٩٠، ٣١٩٣)، (٣١٩٤، ٣١٩٦)، (٣١٩٧، ٣٢٠٠)، (٣٢٤٠، ٣٢٤٣)، (٣٢٤٤، ٣٢٤٥)، (٣٢٤٦، ٣٢٤٩)، (٣٢٥٠، ٣٢٥٢)، (٣٢٥٤، ٣٢٥٥)، (٣٢٦٠، ٣٢٦٣)، (٣٢٦٤، ٣٢٦٦)، (٣٢٦٩، ٣٢٧١)، (٣٢٧٥، ٣٢٧٦)، (٣٢٧٧، ٣٢٨١)، (٣٢٨٢، ٣٢٨٥)، (٣٢٨٦، ٣٢٩١)، (٣٣٠٤، ٣٣٠٦)، (٣٣٠٧، ٣٣١٢)، (٣٣١٧، ٣٣٢١)، (٣٣٢٢، ٣٣٢٣)، (٣٣٣٢، ٣٣٣٦)، (٣٣٤٨، ٣٣٤٩)، (٣٣٥١، ٣٣٥٢)، (٣٣٥٣، ٣٣٥٥)، (٣٣٥٧، ٣٣٥٨)، (٣٣٨٥، ٣٣٨٦)، (٣٣٩٨، ٣٣٩٩)، (٣٤٢٦، ٣٤٢٨)، (٣٤٣٠، ٣٤٣٣)، (٣٤٤٩، ٣٤٥٠)، (٣٥١٥، ٣٥١٧).

٥- قسم أعلّه النسائي بقوله: الاختلاف على فلان، أو اختلاف فلان وفلان، أو الاختلاف في خبر فلان، وصرَّح في هذا النوع بترجّيحه، وهي تحمل الأرقام التالية:

(٢٧٢٧، ٢٧٢٨)، (٢٧٧٢، ٢٧٧٤)، (٢٧٧٥، ٢٧٧٦)، (٢٧٨٨، ٢٧٨٩)، (٣٠٨٧، ٣٠٩١)، (٣٢٠٦، ٣٢٠٧)، (٣٢٦٧، ٣٢٦٨)، (٣٣٢٤، ٣٣٢٩)، (٣٣٣٧، ٣٣٣٩)، (٣٣٦٤، ٣٣٧١)، (٣٣٧٥، ٣٣٧٨)، (٣٤٧٦، ٣٤٨٣).

٦- قسم أعلّه النسائي بقوله: خالفه فلان، أو خالفهما فلان، أو خالفهم فلان، ولم يصرح في هذا النوع من الخلاف بترجيحه، وهي الأحاديث التي تحمل الأرقام التالية:

(٢٦٠٩)، (٢٦١٠)، (٢٩٥٨)، (٣٠٥٦)، (٣٠٦١)، (٣٠٨٣)، (٣٠٩٦)، (٣١٠٩)، (٣١٣٤)، (٣١٣٩)، (٣١٤٨)، (٣١٥٣)، (٣١٦٥)، (٣١٦٦)، (٣١٧٣)، (٣١٨٢)، (٣١٩٣)، (٣٢٥٧)، (٣٢٨١)، (٣٣٢٣)، (٣٣٣٠)، (٣٣٣٤، ٣٣٣٦)، (٣٣٤٢)، (٣٣٤٤)، (٣٣٤٥)، (٣٣٥٠)، (٣٣٧٠)، (٣٣٧٤)، (٤/ ٤٠٤)[1]، (٣٣٧٩، ٣٣٨٠)، (٣٣٩٩)، (٣٤١٨)، (٣٤٢١)، (٣٤٢٨).

---

(١) هذا حديث ابن لهيعة، وقد ذكر النسائي إسناده ولم يذكر متنه، ولم يضع له المحققون رقماً.

٧- قسم أعله النسائي بقوله: ذكر اختلاف الناقلين لخبر فلان، أو للخبر في ذلك، والخلاف فيه في سند الحديث، وتحمل الأرقام التالية:

(٢٨٤٧، ٢٨٥٩)، (٢٩٣٠، ٢٩٣٥)، (٢٩٦٧، ٢٩٧٩)، (٣٠٠٣، ٣٠٢٠، ٣٠٦٩، ٣٠٧٤)، (٣٠٨٢، ٣٠٨٦)، (٣٣٩٣، ٣٣٩٧)، (٣٤٠٠، ٣٤٠٨)، (٣٤٦٣، ٣٤٧٠)، (٣٤٨٦، ٣٤٩٣).

٨- قسم أعله النسائي بقوله: ذكر اختلاف الناقلين لخبر فلان، أو للخبر في ذلك، والخلاف فيه في متن الحديث، وتحمل الأرقام التالية:

(٢٦٩٥، ٢٧٠١)، (٢٨٦١، ٢٨٨٨)، (٢٩٠٤، ٢٩٠٩)، (٢٩١٠، ٢٩١٢، ٢٩١٣، ٢٩١٥)، (٣١١٨، ٣١٢٦)، (٣٢١٥، ٣٢٣١)، (٣٢٩٥، ٣٢٩٧)، (٣٢٩٩، ٣٣٠٠)، (٣٣٥٩، ٣٣٦٣).

٩- قسم أعلّه النسائي بتفرد الراوي، وهذا التفرد وقع في الإسناد، وأرقامها هي: (٢٦٤٢)، (٢٧٦١)، (٢٧٧١)، (٢٧٧٩)، (٣٠٦٢)، (٣٠٦٣)، (٣٠٨٥)، (٣٣٤٤- ٣٣٤٥)، (٣٣٥٠)، (٣٣٥١، ٣٣٥٢)، (٣٤١٤)، (٣٤٣٠)، (٣٦٦٨).

١٠- قسم أعلّه النسائي بتفرد الراوي، وهذا التفرد وقع في المتن، وهي أربعة أحاديث، وأرقامها هي:

(٣٠٦٠)، (٣١١٧)، (٣٤٨٤)، (٣٥٠٤).

١١- قسم أعلّه النسائي بقوله: لم يسمعه فلان من فلان، وهي الأحاديث التي تحمل الأرقام التالية:

(٢٦١٨، ٢٦١٩)، (٢٧٧٣، ٢٧٧٤)، (٣٠٨٧- ٣٠٨٩)، (٣٣٤٠)، (٣٣٦٩)، (٣٣٨٢)، (٣٤١٢)، (٣٤٨٧).

١٢- قسم أعلّه النسائي بقوله: أدخل فلان بين فلان وفلان فلاناً، وهو حديث واحد برقم (٣٣٤٣).

١٣- قسم أعله النسائي بقوله: هذا خطأ، والتخطئة عنده أحياناً للإسناد، وأحياناً للمتن، وأحياناً لرفع الحديث، وأحياناً لزيادة لفظ فيه...إلى غير ذلك، وأرقامها هي:

(٢٦١٩)، (٢٦٢٣)، (٢٧٢٤)، (٢٧٢٧)، (٢٧٧٠)، (٢٧٧٣)، (٢٧٨٧)، (٢٧٨٨)، (٢٨٠٠)، (٢٩٤٠)، (٣٠٦٠)، (٣٠٦٢)، (٣٠٦٣)، (٣٠٩٠)، (٣٢٠٦)، (٣٢٢٣)، (٣٢٥٣)، (٣٢٦٠)، (٣٢٦٤)، (٣٢٦٨)، (٣٢٩٩)، (٣٣٩٣)، (٣٤١٤)، (٣٤٧٩)، (٣٤٨٤)، (٣٥٠١).

١٤- قسم أعلّه النسائي بقوله: هذا أولى بالصواب، وأرقامها كالتالي:

(٢٦٣٩)، (٢٧٣٢)، (٢٧٦١)، (٣٠٠٠)، (٣١٩٩)، (٣٢٠٧).

١٥- وحديث واحد حكم عليه النسائي بالاضطراب؛ للاختلاف على رواته في الإسناد والمتن، وهو برقم (٣٤٨٨-٣٤٩٣) ❊.

المبحث الثاني
أثر الإعلال على أحاديث الباب وفقه الرواية.

بلغت الإعلالات التي درستها في القسم التطبيقي من كتاب الصيام في هذه الرسالة (١٧٣) مسألة إعلال، وقد تبيّن لي من خلالها أنّ النسائي - وإن ذكر خلافاً في طريق أو أكثر من طرق الحديث عن صحابي أو أكثر - لا يترك الباب خلواً من الحديث الصحيح، غير أنّ هناك بابين ذكرهما النسائي وأعل الأحاديث المذكورة فيهما وبقي الباب بعدها من دون شاهد على الترجمة التي ترجم بها النسائي، فيا ترى ما الذي حمل النسائي على ذلك، وفيما يلي بيان هذين البابين:

أولاً: بوّب النسائي ~ بقوله: باب المضمضة للصائم[1]، ثم روى من طريق الليث بن سعد عن بكير بن الأشج عن عبدالملك بن سعيد عن جابر بن عبدالله عن عمر ابن الخطَّاب ﵁ قال: هششت يوماً فقبلت وأنا صائمٌ، فأتيت رسول الله ﷺ فقلت: صَنَعتُ أمراً عظيماً قَبَّلْتُ وأنا صائمٌ، قال رسول الله ﷺ: "أرأيت لو تمضمضت بماءٍ وأنت صائمٌ "، فقلت: لا بأس بذلك، قال رسول الله ﷺ: "ففيم ". ثم قال النسائي: **وهذا حديثٌ منكرٌ، وبكيرٌ مأمونٌ، وعبد الملك بن سعيد رواه عنه غير واحدٍ، ولا ندري ممن هذا.**

ولم يذكر النسائي حديثاً آخر في الباب يصلح للدلالة على الترجمة، وبما أنّ الحديث ضعيف لنكارته فيبقى الكلام في الاستدلال للترجمة التي ترجم بها النسائي للباب وهي: حكم المضمضة للصائم، والذي يظهر أنّ النسائي ذكر هذا الحديث على نكارته بسبب ذكر لفظة " أرأيت لو تمضمضت بماءٍ وأنت صائمٌ" ، فكأنّه أراد أن يُبيّن أنّ القبلة للصائم كالمضمضة للصائم من حيث إنّها باقية على الأصل في الجواز، والذين وصفوا

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٣٥٣)، وهو في الدراسة برقم (١٠٦).

وضوء النبي ع لم يفرقوا بين حال الصيام وغيره، نعم في الصيام يتحرز من نزول شيء من الماء مع المضمضة، وإن نزل شيءٌ يسير بدون قصد فقد تسامح فيه أحمد وغيره، وذلك مذكور في موضعه من الدراسة.

وأيضاً يدل عليه الباب قبله؛ وهو باب الاستنشاق للصائم؛ فهو قياس جلي عليه (وهو بمعناه).

ثانياً: بوّب النسائي ~ بقوله: باب الرخصة للصائم المتطوع أن يفطر، وذِكْر اختلاف الناقلين لحديث أمّ هانئ ك في ذلك[1]، ثم أورد حديث أمّ هانئ ك في دخول النبي ع عليها وهي صائمة تطوعاً زمن الفتح، وقد ساق النسائي هذا الحديث من طرق عدةٍ ثم حكم النسائي على هذا الحديث بالاضطراب، فلم يبق بعد ذلك في الباب ما يدل على حكم الترجمة، والذي يظهر أنّه استغنى بذكر حديث عائشة ك في الباب الذي قبله في دخول النبي ع عليها - وهو صائم -وسؤالها " هل عندكم شيء" فقلنا : إنّ عندنا حيساً قد خبأناه لك، فقال: " قربوه " فأكل، وقال: " إنّي كنت أردت الصوم ".

فكأنّ النسائي ~ أراد أن يُبيّن أنّ الرخصة في إفطار الصائم المتطوع قد ثبتت من أحاديث أُخرى.

وعلى ذلك؛ فإنّه قد ثبت عندي أنّ الإمام النسائي ~ لا يورد حديثاً معلولاً في الباب ويسكت على علته، وأنّه لم يورد باباً إلا وقد ثبت الدليل عليه فيما ذكر من أحاديث في كتابه بجوار الباب الذي عقده، والله أعلم.



---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٤٤٠)، وهو في الدراسة برقم (١٦٨).

الباب الثاني

الباب الثاني

الدراســـة التطبيقيـــة

الأحاديث التي أعلها الإمام النسائي في السنن الكبرى (كتاب الصيام) دراسة استقرائية

وهي دراسةٌ لنحو (٦٨) باباً في كتاب : الصيام.

أورد النسائي ~ تحتها (١٧٣) مسألة إعلال

(١) [٢٦٠٨-٢٦١٠] حديث الليث عن سعيد عن شريك بن أبي نمر أنَّه سمع أنس ابن مالك ﷺ يقول: بينا نحن جلوس في المسجد جاء رجل على جمل فأناخه في المسجد ثم عقله...الحديث.

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب وجوب الصيام[(١)]، وأبان فيه عن علتين وقعتا في إسناده وهي كالتالي:

العلة الأولى:

أنَّه أخرج الحديث من طريق عيسى بن حماد عن الليث عن سعيد عن شريك بن أبي نمر أنَّه سمع أنس بن مالك ﷺ يقول: بينا نحن جلوس في المسجد جاء رجل على جمل فأناخه في المسجد ثم عقله، فقال لهم: أيكم محمدٌ، ورسول الله ﷺ متكئٌ بين ظهرانيهم، قلنا له: هذا الرجل الأبيض المتكئ...الحديث، ثم قال: **خالفه يعقوب بن إبراهيم بن سعد.**

فرواه من طريقه عن الليث عن ابن عجلان وغيره عن سعيد المقبري عن شريك ابن عبدالله ابن أبي نمر أنه سمع أنس بن مالك ﷺ به.

وهذا التصرف من النسائي صريحٌ ببيان الاختلاف على الليث بن سعدٍ؛ فعيسى روى الحديث عن الليث عن سعيد بلا واسطة، بينما رواه يعقوب بن إبراهيم وجعل بين الليث وسعيد واسطة وهو ابن عجلان وغيره، ولم يُرجِّح الإمام النسائي بين هذين الطريقين. ولم يظهر لي من سياقه ما يدل على ترجيحه لإحدى الروايتين.

وبالنظر إلى الراويين المختلفين على الليث وهما عيسى بن حماد ويعقوب بن إبراهيم نجد أنّهما ثقتان عند الأئمة.

فعيسى بن حماد المصري قال فيه أبو حاتم: ثقةٌ[(٢)]، وقال أبو داود لا بأس به[(٣)]،

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ١١٢).

(٢) الجرح والتعديل (٦/ ٢٧٤).

(٣) تهذيب الكمال (٢٢/ ٥٩٨).

وقال النسائي ثقة، وقال في موضع آخر لا بأس به، وقال الدارقطني ثقة[1]، ووثقه ابن حبان[2].

أمَّا يعقوب بن إبراهيم بن سعد فوثَّقه يحيى بن معين[3]، وقال أبو حاتم: صدوقٌ[4]، وقال العجلي: ثقة[5]، ووثقه ابن حبان[6]، وقال محمد بن سعد: كان ثقةً مأموناً[7].

وبهذا يتبين أنَّ كليهما ثقةٌ، فلا يمكن الحكم من خلال الراوي.

وبعد تخريج الحديث تبين ما يلي:

أولاً: روى يعقوب بن إبراهيم الحديث عن الليث عن ابن عجلان وغيره عن سعيد عن شريك عن أنس رضي الله عنه، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٠٩٣)، وفي الكبرى (٢٤١٤).

ولم يتابع يعقوب على روايته، ولم يعتن بها أصحاب المصنفات مما يدل على وهمها.

ثانياً: روى عيسى بن حمَّاد الحديث عن الليث عن سعيد عن شريك عن أنس رضي الله عنه، أخرج طريقه: أبو داود في سننه (٤٨٦)، والنسائي في الصغرى (٢٠٩٢)، وفي الكبرى (٢٤١٣)، وابن ماجه في سننه (١٤٠٢)، وابن حبان في صحيحه (١٥٤)، والبيهقي في السنن الكبرى (٤٣٣١).

وعناية الأئمة بهذه الرواية تدل على صحتها.

---

(١) تهذيب الكمال (٢٢/ ٥٩٨).

(٢) الثقات (٨/ ٤٩٤)

(٣) تاريخ ابن معين، رواية الدارمي (٢٢٩).

(٤) الجرح والتعديل (٩/ ٢٠٢).

(٥) الثقات (٢/ ٣٧٢).

(٦) الثقات (٩/ ٢٨٤)

(٧) الطبقات لابن سعد (٧/ ٣٤٣).

ثالثاً: ومما يؤكد صحة طريق عيسى بن حماد أنّه قد توبع على روايته، وممن تابعه:

١- عبدالله بن يوسف أخرج روايته: البخاري في صحيحه (٦٣).

٢- عبدالله بن وهب، أخرج روايته: ابن خزيمه في صحيحه (٢٣٥٨)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٥٦٦٣).

٣- حجاج بن محمد، أخرج روايته: أحمد في مسنده (١٢٧١٩).

٤- النضر بن عبدالجبار ويحيى بن بكير، أخرج روايتهما: ابن خزيمة في صحيحه (٢٣٥٨)

٥- شعيب بن الليث، أخرج روايته: الطحاوي في مشكل الآثار (٥٩٣٨).

٦- يونس بن محمد، أخرج روايته: البيهقي في الكبرى (١٣١٣٧)

٧- يحيى بن حسان، أخرج روايته: البيهقي في معرفة السنن والآثار (١٣٢٨).

ومما سبق نجد أنَّ طريق عيسى بن حماد عن الليث عن سعيدٍ هي الراجحة لما يلي:

١- إخراج البخاري لطريق عبدالله بن يوسف؛ وهي متابعة لرواية عيسى بن حمّاد.

٢- كثرة من أخرجها من الأئمة واعتمادهم عليها في مصنفاتهم.

٣- تصويب أبي حاتم[(١)]، والدارقطني[(٢)]، لها وقد بيّن الدارقطني أنّ سماع الليث للحديث من سعيد صحيحٌ، وقال ابن حجر عن رواية يعقوب بن إبراهيم: إنّها موهومةٌ معدودة من المزيد في متصل الأسانيد؛ أو يحمل على أنَّ الليث سمعه عن سعيدٍ بواسطة ثم لقيه فحدثه به[(٣)].

وبهذا يتبيّن أنَّ عرض الإمام النسائي الخلاف في حديث الليث لم يؤثر على صحة

---

(١) علل ابن أبي حاتم (٢/ ٤٠٨)

(٢) علل الدارقطني (١٤٧٠) (٨/ ١٥٠)

(٣) فتح الباري (١/ ١٥٠).

الحديث عن أنس س؛ فهو محفوظ من طرقٍ صحيحة عن الليث، وسماع الليث من سعيد معروف مشهور[1]، وإنّما أراد النسائي بذلك بيان ما حصل في رواية يعقوب بن إبراهيم من وهمٍ، والله أعلم.

---

(١) فتح الباري (١/ ١٥٠).

العلة الثانية:

بعد أن ساق الإمام النسائي طريقي الليث السابقين قال: **خالفه عبيد الله بن عمر**.

فرواه من طريق أبي عمارة حمزة بن الحارث بن عمير قال: سمعت أبي يذكر عن عبيد الله بن عمر عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة ﵁ بنحوه.

وهنا أبان النسائي عن اختلاف آخر، ولكن على سعيد المقبري بين الليث بن سعد وعبيد الله بن عمر، فالليث كما سبق جعله عن سعيد المقبري عن شريك عن أنس ﵁، وعبيد الله جعله عن سعيد عن أبي هريرة ﵁.

أما عن الراجح عند النسائي فكأنَّه يُرجح رواية الليث بن سعد، وذلك أخذاً مما يلي:

أولاً: أنَّه أخرج رواية الليث من طريقين صدر بهما الباب، فكأنَّه يعل بهما طريق عبيد الله بن عمر.

ثانياً: أنَّه أخرج الحديث عن أنس بن مالك من طريق ثابت البناني في أول الباب، وكرره في باب العرض على العالم[1]، فظهر أنَّ للحديث أصلاً عنه.

هذا بالنسبة لتصرفات الإمام النسائي والقرائن المستنبطة منها.

ومما يقوي هذا أنَّ طريق الليث أخرجها جمعٌ من الأئمة كما سبق، بينما لم يخرج طريق عبيد الله بن عمر هذه سوى النسائي.

وطريق النسائي هذه فيها **الحارث بن عمير**، وهو وإن علق له البخاري في صحيحه ووثقه الجمهور، إلا أنّ الأزدي وابن حبان وغيرهما ضعفاه بسبب مناكير عنده، فلعله تغير حفظه في الآخر، قاله ابن حجر[2].

وقد حكم بعض الأئمة على رواية من رواه عن سعيد المقبري عن أبي هريرة ﵁

---

(١) كتاب العلم من السنن الكبرى (٥٨٣٢) (٥/ ٣٧١).

(٢) تقريب التهذيب (٢١٣).

بالوهم. منهم أبو حاتمٍ الرازي[1]، والدارقطني[2].

وبهذا يتبيّن أنّ رواية الحديث من مسند أبي هريرة ﷺ وهمٌ من عبيد الله بن عمر أو ممن دونه، وأنّ الصواب في الحديث أنّه من مسند أنس بن مالك ﷺ كما سبق، والله أعلم.

---

(١) علل ابن أبي حاتم (٢/ ٤٠٨)

(٢) علل الدارقطني (١٤٧٠) (٨/ ١٥٠)

(٢) [٢٦١٤-٢٦١٩] حديث ابن شهاب عن أبي سهيل عن أبيه عن أبي هريرة ﷺ أنَّ رسول الله ﷺ قال: "إذا دخل رمضان فتحت أبواب الجنة..." الحديث.

أخرجه الإمام النسائي في باب فضل شهر رمضان[1]، وأبان فيه عن مخالفة محمد ابن إسحاق لأصحاب الزهري.

ذلك أنَّه أخرج الحديث من طريق عُقيل بن خالد عن ابن شهاب عن أبي سهيل عن أبيه عن أبي هريرة ﷺ أنَّ رسول الله ﷺ قال: "إذا دخل رمضان فتحت أبواب الجنة، وغلقت أبواب النار، وصفدت الشياطين"، ثم قال: **ذكر الاختلاف على الزهري فيه:**

ثم أخرجه من طريق صالح بن كيسان عن ابن شهاب عن نافع بن أبي أنس أنَّ أباه حدثه أنَّه سمع أبا هريرة ﷺ بنحوه.

ثم ساقه من طريق شعيب بن أبي حمزة عن الزهري قال: حدثني ابن أبي أنس مولى التيميين أنَّ أباه حدثه أنَّه سمع أبا هريرة ﷺ بنحوه.

ثم رواه من طريق يونس عن ابن شهاب عن ابن أبي أنس أنَّ أباه حدثه أنَّه سمع أبا هريرة ﷺ بنحوه.

ثم رواه من طريق ابن إسحاق عن الزهري عن ابن أبي أنس عن أبيه عن أبي هريرة ﷺ بنحوه.

ثم أعاده من طريق ابن إسحاق أيضاً قال: وذكر محمد بن مسلم عن أويس بن أبي أويس عديد بني تيم عن أنس بن مالك ﷺ بنحوه، ثم قال: **هذا الحديث خَطَأٌ، ولم يسمعه ابن إسحاق من الزهري، والصواب ما تقدم ذكرنا له.**

وهذا التصرف من النسائي صريحٌ بمخالفة محمد بن إسحاق لبقية الرواة عن الزهري في ذكر الحديث من مسند أنس بن مالك ﷺ، على أنَّ ابن إسحاق قد رواه على الصواب في طريقه الأولى موافقاً لبقية الرواة عن الزهري، ولكِنَّ النسائي يرى أنَّه لم يسمع الحديث من الزهري حتى في هذه الطريق.

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ١١٧)

وقد نقل المزي كلاماً للنسائي في التحفة بعد ذكر طرف الحديث فقال: قال النسائي: **هذا خطأٌ، ولعل ابن إسحاق سمعه من إنسان ضعيف فقال فيه: وذكر الزهري**[1].

وابن إسحاق من الموصوفين بالتدليس، ولم يُصرِّح بالسماع هنا، قال ابن حجر: صدوقٌ مشهور بالتدليس عن الضعفاء والمجهولين وعن شر منهم وصفه بذلك أحمد والدارقطني وغيرهما[2].

وتأكد خطأ طريق ابن إسحاق أيضاً بنتيجة التخريج حيث تبيّن ما يلي:

أولاً: أنَّ من أخرج رواية ابن إسحاق عن الزهري من مسند أنس بن مالك ﷺ، لم يذكر فيها تصريحه بالسماع من الزهري، بل قال في روايته للحديث: **وذَكَر الزهري**، كما عند النسائي في الصغرى (٢١٠٣)، وفي الكبرى (٢٤٢٤).

وقال في روايته للحديث من طريق أبي هريرة ﷺ **(وذُكِر أنَّ ابن شهاب)** كما عند أحمد في مسنده (٧٧٨٢)، وهذا يدل على أنَّه لم يسمع الحديث من الزهري حتى في طريق أبي هريرة ﷺ التي رواها على الصوَّاب.

ثانياً: أنَّ الأئمة أخرجوا الحديث عن الزهري من مسند أبي هريرة ﷺ منهم: البخاري في صحيحه (١٨٩٩)، ومسلم في صحيحه (١٠٧٩)، وأحمد في مسنده (٧١٤٨)، (٧٧٨٠)، (٧٧٨١)، (٩٢٠٤)، وابن حبان صحيحه (٣٤٣٤)، والبيهقي في الكبرى (٨٥٠٠)، وفي الصغرى (١٣٩٤)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٨٨٦٩)، وعبدالرزاق في مصنفه (٧٣٨٤)، والطبراني في مسند الشاميين (٨٢)، وأبو عوانة في مستخرجه (٢٦٩٠).

وهذا يدل على أنّ طريقه هي المحفوظة.

---

(١) تحفة الأشراف (١٠/ ٣١٤)، وقال في مسند أنس بن مالك: هذا حديث منكرٌ خطأٌ، ولعل ابن إسحاق سمعه من إنسان ضعيفٍ فقال فيه: وذكر الزهري. تحفة الأشراف (١/ ٩٧).

(٢) طبقات المدلسين (٥١).

وقد صوّب حديث الجماعة عن الزهري أبو حاتمٍ الرازي[1]، والدارقطني[2].

وبهذا يتبيّن أنَّ رواية ابن إسحاق في ذكر الحديث من مسند أنس بن مالك ﷺ معلولة برواية الثقات عن الزهري في ذكره من مسند أبي هريرة ﷺ، وهي علةٌ لم تؤثر على صحة الحديث فقد رواه النسائي في الباب من طرق صحيحة بعضها في الصحيحين، وإنّما أراد النسائي بيان وهم ابن إسحاق فيه، والله أعلم.

---

(١) علل ابن أبي حاتم (٧٠٠) (٣/ ٧٤)

(٢) علل الدارقطني (١٠/ ٧٧)

(٣) [٢٦٢١،٢٦٢٠] حديث معمر عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ أنَّ النبي ﷺ كان يرغب في قيام رمضان من غير عزيمة، وقال: "إذا دخل رمضان فتحت أبواب الجنة..." الحديث.

أخرجه الإمام النسائي في باب فضل شهر رمضان[1]، وأبان فيه عن اختلاف بين عبدالأعلى بن عبدالأعلى وعبدالله بن المبارك على معمر بن راشد.

ذلك أنَّه ابتدأ بقوله: **ذكر الاختلاف على معمر في هذا الحديث.**

ثم أخرج الحديث من طريق عبدالأعلى عن معمر عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ أنَّ النبي ﷺ كان يرغب في قيام رمضان من غير عزيمة، وقال: "إذا دخل رمضان فتحت أبواب الجنة، وغلقت أبواب الجحيم، وسلسلت فيه الشياطين "، ثم قال: **أرسله ابن المبارك.**

فرواه من طريق عبدالله بن المبارك عن معمر عن الزهري عن أبي هريرة ﷺ به.

وهذا التصرف من النسائي ~ صريح ببيان مخالفة عبدالله بن المبارك لعبدالأعلى ابن عبدالأعلى؛ حيث أرسل ابن المبارك الحديث.

أما عن الراجح عند النسائي فكأنَّه يرجح رواية ابن المبارك المرسلة عن معمر في هذا الحديث، وذلك أخذاً مما يلي:

١- نقل الإمام المزي كلاماً للنسائي غير موجود هنا، حيث قال: س فيه (أي الصيام) عن نوح بن حبيب عن عبدالرازق به (أي عن معمر عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة)، وعن أبي بكر بن علي عن أبي بكر بن أبي شيبة عن عبدالأعلى عن معمر به، وزاد (إذا دخل رمضان فتحت أبواب الجنة...) الحديث إلى آخره، **وقال: هذا الكلام الأخير خطأٌ من حديث أبي سلمة أرسله ابن المبارك عن معمر**[2].

فظهر هنا أنَّ النسائي يُعِلُ الجملة الأخيرة فقط من رواية عبدالأعلى، ويُصحح أنَّها

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ١١٩)

(٢) تحفة الأشراف (١١/ ٤٨).

ليست في حديث أبي سلمة وهي قوله "**إذا دخل رمضان فتحت أبواب الجنة**".

٢- أنَّ النسائي أخرجه على الصواب من رواية معمر في الاعتكاف قال: أخبرنا نوح بن حبيب قال: حدثنا عبدالرزاق قال: أخبرنا معمر عن الزهري عن أبي سلمة بن عبدالرحمن عن أبي هريرة ﷺ قال: كان رسول الله ﷺ يرغب في قيام رمضان من غير أن يأمرهم بعزيمة قال: "من قام رمضان إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه "[(١)]، وليس فيه هذه الجملة، وكذلك الإمام مسلم في صحيحه[(٢)] من طريق عبدالرزاق أيضاً.

هذا بالنسبة لتصرفات الإمام النسائي، ومما يدل على صحة رأي النسائي أيضاً ما يلي:

١- أنَّ عبدالأعلى بن عبدالأعلى بصري، وقد نبه الأئمة على اضطراب رواية البصريين عن معمر بن راشد. قال أحمد في رواية الأثرم: حديث عبدالرزاق عن معمر أحب إلي من حديث هؤلاء البصريين، كان يتعاهد كتبه وينظر - يعني باليمن -، وكان يحدثهم بخطأ بالبصرة، وقال يعقوب بن شيبة: سماع أهل البصرة من معمر حيث قدم عليهم فيه اضطراب لأنَّ كتبه لم تكن معه[(٣)]. وقال ابن رجب أيضاً: قال أحمد في رواية إبراهيم الحربي: إذا اختلف أصحاب معمر في شيء فالقول قول ابن المبارك، وقال ابن عسكر: سمعت أحمد بن حنبل يقول: إذا اختلف أصحاب معمر فالحديث لعبدالرزاق[(٤)].

قلت: وكلاهما قد خالف عبدالأعلى في روايته لهذا الحديث.

٢- أنَّ عبدالله بن المبارك روى الحديث عن يونس عن الزهري موصولاً، أخرج طريقه أحمد في مسنده (٩٢٠٤)، فدل ذلك على ضبطه للطريقين؛ فهو من روايته عن يونس عن الزهري موصول بذكر أبي سلمة، ومن روايته عن معمر عن الزهري مرسلٌ لم

---

(١) السنن الكبرى (٣٤٠٩) (٣/ ٤٠٦).

(٢) صحيح مسلم (٧٥٩).

(٣) شرح علل الترمذي (٢/ ٧٦٦).

(٤) المصدر السابق(٢/ ٧٠٦).

يُذْكَر فيه أبو سلمة.

وقد جاءت نتيجة التخريج على النحو التالي:

أولاً: روى عبدالأعلى الحديث عن معمر عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة **س**، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢١٠٤)، وفي الكبرى (٢٤٢٥).

ثانياً: روى ابن المبارك الحديث عن معمر عن الزهري عن أبي هريرة **س** مرسلاً، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢١٠٥)، وفي الكبرى (٢٤٢٦)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٨٨٦٩).

وقد صوّب الدارقطني رواية عبدالله بن المبارك المرسلة في هذا الحديث[1].

وبهذا يتضح أنّ رواية عبدالأعلى بن عبدالأعلى الموصولة عن معمر معلولة برواية عبدالله بن المبارك المرسلة، ولم يؤثر هذا الإعلال على استدلال النسائي بالحديث؛ فالصواب في رواية معمر عن الزهري أنّها مرسلةٌ. أمّا رواية عقيل وصالح بن كيسان وشعيب بن أبي حمزة ويونس بن يزيد؛ فهي موصولة، وقد سبق بيان من وصل رواياتهم في الخلاف السابق، والله أعلم.



(١) علل الدارقطني (١٠/ ٧٦).

(٤) [٢٦٢٣، ٢٦٢٤] حديث سفيان عن عطاء بن السائب عن عرفجة الثقفي قال: عدنا عتبة بن فرقد ﷺ فتذاكرنا شهر رمضان فقال: ما تذكرون، قلنا شهر رمضان قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "تفتح فيه أبواب الجنة..." الحديث.

أخرجه الإمام النسائي في باب فضل شهر رمضان[1]، وأبان فيه عن اختلاف بين سفيان بين عيينة وشعبة بن الحجاج على عطاء بن السائب.

ذلك أنَّه أخرج الحديث من طريق سفيان عن عطاء بن السائب عن عرفجة بن عبدالله قال: عدنا عتبة بن فرقد ﷺ فتذاكرنا شهر رمضان فقال: ما تذكرون، قلنا شهر رمضان قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "تفتح فيه أبواب الجنة، وتغلق فيه أبواب النار، وتغل فيه الشياطين، وينادي مناد كل ليلة: يا باغي الخير هلم، ويا باغي الشر أقصر" ثم قال: **هذا خطأ**.

فرواه من طريق شعبة عن عطاء بن السائب عن عرفجة قال: كنت في بيتٍ فيه عتبة بن فرقد، فأردت أن أُحدِّث بحديثٍ، وكان رجلٌ من أصحاب النبي ﷺ كأنَّه أولى بالحديث فحدث الرجل عن النبي ﷺ قال: في رمضان...الحديث، ثم قال: **وحديث شعبة هذا أولى بالصواب. والله أعلم.**

وهذا التصرف من النسائي ~ صريحٌ بتخطئة سفيان بن عيينة في رواية الحديث من مسند عتبة بن فرقد السلمي ﷺ، وتصويب لرواية شعبة بن الحجاج في روايته من مسند رجلٍ آخر من أصحاب النبي ﷺ.

وقد ذكر المزي في تحفة الأشراف زيادة كلامٍ للنسائي لا نراها هنا، فنقل عنه قوله بعد حديث شعبة: " **هذا أولى بالصواب من حديث ابن عيينة، وعطاء بن السائب كان قد تغير، وأثبت الناس فيه شعبة والثوري وحماد بن زيد وإسرائيل** "[2].

وبالنظر إلى الراويين المختلفين على عطاء وهما شعبة بن الحجاج وسفيان بن عيينة

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ١٢٠).

(٢) تحفة الأشراف (٧/ ٢٣٤).

نجد أنّهما ثقتان عند الأئمة، إلاَّ أنَّ النسائي كما سبق لم يذكر سفيان بن عيينة في الأثبات عن عطاء بن السائب وذكر شعبة بن الحجاج.

وقد أكدت نتيجة التخريج صحة رأي النسائي، حيث تَبيَّن ما يلي:

أولاً: روى سفيان بن عيينة الحديث عن عطاء، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢١٠٧)، وفي الكبرى (٢٤٢٩)، وعبدالرزاق في مصنفه (٧٣٨٦).

ولم أجد لسفيان متابعاً على روايته هذه.

وقد بيّن الإمام أحمد أنّ سفيان كان يُخطِئُ في هذا الحديث. قال أحمد: لم يسمعه عتبة من النبي ﷺ، رجلٌ حدَّث عتبة عن النبي ﷺ[1]، ورجَّح كذلك أبو حاتمٍ أنَّ عتبة لم يسمع الحديث من النبي ﷺ، بل سمعه من رجلٍ عنه[2].

ثانياً: أخرج طريق شعبة بن الحجاج: النسائي في الصغرى (٢١٠٨)، وفي الكبرى (٢٤٢٩)، وأحمد في مسنده (١٨٧٩٤).

ثالثاً: ومما يؤكد صحة حديث شعبة أنّه قد توبع على روايته؛ وممن تابعه:

١- محمد بن فضيل، أخرج طريقه: ابن أبي شيبة في مصنفه (٨٨٦٨).

٢- عبيدة بن حميد، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (١٨٧٩٥).

٣- إسماعيل بن علية، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (٢٣٤٩١).

٤- حماد بن سلمة، أخرج طريقه: البيهقي في شعب الإيمان (٣٣٢٩).

٥- إبراهيم بن طهمان، أخرج طريقه: الحارث بن أبي أسامة في مسنده (٣٢٠).

٦- جرير بن عبدالحميد، أخرج طريقه: المحاملي في أماليه (٢٦٨).

٧- سلاّم بن سليم، أخرج طريقه: أبو نعيم في معرفة الصحابة (٧٢٧٨).

---

(١) العلل ومعرفة الرجال (٣/ ١٦٥).

(٢) علل ابن أبي حاتم (٣/ ٢٢).

ومما سبق يتبيّن اهتمام أصحاب المصنفات بحديث شعبة ومن وافقه، مما يدل على رجحانها.

وبهذا نرى أنّ رواية سفيان بن عيينة – في ذكر الحديث من مسند عتبة بن فرقد ﷺ – معلولة برواية شعبة بن الحجاج في ذكر الحديث من مسند رجل من أصحاب النبي ع، وهي علة لم تؤثر على صحة حديث شعبة؛ فقد توبع على روايته، والجهالة بصحابي الحديث لا تضر؛ فالصحابة كلهم عدول، والله أعلم.



(٥) [٢٦٢٨-٢٦٣١] حديث سفيان الثوري عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس { قال: جاء أعرابي إلى رسول الله ﷺ فقال: رأيت الهلال...الحديث.

أخرجه الإمام النسائي في باب قبول شهادة الرجل الواحد على هلال شهر رمضان[1]، وأبان فيه عن اختلاف بين الفضل بن موسى السِينَاني وبين أبي داود الحَفَري وعبدالله بن المبارك على سفيان الثوري.

ذلك أنَّه ابتدأ بقوله: **ذكر الاختلاف على سفيان في حديث سماك.**

ثم أخرج الحديث من طريق الفضل بن موسى عن سفيان الثوري عن سماك ابن حرب عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنه قال: جاء أعرابي إلى رسول الله ﷺ فقال: رأيت الهلال، فقال: "أتشهد أن لا إله إلا الله، وأنَّ محمداً عبده ورسوله "، فقال: نعم، فنادى منادي النبي ﷺ أن صوموا.

ثم رواه من طريق أبي داود الحفري عن سفيان عن سماك عن عكرمة وقال: **مرسلٌ.**

ثم رواه من طريق عبد الله بن المبارك عن سفيان به. وقال: **مرسلٌ.**

وهذا التصرف من النسائي ~ صريح ببيان الاختلاف على سفيان الثوري، في وصل الحديث وإرساله، ولم يُرجِّح النسائي هنا بين الروايتين، إلا أنّ الذي يظهر من سياق النسائي تصويبه للرواية المرسلة وذلك أخذاً مما يلي:

١- أنّه ذكر الطريق المرسلة من رواية اثنين عن الثوري في مقابل طريق واحدةٍ موصولة.

٢- أنّ الفضل بن موسى الذي وصله لا يقرن في تثبته وضبطه بابن المبارك وأبي داود الحفري اللذين أرسلاه، كما سيأتي.

٣- وقد وجدت تصريح النسائي بترجيح الطريق المرسلة وذلك فيما نقله المزي عن النسائي عقب ذكر الطريقين المرسلة حيث قال: " **هذا أولى بالصواب من حديث**

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ١٢٣).

الفضل بن موسى، لأنَّ سماك بن حرب كان ربما لُقِّن، فقيل له: عن ابن عباس، وابن المبارك أثبت في سفيان من الفضل بن موسى، وسماكٌ إذا تفرد بأصل لم يكن حجةً لأنَّه كان يُلَقن فيتلقن"[(١)].

وبالنظر إلى سماك بن حرب نجده ثقة؛ إلا أنَّ في حديثه عن عكرمة اضطراباً، قال أحمد بن حنبل: مضطرب الحديث، وقال يحيى بن معين: ثقةٌ، فقيل ما الذي عيب عليه، قال أسند أحاديث لم يسندها غيره[(٢)]، وقال يعقوب بن شيبة: قلت لعلي بن المديني: رواية سماك عن عكرمة، فقال: مضطربةٌ، سفيان وشعبة يجعلونها عن عكرمة، وغيرهما يقول: عن ابن عباس، إسرائيل وأبو الأحوص،وقال زكريا بن عدي عن ابن المبارك: سماك ضعيف في الحديث، وقال يعقوب بن شيبة: وروايته عن عكرمة خاصةً مضطربةٌ، وهو في غير عكرمة صالحٌ، وليس من المتثبتين، ومن سمع من سماك قديماً مثل شعبة وسفيان فحديثهم عنه صحيح مستقيم، والذي قاله ابن المبارك إنَّما يُرى أنَّه فيمن سمع منه بأَخَرة[(٣)].

وإذا نظرنا إلى الرواة المختلفين على سفيان الثوري وهم الفضل بن موسى وأبو داود الحفري وعبدالله بن المبارك فلا شك أنَّ ابن المبارك أوثقهم في الثوري.

فأمّا الفضل بن موسى السيناني فقد وثّقه يحيى بن معين[(٤)]، وقال أبو حاتمٍ: صدوق صالح[(٥)]، وقال ابن سعدٍ: ثقةٌ[(٦)].

وأمّا عمر بن سعد أبو داود الحفري فثقةٌ، وثّقه يحيى بن معين[(٧)]،

---

(١) تحفة الأشراف (٥/ ١٣٧).

(٢) الجرح والتعديل (٤/ ٢٧٩).

(٣) تهذيب الكمال (١٢/ ١٢٠).

(٤) تاريخ ابن معين – رواية الدوري (٤/ ٣٥٤).

(٥) الجرح والتعديل (٧/ ٦٩).

(٦) الطبقات الكبرى (٧/ ٣٧٢).

(٧) الجرح والتعديل (٦/ ١١٢).

والعجلي[1]، وأبو داود[2]، وابن حبّان[3]، وقال أبو حاتمٍ: كان رجلاً صالحاً صدوقاً[4].

وأمّا عبدالله بن المبارك فإمامٌ ثقةٌ، قال أحمد بن حنبل: لم يكن في زمان ابن المبارك أحدٌ أطلب للعلم منه، رحل إلى اليمن وإلى الشام والبصرة والكوفة، وكان من رواة العلم، وكان أهل ذلك، كتب عن الكبار والصغار، كتب عن عبدالرحمن بن مهدي وأبي إسحاق الفزاري وجمع أمراً عظيماً، وقال ابن المديني: ابن المبارك ثقة، وقال أبو حاتمٍ: عبدالله بن المبارك ثقةٌ إمامٌ، وقال أبو زرعة: عبدالله بن المبارك اجتمع فيه فقهٌ وسخاءٌ وشجاعةٌ وغزو وأشياء[5].

وقد تأكدت صحة الطريق المرسلة عن سفيان الثوري لهذا الحديث، بنتيجة التخريج حيث تبيَّن ما يلي:

أولاً: روى الحديث عن سفيان الثوري موصولاً راويان هما:

١- الفضل بن موسى، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢١١٢)، وفي الكبرى (٢٤٣٤)، والدارقطني في سننه (٢١٥٦)، والبيهقي في الكبرى (٧٩٧٥)، والحاكم في مستدركه (١٥٤٥)، والطحاوي في مشكل الآثار (٤٨٤)،

٢- أبو عاصم النبيل، أخرج طريقه: الدارقطني في سننه (٢١٥٧)، والحاكم في مستدركه (١٥٤٤).

ومما سبق نرى أنّ الأئمة في مصنفاتهم لم يهتموا بطريق سفيان الموصولة مما يدل على وهمها.

وتابع سفيان على وصله عن سماكٍ ثلاثة رواةٍ هم:

---

(١) الثقات (٢/ ١٦٧).

(٢) تهذيب الكمال (٢١/ ٣٦٣).

(٣) الثقات (٧/ ١٨٩).

(٤) الجرح والتعديل (٦/ ١١٢).

(٥) الجرح والتعديل (٥/ ١٨٠).

١- زائدة بن قدامة، أخرج طريقه: أبو داود في سننه (٢٣٤٠)، والنسائي في الصغرى (٢١١٣)، وفي الكبرى (٢٤٣٣)، وابن ماجه في سننه (١٦٥٢)، وابن خزيمة في صحيحه (١٩٢٣)، (١٩٢٤)، وابن حبَّان في صحيحه (٣٤٤٦)، والدارمي في مسنده (١٧٣٤)، والدارقطني في سننه (٢١٥٤)، وأبو يعلى في مسنده (٢٥٢٩).

٢- الوليد بن أبي ثور، أخرج طريقه: أبو داود في سننه (٢٣٤٠)، والترمذي في جامعه (٦٩١)، والدارقطني في سننه (٢١٥٣).

٣- حازم بن إبراهيم، أخرج طريقه: الدارقطني في سننه (٢١٥٢)، والطبراني في الكبير (١١٧٨٦).

ومع هذه المتابعات إلا أنّ الأكثر من أصحاب سماك رووه عنه مرسلاً كما سيأتي.

ثانياً: روى الحديث عن الثوري مرسلاً جمعٌ من أصحابه منهم:

١- شعبة بن الحجاج، أخرج طريقه: الدارقطني في سننه (٢١٥٨).

٢- عبدالله بن المبارك، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٤٣٦).

٣- أبو داود الحفري، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٤٣٥).

٤- إسرائيل بن يونس.

٥- حمَّاد بن سلمة.

٦- عبدالرحمن بن مهدي.

٧- أبو نعيم الفضل بن دُكين.

٨- عبدالرزاق بن همام، أشار إلى رواياتهم الدارقطني[1].

وهنا نلحظ أنّ الأكثر من أصحاب سفيان رووه عنه مرسلاً.

وتابع سفيان على إرساله حمَّاد بن سلمة، أخرج طريقه: أبو داود في سننه (٢٣٤١)، والدارقطني في سننه (٢١٥٩)، والبيهقي في الكبرى (٧٩٧٦).

---

(١) سنن الدارقطني (٣/ ١٠٤).

وقد نصَّ بعض الأئمة على أنَّ الأكثر من أصحاب سماكٍ رووه عنه مرسلاً مما يدل على ترجيحهم للطريق المرسلة، قال أبو داود: رواه جماعة عن سماك عن عكرمة مرسلا[1]، وقال الترمذي: وروى سفيان الثوري وغيره عن سماكٍ عن عكرمة عن النبي ﷺ مرسلًا، وأكثر أصحاب سماك رووا عن سماك عن عكرمة عن النبي ﷺ مرسلاً[2]، وقال البيهقي: ورواه جماعة عن سماك مرسلاً[3].

وذكر الدارقطني رواية الفضل بن موسى عن الثوري موصولةً، ثم قال: وأرسله إسرائيل وحماد بن سلمة وابن مهدي وأبو نعيم وعبدالرزاق عن الثوري[4]، وفي هذا إشارةٌ منه إلى رواية الأكثر عن الثوري وترجيحٌ ضمنيٌ لها.

وبهذا يتبيّن أنَّ الصوّاب في رواية سفيان الثوري عن سماك عن عكرمة أنَّها مُرسلةٌ، وقد أثر هذا الإعلالُ في رواية الحديث عن سماكٍ عموماً حيث تبيّن أنَّ الصواب إرساله كما سبق حكايته عن الأئمة.

أمّا بالنسبة لرواية من وصله فالحمل فيها على سماكٍ نفسه، فالذين سمعوا منه قديماً لم يصلوا الحديث بل أرسلوه عن عكرمة، وسماع المتأخرين من أصحاب سماكٍ كان بعد تغير حفظه.

وممن رواه عن سماك موصولاً زائدة بن قدامة كما سبق، وقد قدّم النسائي روايته في هذا الباب على ذكر الخلاف على سفيان الثوري؛ فلم يبق في الباب حديث يشهد لترجمة الباب وهي قوله: قبول شهادة الرجل الواحد على هلال شهر رمضان[5].

نعم ذكر النسائي في الباب حديث عبدالرحمن بن زيد بن الخطاب أنه خطب الناس في اليوم الذي يشك فيه فقال: ألا إني جالست أصحاب رسول الله ع وسألتهم،

---

(١) سنن أبي داود (٢/ ٣٠٢).

(٢) جامع الترمذي (٣/ ٦٥).

(٣) السنن الصغرى (٢/ ٩٠).

(٤) سنن الدارقطني (٣/ ١٠١).

(٥) السنن الكبرى (٣/ ٩٨).

وإنهم حدثوني أنّ رسول الله ع قال: " صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته، وانسكوا لها، فإن غم عليكم فأتموا ثلاثين، وإن شهد شاهدان فصوموا وأفطروا "(١).

وهذا الحديث يخالف ترجمة الباب؛ ففيه أنّ الشهادة على دخول الشهر تثبت برجلين.

وقد حصل الخلاف قديما في الشهادة على دخول الشهر هل تثبت برؤية رجلٍ أم رجلين(٢)، والذي يظهر من سياق النسائي ترجيحه للثاني؛ فإنّه تعقب حديث سماك، وسكت عن حديث عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب، والله أعلم.



---

(١) السنن الكبرى (٢٤٣٧).

(٢) للاستزادة ينظر: جامع الترمذي (٣/ ٦٦)، معرفة السنن والآثار (٦/ ٣٠٢)، شرح السنة للبغوي (٦/ ٢٤٤)، مصنف ابن أبي شيبة (٢/ ٣٢٠)، المغني لابن قدامة (٣/ ١٦٤).

(٦) [٢٦٣٥، ٢٦٣٦] حديث الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ﷺ أنَّ رسول الله ﷺ قال: "إذا رأيتم الهلال فصوموا..." الحديث.

أخرجه الإمام النسائي في باب إكمال شعبان ثلاثين إذا كان غيم[1]، وأبان فيه عن اختلاف بين إبراهيم بن سعد ويونس بن يزيد على الزهري.

ذلك أنَّه ابتدأ بقوله: **ذكر الاختلاف على الزهري في هذا الحديث.**

ثم أخرج الحديث من طريق إبراهيم بن سعد عن محمد بن مسلم عن سعيد ابن المسيب عن أبي هريرة ﷺ أنَّ رسول الله ﷺ قال: "إذا رأيتم الهلال فصوموا، وإذا رأيتموه فأفطروا، فإن غُم[2] عليكم فصوموا ثلاثين يوماً".

ثم رواه من طريق يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال حدثني سالم بن عبدالله أنَّ عبدالله بن عمر { قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "إذا رأيتموه فصوموا..." الحديث.

وهذا التصرف من النسائي ~ صريح ببيان الاختلاف على الزهري؛ فإبراهيم رواه من مسند أبي هريرة س، ويونس رواه من مسند ابن عمر ب ، ولم يُرجِّح بين الطريقين هنا، والذي ظهر لي من سياقه أنَّه يصحح الطريقين وذلك أخذاً مما يلي:

١- أنَّه أخرج الحديث في أول الباب من طريق محمد بن زياد عن أبي هريرة ﷺ، ثم ساق الخلاف عن الزهري، ثم أخرجه من طريق نافعٍ عن ابن عمر { ، فالحديث عنده على ما يبدو محفوظٌ عنهما.

٢- وإذا صح لنا أن نقول ذلك فالزهري إمامٌ مكثرٌ، فلا غرابة في روايته للحديث عن صحابيين، وقد شهد له الأئمة بالحفظ والضبط.

وبالنظر إلى الراويين المختلفين على الزهري وهما إبراهيم بن سعد ويونس بن يزيد

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ١٢٥).

(٢) يقال: غم علينا الهلال إذا حال دون رؤيته غيم أو نحوه، من غممت الشيء إذا غطيته. النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/ ٣٨٨).

نجد أنّهما ثقتان عند أهل العلم.

أما إبراهيم بن سعدٍ فثقة، وثَّقه أحمد بن حنبل وقال: أحاديثه مستقيمةٌ[(١)]، وقال يحيى بن معين: ليس به بأسٌ[(٢)]، ووثَّقه أبو حاتمٍ[(٣)] والعجلي[(٤)].

وأما يونس بن يزيد الأيلي فهو صحيح الكتاب عن الزهري، ولم يكن يحفظ حديثه، قال ابن المبارك: كتابه صحيحٌ، وكذا قال عبدالرحمن بن مهدي[(٥)]، وقال علي ابن المديني: أثبت الناس في الزهري: سفيان بن عيينة وزياد بن سعد ثم مالك ومعمر ويونس من كتابه، وقال أبو بكر الأثرم: قال أبو عبدالله: قال عبدالرزاق عن ابن المبارك: ما رأيت أحداً أروى عن الزهري من معمر إلا ما كان من يونس، فإنَّه كتب كل شيءٍ، قيل لأبي عبدالله: فإبراهيم بن سعد، قال: وأي شيءٍ روى إبراهيم بن سعد عن الزهري، إلا أنَّه في قلة روايته أقل خطأً من يونس[(٦)]، وقال يحيى بن معين: الناس في الزهري: مالك بن أنس، وهو أحب إلي من سفيان يعني ابن عيينة، ويونس يعني ابن يزيد[(٧)]، وقال أبو زرعة: لا بأس به[(٨)]، ووثقه العجلي[(٩)]، والنسائي[(١٠)].

وعليه فلا يمكن الحكم من خلال الراوي.

وبعد تتبع طرق الحديث وتخريجه تبيَّن ما يلي:

---

(١) الجرح والتعديل (٢/ ١٠١).

(٢) تاريخ ابن معين – رواية الدوري (٣/ ٢٠٥).

(٣) الجرح والتعديل (٢/ ١٠١).

(٤) الثقات (١/ ٢٠١).

(٥) الجرح والتعديل (٩/ ٢٤٨).

(٦) تهذيب الكمال (٣٢/ ٥٥٤، ٥٥٦).

(٧) تاريخ ابن أبي خيثمة (٣/ ٢٦٥).

(٨) الجرح والتعديل (٩/ ٢٤٩).

(٩) الثقات (٢/ ٣٧٩).

(١٠) تهذيب الكمال (٣٢/ ٥٥٦).

أولاً: روى إبراهيم بن سعد الحديث عن محمد بن مسلم عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ﷺ، أخرج طريقه: مسلم في صحيحه (١٠٨١)، والنسائي في الصغرى (٢١١٩)، وفي الكبرى (٢٤٤٠)، وابن ماجه في سننه (١٦٥٥)، وأحمد في مسنده (٧٥٨١)، والطيالسي في مسنده (٢٤٢٥)، والبيهقي في الكبرى (٧٩٣٤)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢٥٤٢)، وفي شرح مشكل الآثار (٣٧٧١)، (٣٧٧٢).

ومما سبق نرى اهتمام الأئمة في مصنفاتهم بطريق إبراهيم بن سعد؛ ومنهم مسلم مما يدل على صوابها.

وتابع إبراهيم بن سعد راويان هما:

١- معمر بن راشد، وقال في روايته عن سعيدٍ وأبي سلمة أو عن أحدهما، وقد أخرج طريقه: عبدالرزاق في مصنفه (٧٣٠٥)، ومن طريقه: إسحاق بن راهويه في مسنده (٤٩٥)، وأحمد في مسنده (٧٧٧٨)، وابن الجارود في المنتقى (٣٩٥)، وابن حبَّان في صحيحه (٣٤٥٧).

٢- قرةُ بن عبدالرحمن، أخرج طريقه: الطبراني في الأوسط (٥٥٣).

ثانياً: روى يونس بن يزيد الحديث عن ابن شهاب قال حدثني سالم بن عبدالله عن عبدالله بن عمر { ، أخرج طريقه: مسلم في صحيحه (١٠٨٠)، والنسائي في الصغرى (٢١٢٠)، وفي الكبرى (٢٤٤١)، وابن خزيمة في صحيحه (١٩٠٥)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣٧٥٩)، وابن حبان في صحيحه (٣٤٤١)، والبيهقي في الكبرى (٧٩٤٢)،

ومما سبق نرى اهتمام الأئمة في مصنفاتهم بطريق يونس بن يزيد؛ ومنهم مسلم مما يدل على صوابها أيضاً.

وتابع يونس بن يزيد راويان هما:

١- عُقيل بن خالد، أخرج طريقه: البخاري في صحيحه (١٩٠٠).

٢- إبراهيم بن سعد نفسُهُ، أخرج طريقه: ابن ماجه في سننه (١٦٥٤)، والطيالسي في مسنده (١٩١٩)، وأحمد في مسنده (٦٣٢٣)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار

(٣٧٥٨)، والبيهقي في معرفة السنن والآثار (٨٥٦١)، وأبو يعلى في مسنده (٥٤٤٨)، (٥٤٥٢).

وعليه فإنّ إبراهيم بن سعدٍ قد رواه عن الزهري على الوجهين كما سبق عند ابن ماجه، وهو من المتثبتين في الزهري، وكذلك الإمام مسلم أخرج طريقي إبراهيم ويونس في صحيحه، مما يدل على أنَّه يراهما محفوظين.

وبهذا يتبيّن أنّ عرض الإمام النسائي الخلاف على الزهري لم يؤثر على صحة الحديث، فكلا الطريقين صحيحٌ، والله أعلم.



(٧) [٢٦٣٨، ٢٦٣٩] حديث عبيد الله عن نافع عن ابن عمر { عن النبي ﷺ قال: "لا تصوموا حتى تروه، ولا تفطروا حتى تروه..." الحديث.

أخرجه الإمام النسائي في باب إكمال شعبان ثلاثين إذا كان غيم[1]، وأبان فيه عن اختلاف بين يحيى بن سعيد القطان ومحمد بن بشر العبدي على عبيد الله بن عمر العمري.

ذلك أنَّه ابتدأ بقوله: **ذكر الاختلاف على عبيدالله بن عمر في هذا الحديث.**

ثم أخرج الحديث من طريق يحيى بن سعيدٍ عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر { عن النبي ﷺ قال: "لا تصوموا حتى تروه، ولا تفطروا حتى تروه، فإن غم عليكم فاقدروا له".

ثم رواه من طريق محمد بن بشر عن عبيد الله عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة ﷺ بنحوه.

وهذا التصرف من النسائي صريح ببيان الاختلاف على عبيد الله بن عمر؛ فرواية يحيى ذكرته من مسند ابن عمر ب ، ورواية محمد بن بشر ذكرته من مسند أبي هريرة **س**، ولم يرجح النسائي بين الطريقين هنا.

ولكن وجدنا أنَّ المزي قد نقل عن النسائي في التحفة قوله: **حديث يحيى عندنا أولى بالصواب**[2]، فهذا ترجيح منه لرواية يحيى القطان على رواية محمد بن بشر.

وبالنظر إلى الراويين المختلفين وهما يحيى القطان ومحمد بن بشر نجد أنّهما ثقتان عندهم، إلا أنّ محمد بن بشر لا يقارن في قوة حفظه وتثبته بصاحبه.

أمّا يحيى بن سعيدٍ القطَّان فثقةٌ باتفاق، نقل ابن أبي حاتمٍ عن أحمد بن حنبل قوله: ما رأينا مثل يحيى بن سعيد في هذا الشأن - يعني في معرفة الحديث ورواته - هو كان

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ١٢٦).

(٢) تحفة الأشراف (٦/ ١٨٤).

صاحب هذا الشأن[١].

وأمّا محمد بن بشر العبدي، فوثّقه يحيى بن معين[٢]، والعجلي[٣]، والنسائي[٤]، وابن حبّان[٥]، وابن سعدٍ[٦].

وقد بيّن الإمامان أحمد بن حنبل وعثمان بن أبي شيبة أنَّ كتاب محمد بن بشر صحيحٌ، وهذا يوحي بأنَّه ربما حدَّث من حفظه فيحصل منه خطأٌ، قال أبو داود: قال أحمد: محمد بن بشر كان صحيح الكتاب، وربما حدَّث من حفظه[٧]، وقال عثمان بن أبي شيبة: محمد بن بشر ثقةٌ ثبتٌ إذا حدث من كتابه[٨].

وعليه فمن الممكن أن يكون حصل لمحمد بن بشر وهم في هذا الحديث.

وبعد تخريج الحديث وتتبع طرقه تبيَّن ما يلي:

أولاً: روى محمد بن بشر الحديث عن عبيد الله عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة ﷺ، أخرج طريقه: مسلم في صحيحه (١٠٨١)، وأحمد في مسنده (٧٨٦٤)، وأبو يعلى في مسنده (٦٢٥٢)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٩٠٢٤)، والبيهقي في الكبرى (٧٩٣٥)، (٨١٨٢).

ولم أجد لمحمد بن بشر متابعاً.

وقد صحح الإمام الذهبي هذا الحديث – وأظنه بسبب إخراج مسلم له – ولكِنَّه

---

(١) الجرح والتعديل (١/ ٢٣٣).

(٢) الجرح والتعديل (٧/ ٢١١).

(٣) الثقات (٢/ ٢٣٢).

(٤) تهذيب التهذيب (٩/ ٧٤).

(٥) الثقات (٧/ ٤٤١).

(٦) الطبقات الكبرى (٦/ ٣٩٤).

(٧) سؤالات أبي دواد للإمام أحمد (ص٣٤٦) (٥٣٠).

(٨) تهذيب التهذيب (٩/ ٧٥).

ذكر غرابته فقال: هذا حديثٌ صحيحٌ غريبٌ تفرَّد به أبو الزناد عن الأعرج، ولم يروه عنه سوى عبيد الله بن عمر، ولا عن عبيد الله سوى محمد بن بشر العبدي فيما علمت[1].

وقول الذهبي: غريب، ملحظ دقيقٌ في التنبيه على المخالفة عند محمد بن بشر.

ثانياً: روى يحيى بن سعيد الحديث عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر { ، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢١٢٢)، وفي الكبرى (٢٤٤٣)، وأحمد في مسنده (٤٦١١).

وقد توبع يحيى بن سعيد على روايته، مما يدل على أنَّ طريقه محفوظةٌ، وممن تابعه:

١- عبدالوهاب الثقفي، أخرج طريقه: ابن خزيمة في صحيحه (١٩١٣).

٢- حمَّاد بن أسامة، أخرج طريقه: مسلم في صحيحه (١٠٨٠)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٩٠٢٣).

٣- عبدالله بن نمير، أخرج طريقه: ابن حبان في صحيحه (٣٤٥١)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٩٦٠٥).

ومما سبق نلحظ أنّ رواية الحديث من مسند ابن عمر { مشهورة عند المصنفين، ولذا أخرجوها في كتبهم.

وبهذ يتبيّن أنّ النسائي يُصوب رواية يحيى القطان على رواية محمد بن بشر، وهي علةٌ لم تؤثر على استدلال النسائي بالحديث، وقد أخرج مسلمٌ الطريقين؛ فهل هو تصحيح منه لطريق أبي هريرة ﷺ أم تنبيه على ما فيها من وهمٍ، الله أعلم.



---

(١) سير أعلام النبلاء (١١/ ١٢٦).

(٨) [٢٦٤٠، ٢٦٤١] حديث عمرو بن دينار عن ابن عباس { قال: قال رسول الله ﷺ: "صوموا الهلال لرؤيته، وأفطروا لرؤيته..." الحديث.

أخرجه الإمام النسائي في باب إكمال شعبان ثلاثين إذا كان غيم[١]، وأبان فيه عن اختلاف بين حماد بن سلمة وسفيان بن عيينة على عمرو بن دينار.

ذلك أنَّه ابتدأ بقوله: **ذكر الاختلاف على عمرو بن دينار في حديث ابن عباس.**

ثم أخرج الحديث من طريق حمّاد بن سلمة عن عمرو بن دينار عن ابن عباس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "صوموا الهلال لرؤيته، وأفطروا لرؤيته، فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين".

ثم رواه من طريق سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن محمد بن حنين عن ابن عباس رضي الله عنه بنحوه.

وهذا التصرف من النسائي ~ صريح ببيان الاختلاف على عمرو بن دينار؛ فرواية حمّاد ليس فيها ذكر لمحمد بن حنين بخلاف رواية ابن عيينة، ولم يُرجِّح النسائي بين الطريقين، ولم يظهر لي من سياقه ما يدل على ترجيحه لإحدى الروايتين.

وبالنظر إلى الراويين المختلفين على عمرو بن دينار وهما حمّاد بن سلمة وسفيان بن عيينة نجد أنَّهما ثقتان، إلا أنَّ ابن عيينة أوثق من حمّاد عموماً، وفي عمرٍو خصوصاً.

أمّا حمّاد بن سلمة فهو ابن دينار، أبو سلمة البصري، وثّقه الأئمة، وقال البيهقي: أحد أئمة المسلمين إلا أنّه لما كبر ساء حفظه، فلذا تركه البخاري، وأمّا مسلمٌ فاجتهد وأخرج من حديثه عن ثابت ما سمع منه قبل تغيره[٢]، وقال الذهبي: ثقةٌ صدوقٌ يغلط[٣]، وقال ابن حجر: ثقةٌ عابد، أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه بأخرة[٤].

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ١٢٧).

(٢) تهذيب التهذيب (٣/ ١٤).

(٣) الكاشف (١/ ٣٤٩).

(٤) تقريب التهذيب (٢٦٨).

وسفيان هو ابن عيينة الهلالي، أبو محمد الكوفي، قال الدارمي: سألت يحيى بن معين عن أصحاب عمرو بن دينار قلت له: ابن عيينة أحب إليك في عمرو أو الثوري، فقال: ابن عيينة أعلم به[١]، وقال الدوري: سمعت يحيى يقول كان سفيان بن عيينة أكثرهم في عمرو بن دينار وأرواهم عنه[٢]، وقال أيضاً: سألت يحيى عن حديث شعبة عن عمرو بن دينار، والثوري عن عمرو بن دينار، وسفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار أيهم أعلم بحديث عمرو بن دينار فقال: سفيان بن عيينة أعلمهم بحديث عمرو بن دينار[٣]، وقال أبو حاتم: سفيان بن عيينة إمام ثقة، وأثبت أصحاب الزهري مالك وابن عيينة، وكان أعلم بحديث عمرو بن دينار من شعبة[٤].

فثبت بهذا النقل أنّ ابن عيينة أثبت في عمرو بن دينار من كل من روى عنه.

ولأنّ عمرو بن دينار عن ابن عباس جادةٌ مطروقةٌ فلا يعدل عنها إلا من كان ضابطاً، وقد ضبطه سفيان.

وقد أكدت نتيجة التخريج ذلك أيضاً؛ حيث تبيّن ما يلي:

أولاً: روى حماد بن سلمة الحديث عن عمرو بن دينار عن ابن عباس ﷺ، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢١٢٤)، وفي الكبرى (٢٤٤٥)، والحارث بن أبي أسامة في مسنده (٣١٧)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢٥٣١).

ولم أجد من تابع حماداً على روايته مما يدل على وهمه، ولذا لم يعتن بها أصحاب المصنفات المشهورة.

ثانياً: روى سفيان بن عيينة الحديث عن عمرو عن محمد بن حنين عن ابن عباس ﷺ، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢١٢٥)، وفي الكبرى (٢٤٤٦)، وأحمد في

---

(١) تاريخ ابن معين – رواية الدارمي (ص: ٥٥).

(٢) تاريخ ابن معين – رواية الدوري (٣/ ٨٠).

(٣) تاريخ ابن معين – رواية الدوري (٣/ ١٣٧).

(٤) الجرح والتعديل (٤/ ٢٢٧).

مسنده (١٩٣١)، والبيهقي في معرفة السنن والآثار (٨٥٧٦)، (٨٥٧٧)، وأبو يعلى في مسنده (٢٣٨٨)، والدارمي في مسنده (١٧٢٨)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢٥٣٠)، وفي شرح مشكل الآثار (٣٧٦٤)، (٣٧٦٥).

وهنا نلحظ اهتمام أصحاب المصنفات بطريق سفيان مما يدل على صوابها، وقد صوّبها ابن عبدالبر[1].

وقد توبع سفيان بن عيينة على روايته مما يؤكد صوابها؛ فقد تابعه راويان هما:

١- عبدالملك ابن جريج، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (٣٤٧٤)، وعبدالرزاق في مصنفه (٧٣٠٢).

٢- زكرياء بن إسحاق، أخرج طريقه: البيهقي في الكبرى (٧٩٤٦)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢٥٢٩)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣٧٦٤)،

وبهذا يتبيّن أنّ النسائي يُعل رواية حمّاد بن سلمة التي أسقطت ذكر محمد بن حنين برواية سفيان بن عيينة التي ذكرته، وهي علةٌ لم تؤثر على استدلال النسائي بالحديث، والله أعلم.

---

(١) التمهيد (٢/ ٣٧).

(٩) [٢٦٤٢- ٢٦٤٤] حديث منصور عن رِبْعِي بن حِرَاش عن حذيفة بن اليمان { عن رسول الله ﷺ قال: "لا تقدموا الشهر حتى تروا الهلال أو تكملوا العدة..." الحديث.

أخرجه الإمام النسائي في باب إكمال شعبان ثلاثين إذا كان غيم(١)، وأبان فيه عن اختلاف بين جرير بن عبدالحميد وسفيان الثوري والحجاج بن أرطأة على منصور بن المعتمر.

ذلك أنّه ابتدأ بقوله: **ذكر الاختلاف على منصور في حديث ربعي فيه.**

ثم أخرج الحديث من طريق جرير بن عبدالحميد عن منصور عن ربعي بن حراش عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال: **"لا تقدموا الشهر حتى تروا الهلال أو تكملوا العدة، ثم صوموا حتى تروا الهلال أو تكملوا العدة قبله".**

ثم رواه من طريق سفيان عن منصور عن ربعي عن بعض أصحاب النبي ﷺ بمثله، ثم قال: **أرسله الحجاج بن أرطأة.**

فرواه من طريقه عن منصور عن ربعي قال: قال رسول الله ﷺ بنحوه.

وهذا التصرف من النسائي ~ صريح ببيان الاختلاف على منصور بن المعتمر؛ فجرير سمّى صحابي الحديث، وسفيان أبهمه، وحجاج أرسله عن ربعي، ولم يرجح النسائي بين روايات الحديث هنا، إلا أنّ سياقه يدل على أنّه يُرجِّح أنّ الحديث عن ربعي عن بعض أصحاب النبي ﷺ عن النبي ﷺ، وأنّه يضعفُ رواية الحجاج بن أرطأة، وذلك أخذاً مما يلي:

١- أنّ المزي نقل عن النسائي قوله: **لا أعلم أحداً من أصحاب منصور قال في هذا الحديث عن حذيفة غير جرير، وحجاجٌ ضعيف لا تقوم به حجة**(٢).

٢- أنّ سفيان الثوري راوي الطريق المبهمة أوثق من جرير بن عبدالحميد وحجاج بن أرطأة.

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ١٢٨).

(٢) تحفة الأشراف (٣/ ٢٨).

٣- أمّا عن تضعيفه لرواية حجاج فلأنّ ربعي بن حراشٍ لم يدرك النبي ﷺ[(١)].

وبالنظر إلى الرواة المختلِفِين على منصورٍ وهم جرير بن عبدالحميد وسفيان الثوري والحجاج ابن أرطأة نجد أنّ الثوري أوثق عندهم وأشهر من صاحبيه.

أمّا جرير بن عبدالحميد الضبي فثقةٌ، قال أبو حاتم: ثقةٌ، يُحتج بحديثه، وقال أبو زرعة: صدوقٌ من أهل العلم[(٢)]، ووثّقه العجلي[(٣)]، والنسائي[(٤)]، وابن حبّان[(٥)].

وأمّا سفيان الثوري فإمام متفق على إمامته، وقد سبقت ترجمته[(٦)].

وأمّا الحجاج بن أرطأة فهو ضعيفٌ، قال علي ابن المديني عن يحيى بن سعيد: الحجاج بن أرطاة ومحمد بن إسحاق عندي سواء، وتركت الحجاج عمداً ولم أكتب عنه حديثاً قط[(٧)]، وقال أبو طالب عن أحمد بن حنبل: كان من الحفاظ، قيل: فلم ليس هو عند الناس بذاك، قال: لأنّ في حديثه زيادةً على حديث الناس ليس يكاد له حديث إلا فيه زيادة[(٨)]، وقال أبو حاتم: صدوقٌ يُدّلس عن الضعفاء يكتب حديثه، فإذا قال: حدثنا فهو صالح لا يرتاب في صدقه وحفظه إذا بيّن السماع[(٩)]، وقال أبو زرعة: صدوقٌ مُدّلس[(١٠)]، وقال العجلي: كان فقيهاً، وكان أحد مفتي الكوفة، وكان فيه تيهٌ، وكان يقول: أهلكني حب الشرف، وولي قضاء البصرة، وكان جائز الحديث إلا أنّه كان

---

(١) قال العجلي: كوفيٌ تابعي ثقة من كبار التابعين. الثقات (١/ ٣٥٠).

(٢) الجرح والتعديل (٢/ ٥٠٦).

(٣) الثقات (١/ ٢٦٧).

(٤) تهذيب الكمال (٤/ ٥٥٠).

(٥) الثقات (٦/ ١٤٥).

(٦) في الإعلال رقم (٩).

(٧) تهذيب الكمال (٥/ ٤٢٤).

(٨) تهذيب الكمال (٥/ ٤٢٤).

(٩) تهذيب الكمال (٥/ ٤٢٤).

(١٠) الضعفاء لأبي زرعة (٣/ ٨٥٦).

صاحب إرسال، وقال النسائي: ليس بالقوي[1].

وعليه فالثوري كما تقدم أوثق من صاحبيه؛ فروايته أرجح.

وقد أكدت نتيجة التخريج صحة رأي النسائي في تصويب رواية الثوري حيث تبيّن ما يلي:

أولاً: انفرد جريرٌ بذكر حذيفة في روايته من بين سائر من رواه عن منصور بن المعتمر، وقد أخرج طريقه: أبو داود في سننه (٢٣٢٦)، والنسائي في الصغرى (٢١٢٦)، وفي الكبرى (٢٤٤٧)، وابن خزيمة في صحيحه (١٩١١)، والبزّار في مسنده (٢٨٥٥)، وابن حبان في صحيحه (٣٤٥٨)، والبيهقي في الكبرى (٧٩٥٠).

وقد ضعف أحمد بن حنبل حديث جرير فقال: ليس ذكر حذيفة فيه بمحفوظٍ[2]، وصوّب يحيى بن معين طريق الثوري ومن تابعه، فقال: أخطأ جريرٌ بقوله عن حذيفة، وإنّما الصحيح ما رواه زهيرٌ وسفيانُ عن منصور عن ربعي عن بعض أصحاب النبي ﷺ[3]، ووافق البزارُ النسائيَ فقال: ولا نعلم أحداً قال فيه عن حذيفة إلا جرير[4].

وخالفهم البيهقي فصحح طريق جرير بن عبدالحميد، ووثّقه واحتج به، فقال: وصله جريرٌ عن منصورٍ بذكر حذيفة فيه، وهو ثقةٌ حجةٌ، ورواه الثوري وجماعة عن منصور عن ربعي عن بعض أصحاب النبي ﷺ عن النبي ﷺ[5].

ثانياً: روى حجاج بن أرطأة الحديث عن منصور عن ربعي مرسلاً، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢١٢٨)، وفي الكبرى (٢٤٤٩)، والدارقطني في سننه (٢١٦٥).

ولم يتابع حجاجٌ على روايته مما يدل على وهمه.

---

(١) تهذيب الكمال (٥/ ٤٢٤).

(٢) تنقيح التحقيق (٣/ ١٩٥).

(٣) تاريخ ابن أبي خيثمة (٣/ ١٦٠).

(٤) مسند البزار (٢٨٥٦) (٧/ ٢٧٢).

(٥) السنن الكبرى للبيهقي (٧٩٥٠).

ثالثاً: روى سفيان الثوري الحديث عن منصور عن ربعي عن بعض أصحاب النبي ﷺ، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢١٢٧)، وفي الكبرى (٢٤٤٨)، وأحمد في مسنده (١٨٨٢٥)، والدارقطني في سننه (٢١٧٠)، (٢١٧١)، وعبدالرزاق في مصنفه (٧٣٣٧)، والبزّار في مسنده (٢٨٥٦)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣٧٧٠).

وقد توبع سفيان بن عيينة على روايته مما يؤكد صوابها؛ وممن تابعه:

١- زهير بن معاوية، أخرج طريقه: الطحاوي في شرح معاني الآثار (٢٥٤٦).

٢- عبيدة بن حميد، أخرج طريقه: الدارقطني في سننه (٢١٦٩).

٣- أبو الأحوص، أخرج طريقه: ابن أبي شيبة في مصنفه (٩٠٢٠).

وبهذا يتبيّن أنّ النسائي يُعل روايتي جرير بن عبدالحميد وحجاج برواية سفيان الثوري، وهي علة لم تؤثر على استدلال النسائي بالحديث؛ فهو صحيح من طريق الثوري ومن تابعه، والجهالة بالصحابي لا تضر؛ فالصحابة كلهم عدول، والله أعلم.



(١٠) [٢٦٤٧، ٢٦٤٨] حديث الزهري عن عروة عن عائشة < قالت: أقسم رسول الله ﷺ لا يدخل على نسائه شهراً...الحديث.

أخرجه الإمام النسائي في باب كم الشهر[١]، وقد أبان فيه عن اختلافٍ بين معمر ابن راشد وبين صالح بن كيسان وشعيب بن أبي حمزة على الزهري.

ذلك أنّه ابتدأ بقوله: **ذكر الاختلاف على الزهري في الخبر عن عائشة فيه.**

ثم أخرج الحديث من طريق معمرٍ عن الزهري عن عروة عن عائشة < قالت: أقسم رسول الله ﷺ لا يدخل على نسائه شهراً، فلبث تسعاً وعشرين، فقلت: أليس قد كنت آليت[٢] شهراً فعددت الأيام تسعاً وعشرين، قال رسول الله ﷺ: "الشهر تسع وعشرون".

ثم أخرجه من رواية صالح بن كيسان وشعيب عن الزهري عن عبيد الله بن أبي ثور عن ابن عباس عن عمرس، وفيه قول الزهري عن عائشة عن النبي ﷺ "الشهر تسع وعشرون" بلا واسطة.

وهذا التصرف من النسائي صريح ببيان الاختلاف على الزهري؛ فرواية معمر موصولة، وروايتي صالح وشعيب مرسلة، ولم يُرجّح النسائي بين الروايتين هنا، إلا أنّ الذي يظهر من سياقه أنّه يُرجح رواية صالح وشعيب فهما اثنان في مقابل واحد، والوهم من الواحد أقرب منه إلى الإثنين.

وبالنظر إلى الرواة المختلفين على الزهري وهم معمر بن راشد وصالح بن كيسان وشعيب بن أبي حمزة نجدهم ثقات عند أهل العلم، وكلهم ثقة في الزهري كذلك، وهناك اختلاف بين أهل العلم في من يُقدِّم في الزهري.

فبعضهم قدّم معمراً، قال يحيى بن معين: أثبت الناس في الزهري مالك بن أنس ومعمر ويونس وعُقيل وشعيب بن أبي حمزة وابن عيينة[٣]، وقال الدارمي سألت يحيى ابن معين قلت: ابن عيينة أحب إليك في الزهري أو معمر، قال: معمر، قلت: معمر

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ١٢٩).

(٢) أي حلف لا يدخل عليهن، تاج العروس (٣٧/ ٩١).

(٣) الجرح والتعديل (٨/ ٢٥٧).

أحب إليك أو صالح بن كيسان، قال: معمر أحب إليّ، قلت: فمعمر أحب إليك أو يونس، قال: معمر[١]، وقال الغلابي: سمعت يحيى بن معين يقدم مالك بن أنس على أصحاب الزهري ثم معمراً ثم يونس بن يزيد، قال: وكان القطّان يقدِّم ابن عيينة على معمر، قال: وقال يحيى بن معين: وأثبت من روى عن الزهري مالك بن أنس ومعمر ثم عقيل والأوزاعي ويونس وكل ثبت[٢].

أمّا صالح بن كيسان فقال أحمد بن حنبل: بخٍ بخٍ، ووثّقه ابن معين[٣]، وقدّمه في رواية على معمر، قال يعقوب بن شيبة: حدثني أحمد بن العباس قال: قال يحيى بن معين: ليس في أصحاب الزهري أثبت من مالك ثم صالح بن كيسان ثم معمر ثم يونس[٤]، ووثّقه أبو حاتمٍ[٥]، والنسائي، وابن خراش[٦]، وابن حبّان[٧].

وأمّا شعيب بن أبي حمزة فقال أحمد بن حنبل: ثبت صالح الحديث[٨]، ووثّقه أبو حاتمٍ[٩]، والعجلي[١٠].

وعليه فلا يمكن الحكم من خلال الراوي.

وبعد تخريج الحديث وتتبع طرقه تبيّن ما يلي:

أولاً: روى معمر بن راشد الحديث عن الزهري عن عروة عن عائشة < ، أخرج

---

(١) الجرح والتعديل (٨/ ٢٥٧).

(٢) تهذيب الكمال (٢٨/ ٣٠٩).

(٣) الجرح والتعديل (٤/ ٤١١).

(٤) تهذيب الكمال (١٣/ ٨٢).

(٥) الجرح والتعديل (٤/ ٤١١).

(٦) تهذيب الكمال (١٣/ ٨٢).

(٧) الثقات (٦/ ٤٥٤).

(٨) تهذيب الكمال (١٢/ ٥١٨).

(٩) الجرح والتعديل (٤/ ٣٤٥).

(١٠) الثقات (١/ ٤٥٧).

طريقــه: مــسلم في صــحيحه (١٠٨٣)، (١٤٧٥)، وأحمــد في مــسنده (٢٤٠٥٠)، (٢٥٢٩٩)، (٢٥٣٠١)، والنسائي في الصغرى (٢١٣١) وفي الكبرى (٢٤٥٢)، وابن حبان في صحيحه (٤٢٦٨)، وأبو عوانة في مستخرجه (٢٧٢٢)، والبيهقي في الكبرى (١٣٢٦٧).

ثانياً: روى شعيب بن أبي حمزة الحديث عن الزهري عن عائشة < مرسلاً، أخرج طريقه: البخاري في صحيحه (٥١٩١)، والنسائي في الصغرى (٢١٣٢)، وفي الكبرى (٢٤٥٣)، والطبراني في مسند الشاميين (٣٢٢٧).

ثالثاً: روى صالح بن كيسان الحديث عن الزهري عن عائشة < مرسلاً، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢١٣٢)، وفي الكبرى (٢٤٥٣)، والبزار في مسنده (٢٠٦).

وقد تابع عُقيلٌ رواية شعيب وصالح عن الزهري، أخرج طريقه: البخاري في صحيحه (٢٤٦٨).

ومما سبق يتضح أنّ الأكثر من أصحاب الزهري رووا الحديث عنه مرسلاً؛ فروايتهم أصح.

وكذلك فإنّ المزي قد ذكر تفرد معمر بوصل الحديث عن عائشة < فقال بعد ذكر طرف الحديث عن عائشة < : وفي آخر حديث معمر عن الزهري: فأخبرني عروة عن عائشة قالت: لما مضت تسع وعشرون ليلة دخل علي رسول الله ﷺ... فذكره، وهو في حديث باقي الرواة عن الزهري: أنّ عائشة مرسلٌ، لم يَذكر فيه عروة غير معمر وحده[1].

وبهذا يتبيّن أنّ النسائي يُعل رواية معمر الموصولة بروايتي صالح وشعيب اللتين أرسلتا هذه الجملة، وهي علة أثرت على استدلال النسائي بالحديث؛ فالصواب فيه الإرسال، إلا أنّها لم تؤثر على استدلاله في الباب ففيه أحاديث أُخر، والله أعلم.

---

(١) تحفة الأشراف (٨/ ٤٧).

(١١) [٢٦٥١ - ٢٦٥٣] **حديث محمد بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه ﷺ عن النبي ﷺ " أنّه ضرب بيده على الأخرى وقال: "الشهر هكذا وهكذا وهكذا "، ونقص في الثالثة إصبعاً.**

أخرجه الإمام النسائي في باب كم الشهر[١]، وأبان فيه عن اختلاف بين محمد بن بشر وعبدالله بن المبارك وبين محمد بن عبيد ويحي بن سعيد وغيرهما على إسماعيل بن أبي خالد.

ذلك أنّه ابتدأ بقوله: **ذكر الاختلاف على إسماعيل في خبر سعد بن مالك فيه.**

ثم أخرج الحديث من طريق محمد بن بشر عن إسماعيل بن أبي خالد عن محمد بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه ﷺ عن النبي ﷺ " أنّه ضرب بيده على الأخرى وقال: "الشهر هكذا وهكذا وهكذا "، ونقص في الثالثة إصبعاً.

ثم رواه من طريق عبدالله بن المبارك عن إسماعيل عن محمد بن سعد عن أبيه عن النبي ﷺ بنحوه، ثم قال النسائي: **رواه يحيى بن سعيد وغيره عن إسماعيل عن محمد بن سعد عن النبي ﷺ مرسل.**

ثم رواه من طريق محمد بن عبيد عن إسماعيل عن محمد بن سعد بن أبي وقاص قال: قال رسول الله ﷺ...الحديث.

وهذا التصرف من النسائي ~ صريح ببيان الاختلاف على إسماعيل بن أبي خالد؛ فمحمد بن بشر وابن المبارك وصلا الحديث، ومحمد بن عبيد وغيره أرسلوه، ولم يرجح النسائي هنا بين الطريقين، إلا أننا وجدنا نصين عن النسائي يُبينان ترجيحه للرواية المرسلة وهما:

١- نقل المزي في التحفة كلاماً عقب ذكره طرف الحديث حيث قال: قال النسائي: **حديث يحيى أولى بالصواب عندي**[٢].

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ١٣١).

(٢) تحفة الأشراف (٣٩٢١) (٣/ ٣١٢).

٢- وقال النسائي في المجتبى عقب حديث محمد بن عبيد: قال يحيى بن سعيد: قلت لإسماعيل عن أبيه قال: لا[١].

فكأنّ النسائي ~ يُعلُ بهذا النص من يحيى بن سعيد وَصْل الحديث بذكر سعدٍ فيه، ولهذا رجّح الطريق المرسلة.

وبالنظر إلى الرواة المختلفين على إسماعيل بن أبي خالد وهم محمد بن بشر وعبدالله ابن المبارك ومحمد بن عبيد ويحيى بن سعيد القطّان نجدهم من الأئمة الثقات.

أمّا محمد بن بشر العبدي فوثَّقه يحيى بن معين[٢]، والعجلي[٣]، والنسائي[٤]، وابن حبَّان[٥]، وابن سعدٍ[٦].

وأمّا عبدالله بن المبارك فإمامٌ ثقةٌ، وقد سبقت ترجمته[٧].

وأمَّا يحيى بن سعيدٍ القطَّان فثقةٌ باتفاق، وقد سبقت ترجمته[٨].

وأمّا محمد بن عبيد الطنافسي فثقةٌ أيضاً، قال أحمد بن حنبل: كان محمد يخطئ ولا يرجع عن خطئه وكان يظهر السنة، وقال مرةً: كان رجلاً صدوقاً، وكان يعلى أثبت منه، وقال أبو حاتمٍ: صدوقٌ ليس به بأس، ووثّقه يحيى بن معين[٩]، والعجلي[١٠]،

---

(١) المجتبى (٢١٣٧).

(٢) الجرح والتعديل (٧/ ٢١١).

(٣) الثقات (٢/ ٢٣٢).

(٤) تهذيب التهذيب (٩/ ٧٤).

(٥) الثقات (٧/ ٤٤١).

(٦) الطبقات الكبرى (٦/ ٣٩٤).

(٧) في الإعلال رقم (٥).

(٨) في الإعلال رقم (٧).

(٩) الجرح والتعديل (٨/ ١٠).

(١٠) الثقات (٢/ ٢٤٧).

والنسائي[(١)]، وابن حبّان[(٢)]، والدارقطني[(٣)].

وعليه فلا يمكن الحكم من خلال الراوي.

وبعد تتبع الحديث وتخريج طرقه تبيّن ما يلي:

أولاً: روى الحديث عن إسماعيل بن أبي خالد عن محمد بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه ﷺ موصولاً جمعٌ منهم:

١- محمد بن بشر، أخرج طريقه: مسلم في صحيحه (١٠٨٦)، والنسائي في الصغرى (٢١٣٥)، وفي الكبرى (٢٤٥٦)، وابن ماجه في سننه (١٦٥٧)، وأحمد في مسنده (١٥٩٤)، وأبو يعلى في مسنده (٨٢٣)، وابن خزيمة في صحيحه (١٩٢٠)، وأبو عوانة في مستخرجه (٢٧٢٧)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٤٧٦٣)،

٢- عبدالله بن المبارك، أخرج طريقه: مسلم في صحيحه (١٠٨٦)، والنسائي في الصغرى (٢١٣٦)، وفي الكبرى (٢٤٥٧)، وأحمد في مسنده (١٥٩٦).

٣- زائدة بن قدامة، أخرج طريقه: مسلم في صحيحه (١٠٨٦)، وأحمد في مسنده (١٥٩٥)، وأبو عوانة في مستخرجه (٢٧٢٨)، وأبو يعلى في مسنده (٨٠٧).

٤- مروان بن معاوية، أخرج طريقه: البزار في مسنده (٤/ ١١)، وابن خزيمة في صحيحه (١٩٢٠).

٥- خالد بن عبدالله الواسطي، ذكر روايته الدارقطني.

٦- ورقاء بن عمر، ذكر روايته الدارقطني[(٤)].

ومما سبق نلحظ أنّ مسلماً احتج بالروايات التي وصلته وأخرجها في صحيحه، وحذا الأئمة حذوه حيث أخرجوها في كتبهم، ورجّحها أبو حاتمٍ كذلك فقال: المتصل

---

(١) تهذيب الكمال (٢٦/ ٥٨).

(٢) الثقات (٧/ ٤٤١).

(٣) تهذيب الكمال (٢٦/ ٥٨).

(٤) علل الدارقطني (٤/ ٣٥٨).

عن محمد بن سعد عن أبيه عن النبي ﷺ أشبه لأنّ الثقات قد اتفقوا عليه[1].

رابعاً: روى الحديث عن إسماعيل عن محمد بن سعد بن أبي وقاص مرسلاً جمعٌ منهم:

١- محمد بن عبيد، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢١٣٧)، وفي الكبرى (٢٤٥٨).

٢- يحيى بن سعيد القطان، أشار إلى روايته النسائي كما سبق، ومستنده هو ما نقله أبو زرعة قال: سمعت محمد بن يحيى يقول: سمعت علي بن عبدالله يقول: سمعت يحيى ابن سعيد يقول: كان معي في الأطراف عن ابن أبي خالد عن محمد بن سعد عن أبيه "الشهر هكذا وهكذا" فسألت إسماعيل عنه فأنكر أن يكون عن أبيه[2].

٣- وكيع بن الجرّاح، ذكر روايته ابن أبي حاتمٍ[3].

٤- علي بن مسهر، ذكر روايته الدارقطني[4].

وهنا نجد أنّ الأئمة لم يعتنوا بإخراج الطريق المرسلة في مصنفاتهم لصحة الموصول عندهم.

وقد ذكر البزار الخلاف في هذا الحديث ولم يقض فيه بشيء[5]، وقال الدارقطني: كان إسماعيل بن أبي خالد: مرةً يصله ومرةً يرسله[6].

وبهذا يتبيّن أنّ النسائي يُعل الروايات الموصولة بالمرسلة، وأقوى ما تمسك به هو نقل يحيى القطان عن إسماعيل بن أبي خالد، إلا أنّ هذا لا يقدح في صحة الحديث؛ فهو

---

(١) علل ابن أبي حاتم (٣/ ١٣١).

(٢) أسئلة البرذعي لأبي زرعة (٢/ ٧٥٠).

(٣) علل ابن أبي حاتم (٣/ ١٣١).

(٤) علل الدارقطني (٤/ ٣٥٨).

(٥) مسند البزار (٤/ ١١).

(٦) علل الدارقطني (٤/ ٣٥٨).

محفوظ موصولاً عن جمع من الرواة، كما أنّ هذا الإعلال لم يؤثر على أحاديث الباب، والله أعلم.

(١٢) [٢٦٥٤، ٢٦٥٥] حديث يحيى عن أبي سلمة أنّ أبا هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: "الشهر يكون تسعاً وعشرين ويكون ثلاثين...الحديث.

أخرجه الإمام النسائي في باب كم الشهر[1]، وأبان فيه عن اختلاف بين علي بن المبارك ومعاوية بن سلاّم على يحيى بن أبي كثير.

ذلك أنّه ابتدأ بقوله: **ذكر الاختلاف على يحيى بن أبي كثير في خبر أبي سلمة فيه.**

ثم أخرج الحديث من طريق علي بن المبارك عن يحيى عن أبي سلمة أنّ أبا هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: "الشهر يكون تسعاً وعشرين ويكون ثلاثين، فإذا رأيتموه فصوموا، وإذا رأيتموه فأفطروا، فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين".

ثم رواه من طريق معاوية بن سلاّم عن يحيى بن أبي كثير أنّ أبا سلمة أخبره أنه سمع عبدالله -وهو ابن عمر- ﷺ يقول: سمعت رسول الله ﷺ: الشهر تسعٌ وعشرون".

وهذا التصرف من النسائي ~ صريح ببيان الاختلاف على يحيى بن أبي كثير؛ فرواية علي بن المبارك جعلته من مسند أبي هريرة س، ورواية معاوية بن سلام ذكرته من مسند ابن عمر س، ولم يرجح النسائيُ بين الطريقين، ولكن يدل سياقه على ترجيح رواية معاوية وذلك أخذاً مما يلي:

١- أنّه أورد الحديث من طرق أخرى عن ابن عمر { .

فقد رواه بعد ذكر الطريقين السابقين من طريق سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص ومن طريق جبلة بن سحيم ومن طريق عقبة بن حُريث كلهم عن ابن عمر { .

٢- أنّ علياً لا يقرن بمعاوية في الرواية عن يحيى بن أبي كثير؛ فمعاوية أوثق بدرجات.

هذا بالنسبة لما ظهر لي من سياق النسائي.

وبالنظر إلى الراويين المختلفين على يحيى وهما علي بن المبارك ومعاوية بن سلاّم نجد أنّهما ثقتان، إلاّ أنّ معاوية أوثق في يحيى بن أبي كثير من صاحبه، بل إنّ في رواية عليٍ

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ١٣٢).

عن يحيى وهاءٍ كما سيأتي عن يعقوب بن شيبة.

ومعاوية بن سلاّم هو ابن أبي سلاّم، واسمه ممطور الحبشي، قال أبو بكر الأثرم: سمعت أحمد بن حنبل وذكر أصحاب يحيى بن أبي كثير فقال: هشام يرجع إلى كتاب، والأوزاعي حافظ، وهمام ثقة، وهمام أثبتُ من أبان؛ وحرب بن شداد ومعاوية بن سلام ثقتان، وسُئل أحمد عن معاوية بن سلام فقال: معاوية بن سلام وحرب بن شداد وعلي ابن المبارك هؤلاء متقاربون في حديث يحيى، وهشامٌ فوق هؤلاء[1]، وقال يحيى بن معين: أعُدّه مُحدِّث أهل الشام[2]، وقال أيضاً: ثقة[3]، وقال أبو حاتم: لا بأس بحديثه[4]، وقال يعقوب بن شيبة السدوسي: ثقة صدوق، وقال النسائي: ثقة[5].

وعلي بن المبارك هو الهُنائي، قال أحمد بن حنبل: ثقةٌ[6]، ووافقه أبو داود[7]، ووثّقه يحيى بن معين[8]، وقال مرةً: لا بأس به[9]، ووافقه العجلي[10]، وقال النسائي: ليس به بأسٌ[11]، وذكره ابن حبّان في ثقاته، وقال: كان متقناً ضابطاً[12]، وقال يعقوب بن شيبة السدوسي: عليٌ والأوزاعيُ ثقتان، والأوزاعي أثبتهما، وفي رواية الأوزاعيُ عن الزهري

---

(١) تهذيب الكمال (٢٨/ ١٨٥).

(٢) الجرح والتعديل (٨/ ٣٨٣).

(٣) تهذيب الكمال (٢٨/ ١٨٥).

(٤) الجرح والتعديل (٨/ ٣٨٣).

(٥) تهذيب الكمال (٢٨/ ١٨٥).

(٦) الجرح والتعديل (٦/ ٢٠٣).

(٧) سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل (ص: ٣٠٧).

(٨) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: ١٤٦).

(٩) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز (١/ ٧٩).

(١٠) الثقات (٢/ ١٥٦).

(١١) تهذيب الكمال (٢١/ ١١٤).

(١٢) الثقات (٧/ ٢١٣).

خاصةً شيءٌ، وروايةُ علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير خاصةً فيها وهاءٌ[1].

وعليه فإنّ رواية معاوية بن سلاّم عن يحيى مقدمةٌ على رواية علي بن المبارك عنه.

وبعد تخريج الحديث وتتبع طرقه تبيّن ما يلي:

أولاً: روى علي بن المبارك الحديث عن يحيى عن أبي سلمة عنّ أبي هريرة ﵁ مرفوعاً، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢١٣٨)، وفي الكبرى (٢٤٥٩)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٤٧٧٨).

ولم يتابع عليٌ على روايته، ولم يعتن الأئمة بإخراج هذه الطريق في مصنفاتهم، مما يدل على وهمها.

ثانياً: تتبعت طرق حديث أبي هريرة ﵁ فلم أجد أحداً من الرواة ذكر عنه في حديثه كم الشهر، وهم بحسب ما تحصل لي:

١- سعيد بن المسيب، أخرج طريقه: مسلم في صحيحه (١٠٨١)، وأحمد في مسنده (٧٥٨١)، وابن ماجه في سننه (١٦٥٥)، والطيالسي في مسنده (٢٤٢٥)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣٧٧١)، (٣٧٧٢)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢٥٤٢)، والطبراني في الأوسط (٥٥٣)، والبيهقي في الكبرى (٧٩٣٢)، (٧٩٣٤).

٢- محمد بن زياد، أخرج طريقه: البخاري في صحيحه (١٩٠٩)، ومسلم في صحيحه (١٠٨١)، والطيالسي في مسنده (٢٦٠٣)، وإسحاق بن راهويه في مسنده (٥٤)، وأحمد في مسنده (٩٣٧٦)، (٩٥٥٦)، (٩٨٥٣)، (٩٨٥٥)، (١٠٠٦٠)، وابن الجارود في المنتقى (٣٧٦)، وابن حبان في صحيحه (٣٤٤٢)، والدارمي في مسنده (١٧٢٧)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٥٠٠)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢٥٤٣)، والطبراني في الأوسط (٢٢٩١)، وفي الصغير (١٦١)، والبيهقي في الكبرى (٧٩٣٢)، (٧٩٣٣)، والدارقطني في سننه (٢١٧٣).

---

(١) تهذيب الكمال (٢١/ ١١٢).

٣- محمد بن المنكدر، أخرج طريقه: إسحاق بن راهويه في مسنده (٤٩٦)، وعبدالرزاق في مصنفه (٧٣٠٤).

٤- عبدالرحمن بن هرمز الأعرج، أخرج طريقه: مسلم في صحيحه (١٠٨١)، وأحمد في مسنده (٧٨٦٤)، والبيهقي في الكبرى (٧٩٣٥)، (٨١٨٢)، وأبو يعلى في مسنده (٦٢٥٢)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٩٠٢٤).

٥- عطاء بن رباح، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (٩٤٧٢)، والطبراني في الأوسط (١٢٢٢)، (٢٣٣٣).

ثالثاً: روى معاوية بن سلام الحديث عن يحيى عن أبي سلمة عن ابن عمر رضي الله عنه، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢١٣٩)، وفي الكبرى (٢٤٦٠)، وأحمد في مسنده (٤٩٨١)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٤٧٧٠).

وتابعه شيبان بن عبدالرحمن، أخرج طريقه: مسلم في صحيحه (١٠٨٠).

ومما سبق يتبيّن أنّ راويين من أوثق أصحاب يحيى روياه عنه من مسند ابن عمر } .

وبهذا يتبيّن أنّ النسائي يُعل رواية علي بن المبارك التي ذكرت الحديث من مسند أبي هريرة س برواية معاوية بن سلاّم التي روته من مسند ابن عمر، وهي علةٌ لم تؤثر على استدلال النسائي بالحديث؛ فهو محفوظ من طريق ابن عمر { ، والله أعلم.



(١٣) [٢٦٦٠، ٢٦٦١] حديث زر عن عبد الله ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ "تسحروا فإنّ في السحور بركةً".

أخرجه الإمام النسائي في باب الحث على السحور[١]، وأبان فيه عن اختلاف بين محمد بن بشار وعبيد الله بن سعيد على عبدالرحمن بن مهدي.

ذلك أنّه أخرج الحديث من طريق محمد بن بشار عن عبدالرحمن عن أبي بكر بن عياش عن عاصم عن زر عن عبدالله ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ " تسحروا فإنّ في السحور بركةً "، ثم قال النسائي: **وقفه عبيد الله بن سعيد.**

فرواه من طريقه عن عبدالرحمن عن أبي بكر بن عياش عن عاصم عن زر عن عبدالله ﷺ بمثله.

وهذا التصرف من النسائي ~ صريح ببيان الاختلاف على عبدالرحمن بن مهدي، ولم يرجح النسائي ~ هنا بين الطريقين، إلا أنّ الإمام المزي نقل عن النسائي قوله: **عبيدُ الله أثبت عندنا من ابن بشار، وحديثه أولى بالصواب**[٢]، وهذا يُبيّن ترجيح النسائي لرواية الوقف على ابن مسعود ﷺ.

وبالنظر إلى الراويين المختلفين وهما محمد بن بشار وعبيد الله بن سعيدٍ نجد أنّهما ثقتان عند أهل العلم.

أمّا محمد بن بشار العبدي فقد روى عنه الأئمة وقبلوا حديثه، وحدّث عنه البخاري على جلالته مكاتبةً، ولولا ثقته به لما فعل[٣]، وقال عبدالله بن أحمد الدورقي:كنا عند يحيى بن معين وجرى ذكر بندار فرأيت يحيى لا يعبأ به ويستضعفه، ورأيت القواريري لا يرضاه، وقال أبو الفتح الأزدي: بندار قد كتب الناس عنه وقبلوه، وليس

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ١٣٤).

(٢) تحفة الأشراف (٧/ ٢٦).

(٣) تهذيب التهذيب (٩/ ٧٢).

قول يحيى والقواريري مما يجرحه، وما رأيت أحداً ذكره إلا بخير وصدق[١]، وقال أبو حاتم: صدوق[٢]، وقال العجلي: ثقة كثير الحديث[٣] وقال النسائي: صالح لا بأس به[٤]، ووصفه ابن خزيمة: بالإمام[٥]، وقال ابن حبان: كان يحفظ حديثه ويقرأه من حفظه[٦]، وقال الدارقطني من الحفاظ الأثبات[٧].

وأمّا عبيد الله بن سعيد بن يحيى أبو قدامة السرخسي، فهو ثقة أيضاً، قال أبو حاتم: كان من الثقات[٨]، وقال أبو داود: ثقة، وقال النسائي: ثقةٌ مأمونٌ، قل من كتبنا عنه مثله[٩]، ووثقه ابن حبان[١٠].

وعليه فلا يمكن الحكم من خلال الراوي.

وبعد تتبع الحديث وتخريج طرقه تبيّن ما يلي:

أولاً: روى محمد بن بشار الحديث عن عبدالرحمن عن أبي بكر بن عياش عن عاصم عن زر عن عبدالله ﷺ مرفوعاً، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢١٤٤)، وفي الكبرى (٢٤٦٥)، والبزار في مسنده (١٨٢١)، وأبو يعلى في مسنده (٥٠٧٣)، وابن خزيمة في صحيحه (١٩٣٦)، وأبو عوانة في مستخرجه (٢٧٤٥)

وقد أنكر علي بن المديني أن يكون هذا الحديث مرفوعاً، قال عبدالله بن علي بن

---

(١) تهذيب الكمال (٢٤/ ٥١٦).

(٢) الجرح والتعديل (٧/ ٢١٤).

(٣) الثقات (٤٦).

(٤) تهذيب الكمال (٢٤/ ٥١٧).

(٥) تهذيب التهذيب (٩/ ٧٣).

(٦) ثقات ابن حبان (٩/ ١١١).

(٧) تهذيب التهذيب (٩/ ٧٣).

(٨) الجرح والتعديل (٥/ ٣١٧).

(٩) تهذيب الكمال (١٩/ ٥٢).

(١٠) الثقات (٨/ ٤٠٦).

المديني: سمعت أبي وسألته عن حديث رواه بندار عن ابن مهدي عن أبي بكر بن عياش عن عاصم عن زر عن عبدالله عن النبي ﷺ قال: "تسحروا فإن في السحور بركة"، فقال: هذا كذبٌ، حدثني أبو داود موقوفاً، وأنكره أشد الإنكار[1].

وتابع أحمدُ بن يونس ابنَ مهدي في رفع الحديث، أخرج طريقه: ابن خزيمة في صحيحه (١٩٣٦)، والبزار في مسنده (١٨٣)، وأبو عوانة في مستخرجه (٢٧٤٦)، والطبراني في الكبير (١٠٢٣٥).

إلا أنّ ابن عدي قد ذكر أنّ أكثر الرواة عن أحمد بن يونس رووه موقوفاً[2].

ثانياً: روى عبيد الله بن سعيد الحديث عن عبدالرحمن عن أبي بكر بن عياش عن عاصم عن زر عن عبدالله رضي الله عنه موقوفاً: النسائي في الصغرى (٢١٤٥)، وفي الكبرى (٢٤٦٦).

وتابع عبدَ الرحمن بن مهدي في وقفه أحمدُ بن عبدالجبّار العطاردي، أخرج طريقه: أبو عوانة في مستخرجه (٢٧٤٧)، والطبراني في المعجم الكبير (١٠٢٣٥).

ووافق الدارقطني من سبقه على أنّ الصواب في الحديث الوقف[3].

وبهذا يتبيّن أنّ النسائي يُعل رواية محمد بن بشار الموصولة برواية عبيد الله بن سعيد الموقوفة، وقد أثر هذا الإعلال على الحديث؛ فالصواب في حديث ابن مسعود أنّه موقوف، إلا أنّ هذا الإعلال لم يؤثر على أحاديث الباب، والله أعلم.



---

(١) أظنه أبا داود الطيالسي فهو من شيوخه. تاريخ بغداد (٢/ ١٠٣).

(٢) الكامل في الضعفاء (٥/ ٤٣).

(٣) علل الدارقطني (٥/ ٦٧).

(١٤) [٢٦٦٣-٢٦٦٧] حديث عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ: "تسحروا فإنّ في السحور بركة".

أخرجه الإمام النسائي في باب الحث على السحور[1]، وأبان عن علل وقعت فيه.

العلة الأولى: الاختلاف بين منصور بن أبي الأسود وبين يزيد بن هارون على عبدالملك بن أبي سليمان.

ذلك أنّه ابتدأ بقوله: **ذكر الاختلاف على عبدالملك بن أبي سليمان في هذا الحديث.**

ثم أخرج الحديث من طريق منصور بن أبي الأسود عن عبدالملك بن أبي سليمان عن عطاء عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ " تسحروا فإنّ في السحور بركة ".

ثم رواه من طريق يزيد بن هارون عن عبدالملك عن عطاء عن أبي هريرة ﷺ به موقوفاً.

وهذا التصرف من النسائي ~ صريح ببيان الاختلاف على عبدالملك بن أبي سليمان؛ فرواية منصور مرفوعة، بينما رواية يزيد موقوفة، ولم يرجح النسائي ~ بين الطريقين، إلا أنّ سياقه يدل على ترجيحه للطريق الموقوفة، وذلك أخذاً مما يلي:

١- أنّ منصور بن أبي الأسود لا يقارن بيزيد بن هارون؛ فلا شك أنّ يزيد بن هارون أوثق.

٢- أنّه ذكر الحديث عن ابن أبي ليلى من طريقين مرفوعين، وقال عنه كما نقل المزي: **ابن أبي ليلى ليّنٌ في الحديث سيءُ الحفظ ليس بالقوي**[2]، فكأنّه يعل رفعه.

٣- أنّه ذكر حديث يحيى بن سعيد عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ وقال عنه منكرٌ، وهو مرفوع عن أبي هريرة **س** كروايتي منصور وابن أبي ليلى.

وبالنظر إلى من اختُلِف عليه وهو عبدالملك بن أبي سليمان العرزمي نجد أنّه قد

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ١٣٥).

(٢) تحفة الأشراف (١٠/ ٢٦٧).

وُثّق، قال أبو داود: قلت لأحمد: عبدالملك بن أبي سليمان قال: ثقة. قلت: يخطئ، قال: نعم، وكان من أحفظ أهل الكوفة إلا أنّه رفع أحاديث عن عطاء[1].

قلت: وهذا مما يفسر علة هذا الحديث.

وبالنظر إلى الراويين المختلفين على عبدالملك وهما منصور بن أبي الأسود ويزيد بن هارون نجد أنّهما قد وثّقا، إلا أنّ يزيد أوثق من صاحبه.

أمّا منصور بن أبي الأسود فوثّقه يحيى بن معين، وقال أبو حاتمٍ: يكتب حديثه[2]، وقال النسائي: ليس به بأسٌ[3]، وذكره ابن حبان في ثقاته[4].

وأمّا يزيد بن هارون الواسطي فثقةٌ حافظ، قال أحمد بن حنبل:كان حافظاً متقناً للحديث، وقال يحيى بن معين:ثقة[5]، وقال علي ابن المديني: هو من الثقات[6]، وقال أبو حاتم: ثقةٌ إمامٌ صدوقٌ، لا يسأل عن مثله[7]، وقال أبو زرعة: سمعت أبا بكر بن أبي شيبة يقول: ما رأيت أتقن حفظاً من يزيد بن هارون[8]، وقال العجلي: ثقة ثبت في الحديث[9].

ويتضح من ذلك أنّ يزيد بن هارون أوثق عندهم من منصور بن أبي الأسود، فحديثه الموقوف أولى بالصواب.

وبعد تخريج الحديث وتتبع طرقه نجد ما يلي:

---

(١) سؤالات أبي داود لأحمد (٣٥٨).

(٢) الجرح والتعديل (٨/ ١٧٠).

(٣) تهذيب الكمال (٢٨/ ٥١٨).

(٤) الثقات (٧/ ٤٧٥).

(٥) الجرح والتعديل (٩/ ٢٩٥).

(٦) الجرح والتعديل (٩/ ٢٩٥).

(٧) الجرح والتعديل (٩/ ٢٩٥).

(٨) تهذيب الكمال (٣٢/ ٢٦٧).

(٩) الثقات للعجلي (٥٨).

أولاً: روى منصور بن أبي الأسود الحديث عن عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن أبي هريرة ﵁ مرفوعاً، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢١٤٧)، وفي الكبرى (٢٤٦٨)، وأبو عوانة في مستخرجه (٢٧٥١)، (٢٧٥٢)، والطبراني في الأوسط (٤٩٩٠).

ثانياً: روى يزيد بن هارون الحديث عن عبد الملك عن عطاء عن أبي هريرة ﵁ موقوفاً، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢١٤٨)، وفي الكبرى (٢٤٦٩).

العلة الثانية:

قال النسائي ~ بعد ذكر طريقي عبدالملك السابقين: **وقد رفعه ابن أبي ليلى.**

فرواه من طريقين عن يحيى القطان وسفيان الثوري عن ابن أبي ليلى عن عطاء عن أبي هريرة ﷺ به مرفوعاً.

وقد نقل المزي عن النسائي عقب هذا الحديث قوله: **ابن أبي ليلى ليّنٌ في الحديث سيءُ الحفظ ليس بالقوي**[1].

وهذا تضعيفٌ من النسائي ~ لابن أبي ليلى، وهو محمد بن عبدالرحمن، وبالرجوع لكلام الأئمة فيه نجد أنّهم قد ضعّفوه ووصفوه بسوء الحفظ، قال أبو داود: سمعت شعبة يقول: ما رأيت أحداً أسوأ حفظاً من ابن أبي ليلى[٢]، وقال عبدالله بن أحمد: قال أبي: ابن أبي ليلى كان سيء الحفظ[٣]، وقال عبدالله: سألت أبي عن مطر الوراق فقال: كان يحيى بن سعيد يُشَبِّه مطر الوراق بابن أبي ليلى - يعني في سوء الحفظ -[٤]، وقال عبدالله: سمعتُ أبي يقول: كان يحيى بن سعيد يشبه مطرًا بابن أبي ليلى في الحديث، يعني في حديث عطاء[5]، وقال عبدالله: سألته - يعني أباه - عن محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى، فقال: مضطرب الحديث، وقال أحمد بن محمد بن حفص السعدي: ذكر أحمد بن حنبل حديث ابن أبي ليلى عن عطاء "في الضرورة يحج عن الميت" فقال: ابن أبي ليلى ضعيف، وفي عطاء أكثر خطأً[٦]، وقال أيضاً: ابن أبي ليلى كان سئ الحفظ مضطرب الحديث، وكان فقه ابن أبي ليلى أحب إلينا من حديثه، حديثه فيه اضطراب[٧]،

---

(١) تحفة الأشراف (١٠/ ٢٦٧).

(٢) الجرح والتعديل (٧/ ٣٢٣).

(٣) العلل برواية عبدالله (٧٠٨).

(٤) العلل برواية عبدالله (٨٥٢).

(٥) العلل برواية عبدالله (٤٨٠٩).

(٦) الكامل لابن عدي: ٣ / ٦١.

(٧) الجرح والتعديل (٧/ ٣٢٣).

وقال يحيى بن معين: ليس بذاك، وقال أبو حاتم: محله الصدق كان سيئ الحفظ، شغل بالقضاء فساء حفظه، لا يتهم بشيءٍ من الكذب إنّما يُنكر عليه كثرة الخطأ، يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال أبو زرعة: صالح ليس بأقوى ما يكون[(١)]، وقال ابن خزيمة: ليس بالحافظ وإن كان فقيها عالماً[(٢)]، وقال النسائي: ليس بالقوي[(٣)].

ففي هذه النصوص عن الأئمة وصف له بسوء الحفظ، ونص على السوء في روايته عن عطاءٍ خاصةً، وبناءً عليه فروايته عن عطاءٍ ضعيفةٌ.

وقد رواه عن ابن أبي ليلى عن عطاء عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً ثلاثة رواة هم:

١- يحيى القطان، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢١٤٩)، وفي الكبرى (٢٤٧٠).

٢- سفيان الثوري، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢١٥٠)، وفي الكبرى (٢٤٧١)، وأحمد في مسنده (٨٨٩٨)، وعبدالرزاق في مصنفه (٧٦٠١).

٣- وكيع بن الجرّاح، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (١٠١٨٥)، وأبو يعلى في مسنده (٦٣٦٦)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٨٩١٤).

وتابع ابنَ أبي ليلى على رفعه يعقوبُ بن عطاء، أخرج طريقه: الطبراني في الأوسط (٩٤٠٥).

ويعقوب ضعّفه الأئمة، قال أحمد بن حنبل: منكر الحديث[(٤)]، وضعفه يحيى بن معين، وقال أبو حاتم: ليس عندي بالمتين، يكتب حديثه، وقال أبو زرعة: ضعيف[(٥)]، ووثّقه ابن حبّان وقال: ربما أخطأ[(٦)].

---

(١) الجرح والتعديل (٧/ ٣٢٣).

(٢) تهذيب التهذيب (٩/ ٣٠٣).

(٣) الضعفاء والمتروكون للنسائي (٥٢٥).

(٤) الجرح والتعديل (٩/ ٢١١).

(٥) الجرح والتعديل (٩/ ٢١١).

(٦) الثقات (٧/ ٦٣٩).

وعليه فلا تقبل روايته، ولا يعتمد عليها في تقوية رواية ابن أبي ليلى.

إلا أنّ الدارقطني صوّب صحة رفع الحديث، ويبدو أنّه أخذ بمجموع الطرق التي رفعته، فقال بعد أن ذكر الخلاف على عطاء بن أبي رباح: ورفعه صحيحٌ[1].

---

(١) علل الدارقطني (١١/ ١٠٣).

العلة الثالثة:

روى النسائي الحديث من طريق محمد بن فضيل عن يحيى بن سعيد عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً، ثم قال: **حديث يحيى بن سعيد هذا إسناده حسن، وهو منكر**[(١)]**، وأخاف أن يكون الغلط من محمد بن فضيل.**

وهنا وصف النسائي سند هذا الحديث بصفتين فقال عنه: حسنٌ، وقال عنه: منكرٌ، ثم قال: وأخاف أن يكون الغلط من محمد بن فضيل.

وهذا تضعّيف من النسائي لسند الحديث لا لمتنه.

ويبدو أنّ الذي حدا بالإمام النسائي لقوله هذا هو: تفرد محمد بن فضيل عن يحيى بهذا الحديث، والحسن هنا ليس بالمعنى الإصطلاحي، وإنّما لمعنى الغرابة، حيث لم يتابع عليه.

قال ابن رجب: وأما أكثر الحفاظ المتقدمين فإنّهم يقولون في الحديث إذا انفرد به واحد وإن لم يرو الثقات خلافه أنّه لا يتابع عليه، ويجعلون ذلك علةً فيه، اللهم إلا أن يكون ممن كثر حفظه واشتهرت عدالته وحديثه كالزهري ونحوه، وربما يستنكرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضاً، ولهم في كل حديث نقد خاص، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه[(٢)].

وبالنظر إلى محمد بن فضيل بن غزوان نجد أنّه صدوقٌ عندهم، قال أحمد بن حنبل: كان يتشيع وكان حسن الحديث[(٣)]، ووثّقه يحيى بن معين[(٤)]، والعجلي[(٥)]،

---

(١) حصل خلاف بين العلماء في تعريف الحديث المنكر قديماً وحديثاً، انظر في توضيح ذلك (الحديث المنكر عند نقّاد الحديث- دراسة نظرية تطبيقية-) لشيخنا الدكتور: عبدالرحمن بن نويفع السلمي.

(٢) شرح علل الترمذي (٢/ ٥٨٢).

(٣) الجرح والتعديل (٨/ ٥٧).

(٤) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: ١٥٦).

(٥) الثقات (٢/ ٢٥٠).

وقال أبو حاتم: شيخٌ، وقال أبو زرعة: صدوق من أهل العلم[١]، وقال النسائي: لا بأس به[٢]، وقال الذهبي: كوفي صدوق مشهور[٣].

وعليه فلم يتابع محمد على روايته فلا يحتج بما انفرد به.

وقد أخرج طريق محمد بن فضيل: النسائي في الصغرى (٢١٥١)، وفي الكبرى (٢٤٧٢)، وأبو عوانة في مستخرجه (٢٤٧٧)، والبزار في مسنده (٨٧٠٢).

وبهذا يتبيّن أنّ النسائي يُعل رواية منصور بن أبي الأسود المرفوعة برواية يزيد بن هارون الموقوفة، ويُعل رواية ابن أبي ليلى المرفوعة بضعفه وسوء حفظه، ويُعل رواية محمد بن فضيل بنكارتها، وقد أثر هذا الإعلال على الحديث حيث تبيّن أنّ الصواب في حديث أبي هريرة ﷺ الوقف، إلا أنّه لم يؤثر على استدلال النسائي في الباب، والله أعلم.



---

(١) الجرح والتعديل (٨/ ٥٧).

(٢) تهذيب الكمال (٢٦/ ٢٩٧).

(٣) ميزان الاعتدال (٤/ ١٠).

(١٥) [٢٦٦٨ - ٢٦٧٠] حديث عاصم عن زِر قال: قلنا لحذيفة: أي ساعة تسحرت مع رسول الله ﷺ قال: هو النهار، إلا أنّ الشمس لم تطلع.

أخرجه الإمام النسائي في باب تأخير السحور[(١)]، وأبان فيه عن اختلاف بين عاصم بن أبي النجود وعدي بن ثابت على زِر بن حُبَيش.

ذلك أنّه أخرج الحديث من طريق سفيان عن عاصم عن زر قال: قلنا لحذيفة: أي ساعة تسحرت مع رسول الله ﷺ قال: هو النهار، إلا أنّ الشمس لم تطلع.

ثم رواه من طريق شعبة عن عدي عن زر بن حُبيش قال: تسحرت مع حذيفة، ثم خرجنا إلى الصلاة فلما أتينا المسجد صلينا ركعتين وأقيمت الصلاة، وليس بينهما إلا هنيهة[(٢)].

ثم ساقه من طريق آخر من رواية إبراهيم النخعي عن صِلَةَ بن زُفَر قال: تسحرت مع حذيفة ثم خرجنا إلى المسجد فصلينا ركعتي الفجر، ثم أقيمت الصلاة فصلينا.

وهذا التصرف من النسائي ~ صريح ببيان الاختلاف على زر بن حُبيش؛ فعاصم رفع الحديث، وعدي أوقفه، ولم يُرجّح النسائي بين الطريقين هنا، ولكنْ سياقه يدل على ترجيح الرواية الموقوفة، وذلك أخذاً مما يلي:

١ - أنّ المزي نقل عنه قوله بعد طريق عاصم: **لا نعلم أحداً رفعه غير عاصم، فإن كان رفعه صحيحاً فمعناه: أنّه قرُب النهار، كقول الله ﷻ: ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ﴾[(٣)]، معناه: إذا قاربن البلوغ، وكقول القائل: بلغنا المنزل إذا قاربه[(٤)].**

٢ - أنّ في ذكر النسائي طريق إبراهيم النخعي عن صلة بن زُفر عن حذيفة تأييدٌ للطريق الموقوفة عن حذيفة رضي الله عنه.

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ١٣٦).

(٢) أي قليلاً من الزمان، وهو تصغير هنة. ويقال: هنيهة، أيضا. النهاية في غريب الحديث والأثر (٥/ ٢٧٩).

(٣) سورة الطلاق آية (٢).

(٤) تحفة الأشراف (٣/ ٣١).

٣- أنّ عدي بن ثابت راوي الطريق الموقوفة أوثق بمرات من عاصم بن بهدلة الذي رفعه.

وبالنظر إلى الراويين المختلفين على زرٍ وهما عاصم بن بهدلة وعديُ بن ثابتٍ نجد أنّ عدياً أثبت عندهم من عاصمٍ.

وعاصم هو ابن أبي النجود، واسم أبي النجود بهدلة، وهو صدوق إلا أنّ حفظه سيئٌ، وهو مضطرب الحديث عن زرٍ وأبي وائلٍ، قال شعبة: حدثنا عاصم بن أبي النجود وفي النفس ما فيها(١)، وقال أحمد بن حنبل: ثقةٌ رجلٌ صالح خَيِّرٌ ثقةٌ والأعمش أحفظ منه، وقال أبو حاتم: صالحٌ، وقال ابن أبي حاتمٍ: سألت أبا زرعة عن عاصم بن بهدلة فقال: ثقةٌ، قال عبدالرحمن فذكرته لأبي فقال: ليس محله هذا أن يقال: هو ثقة وقد تكلم فيه ابن علية، وقال أبو حاتمٍ: محله عندي محل الصدق، صالح الحديث ولم يكن بذاك الحافظ(٢)، وقال يحيى بن معين: ليس به بأس(٣)، وقال العجلي: كان يختلف عليه في زرٍ وأبي وائل(٤)، وقال النسائي: ليس به بأس(٥)، وقال ابن خراش: في حديثه نكرة، وقال يعقوب بن سفيان: في حديثه اضطراب وهو ثقة، وقال العقيلي: لم يكن فيه إلا سوء الحفظ(٦)، وقال الدارقطني: في حفظه شيءٌ(٧)، وقال ابن رجب: عاصم بن أبي النجود الكوفي القارئ كان حفظه سيئاً وحديثه خاصةً عن زرٍ وأبي وائل مضطربٌ، كان يحدث بالحديث تارة عن زر وتارة عن أبي وائل(٨).

---

(١) تاريخ دمشق لابن عساكر (٢٥/ ٢٣٩).

(٢) الجرح والتعديل (٦/ ٣٤١).

(٣) تهذيب الكمال (١٣/ ٤٧٧).

(٤) ثقات العجلي (٢٧).

(٥) تهذيب الكمال (١٣/ ٤٧٨).

(٦) تاريخ دمشق لابن عساكر (٢٥/ ٢٣٩).

(٧) سؤالات البرقاني للدارقطني (١/ ٤٩).

(٨) شرح علل الترمذي (٢/ ٧٨٨).

أمّا عدي بن ثابت الأنصاري الكوفي فهو ثقة عندهم، إلا أنّه كان من المفرطين في التشيع، وثّقه أحمد بن حنبل[(١)]، والعجلي[(٢)]، والنسائي[(٣)]، والدارقطني[(٤)]، وابن حبّان[(٥)]، وقال أبو حاتم: صدوق[(٦)]، وقال يحيى بن معين: ليس به بأسٌ إذا حدث عن الثقات[(٧)].

وبهذا يتبين أنّ عدي بن ثابت أوثق عندهم من عاصم.

وبعد تخريج الحديث تبيّن ما يلي:

أولاً: روى عاصمٌ الحديث عن زر عن حذيفة ﵁ مرفوعاً، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢١٥٢)، وفي الكبرى (٢٤٧٣)، وابن ماجه في سننه (١٦٩٥)، وأحمد في مسنده (٢٣٤٠٠)، (٢٣٤٤٢)، والبزار في مسنده (٢٩١٠)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٥٥٠٥).

ولم أجد من تابع عاصماً على روايته.

ثانياً: روى عدي بن ثابت الحديث عن زر عن حذيفة ﵁ موقوفاً، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢١٥٣)، وفي الكبرى (٢٤٧٤).

وقد تابع عدياً على وقفه صلةُ بن زفر، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢١٥٤)، وفي الكبرى (٢٤٧٥)، وابن أبي شيبة (٦٣٤٩).

وقد رجّح الإمام الجورقاني طريق عدي بن ثابت، وحكم على طريق عاصم بن

---

(١) الجرح والتعديل (٧/ ٢).

(٢) الثقات (٢/ ١٣٢).

(٣) تهذيب الكمال (١٩/ ٥٢٣).

(٤) تهذيب التهذيب (٧/ ١٦٦).

(٥) الثقات (٥/ ٢٧٠).

(٦) الجرح والتعديل (٧/ ٢).

(٧) ثقات ابن شاهين (١٧٧).

بهدلة بالخطأ والوهم فقال: هذا حديثٌ منكرٌ، وقول عاصم: (هو النهار إلا أن الشمس لم تطلع)، خطأٌ منه، وهو وهمٌ فاحشٌ، لأنّ عدياً عن زر بن حُبيش بخلاف ذلك، وعديٌ أحفظُ وأثبتُ من عاصمٍ، ثم ذكر طريق عدي وقال: هذا حديث حسن رواه إبراهيم عن صلة بن زُفَرَ، وذكر طريقه[1].

وبهذا يتبيّن أن النسائي يُعل رواية عاصم بن بهدلة في رفع الحديث برواية عدي بن ثابت التي وقفته، وقد أثرت هذه العلة على الحديث؛ فالصواب أنّه موقوفٌ، إلا أنّها لم تؤثر على استدلال النسائي في الباب، والله أعلم.



---

(١) الأباطيل والمناكير (٢/ ١٣٣).

(١٦) [٢٦٧١-٢٦٧٣] حديث قتادة عن أنس عن زيد بن ثابت ﵁ قال: تسحرنا مع رسول الله ﷺ ثم قمنا إلى الصلاة...الحديث.

أخرجه الإمام النسائي في باب قدر ما بين السحور وبين صلاة الصبح[1]، وأبان فيه عن اختلاف بين هشام الدستوائي وسعيد بن أبي عروبة على قتادة.

ذلك أنّه صدّر الباب بحديث وكيع عن هشام عن قتادة عن أنس عن زيد بن ثابت قال: تسحرنا مع رسول الله ﷺ ثم قمنا إلى الصلاة، قلت: كم كان بينهما، قال: قدر ما يقرأ الرجل خمسين آية. ثم قال النسائي: **ذكر اختلاف هشام وسعيد على قتادة في هذا الحديث.**

ثم رواه من طريق خالد بن الحارث عن هشام الدستوائي عن قتادة عن أنس بن مالك عن زيد بن ثابت ﵁ بنحوه.

ثم رواه من طريق خالد بن الحارث أيضاً عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس بن مالك ﵁ بنحوه.

وهذا التصرف من النسائي ~ صريح ببيان الاختلاف على قتادة؛ فرواية هشام تفيد أنّ الحديث من مسند زيد **س**، ورواية سعيد تفيد أنّه من مسند أنس بن مالك **س**، ولم يُرجِّح النسائي بين الطريقين هنا، إلا أنّ سياقه يدل على ترجيح رواية هشام الدستوائي؛ وذلك أخذاً مما يلي:

١- أنّه صدّر الباب بها.

٢- أنّه ذكر رواية هشام من طريقين في مقابل رواية واحدةٍ عن سعيد بن أبي عروبة.

٣- أنّ هشاماً مقدمٌ عند الأكثر في حديث قتادة.

وبالنظر إلى الراويين المختلفين وهما هشام بن أبي عبدالله الدستوائي وسعيد بن أبي عروبة نجد أنّهما ثقتان، وقد وثقا في قتادة خاصّةً، وقدّم بعض الأئمة هشاماً في قتادة،

(١) السنن الكبرى (٤/ ١٣٧).

وضُعِّف سعيدٌ بسبب اختلاطه في آخر حياته، فمن سمع منه قبل الاختلاط قبلت روايته هذا إجمالاً، أمّا تفصيلاً:

فهشام بن أبي عبدالله الدستوائي، أبو بكر البصري وثّقه أهل العلم بالحديث، وخاصّة في قتادة، قال يحيى بن معين: قال شعبة: هشام الدستوائي أعلم بحديث قتادة مني، وأكثر مجالسة له مني[1]، وقال معلى بن منصور: سألت ابن علية عن حفاظ أهل البصرة، فذكر هشاما الدستوائي[2]، زاد غيره: ثم سعيد بن أبي عروبة[3]، وقال يحيى بن معين: كان يحيى بن سعيد إذا سمع الحديث من هشام الدستوائي لا يبالي أن لا يسمعه من غيره[4]، وقال عثمان بن سعيد الدارمي: سألت يحيى بن معين: الدستوائي أحب إليك في قتادة أو سعيد فقال كلاهما[5] ، وقال العجلي: ثقة ثبت في الحديث[6]، وقال أبو زرعة الدمشقي: أخبرني أحمد بن حنبل - وذكر سعيد بن أبي عروبة وهشام الدستوائي - أن الاختلاف عن هشام في حديث قتادة أقل منه في حديث سعيد، قال أبو زرعة: ورأيت أحمد بن حنبل لهشام أكثر تقديماً في قتادة لضبطه وقلة الاختلاف عنه[7].

وأمّا سعيد بن أبي عروبة أبو النضر البصري، فهو ثقةٌ أيضاً: قال أبو حاتم: سمعت أحمد بن حنبل يقول: لم يكن لسعيد بن أبي عروبة كتاب، إنّما كان يحفظ ذلك كله، وقال يحيى بن معين: أثبت الناس في قتادة: سعيد بن أبي عروبة وهشام الدستوائي وشعبة[8]، وقال أبو حاتم: سعيد بن أبي عروبة قبل أن يختلط ثقة، وكان أعلم الناس بحديث قتادة،

---

(١) تاريخ ابن أبي خيثمة (٣/ ٢٠٥).

(٢) الجرح والتعديل (٩/ ٥٩).

(٣) تاريخ ابن أبي خيثمة (٣/ ٢٠٥).

(٤) الجرح والتعديل (٤/ ٦٥).

(٥) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: ٤٩).

(٦) الثقات (٢/ ٣٣٠).

(٧) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (ص: ٤٥١).

(٨) الجرح والتعديل (٤/ ٦٥).

ووثّقه يحيى بن معين[١]، والعجلي[٢]، والنسائي[٣]، وابن حبّان[٤]، وأبو زرعة وزاد: مأمونٌ[٥]، وقال ابن سعد: كان ثقةً كثير الحديث، ثم اختلط في آخر عمره[٦].

ومن خلال ما سبق من النصوص نجد تقديم الأئمة لهشامٍ عن قتادة في كل من روى عنه.

وبعد تخريج الحديث وتتبع طرقه تبيّن ما يلي:

أولاً: روى سعيد بن أبي عروبة الحديث عن قتادة عن أنس بن مالك ﷺ، أخرج طريقه: البخاري في صحيحه (٥٧٦)، (١١٣٤)، وأحمد في مسنده (١٢٧٣٩)، (١٣٤٦٠)، وأبو يعلى في مسنده (٣١٦٢)، وعبد بن حميد في مسنده (١١٩٠)، وابن حبان في صحيحه (١٤٩٧)، والبيهقي في الكبرى (٢١٤١).

وقد تابع سعيداً على روايته راويان هما:

١- حماد بن سلمة، أخرج طريقه: أبو يعلى في مسنده (٢٩٤٣).

٢- معمر بن راشد، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٤٨٨).

ثانياً: روى هشام الدستوائي الحديث عن قتادة عن أنس بن مالك عن زيد بن ثابت ﷺ، أخرج طريقه: البخاري في صحيحه (١٩٢١)، ومسلم في صحيحه (١٠٩٧)، والترمذي في جامعه (٧٠٣)، (٧٠٤)، والنسائي في الصغرى (٢١٥٥)، (٢١٥٦)، وفي الكبرى (٢٤٧٦)، (٢٤٧٧)، وابن ماجه في سننه (١٦٩٤)، وأحمد في مسنده (٢١٥٨٥)، (٢١٦٢٠)، (٢١٦٢١)، والطيالسي في مسنده (٦٠٤)، والدارمي في مسنده

---

(١) الجرح والتعديل (٤/ ٦٥، ٦٦).

(٢) الثقات (١/ ٤٠٣).

(٣) تهذيب الكمال (١١/ ٩).

(٤) الثقات (٦/ ٣٦٠).

(٥) الجرح والتعديل (٤/ ٦٥).

(٦) الطبقات الكبرى (٧/ ٢٧٣).

(١٧٣٧)، وابن خزيمة في صحيحه (١٩٤١)، والبيهقي في معرفة السنن والآثار (٢٧٦٤)، وفي السنن الكبرى (٨١٢٤)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٨٩٢٨)، وعبد بن حميد في مسنده (٢٤٨)، وأبو عوانة في مستخرجه (٢٧٦١)، والطبراني في الكبير (٤٧٩٢).

ومما سبق نلحظ اهتمام أصحاب المصنفات بطريق هشام الدستوائي واعتنائهم بإخراجها.

وقد تابع هشاماً على روايته جمعٌ ثقات منهم:

١- همام بن يحيى، أخرج طريقه: البخاري في صحيحه (٥٧٥)، ومسلمٌ في صحيحه (١٠٩٧)، وأحمد في مسنده (٢١٦١٦)، (٢١٦٢٠)، (٢١٦٣٧)، وأبو عوانة في مستخرجه (٢٧٦٢)، والبيهقي في الكبرى (٢١٤٢).

٢- عمر بن عامر، أخرج طريقه: مسلم في صحيحه (١٠٩٧)، وابن خزيمة في صحيحه (١٩٤١)، والطبراني في الكبير (٤٧٩٥).

٣- منصور بن زاذان، أخرج طريقه: أبو عوانة في مستخرجه (٢٧٦٣)، والطبراني في الكبير (٤٧٩٣)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١٠٥٥).

٤- محمد بن سليم أبو هلال الراسبي، أخرج طريقه أحمد في مسنده (٢١٦٧١).

وهنا نرى أنّ هذه العلة لم تؤثر عند البخاري في صحة الحديث، فقد أخرجه من الوجهين عن قتادة، وغاية ما فيه إن كان من مسند أنس بن مالك ﷺ أن يكون من مراسيل الصحابة.

وبهذا نرى أنّ النسائي يُقدم رواية هشام الدستوائي على رواية سعيد بن أبي عروبة، وهي علة لم تؤثر على استدلال النسائي بالحديث فهو محفوظ من الوجهين، والله أعلم.



(١٧) [٢٦٧٤ - ٢٦٧٧] حديث أبي عطية الوادعي قال: قلت لعائشة: فينا رجلان من أصحاب النبي ﷺ أحدهما يعجل الإفطار...الحديث.

أخرجه الإمام النسائي في باب قدر ما بين السحور وبين صلاة الصبح[1]، وأبان فيه عن اختلاف بين شعبة بن الحجاج وسفيان الثوري وبين أبي معاوية الضرير وزائدة ابن قدامة على الأعمش.

ذلك أنّه ابتدأ بقوله: **ذكر الاختلاف على سليمان بن مهران في حديث عائشة في تأخير السحور، واختلاف ألفاظهم.**

ثم رواه من طريق شعبة عن الأعمش عن خيثمة بن عبدالرحمن عن أبي عطية الوادعي قال: قلت لعائشة: فينا رجلان من أصحاب النبي ﷺ أحدهما يعجل الإفطار ويؤخر السحور، والآخر يؤخر الإفطار ويعجل السحور، قالت: أيهما الذي يعجل الإفطار ويؤخر السحور، قلت: عبدالله، قالت: هكذا كان رسول الله ﷺ يصنع.

ثم رواه من طريق سفيان الثوري عن الأعمش به.

ثم ساقه من طريق زائدة بن قدامة عن الأعمش عن عمارة بن عمير عن أبي عطية الوادعي به.

ثم رواه من طريق أبي معاوية الضرير عن الأعمش به.

وهذا التصرف من النسائي ~ صريح ببيان الاختلاف على الأعمش؛ فشعبة والثوري روياه عن الأعمش عن خيثمة، وزائدة وأبو معاوية روياه عن الأعمش عن عمارة، ولم يرجح النسائي بين الطريقين، ولم يظهر لي من سياقه ما يدل على ترجيحه لأحدهما.

وبالنظر إلى الرواة المختلفين على الأعمش وهم شعبة والثوري وزائدة وأبو معاوية نجد أنّهم أئمةٌ ثقات.

أمّا شعبة بن الحجاج فهو إمامٌ ثقة ثبتٌ، وقد سبقت ترجمته [2].

وأمّا سفيان بن سعيد الثوري فإمام من الأئمة ومن المقدمين في الأعمش،

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ١٣٨).

(٢) في الإعلال رقم (١٧).

فقد سُئل أحمد بن حنبل: من أحب الناس إليك في حديث الأعمش قال: سفيان، قيل: شعبة، قال: سفيان، وقال يحيى بن معين: أَمير المؤمنين في الحديث، وقال أيضاً: ثقةٌ[1]، وسُئل يحيى بن معين من أثبت أصحاب الأعمش قال: بعد سفيان وشعبة أبو معاوية الضرير، وقال أبو حاتم: أثبت الناس في الأعمش الثوري ثم أبو معاوية الضرير[2]، ووثقه أيضاً العجلي[3].

وأما زائدة فهو ابن قدامة الثقفي، أبو الصلت الكوفي، قال أحمد بن حنبل: المتثبتون في الحديث أربعة: سفيان وشعبة وزهير وزائدة، وقال أيضاً: إذا سمعت الحديث عن زائدة وزهير فلا تبالِ ألاّ تسمعه عن غيرهما إلا حديثَ أبي إسحاق[4]، ووثّقه أبو حاتمٍ[5]، والنسائي[6]، وابن حبان[7]، وقال أبو زرعة: صدوقٌ من أهل العلم[8].

وأمّا أبو معاوية الضرير فهو محمد بن خازم، قال أحمد بن حنبل: أبو معاوية الضرير في غير حديث الأعمش مضطربٌ لا يحفظها حفظاً جيداً[9]، ووثّقه العجلي[10]،والنسائي[11]، وابن حبان[12]، وقال ابن خراش: صدوقٌ[13]، وقال ابن

---

(١) الجرح والتعديل (٤/ ٢٢٥).

(٢) الجرح والتعديل (٧/ ٢٤٨).

(٣) الثقات (١/ ٤٠٧).

(٤) تهذيب الكمال (٩/ ٢٧٦).

(٥) الجرح والتعديل (٣/ ٦١٣).

(٦) تهذيب الكمال (٩/ ٢٧٦).

(٧) الثقات (٦/ ٣٣٩).

(٨) الجرح والتعديل (٣/ ٦١٣).

(٩) الجرح والتعديل (٧/ ٢٤٧).

(١٠) الثقات (٢/ ٢٣٦).

(١١) تهذيب الكمال (٢٥/ ١٣٢).

(١٢) الثقات (٧/ ٤٤١)

(١٣) تهذيب الكمال (٢٥/ ١٣٢).

حجر: ثقةٌ أحفظ الناس لحديث الأعمش وقد يهم في حديث غيره[1].

ومما سبق يتبيّن أنّ هؤلاء الرواة ثقات عن الأعمش، وإن كان يُلحظ تقديم بعض الأئمة لسفيان الثوري وشعبة على غيرهما.

وبعد تخريج الحديث وتتبع طرقه تبيّن ما يلي:

أولاً: روى شعبة الحديث عن الأعمش عن خيثمة عن أبي عطية عن عائشة < ، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢١٥٨)، وفي الكبرى (٢٤٧٩)، والطيالسي في مسنده (١٦١٥)، وأحمد في مسنده (٢٤٢١٣)، (٢٥٣٩٩)، والبيهقي في الكبرى (٨١٢٢)، والفريابي في الصيام (٦٢)

ثانياً: اختلف على سفيان الثوري في هذا الحديث على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: رواه عبدالرحمن بن مهدي عنه عن الأعمش عن خيثمة عن أبي عطية عن عائشة < ، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢١٥٩)، وفي الكبرى (٢٤٨٠).

الوجه الثاني: رُوي عنه عن الأعمش عن عمارة عن أبي عطية عن عائشة < ، رواه عنه هكذا راويان هما:

١- مؤمل بن إسماعيل، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (٢٤٢١٤).

٢- يزيد بن أبي حكيم أشار إلى روايته ابن أبي حاتم.

الوجه الثالث: رواه الأشجعي عنه عن الأعمش عن عمارة وخيثمة عن أبي عطية عن عائشة < ، أشار لها ابن أبي حاتمٍ، إلا أنّه سأل أباه عنها فلم يعرفها[2].

قلت: وكتاب الأشجعي عن سفيان الثوري صحيح.

وهنا نرى أنّ أصحاب المصنفات المعتمدة لم يعتنوا بطريق الأعمش عن خيثمة.

---

(١) تقريب التهذيب (٨٤٠).

(٢) العلل لابن أبي حاتم (٣/ ٧٨).

وقد تابعَ شعبةَ وسفيانَ - من طريق ابن مهدي - راويان هما:

١- جرير بن عبدالحميد، أخرج طريقه: الفريابي في الصيام (٦١).

٢- سعيد بن أبي عروبة، أشار إلى روايته البيهقي في الكبرى[١].

ثالثاً: روى الحديث عن الأعمش عن عمارة عن أبي عطية عن عائشة < جمعٌ منهم:

١- زائدة بن قدامة، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢١٦٠)، وفي الكبرى (٢٤٨١)، وأبو عوانة في مستخرجه (٢٧٨٧).

٢- أبو معاوية الضرير، أخرج طريقه: مسلم في صحيحه (١٠٩٩)، وأبو داود في سننه (٢٣٥٤)، والترمذي في جامعه (٧٠٢)، والنسائي في الصغرى (٢١٦١)، وفي الكبرى (٢٤٨٢)، وإسحاق بن راهويه في مسنده (١٤٨٠)، وأحمد في مسنده (٢٤٢١٢)، وأبو عوانة في مستخرجه (٢٧٨٨)، والبيهقي في الكبرى (٨١٢١)، والفريابي في الصيام (٦٠).

٣- يحيى بن أبي زائدة، أخرج طريقه: مسلم في صحيحه (١٠٩٩).

٤- حفص بن غياث، أخرج طريقه: الطحاوي في شرح معاني الآثار (٩٢٦).

٥- الجَرَّاح بن الضَّحاك، أخرج طريقه: الطبراني في الأوسط (١٧٨١).

٦- علي بن مسهر، أخرج طريقه: الفريابي في الصيام (٥٨).

٧- محمد بن فضيل، أخرج طريقه: الفريابي في الصيام (٥٩).

٧- عبدالله بن نمير: أشار إلى روايته الدارقطني[٢].

وقد صوّب هذه الطريق أبو حاتمٍ[٣]، والدارقطني[٤].

----

(١) السنن الكبرى للبيهقي (٤/ ٤٠٠).

(٢) العلل للدارقطني (١٥/ ١٤٨).

(٣) العلل لابن أبي حاتم (٣/ ٧٨).

(٤) العلل للدارقطني (١٥/ ١٤٨).

ومما سبق نلحظ اهتمام الأئمة بطريق الأعمش عن عمارة بن عمير وإخراجهم لها في مصنفاتهم؛ مما يدل على أنّها الأصح.

وبهذا يتبيّن أن روايتي شعبة وسفيان مرجوحة بروايتي زائدة وأبي معاوية؛ لمتابعة الأكثر لهما على ذلك، على أنّ الحديث كيفما دار فهو على ثقة، ، وهي علة لم تؤثر على استدلال النسائي بالحديث، والله أعلم.



(١٨) [٢٦٨٨- ٢٦٩٠] حديث يحيى بن أبي كثيرٍ عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ عن رسول الله ﷺ قال: " ألا لا تقدموا قبل الشهر بصيام..." الحديث.

أخرجه الإمام النسائي في باب التقدم قبل شهر رمضان[1]، وأبان فيه عن اختلاف بين يحيى بن أبي كثير ومحمد بن عمرو على أبي سلمة بن عبدالرحمن.

ذلك أنّه صدَّر الباب بطريق الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثيرٍ عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ عن رسول الله ﷺ قال: " ألا لا تقدموا قبل الشهر بصيام، إلا رجل كان يصوم صياماً وأتى ذلك اليوم على صيامه ". ثم قال النسائي: **ذكر اختلاف يحيى بن أبي كثير ومحمد بن عمرو على أبي سلمة.**

ثم رواه من طريق محمد بن شعيب عن الأوزاعي عن يحيى بنحوه.

ثم رواه من طريق أبي خالد الأحمر عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن ابن عباسٍ { قال: قال رسول الله ﷺ: "لا تتقدموا الشهر بصيام يوم ولا يومين إلا أن يوافق ذلك يوماً كان يصومه أحدكم".

وهذا التصرف من النسائي ~ صريح ببيان الاختلاف على أبي سلمة؛ فيحيى رواه من مسند أبي هريرة س، ومحمد بن عمرو رواه من مسند ابن عباس ب ، ولم يرجح النسائي بين الطريقين هنا، إلا أنّ سياقه يدل على ترجيح حديث يحيى بن أبي كثير، وذلك أخذاً مما يلي:

١- أنّه صدّر الباب بحديث يحيى، ثم ذكر الخلاف.

٢- أنّه قال في المجتبى بعد ذكر طريق محمد بن عمرو: **هذا الحديث خطأ**[2].

٣- أنّ يحيى بن أبي كثير أوثق عندهم من محمد بن عمرو.

وبالنظر إلى الراويين المختلفين على أبي سلمة وهما يحيى بن أبي كثير ومحمد بن عمرو نجد أنّ يحيى أوثق عندهم وأشهر.

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ١٤٤).

(٢) المجتبى (٢١٧٤).

فقد أجمع الأكابر على توثيق يحيى، قال شعبة: يحيى بن أبي كثير أحسنُ حديثاً من الزهري[1]، وقال أيوب: ما بقي على وجه الأرض مثل يحيى بن أبي كثير[2]، وقال أحمد ابن حنبل: يحيى بن أبي كثير من أثبت الناس، إنّما يُعدُ مع الزهري ويحيى بن سعيد، وإذا خالفه الزهري فالقول قول يحيى بن أبي كثير، وقال أبو حاتمٍ: إمامٌ لا يُحدِّث إلا عن ثقة[3]، ووثّقه العجلي[4].

أمّا محمد بن عمرو فهو ابن علقمة بن وقاص الليثي، أبو عبدالله المدني[5]، وهو صالح الحديث، يُكتَب حديثه، قال يحيى بن معين: ثقة[6]، وقال مرةً: لم يزل الناس يتقون حديث محمد بن عمرو[7]، وقدَّمه يحيى بن معين على محمد بن إسحاق[8]، وقال ابن أبي خيثمة: رأيت في كتاب علي بن المديني قال: سألت يحيى بن سعيد عن محمد بن عمرو وكيف هو، قال: تريد العفو أو تشدد، قلت: بل أُشدد، قال: ليس هو ممن تريد[9]، وقال أبو حاتمٍ: صالح الحديث يكتب حديثه وهو شيخ[10]، وقال النسائي: ليس به بأسٌ، وقال في موضع آخر: ثقةٌ[11]، وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به[12].

---

(١) الجرح والتعديل (٩/ ١٤١).

(٢) التاريخ الكبير للبخاري (٨/ ٣٠٢).

(٣) الجرح والتعديل (٩/ ١٤٢).

(٤) الثقات (٢/ ٣٥٧).

(٥) تهذيب الكمال (٢٦/ ٢١٣).

(٦) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز (١/ ١٠٧).

(٧) تاريخ ابن أبي خيثمة (٢/ ٣٢٢).

(٨) الجرح والتعديل (٨/ ٣١).

(٩) تاريخ ابن أبي خيثمة (٢/ ٣٢٢).

(١٠) الجرح والتعديل (٨/ ٣١).

(١١) تهذيب الكمال (٢٦/ ٢١٧).

(١٢) الكامل في ضعفاء الرجال (٧/ ٤٥٨).

وعليه فإنّ يحيى بن أبي كثير أوثق عندهم من محمد بن عمرو.

وبعد تخريج الحديث وتتبع طرقه تبيّن ما يلي:

أولاً: روى أبو خالد الأحمر الحديث عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن ابن عباسٍ { مرفوعاً، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢١٧٤)، وفي الكبرى (٢٤٩٥).

ولم يتابع أبو خالد على روايته مما يدل على وهمه.

ثانياً: روى يحيى بن أبي كثير الحديث عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً، أخرج طريقه: البخاري في صحيحه (١٩١٤)، ومسلم في صحيحه (١٠٨٢)، وأبو داود في سننه (٢٣٣٥)، والترمذي في جامعه (٦٨٥)، والنسائي في الصغرى (٢١٧٢)، (٢١٧٣)، (٢١٩٠)، وفي الكبرى (٢٤٩٣)، (٢٤٩٤)، وابن ماجه في سننه (١٦٥٠)، والطيالسي في مسنده (٢٤٨٢)، وأحمد في مسنده (٧٢٠٠)، وابن حبان في صحيحه (٣٥٨٦)، والدارمي في مسنده (١٧٣١)، وعبدالرزاق في مصنفه (٧٣١٥)، وابن الجارود في المنتقى (٣٧٨)، وأبو يعلى في مسنده (٥٩٩٩)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٩٠٣٦).

وقد تابعه راويان هما:

الأول: أبو قلابة عبدالله بن زيد، أخرج طريقه: ابن أبي شيبة في مصنفه (٩٠٢٥).

الثاني: محمد بن عمرو نفسُهُ، فقد رواهُ عنه جمعٌ من الرواة، مما يدل على خطأ رواية أبي خالد الأحمر، وأنّ الحمل في هذا الحديث عليه لا على شيخه، وممن رواه عن محمد بن عمرو على الصواب:

١- هشام الدستوائي، أخرج طريقه: الطحاوي في شرح معاني الآثار(٣٣٣٥).

٢- سليمان بن بلال، أخرج طريقه: الطحاوي في شرح معاني الآثار(٣٣٣٨).

٣- عبدالوهاب بن عطاء، أخرج طريقه: الطحاوي في شرح معاني الآثار(٣٣٣٩)، والبيهقي في الكبرى (٧٩٤٤)، وفي السنن الصغرى (١٣٠٤).

٤- عبدة بن سليمان، أخرج طريقه: الترمذي في جامعه (٦٨٤).

٥- عبدالعزيز بن محمد، أخرج طريقه: البيهقي في معرفة السنن والآثار (٨٥٧٩)، (٨٥٨٠).

٦- إسماعيل بن جعفر، أخرج طريقه: الدارقطني في سننه (٢١٦٠).

٧- أبو بكر بن عياش، أخرج طريقه: الدارقطني في سننه (٢١٦١).

٨- أسباط بن محمد، أخرج طريقه: الدارقطني في سننه (٢١٦٢).

٩- أسامة بن زيد، أخرج طريقه: الدارقطني في سننه (٢١٦٣).

فهؤلاء تسعة رواة عن محمد بن عمرو، ومتابعٌ واحد هو أبو قلابة، كلهم رووه عن أبي سلمة من مسند أبي هريرة ﷺ كما قال يحيى بن أبي كثير.

وبهذا يتضح أنّ رواية محمد بن عمرو التي أسندت الحديث عن ابن عباس { معلولة برواية يحيى بن أبي كثير التي أسندته عن أبي هريرة **س**، وهي علة لم تؤثر على استدلال النسائي بالحديث، والله أعلم.



(١٩) [٢٦٩٢ - ٢٦٩٤] حديث محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن أم سلمة < : كان رسول الله ﷺ يصل شعبان برمضان.

أخرجه الإمام النسائي في باب التقدم قبل شهر رمضان[1]، وأبان فيه عن اختلاف بين توبة العنبري وبين أسامة بن زيد الليثي وعبدالله بن يزيد بن الهاد على محمد بن إبراهيم.

ذلك أنّه ابتدأ بقوله: **ذكر الاختلاف على محمد بن إبراهيم في هذا الحديث.**

ثم أخرج الحديث من طريق توبة العنبري عن محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن أم سلمة < قالت: كان رسول الله ﷺ يصل شعبان برمضان.

ثم رواه من طريق أسامة بن زيد الليثي عن محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة بن عبدالرحمن أنّه سأل عائشة < عن صيام رسول الله ﷺ فقالت: كان رسول الله ﷺ يصوم حتى نقول لا يفطر، ويفطر حتى نقول لا يصوم، وكان يصوم شعبان أو عامة شعبان.

ثم رواه من طريق عبدالله بن يزيد بن الهاد عن محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن عائشة < قالت: لقد كانت إحدانا تفطر في رمضان فما تقدر أن تقضي حتى يدخل شعبان، وما كان رسول الله ﷺ يصوم في شهرٍ ما يصوم في شعبان، كان يصومه كله إلا قليلاً، بل كان يصومه كله.

وهذا التصرف من النسائي ~ صريح ببيان الاختلاف على محمد بن إبراهيم؛ فرواية توبة العنبري أسندته عن أم سلمة < ، وروايتي أسامة بن زيد وعبدالله بن يزيد أسندته عن عائشة ك ، ولم يُرجّح النسائي بين الطريقين هنا، إلا أنّ سياقه يدل على تصحيحه للحديثين؛ وذلك أخذاً مما يلي:

١ - أنّه أورد قبل ذكر الاختلاف على محمد بن إبراهيم حديث أم سلمة < من رواية سالم بن أبي الجعد عن أبي سلمة عن أم سلمة < بلفظ: ما رأيت رسول الله ﷺ يصوم شهرين متتابعين، إلا أنّه كان يصل شعبان برمضان.

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ١٤٦).

وعند التدقيق في هذا الحديث بهذا اللفظ نجد أمرين:

الأول: أنّ محمد بن إبراهيم له متابع في ذكر هذا الحديث عن أبي سلمة وهو: سالم ابن أبي الجعد.

الثاني: أنّ لفظ الحديث عند محمد بن إبراهيم من طريق أم سلمة < يختلف عن لفظه عنه من طريق عائشة < ، مما يدل على أنّه ضبط لفظ كل حديثٍ كما فعل شيخه أبو سلمة بن عبدالرحمن.

٢- وكذلك فإنّ النسائي قد أعاد ذكر حديث توبة العنبري في باب صوم النبي ﷺ محتجاً به[١].

وبالنظر إلى الرواة المختلفين على محمد بن إبراهيم وهم توبة العنبري وأسامة بن زيد ويزيد ابن الهاد نجد أنّ توبة ويزيد بن الهاد ثقتان عندهم، أمّا أُسامة فهو دونهم.

فأمّا توبة بن أبي الأسد العنبري، أبو المورّع فثقةٌ عندهم، وثّقه يحيى بن معين[٢]، وأبو حاتم[٣]، والنسائي[٤]، وابن حبّان[٥].

وأمّا يزيد بن عبدالله ابن الهاد الليثي فثقةٌ كذلك، قال أحمد بن حنبل: لا أعلم به بأساً، ووثّقه يحيى بن معين[٦]، وأبو حاتمٍ[٧]، والعجلي[٨]، والنسائي[٩]، وابن حبّان[١٠].

----

(١) السنن الكبرى للنسائي ح (٢٦٧٤).

(٢) تاريخ ابن معين (رواية الدارمي) (١/ ٨٢).

(٣) الجرح والتعديل (٢/ ٤٤٦).

(٤) تهذيب الكمال (٤/ ٣٣٨)

(٥) ثقات ابن حبان (٦/ ١٢٠).

(٦) الجرح والتعديل (٩/ ٢٧٥).

(٧) الجرح والتعديل (٩/ ٢٧٥).

(٨) الثقات (٢/ ٣٦٥).

(٩) تهذيب الكمال (٣٢/ ١٧١).

(١٠) الثقات (٧/ ٦١٧).

وأمّا أسامة بن زيد الليثي فمختلفٌ فيه، والأقرب أنّه صدوق ولا يُحتج بحديثه إذا خالف، قال عبدالله بن أحمد بن حنبل: قال أبي: روى أسامة بن زيد عن نافع أحاديث مناكير، قلت له: إنّ أسامة حسن الحديث، فقال: إن تدبرت أحاديثه فستعرف النكرة فيها، وقال مرة: ليس بشيء[(١)]، وقال يحيى بن معين: كان يحيى بن سعيد القطان يُضعِّفه[(٢)]، وقال يحيى بن معين مرةً: ثقة[(٣)]، وقال أخرى: ليس به بأسٌ[(٤)]، ووثّقه العجلي[(٥)]، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به[(٦)]، وقال النسائي: ليس بالقوي[(٧)]، وقال ابن حجر: صدوق يهم[(٨)].

وعليه فتوبة ويزيد ثقتان؛ فلا يمكن الترجيح من خلال الراوي.

وبعد تتبع طرق الحديث تبيّن ما يلي:

أولاً: روى توبة العنبري الحديث عن محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن أم سلمة < ، أخرج طريقه: أبو داود في سننه (٢٣٣٦)، والنسائي في الصغرى (٢١٧٦)، (٢٣٥٣)، وفي الكبرى (٢٦٧٤)، وإسحاق بن راهويه (١٨٣٩)، وأحمد في مسنده (٢٦٦٥٣)، والطبراني في الكبير (٥٤٥)، والفريابي في الصيام (١١)، والبيهقي في الكبرى (٧٩٦٦).

وقد تابعه سالم بن أبي الجعد، أخرج طريقه: الترمذي في جامعه (٧٣٦)، والنسائي في الصغرى (٢١٥٧)، (٢٣٥٢)، وفي الكبرى (٢٤٩٦)، (٢٦٧٣)، وابن ماجه في سننه

----

(١) الجرح والتعديل (٢/ ٢٨٤).

(٢) تاريخ ابن أبي خيثمة (٢/ ٣٣٢).

(٣) رواية الدوري (٣/ ١٥٧).

(٤) تهذيب الكمال (٢/ ٣٥٠).

(٥) الثقات (١/ ٢١٦).

(٦) الجرح والتعديل (٢/ ٢٨٥).

(٧) تهذيب الكمال (٢/ ٣٥٠).

(٨) تقريب التهذيب (١٢٤).

(١٦٤٨)، وأحمد في مسنده (٢٦٥١٧)، (٢٦٥٦٢)، وإسحاق بن راهويه في مسنده (١٨٤٠)، والدارمي في مسنده (١٧٨٠)، والطيالسي في مسنده (١٧٠٨)، وأبو يعلى في مسنده (٦٩٧٠)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٣٢١)، والطبراني في الكبير (٥٢٧)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٩٠٣٥).

ثانياً: روى الحديث عن محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة بن عبدالرحمن عن عائشة < مرفوعاً ثلاثة رواة هم:

١- أسامة بن زيد، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢١٧٧)، وفي الكبرى (٢٤٩٨)، وابن خزيمة في صحيحه (٢١٣٣)، والطحاوي في شرح معاني الآثار(٣٣٢٧).

٢- يزيد بن عبدالله، أخرج طريقه: مسلم في صحيحه (١١٤٦)، والنسائي في الصغرى (٢١٧٨)، وفي الكبرى (٢٤٩٩)، وابن حبان في صحيحه (٣٥١٦)، وابن الجارود في المنتقى (٤٠٠)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٣٢٤)، والبيهقي في الكبرى (٨٤٢٩).

٣- محمدُ بن إسحاق، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٣٥٤)، وفي الكبرى (٢٦٧٥)، وأحمد في مسنده (٢٦٣١٠)، والفريابي في الصيام (٨).

وقال الترمذي: ويحتمل أن يكون أبو سلمة بن عبدالرحمن قد روى الحديث عن عائشة وأم سلمة { جميعاً عن النبي ﷺ[١].

وصوّب ابن حجر أيضاً أنّ الحديث محفوظٌ عن محمد بن إبراهيم على الوجهين[٢].

وبذلك يتبيّن أنّ عرض النسائي الاختلاف على محمد بن إبراهيم لم يؤثر في صحة الحديث فهو محفوظ عنه من الوجهين؛ دل على ذلك اختلاف لفظيه، والله اعلم.

---

(١) الشمائل المحمدية للترمذي (ص: ٢٤٧).

(٢) فتح الباري (٤/ ٢١٣).

(٢٠) [٢٦٩٥ - ٢٧٠١] حديث عبد الله بن أبي لبيدٍ عن أبي سلمة قال: سألت عائشة < قلت: أخبريني عن صيام رسول الله ﷺ...الحديث.

أخرجه الإمام النسائي في باب التقدم قبل شهر رمضان[1]، وأبان فيه عن اختلاف بين الرواة عن عائشة < في متن الحديث.

ذلك أنّه ابتدأ بقوله: **ذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر عائشة فيه.**

ثم أخرج الحديث من طريق عبدالله بن أبي لبيدٍ عن أبي سلمة قال: سألت عائشة < قلت: أخبريني عن صيام رسول الله ﷺ قالت: كان يصوم حتى نقول قد صام، ويفطر حتى نقول قد أفطر، ولم يكن يصوم شهراً أكثر من شعبان، كان يصوم شعبان إلا قليلاً، كان يصوم شعبان كله.

ثم رواه من طريق يحيى بن أبي كثير عن عائشة < بنحوه.

ثم رواه من طريق سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن خالد بن سعد عن عائشة < قالت: كان رسول الله ﷺ يصوم شعبان.

ثم رواه من طريق قتادة عن زرارة بن أوفى عن سعد بن هشام عن عائشة < قالت: لا أعلم رسول الله ﷺ قرأ القرآن كله في ليلة، ولا قام ليلةً حتى الصباح، ولا صام شهراً كاملاً غير رمضان.

ثم ساقه من طريق محمد بن سيرين عن عبدالله بن شقيق عن عائشة < قال: سألتها عن صيام رسول الله ﷺ قالت: كان رسول الله ﷺ يصوم حتى نقول قد صام، ويفطر حتى نقول قد أفطر، ولم يصم شهراً تاماً منذ أتى المدينة إلا أن يكون رمضان.

ثم رواه من طريق كهمس بن الحسن عن عبدالله بن شقيق به.

ثم رواه من طريق سعيد الجريري عن عبدالله بن شقيقٍ به.

وهذا التصرف من النسائي ~ صريح ببيان اختلاف ألفاظ الناقلين لهذا الحديث عن عائشة < ، ولم يُرجِّح النسائي بينها، إلا أنّنا إذا أنعمنا النظر في رواياتهم لانجد بينها

(١) السنن الكبرى (٤/ ١٤٧).

تضاداً حقيقياً، فمن أثبت صيامه ﷺ شهر شعبان قال إنّه كان يصوم أكثره، وفي لفظٍ كُلَه إلا قليلاً، وفي لفظٍ كله، يوضِّح ذلك أنّ عبدالله بن أبي لبيدٍ روى عن أبي سلمة عنها **"ولم يكن يصوم شهراً أكثر من شعبان، كان يصوم شعبان إلا قليلاً، كان يصوم شعبان كله"**، وروى خالد بن سعد عنها **"كان النبي ﷺ يصوم شعبان"**، وسبقت - في الخلاف الماضي - رواية محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة عنها **" وكان يصوم شعبان أو عامة شعبان "**، وهذا لاتعارض بينه وبين من قال لم يصم شهراً كاملاً سوى رمضان لما يلي:

أولاً: لأنّ روايات من ذكر صيامه في شعبان أثبتت صيامه لأكثر الشهر، وروايات من نفى صيامه لم تنف صيامه لشعبان، بل نفت صيامه لشهرٍ كاملٍ سوى رمضان، أمّا روايات من قال إنّه كان يصوم شعبان كله فيوضِّحه:

ثانياً: أنّ هذا من باب التجوز والمسامحة، وقد نقل الترمذي عن ابن المبارك أنّه قال في هذا الحديث: هو جائزٌ في كلام العرب إذا صام أكثر الشهر أن يُقال: صام الشهر كله، ويقال: قام فلان ليله أجمع، ولعله تعشى واشتغل ببعض أمره، كأنّ ابن المبارك قد رأى كلا الحديثين متفقين، يقول: إنّما معنى هذا الحديث: أنّه كان يصوم أكثر الشهر[1].

والدليل الصريح على صحة هذا رواية مالك عن أبي سلمة عنها عند البخاري " **فما رأيت رسول الله ﷺ استكمل صيام شهر إلا رمضان، وما رأيته أكثر صياماً منه في شعبان "**[2].

وبهذا يجمع بين الروايات عن عائشة < ، ويظهر منه أنّ الخلاف لفظي بين الرواة.

وبالنظر إلى الرواة عن عائشة < وهم أبو سلمة بن عبدالرحمن وسعد بن هشام وعبدالله بن شقيق نجدهم ثقاتٍ عند الأئمة.

أمّا أبو سلمة بن عبدالرحمن فقال عنه مالك بن أنس: كان عندنا رجال من أهل

---

(١) جامع الترمذي (٣/ ١٠٥).

(٢) صحيح البخاري (١٩٦٩).

العلم اسم أحدهم كنيته، منهم أبو سلمة بن عبدالرحمن، وقال أبو زرعة: ثقةٌ إمامٌ[(١)]، ووثّقه العجلي[(٢)].

وأمّا سعد بن هشامٍ فهو الأنصاري، وثّقه النسائي[(٣)]، وابن حبّان[(٤)]، وابن سعد[(٥)].

وأمّا عبدالله بن شقيق العقيلي فثّقة عندهم، وثّقه أحمد بن حنبل[(٦)]، ويحيى بن معين، وأبو حاتمٍ، وأبو زرعة[(٧)]، والعجلي[(٨)]، وابن سعد[(٩)].

وأمّا خالد بن سعد في الطريق الثالثة؛ وهي طريق سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن خالد بن سعد عن عائشة < ، فهو الكوفيُّ، مولى أبي مسعود الأنصاري البدري، وثّقه يحيى ابن معين[(١٠)]، وابن حبّان[(١١)]،

وذكره المزي فيمن روى عن عائشة < ولم يُعلِّق عليه[(١٢)]، وسيأتي بيان وهم هذه الطريق.

وبعد تخريج الحديث وتتبع طرقه تبيّن ما يلي:

أولاً: روى عبدالله بن أبي لبيدٍ الحديث عن أبي سلمة عن عائشة < ، أخرج

---

(١) تهذيب الكمال (٣٣/ ٣٧٥).

(٢) الثقات (٢/ ٤٠٥).

(٣) تهذيب الكمال (١٠/ ٣٠٧).

(٤) الثقات (٤/ ٢٩٤).

(٥) الطبقات الكبرى (٧/ ٢٠٩).

(٦) تهذيب الكمال (١٥/ ٩١).

(٧) الجرح والتعديل (٥/ ٨١).

(٨) الثقات (٢/ ٣٧).

(٩) الطبقات الكبرى (٧/ ١٢٦).

(١٠) تهذيب الكمال (٨/ ٧٩).

(١١) الثقات (٤/ ١٩٧).

(١٢) تهذيب الكمال (٣٥/ ٢٢٨).

طريقه: مسلم في صحيحه (١١٥٦)، والنسائي في الصغرى (٢١٧٩)، وفي الكبرى (٢٥٠٠)، وابن ماجه في سننه (١٧١٠)، وأحمد في مسنده (٢٤١١٦)، وابن حبّان في صحيحه (٣٦٣٧).

ثانياً: روى يحيى بن أبي كثيرٍ الحديث عن أبي سلمة عن عائشة < ، أخرج طريقه: البخاري في صحيحه (١٩٧٠)، ومسلم في صحيحه (٧٨٢)، والنسائي في الصغرى (٢١٨٠)، وفي الكبرى (٢٥٠١)، وأحمد في مسنده (٢٤٩٦٧)، (٢٥٥٥٨)، والطيالسي في مسنده (١٥٧٨)، وإسحاق بن راهويه في مسنده (١٠٥٥)، وابن خزيمة في صحيحه (٢٠٧٩).

وقد تابعهما عن أبي سلمة أبو النضر سالم، أخرج طريقه: البخاري في صحيحه (١٩٦٩)، ومسلم في صحيحه (١١٥٦)، وأبو داود في سننه (٢٤٣٤)، وأحمد في مسنده (٢٤٧٥٧)، وابن حبان في صحيحه (٣٦٤٨).

ثالثاً: روى خالد بن سعد الحديث عن عائشة < ، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢١٨١)، وفي الكبرى (٢٥٠٢)، وأبو يعلى في معجمه (٣١).

وقد أنكر النسائي حديثه هذا، فقال: هذا حديث منكرٌ، ما يشبه حديث منصور. يشبه أن يكون أتى من أبي داود[١].

وقَصْدُ النسائي بنكارة الحديث يُبيّنه الإمام المزي حيث نقل عنه بعد ذكر طرفه:

قال النسائي: **هذا خطأٌ**[٢]، ثم قال المزي: يعني أنّ الصواب عن سفيان عن ثور عن خالد بن معدان عن عائشة[٣].

وقد سبقه إلى هذا أبو حاتمٍ حيث نبّه على خطأِ حديث خالد بن سعد عن عائشة

---

(١) السنن الكبرى (٣/ ١٧٨).

(٢) قلت: فالموجود في نسخة السنن الحكم بنكارة الحديث، والذي نقله المزي: القول بخطأ الحديث. ويبدو أنّ هذا سببه اختلاف نسخ السنن.

(٣) تحفة الأشراف (١١/ ٣٩٣).

< ؛ وبيّن أنّ الصواب حديث خالد بن معدان عنها[1].

رابعاً: روى سعد بن هشامٍ الحديث عن عائشة ك، أخرج طريقه : النسائي في الصغرى (٢١٨٢)، وفي الكبرى (٢٥٠٣)، وابن ماجه في سننه (١٣٤٨)، والطيالسي في مسنده (١٦٠٠).

خامساً: روى عبدالله بن شقيقٍ الحديث عن عائشة < وقد رواه عنه ثلاثة رواة هم:

١- محمد بن سيرين، أخرج طريقه: مسلم في صحيحه (١١٥٦)، والنسائي في الصغرى (٢١٨٣)، وفي الكبرى (٢٥٠٤)، وأحمد في مسنده (٢٥٢٣٧)، وإسحاق بن راهويه في مسنده (١٣٠٣)، وابن حبّان في صحيحه (٣٥٦).

٢- كهمس بن الحسن، أخرج طريقه: مسلم في صحيحه (١١٥٦)، والنسائي في الصغرى (٢١٨٤)، وفي الكبرى (٢٥٠٥)، وأحمد في مسنده (٢٤٣٣٤)، وإسحاق بن راهويه في مسنده (١٣٠٠)، وابن خزيمة في صحيحه (٢١٣٢).

٣- سعيد الجريري، أخرج طريقه: مسلم في صحيحه (١١٥٦)، والنسائي في الصغرى (٢١٨٥)، وفي الكبرى (٢٥٠٦)، وابن حبّان في صحيحه (٣٥٨٠).

وبهذا يتضح أن لا تعارض بين الأحاديث عن عائشة < التي أثبتت صيام النبي ﷺ أكثر شعبان، أو كله - وتقدم توجيه ذلك؛ وأنّه من باب المسامحة والتجوز -، وبين الأحاديث التي نفت صيامه شهراً كاملاً سوى رمضان، والله أعلم.



---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم (٣/ ٨٠).

(٢١) [٢٧٠٢، ٢٧٠٣] حديث خالد بن معدان عن جُبَير بن نُفَير أنّ رجلاً سأل عائشة < عن الصيام...الحديث.

أخرجه الإمام النسائي في باب التقدم قبل رمضان[1]، وأبان فيه عن اختلاف بين بَحِير بن سعد وثور بن يزيد على خالد بن معدان.

ذلك أنّه ابتدأ بقوله: **ذكر الاختلاف على خالد بن معدان في هذا الحديث.**

ثم أخرج الحديث من طريق بقيّة بن الوليد عن بَحِير بن سعد عن خالد بن معدان عن جُبَير بن نُفَير أنّ رجلاً سأل عائشة < عن الصيام فقالت: إن رسول الله ﷺ كان يصوم شعبان كله، ويتحرى صيام الاثنين والخميس.

ثم رواه من طريق عبدالله بن داود عن ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن ربيعة الجُرَشي عن عائشة < بنحوه.

وهذا التصرف من النسائي ~ صريح ببيان الاختلاف على خالد بن معدان، ولم يرجح النسائي بين الطريقين هنا، ولم يظهر لي من سياقه ما يدل على ترجيحه لأحدهما.

وبالنظر إلى الراويين المختلفين على خالدٍ وهما بحير بن سعد وثور بن يزيد نجد أنّهما ثقتان من أثبات أهل الشام قاله دحيم[2].

أمّا بَحِير بن سعد الحمصي فوثّقه العجلي[3]، وأبو حاتمٍ، وأبو زرعة[4].

وأمّا ثور بن يزيد الكلاعي فوثّقه أحمد بن حنبل[5]، والعجلي[6]، وابن حبان[7].

وعليه فلا يمكن الحكم من خلال الراوي.

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ١٥٠).

(٢) تهذيب التهذيب (٢/ ٣٣).

(٣) ثقات العجلي (١/ ٢٦٦).

(٤) الجرح والتعديل (٢/ ٥١٣).

(٥) العلل ومعرفة الرجال لأحمد (رواية المروذي) (٨٦).

(٦) ثقات العجلي (١/ ٢٦١).

(٧) ثقات ابن حبان (٦/ ١٢٩).

لكننا وجدنا أنّ هذا الحديث لم يروه عن بحير بن سعد إلا بقيةُ بن الوليد وهو صدوقٌ كثيرٌ التدليس عن الضعفاء[1]، ومع تصريحه هنا بالسماع عن شيخه إلا أنّه لم يُصرِّح به في كل طبقات السند، فيخشى من تدليسه فيه أو وهمه، بينما رواه عن ثور بن يزيد جمعٌ من الثقات.

وبعد تخريج الحديث وتتبع طرقه تبيّن ما يلي:

أولاً: روى بَحِير بن سعد الحديث عن خالد عن جبير عن عائشة < ، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢١٨٦)، (٢٣٥٦)، وفي الكبرى (٢٥٠٧)، وإسحاق بن راهويه في مسنده (١٦٦٢)، (١٦٦٤)، وأحمد في مسنده (٢٤٥٨٤)، والطبراني في مسند الشاميين (١١٥٦).

ثانياً: روى ثور بن يزيد الحديث عن خالد عن ربيعة عن عائشة < ، أخرج طريقه: الترمذي في جامعه (٧٤٥)، وفي الشمائل (٣٠٦)، والنسائي في الصغرى (٢١٨٧)، (٢٣٦١)، وفي الكبرى (٢٥٠٨)، وابن ماجه في سننه (١٦٤٩)، (١٧٣٩)، وأحمد في مسنده (٢٤٥٠٩) مرسلاً، وأبو يعلى في مسنده (٤٧٥١)، والفريابي في الصيام (١)، وابن حبان في صحيحه (٣٦٤٣)، والطبراني في الأوسط (٣١٥٤)، وفي مسند الشاميين (٤٣٩).

ومما سبق نجد اهتمام الأئمة بطريق ثور بن يزيد وإخراجها في مصنفاتهم - ومنهم الثلاثة أصحاب السنن - مما يدل على أنّها محفوظة عندهم.

وبهذا يتبيّن أنّ رواية بحير بن سعد معلولة برواية ثور بن يزيد، ولم يؤثر هذا الإعلال على استدلال النسائي بالحديث، فكيفما دار فهو على ثقة، والله أعلم.



---

(١) تقريب التهذيب (١٧٤).

(٢٢) [٢٧٠٧- ٢٧٢١] حديث الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﵁ قال: قال رسول الله ﷺ: "من قام رمضان إيماناً واحتساباً غُفر له ما تقدم من ذنبه".

أخرجه الإمام النسائي في باب ثواب من قام رمضان إيماناً واحتساباً[(١)]، وأبان فيه عن اختلاف بين الرواة على الزهري.

ذلك أنّه ابتدأ بقوله: **ذكر الاختلاف على الزهري في الخبر في ذلك.**

ثم أخرج الحديث من طريق خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عن الزهري عن ابن المسيب أنّ رسول الله ﷺ قال: "من قام رمضان إيماناً واحتساباً غُفر له ما تقدم من ذنبه ".

ثم رواه من طريق إسحاق بن راشد عن الزهري قال: أخبرني عروة بن الزبير أنّ عائشة زوج النبي ﷺ أخبرته أنّ رسول الله ﷺ كان يرغب الناس في قيام رمضان من غير أن يأمرهم بعزيمة أمر فيه، فيقول: "من قام رمضان إيماناً واحتساباً غُفر له ما تقدم من ذنبه".

ثم ساقه من طريق يونس بن يزيد عن الزهري قال: أخبرني عروة بن الزبير أنّ عائشة < أخبرته أنّ رسول الله ﷺ خرج في جوف الليل فصلى في المسجد وصلى الناس، وساق الحديث وفيه قال: وكان يرغبهم في قيام رمضان من غير أن يأمرهم بعزيمة، ويقول: "من قام ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه "، قال: فتوفي رسول الله ﷺ والأمر على ذلك.

ثم رواه من طريق يونس أيضاً عن ابن شهاب قال: أخبرني أبو سلمة بن عبدالرحمن أنّ أبا هريرة ﵁ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول لرمضان: "من قامه إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه".

ثم أعاده من طريق شعيب بن أبي حمزة عن الزهري عن عروة عائشة < كرواية يونس بن يزيد عن الزهري عن عروة به.

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ١٥٢).

ثم أعاده من طريق شعيب عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ كرواية يونس بن يزيد عن الزهري عن أبي سلمة به.

ثم رواه من طريقين عن صالح بن كيسان ومعمر بن راشد عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: "من قام رمضان إيماناً واحتساباً غُفر له ما تقدم من ذنبه"، وزاد في أول رواية معمر (كان رسول الله ﷺ يرغب في قيام رمضان من غير أن يأمرهم بعزيمة).

ثم رواه من طريقي قتيبة بن سعيدٍ وابن القاسم عن مالكٍ عن الزهري عن حميد ابن عبدالرحمن عن أبي هريرة ﷺ بلفظ رواية صالح بن كيسان.

ثم رواه من طريق جويرية بن أسماء عن مالك عن الزهري عن أبي سلمة وحميد بن عبدالرحمن عن أبي هريرة ﷺ به.

ثم رواه من طريق قتيبة بن سعيد ومحمد بن عبدالله بن يزيد عن سفيان عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ قال: "من قام رمضان"، في حديث قتيبة: أنّ النبي ﷺ قال: "من قام شهر رمضان إيماناً واحتساباً غُفر له ما تقدم من ذنبه"، في حديث قتيبة (وما تأخر)، "ومن قام ليلة القدر إيماناً واحتساباً غُفر له ما تقدم من ذنبه"، وفي حديث قتيبة (وما تأخر).

ثم رواه من طريقي قتيبة بن سعيد وإسحاق بن إبراهيم عن سفيان به، وقالا (من صام)، ولم يذكر فيه (وما تأخر) في الموضعين.

ثم رواه من طريق محمد بن فضيل عن يحيى بن سعيدٍ عن أبي سلمة به.

وهذ التصرف من النسائي صريح ببيان الاختلاف على ابن شهاب الزهري، وقد ضعف النسائي الحديث المرسل عن ابن المسيب، وضعّف الطرق التي روت هذه الجملة - وهي قوله: كان يرغب الناس في قيام رمضان من غير أن يأمرهم بعزيمة أمر فيه، فيقول: "من قام رمضان إيماناً واحتساباً غُفر له ما تقدم من ذنبه".- من حديث عائشة < ، كما أنّه صحح حديث الزهري عن أبي سلمة وعن حميد بن عبدالرحمن عن أبي هريرة ﷺ، وأنكر حديث ابن فضيل عن يحيى؛ وذلك أخذاً مما يلي:

١- أنّ المزي نقل عن النسائي قوله: **لا أعلم أحداً تابع ابن أبي هلال**[١].

٢- ونقل المزي كذلك عقب ذكره طرف حديث إسحاق بن راشد: **ذكره (أي النسائي) في جملة أحاديث ثم قال: وكلها عندي خطأ، وينبغي أن يكون: وكان يرغبهم من كلام الزهري، ليس عن عروة عن عائشة، وإسحاق بن راشد ليس في الزهري بذاك القوي، وموسى بن أعين ثقة**[٢].

٣- ورأيناه كذلك أخرج طريقي يونس وشعيب عن الزهري عن عروة عن عائشة < ، ثم أعقبهما بروايتهما الحديث عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ؛ ليُبيّن أنّ الصواب في هذا اللفظ أنّه من حديث أبي هريرة ﷺ، أدرجه الزهري في خبر عائشة < ، فلم يميزاه، وميّزه غيرهما.

٤- أمّا عن تصحيحه لرواية الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ؛ فلأنّه قد جاء من طريق يونس وشعيب وصالح ومعمر ومالك (في رواية جويرية بن أسماء) وسفيان بن عيينة، وهؤلاء هم أصحاب ابن شهاب الأثبات.

٥- وأمّا عن تصحيحه لرواية الزهري عن حميد بن عبدالرحمن عن أبي هريرة ﷺ، فلأنّه قد رواها مالك بن أنس وهو من المتثبتين في الزهري، وروايته لها على الوجهين تدل على أنّها محفوظةٌ عنده، ثم إنّه قد توبع في ذلك عن الزهري كما سيأتي في التخريج.

٦- وأمّا عن تضعيفه لطريق محمد بن فضيل عن يحيى بن سعيدٍ عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ؛ فلأنّه لم يروها عن يحيى سوى ابن فضيل، فقد نقل المزي عن النسائي قوله: **هذا حديثٌ منكرٌ من حديث يحيى، لا أعلم أحداً رواه غير ابن فضيل**[٣].

وبعد تخريج الحديث وتتبع طرقه تبيّن ما يلي:

أولاً: روى سعيد بن أبي هلال الحديث عن الزهري عن ابن المسيب مرسلاً،

----

(١) تحفة الأشراف (١٣/ ٢١٤).

(٢) تحفة الأشراف (١٢/ ٢٨).

(٣) تحفة الأشراف (١١/ ٦٣).

أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢١٩١)، وفي الكبرى (٢٥١٢).

ولم أجد من تابعه على روايته؛ ثم هي طريق ضعيفة لانقطاعها؛ فإنّ سعيداً تابعي.

ثانياً: روى إسحاق بن راشد الحديث عن الزهري عن عروة عن عائشة < ، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢١٩٢)، وفي الكبرى (٢٥١٣).

وقد قال يحيى بن معين عن إسحاق بن راشد: ليس هو في الزهري بذاك[1]، وقال ابن حجر: ثقةٌ، في حديثه عن الزهري بعض الوهم[2].

وعليه فحديثه هذا عن الزهري ضعيف لمخالفته من هو أوثق منه.

ثالثاً: روى يونس بن يزيد الحديث عن الزهري عن عروة عن عائشة < بذكر هذه الجملة (كان يرغب الناس في قيام رمضان من غير أن يأمرهم بعزيمة أمر فيه، فيقول: "من قام رمضان إيماناً واحتساباً غُفر له ما تقدم من ذنبه)، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢١٩٣)، وفي الكبرى (٢٥١٤)، وإسحاق بن راهويه في مسنده (٨٢٧)، وابن خزيمة في صحيحه (٢٢٠٧)، وابن حبّان في صحيحه (٢٥٤٣).

وتابعه شعيب، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢١٩٥)، وفي الكبرى (٢٥١٦).

بينما رواها الكثرة الثقات عن الزهري عن عروة عن عائشة < فلم يذكروها، ومنهم:

١- مالك بن أنس، أخرجه في: الموطأ (١)، ومن طريقه: البخاري في صحيحه (١١٢٩)، ومسلم في صحيحه (٧٦١)، وأبو داود في سننه (١٣٧٣)، والنسائي في سننه الصغرى (١٦٠٤)، وفي الكبرى (١٢٩٩)، وإسحاق بن راهويه في مسنده (٨٦٥)، وأحمد في مسنده (٢٥٤٤٦)، وأبو عوانة في مستخرجه (٣٠٤٩)، وابن حبان في صحيحه (٢٥٤٢)، وعبدالرزاق في مصنفه (٤٧٢٣)، (٧٧٤٧)، والفريابي في الصيام (١٦٢).

---

(١) تهذيب الكمال (٢/ ٤٢١).

(٢) تقريب التهذيب (١٢٨).

٢- عُقيل بن خالد، أخرج طريقه: البخاري في صحيحه (٩٢٤)، (٢٠١٢).

٣- يونس بن يزيد، أخرج طريقه: مسلم في صحيحه (٧٦١)، وابن خزيمة في صحيحه (١١٢٨)، وابن حبان في صحيحه (٢٥٤٥).

٤- ابن جريج، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (٢٥٣٦٢)، وابن خزيمة في صحيحه (١١٢٨)، وأبو عوانة في مستخرجه (٣٠٤٨)، وعبدالرزاق في مصنفه (٤٧٢٣)، (٧٧٤٧).

٥- معمر بن راشد، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (٢٥٩٥٤)، وابن الجارود في المنتقى (٤٠٢)، وأبو عوانة في مستخرجه (٣٠٤٧)، (٣٠٤٨).

٦- شعيب بن أبي حمزة، أخرج طريقه: أبو عوانة في مستخرجه (٣٠٥٠).

٧- صالح بن أبي الأخضر، أخرج طريقه: أبو عوانة في مستخرجه (٣٠٥١).

٨- سفيان بن حسين، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (٢٥٤٩٦).

ويلاحظ من التخريج السابق أنّه اختلف على يونس بن يزيد وشعيب، فمرة روياه بها ومرة بدونها، ولم يختلف على مالك ومعمر، بل قد جوَّده مالك ومعمر وروياه عن الزهري عن عروة عن عائشة < بدونها كما سبق، ورورياه عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ بها.

رابعاً: روى الحديث عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ جمعٌ؛ وكلهم ذكر هذه الجملة من حديثه منهم:

١- يونس بن يزيد، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢١٩٤)، وفي الكبرى (٢٥١٥)، وابن حبان في صحيحه (٢٥٤٦)، وأبو عوانة في مستخرجه (٣٠٣٨)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٢٣٥٣).

٢- شعيب بن أبي حمزة، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢١٩٦)، وفي الكبرى (٢٥١٧).

٣- صالح بن كيسان، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢١٩٧)، وفي الكبرى (٢٥١٨)، وأبو عوانة في مستخرجه (٣٠٣٩).

٤- معمر بن راشد، أخرج طريقه: مسلم في صحيحه (٧٥٩)، والترمذي في جامعه (٨٠٨)، وأبو داود في سننه (١٣٧١)، والنسائي في الصغرى (٢١٩٨)، وفي الكبرى (٢٥١٩)، وأحمد في مسنده (٧٧٨٧)، وعبدالرزاق في مصنفه (٧٧١٩).

٥- سفيان بن عيينة، أخرج طريقه: البخاري في صحيحه (٢٠١٤)، وأبو داود في سننه (١٣٧٢)، والنسائي في الصغرى (٢٢٠٢)، (٢٢٠٣)، (٢٢٠٤)، (٥٠٢٤)، وفي الكبرى (٢٥٢٣، (٢٥٢٤)، (٢٥٢٥)، وأحمد في مسنده (٧٢٨٠)، والحميدي في مسنده (٩٨٠)، (١٠٣٧)، وابن الجارود في المنتقى (٤٠٤)، وابن خزيمة في صحيحه (١٨٩٤)، (٢١٩٩)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٢٣٥٥)، وأبو يعلى في مسنده (٥٩٦٠)، والبيهقي في الكبرى (٨٥٠٦).

فهؤلاء من ذكر النسائي حديثهم هنا عن الزهري وتابعهم:

٦- عُقيل بن خالد، أخرج طريقه: البخاري في صحيحه (٢٠٠٨).

٧- مالك بن أنس، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (١٠٨٤٣)، وأبو داود في سننه (١٣٧١)، وعبدالرزاق في مصنفه (٧٧١٩).

٨- محمد بن أبي ذئب، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (٧٨٨١).

وتابع الزهريَ في ذكرها عن أبي سلمة جمعٌ منهم:

١- محمد بن عمرو، أخرج طريقه: الترمذي في جامعه (٦٨٣)، وابن ماجه في سننه (١٣٢٦)، وأحمد في مسنده (٩٠٠١)، (١٠٥٣٧)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٢٣٥٦)، (٢٣٥٧)، وابن حبان في صحيحه (٣٦٨٢).

٢- يحيى بن سعيد، أخرج طريقه: البخاري في صحيحه (٣٨)، والنسائي في الصغرى (٢٢٠٥)، وفي الكبرى (٢٥٢٦)، وابن ماجه في سننه (١٦٤١)، وأحمد في مسنده (٧١٧٠)، وأبو يعلى في مسنده (٥٩٣٠)، وابن حبان في صحيحه (٣٤٣٢)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٨٨٧٥).

٣- يحيى بن أبي كثير، أخرج طريقه: البخاري في صحيحه (١٩٠١)، ومسلم في صحيحه (٧٦٠)، والنسائي في الصغرى (٢٢٠٦)، (٢٢٠٧)، (٥٠٢٧)، وأحمد في

مسنده (٨٥٧٥)، (٩٢٨٧)، (٩٤٤٥)، (١٠١١٧)، (١٠١١٨)، والطيالسي في مسنده (٢٤٨١)، والدارمي في مسنده (١٨١٧)، وأبو يعلى في مسنده (٥٩٩٢)، وأبو عوانة في مستخرجه (٢٦٩٣)، (٢٦٩٤)، والطبراني في الأوسط (٨٨٢١)، وفي مسند الشاميين (٢٨٢٢)، والبيهقي في الكبرى (٨٥٢٣)،

٤- سالمٌ أبو النضر مولى عمر بن عبيد الله، أخرج طريقه: أبو يعلى في مسنده (٤٧٨٨).

خامساً: روى مالك الحديث عن حميد عن أبي هريرة ﷺ، أخرج طريقه: البخاري في صحيحه (٣٧)، (٢٠٩٩)، ومسلم في صحيحه (٧٥٩)، والنسائي في الصغرى (١٦٠٢)، (٢١٩٩)، (٢٢٠٠)، وفي الكبرى (٢٥٢٠)، (٢٥٢١)، وأحمد في مسنده (١٠٣٠٤)، وابن خزيمة في صحيحه (٢٢٠٣)، وأبو عوانة في مستخرجه (٣٠٤٤)، (٣٠٤٥).

وروى جويرية بن أسماء الحديث عن مالك على الوجهين؛ عن أبي سلمة وحميد ابنا عبدالرحمن، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (١٦٠٣)، وفي الكبرى (٢٥٢٢)، وأبو عوانة في مستخرجه (٣٠٤٣).

وتابعه عبدُ الله بن وهب في روايته الحديث عن مالك على الوجهين، أخرج طريقه: أبو عوانة في مستخرجه (٣٠٤٠)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٢٣٥٤).

وتابع أبو أويس عبدُ الله بن عبدالله الأصبحي مالكاً في روايته الحديث عن الزهري على الوجهين، أخرج طريقه الدارقطني[1].

سادساً: روى محمد بن فضيل الحديث عن يحيى بن سعيد عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ، أخرج طريقه: البخاري في صحيحه (٣٨)، والنسائي في الصغرى (٢٢٠٥)، وفي الكبرى (٢٦٢٦)، وابن ماجه في سننه (١٦٤١)، وأحمد في مسنده (٧١٧٠)، وأبو يعلى في مسنده (٥٩٣٠)، وابن حبان في صحيحه (٣٤٣٢)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٨٨٧٥).

----

(١) علل الدارقطني (٩/ ٢٣١).

وأعل النسائي حديثه بقوله: **هذا حديثٌ منكرٌ من حديث يحيى، لا أعلم أحداً رواه غير ابن فضيل**[1].

ومحمد بن فضيل هو ابن غزوان الضبي محله الصدق؛ وقد سبقت ترجمته[2].

إلا أنّ البخاري وغيره من أصحاب المصنفات صححوا طريق ابن فضيل، ولم يقدح عندهم تفرده بها عن يحيى الأنصاري ما دام الحديث محفوظاً عن شيخه أبي سلمة.

تنبيهات:

الأول: قوله: "وكان يرغبهم فيه من غير أن يأمرهم بعزيمة، ويقول من قام رمضان إيماناً واحتساباً" مدرجٌ من كلام الزهري وليس هو في الحديث، بل هو من حديث أبي هريرة ﷺ، كما في طريق معمر بن راشد عند أحمد (٧٧٨٧)، وطريق ابن أبي ذئب عند أحمد أيضاً (٧٨٨١)، وطريق مالك بن أنس عند أحمد أيضاً (١٠٨٤٣)، فقد رووه كلهم عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ بها.

وقد أخرج مالك الحديث في الموطأ عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ قال: كان رسول الله ﷺ يرغب في قيام رمضان من غير أن يأمر بعزيمة، فيقول: "من قام رمضان إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه" قال ابن شهاب: فتوفي رسول الله والأمر على ذلك،

ثم كان الأمر على ذلك في خلافة أبي بكر وصدراً من خلافة عمر بن الخطاب[3].

قلت: وكذا رواه معمر عند مسلم[4].

الثاني: أخرج النسائي ~ الحديث من طرقه كلها بلفظ **"من قام رمضان"**، وهذا موافق لترجمة الباب، واختلف على سفيان بن عيينة: فرواه قتيبة بن سعيد ومحمد بن

---

(١) تحفة الأشراف (١١/ ٦٣).

(٢) في الإعلال رقم (١٤).

(٣) الموطأ (١/ ١١٣).

(٤) صحيح مسلم (٧٥٩).

عبدالله بن يزيد فقالا"**من قام**"، ورواه من طريق قتيبة أيضاً ومن طريق إسحاق بن إبراهيم فقالا"**من صام**"، ويبدو أن الحديث عن الزهري بلفظ"من قام" كذا رواه جماعة أصحابه عنه عن أبي سلمة، وبَيَّنَ الدارقطني ألفاظ الرواة عن أبي سلمة فقال: يرويه يحيى بن أبي كثير ومحمد بن عمرو والزهري والنضر بن شيبان، فأما يحيى بن أبي كثير ومحمد بن عمرو فروياه عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ: من صام رمضان ومن قام ليلة القدر، وأما الزهري فرواه عن أبي سلمة، عن أبي هريرة ﷺ: من قام رمضان[1]، واتضح أيضاً أنّ سفيان كان يرويه مرةً "من قام"، ومرةً "من صام"، ويؤيد ذلك أنّ الإمام أحمد قال في مسنده: سمعته أربع مرات من سفيان، وقال مرة: من صام رمضان، وقال مرة: من قام، ومن قام ليلة القدر إيماناً واحتساباً غُفر له ما تقدم من ذنبه[2].

وقد بَيَّن الإمام الطحاوي أنّه لا منافاة بين اللفظين، فحقيقة الحديث تدل عليهما، إذ كان رمضان مفروضاً صيامه، ومسنوناً قيامه[3].

الثالث: زاد قتيبة في إحدى روايتيه عن سفيان لفظ"وما تأخر"، وتابعه كلٌ من: حامد بن يحيى البلخي عند قاسم بن أصبغ في مصنفه، وهشام بن عمار في فوائده، ويوسف بن يعقوب النجاحي عند أبي بكر بن المقرىء في فوائده، والحسين بن الحسن المروزي في كتاب الصيام له، ذكر ذلك كله الحافظ ابن حجر[4]، ورواها الثقات من أصحاب سفيان فلم يذكروها وهو الصواب[5].

الرابع: برزت في هذا الحديث الصناعة الحديثية عند الإمام النسائي ~ ، فروى طرق هذا الحديث بتسلسلٍ بديعٍ، حيث روى الطريق المرسلة أولاً وأعلها، ثم روى

(١) علل الدارقطني (٩/ ٢٢٥).

(٢) مسند أحمد (١٢/ ٢٢٥).

(٣) شرح مشكل الآثار (٦/ ١٢٨).

(٤) الخصال المكفرة (٥٣).

(٥) منهم: إسحاق بن راهويه في مسنده (٢٥٤٥)، وعمرو الفلاس عند ابن خزيمة (١٨٩٤)، والشافعي في سننه (١٦٧)، والحميدي في مسنده (٥٩٠)، وأحمد في مسنده (٧٢٨٠)، وابن المديني عند البخاري في صحيحه (٢٠١٤).

طريق إسحاق بن راشد وضعّفه في الزهري، ثم روى طريق يونس بن يزيد عن الزهري عن عروة عن عائشة < وخطّأَها، ثم روى الطريق الصحيحة عن يونس عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﵁، وكذلك فعل في طريق شعيب بن أبي حمزة عن الزهري، ثم ساق الحديث من طريقي صالح بن كيسان ومعمر بن راشد عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة﵁ ليؤكد على أنّ الحديثَ حديثُه، ثم ساقه من طريقي قتيبة بن سعيد وعبدالرحمن بن القاسم عن مالك عن الزهري عن حميد بن عبدالرحمن عن أبي هريرة ﵁، ثم رواه من طريق جويرية بن أسماء عن مالك عن الزهري عن حميد وأبي سلمة عن أبي هريرة ﵁ ليؤكد أيضاً أنّ الحديث محفوظٌ عنهما عند مالك عن الزهري. ثم ساقه من طريقي قتيبة بن سعيد ومحمد بن عبدالله بن يزيد عن سفيان بن عيينة عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﵁ وزاد في حديث قتيبة لفظةً خالف بها بقية الرواة عن سفيان، وأردفه بطريقين عن قتيبة وإسحاق بن إبراهيم بلفظ الصيام وليس فيهما ذكر هذه اللفظة ليبيّن أنّه قد روي الحديث عن سفيان بلفظ القيام والصيام؛ وأنّ زيادة (وما تأخر) في حديث قتيبة غير محفوظة، ثم ختم الباب بطريقٍ رآها منكرةً من حديث يحيى ابن سعيدٍ عن أبي سلمة، فللّه دره من إمام.

ومما سبق يتبيّن أنّ رواية ابن أبي هلال المرسلة معلولة برواية من وصله، وأن روايات إسحاق بن راشد ويونس وشعيب التي ذكرت- جملة وكان يرغبهم - عن عائشة < معلولة بالروايات التي ذكرتها من مسند أبي هريرة ﵁، وكذلك ظهر لي أنّ رواية محمد بن فضيل للحديث عن يحيى بن سعيدٍ غيرُ منكرةٍ كما قال النسائي لما يلي:

١- أنّ يحيى بن سعيدٍ لم ينفرد برواية الحديث عن أبي سلمة بل قد شاركه غيره كما سبق.

٢- ولإخراج البخاري - وهو إمام الصنعة - هذا الحديث في صحيحه من طريق محمد بن فضيل، والله أعلم.



(٢٣) [٢٧٢٢-٢٧٢٦]حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة ﷺ أنّ رسول الله ﷺ قال: "من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه...الحديث.

أخرجه الإمام النسائي في باب ثواب من قام رمضان إيماناً واحتساباً[(١)]، وأبان فيه عن اختلاف بين يحيى بن أبي كثير والنضر بن شيبان على أبي سلمة بن عبدالرحمن.

ذلك أنّه ابتدأ بقوله: **ذكر اختلاف يحيى بن أبي كثير والنضر بن شيبان فيه.**

ثم أخرج الحديث من طريق هشامٍ الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة ابن عبدالرحمن عن أبي هريرة ﷺ أنّ رسول الله ﷺ قال: "من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه، ومن قام ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه".

ثم رواه من طريق معاوية بن سلاّم عن يحيى بن أبي كثير به.

ثم رواه من طريق نصر بن علي قال حدثني النضر بن شيبان أنّه لقي أبا سلمة بن عبدالرحمن قال: حَدِثني أفضل شيء سمعته يُذكر في شهر رمضان، فقال أبو سلمة: حدثني عبدالرحمن بن عوف عن رسول الله ﷺ أنّه ذكر رمضان ففضَّله على الشهور، وقال: "من قام رمضان إيماناً واحتساباً خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه"، ثم قال النسائي: **هذا غلط، والصواب ما تقدم ذكرنا له.**

ثم رواه من طريقين عن القاسم بن الفضل عن النضر بن شيبان بنحوه.

وهذا التصرف من النسائي ~ صريح ببيان الاختلاف على أبي سلمة بن عبدالرحمن؛ فرواية يحيى أسندته عن أبي هريرة **س**، بينما أسنده النضر بن شيبان عن عبدالرحمن بن عوف، وقد حكم على رواية النضر بن شيبان فقال: **هذا غلط، والصواب ما تقدم ذكرنا له.**

وبالنظر إلى الراويين المختلفين على أبي سلمة وهما يحيى بن أبي كثير والنضر بن شيبان نجد ما يلي :

أما يحيى فقد أجمع الأكابر على توثيقه، قال شعبة: يحيى بن أبي كثير أحسنُ حديثاً

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ١٥٦).

من الزهري[١]، وقال أيوب: ما بقي على وجه الأرض مثل يحيى بن أبي كثير[٢]، وقال أحمد بن حنبل: يحيى بن أبي كثير من أثبت الناس، إنّما يُعدُ مع الزهري ويحيى بن سعيد، وإذا خالفه الزهري فالقول قول يحيى بن أبي كثير، وقال أبو حاتمٍ: إمامٌ لا يُحدِّث إلا عن ثقة[٣]، وقال العجلي: ثقةٌ حسن الحديث، يكنى أبا نصر، وكان يعد من أصحاب الحديث[٤]، وقال ابن حجر: ثقة ثبت لكنّه يدلس ويرسل[٥].

وأما النضر بن شيبان فقال يحيى بن معين: ليس حديثه بشيء[٦]، وقال البخاري: في حديثه هذا عن أبي سلمة عن أبيه: لم يصح[٧]، وقال ابن خراش: لا يعرف إلا به[٨]، وقال المزي: روى عن أبي سلمة عن أبيه في فضل رمضان[٩].

وبهذا يتبين صواب رأي النسائي ~ فقد أخطأ النضر في هذا الحديث على أبي سلمة.

وقد تأكد ذلك أيضاً بنتيجة التخريج حيث تبيّن ما يلي:

أولاً: انفرد النضر بن شيبان بهذا الحديث عن أبي سلمة، بل إنّه لا يُعرف إلا به كما قال ابن خراشٍ آنفاً، وقد أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٢٠٨)، (٢٢٠٩)، (٢٢١٠)، وفي الكبرى (٢٥٢٩)، (٢٥٣٠)، (٢٥٣١)، وابن ماجه في سننه (١٣٢٨)، والطيالسي في مسنده (٢٢١)، وأحمد في مسنده (١٦٦٠)، (١٦٨٨)، وابن خزيمة في

---

(١) الجرح والتعديل (٩/ ١٤١).

(٢) التاريخ الكبير للبخاري (٨/ ٣٠٢).

(٣) الجرح والتعديل (٩/ ١٤٢).

(٤) الثقات (٢/ ٣٥٧).

(٥) التقريب (١٠٦٥).

(٦) الجرح والتعديل (٨/ ٤٧٦).

(٧) التاريخ الكبير (٨/ ٨٨).

(٨) تهذيب التهذيب (١٠/ ٤٣٩).

(٩) تهذيب الكمال (٢٩/ ٣٨٥).

صحيحه (٢٢٠١)، - وبيّن الوهم فيه - ، وأبو يعلى في مسنده (٨٦٤)، (٨٦٥)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٧٧٠٥)، (٨٨٧٠).

ثانياً: إنّ الأئمة أخرجوا الحديث من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ في مصنفاتهم، وقد رواه عنه جماعة منهم الزهري ويحيى بن أبي كثير ومحمد بن عمرو ويحيى ابن سعيد الأنصاري وغيرهم، وقد سبق في الخلاف السابق تخريج طرق حديثهم.

وقد صحح البخاري طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة **س**، فقال في ترجمة النضر بن شيبان: سمع أبا سلمة بن عبدالرحمن عن أبيه عن النبي ﷺ قال: " من صام رمضان وقامه إيماناً واحتساباً "، روى عنه نصر بن علي، وقال الزهري ويحيى ابن أبي كثير ويحيى بن سعيد الأنصاري عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ وهو أصح[1].

وصوّبها الدارقطني كذلك[2].

وبهذا يتبيّن أنّ رواية النضر بن شيبان التي جعلت الحديث من مسند عبدالرحمن بن عوف **س** معلولة برواية يحيى بن أبي كثير ومن تابعه التي أثبتته من مسند أبي هريرة **س**، إلا أنّ هذا الإعلال لا يؤثر في صحة الحديث، وإنّما قصد النسائي بذلك بيان وهم النضر ابن شيبان فيه، والله أعلم.

---

(١) التاريخ الكبير (٨/ ٨٨).

(٢) علل الدارقطني (٤/ ٢٨٣).

(٢٤) [٢٧٢٧، ٢٧٢٨] حديث أبي إسحاق عن عبد الله بن الحارث عن علي بن أبي طالب ﷺ عن النبي ﷺ قال: "إنّ الله يقول: الصوم لي وأنا أجزي به...الحديث.

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب فضل الصيام[1]، وأبان فيه عن اختلاف بين زيد بن أبي أُنيسة وشعبة بن الحجاج على أبي إسحاق السبيعي.

ذلك أنّه ابتدأ بقوله: **ذكر الاختلاف على أبي إسحاق في حديث علي بن أبي طالب في ذلك.**

ثم أخرج الحديث من طريق زيد بن أبي أُنيسة عن أبي إسحاق عن عبدالله بن الحارث عن علي بن أبي طالب ﷺ عن النبي ﷺ قال: "إنّ الله يقول: الصوم لي وأنا أجزي به، وللصائم فرحتان: حين يفطر، وحين يلقى ربه، والذي نفسي بيده لخلوف[2] فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك ".

ثم رواه من طريق شعبة عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبدالله بن مسعود ﷺ موقوفاً بنحوه.

وهذا التصرف من النسائي ~ صريح ببيان الاختلاف على أبي إسحاق، ولم يرجح هنا بين الروايتين، لكن نقل عنه المزي قوله عقب حديث ابن مسعود ﷺ: **هذا هو الصواب عندنا؛ وحديث العلاء خطأ؛ وقد رأيت للعلاء أحاديث مناكير**[3].

وهذا ترجيح من النسائي ~ لطريق شعبة عن أبي إسحاق، وتخطئة لطريق العلاء بن هلال عن عبيد الله بن عمرو الرقي عن زيد بن أبي أُنيسة، وبَيّن النسائي ~ أنّ الحمل في هذا الحديث على العلاء لا على زيد.

والعلاء هو ابن هلال الرقي، قال فيه أبو حاتم: منكر الحديث، ضعيف

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ١٥٨).

(٢) الخِلفة بالكسر: تغير ريح الفم. وأصلها في النبات أن ينبت الشيء بعد الشيء؛ لأنها رائحة حدثت بعد الرائحة الأولى. يقال خلف فمه يخلف خلفة وخلوفا. النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ٦٧).

(٣) تحفة الأشراف (٧/ ٣٩٧).

الحديث[1]، وقال النسائي: هلال بن العلاء بن هلال روى عن أبيه غير حديث منكر، فلا أدري منه أتى أو من أبيه[2]، وقال أبو بكر الخطيب: في بعض حديثه نكرة[3]، وقال ابن حبان: كان ممن يقلب الأسانيد ويغير الأسماء لا يجوز الاحتجاج به بحال[4].

وبعد تخريج الحديث وتتبع طرقه تبيّن ما يلي:

أولاً: روى العلاء بن هلال الحديث عن زيد بن أبي أُنيسة عن أبي إسحاق عن عبدالله بن الحارث عن علي بن أبي طالب ﵁، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٢١١)، وفي الكبرى (٢٥٣٢)، والبزار في مسنده (٩١٥)، وقال: لا نعلمه يُروى عن علي ﵁ عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد.

ولم أجد له متابعاً؛ ولم يخرج طريقه أحدٌ من أصحاب المصنفات المشهورة مما يدل على وهمها.

ثانياً: روى هذا الحديث عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص موقوفاً على ابن مسعود ثلاثة رواة ثقات هم:

١- شعبة بن الحجاج، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٢١٢)، وفي الكبرى (٢٥٣٣).

قلت: وقد رُوي عن شعبة موقوفاً ومرفوعاً، وصحح الدارقطني الوقف، فقال: والموقوف عن شعبة هو الصحيح[5].

٢- معمر بن راشد، أخرج طريقه: عبدالرزاق في مصنفه (٧٨٩٨).

---

(١) الجرح والتعديل (٦/ ٣٦١).

(٢) الضعفاء والمتروكون (١/ ٧٨).

(٣) تهذيب الكمال (٢٢/ ٥٤٥).

(٤) الضعفاء والمجروحين (٢/ ١٨٤).

(٥) علل الدارقطني (٥/ ٣١٥).

٣- سفيان بن عيينة، أشار إلى روايته الدارقطني[١].

ثالثاً: روى إبراهيم الهَجَري الحديث عن أبي الأحوص مرفوعاً؛ فتابع أبا إسحاق، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (٤٢٥٦).

وإبراهيم هو ابن مسلم العبدي أبو إسحاق الكوفي، المعروف بالهَجَري، كان يرفع أحاديث يوقفها غيره، قال عبدالرحمن بن بشر بن الحكم عن سفيان: أتيت إبراهيم الهجري فدفع إليّ عامة كتبه فرحمت الشيخ فأصلحت له كتابه، قلت: هذا عن عبدالله وهذا عن النبي ﷺ وهذا عن عمر س[٢]، وقال عباس الدوري عن يحيى بن معين: ضعيف ليس بشيء[٣]، وقال أبو حاتم: لين الحديث ليس بقوي[٤]، وقال النسائي: ضعيف[٥]، وقال أبو أحمد بن عدي: وأحاديثه عامتها مستقيمة المتن؛ وإنّما أنكروا عليه كثرة روايته عن أبي الأحوص عن عبدالله، وهو عندي ممن يكتب حديثه[٦]، وقال الساجي: صدوق يهم؛ كان رَفّاعَاً للأحاديث؛ وكان سيء الحفظ فيه ضعف؛ وكان ابن عيينة يضعّفه؛ وكرهه يحيى بن سعيد؛ وقال شعبة:كان رفّاعاً[٧].

قلت: فمن كانت هذه صفته في رفع الحديث، فيتوقف في قبول روايته حتى نجد له متابعاً.

رابعاً: روى عبدالحميد بن الحسن الهلالي الحديث عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عبدالله رضي الله عنه مرفوعاً، أخرج طريقه: الطبراني في الكبير (١٠١٩٩).

---

(١) علل الدارقطني (٥/ ٣١٥).

(٢) الكامل لابن عدي (٢/ ١٨).

(٣) تاريخ الدوري (٢/ ١٤).

(٤) الجرح والتعديل (٢/ ١٣٢).

(٥) الضعفاء والمتروكون (١/ ١١).

(٦) الكامل لابن عدي (١/ ٣٤٦).

(٧) الإكمال لمغلطاي (١/ ٢٩٣).

وعبدالحميد قال عنه ابن معين مرةً: ليس به بأس[1]، وقال مرةً: ثقةٌ[2]، وقال أخرى: ليس بشيء[3]، وقال أبو زرعة: ضعيف[4]، وقال أبو حاتم: شيخ[5]، وقال أبو داود: كان علي بن المديني يضعّفه[6]، وكان أحمد بن حنبل ينكره[7]، وقال العُقيلي: لا يتابع على حديثه[8]، وقال ابن حبّان: كان ممن يخطئ حتى خرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد[9]، وضعّفه الدارقطني[10]، وابن الجوزي[11].

وعليه نرى الأكثر على تضعيفه وعدم الاحتجاج بروايته.

وبهذا يتبيّن أنّ رواية زيد بن أبي أنيسة في رواية الحديث من مسند علي بن أبي طالب **س** معلولة برواية شعبة بن الحجاج التي وقفته على ابن مسعود **س**، ولم يؤثر هذا الإعلال على استدلال النسائي في الباب، وإنّما قصد النسائي بيان خطأ العلاء بن هلالٍ فيه، والله أعلم.



---

(١) الجرح والتعديل (٦/ ١١).

(٢) تاريخ الدارمي (١/ ١٦٢).

(٣) سؤالات ابن طهمان (١/ ٩٤).

(٤) الضعفاء لأبي زرعة (٢/ ٥١٣).

(٥) الجرح والتعديل (٦/ ١١).

(٦) سؤالات أبي عبيد (٥/ ٤٣).

(٧) العلل ومعرفة الرجال (٢/ ٩٥).

(٨) الضعفاء للعقيلي (١٢٦).

(٩) الضعفاء والمجروحين لابن حبّان (٢/ ١٤٢).

(١٠) الضعفاء والمتروكون للدارقطني (٢/ ١٦٢).

(١١) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (٢/ ٨٥).

(٢٥) [٢٧٢٩-٢٧٣١] حديث أبي صالح عن أبي هريرة ﷺ قال: قال النبي ﷺ: "إنّ الله يقول: الصوم لي وأنا أجزي به..." الحديث.

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب فضل الصيام[1]، وأبان فيه عن اختلاف بين ضرار بن مرة وبين المنذر بن عبيد والأعمش وعطاء بن أبي رباح على أبي صالح.

ذلك أنّه ابتدأ بقوله: **ذكر الاختلاف على أبي صالح في هذا الحديث.**

ثم أخرج الحديث من طريق محمد بن فضيل عن ضرار بن مرة عن أبي صالح عن أبي سعيد ﷺ قال: قال النبي ﷺ: "إنّ الله يقول: الصوم لي وأنا أجزي به، للصائم فرحتان: إذا أفطر فرح، وإذا لقي الله فجزاه فرح، والذي نفس محمد بيده لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك".

ثم رواه من طريق عمرو بن الحارث عن المنذر بن عبيد عن أبي صالح عن أبي هريرة ﷺ بنحوه.

ثم ساقه من طريق الأعمش عن أبي صالحٍ به.

ثم رواه من طريق عطاء بن أبي رباح عن أبي صالح به.

وهذا التصرف من النسائي ~ صريح ببيان الاختلاف على أبي صالحٍ، ولم يرجح بين الطريقين هنا، ولكنّ سياقه يدل على اختياره أنّ الحديث عن أبي هريرة ﷺ، وذلك أخذاً مما يلي:

١- أنّ في سياقه للحديث الأول من طريق واحد عن أبي سعيد ﷺ، وللحديث الثاني من ثلاث طرق عن أبي هريرة ﷺ ما يُنْبئ عن ترجيحه لها.

٢- أنّ الوهم أقرب للواحد من الجماعة، وضرار ليس ممن يقرن في شهرته وكثرة روايته بالأعمش وعطاء.

هذا ما ظهر لي من سياق النسائي.

وبالنظر إلى الرواة المختلفين على أبي صالحٍ وهم ضرارٌ والمنذر والأعمش وعطاء

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ١٥٩).

نجد أنّ ضراراً والأعمش وعطاء ثقات عند الجمهور.

فضرار بن مرة هو أبو سنان الشيباني الكوفي، وثّقه يحيى القطّان[1]، وأحمد بن حنبل[2]، وابن سعد[3]، والعجلي وزاد: ثبت[4]، وقال أبو حاتمٍ: لا بأس به[5].

أمّا سليمان بن مهران الأعمش فهو ثقةٌ باتفاق، وثّقه يحيى بن معين، وقال أبو حاتمٍ: ثقةٌ يحتج بحديثه، وقال أبو زرعة: الأعمش إمامٌ[6]، وقال النسائي: ثقة ثبت[7].

وأمّا عطاء بن أبي رباح فثقة فقيهٌ، وثّقه يحيى بن معين، وأبو زرعة[8]، والعجلي[9].

وأمّا المنذر بن عبيد فهو المدني، وثّقه ابن حبان[10]، وقال ابن القطان مجهول الحال[11]، وقال ابن حجر: مقبول[12].

وبعد تخريج الحديث وتتبع طرقه تبيّن ما يلي:

أولاً: روى ضرار بن مرة الحديث عن أبي صالح عن أبي هريرة وأبي سعيد { ، أخرج طريقه: مسلم في صحيحه (١١٥١)، وأحمد في مسنده (٧١٧٤)، (١١٠٠٩)، وابن خزيمة في صحيحه (١٩٠٠).

---

(١) التاريخ الكبير للبخاري (٤/ ٣٣٩).

(٢) الجرح والتعديل (٤/ ٤٦٥).

(٣) الطبقات الكبرى (٦/ ٣٣٨).

(٤) الثقات (١/ ٤٧٣).

(٥) الجرح والتعديل (٤/ ٤٦٥).

(٦) الجرح والتعديل (٤/ ١٤٦).

(٧) تهذيب الكمال (١٢/ ٨٥).

(٨) الجرح والتعديل (٦/ ٣٣١).

(٩) الثقات (٢/ ١٣٥).

(١٠) الثقات (٧/ ٤٨٠).

(١١) تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٠٢).

(١٢) تقريب التهذيب (٩٧١).

وأخرجه بدون ذكر أبي هريرة س: النسائي في الصغرى (٢٢١٣)، وفي الكبرى (٢٥٣٤).

ولم أجد من تابعه على روايته؛ بل ولم أجد لأبي سعيد ﷺ روايةً لهذا الحديث بعد البحث والتتبع، إلا في هذه الرواية من طريق ضرارٍ عن أبي صالح.

ثانياً: روي الحديث من طريق أبي صالح عن أبي هريرة ﷺ أربعةٌ من الرواة؛ ثلاثة منها لمكثرين عن أبي صالح؛ وهم: الأعمش وعطاء بن أبي رباح وابنه سهيل بن أبي صالح، وطريق للمنذر بن عبيد، وبيان طرقهم كالتالي:

١- الأعمش سليمان بن مهران، أخرج طريقه: البخاري في صحيحه (٧٤٩٢)، ومسلم في صحيحه (١١٥١)، والنسائي في الصغرى (٢٢١٥)، وفي الكبرى (٢٥٣٦)، وابن ماجه في سننه (١٦٣٨)، (٣٨٢٣)، وأحمد في مسنده (٧٦٠٧)، (٩١١٢)، (٩٧١٤)، (١٠١٧٥)، (١٠١٧٦)، (١٠٢١٨)، وابن حبان في صحيحه (٣٤٢٢)، (٣٤٢٤)، والطيالسي في مسنده (٢٥٣٥)، وعبدالرزاق في مصنفه (٧٨٩٣)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٢٩٧٥).

٢- عطاء بن أبي رباح، أخرج طريقه: البخاري في صحيحه (١٩٠٤)، ومسلم في صحيحه (١١٥١)، والنسائي في الصغرى (٢٢١٦)، وفي الكبرى (٢٥٣٧)، (٣٠٣٧)، (٣٣١٣)، وأحمد في مسنده (٧٦٩٣)، (١٠٦٩٢)، وابن خزيمة في صحيحه (١٨٩٦)، وابن حبان في صحيحه (٣٤٢٣).

٣- سهيل بن أبي صالح، أخرج طريقه: الترمذي في جامعه (٧٦٦)، وأحمد في مسنده (٩٤٢٩)، وابن خزيمة في صحيحه (١٨٩٧).

٤- المنذر بن عبيد، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٢١٤)، وفي الكبرى (٢٥٣٥).

وبهذا يتبيّن أنّ رواية ضرار بن مرة في إسناد الحديث عن أبي سعيد الخدري **س** مرجوحة برواية الأعمش وعطاء والمنذر بن عبيد الذين أسندوه عن أبي هريرة **س** وحده، وهي علة لم تؤثر على استدلال النسائي بالحديث، والله أعلم.



(٢٦) [٢٧٣٢، ٢٧٣٣] حديث ابن جريج عن عطاء عن أبي صالح الزيات أنّه سمع أبا هريرة ﷺ يقول: قال رسول الله ﷺ: "قال الله: كل عمل ابن آدم له إلا الصيام هو لي وأنا أجزي به...الحديث.

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب فضل الصيام[1]، وأبان فيه عن اختلاف بين حجاج بن محمد وعبدالله بن المبارك على ابن جريج.

ذلك أنّه أخرج الحديث من طريق حجاج بن محمد عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح عن أبي صالح الزيات أنّه سمع أبا هريرة ﷺ يقول: قال رسول الله ﷺ: "قال الله: كل عمل ابن آدم له إلا الصيام هو لي وأنا أجزي به، والصيام جنة، إذا كان يوم صيام أحدكم فلا يرفث ولا يصخب، فإن شاتمه أحد أو قاتله فليقل: إني صائم، والذي نفس محمد بيده لخلوف فم الصائم أطيب عند الله يوم القيامة من ريح المسك، للصائم فرحتان يفرحهما: إذا أفطر فرح بفطره، وإذا لقي ربه فرح بصومه".

ثم رواه من طريق عبدالله بن المبارك عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح عن عطاء الزيات عن أبي هريرة ﷺ بنحوه.

وقد أعل النسائي ~ حديث ابن المبارك عقب إخراجه بقوله: **ابن المبارك أجل وأعلى عندنا من حجاج، وحديث حجاج أولى بالصواب عندنا، ولا نعلم في عصر ابن المبارك رجلاً أجل من ابن المبارك ولا أعلى منه، ولا أجمع لكل خصلة محمودة منه، ولكن لا بد من الغلط. قال عبد الرحمن بن مهدي: الذي يُبَرِّئ نفسه من الخطأ مجنون، ومن لا يغلط، والصواب: ذكوان الزيات، لا عطاء الزيات**[2].

وهذا الحديث قد رواه جمعٌ عن ابن جريج، ولم يقل أحدٌ منهم عن عطاء الزيات إلا ابن المبارك، وبيان رواياتهم فيما يلي:

أولاً: روى عبدالله بن المبارك الحديث عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح عن

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ١٦٠).

(٢) السنن الكبرى (٤/ ١٦١).

عطاء الزيات عن أبي هريرة ﵁، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٢١٧)، وفي الكبرى (٢٥٣٧).

ولم أجد من تابع ابن المبارك على قوله: عطاء الزيات؛ ولم يعتن بها أهل المصنفات للوهم الحاصل فيها.

ثانياً: روى حجاج بن محمد الحديث عن ابن جريج عن عطاء عن أبي صالح الزيات عن أبي هريرة ﵁، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٢١٦)، وفي الكبرى (٢٥٣٨).

وقد تابع حجاجَ بن محمد كل من:

١- هشام بن يوسف، أخرج طريقه: البخاري في صحيحه (١٩٠٤).

٢- عبدالرزاق بن همام، أخرج طريقه: مسلم في صحيحه (١١٥١)، وأحمد في مسنده (٧٦٩٣).

٣- روح بن عبادة، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (١٠٦٩٢).

٤- محمد بن بكر، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (٧٦٩٣)، وابن خزيمة في صحيحه (١٨٩٦)، وابن حبان في صحيحه (٣٤٢٣).

فهؤلاء أربعة من الثقات تابعوا حجاج بن محمد على روايته، فثبت بذلك غلط ابن المبارك، وكما نقل النسائي ~ عن ابن مهدي آنفاً: ومن يبرئ نفسه من الغلط.

وبذلك يتبيّن أنّ رواية ابن المبارك معلولة برواية حجاج بن محمد، وهي علة لم تؤثر على استدلال النسائي بالحديث، والله أعلم.



(٢٧) [٢٧٣٦-٢٧٣٩] حديث محمد بن أبي يعقوب عن رجاء بن حيوة عن أبي أُمامة ﵁ قال: أتيت رسول الله ﷺ فقلت مرني بأمر آخذه عنك، قال: "عليك بالصوم فإنّه لا مثل له".

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب فضل الصيام(1)، وأبان فيه عن اختلاف بين مهدي بن ميمون وجرير بن حازم وبين شعبة بن الحجاج على محمد بن أبي يعقوب.

ذلك أنّه ابتدأ بقوله: **ذكر الاختلاف على محمد بن أبي يعقوب في حديث أبي أمامة في فضل الصيام.**

ثم أخرج الحديث من طريق مهدي بن ميمون عن محمد بن أبي يعقوب عن رجاء ابن حيوة عن أبي أُمامة ﵁ قال: أتيت رسول الله ﷺ فقلت مرني بأمر آخذه عنك، قال: "عليك بالصوم فإنّه لا مثل له".

ثم رواه من طريق جرير بن حازمٍ عن محمد بن أبي يعقوب به.

ثم رواه من طريقي يعقوب الحضرمي ويحيى بن كثير عن شعبة بن الحجاج عن محمد بن أبي يعقوب عن أبي نصر الهلالي عن رجاء بن حيوة عن أبي أُمامة﵁ بنحوه.

وهذا التصرف من النسائي ~ صريح ببيان الاختلاف على محمد بن أبي يعقوب؛ وهو في ذكر أبي نصر بين ابن أبي يعقوب ورجاء، ولم يرجح بين الروايتين هنا، ولكنْ سياقه للحديث من ثلاث طرق: طريقان ليس فيهما ذكر أبي نصر الهلالي، وطريق عن شعبة من وجهين بذكر أبي نصر الهلالي يورد الاحتمال بأنّه يصحح الطريقين جميعاً، وأنّ شعبة قد ضبط سند حديثه فلا مطعن في روايته.

وقد صرح ابن أبي يعقوب بتحديث رجاءٍ له، فيما رواه عنه مهدي بن ميمون، وصرح بسماعه من أبي نصر في بعض الروايات عن شعبة بن الحجاج.

وبالنظر إلى الرواة المختلفين على محمد بن أبي يعقوب نجدهم من الثقات عند الجمهور.

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ١٦٢).

فأمّا مهدي بن ميمون الأزدي فثقةٌ عندهم، وثّقه شعبة[١]، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، والعجلي[٢]، والنسائي، وابن خراش[٣]، وابن حبّان[٤].

وأمّا جرير بن حازمٍ فثقةٌ كذلك، قال شعبة: ما رأيت بالبصرة أحفظ من رجلين: من هشام الدستوائي وجرير بن حازم[٥]، ووثّقه يحيى القطّان وكان يرضاه[٦]، ووثّقه ابن معين[٧]، العجلي[٨]، وابن حبّان[٩]، وقال النسائي: ليس به بأس[١٠].

وأمّا شعبة بن الحجّاج فثقةٌ باتفاق، وهو أمير المؤمنين في الحديث قاله الثوري[١١]، وقال الشافعي: لولا شعبة ما عرف الحديث بالعراق[١٢]، وقال أحمد بن حنبل: كان شعبة أمةً وحده في هذا الشأن، يعني في الرجال وبصره بالحديث وتثبّته وتنقيته للرجال[١٣]، وقال أبو حاتم: ثقةٌ[١٤].

وعليه فلا يمكن الحكم من خلال الراوي.

وبعد تخريج الحديث وتتبع طرقه تبيّن ما يلي:

---

(١) الجرح والتعديل (٨/ ٣٣٦).

(٢) الثقات (٢/ ٣٠١).

(٣) تهذيب الكمال (٢٨/ ٥٩٥).

(٤) الثقات (٧/ ٥٠١).

(٥) التاريخ الكبير للبخاري (٢/ ٢١٤).

(٦) تاريخ ابن معين – رواية الدوري (٤/ ٣٤٧).

(٧) تاريخ ابن معين – رواية الدارمي (ص: ٨٧).

(٨) الثقات (١/ ٢٦٦).

(٩) الثقات (٦/ ١٤٤).

(١٠) تهذيب الكمال (٤/ ٥٢٩).

(١١) تهذيب الكمال (١٢/ ٤٩١).

(١٢) الجرح والتعديل (٤/ ٣٧٠).

(١٣) تهذيب الكمال (١٢/ ٤٩١).

(١٤) الجرح والتعديل (٤/ ٣٧٠).

أولاً: روى الحديث عن محمد بن أبي يعقوب عن رجاء بن حيوة عن أبي أمامة رضي الله عنه ثلاثة رواة هم:

١- مهدي بن ميمون، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٢٢٠)، وفي الكبرى (٢٥٤١)، وأحمد في مسنده (٢٢٢٢٠)، (٢٢١٤١)، (٢٢١٩٥)، وابن حبان في صحيحه (٣٤٢٥)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٨٨٩٥)، والطبراني في الكبير (٧٤٦٣)، وفي مسند الشاميين (٢١١١)، والروياني في مسنده (١١٧٦).

٢- جرير بن حازم، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٢٢١)، وفي الكبرى (٢٥٤٢).

٣- واصل مولى أبي عيينة[١]، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (٢٢١٤٠).

ثانياً: روى هذا الحديث عن شعبة بذكر أبي نصر بين محمد بن أبي يعقوب وبين رجاء بن حيوة ثلاثة رواة هم:

١- عبدالصمد بن عبدالوارث، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (٢٢١٤٩)، وابن خزيمة في صحيحه (١٨٩٣)، وابن حبان في صحيحه (٣٤٢٦)، والحاكم في مستدركه (١٥٣٣).

٢- يعقوب الحضرمي، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٢٢٢)، وفي الكبرى (٢٥٤٣).

٣- يحيى بن كثير، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٢٢٣)، وفي الكبرى (٢٥٤٤).

وقد صحح ابن حبّان الطريقين جميعاً فقال عقب إخراج الحديث من طريقيه: ولست أنكر أن يكون محمد بن أبي يعقوب سمع هذا الخبر بطوله عن رجاء بن حيوة، وسمع بعضه عن حميد بن هلال، فالطريقان جميعاً محفوظان[٢].

---

(١) وثّقه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، وقال أبو حاتم: صالح الحديث. الجرح والتعديل (٩/ ٣٠).

(٢) صحيح ابن حبان (٨/ ٢١٣).

ووافق العلائيُ رأي ابن حبّان في تصحيح الطريقين، فقال في باب بيان المرسل الخفي وأنواعه: وأما القسم الثالث فتارة يظهر كونه عند الراوي بالوجهين ظهوراً بينا بتصريحه بذلك ونحوه، وتارة يكون ذلك بحسب الظن القوي... ومنه (أي ظهوره بحسب الظن القوي) أيضاً ما إذا اختلف رواية المتن فكان بتمامه بالواسطة وروى بعضه بدون الزائد أو بالعكس، فإنّه يظهر والحالة هذه أنّ كل رواية على حدة، مثاله حديث أبي أُمامة ﷺ " عليك بالصوم فإنّه لا مثل له". رواه مهدي بن ميمون عن محمد بن أبي يعقوب عن رجاء بن حيوة عن أبي أُمامة ﷺ وفيه قصة الدعاء بالشهادة وغيرها، وروى شعبة الفصل المتعلق بالصوم منه عن محمد بن أبي يعقوب سمعت أبا نصر الهلالي يعني حميد بن هلال عن رجاء بن حيوة، أخرجه ابن حبّان بالوجهين وقال هما محفوظان[1].

وبذلك يتبيّن أنّ هذا الخلاف لم يؤثر على صحة الحديث، فهو محفوظ من الطريقين جميعاً، وإن سلمنا بوهم رواية شعبة فهي من المزيد في متصل الأسانيد، والله أعلم.

---

(١) جامع التحصيل (١/ ١٣٦).

(٢٨) [٢٧٥٩-٢٧٦٥] حديث سُهيل عن أبيه عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: "من صام يوماً في سبيل الله زحزح الله وجهه عن النار بذلك اليوم سبعين خريفاً".

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب ثواب من صام يوماً في سبيل الله[1]، وأبان فيه عن اختلاف بين الرواة على سُهيل بن أبي صالح.

ذلك أنّه ابتدأ بقوله: **ذكر الاختلاف على سهيل بن أبي صالح في هذا الخبر.**

ثم أخرج الحديث من طريق أنس بن عياض عن سُهيل عن أبيه عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: "من صام يوماً في سبيل الله زحزح[2]الله وجهه عن النار بذلك اليوم سبعين خريفاً".

ثم رواه من طريق سعيد بن عبدالرحمن الجمحي عن سهيل به.

ثم ساقه من طريق أبي معاوية الضرير عن سُهيل عن سعيد المقبري عن أبي سعيد الخدري ﷺ بمثله، **وقال عقبه: هذا خطأ لا نعلم أحداً تابع أبا معاوية على هذا الإسناد.**

ثم رواه من طريق شعبة بن الحجاج عن سُهيل عن صفوان عن أبي سعيد الخدري ﷺ بنحوه.

ثم أورده من طريقي يزيد بن الهاد وحميد بن الأسود عن سُهيل عن النعمان بن أبي عياش عن أبي سعيد الخدري ﷺ بنحوه.

ثم رواه من طريق ابن جريج عن يحيى بن سعيد وسُهيل بن أبي صالح عن النعمان به.

وهذا التصرف من النسائي صريح ببيان الاختلاف على سهيل، ولم يُرجِّح النسائي بين هذه الروايات غير أنّه خطأ رواية أبي معاوية الضرير بذكر سعيد المقبري، والذي يظهر من سياقه أنّه يُرجِّح أنّ الحديث عن سهيل عن النعمان عن أبي سعيد الخدري ﷺ، وذلك أخذاً مما يلي:

----

(١) السنن الكبرى (٤/ ١٧١).

(٢) زحزحه: أي نحاه عن مكانه وباعده منه، النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ٢٩٧).

١- أنّه ذكر الحديث من مسند أبي هريرة ﷺ من طريقي أنس والجمحي ثم أعرض عنها؛ فذكره عن جماعة -هم أحفظ وأثبت منهما- من مسند أبي سعيد الخدري ﷺ.

٢- أنّه ضعّف رواية أبي معاوية الضرير حين سمّى شيخ سهيل سعيداً المقبري، وبيّن أنه لم يتابع على ذلك، وأبو معاوية كما سيأتي يهم في غير حديث الأعمش.

٣- كما أنّه تكلم على طريق واحدة هي طريق أبي معاوية الضرير، وضعّفها بكونه لم يتابع عليها.

٤- ويعضده أنّه ذكر بعد هذا الخلاف خلافاً على سفيان الثوري من روايته عن سهيل عن النعمان به.

وبالنظر إلى الرواة المختلفين على سهيل وهم أنس بن عياض وسعيد بن عبدالرحمن الجمحي وأبي معاوية الضرير وشعبة بن الحجّاج ويزيد بن الهاد وحميد بن الأسود وابن جريج نجد ما يلي:

أمّا أنس بن عياض فهو الليثي، وثّقه يحيى بن معين[(١)]، وابن حبّان[(٢)]، وابن سعد[(٣)]، وقال أبو زرعة[(٤)]، والنسائي[(٥)]: لا بأس به.

وأمّا سعيد بن عبدالرحمن الجمحي فقد وثّقه يحيى بن معين[(٦)]، والعجلي[(٧)]، وقال أحمد بن حنبل: ليس به بأس[(٨)]، وكذلك قال في رواية أبي داود وزاد: حديثه مقارب[(٩)]،

---

(١) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٣/ ١٥٨).

(٢) الثقات (٦/ ٧٦).

(٣) الطبقات الكبرى (٥/ ٤٣٦).

(٤) الجرح والتعديل (٢/ ٢٨٩).

(٥) تهذيب الكمال (٣/ ٣٥٢).

(٦) الجرح والتعديل (٤/ ٤١).

(٧) الثقات (١/ ٤٠١).

(٨) الجرح والتعديل (٤/ ٤١).

(٩) تهذيب الكمال (١٠/ ٥٣٠).

وقال أبو حاتم: صالحٌ[(١)]، وقال يعقوب بن سفيان: لين الحديث، وقال النسائي: لا بأس به[(٢)]، وبالغ ابن حبّان فقال: يروي عن الثقات أشياء موضوعة، يتخايل إلى من سمعها أنّه كان المتعمد لها[(٣)]، وتبعه على ذلك ابن الجوزي فذكره في الضعفاء[(٤)]، وأنصف الذهبي فقال: وثّقه ابن معين وغيره، وقال ابن عدي: له غرائب حسان، وأرجو أنّها مستقيمة، وإنّما يهم فيرفع موقوفاً ويوصل مرسلاً لا عن تعمد، وأمّا ابن حبّان فإنّه خَسَّاف قصّاب، فقال: روى عن الثقات أشياء موضوعة[(٥)].

وأمّا أبو معاوية الضرير محمد بن خازمٍ فهو ثقة، وقد سبقت ترجمته[(٦)].

وأمّا شعبة بن الحجّاج فهو أمير المؤمنين في الحديث قاله الثوري[(٧)]، وقال الشافعي: لولا شعبة ما عرف الحديث بالعراق، وقال أحمد بن حنبل: شعبة أحسن حديثاً من الثوري، لم يكن في زمن شعبة مثله في الحديث، ولا أحسن حديثاً منه، كان قسم له من هذا حظٌ[(٨)]، وقال أيضاً: كان شعبة أمةً وحده في هذا الشأن، يعني في الرجال وبصره بالحديث وتثبّته وتنقيته للرجال[(٩)]، وقال الدارقطني: كان شعبة يغلط في أسماء الرجال لاشتغاله بحفظ المتن[(١٠)].

---

(١) الجرح والتعديل (٤/ ٤١).

(٢) تهذيب الكمال (١٠/ ٥٣٠).

(٣) المجروحين لابن حبان (١/ ٣٢٣).

(٤) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (١/ ٣٢٢).

(٥) ميزان الاعتدال (٢/ ١٤٨).

(٦) في الإعلال رقم (١٧).

(٧) تهذيب الكمال (١٢/ ٤٩١).

(٨) الجرح والتعديل (٤/ ٣٧٠).

(٩) تهذيب الكمال (١٢/ ٤٩١).

(١٠) علل الدارقطني (١١/ ٣١٣).

وأمّا يزيد بن عبدالله بن الهاد فثقةٌ، وقد سبقت ترجمته[1].

وأمّا حميد بن الأسود البصري فهو صدوق، وربما وهم، قال عبيد الله بن عمر القواريري: حدثنا حميدٌ وكان صدوقاً، ووثّقه أبو حاتمٍ مع تشدده[2]، وكذا ابن حبّان[3]، وقال أبو زرعة: في حديثه شيء، ربما وهم[4]، وقال ابن حجر: صدوق يهم قليلاً[5].

وأمّا ابن جريج فهو عبدالملك بن عبدالعزيز وهو ثقةٌ عندهم، قال أبو حاتم: صالح الحديث، وقال أبو زرعة: بخٍ من الأئمة[6]، وقال ابن حجر: ثقةٌ فقيهٌ فاضلٌ، وكان يرسل ويدلس[7].

وبعد هذا الاستعراض للرواة عن سهيل نجد أنّ أبا معاوية قد يهم في غير حديث الأعمش، وأنّ شعبة قد يُخطئُ في أسماء الرواة، وأمّا بقية الرواة فمن رواه عن أبي سعيد أوثق بمجموعهم ممن رواه عن أبي هريرة؛ وتأيد ذلك أيضاً بنتيجة التخريج حيث تبيّن ما يلي:

أولاً: روى الحديث عن سُهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه راويان هما:

١- أنس بن عياض، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٢٤٤)، وفي الكبرى (٢٥٦٤)، وأحمد في مسنده (٧٩٩٠)، وأبو عوانة في مستخرجه (٧٥٤٠).

٢- سعيدٌ الجمحي، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٢٤٦)، وفي الكبرى (٢٥٦٥).

---

(١) في الإعلال رقم (١٩).

(٢) الجرح والتعديل (٣/ ٢١٨).

(٣) الثقات (٦/ ١٩٠).

(٤) الضعفاء لأبي زرعة (٢/ ٣٧٨).

(٥) تقريب التهذيب (٢٧٣).

(٦) الجرح والتعديل(٥/ ٣٥٨).

(٧) تقريب التهذيب (٦٢٤).

قلت: ولم أجد من تابعهما على روايتهما هذه، ولم يروها الثقات من أصحاب أبي هريرة ﷺ، ولا تُعرف عنه لهذا الحديث رواية من وجه يصح.

وقد بيّن الدارقطني وهمهما فيه فقال: رواه أبو ضمرة أنس بن عياض وسعيد بن عبدالرحمن الجمحي عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة ﷺ، **ووهما فيه على سهيل**، والمحفوظ عن سهيل عن النعمان بن أبي عياش عن أبي سعيد الخدري ﷺ[1].

نعم رُوي هذا الحديث عن أبي هريرة من طرق أعلها الأئمة منها:

١- طريق عبدالله بن عبدالعزيز الليثي عن المقبري عن أبي هريرة ﷺ[2]، وهذه طريق ضعيفة لضعف عبدالله هذا، وقد تكلم الأئمة فيه قال أبو زرعة: ليس بالقوي، وقال أبو حاتم: منكر الحديث، ضعيف الحديث، لا يشتغل بحديثه[3]، وقال البخاري: منكر الحديث[4]، وقال النسائي: ضعيف[5].

٢- عبدالرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة ﷺ[6]، وهذه أيضاً طريق ضعيفةٌ لضعف عبدالرحمن بن زيد، قال العقيلي بعد ذكره هذا الحديث في ترجمة عبدالرحمن بن زيد: قال: أبو داود: أولاد زيد بن أسلم: عبدالله، وأسامة، وعبدالرحمن، كلهم ضعيف، وعبدالله أمثلهم[7].

٣- عبدالله بن لهيعة عن أبي الأسود عن عروة بن الزبير وسليمان بن يسار عن أبي هريرة ﷺ، وهذه طريقٌ ضعيفة أيضاً لضعف عبدالله بن لهيعة، قال الترمذي: سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: لا أعلم أحداً روى هذا الحديث غير ابن لهيعة عن أبي

---

(١) علل الدارقطني (١٠/ ٢٠٥).

(٢) أخرجها ابن ماجه في سننه (١٧١٨)، وسعيد بن منصور في سننه (٢٤٢٢).

(٣) الجرح والتعديل (٥/ ١٠٣).

(٤) التاريخ الكبير (٥/ ١٤٠).

(٥) الضعفاء والمتروكون (١/ ٦١).

(٦) أحمد في المسند (٨٦٩٠).

(٧) الضعفاء للعقيلي (٢/ ٣٣١).

الأسود[1][2].

ثانياً: روى أبو معاوية الضرير الحديث عن سهيل عن سعيد المقبري عن أبي سعيد الخدري ﷺ، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٢٤٥)، وفي الكبرى (٢٥٦٦).

وقد أعلها النسائي بأنّ أحداً لم يتابعه عليها؛ ثم إنّ أصحاب المصنفات لم يهتموا بها مما يدل على وهمها.

ثالثاً: روى شعبة بن الحجاج الحديث عن سُهيل عن صفوان عن أبي سعيد الخدري ﷺ، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٢٤٧)، وفي الكبرى (٢٥٦٧)، وأحمد في مسنده (١١٤٠٦)، والطيالسي في مسنده (٢٣٠٠).

ولم أجد من تابع شعبة على ذكر صفوان، مما يدل على وهمه.

وقد بيّن الدارقطني خطأ شعبة؛ فقال بعد شرح الخلاف على سهيل: وخالفهم شعبة؛ فرواه عن سهيل عن صفوان عن أبي سعيد ﷺ، وكان شعبة ~ يغلط في أسماء الرجال لاشتغاله بحفظ المتن[3].

إلا أنّ الحافظ ابن حجر ~ حاول توجيه رواية شعبة فقال: وقد اختلف في إسناده على سهيل، فرواه الأكثر عنه هكذا (أي عن النعمان)، وخالفهم شعبة فرواه عنه عن صفوان بن يزيد عن أبي سعيد أخرجه النسائي ولعل لسهيل فيه شيخين[4].

رابعاً: روى يزيد ابن الهاد وحميد بن الأسود الحديث عن سُهيل عن النعمان بن أبي عياش عن أبي سعيد الخدري ﷺ، وفيما يلي بيان طريقيهما:

١- طريق يزيد بن الهاد، أخرجها: مسلم في صحيحه (١١٥٣)، والنسائي في الصغرى (٢٢٤٨)، وفي الكبرى (٢٥٦٨)، وابن ماجه في سننه (١٧١٧)، وأبو يعلى في

---

(١) العلل الكبير للترمذي (١/ ٢٦٩).

(٢) أخرجها الترمذي في السنن (١٦٢٢).

(٣) علل الدارقطني (١١/ ٣١٣).

(٤) فتح الباري (٦/ ٤٨).

مسنده (١٢٥٧)، (١٢٧٢).

٢- طريق حميد بن الأسود، أخرجها: النسائي في الصغرى (٢٢٤٩)، وفي الكبرى (٢٥٦٩).

وهي طريق صحيحة مشهورة أخرجها الأئمة، وتابعهما عليها جماعة من الرواة الثقات عن سُهيل، منهم:

١- خالد بن عبدالله، أخرج طريقه: سعيد بن منصور في سننه (٢٤٢٣)، وابن خزيمة في صحيحه (٢١١٢).

٢- حماد بن سلمة، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (١١٧٩٠)، وابن خزيمة في صحيحه (٢١١٣)، والدارمي في مسنده (٢٤٤٤).

٣- سليمان التيمي، أخرج طريقه: ابن حبان في صحيحه (٣٤١٧).

٤- سفيان الثوري، أخرج طريقه: الترمذي في جامعه (١٦٢٣)، وأبو عوانة في مستخرجه (٢٨١٤).

٥- علي بن عاصم، أخرج طريقه: البيهقي في الكبرى (٨٤٥٢).

٦- إبراهيم بن محمد الفزاري، أخرج طريقه: أبو عوانة في مستخرجه (٢٨١٥).

٧- إبراهيم بن طهمان، أخرج طريقه: البغوي في شرح السنة (١٨١١).

٨- عبدالواحد بن زياد، أخرج طريقه: الدولابي في الكنى (١٠٠١).

خامساً: روى ابن جريج الحديث عن يحيى بن سعيد وسُهيل بن أبي صالح عن النعمان بن أبي عياش عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، أخرج طريقه: البخاري في صحيحه (٢٨٤٠)، ومسلم في صحيحه (١١٥٣)، والنسائي في الصغرى (٢٢٥٠)، وفي الكبرى (٢٥٧٠)، وعبدالرزاق في مصنفه (٩٦٨٥)، وأبو عوانة في مستخرجه (٢٨١٣)، والبيهقي في الكبرى (١٨٥٧٦).

وهذه الطريق تفيد أنّ سُهيلاً قد توبع في روايته هذه عن النعمان.

وتابع سفيانُ بن عيينة ابنَ جريج على روايته عنهما، أخرج طريقه عبدالرزاق في مصنفه (٩٦٨٦).

ووجدنا أيضاً أنّ سُهيلاً لم ينفرد بذلك عن النعمان، بل قد تابعه غيره، فيما ذكره الدارقطني فقال: يرويه يحيى بن سعيد وعبدالله بن دينار وصفوان بن سليم وسهيل بن أبي صالح[(١)].

تنبيــــه:

برزت في هذا الحديث الصناعة الحديثية عند الإمام النسائي ~ ، فقد ساق الأسانيد عن سُهيل مساقاً رائعاً، فبدأ بذكر طريقين عنه عن أبيه عن أبي هريرة ﷺ، خالف فيهما الراويان أصحاب سُهيل، ثم أردفها بطريق عنه عن المقبري عن أبي سعيد ﷺ، وأعلها النسائي ~ بأنّ أحداً لم يتابع أبا معاوية عليها، ثم ساقه عنه عن صفوان عن أبي سعيد ﷺ، ولم يتابع شعبة عليها بل خالفه أصحاب سُهيل، ثم أورده عنه من طريقين على الصواب، ولبيان أنّ سهيلاً لم ينفرد بذلك ساقه عنه مقروناً بغيره.

وبهذا يتبيّن أنّ روايتي أنس بن عياض وسعيد بن عبدالرحمن في ذكر الحديث من مسند أبي هريرة س معلولة برواية غيرهم ممن ذكر الحديث من مسند أبي سعيد الخدري ﷺ، وأنّ روايتي أبي معاوية وشعبة معلولة بمن سمّى شيخ سهيل: النعمانَ بن أبي عياش، ولم يؤثر هذا الإعلال على استدلال النسائي بالحديث، والله أعلم.

---

(١) علل الدارقطني (١١/ ٣١٣).

(٢٩) [٢٧٦٦-٢٧٦٨] حديث سفيان عن سُهيل بن أبي صالح عن النعمان بن أبي عياش عن أبي سعيد الخدري ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: "لا يصوم عبدٌ يوماً في سبيل الله...الحديث.

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب ثواب من صام يوما في سبيل الله[1]، وأبان فيه عن اختلاف بين يزيد بن أبي حكيم العدني والقاسم بن يزيد الجرمي وبين عبدالله بن نمير على سفيان الثوري.

ذلك أنّه ابتدأ بقوله: **ذكر الاختلاف على سفيان الثوري فيه.**

ثم أخرج الحديث من طريق يزيد العدني عن سفيان عن سُهيل بن أبي صالح عن النعمان بن أبي عياش عن أبي سعيد الخدري ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: "لا يصوم عبدٌ يوماً في سبيل الله إلا باعد الله بذلك اليوم النار عن وجهه سبعين خريفا".

ثم رواه من طريق القاسم بن يزيد الجرمي عن سفيان به.

ثم ساقه من طريق ابن نمير عن سفيان عن سُمي عن النعمان بن أبي عياش عن أبي سعيد الخدري ﷺ به.

وهذا التصرف من النسائي ~ صريح ببيان الاختلاف على سفيان الثوري، ولم يُرجِّح هنا بين الطريقين، ولكنّ سياقه للحديث يدل على ترجيح رواية من سمّى شيخ الثوري سهيلاً؛ وذلك أخذاً مما يلي:

١- إنّه ساق في الخلاف الماضي الحديث عن جماعة عن سهيل عن النعمان بن أبي عيّاش.

٢- إنّه ساق الحديث من طريقين عن سفيان عن سُهيل، في مقابل طريق عن سفيان عن سُمي مما يدل على ترجيحه للطريق الأولى.

هذا ما ظهر لي من سياق النسائي.

وبالنظر إلى الرواة المختلفين على سفيان وهم يزيد العدني والقاسم الجرمي وعبدالله بن نمير نجد ما يلي:

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ١٧٣).

أماّ يزيد بن أبي حكيم العدني فلا بأس به قاله أبو داود[(١)]، ووثّقه ابن حبّان وقال: مستقيم الحديث[(٢)]، وقال ابن حجر: صدوق[(٣)].

وأمّا القاسم بن يزيد فثقة، سُئل عنه أحمد بن حنبل فقال: ما علمت إلا خيراً، وقال أبو حاتم: صالحٌ وهو ثقةٌ[(٤)]، ووثّقه ابن حبّان وقال: ربما خالف[(٥)].

وأمّا عبدالله بن نمير الهمداني فثقة عندهم، وثّقه يحيى بن معين[(٦)]، والعجلي[(٧)]، وابن حبّان[(٨)]، وابن سعد[(٩)].

وبعد تخريج الحديث تبيّن ما يلي:

أولاً: روى عبدالله بن نمير الحديث عن سفيان عن سُمي عن النعمان عن أبي سعيد ﵁، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٢٥٣)، وفي الكبرى (٢٥٧٣)، وأحمد في مسنده (١١٢١٠)، وابن أبي شيبة في مصنفه (١٩٣٧٦).

ولم أجد من تابع ابن نمير على روايته مما يدل على وهمه.

على أنّه اختلف على ابن نمير أيضاً فروي عنه عن سفيان عن سُهيل، ذكر ذلك الدارقطني[(١٠)].

ثانياً: روى أبو معاوية الحديث عن سفيان عن سُمي عن أبي سعيد ﵁ موقوفاً،

---

(١) تهذيب الكمال (٣٢/ ١٠٨).

(٢) ثقات ابن حبان (٩/ ٢٧٤).

(٣) تقريب التهذيب (١٠٧٣).

(٤) الجرح والتعديل (٧/ ١٢٣).

(٥) الثقات (٩/ ١٦).

(٦) تهذيب الكمال (١٦/ ٢٢٨).

(٧) الثقات (٢/ ٦٤).

(٨) الثقات (٧/ ٦٠).

(٩) الطبقات الكبرى (٦/ ٣٩٤).

(١٠) علل الدارقطني (١١/ ٣١٥).

أخرج طريقه: ابن أبي شيبة في مصنفه (١٩٣٧٧).

وسبق أنّ رواية أبي معاوية عن غير الأعمش فيها وهمٌ[١].

ثالثاً: روى الحديث عن الثوري عن سُهيل عن النعمان عن أبي سعيد ﷺ راويان هما:

١- يزيد بن أبي حكيم العدني، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٢٥١)، وفي الكبرى (٢٥٧١).

٢- قاسم بن يزيد، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٢٥٢)، وفي الكبرى (٢٥٧٢)، والدولابي في الكنى والأسماء (٢٠٦٤).

وتابعهما على روايتهما راويان هما:

١- محمد بن يوسف الفريابي - وهو من أثبت أصحاب الثوري -، أخرج طريقه: أبو عوانة في مستخرجه (٢٨١٤).

٢- عبيد الله بن موسى، أخرج طريقه: الترمذي في جامعه (١٦٢٣).

وقد صوّب روايتهم الدارقطني[٢].

وبهذا يتبيّن أنّ رواية عبدالله بن نمير معلولة بروايتي يزيد والقاسم، ولم يؤثر هذا الإعلال على استدلال النسائي بالحديث، وإنّما قصد النسائي بذكر طريق ابن نمير بيان ما حصل فيها من وهمٍ. والله أعلم.



---

(١) قال أحمد بن حنبل: أبو معاوية الضرير في غير حديث الأعمش مضطربٌ لا يحفظها حفظاً جيداً. الجرح والتعديل (٧/ ٢٤٧).

(٢) علل الدارقطني (١١/ ٣١٥).

(٣٠) [٢٧٧٠، ٢٧٧١] حديث الزهري عن صفوان بن عبد الله عن أم الدرداء عن كعب بن عاصم ﵁" ليس من البر الصيام في السفر ".

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب ما يكره من الصيام في السفر(١)، وأبان فيه عن اختلاف بين سفيان بن عيينة والأوزاعي على الزهري.

ذلك أنّه أخرج الحديث من طريق سفيان بن عيينة عن الزهري عن صفوان بن عبدالله عن أم الدرداء عن كعب بن عاصم ﵁ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "ليس من البر الصيام في السفر".

ثم رواه من طريق محمد بن كثير عن الأوزاعي عن الزهري عن سعيد بن المسيب مرسلاً، ثم قال: **هذا الحديث خطأ، ولا نعلم أحداً تابع محمد بن كثير على هذا الإسناد - والله أعلم -، والصواب الذي قبله.**

وهذا إعلالٌ صريحٌ من النسائي بخطأِ طريق الأوزاعي في رواية الحديث عن ابن المسيب، ولكنّ النسائي جعل الحمل فيها على محمد بن كثير لا على الأوزاعي.

وبالنظر إلى الراويين المختلفين على الزهري وهما سفيان بن عيينة والأوزاعي نجد أنّهما إمامان جليلان؛ ولكنْ وجدنا أنّه قد تُكلم في رواية الأوزاعي عن الزهري، قال يعقوب بن شيبة عن ابن معين: الأوزاعي في الزهري ليس بذاك، وقال يعقوب: والأوزاعي ثقةٌ ثبتٌ؛ في روايته عن الزهري خاصة شيء(٢).

وكذلك الراوي عن الأوزاعي، وهو محمد بن كثير بن أبي عطاء الثقفي، أبو يوسف المصيصي، قال أحمد بن حنبل: ليس بشيءٍ، يحدث بأحاديث مناكير ليس لها أصل، وقال البخاري: لينٌ جداً(٣).

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ١٧٥).

(٢) تهذيب التهذيب (٦/ ٢٤١).

(٣) تهذيب الكمال (٢٦/ ٣٣١).

وقال أبو عبيد الآجري عن أبي داود: لم يكن يفهم الحديث[1]، وقال أبو أحمد بن عدي: له روايات عن معمر والأوزاعي خاصةً عدادٌ لا يتابعه عليها أحد[2].

ومن خلال ما سبق من قول النسائي عن محمد بن كثير وكلام ابن عدي عنه، نلحظ توافقاً فيما بينهما في الحمل عليه في هذه الرواية.

وبعد تخريج الحديث وتتبع طرقه تأكدت صحة رأي النسائي بما يلي:

أولاً: روى محمد بن كثير الحديث عن الأوزاعي عن الزهري عن سعيد بن المسيب مرسلاً، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٢٥٦)، وفي الكبرى (٢٥٧٦).

ولم أجد من تابعه على روايته مما يدل على وهمها.

ثانياً: روى سفيان بن عيينة الحديث عن الزهري عن صفوان بن عبدالله عن أم الدرداء عن كعب بن عاصم ﷺ، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٢٥٥)، وفي الكبرى (٢٥٧٥)، وابن ماجه في سننه (١٦٦٤)، وأحمد في مسنده (٢٣٦٨١)، وابن خزيمة في صحيحه (٢٠١٦)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٨٩٥٩)، والحاكم في مستدركه (١٥٨٠)، والحميدي في مسنده (٨٨٧)، والطيالسي في مسنده (١٤٤٠)، والدارمي في مسنده (١٧٥٢)، والبيهقي في الكبرى (٨١٥٢)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٢١٤)، والطبراني في الكبير (٣٨٨).

ومما سبق نرى عناية الأئمة برواية سفيان مما يدل على صحتها.

وقد تابع سفيان بن عيينة على روايته جمعٌ منهم:

١- معمر بن راشد، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (٢٣٦٧٩)، وعبدالرزاق في مصنفه (٤٤٦٧)، والبيهقي في الكبرى (٨١٥١)، والطبراني في الكبير (٣٨٦)، (٦٨٧).

٢- عبدالملك ابن جريج، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (٢٣٦٨٠)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٢١٢)، والطبراني في الكبير (٣٨٥).

---

(١) سؤالات أبي عبيد لأبي داود (٥/ ٢٨).

(٢) الكامل لابن عدي (٧/ ٥٠١).

٣- مالك بن أنس، أخرج طريقه: الطبراني في الكبير (٣٩٣).

٤- الليث بن سعد، أخرج طريقه: الطبراني في الكبير (٣٨٩).

٥- عُقيل بن خالد، أخرج طريقه: الطبراني في الكبير (٣٩٩).

٦- يونس بن يزيد، أخرج طريقه: الدارمي في مسنده (١٧٥١).

٧- محمد بن الوليد الزبيدي، أخرج طريقه: الطبراني في الكبير (٣٩١)، وفي الأوسط (٣٢٤٨)، وفي مسند الشاميين (١٨١٣).

٨- سليمان بن كثير، أخرج طريقه: الطبراني في الكبير (٣٩٠).

٩- مكحول الأزدي، أخرج طريقه: الطبراني في الكبير (٣٩٨).

١٠- محمد بن أبي حفصة، أخرج طريقه: الطبراني في الكبير (٣٩٧).

١١- النعمان بن راشد، أخرج طريقه: الطبراني في الكبير (٣٩٦).

وبهذا يتبيّن أنّ رواية الأوزاعي معلولة برواية سفيان بن عيينة، إلا أنّ هذا الإعلال لم يؤثر على استدلال النسائي بالحديث، وإنّما أراد النسائي بسياقه بيان وهم هذه الرواية عن الأوزاعي، والله أعلم.



(٣١) [٢٧٧٢-٢٧٧٤] حديث محمد بن عبد الرحمن عن جابر بن عبد الله { أنّ رسول الله ﷺ رأى ناساً مجتمعين على رجلٍ...الحديث.

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب ما يكره من الصيام في السفر[1]، وأبان فيه عن اختلاف بين الرواة على محمد بن عبدالرحمن.

ذلك أنّه ابتدأ بقوله: **ذكر الاختلاف على محمد بن عبدالرحمن في حديث جابر بن عبدالله في ذلك.**

ثم أخرج الحديث من طريق عُمارة بن غَزية عن محمد بن عبدالرحمن عن جابر بن عبدالله { أنّ رسول الله ﷺ رأى ناساً مجتمعين على رجلٍ، فسأل فقالوا: رجل أجهده الصوم، فقال رسول الله ﷺ: "ليس من البر الصيام في السفر".

ثم رواه من طريق شعيب بن إسحاق عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن عبدالرحمن حدثني جابر بن عبدالله { بنحوه، ثم قال النسائي:**هذا خطأٌ، محمد بن عبد الرحمن لم يسمع هذا الحديث من جابر.**

ثم ساقه من طريق الفريابي عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن عبدالرحمن حدثني من سمع جابراً ؓ به.

وهذا التصرف من النسائي صريح ببيان الاختلاف على محمد بن عبدالرحمن، وقد خطّأ النسائي الطريقين الأولين اللذين يفيدان سماع محمد بن عبدالرحمن له من جابر بن عبدالله { .

واتفق الأئمة على أنّ محمد بن عبدالرحمن في طريق عمارة بن غزية هو: ابن سعد بن زرارة، وحديثه عن جابر ؓ مرسلٌ؛ فلم يُذكر جابرٌ في شيوخ محمد بن عبدالرحمن[2]؛ ولم يُذكر محمدٌ في من روى عن جابر بن عبدالله { [3].

----

(١) السنن الكبرى (٤/ ١٤٥).

(٢) تهذيب الكمال (٢٥/ ٦١٠).

(٣) تهذيب الكمال (٤/ ٤٤٧).

وقد جاء محمدٌ منسوباً في أكثر الروايات عن عمارة بن غزية؛ وأهمل نسبته بعضهم، وهذا تفصيل رواياتهم:

١- عبدالعزيز بن محمد الدراوردي، رواه عن عمارة بن غزية ونسبه فقال: ابن سعد، قال البخاري: وقال لي نعيمٌ حدثنا عبدالعزيز بن محمد عن عمارة بن غزية عن محمد بن عبدالرحمن بن سعد بن زرارة عن جابر رضي الله عنه[1].

٢- بكر بن مضر، رواه عن عمارة؛ ورواه عن بكر ثلاثة رواةٍ بحسب ما تحصل لي وهم:

أ- قتيبة بن سعيد، واختلف عنه؛ فلم ينسبه مرةً؛ وذلك في ما أخرجه عنه النسائي في الصغرى (٢٢٥٧)، وفي الكبرى (٢٥٧٧).

ونسبه أُخرى فقال: محمد بن عبدالرحمن بن سعد؛ وذلك في رواية ابن حبّان في صحيحه (٣٥٥٤).

ب- منصور بن سلمة، ونسب محمداً فقال: محمد بن عبدالرحمن بن أسعد بن زرارة؛ وذلك في رواية أحمد في مسنده (١٤٧٩٤).

ج- عثمان بن صالح، ونسبه أيضاً فقال: محمد بن عبدالرحمن بن سعد بن زرارة؛ وذلك في رواية أبي عبيد في الناسخ والمنسوخ (٨٨).

٣- بشر بن المفضل، رواه عن عمارة بن غزية ونسبه فقال: محمد بن عبدالرحمن بن زرارة؛ وذلك في رواية ابن حبّان في صحيحه (٣٥٥٣).

ومما سبق يَتبيّن ما يلي:

أولاً: أنّ الحديث من طريق عمارة منقطعٌ بين محمد بن عبدالرحمن وجابر رضي الله عنه.

ثانياً: أنّه قد اختلف فيه على الأوزاعي بين شعيب بن إسحاق والفريابي؛ هل بين محمد بن عبدالرحمن وجابر بن عبدالله واسطةٌ أم لا؛ ورجح النسائي طريق الفريابي في وجود الواسطة ولكن لم تُسم في الطريق التي ساقها.

---

(١) التاريخ الكبير (١/ ١٩٠).

ثالثاً: اختلف على الأوزاعي في نسبة محمد بن عبدالرحمن هذا:

فقيل محمد بن عبدالرحمن بن ثوبان، قاله الوليد بن مسلم(١)، وأيوب بن سويد(٢).

وقيل محمد بن عبدالرحمن، ولم يُنْسب، قاله شعيب بن إسحاق(٣)، وعلى روايته يكون المبهم ابن ثوبان والرواية موصولةٌ، وأبهمه أيضاً الفريابي(٤)، وعلى روايته يكون المبهم ابن سعد ابن زرارة؛ لأنّه قال حدثني من سمع جابراً والرواية بهذا تكون منقطعةً لجهالة الواسطة.

وقيل محمد بن عبدالرحمن بن زرارة، قاله الوليد بن مزيد العُذري(5).

والنسائي ~ يرى أنّه ابن سعد بن زرارة الذي ذُكر في الطريق الأولى ولذلك قال: **هذا خطأٌ، محمد بن عبد الرحمن لم يسمع هذا الحديث من جابر**، ولكنْ للإمام المزي رأي آخر سيأتي نقله في الخلاف التالي، وبما أنّ هذا الخلاف له تعلق بالذي يليه فسوف أُؤجل النتائج إليه.



(١) شرح معاني الآثار (٣٢١٠).

(٢) تهذيب الآثار (٢٤٥).

(٣) وهي ثاني روايات الباب.

(٤) وهي ثالث روايات الباب.

(٥) تهذيب الآثار (٢٤٦).

(٣٢) [٢٧٧٥-٢٧٧٧] حديث علي بن المبارك عن يحيى عن محمد بن عبدالرحمن بن ثوبان عن جابر بن عبدالله { عن رسول الله ﷺ قال:" ليس من البر الصيام في السفر".

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب ما يكره من الصيام في السفر[1]، وأبان فيه عن اختلاف بين وكيع بن الجراح وعثمان بن عمر على علي بن المبارك.

ذلك أنّه ابتدأ بقوله: **ذكر الاختلاف على علي بن المبارك فيه.**

ثم أخرج الحديث من طريق وكيعٍ عن علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن عبدالرحمن بن ثوبان عن جابر بن عبدالله { عن رسول الله ﷺ قال: "ليس من البر الصيام في السفر، عليكم برخصة الله فاقبلوها".

ثم رواه من طريق عثمان بن عمر عن علي عن يحيى عن محمد بن عبدالرحمن عن رجل عن جابر رضي الله عنه بنحوه، ثم قال النسائي: **ذكر اسم الرجل.**

فرواه من طريق شعبة عن محمد بن عبدالرحمن عن محمد بن عمرو بن حسن عن جابر بن عبدالله { أنّ رسول الله ﷺ رأى رجلاً قد ظلل عليه في السفر، فقال: "ليس من البر الصيام في السفر"، ثم قال النسائي: **حديث شعبة هذا هو الصحيح.**

وهذا التصرف من النسائي ~ صريح ببيان الاختلاف على علي بن المبارك، ولم يرجح النسائي بين طريقي علي بن المبارك صراحةً، ولكنّه لما قال في الترجمة التي تلي طريقيهما: **ذكر اسم الرجل،** ثم ذكر طريق شعبة التي تفيد وجود الواسطة بين محمد بن عبدالرحمن وبين جابر بن عبدالله وصحَّح حديثه علمنا أمرين:

الأول: أنّه يصوب وجود الواسطة بين محمد بن عبدالرحمن وبين جابر بن عبدالله { ؛ وبذلك هو يُرجِّح طريق عثمان بن عمر عن علي ابن المبارك.

الثاني: إذا ثبت ذلك؛ فالذي لا شك فيه أنّ شيخ شعبة وتلميذ محمد بن عمرو بن حسن هو محمد بن عبدالرحمن بن سعد بن زرارة.

وبذلك يثبت ما قال النسائي في الخلاف السابق من كون محمد بن عبدالرحمن لم

(١) السنن الكبرى (٤/ ١٧٧).

يسمع من جابر بن عبدالله { ، والله أعلم.

وبالنظر إلى الراويين المختلفين على علي بن المبارك وهما وكيع وعثمان نجد أنّهما ثقتان عند الأئمة.

أمّا وكيع فهو بن الجرّاح الرؤاسي، قال أحمد بن حنبل: كان وكيع مطبوع الحفظ، كان حافظاً حافظاً[(١)]، وقال يحيى بن معين: ما رأيت أحداً أحفظ من وكيع[(٢)]، ووثقه العجلي[(٣)]، و ابن حبّان[(٤)].

وأمّا عثمان بن عمر فهو ابن فارس العبدي، قال أحمد بن حنبل: رجل صالح ثقة[(٥)]، ووثّقه يحيى بن معين[(٦)]،والعجلي[(٧)]، وقال أبو حاتمٍ: صدوقٌ[(٨)].

إلاّ أنّه قد تُكلم في رواية علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير، قال يعقوب ابن شيبة السدوسي: علي والأوزاعي ثقتان، والأوزاعي أثبتهما، وفي رواية الأوزاعي عن الزهري خاصةً شيءٌ، ورواية علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير خاصةً فيها وهاء[(٩)].

قلت: ولعل هذا الاختلاف في الرواية منه لا من الرواة عنه؛ ففي رواية وكيعٍ نَسَبَ محمد بن عبدالرحمن فقال: ابن ثوبان؛ وفي رواية عثمان بن عمر أبهمه وجعل بينه وبين جابر واسطةً ولم يسمها.

----

(١) الجرح والتعديل (٩/ ٣٨).

(٢) تهذيب الكمال (٣٠/ ٤٧٦).

(٣) الثقات (٢/ ٣٤١).

(٤) الثقات (٧/ ٥٦٢).

(٥) تهذيب الكمال (١٩/ ٤٦٣).

(٦) الجرح والتعديل (٦/ ١٥٩).

(٧) الثقات (٢/ ١٢٩).

(٨) الجرح والتعديل (٦/ ١٥٩).

(٩) تهذيب الكمال (٢١/ ١١٢).

ولم أجد كذلك بعد البحث من أخرج روايتي عليٍ هذه سوى النسائي هنا وفي الصغرى[1].

وأمّا رواية شعبة التي رواها النسائي فلم تنسِب محمد بن عبدالرحمن، ولكنّها سَمّت الواسطة التي أُبهمت في رواية عثمان بن عمر السابقة: ابن سعد بن زرارة، وقد نُسب في غير ما رواية عن شعبة وممن نسبه عنه:

١- محمد بن جعفر، وقال: ابن سعد، أخرج طريقه: مسلم في صحيحه (١١١٥)، أحمد في مسنده (١٤١٩٣).

٢- إسماعيل بن علية، وقال: ابن سعد بن زرارة، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (١٤٤١٠).

٣- أبو الوليد الطيالسي، وقال: ابن سعد بن زرارة، أخرجه في مسنده (١٨٢٧)، ومن طريقه: مسلم في صحيحه (١١١٥)، وأبو داود في سننه (٢٤٠٧)، والدارمي في مسنده (١٧٥٠).

٤- عبدالرحمن بن مهدي، وقال: ابن أسعد بن زرارة، أخرج طريقه: ابن حبان في صحيحه (٣٥٥٢).

٥- حجاج بن محمد الأعور، وقال: ابن زرارة، أخرج طريقه: أبو عبيد في الناسخ والمنسوخ (٨٧).

ومما سبق يتبين ما يلي:

أولاً: أنّ النسائي ~ يرى أنّ محمد بن عبدالرحمن في الروايات التي ساقها جميعاً هو ابن سعد بن زرارة، وعليه فروايته عن جابر ﷺ منقطعةٌ، وقد وافق أبو حاتمٍ رأي النسائي[2]، وصَوّبه أيضاً ابن حجر[3].

---

(١) السن الصغرى (٢٢٦٠).

(٢) علل ابن أبي حاتم (٣/ ١٠٢).

(٣) فتح الباري (٤/ ١٨٥).

ثانياً: أنّ الأوزاعي وعلي بن المبارك وقع الوهم في بعض الروايات التي وردت عنهما من أنّ محمد بن عبدالرحمن هو ابن ثوبان، أمّا الأوزاعي فالظن أنّ الوهم ممن رواه عنه منسوباً؛ لتصريح رواية الوليد بن مزيد الآتية بأنّه ابن زرارة، وأمّا علي بن المبارك فكما تقدم أنّ في روايته عن يحيى بن أبي كثيرٍ وهاءً.

ثالثاً: أنّ محمد بن عبدالرحمن بن سعد بن زرارة لم يسمع هذا الحديث من جابر بن عبدالله { ، وأنّ بينهما محمد بن عمرو بن حسن كما قال شعبة.

وقد وقفت - بحمد الله - على رواية للأوزاعي تُبَيّن نَسَب محمد بن عبدالرحمن وتُبَيِّنُ أنّ بينه وبين جابر بن عبدالله { واسطةً؛ وذلك فيما أخرجه الطبري في تهذيب الآثار حيث قال: حدثني العباس بن الوليد العذري قال: أخبرني أبي قال: سمعت الأوزاعي قال: حدثني يحيى بن أبي كثير قال: حدثني محمد بن عبدالرحمن بن زرارة الأنصاري قال: حدثني من سمع جابر بن عبدالله الأنصاري { يقول: كنا مع رسول الله ﷺ في غزوة....الحديث[1].

تنبيه:

تعقب أبو الحجاج المزي ~ النسائيَ في ترجيحه أنّ محمد بن عبدالرحمن لم يسمع الحديث من جابر ﷺ فقال: وهذا وهمٌ من النسائي حيث ظن أنّ محمد بن عبدالرحمن الذي روى عنه شعبة هو ابن ثوبان، وإنّما هو ابن سعد بن زرارة الأنصاري، نسبه غير واحد في هذا الحديث عن شعبة، وأما ابن ثوبان فلم يسمع منه شعبة ولا لقيه[2].

فالإمام المزي ~ يرى أنّ الذي روى عنه يحيى بن أبي كثير غير الذي روى عنه شعبة، فالذي روى عنه يحيى هو ابن ثوبان، والذي روى عنه شعبة هو ابن سعد بن زرارة.

---

(١) تهذيب الآثار (١/ ١٥٤).

(٢) تحفة الأشراف (٢/ ٢٦٩).

ولا أدري ما مستنده في ذلك؛ هل هي الروايات المصرحة بنسبه، أو اعتمد على أنّ ابن ثوبان قد روى عن جابر غير ما حديث، ولكنّ الرواية التي ذكرتها عن الطبري قد أزالت اللبس عن روايات الأوزاعي المبهمة.

وبهذا يتبيّن أنّ عرض الإمام النسائي الإعلال على محمد بن عبدالرحمن لم يؤثر في صحة الحديث، فهو محفوظ عنه من رواية شعبة بن الحجاج، ومن الطرق المصرحة باسمه عن يحيى بن أبي كثير، كما أنّه لم يؤثر على استدلاله في الباب، وإنّما قصد النسائي بيان ما وقع في رواية عمارة بن غزية من انقطاع؛ وما وقع في بعض روايات يحيى بن أبي كثير من وهم، والله أعلم.



(٣٣) [٢٧٧٩-٢٧٨٢] حديث يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ قال: أُتي النبي ﷺ بمر الظهران[(١)] يعني بطعام...الحديث.

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب ما يكره من الصيام في السفر[(٢)]، وأبان فيه عن اختلاف بين الرواة على الأوزاعي في وصل الحديث وإرساله.

ذلك أنّه أخرج الحديث من طريق عمر بن سعد أبي داود الحَفَري عن سفيان الثوري عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ قال: أُتي النبي ﷺ بمر الظهران يعني بطعام، فقال لأبي بكر وعمر: "ادنوا فكلا"، فقالا: إنّا صائمان، قال: "ارحلوا[(٣)] لصاحبيكم اعملوا لصاحبيكم"، **ثم قال: هذا خطأٌ، لا نعلم أحداً تابع أبا داود على هذه الرواية، والصواب مرسلٌ.**

ثم ساقه من طريقين فرّقهما عن محمد بن شعيب والوليد بن مسلمٍ عن الأوزاعي عن يحيى عن أبي سلمة، وقال: **مرسلٌ.**

ثم رواه من طريق عثمان بن عمر عن علي بن المبارك عن يحيى عن أبي سلمة، وقال: **مرسلٌ.**

وهذا التصرف من النسائي ~ صريح ببيان الاختلاف على الأوزاعي، وقد خطّأ النسائي رواية سفيان الثوري الموصولة عن الأوزاعي، ولكنّه جعل الحمل فيها على أبي داود الحفري الراوي عن الثوري، وصّوب الطريق المرسلة فرواها من طريقين عن الأوزاعي، واستشهد لها بطريق علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير وهي مرسلة أيضاً.

---

(١) الظهران: واد قرب مكة وعنده قرية يقال لها مرّ تضاف إلى هذا الوادي فيقال مرّ الظهران. معجم البلدان (٤/ ٦٣).

(٢) السنن الكبرى (٤/ ١٧٩).

(٣) قال الخطابي: معناه أنّ الصائم في السفر يضعف عن مزاولة شأنه فيحتاج إلى الاستعانة بأصحابه فيقول فلا تفعلا ذلك فإنه يفضي بكما إلى أن تقولا مثل هذا القول. غريب الحديث (١/ ٥٤٠).

وبعد تخريج الحديث وتتبع طرقه تبيّن ما يلي:

أولاً: روى أبو داود الحَفَري الحديث عن الثوري عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٢٦٤)، وفي الكبرى (٢٥٨٤)، وأحمد في مسنده (٨٤٣٦)، وابن خزيمة في صحيحه (٢٠٣١)، وابن حبان في صحيحه (٣٥٥٧)، والحاكم في مستدركه (١٥٨٣)، والبيهقي في الكبرى (٨١٧٦)، - وقال البيهقي عقب إخراجه الحديث من طريق الحفري عن الثوري: تفرد به أبو داود الحَفَري عن سفيان -، وابن أبي شيبة في مصنفه (٨٩٧٣)، والبزار في مسنده (٨٥٩٨)، - وقال: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن الأوزاعي إلا الثوري، ولا عن الثوري إلا أبو داود الحفري -، والفريابي في الصيام (٨٢).

وأبو داود الحفري هو عمر بن سعد، وهو ثقةٌ؛ وثّقه يحيى بن معين[1]، والعجلي[2]، وأبو داود[3]، وابن حبّان[4]، وقال أبو حاتمٍ: كان رجلاً صالحاً صدوقاً[5].

ومما سبق يتبيّن أنّه حصل وهمٌ وخطأ في رواية سفيان المرفوعة؛ إمّا منه وإمّا من الحفري - والغلط لا يسلم منه أحد -، ولم أجد بعد البحث راوياً آخر عن سفيان الثوري تابع الحفري.

ثانياً: روى الحديث عن الأوزاعي عن يحيى عن أبي سلمة مرسلاً جماعةٌ منهم:

١- محمد بن شعيب، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٢٦٥)، وفي الكبرى (٢٥٨٥).

٢- الوليد بن مسلم، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٥٨٦).

---

(١) الجرح والتعديل (٦/ ١١٢).

(٢) الثقات (٢/ ١٦٧).

(٣) تهذيب الكمال (٢١/ ٣٦٣).

(٤) الثقات (٧/ ١٨٩).

(٥) الجرح والتعديل (٦/ ١١٢).

٣- يحيى بن حمزة، أشار إلى روايته الدارقطني[1].

٤- يحيى البابُلُتي، أشار إلى روايته الدارقطني[2].

وصوّب الدارقطني رواية الإرسال[3].

وقد تابعه علي بن المبارك على إرساله، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٢٦٦)، وفي الكبرى (٢٥٨٧).

وبهذا يتبيّن أنّ رواية سفيان الثوري معلولة بروايتي محمد بن شعيب والوليد بن مسلم، وقد أثرت هذه العلة على الحديث فالصواب أنّه مرسل، إلا أنّها لم تؤثر على استدلال النسائي في الباب، والله أعلم.

---

(١) علل الدارقطني (٩/ ٢٨١).

(٢) علل الدارقطني (٩/ ٢٨١).

(٣) علل الدارقطني (٩/ ٢٨١).

(٣٤) [٢٧٨٣-٢٧٨٧] حديث الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة قال: حدثني عمرو بن أمية ﷺ قال: قدمت على رسول الله ﷺ من سفر، فقال: "انتظر الغداء يا أبا أمية..." الحديث.

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب وضع الصيام عن المسافر[1]، وأبان فيه عن اختلاف بين الرواة على الأوزاعي.

ذلك أنّه ابتدأ بقوله: **ذكر الاختلاف على الأوزاعي في خبر عمرو بن أمية فيه.**

ثم أخرج الحديث من طريق محمد بن شعيب عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة قال: حدثني عمرو بن أمية ﷺ قال: قدمت على رسول الله ﷺ من سفر، فقال: "انتظر الغداء يا أبا أمية"، قلت: إنّي صائم، قال: "ادن مني حتى أخبرك عن المسافر، إنّ الله وضع عنه الصيام ونصف الصلاة ".

ثم رواه من طريق الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي قلابة عن جعفر بن عمرو عن أبيه عمرو بن أمية ﷺ به.

ثم ساقه من طريقي أبي المغيرة ومحمد بن حرب عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي قلابة عن أبي المهاجر حدثني أبو أمية الضمري ﷺ به.

ثم رواه من طريق شعيب بن إسحاق عن الأوزاعي عن يحيى عن أبي قلابة أنّ أبا أمية الضمري ﷺ حدثهم به، وقال النسائي: **وهذا خطأ، قوله: "أنّ أبا أمية حدثهم" خطأ، هذا القول نفسه.**

وهذا التصرف من النسائي ~ صريح ببيان الاختلاف على الأوزاعي، ولم يرجح هنا بين الروايات، لكنّه خَطّأَ الطريق الأخيرة وهي طريق شعيب بن إسحاق، وسياق النسائي يدل على أنّه يُرجِّح طريقي أبي المغيرة ومحمد بن حرب، وذلك أخذاً مما يلي:

١- أنّه ساقها من وجهين عن الأوزاعي، وبقية الطرق إنّما ساقها من وجه واحد.

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ١٨٠).

٢- أنّه روى الحديث من طريق أيوب عن أبي قلابة عن عمه عن أنس بن مالك الكعبي[١]، وهو أبو أمية هنا؛ مما يؤيد وجود الواسطة، وسيأتي الكلام عليها في آخر الخلاف.

وبالنظر إلى الرواة المختلفين على الأوزاعي في هذه الطرق الأربعة نجد ما يلي:

أمّا محمد بن شعيب بن شابور، فوثّقه عبدالله بن المبارك[٢]، والعجلي[٣]، وأبو داود[٤]، وقال أحمد بن حنبل: ما أرى به بأساً، ما علمت إلا خيراً[٥]، وقال يحيى بن معين: ليس به بأس[٦].

وأمّا الوليد بن مسلم، فقال أبو بكر المروزي: قلت لأحمد بن حنبل في الوليد قال: هو كثير الخطأ[٧]، وقال أبو حاتم: صالح الحديث[٨]، ووثّقه العجلي[٩].

وأمّا أبو المغيرة فهو عبدالقدوس بن الحجاج، فقال عنه أبو حاتم: يكتب حديثه[١٠]، ووثّقه العجلي[١١].

وأمّا محمد بن حرب الأبرش، فقال عنه أبو حاتم: صالح الحديث[١٢].

---

(١) السنن الكبرى ح (٢٥٩٦، ٢٥٩٧)

(٢) تهذيب الكمال (٢٥/ ٣٧٣).

(٣) الثقات (٢/ ٢٤٠).

(٤) تهذيب الكمال (٢٥/ ٣٧٣).

(٥) الجرح والتعديل (٧/ ٢٨٦).

(٦) تهذيب الكمال (٢٥/ ٣٧٣).

(٧) تهذيب الكمال (٣١/ ٩٦).

(٨) الجرح والتعديل (٩/ ١٧).

(٩) ثقات العجلي (٢/ ٣٤٢).

(١٠) الجرح والتعديل (٦/ ٥٦).

(١١) ثقات العجلي (٢/ ١٠٠).

(١٢) الجرح والتعديل (٧/ ٢٣٧).

وقال أحمد بن حنبل: ليس به بأس[1]، ووثّقه العجلي[2].

وعليه فلا يمكن الحكم من خلال الراوي.

وبعد تتبع طرق الحديث تبيّن ما يلي:

أولاً: روى محمد بن شعيب الحديث عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن عمرو بن أمية ﷺ، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٢٦٧)، وفي الكبرى (٢٥٨٨).

وتابعه على روايته محمد بن كثير، أخرج طريقه: الطبري في تهذيب الآثار (٣٦٨).

ثانياً: روى الوليد بن مسلم الحديث عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي قلابة عن جعفر بن عمرو عن أبيه، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٢٦٨)، وفي الكبرى (٢٥٨٩).

ولم أجد له متابعاً على روايته.

ثالثاً: روى شعيب بن إسحاق الحديث عن الأوزاعي عن يحيى عن أبي قلابة أنّ أبا أمية الضمري ﷺ حدثهم، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٢٧١)، وفي الكبرى (٢٥٩٢).

وتابعه على روايته هذه راويان هما:

١- معاوية بن سلاّم، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٢٧٢)، وفي الكبرى (٢٥٩٣).

٢- أبان بن يزيد، أخرج طريقه: ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١٤٨٩)، والطبراني في الكبير (٩٠٦).

وقد خطّأ النسائي هذه الرواية كما سبق.

---

(١) تهذيب الكمال (٢٥/ ٤٦).

(٢) ثقات العجلي (٢/ ٢٣٤).

رابعاً: روى الحديث عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي قلابة عن أبي المهاجر عن أبي أمية الضمري ﵁ راويان هما:

١- أبو المغيرة، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٢٦٩)، وفي الكبرى (٢٥٩٠)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١٤٨٧)، والدارمي في مسنده (١٧٥٣)، والطبراني في الكبير (٩٠٧).

٢- محمد بن حرب، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٢٧٠)، وفي الكبرى (٢٥٩١).

وتابعهما ثلاثة رواة هم:

١- عقبة بن علقمة، أخرج طريقه: الدولابي في الكنى والأسماء (١٦٠٤).

٢- بقية بن الوليد، أخرج طريقه: ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١٤٨٦).

٣- الوليد بن مسلم، وقال في روايته: قال أبو قلابة: حدثني أبو أمية أو رجل عن أبي أمية، أخرج طريقه: ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١٤٨٨)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢٤٧٣).

فهؤلاء خمسة رواة رووه عن الأوزاعي عن يحيى عن أبي قلابة عن أبي المهاجر عن أبي أمية؛ مما يدل على أنّها الصواب عن الأوزاعي.

وتابع الأوزاعي على روايته هذه راويان هما:

١- علي بن المبارك، وأبهم شيخ أبي قلابة، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٢٧٣)، وفي الكبرى (٢٥٩٤)، والدولابي في الكنى والأسماء (٩٧).

٢- يحيى بن عبدالعزيز الأردني، ذكر روايته الخطيب[1].

وأبو أمية هذا لم يُسم إلا في طريقي محمد بن شعيب والوليد بن مسلم؛ سماه الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عمرَو بن أمية الضمري.

---

(١) المتفق والمفترق (١/ ١٣٩).

ورواه عن الأوزاعي جمعٌ ولم يذكروا اسمه؛ بل كلهم يقول أبو أمية، منهم أبو المغيرة ومحمد بن حرب كما في حديثي الباب، ومنهم أيضاً:

١- بقية بن الوليد، وقال: عن أبي أُمية، أخرج طريقه: ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١٤٨٦)

٢- الوليد بن مسلم في روايةٍ وقال: عن أبي أُمية أو عن رجل عن أبي أُمية[1]، أخرج طريقه: ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١٤٨٨)، والطحاوي في شرح معاني الآثار(٢٤٧٣).

٣- عقبة بن علقمة، وقال: عن أبي أُمية، أخرج طريقه: الدولابي في الكنى والأسماء (١٦٠٤).

٤- عبدالرحمن بن إبراهيم، وقال: حدثني أبو أُمية أو رجل عن أبي أُمية، ذكر روايته الخطيب البغدادي[2].

ورواه كذلك عن يحي بن أبي كثير جمعٌ من الرواة، ولم يذكر أحد منهم عمرو بن أمية، بل كلهم يكْنِيه بأبي أُمية فحسب ولا ينسبه، وممن رواه عن يحيى ولم يُسمه:

١- علي بن المبارك، رواه عن يحيى عن أبي قلابة عن رجل عن أبي أمية رضي الله عنه، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٢٧٣)، وفي الكبرى (٢٥٩٤)، والدولابي في الكنى والأسماء (٩٧).

٢- يحيى بن عبدالعزيز الأردني، رواه كرواية علي بن المبارك، ذكر روايته الخطيب[3].

٣- معاوية بن صالح الحمصي، ولم يجعل بين أبي قلابة وأبي أمية واسطة، ذكر

---

(١) هذه رواية غريبة عن الوليد بن مسلم تخالف ما ذكره النسائي عنه في الباب.

(٢) المتفق والمفترق (١/ ١٣٨).

(٣) المتفق والمفترق (١/ ١٣٩).

روايته الخطيب[1].

٤- معاوية بن سلام، ولم يجعل بين أبي قلابة وأبي أمية واسطة، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٢٧٢)، وفي الكبرى (٢٥٩٣).

٥- أبان بن يزيد، ولم يجعل بين أبي قلابة وأبي أمية واسطة، أخرج طريقه: ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١٤٨٩)، والطبراني في الكبير (٩٠٦).

٦- هشام الدستوائي، ولم يجعل بين أبي قلابة وأبي أمية واسطة، ذكر روايته أبو نعيم[2].

فثبت بهذا أنّ ذكر عمرو بن أُمية وهمٌ ممن رواه عن الأوزاعي، وأنّ الرواة عن يحيى بن أبي كثير لم يذكروه بالاسم؛ ولم ينسبه أحدٌ منهم.

وبعد هذا البحث نتبيّن خطأ الطريق الأولى والثانية في حديث الباب، ويبقى الكلام في الطريقين الثالثة والرابعة، وهي التي أسلفنا أنّ ترجيح النسائي يتجه لها.

وهذه الطريق يروي فيها أبو قلابة الحديث عن أبي المهاجر، فيا تُرى من أبو المهاجر هذا.

بعد البحث وجدتالحافظ المزي ~ في أثناء سرده للرواة عن عمرو بن أُمية في التحفة يقول: أبو المهاجر - إن كان محفوظاً - عن عمرو بن أمية، ثم ذكر طرف المتن وقال: هكذا يقول الأوزاعي (يعني أبو المهاجر)، وغيره يقول: عن أبي المهلب وهو المحفوظ[3].

وكذلك قال النسائي ~ في باب الاعتراف مرة - من كتاب الرجم - وذكر حديثاً يرويه الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي قلابة عن أبي المهاجر عن عمران بن حُصين، ويرويه هشام الدستوائي عن يحيى عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن

(١) المتفق والمفترق (١/ ١٣٩).

(٢) معرفة الصحابة لأبي نعيم (٥/ ٢٨٢٥).

(٣) تحفة الأشراف (٨/ ١٤٠).

حُصين، قال أبو عبدالرحمن: **أبو المهاجر خطأٌ، والصواب أبو المهلب**[(١)].

وقبلهما قال الإمام أحمد عن الأوزاعي: هو كثيراً مما يُخطئ عن يحيى بن أبي كثير، كان يقول: عن أبي المهاجر، وإنّما هو أبو المهلب[(٢)].

وقال يحيى بن معين: الذي يروي الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي قلابة عن أبي المهاجر إنّما هو أبو المهلب، ولكِنّ الأوزاعي قلب كنيته، والذي يروي عن أبي المهلب أثبت من الأوزاعي[(٣)].

فثبت بهذا خطأُ الأوزاعي في قوله: أبو المهاجر، وإنما هو أبو المهلب الجرمي البصري عم أبي قلابة.

بقي أن نعرف من صحابي الحديث.

بالرجوع إلى مسانيد الصحابة نجد هذا الحديث قد ذُكر في مسند أبي أُمية أنس بن مالك الكعبي القشيري[(٤)]، وكذا ذكر المزي هذا الحديث في ترجمته في التهذيب[(٥)]، وفي أطرافه في التحفة[(٦)].

ومما سبق نصل إلى النتائج التالية:

١- أنَّ الأوزاعي لم يتابع في روايته للحديث عن يحيى بن أبي كثير من طريق أبي سلمة عن عمرو بن أمية؛ ومن طريق أبي قلابة عن جعفر بن عمرو عن عمرو بن أُمية الضمري، مما يدل بغلبة الظن على وهمه فيه.

٢- أنّ محمد بن شعيب والوليد بن مسلمٍ لم يُتابعا عن الأوزاعي في تسمية صحابي

---

(١) السنن الكبرى (٦/ ٤٢٧).

(٢) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروذي وغيره ت صبحي السامرائي (ص: ١١١).

(٣) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٤/ ٤٦٧).

(٤) مسند أحمد (٢٠٣٢٦).

(٥) تهذيب الكمال (٣/ ٣٧٨).

(٦) تحفة الأشراف (١/ ٤٥٠).

الحديث، بل كل الرواة عن الأوزاعي إنّما يذكرونه بكنيته فقط، وكذلك الرواة عن يحيى بن أبي كثير لم ينسبوه؛ بل يذكرونه بكنيته.

٣- أنّ الأوزاعي لم يتابع في قوله: أبو المهاجر، وإنما هو أبو المهلب الجرمي.

٤- أنّ الصواب من روايات الأوزاعي للحديث أنه عن يحيى عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن أبي أُمية أنس بن مالك ﵁، ولذلك عقّب النسائي ~ طرق حديث يحيى بن أبي كثير بذكره من طريق أنس بن مالك القشيري ﵁.

وهذا الحديث قد اختلف فيه على يحيى بن أبي كثير كما قال المزي(١)، واختلف فيه على الأوزاعي اختلافاً بيناً كما قال الخطيب البغدادي(٢).

وبهذا يتبيّن أنّ روايتي محمد بن شعيب والوليد بن مسلم معلولة بروايتي أبي المغيرة ومحمد بن حرب، إلا أنّ هذا الإعلال لم يؤثر على استدلال النسائي بالحديث؛ فقد صحّ من طريقي أبي المغيرة ومحمد بن حرب، والله أعلم.



---

(١) تحفة الأشراف (٨/ ١٤٠)، (٨/ ١٣٩).

(٢) المتفق والمفترق (١/ ١٣٨).

(٣٥) [٢٧٨٨، ٢٧٨٩] حديث معاوية بن سلام وعلي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير" إن الله وضع عن المسافر الصيام ونصف الصلاة".

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب وضع الصيام عن المسافر[1]، وأبان فيه عن اختلاف بين معاوية بن سلاّم وعلي بن المبارك على يحيى بن أبي كثير.

ذلك أنّه ابتدأ بقوله: **ذكر اختلاف معاوية بن سلاّم وعلي بن المبارك في هذا الحديث.**

ثم أخرج الحديث من طريق معاوية بن سلاّم عن يحيى عن أبي قلابة عن أبي أُميةﷺ أنّه أتى رسول الله ﷺ من سفر وهو صائم، فقال له رسول الله ﷺ: "ألا تنتظر الغداء"، فقال: إنّي صائم، قال رسول الله ﷺ: "تعال أخبرك عن الصيام إنّ الله وضع عن المسافر الصيام ونصف الصلاة"، **ثم قال: وهذا أيضاً خطأٌ.**

ثم رواه من طريق علي بن المبارك عن يحيى عن أبي قلابة عن رجل عن أبي أُمية ﷺ به.

وهذا التصرف من النسائي ~ صريح ببيان الاختلاف على يحيى بن أبي كثير، وقد خطّأَ هنا طريق معاوية بن سلاّم فقال عَقِبها: وهذا أيضاً خطأٌ، وهذا يدل على أنّه لا يرى صحة سماع أبي قلابة له من أبي أُمية ﷺ؛ وأنّ بينهما واسطة، وهذا يؤيد النتيجة التي توصلت إليها في الحديث السابق.

وقد رواه عن يحيى بن أبي كثير جماعة من الرواة؛ بعضهم جعل بين أبي قلابة وأبي أُمية واسطة، وبعضهم يرويه بدون واسطة، وقد سبق ذكر طرقهم في الخلاف السابق بما يغني عن إعادته هنا.



---

(١) السنن الكبرى (٤/ ١٨٢).

(٣٦) [٢٨٠٠-٢٨٠١] حديث ابن أبي ذئب عن الزهري عن أبي سلمة عن عبد الرحمن ابن عوف ﷺ قال: الصائم في السفر كالمفطر في الحضر.

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب ذكر قوله ﷺ " الصائم في السفر كالمفطر في الحضر "[(١)]، وأبان فيه عن اختلاف بين الرواة على ابن أبي ذئب.

ذلك أنّه أخرج الحديث من طريق معن بن عيسى عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن أبي سلمة بن عبدالرحمن عن عبدالرحمن بن عوف ﷺ قال: يقال: الصيام في السفر كالإفطار في الحضر، ثم قال النسائي: **هذا خطأ.**

ثم رواه من طريقي حماد الخياط وأبي عامر العقدي عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن أبي سلمة عن عبدالرحمن بن عوف ﷺ قال: الصائم في السفر كالمفطر في الحضر.

ثم رواه من طريق أبي معاوية عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن حميد بن عبدالرحمن عن عبدالرحمن بن عوف ﷺ به موقوفاً.

وهذا التصرف من النسائي ~ صريحٌ في بيان الاختلاف على ابن أبي ذئب، وهنا نجد النسائي قد خطّأ طريق معن بن عيسى عن ابن أبي ذئب، ثم ساقه من طريقي حماد الخياط وأبي عامر العقدي عنه، وللوهلة الأولى نجد أنّه لا اختلاف بينهما؛ فكلاهما في الظاهر موقوفٌ.

وقول النسائي ~ عَقِب الطريق الأولى: هذا خطأٌ، لم أجده في الصغرى؛ ولا في نسخة التحفة عند المزي؛ ولا في كثير من الكتب التي اعتنت بذكر الأطراف أو المتون، ولست أدري ما وجهها حتى وقفت على كلام لابن حجر ~ في النكت على ابن الصلاح حيث قال: قوله: كان يقال: كذا.

قال الحافظ المنذري: اختلفوا هل يلتحق بالمرفوع أو الموقوف، قال: والجمهور على أنه إذا أضافه إلى زمن النبي ﷺ يكون مرفوعاً.

قلت: ومما يؤيد أنّ حكمها الرفع مطلقاً ما رواه النسائي من حديث عبدالرحمن بن

----

(١) السنن الكبرى (٤/ ١٨٧).

عوف قال:كان يقال: صائم رمضان في السفر كالمفطر في الحضر.

فإنّ ابن ماجه رواه من الوجه الذي أخرجه منه النسائي بلفظ "قال رسول الله ﷺ"، فدل على أنّها عندهم من صيغ الرفع، والله أعلم[1].

وهذا يدل على صحة هذه الجملة عند النسائي هنا، وأنّه قصد وجودها عمداً للتفريق بين طريقي ابن أبي ذئب عن أبي سلمة؛ فرواية معن بن عيسى فيها معنى الرفع؛ بينما رواية حمّاد الخياط وأبي عامر العقدي الوقف فيها ظاهر.

وقبل النظر في الاختلاف على ابن أبي ذئب يحسن بنا أن نذكر الخلاف بين أهل العلم في سماع أبي سلمة من أبيه؛ فقد أنكره جماعةٌ، قال ابن حجر ~ : قال علي بن المديني وأحمد وابن معين وأبو حاتم ويعقوب بن شيبة وأبو داود: حديثه عن أبيه مرسل، قال أحمد: مات وهو صغير، وقال أبو حاتم: لا يصح عندي، وصرح الباقون بكونه لم يسمع منه، وقال ابن عبدالبر: لم يسمع من أبيه[2]

قلت: وأثبت الذهبي سماعه لليسير من أبيه فقال: وحدّث عن أبيه بشيء قليل لكونه توفي وهذا صبي[3].

وبالنظر إلى الرواة المختلفين على ابن أبي ذئب وهم معن بن عيسى وحمّاد الخيّاط وأبو عامر العقدي وأبو معاوية الضرير نجد ما يلي:

أمّا معن بن عيسى القزاز فهو ثقةٌ، وثّقه يحيى بن معين[4]، وابن حبّان[5]، وقال أبو حاتمٍ: أثبت أصحاب مالك وأوثقهم[6]، وقال ابن سعد: كان ثقةً كثير الحديث ثبتاً

---

(١) النكت على ابن الصلاح (٢/ ٥١٧).

(٢) تهذيب التهذيب (١٢/ ١١٧).

(٣) سير أعلام النبلاء (٤/ ٢٨٧).

(٤) سؤالات ابن الجنيد (ص: ٣٨٢).

(٥) الثقات (٩/ ١٨١).

(٦) الجرح والتعديل (٨/ ٢٧٨).

مأموناً[1].

وأمّا حمّاد الخيّاط فهو ابن خالد، وهو ثقةٌ عندهم، قال أحمد بن حنبل: كان حافظاً[2]، ووثّقه يحيى بن معين[3]، وعلي بن المديني[4]، وأبو زرعة[5]، والنسائي[6]، وقال أبو حاتمٍ: صالح الحديث ثقةٌ[7].

وأمّا عبدالملك بن عمرو أبو عامر العقدي فثقةٌ كذلك، وثّقه يحيى بن معين[8]، والعجلي[9]، والنسائي[10]، وابن حبّان[11]، وقال أبو حاتمٍ: صدوق[12].

وأمّا أبو معاوية الضرير محمد بن خازم فثقةٌ، وقد سبقت ترجمته[13].

وبهذا نرى أنّ الرواة عن ابن أبي ذئب ثقاتٌ، إلا أنّ أبا معاوية قد يهم في غير حديث الأعمش، وقد خالف الرواة هنا بذكر حميد بن عبدالرحمن بدل أبي سلمة بن عبدالرحمن.

وبعد تخريج الحديث وتتبع طرقه تبيّن ما يلي:

---

(١) الطبقات الكبرى (٥/ ٤٣٧).

(٢) تهذيب الكمال (٧/ ٢٣٥).

(٣) تاريخ ابن معين – رواية الدوري (٣/ ١٥٧).

(٤) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص: ١٤١).

(٥) الجرح والتعديل (٣/ ١٣٦).

(٦) تهذيب الكمال (٧/ ٢٣٦).

(٧) الجرح والتعديل (٣/ ١٣٦).

(٨) الجرح والتعديل (٥/ ٣٦٠).

(٩) الثقات (٢/ ١٠٣).

(١٠) تهذيب الكمال (١٨/ ٣٦٨).

(١١) الثقات (٨/ ٣٨٨).

(١٢) الجرح والتعديل (٥/ ٣٦٠).

(١٣) في الإعلال رقم (١٧).

أولاً: روى الحديث عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن أبي سلمة عن أبيه مرفوعاً راويان هما:

١- معن بن عيسى، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٢٨٤)، وفي الكبرى (٢٦٠٥).

وقد خالفه الثقاتُ من أصحاب ابن أبي ذئب كما سيأتي؛ فروايته وهمٌ.

٢- عبدالله بن واقد الحراني، أخرج طريقه: الخطيب في تاريخ بغداد (٣٩٠٢).

وعبدالله بن واقد ضعيفٌ؛ قال عنه البخاري: تركوه؛ منكر الحديث[1]،

ومما سبق نرى أنّ المحدثين لم يهتموا بطريق ابن أبي ذئب المرفوعة مما يدل على وهمها.

ثانياً: روى أبو معاوية الحديث عن ابن أبي ذئب عن حميد بن عبدالرحمن عن أبيه موقوفاً، أخرج حديثه: النسائي في الصغرى (٢٢٨٦)، وفي الكبرى (٢٦٠٧).

ولم أجد من تابعه على روايته، مما يدل على وهمه، وهو كما سبق يهم في غير الأعمش.

ثالثاً: روى أسامة بن زيد الليثي الحديث عن الزهري عن أبي سلمة عن أبيه مرفوعاً، أخرج طريقه: ابن ماجه في سننه (١٦٦٦)، والبزار في مسنده (١٠٢٥).

وأسامة قال عنه الإمام أحمد: ليس بشيء، وقال يحيى بن معين: كان يحيى بن سعيد يضعفه، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به[2].

قلت: ومثله لا يحتج به، خاصةً إذا خالف غيره؛ وهنا نراه خالف ابن أبي ذئب وهو أوثق منه.

رابعاً: روى الحديث عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن أبي سلمة عن أبيه موقوفاً جماعةٌ منهم:

١- حمّاد الخياط، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٢٨٥)، وفي الكبرى

---

(١) التاريخ الكبير (٥/ ٢١٩).

(٢) الجرح والتعديل (٢/ ٢٨٥).

(٢٦٠٦)

٢- أبو عامر العقدي، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٢٨٥)، وفي الكبرى (٢٦٠٦).

٣- خالد بن مخلد، أخرج طريقه: ابن أبي شيبة في مصنفه (٨٩٦٢).

٤- أبو أحمد الزبيري، أخرج طريقه: الضياء في الأحاديث المختارة (٩١١)، والفريابي في الصيام (١٤٠).

وصحح وقفه أبو زرعة[١]، والدارقطني[٢]؛ فقالا: الصحيح عن أبي سلمة عن أبيه موقوفاً.

وبهذا يتبيّن أنّ رواية معن بن عيسى معلولة بروايتي حماد الخياط وأبي عامر العقدي، وقد أثر هذا الإعلال على استدلال النسائي بالحديث فالصواب فيه الوقف، والله أعلم.

---

(١) علل ابن أبي حاتم (٣/ ٦٦).

(٢) علل الدارقطني (٤/ ٢٨١).

(٣٧) [٢٨٠٣ ، ٢٨٠٤] حديث الحكم بن عتيبة عن مِقْسمٍ عن ابن عباس { أنّ النبي ﷺ خرج في رمضان فصام حتى أتى قديداً...الحديث.

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب الصيام في السفر[١]، وأبان فيه عن اختلاف بين شعبة بن الحجاج والعلاء بن المسيب على الحكم بن عُتيبة.

ذلك أنّه ابتدأ بقوله: **ذكر الاختلاف في خبر ابن عباس فيه.**

ثم أخرج الحديث من طريق شعبة بن الحجاج عن الحكم بن عتيبة عن مِقْسمٍ عن ابن عباس { أنّ النبي ع خرج في رمضان فصام حتى أتى قديداً[٢]، فأُتي بقدح من لبن فشرب فأفطر هو وأصحابه.

ثم رواه من طريق العلاء بن المسيب عن الحكم عن مجاهد عن ابن عباس { به.

وهذا التصرف من النسائي ~ صريح ببيان الاختلاف على الحكم، ولم يُرجِّح النسائي هنا بين الطريقين، ولكن من خلال سياقه للأحاديث عن ابن عباس في هذا الباب نجده قد ذكر في الخلاف التالي طريقاً آخر عن مجاهد عن ابن عباس { ؛ فكأنّ في هذا دلالة منه على تقديم طريق مجاهد على طريق مقسم.

وبالنظر إلى الراويين المختلفين على الحكم وهما شعبة والعلاء نجد أنّهما ثقتان عند الجمهور.

فأمّا شعبة بن الحجاج فإمامٌ ثقة ثبتٌ، وقد سبقت ترجمته[٣].

وأمّا العلاء بن المسيب فثقةٌ كذلك، وثّقه يحيى بن معين[٤]؛ والعجلي[٥]؛

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ١٨٨).

(٢) قُديد: اسم موضع قرب مكة، معجم البلدان (٤/ ٣١٣).

(٣) في الإعلال رقم (١٧).

(٤) الجرح والتعديل (٦/ ٣٦١).

(٥) الثقات (٢/ ١٥٠).

وابن سعد(١)؛ وقال أبو حاتمٍ: صالح الحديث(٢).

لكّنهم قد ذكروا أنّ الحكم بن عُتيبة ممن وُصف بالتدليس، قال العلائي: وصفه بالتدليس غير واحد(٣)، وقال ابن حجر: وصفه النسائي بالتدليس، وحكاه السلمي عن الدارقطني(٤).

وقد تُكلم في رواية الحكم عن مقسم، وأنّه لم يسمع منه إلا أحاديث معدودة، قال علي بن المديني سمعت يحيى يقول: كان شعبة يقول: أحاديث الحكم عن مقسم كتابٌ إلا خمسة أحاديث، قلت ليحيى: عدها شعبة. قال: نعم. قلت ليحيى: وما هي. قال: حديث الوتر وحديث القنوت وحديث عزمة الطلاق وجزاء مثل ما قتل من النعم والرجل يأتي امرأته وهي حائض. والحجامة للصائم ليس بصحيح(٥).

وتُكلم كذلك في رواية الحكم عن مجاهد؛ وأنّه إنما حدّث عنه من كتاب، قال البخاري: قال يحيى القطان: قال شعبة: الحكم عن مجاهد كتاب إلا ما قال سمعت(٦).

وبهذين النصين يتبيّن أنّ في رواية الحكم عنهما نقداً لأهل العلم.

وبعد تخريج الحديث تبيّن ما يلي:

أولاً: روى شعبة الحديث عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس { ، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٢٨٧)، (٢٢٨٩)، وفي الكبرى (٢٦٠٨)، وأحمد في مسنده (٢١٨٥)، (٣١٧٦)، (٣٢٠٩)، (٣٢٧٩)، والطيالسي في مسنده (٢٨٢٤)، والطبراني في الكبير (١٢٠٥٤).

---

(١) الطبقات الكبرى (٦/ ٣٤٨).

(٢) الجرح والتعديل (٦/ ٣٦١).

(٣) جامع التحصيل (١٠٦).

(٤) وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثانية؛ وهي من احتمل الأئمة تدليسه في جنب ماروى. طبقات المدلسين (٣٠).

(٥) أخبار المكيين من تاريخ ابن بي خيثمة (ص: ٢٩٧).

(٦) التاريخ الكبير (٢/ ٣٣٣).

وتابعه محمد بن أبي ليلى - وهو ضعيفٌ عندهم - فرواه عن الحكم عن مقسم، أخرج طريقه: الطبراني في الكبير (١٢٠٧٤).

ثانياً: روى العلاء بن المسيب الحديث عن الحكم عن مجاهد عن ابن عباس { ، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٢٨٨)، وفي الكبرى (٢٦٠٩).

وتابعه عبدُ الغفار بن القاسم فرواه عن الحكم عن مجاهد، أخرج طريقه: الطبراني في الكبير (١١٠٥٣).

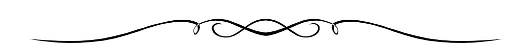
وتابع الحكم في روايته عن مجاهد راويان هما:

١- منصور بن المعتمر، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٢٩٠)، وفي الكبرى (٢٦١٠)، وابن ماجه في سننه (١٦٦١)، وأحمد في مسنده (٣١٦٢)، (٣١٧٦)، والطيالسي في مسنده (٢٧٦٦)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٢٢٤)، (٣٢٢٦).

٢- طلحة بن مُصَرِّف، أخرج طريقه: الطبري في تهذيب الآثار (١٢٢).

ومما سبق نلحظ أنّ الحكم قد توبع في روايته عن مجاهد، بينما لم يتابع في روايته عن مقسم مما يشعر بخطأها.

وبذلك يتبيّن أنّ رواية شعبة معلولة برواية العلاء بن المسيب، وهي علة لم تؤثر على استدلال النسائي بالحديث عن ابن عباس { ؛ فهو محفوظ من طرق أخرى، والله أعلم.



(٣٨) [٢٨٠٥-٢٨٠٨] حديث منصور عن مجاهد عن ابن عباس { قال: خرج رسول الله ﷺ إلى مكة فصام حتى أتى عُسفان...الحديث.

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب الصيام في السفر[1]، وأبان فيه عن اختلاف بين شعبة بن الحجاج وجرير بن عبدالحميد على منصور بن المعتمر.

ذلك أنّه ابتدأ بقوله: **ذكر الاختلاف على منصور فيه.**

ثم أخرج الحديث من طريق شعبة عن منصور عن مجاهد عن ابن عباس { قال: خرج رسول الله ﷺ إلى مكة فصام حتى أتى عُسفان[2] فدعا بقدح فشرب، قال شعبة: في رمضان. فكان ابن عباس يقول: من شاء صام، ومن شاء أفطر.

ثم رواه من طريق جرير عن منصور عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس { قال: سافر رسول الله ﷺ في رمضان فصام حتى بلغ عُسفان، ثم دعا بإناء فشرب نهاراً، يراه الناس ثم أفطر.

ثم رواه من طريق العوام بن حوشب قال: قلت لمجاهد: الصوم في السفر. قال: كان رسول الله ﷺ يصوم فيه ويفطر.

ثم ساقه من طريق أبي إسحاق قال: حدثني مجاهد أنّ رسول الله ﷺ صام في شهر رمضان وأفطر في السفر.

وهذا التصرف من النسائي ~ صريح ببيان الاختلاف على منصورٍ، ولم يرجِّح النسائي بين الطريقين، والذي يظهر من سياقه ترجيح رواية شعبة وذلك أخذاً مما يلي:

١- أنّه ساق الحديث في الباب السابق من طريق الحكم عن مجاهد عن ابن عباس بدون واسطة وهي الموافقة لرواية شعبة، ثم ذكر الخلاف عن منصورٍ؛ فكأنّ في هذا إلماحاً منه لترجيح طريق شعبة.

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ١٨٩).

(٢) عسفان: منهلة من مناهل الطريق بين الجحفة ومكة، معجم البلدان (٤/ ١٢١).

٢- وكذلك وجدنا الإمام النسائي قد روى الحديث في باب الرخصة في الإفطار لمن حضر شهر رمضان فصام ثم سافر[(١)] من طريق مفضل بن مهلهل عن منصور عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس، **ثم قال: هذا الحديث خطأٌ**[(٢)]. وهذا يدل صراحةً على ترجيحه لسماع مجاهدٍ الحديث عن ابن عباس بدون واسطةٍ.

٣- ذكره للروايتين الموقوفة والمرسلة عن مجاهد.

٤- أنّ جريراً ليس ممن يقرن في حفظه وتثبته بشعبة بن الحجاج.

هذا ما ظهر لي من سياق النسائي.

وبالنظر إلى الراويين المختلفين على منصور وهما شعبة وجرير نجد أنّهما من الثقات عند أئمة الجرح والتعديل. إلا أنّ شعبة أوثق وأشهر عندهم.

فشعبة بن الحجاج إمامٌ ثقة ثبتٌ، وقد سبقت ترجمته[(٣)].

وكذلك جرير بن عبدالحميد الضبي ثقة عندهم، وقد سبقت ترجمته[(٤)].

وبعد تخريج الحديث تبيّن ما يلي:

أولاً: روى جرير الحديث عن منصور عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس { ، أخرج طريقه: البخاري في صحيحه (٤٢٧٩)، ومسلم في صحيحه (١١١٣)، والنسائي في الصغرى (٢٢٩١)، وفي الكبرى (٢٦١٢)، وابن خزيمة في صحيحه (٢٠٣٦)، والبيهقي في الكبرى (٨١٦٠).

وتابع جريراً على روايته جمعٌ من الرواة منهم:

١- أبو عوانة، أخرج طريقه: البخاري في صحيحه (١٩٤٨)، وأبو داود في سننه (٢٤٠٤)، وأحمد في مسنده (٢٦٥٢)، وابن حبان في صحيحه (٣٥٦٦).

----

(١) السنن الكبرى (٣/ ١٦٢).

(٢) وأثبتها المزي كذلك، تحفة الأشراف (٥/ ٢٦).

(٣) في الإعلال رقم (١٧).

(٤) في الإعلال رقم (٩).

٢- شيبان بن عبدالرحمن، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (٢٣٥١)،

٣- عبيدة بن حميد، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (٢٣٥٠)، وابن خزيمة في صحيحه (٢٠٣٦)،

٤- مُفَضَّل بن مُهَلْهَل، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (٢٩٩٤)، والنسائي في الصغرى (٢٣١٤)، وفي الكبرى (٢٦٣٥).

٥- يحيى بن يعلى، أخرج طريقه: أبو يعلى في مسنده (٢٥٢٧).

٦- ورقاء بن عمر، أخرج طريقه: الطبري في تهذيب الآثار (١٢١).

وهنا نلحظ اهتمام الأئمة بطريق منصور وتخريجها في مصنفاتهم؛ ومنهم الشيخان.

والذي يُرجحه النسائي أنّ هذه الطريق من المزيد في متصل الأسانيد.

ثانياً: روى شعبة الحديث عن منصور عن مجاهد عن ابن عباس { ، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٢٩٠)، وفي الكبرى (٢٦١٠)، وأحمد في مسنده (٣١٦٢)، والطيالسي في مسنده (٢٧٦٦)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٢٢٤).

وتابع شعبة على روايته راويان هما:

١- سفيان الثوري، أخرج طريقه: ابن ماجه في سننه (١٦٦١).

٢- إسرائيل بن يونس، أخرج طريقه: الطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٢٢٦).

وتابع منصوراً على روايته هذه راويان هما:

١- الحكم بن عتيبة، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٢٨٨)، وفي الكبرى (٢٦٠٩)، والطبراني في الكبير (١١٠٥٣).

٢- طلحة بن مصرف، أخرج طريقه: الطبري في تهذيب الآثار (١٢٢).

ومما سبق نرى أنّ شعبة قد توبع على روايته، وأنّ منصوراً توبع كذلك.

وبهذا يتبيّن أنّ رواية شعبة أصح عند النسائي من رواية جرير، وهي علة لم تؤثر على استدلال النسائي بالحديث، وغاية ما فيه إن ثبت ذكر طاوس أن يكون من المزيد في متصل الأسانيد، والله أعلم.



(٣٩) [٢٨٠٩-٢٨١٧] حديث سليمان بن يسار عن حمزة بن عمرو ﵁ أنّه سأل رسول الله ﷺ عن الصوم في السفر...الحديث.

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب الصيام في السفر[(١)]، وأبان فيه عن اختلاف بين الرواة على سليمان بن يسار.

ذلك أنّه ابتدأ بقوله: **ذكر الاختلاف على سليمان بن يسار في حديث حمزة بن عمرو في الصيام في السفر.**

ثم أخرج الحديث من طريق قتادة بن دعامة عن سليمان بن يسار عن حمزة بن عمرو ﵁ أنّه سأل رسول الله ﷺ عن الصوم في السفر قال: "إن - ثم ذكر كلمة معناها - شئت صمت، وإن شئت أفطرت ".

ثم رواه من طريق ابن وهب عن عمرو بن الحارث والليث وآخر عن بكير الأشج عن سليمان بن يسار عن حمزة بن عمرو ﵁ به.

ثم ساقه من طريق قتيبة بن سعيد عن الليث عن بُكير الأشج عن سليمان بن يسار أنّ حمزة بن عمرو ﵁ به، ثم قال النسائي: **مرسلٌ**.

ثم رواه من طريقي عبدالله بن المبارك وأبي بكر الحنفي عن عبدالحميد بن جعفرٍ عن عمران بن أبي أنس عن سليمان بن يسار عن حمزة بن عمرو ﵁ به.

ثم رواه من طريق محمد بن بكر عن عبدالحميد بن جعفرٍ أيضاً عن عمران بن أبي أنس عن أبي سلمة بن عبدالرحمن عن حمزة بن عمرو ﵁ به.

ثم ساقه من طريق أحمد بن خالد عن محمد بن إسحاق عن عمران بن أبي أنس عن سليمان بن يسار وحنظلة بن علي عن حمزة بن عمرو ﵁ به.

ثم رواه من طريق إبراهيم بن سعد عن ابن إسحاق عن عمران بن أبي أنس عن حنظلة بن علي عن حمزة بن عمرو ﵁ به.

ثم ساقه من طريق إبراهيم بن سعد أيضاً عن ابن إسحاق عن عمران بن أبي أنس

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ١٩٠).

عن سليمان بن يسار عن أبي مراوح عن حمزة بن عمرو رضي الله عنه به.

وهذا التصرف من النسائي صريح ببيان الاختلاف على سليمان بن يسار، ولم يُرجِّح النسائي بين الروايات هنا؛ إلا أنّ صنيعه يدل على أنّ الصواب عنده طريق سليمان ابن يسار عن أبي مراوح عن حمزة بن عمرو، وذلك أخذاً مما يلي:

١ - أنّه أخرج طريق قتيبة عن الليث عن بكير عن سليمان أنّ حمزة بن عمرو، وقال: **مرسل**، وبكير ثقةٌ؛ فهو يؤيد عدم سماع سليمان من حمزة بن عمرو رضي الله عنه.

٢ - أنّ في إخراج النسائي الحديث من أكثر من طريق عن عبدالحميد بن جعفر وابن إسحاق ما يدل على أنّ الاضطراب في رواية الحديث منهما لا من شيخهما عمران ابن أبي أنس.

٣ - أنّه أخرج في الخلاف التالي حديث عروة عن أبي مراوح عن حمزة بن عمرو رضي الله عنه، فهو تنبيه إلى أنّ الراوي عن حمزة هو أبو مراوح.

هذا ما ظهر لي من سياق النسائي.

وبالنظر إلى الراوي المختلف عليه وهو سليمان بن يسار نجد أنّه من الثقات، فقد وثّقه يحيى بن معين[(١)]، والعجلي[(٢)]، ووثقه أبو زرعة وزاد: مأمون فاضل عابد[(٣)]، وقال النسائي: أحد الأئمة[(٤)].

وبعد تخريج الحديث تبيّن ما يلي:

أولاً: روى قتادة الحديث عن سليمان عن حمزة بن عمرو رضي الله عنه.

وهذه الطريق رواها قتادة عن سليمان بالعنعنة؛ وقتادة مدلس ولم يُصرِّح بالسماع من سليمان بن يسار.

---

(١) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٣/ ١٥٧).

(٢) الثقات (١/ ٤٣٥).

(٣) الجرح والتعديل (٤/ ١٤٩).

(٤) تهذيب الكمال (١٢/ ١٠٤).

قال شعبة: كنت أتفطن إلى فم قتادة إذا حدّث، فإذا حدّث بما قد سمع قال: حدثنا سعيد بن المسيب وحدثنا أنس وحدثنا الحسن وحدثنا مطرف، وإذا حدّث ما لم يسمع قال: حدّث سليمان بن يسار وحدّث أبو قلابة[(١)].

ونقل ابن أبي حاتم عن أحمد بن حنبل ويحيى بن سعيد وعن أبيه: أنّ قتادة لم يسمع من سليمان بن يسار[(٢)]، ونفى يحيى بن معين سماعه من سليمان بن يسار[(٣)].

فثبت بهذا عدم سماع قتادة للحديث من سليمان فطريقه ضعيفة بهذا الاعتبار.

وقد رُوي الحديث من طريق قتادة عن سليمان عن حمزة بن عمرو موصولاً، ورُوي عن قتادة عن سليمان أنّ حمزة بن عمرو مرسلاً، وبيان ذلك فيما يلي:

١- روى هشام الدستوائي الحديث عن قتادة موصولاً، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٢٩٤)، وفي الكبرى (٢٦١٤)، والطيالسي في مسنده (١٢٧١)، والطبراني في الكبير (٢٩٨٣)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٢٤٩).

ورُوي عنه مرسلاً، أخرجه: الطبراني في الكبير (٢٩٨٢).

٢- روى سعيد بن أبي عروبة الحديث عن قتادة موصولاً، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (١٦٠٣٧)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٧٦٧)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٢٤٩).

ورُوي عنه مرسلاً، أخرجه: الطبراني في الكبير (٢٩٨٤).

ومع هذا الاضطراب في الوصل والإرسال؛ وعدم سماع قتادة من سليمان بن يسار تكون الطريق ضعيفةً ولا تصلح للاحتجاج بها.

ثانياً: روى عبدالله بن وهب الحديث عن عمرو بن الحارث والليث وآخر عن بكير الأشج عن سليمان بن يسار عن حمزة بن عمرو رضي الله عنه، أخرج طريقه: النسائي في

---

(١) العلل ومعرفة الرجال (٣/ ٢٤٢).

(٢) المراسيل لابن أبي حاتم (١٧١، ١٧٣، ١٧٤).

(٣) سؤآلات ابن الجنيد (٣٦٢).

الصغرى (٢٢٩٨)، وفي الكبرى (٢٦١٥)، والطبري في تهذيب الآثار (١٥٦)[1].

وبكير بن عبدالله الأشج ثقةٌ عندهم. قال مالك بن أنس: كان من صُلحاء الناس[2]، وقال أحمد بن حنبل: ثقةٌ صالحٌ، ووثقه يحيى بن معين، وأبو حاتمٍ[3]، والعجلي[4]، وقال النسائي: ثقةٌ مأمونٌ[5].

ويبدو أنّ ابن وهب في هذه الطريق حمل روايات بعض مشايخه على بعض؛ ومنهم الليث ولم يميز بينها، وبينت رواية قتيبة القادمة أنّ طريق الليث مرسلةٌ؛ وقتيبة ثقةٌ ضابطٌ.

ثالثاً: روى قتيبة الحديث عن الليث عن بكير عن سليمان أنّ حمزة بن عمرو رضي الله عنه مرسلاً، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٢٩٥)، وفي الكبرى (٢٦١٦)، والطبراني في الكبير (٢٩٨٥).

وسياق النسائي ~ للطريق المرسلة عن بُكير بمفردها عقب الطريق الموصولة يدل على أنّه لا يرى سماع سليمان بن يسار من حمزة بن عمرو، لاسيما وقد ساق طريق ابن إسحاق التي فيها سماع سليمان له من أبي مراوح وستأتي.

رابعاً: روى عبدالحميد بن جعفر الحديث عن عمران عن سليمان عن حمزة بن عمرو رضي الله عنه، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٢٩٥)، (٢٢٩٦)، وفي الكبرى (٢٦١٧)، (٢٦١٨)، والطبراني في الكبير (٢٩٨٦)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٢٥٠).

ورواه أيضاً عبدالحميد عن عمران عن أبي سلمة عن حمزة بن عمرو رضي الله عنه، أخرج

---

(١) الرجل الثالث هو ابن لهيعة، وقد أُبهِمَ في روايتي النسائي في الصغرى والكبرى، وبينته رواية الطبري.

(٢) التاريخ الكبير للبخاري (٢/ ١١٣).

(٣) الجرح والتعديل (٢/ ٤٠٣).

(٤) الثقات (١/ ٢٥٤).

(٥) السنن الكبرى (٣/ ٢٩٣).

طريقه: النسائي في الصغرى (٢٢٩٩)، وفي الكبرى (٢٦١٩)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٢٣٧٥).

وهذه الرواية تدل على أنّ هناك خللاً في ضبط إسناد الحديث؛ فمرةً يرويه عبدالحميد عن سليمان ومرةً عن أبي سلمة، ولا إخال الخطأ إلا منه.

فإنّ شيخه عمران بن أبي أنس ثقةٌ عندهم، وثّقه أحمد بن حنبلٍ، ويحيى بن معين، وأبو حاتمٍ[(١)]، والعجلي[(٢)].

وعبدالحميد بن جعفر بن عبدالله الأنصاري صدوق ليس به بأسٌ، قال أحمد بن حنبل: ليس به بأس ثقةٌ[(٣)]، ووثّقه يحيى بن معين[(٤)]، وقال مرةً: ليس به بأسٌ، وقال أبو حاتم: محله الصدق[(٥)]، وقال النسائي مرةً: ليس بالقوي[(٦)]، وقال أُخرى: ليس به بأسٌ[(٧)]، ووثّقه ابن حبّان وقال: ربما أخطأ[(٨)].

قلت: فمثله لا يعتمد عليه، فطريقه ضعيفةٌ؛ بالإضافة إلى انقطاعه بين سليمان وحمزة بن عمرو ﷺ كما سيأتي.

قلت: وقد تابع يزيدُ بن أبي حبيب عبدَ الحميد على ذكر أبي سلمة في هذا الحديث، أخرج طريقه: الطبراني في الكبير (٢٩٨٨)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (١٨٣٨).

إلا أنّه من رواية ابن لهيعة عنه، وابن لهيعة ضعيف عندهم فلا يحتج بروايته.

---

(١) الجرح والتعديل (٦/ ٢٩٤).
(٢) الثقات (٢/ ١٨٨).
(٣) الجرح والتعديل (٦/ ١٠).
(٤) تاريخ ابن معين – رواية ابن محرز (١/ ٩٧).
(٥) الجرح والتعديل (٦/ ١٠).
(٦) الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: ٧٢).
(٧) تهذيب الكمال (١٦/ ٤١٩).
(٨) الثقات (٧/ ١٢٢).

خامساً: روى محمد بن إسحاق الحديث عن عمران بن أبي أنس على ثلاثة أوجهٍ هي:

الوجه الأول: روايته الحديث عن عمران عن سليمان وحنظلة عن حمزة بن عمرو رضي الله عنه، أخرجها: النسائي في الصغرى (٢٢٩٩)، وفي الكبرى (٢٦٢٠).

الوجه الثاني: روايته الحديث عن عمران عن حنظلة عن حمزة بن عمرو رضي الله عنه، أخرجها: النسائي في الصغرى (٢٣٠٠)، وفي الكبرى (٢٦٢١).

الوجه الثالث: روايته الحديث عن عمران عن سليمان عن أبي مراوح عن حمزة بن عمرو رضي الله عنه، أخرجها: النسائي في الصغرى (٢٣٠١)، وفي الكبرى (٢٦٢٢).

ويظهر في هذه الطرق اضطراب ابن إسحاق في رواية هذا الحديث.

ومحمد بن إسحاق صدوق عندهم، حجةٌ في المغازي والسير، قال شعبة: صدوقٌ في الحديث[1]، وقال أحمد بن حنبل: وأما محمد بن إسحاق فيكتب عنه هذه الأحاديث يعني المغازي ونحوها، فإذا جاء الحلال والحرام أردنا قوماً هكذا، قال أحمد بن حنبل بيده وضم يديه وأقام أصابعه الإبهامين[2]، وقال يحيى بن معين: ثقة ولكنه ليس بحجة[3]، وقال مرةً: ليس به بأس، وقال أُخرى: ليس بذاك، ضعيفٌ، وقال أيضاً: سقيم ليس بالقوي[4]، وقال أيضاً: لم يزل الناس يتقون حديث محمد بن إسحاق، وقال أبو حاتم: ليس عندي في الحديث بالقوي، ضعيف الحديث، يكتب حديثه[5]، وقال ابن حجر: صدوقٌ مشهور بالتدليس عن الضعفاء والمجهولين وعن شر منهم، وصفه بذلك أحمد والدارقطني وغيرهما[6].

---

(١) الجرح والتعديل (٧/ ١٩٢).

(٢) تاريخ ابن معين – رواية الدوري (٣/ ٢٤٧).

(٣) تاريخ ابن معين – رواية الدوري (٣/ ٢٤٧).

(٤) تاريخ ابن أبي خيثمة (٢/ ٣٢٤).

(٥) الجرح والتعديل (٧/ ١٩٤).

(٦) طبقات المدلسين (ص: ٥١).

قلت: فمثله لا يُحتج بما انفرد به.

قلت: ولم يصرّح ابن إسحاق بالتحديث في كل طبقات إلا في الإسناد الأخير؛ ولذلك صوّب الدارقطني هذه الطريق فقال: والصحيح والله أعلم عن سليمان بن يسار عن أبي مراوح عن حمزة بن عمرو[(١)].

قلت: ويشهد لهذه الطريق حديث عروة عن أبي مراوح عن حمزة بن عمرو رضي الله عنه. وسيأتي البحث فيها في الخلاف التالي.

وهناك وجهان آخران في رواية ابن إسحاق لهذا الحديث وهما:

الوجه الرابع: روايته عن عمران عن سليمان عن حمزة بن عمرو، أخرج طريقه: ابن خزيمة في صحيحه (٢١٥٣)؛ وهي ضعيفة لعدم سماع سليمان من حمزة بن عمرو رضي الله عنه كما سبق.

الوجه الخامس: روايته عن عمران عن سليمان وحنظلة وعن أبي مراوح عنهم جميعاً عن حمزة بن عمرو، أخرج هذه الطريق: الطبري في تهذيب الآثار (١٥٤)، (٥١٥).

ولأجل هذه الرواية ذُكر عمران في تلاميذ أبي مراوح، ونبه المزي على خطئها فقال: والصحيح: عن عمران بن أبي أنس عن سليمان بن يسار عنه (أي عن أبي مراوح)[(٢)(٣)].

وبهذا يتبينّ أنّ عرض الإمام النسائي الخلاف في هذا الحديث لم يؤثر على استدلاله بالحديث عن حمزة بن عمرو س؛ فهو محفوظ عنه من طريق ابن إسحاق عن عمران عن سليمان عن أبي مراوح عن حمزة بن عمرو رضي الله عنه، وطريق أخرى ستأتي في الخلاف التالي، والله أعلم.



(١) علل الدارقطني (١٥/ ٣٩).

(٢) تهذيب الكمال (٣٤/ ٢٧٠).

(٣) ولم أر من نبه على كلام المزي هذا، ولم أكن لأفهمه لولا هذه الرواية.

(٤٠) [٢٨١٨، ٢٨١٩] حديث عروة عن أبي مراوح عن حمزة بن عمرو ﷺ أنّه قال لرسول الله ﷺ: أجد بي قوة على الصيام في السفر...الحديث.

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب الصيام في السفر[1]، وأبان فيه عن اختلاف بين أبي الأسود محمد بن عبدالرحمن وهشام بن عروة على عروة بن الزبير.

ذلك أنّه ابتدأ بقوله: **ذكر الاختلاف على عروة بن الزبير.**

ثم أخرج الحديث من طريق أبي الأسود محمد بن عبدالرحمن عن عروة عن أبي مراوح عن حمزة بن عمرو ﷺ أنّه قال لرسول الله ﷺ: أجد بي قوة على الصيام في السفر فهل علي جناح. قال: "هي رخصة من الله، فمن أخذ بها فحسن، ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه".

ثم رواه من طريق محمد بن بشر عن هشام بن عروة عن أبيه عن حمزة بن عمرو الأسلمي ﷺ أنّه سأل رسول الله ﷺ أصوم في السفر. فقال: "إن شئت فصم، وإن شئت فأفطر".

وهذا التصرف من النسائي ~ صريح ببيان الاختلاف على عروة بن الزبير، ولم يرجّح النسائي بين الطريقين، والذي يظهر من سياقه ترجيح رواية محمد بن عبدالرحمن أبي الأسود، وذلك أخذاً مما يلي:

١- أنّ طريق عروة عن أبي مراوح عن حمزة بن عمرو ﷺ محفوظة؛ فقد تابع عروةَ عليها سليمانُ بن يسار كما في الخلاف السابق.

٢- أنّ الراجح في رواية هشام عن أبيه أنّها عن عائشة < أنّ حمزة بن عمرو ﷺ كما سيأتي في الخلاف التالي.

هذا ما ظهر لي من سياق النسائي.

وبالنظر إلى الراويين المختلفين على عروة وهما محمد بن عبدالرحمن وهشام بن عروة نجد أنّهما ثقتان عندهم:

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ١٩٣).

أما محمد بن عبدالرحمن أبو الأسود، المعروف بيتيم عروة، فهو ثقة قاله: أبو حاتم[1] والنسائي[2].

وأما هشام بن عروة، فثقة كذلك، قال أبو حاتم: ثقة، إمام في الحديث[3]، وقال يعقوب ابن شيبة: ثبت، ثقة[4].

وعليه فلا يمكن الترجيح من خلال الراوي.

وبعد تخريج الحديث وتتبع طرقه تبيّن ما يلي:

أولاً: روى محمد بن بشر الحديث عن هشام عن أبيه عن حمزة بن عمرو ﷺ، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٣٠٤)، وفي الكبرى (٢٦٢٤).

قلت: وقد خالفه عامةُ أصحاب هشام بن عروة كما سيأتي - في الخلاف التالي - حيث رووه عن هشام عن أبيه عن عائشة < أنّ حمزة بن عمرو؛ وعليه فروايته خطأٌ.

وتابع هشاماً على روايته الخاطئة راويان هما:

١- يحيى بنُ عبدالرحمن بن حاطب فقال: عن عروة عن حمزة بن عمرو ﷺ، أخرج طريقه: الطبراني في الكبير (٢٩٧٩).

٢- محمد بن إبراهيم، ولكن قال: عن عروة أنّ حمزة بن عمرو ﷺ، أخرج طريقه: الطبراني في الكبير (٢٩٨٠)، وهذه الرواية فيها معنى الإرسال.

ثانياً: روى أبو الأسود الحديث عن عروة عن أبي مراوح عن حمزة بن عمرو ﷺ، أخرج طريقه: مسلم في صحيحه (١١٢١)، والنسائي في الصغرى (٢٣٠٣)، وفي الكبرى (٢٦٢٣)، وابن خزيمة في صحيحه (٢٠٢٦)، وابن حبان في صحيحه (٣٥٦٧)، والدارقطني في سننه (٢٣٠١)، وأبو عوانة في مستخرجه (٢٨٣٤)، والطبري

---

(١) الجرح والتعديل (٧/ ٣٢١).

(٢) تهذيب الكمال (٢٥/ ٦٤٧).

(٣) الجرح والتعديل (٩/ ٦٤).

(٤) تاريخ بغداد (١٦/ ٥٦).

في تهذيب الآثار (١٥٧)، والطبراني في الكبير (٢٩٨١)، والبيهقي في الكبرى (٨١٥٨)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٢٥٨).

ومما سبق نرى اهتمام الأئمة بطريق أبي الأسود وإخراجهم لها في مصنفاتهم مما يدل على صحتها، وقد صححها ابن حبّان(١)، والدارقطني(٢).

قلت: وعروة بن الزبير من الرواة المكثرين، فلا يُستغرب منه أن يروي الحديث على أكثر من وجه، لاسيما وقد أدرك جماعة من الصحابة، ومن كبار التابعين أيضاً، إلا أنّ روايته عن حمزة بن عمرو غير محفوظة، **والمحفوظ أن بينهما أبا مراوح، قاله المزي**(٣).

وبهذا يتبيّن أنّ رواية محمد بن بشر معلولة برواية أبي الأسود؛ ومعلولة كذلك برواية من خالفه من أصحاب هشام بن عروة، وهي علة لم تؤثر على استدلال النسائي بالحديث عن حمزة بن عمرو **س**، والله أعلم.



(١) صحيح ابن حبان (٨/ ٣٣٢).

(٢) علل الدارقطني (١٥/ ٣٨).

(٣) تهذيب الكمال (٢٠/ ١٨).

(٤١) [٢٨٢٠-٢٨٢٤] حديث هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة < أنّ حمزة بن عمرو سأل رسول الله ﷺ عن الصيام في السفر...الحديث.

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب الصيام في السفر[١]، وأبان فيه عن اختلاف بين عبدالرحيم بن سليمان وبين مالك وابن عجلان وعبدة بن سليمان على هشام بن عروة.

ذلك أنّه ابتدأ بقوله: **ذكر الاختلاف على هشام بن عروة فيه.**

ثم أخرج الحديث من طريق عبدالرحيم بن سليمان عن هشام عن أبيه عن عائشة عن حمزة بن عمرو رضي الله عنه أنّه قال: يا رسول الله إنّي رجل أصوم. أفأصوم في السفر. قال: "إن شئت فصم، وإن شئت فأفطر".

ثم رواه من ثلاث طرق عن مالك بن أنس وابن عجلان وعبدة بن سليمان عن هشام عن أبيه عن عائشة < أنّ حمزة بن عمرو سأل رسول الله ﷺ...الحديث.

وهذا التصرف من النسائي ~ صريح ببيان الاختلاف على هشام بن عروة، ولم يرجّح النسائي بين الطريقين هنا، ولكن ذكره لطريق واحدةٍ جعلته من مسند حمزة بن عمرو رضي الله عنه، في مقابل ثلاث طرقٍ جعلته من مسند عائشة < يدل على ترجيحه للثاني.

هذا ما ظهر لي من سياق النسائي.

وبالنظر إلى الرواة المختلفين على هشام بن عروة نجد ما يلي:

أمّا عبدالرحيم بن سليمان الرازي الكوفي فثقةٌ، وثّقه يحيى بن معين[٢]، والعجلي[٣]، وقال أبو حاتمٍ: صالح الحديث[٤]، وقال النسائي: ليس به بأس[٥].

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ١٩٤).

(٢) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٣/ ٢٧٢).

(٣) الثقات (٢/ ٩٣).

(٤) الجرح والتعديل (٥/ ٣٣٩).

(٥) تهذيب الكمال (١٨/ ٣٩).

وأمّا مالك بن أنس الأصبحي فنجم السنن وهو ثقة باتفاق. قال ابن عيينة: كان مالك إماماً في الحديث، وقال يحيى بن سعيد: كان مالك إماماً في الحديث[1]، وقال يحيى بن معين: ثقةٌ ثبتٌ[2]، وقال أبو حاتمٍ: ثقة إمام أهل الحجاز[3]، ووثقه العجلي[4].

وأمّا محمد بن عجلان القرشي فثقةٌ، وثّقه سفيان بن عيينة، وأحمد بن حنبل[5]، ويحيى بن معين[6]، والعجلي[7]، وأبو حاتمٍ، وأبو زرعة[8]، إلا أنّه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة رضي الله عنه[9].

وأمّا عبدة بن سليمان الكلابي فثقةٌ أيضاً، وثّقه أحمد بن حنبل[10]، ويحيى بن معين[11]، والعجلي[12].

وعليه فمالك وعبدة أوثق من عبد الرحيم؛ فروايتهما لذلك أرجح.

وبعد تخريج الحديث وتتبع طرقه تبيّن ما يلي:

أولاً: إنّ كل من روى الحديث عن هشامٍ وجعله من مسند حمزة بن عمرو رضي الله عنه، جاء عنه ما يخالفه فيرويه من مسند عائشة ك، ومنهم:

---

(١) التاريخ الكبير للبخاري (٧/ ٣١٠).

(٢) تهذيب الكمال (٢٧/ ١١٥).

(٣) الجرح والتعديل (٨/ ٢٠٦).

(٤) الثقات (٢/ ٢٥٩).

(٥) الجرح والتعديل (٨/ ٤٩).

(٦) تاريخ ابن معين – رواية الدوري (٣/ ١٩٥).

(٧) الثقات (٢/ ٢٤٧).

(٨) الجرح والتعديل (٨/ ٤٩).

(٩) التاريخ الكبير للبخاري (١/ ١٩٧).

(١٠) الجرح والتعديل (٦/ ٨٩).

(١١) تاريخ ابن معين – رواية الدارمي (ص: ٩٢).

(١٢) الثقات (٢/ ١٠٨).

١- عبدالرحيم بن سليمان، أخرج طريقه من مسند حمزة س: النسائي في الصغرى (٢٣٠٥)، وفي الكبرى (٢٦٢٥)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٧٦٨).

وأخرج طريقه من مسند عائشة ك: مسلم في صحيحه (١١٢١)، والطبري في تفسيره (٢٨٨٩).

٢- عبدالعزيز الدراوردي، أخرج طريقه من مسند حمزة س: الطبراني في الكبير (٢٩٦٢).

وأخرج طريقه من مسند عائشة ك: الفريابي في الصيام (١).

٣- يحيى بن عبدالله بن سالم، اختُلف عليه:

فذكره الدارقطني ممن رواه عن هشام عن أبيه عن عائشة عن حمزة بن عمرو رضي الله عنه[١].

بينما أخرج حديثه الطبراني في الكبير، فجعله من مسند عائشة < [٢]، ويتقوى ذلك بذكر أبي نعيم له في من رواه عن هشام عن أبيه عن عائشة < أنّ حمزة بن عمرو[٣].

ثانياً: روى الحديث عن هشام عن أبيه عن عائشة < جمعٌ وجعلوه من مسندها ومنهم:

١- مالك بن أنس، أخرج طريقه: البخاري في صحيحه (١٩٤٣)، والنسائي في الصغرى (٢٣٠٦)، وفي الكبرى (٢٦٢٦)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٢٥١)، والبيهقي في الكبرى (٨١٥٦).

٢- عبدالرحيم بن سليمان، أخرج طريقه: مسلم في صحيحه (١١٢١).

٣- الليث بن سعد، أخرج طريقه: مسلم في صحيحه (١١٢١).

---

(١) علل الدارقطني (١٥/ ٣٦).

(٢) المعجم الكبير (٢٩٧٧).

(٣) معرفة الصحابة (٢/ ٦٨١).

٤- حماد بن زيد، أخرج طريقه: مسلم في صحيحه (١١٢١)، وأبو داود في سننه (٢٤٠٢)، والطبراني في الكبير (٢٩٧١).

٥- أبو معاوية الضرير، أخرج طريقه: مسلم في صحيحه (١١٢١).

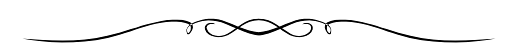
٦- عبدالله بن نمير، أخرج طريقه: مسلم في صحيحه (١١٢١).

٧- ابن عجلان، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٣٠٧)، وفي الكبرى (٢٦٢٧).

٨- عبدة بن سليمان، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٣٠٨)، وفي الكبرى (٢٦٢٨).

وقد صوب الدارقطني هذه الرواية عن هشام وذكر مجموعة من الرواة رووه عنه هكذا منهم: سفيان الثوري ومالك وشعبة وزائدة وابن عيينة ومحمد بن عجلان وحماد ابن زيد وإسماعيل بن زكريا والدراوردي ويحيى القطان وجرير ومروان بن معاوية ووكيع وأبو أسامة وابن نمير وابن أبي الزناد وعمرو بن هاشم وعلي بن مسهر ويحيى بن معلى وابن المبارك وأبو أويس ووهيب وأبو ضمرة ومالك بن سعير وشعيب بن إسحاق ومسلمة بن قعنب وعمر بن حبيب وعباد بن صهيب[1].

وبهذا يتبيّن أنّ رواية عبدالرحيم بن سليمان معلولة برواية مالك وابن عجلان وعبدة، وهي علة لم تؤثر على استدلال النسائي بالحديث، والله أعلم.



---

(١) علل الدارقطني (١٥/ ٣٦).

(٤٢) [٢٨٢٥-٢٨٢٨] حديث أبي نَضْرَة عن أبي سعيد الخدري ﷺ كنا نسافر في رمضان فمنا الصائم ومنا المفطر، لا يعيب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم.

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب الصيام في السفر[1]، وأبان فيه عن اختلاف بين سعيد الجُريري وأبي مَسْلَمة الأزدي وبين عاصم الأحول على أبي نضرة.

ذلك أنّه ابتدأ بقوله: ذكر الاختلاف على أبي نضرة المنذر بن مالك.

ثم أخرج الحديث من طريق سعيد الجريري عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري ﷺ كنا نسافر في رمضان فمنا الصائم ومنا المفطر، لا يعيب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم.

ثم رواه من طريق أبي مسلمة سعيد بن يزيد عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري ﷺ به، إلا أنّه قال: كنّا نسافر مع رسول الله ﷺ.

ثم رواه من طريق بشر بن منصور عن عاصم الأحول عن أبي نضرة عن جابر ﷺ قال: سافرنا مع رسول الله ﷺ فصام بعضنا وأفطر بعضنا.

ثم رواه من طريق مروان بن معاوية عن عاصم عن أبي نضرة المنذر بن مالك بن قطعة البصري عن أبي سعيد وجابر بن عبدالله { أنّهما سافرا مع النبي ﷺ فيصوم الصائم ويفطر المفطر فلا يعيب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم.

وهذا التصرف من النسائي ~ صريح ببيان الاختلاف على أبي نضرة؛ فقد رواه عاصم عنه فجعله من مسند جابر س، ولم يرجّح النسائي بين الطريقين هنا، ولم يظهر لي من سياقه ما يدل على ترجيحه لأحدهما.

وبالنظر إلى الرواة المختلفين على أبي نضرة وهم سعيد الجريري وسعيد بن يزيد الأزدي وعاصم بن سليمان الأحول نجدهم ثقات.

أما سعيد بن إياس الجريري فثقةٌ، قال أحمد بن حنبل: سعيد الجريري محدث أهل

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ١٩٥).

البصرة، ووثّقه يحيى بن معين[1]، والعجلي[2].

وأما أبو مسلمة سعيد بن يزيد الأزدي فثقةٌ أيضاً، وثّقه يحيى بن معين[3]، والنسائي[4]، وقال أبو حاتم: صالح[5].

وأما عاصم بن سليمان فقد وثقه الأئمة، ولم يضعفه إلا يحيى القطان، قال ابن المديني سمعت يحيى - يعني ابن سعيد - القطان وذُكر عنده عاصم الأحول فقال: لم يكن بالحافظ، وقال علي بن المديني: ثبت[6]، ووثّقه العجلي[7]، وأبو زرعة، وقال أبو حاتم: صالح الحديث[8]، وقال ابن عدي: هو عندي لا بأس به[9].

وعليه فلا يمكن الحكم من خلال الراوي.

وبعد دراسة الحديث وتخريجه تبين ما يلي:

أولاً: روى بشر بن منصور الحديث عن عاصم عن أبي نضرة عن جابر ﷺ وحده، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٣١١)، وفي الكبرى (٢٦٣٢)، وأبو عوانة في مستخرجه (٢٨٢١)، (٢٨٢٢).

وتابعه عليه: سفيان الثوري وعلي بن مسهر وأبو معاوية الضرير، ذكر روايتهم الدارقطني[10].

---

(١) الجرح والتعديل (٤/ ٢).

(٢) ثقات العجلي (١/ ٣٩٤).

(٣) تاريخ ابن أبي خيثمة (١/ ٤٩٣).

(٤) المجتبى (٣/ ٧٤).

(٥) الجرح والتعديل (٤/ ٧٣).

(٦) الجرح والتعديل (٦/ ٣٤٣).

(٧) ثقات العجلي (٢/ ٨).

(٨) الجرح والتعديل (٦/ ٣٤٣).

(٩) الكامل في ضعفاء الرجال (٦/ ٤١٢).

(١٠) علل الدارقطني (١١/ ٣٣٢).

وخالفهم حفص بن غياث، فرواه عن عاصم عن أبي نضرة عن أبي سعيد وحده، ذكر روايته الدارقطني[1].

ثانياً: روى مروان بن معاوية الحديث عن عاصم عن أبي نضرة عن أبي سعيد وجابر { ، أخرج طريقه: مسلم في صحيحه (١١١٧)، والنسائي في الصغرى (٢٣١٢)، وفي الكبرى (٢٦٣٣)، وابن خزيمة في صحيحه (٢٠٢٩)، وأبو عوانة في مستخرجه (٢٨٢٠).

وتابعه يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، ذكر روايته الدارقطني، ثم قال: فصححا (أي مروان ويحيى) القولين جميعاً عن عاصم[2].

ثالثاً: روى الحديث عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري **س** أربعة من الرواة، ولم يذكر أحدٌ منهم جابراً في إسناد الحديث، وهم:

١- سعيد الجريري، أخرج طريقه: مسلم في صحيحه (١١١٦)، والترمذي في جامعه (٧١٣)، والنسائي في الصغرى (٢٣٠٩)، وفي الكبرى (٢٦٣٠)، وأحمد في مسنده (١١٠٨٣)، (١١٤٧١)، وأبو يعلى في مسنده (١٣٧٢)، وأبو عوانة في مستخرجه (٢٨١٨)، وابن حبان في صحيحه (٣٥٥٨)، والبيهقي في معرفة السنن والآثار (٨٧٧٦)، وفي الكبرى (٨١٦٨).

٢- سعيد بن يزيد، أخرج طريقه: مسلم في صحيحه (١١١٦)(٩٥)، والترمذي في جامعه (٧١٢)، والنسائي في الصغرى (٢٣١٠)، وفي الكبرى (٢٦٣١)، وأبو عوانة في مستخرجه (٢٨١٨).

وتابعهما على روايتهما:

٣- قتادة بن دعامة، أخرج طريقه: مسلم في صحيحه (١١١٦)، وأحمد في مسنده (١١١٩١)، (١١٤١٣)، (١١٦٨٤)، (١١٧٠٥)، (١١٨٧٠)، وابن أبي شيبة في مصنفه

---

(١) علل الدارقطني (١١/ ٣٣٢).

(٢) علل الدارقطني (١١/ ٣٣٢).

(٨٩٨٩)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٢٤٠)، وابن حبان في صحيحه (٣٥٦٢)، وأبو يعلى في مسنده (١٠٣٥).

٤- سليمان التيمي، أخرج طريقه: ابن أبي شيبة في مصنفه (٨٩٩٠).

وتابع قزعةُ بن يحيى أبا نضرة على روايته الحديث عن أبي سعيد رضي الله عنه وحده، أخرج طريقه: مسلم في صحيحه (١١٢٠)، وأبو داود في سننه (٢٤٠٦)، والترمذي في جامعه (١٦٨٤)، وأحمد في مسنده (١١٢٤٢)، (١١٣٠٧)، وابن خزيمة في صحيحه (٢٠٢٣)، (٢٠٣٨)، وأبو عوانة في مستخرجه (١٧٤٨)، (٢٨١٦)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٢٣٠)، (٣٢٣٣)، وابن حبان في صحيحه (٤٧٤٢)، البيهقي في الكبرى (٨١٤٨).

فهؤلاء أربعةٌ ثقات عن أبي نضرة ومتابع واحد لم يذكر أحدٌ منهم جابراً في روايته، مما يرجح صواب روايتهم.

وبهذا يتبيّن أنّ رواية الجماعة عن أبي نضرة في ترك ذكر جابر س أرجح من رواية عاصم التي ذكرته، وهي علة لم تؤثر على استدلال النسائي بالحديث، والله أعلم.



(٤٣) [٢٨٣٠] حديث مجاهد عن طاوس عن ابن عباس { قال سافر رسول الله ع حتى بلغ عُسْفَان ...الحديث.

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب الرخصة في الإفطار لمن حضر شهر رمضان فصام ثم سافر[1]، وقد خطّأ النسائي إسناد هذا الحديث.

ذلك أنَّه أخرج الحديث من طريق مفضل بن مهلهل عن منصور بن المعتمر عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس { قال: سافر رسول الله ع فصام حتى بلغ عسفان، ثم دعا بإناء فشرب نهاراً ليراه الناس، ثم أفطر حتى دخل مكة، فافتتح مكة في رمضان قال ابن عباس: فصام رسول الله ع في السفر وأفطر، فمن شاء صام، ومن شاء أفطر. **ثم قال النسائي: هذا الحديث خطأٌ.**

قلت: والحديث مخرجٌ في الصحيحين بذكر طاوس فيه؛ غير أنّ النسائي يرى أنّ ذكر طاوس في هذا الحديث خطأٌ، وقد سبقت دراسة الحديث مع طرق أخرى له بما أغنى عن إعادته[2].

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ١٩٧).

(٢) في الإعلال رقم (٣٨).

(٤٤) [٢٨٣٨-٢٨٤٦] حديث طلحة بن يحيى عن عائشة بنت طلحة عن عائشة < دخل عليّ رسول الله ﷺ يوما فقال: هل عندكم شيء...الحديث.

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب النية في الصيام[1]، وأبان فيه عن اختلاف بين الرواة على طلحة بن يحيى.

ذلك أنَّه ابتدأ بقوله: ذكر الاختلاف على طلحة بن يحيى في خبر عائشة في ذلك.

ثم أخرج الحديث من طريق أبي الأحوص عن طلحة بن يحيى عن مجاهد عن عائشة < قالت: دخل علي رسول الله ﷺ يوماً فقال: "هل عندكم شيء "، فقلت: لا، قال: "فإني صائم". ثم مر بي بعد ذلك اليوم وقد أهدي لنا حيس[2] فخبأت له منه، وكان يحب الحيس، قلت: يا رسول الله إنّه أهدي لنا حيس فخبأت لك منه، قال: "أدنيه، أما إني قد أصبحت وأنا صائم "، فأكل منه ثم قال: "إنّما مثل صوم التطوع مثل الرجل يخرج من ماله الصدقة؛ فإن شاء أمضاها وإن شاء حبسها ".

ثم رواه من طريق شريك عن طلحة بن يحيى عن مجاهد عن عائشة < بنحوه.

ثم ساقه من طريق أبي بكر الحنفي عن سفيان الثوري عن طلحة بن يحيى عن مجاهد عن عائشة < قالت: كان رسول الله ﷺ يجيء ويقول: "هل عندكم غداء". فنقول: لا، فيقول: "إني صائم "؛ فأتانا يوماً وقد أهدي لنا حيس، فقال: "هل عندكم شيء". قلنا: نعم أهدي لنا حيس، قال: "أما إني أصبحت أريد الصوم "، فأكل، ثم قال النسائي: **خالفه قاسم بن يزيد.**

فساقه من طريقه عن سفيان عن طلحة بن يحيى عن عائشة بنت طلحة عن عائشة < نحوه.

ثم رواه من طريق يحيى القطّان عن طلحة بن يحيى قال حدثتني عائشة بنت طلحة عن عائشة < نحوه.

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٢٠١).

(٢) الحيس: الطعام المتخذ من التمر والأقط والسمن. النهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ٤٦٧).

ثم ساقه من طريق وكيع بن الجراح عن طلحة بن يحيى عن عمته عائشة بنت طلحة عن عائشة < نحوه.

ثم رواه من طريق علي بن نصر عن القاسم بن معن قال: حدثنا طلحة بن يحيى عن عائشة بنت طلحة ومجاهد عن عائشة < نحوه.

ثم رواه من طريق المعافى بن سليمان قال: حدثنا القاسم عن طلحة بن يحيى عن مجاهد وأم كلثوم أنّ رسول الله ﷺ دخل على عائشة < نحوه، وقال النسائي بعده: **وقد رواه سماك بن حرب عن رجل عن عائشة بنت طلحة عن عائشة <** .

فساقه من طريق إسرائيل عن سماك عن رجل عن عائشة بنت طلحة عن عائشة < نحوه.

وهذا التصرف صريحٌ من النسائي ~ ببيان الاختلاف على طلحة بن يحيى، ولم يرجّح النسائي هنا بين الروايات، إلا أنّ سياقه يدل على ترجيحه للروايات التي روته عن طلحة عن عائشة بنت طلحة عن عائشة < ، وذلك أخذاً مما يلي:

١ - أنّ من رواه عن طلحة عن مجاهد عن عائشة < أقل ضبطاً وتثبتاً ممن رواه عن طلحة عن عائشة بنت طلحة عن عائشة < .

٢- أنّه ساق رواية القاسم بن معن عن طلحة من طريقين مختلفين، رواه في الأولى عن عائشة ومجاهد عن عائشة < ، ورواه في الثانية عن مجاهد وأم كلثوم أنّ رسول الله ﷺ...مرسلٌ. وفي هذا إشارة منه لاضطراب القاسم فيه، أو تصويب للطريق المرسلة عنه؛ حيث ساقها بعد الموصولة.

٣- أنّ في روايته طريق سماك - وإن كان فيها راوٍ مجهولٌ - تلميحاً إلى صواب رواية من رواه عن عائشة بنت طلحة عن عائشة < .

وبالنظر إلى الراوي المختلف عليه وهو طلحة بن يحيى بن عبيد الله نجد أنّ الأئمة اختلفوا فيه، فقال البخاري: منكر الحديث[1]،

---

(١) الكامل في الضعفاء (٥/ ١٨٠).

وقال ابن معين مرةً: ثقة[1]، وقال أُخرى: ليس بالقوي[2]، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، حسن الحديث، صحيح الحديث، وقال أبو زرعة صالح[3]، وقال النسائي: ليس بالقوي[4]، وقال الساجي: صدوق لم يكن بالقوي[5].

قلت: وأقل أحواله أن يكون صدوقاً يصلح في المتابعات، وقد أخرج له مسلم فانتقى من حديثه.

وبالنظر إلى الرواة المختلفين على طلحة بن يحيى وهم أبو الأحوص وشريك النخعي وسفيان الثوري ويحيى القطان ووكيع بن الجراح والقاسم بن معن نجد ما يلي:

أمّا أبو الأحوص سلاّم بن سُليم فقد وثّقَه يحيى بن معين[6]، والعجلي[7]، وأبو زرعة[8]، والنسائي[9]، وقال أحمد بن حنبل: ليس به بأس[10]، وقال أبو حاتمٍ: صدوق[11].

وأمّا شريك بن عبدالله النخعي فاختلفت فيه أقوال الأئمة، فوثّقه يحيى بن معين[12]، والعجلي[13].وقال أبو حاتم: صدوق، وقال أبو زرعة: كان كثير الخطأ،

---

(١) الجرح والتعديل (٤/ ٤٧٧).

(٢) ميزان الاعتدال (٢/ ٣٤٤).

(٣) الجرح والتعديل (٤/ ٤٧٧).

(٤) الضعفاء والمتروكون (١/ ٦٠).

(٥) تهذيب التهذيب (٥/ ٢٨).

(٦) الجرح والتعديل (٤/ ٢٦٠).

(٧) الثقات (١/ ٤٤٤).

(٨) الجرح والتعديل (٤/ ٢٦٠).

(٩) تهذيب الكمال (١٢/ ٢٨٥).

(١٠) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبدالله (٢/ ٤٧٩).

(١١) الجرح والتعديل (٤/ ٢٦٠).

(١٢) الجرح والتعديل (٤/ ٣٦٧).

(١٣) الثقات (١/ ٤٥٣)

صاحب وهم، وهو يغلط أحياناً[(١)]، وقال عبدالجبار بن محمد الخطابي: قلت ليحيى بن سعيد زعموا أن شريكاً إنما خَلّط بأَخرة قال: ما زال مخلطاً[(٢)]، وقال الجوزجاني: سيء الحفظ مضطرب الحديث مائل[(٣)]، وقال ابن حجر: صدوقٌ يُخطئ كثيراً[(٤)].

وأمّا سفيان الثوري فإمام متفق على إمامته، وقد سبقت ترجمته[(٥)].

وأمّا يحيى بن سعيدٍ القطّان فثقةٌ باتفاق، وقد سبقت ترجمته[(٦)].

وأمّا وكيع بن الجرّاح الرؤاسي فثقة كذلك، وقد سبقت ترجمته[(٧)].

وأمّا القاسم بن معن بن عبدالرحمن بن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه، فوثّقه أحمد بن حنبل[(٨)]،وأبو داود[(٩)]، وأبو حاتم وزاد: صدوق[(١٠)].

وبعد هذه النظرة إلى طلحة بن يحيى وما قيل فيه من كلامٍ للأئمة، وأحوال الرواة عنه نخلص إلى أنّ الثقات من الرواة رووه عنه بدون ذكر مجاهد، وهما وكيع ويحيى القطان، واختلفت رواية الثوري عنه، ورواه أبو الأحوص وشريك – وهو ضعيف بذكر مجاهد فيه –، واختلفت رواية القاسم بن معن فرواه مرةً موصولاً، ومرةً مرسلاً مما يدل على اضطرابه.

---

(١) الجرح والتعديل (٤/ ٣٦٧).

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال (٥/ ١٠)

(٣) أحوال الرجال (١٥٠)

(٤) تقريب التهذيب (٤٣٦).

(٥) في الإعلال رقم (٩).

(٦) في الإعلال رقم (٧).

(٧) في الإعلال رقم (٣٢).

(٨) الجرح والتعديل (٧/ ١٢١).

(٩) تهذيب الكمال (٢٣/ ٤٥١).

(١٠) الجرح والتعديل (٧/ ١٢١).

وبعد دراسة الحديث وتخريج طرقه تبين الآتي:

أولاً: روى الحديث عن طلحة عن مجاهد عن عائشة < ثلاثة رواة بحسب ما تحصل لي هم:

١- أبو الأحوص سلاّم بن سليم، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٣٢٢)، وفي الكبرى (٢٦٤٣).

٢- شريك النخعي، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٣٢٣)، وفي الكبرى (٢٦٤٤)، وابن ماجه في سننه (١٧٠١).

٣- أبان بن تغلب، ذكر روايته الدارقطني في علله[1].

وسماع مجاهد من عائشة < نفاه جمعٌ من كبار المحدثين، منهم شعبة ويحيى بن سعيد ويحيى بن معين[2]، ومع ذلك فقد خرّج الشيخان أحاديث عن مجاهد عنها، وأجاب عن ذلك الضياء المقدسي بقوله: قد أنكر شعبة ويحي بن سعيد ويحيى بن معين وأبو حاتم الرازي سماع مجاهد عن عائشة وقد أخرج البخاري ومسلم لمجاهد عن عائشة...، وذلك أنّ البخاري ومسلماً لما ثبتت رواية مجاهد عن عائشة < لم يلتفتا إلى قول من نفى سماعه منها، والله أعلم بالصواب[3].

وقد خطّأ يحيى بن معين هذه الرواية. قال الدوري: سمعت يحيى يقول في حديث طلحة بن يحيى عن عائشة بنت طلحة عن عائشة قالت دخل النبي ﷺ فقال "هل عندكم شيء"، بعضهم يرويه عن طلحة بن يحيى عن مجاهد عن عائشة، وإنما الحديث عن عائشة بنت طلحة عن عائشة أم المؤمنين <[4].

---

(١) علل الدارقطني (١٥/ ١٦٣).

(٢) المراسيل لابن أبي حاتم (٢٠٣).

(٣) الأحاديث المختارة (٢/ ٣٣٧).

(٤) تاريخ ابن معين برواية الدوري (٣/ ٢٢٠).

ثانياً: روى سفيان الثوري الحديث واختلف عليه:

فرواه أبو بكر الحنفي عنه عن طلحة عن مجاهد عن عائشة < ، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٣٢٤)، وفي الكبرى (٢٦٤٥).

ولم يتابع عليها، وقد سبق كلام يحيى بن معين عن هذه الرواية.

ورواه عن طلحة عن عائشة بنت طلحة عن عائشة < عامة أصحابه؛ مما يشير إلى وهم الرواية السابقة، وممن رواه عنه هكذا:

١- قاسم بن يزيد، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٣٢٥).

٢- محمد بن يوسف الفريابي، أخرج طريقه: أبو عوانة في مستخرجه (٢٨٤١).

٣- روح بن عُبادة، أخرج طريقه: البيهقي في الكبرى (٧٩١٤).

٤- بِشْر بن السّري، أخرج طريقه: الترمذي في جامعه (٧٣٣)،

٥- يحيى بن الحجاج المِنْقَري، أخرج طريقه: الدارقطني في سننه (٢٢٣٦).

ثالثاً: روى القاسم بن معن الحديث واختلف عليه:

فرواه علي بن نصر عنه عن طلحة عن مجاهد وعائشة عن عائشة < ، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٣٢٨)، وفي الكبرى (٢٦٤٩)، والطبراني في الأوسط (٧٣٦٤) - وقال: لم يرو هذا الحديث عن القاسم بن معن إلا علي بن نصر، تفرد به: نصر بن علي -.

قلت: وهو كذلك فلم يتابع على روايته ولم يعتن بها أصحاب المصنفات مما يدل على وهمها.

ورواه المعَافى بن عمران عنه عن طلحة عن مجاهدٍ وأم كلثوم أنّ رسول الله ﷺ دخل على عائشة < ، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٣٢٩)، وفي الكبرى (٢٦٥٠).

وأم كلثوم هذه هي بنت أبي بكر الصديق ﷺ توفي أبوها وهي حملٌ [١].

ولم يتابع المعافى عليها أيضاً، ثم هي طريق مرسلة، والمرسل ضعيفٌ.

رابعاً: اضطرب سماك بن حرب في روايته هذا الحديث على أوجه منها:

الوجه الأول: أنّه رواه عن رجل عن عائشة بنت طلحة عن عائشة < ، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٣٣٠)، وفي الكبرى (٢٦٥١).

وهذه الرواية ضعيفةٌ لإبهام الراوي عن عائشة بنت طلحة.

الوجه الثاني: رواه عبدالرزاق من طريق إسرائيل عن سماك عن عائشة بنت طلحة عن عائشة < [٢].

الوجه الثالث: رواه عن عكرمة عن عائشة < [٣].

وسِمَاكُ بن حَرْب صدوقٌ إلا أنّه يضطرب أحياناً. قال أبو طالب عن أحمد بن حنبل: مضطرب الحديث، وقال يحيى بن معين: ثقةٌ، فقيل ما الذي عيب عليه، قال أسند أحاديث لم يسندها غيره، وقال أبو حاتمٍ: صدوقٌ ثقةٌ[٤]، وقال زكريا بن عدي عن ابن المبارك: سماك ضعيف في الحديث، وقال يعقوب بن شيبة: وروايته عن عكرمة خاصةً مضطربةٌ، وهو في غير عكرمة صالحٌ، وليس من المتثبتين، ومن سمع من سماك قديماً مثل شعبة وسفيان فحديثهم عنه صحيح مستقيم، والذي قاله ابن المبارك إنَّما يُرى أنَّه فيمن سمع منه بأَخَرة[٥]، وقال العجلي: كوفيٌ تابعيٌ جائز الحديث، وكان سفيان الثوري يضعِّفُه بعض الضعف، وكان جائز الحديث لم يترك حديثه أحدٌ، ولم يرغب عنه أحدٌ[٦]،

----

(١) تقريب التهذيب (١٣٨٤).

(٢) مصنف عبدالرزاق (٧٧٩٢).

(٣) سنن الدارقطني (٢٢٣٣).

(٤) الجرح والتعديل (٤/ ٢٧٩).

(٥) تهذيب الكمال (١٢/ ١٢٠).

(٦) الثقات (١/ ٤٣٦).

وقال النسائي: ليس به بأسٌ، وفي حديثه شيءٌ[1]، وقال أيضاً: ليس ممن يعتمد عليه إذا انفرد بالحديث لأنّه كان يقبل التلقين[2]. وذكره ابن حبّان في ثقاته وقال: يُخطِئُ كثيراً[3]. وقال ابن حجر: صدوقٌ؛ وقد تغيّر بأخرة فكان ربما يلقن[4].

وعليه فروايته ضعيفةٌ لاضطرابه.

خامساً: روى الحديث عن طلحة بن يحيى عن عائشة بنت طلحة عن عائشة ك جمعٌ من الرواة منهم:

١- يحيى القطان، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٣٢٦)، وفي الكبرى (٢٦٤٧)، وأحمد في مسنده (٢٤٢٢٠)،

٢- وكيع بن الجراح، أخرج طريقه: مسلم في صحيحه (١١٥٤)(١٧٠)، وأبو داود في سننه (٢٤٥٥)، والترمذي في جامعه (٧٣٣)، وأحمد في مسنده (٢٥٧٣١)، والنسائي في الصغرى (٢٣٢٧)، وفي الكبرى (٢٦٤٨)، وابن خزيمة في صحيحه (٢١٤٣)، وابن حبان في صحيحه (٣٦٢٨)، وابن راهويه في مسنده (١٠٢٤)، والبيهقي في الكبرى (٧٩١٥).

٣- عبدالواحد بن زياد، أخرج طريقه: مسلم في صحيحه (١١٥٤)(١٦٩)، والبيهقي في الكبرى (٧٩١٣)، (٨٣٣٩).

٤- شعبة بن الحجاج، أخرج طريقه: ابن خزيمة في صحيحه (٢١٤١).

٥- عيسى بن يونس، أخرج طريقه: إسحاق بن راهويه في مسنده (١٠٢٣).

٦- حماد بن أسامة، أخرج طريقه: أبو عوانة في مستخرجه (٢٨٤٢).

٧- أبو معاوية الضرير، أخرج طريقه: أبو يعلى في مسنده (٤٥٦٣).

---

(١) تهذيب الكمال (١٢/ ١٢٠).

(٢) السنن الكبرى (٣/ ٣٦٨).

(٣) الثقات (٤/ ٣٣٩).

(٤) تقريب التهذيب (٤١٥).

٨- محمد بن سعيد، أخرج طريقه: ابن خزيمة في صحيحه (٢١٤٣).

٩- سفيان بن عيينة، أخرج طريقه: البيهقي في الكبرى (٨٣٤٠).

١٠- إسماعيل بن زكريا، أخرج طريقه: أبو يعلى في مسنده (٤٥٩٦).

ومما سبق نرى اهتمام الأئمة بهذه الطريق وإخراجهم لها في مصنفاتهم - ومنهم مسلم في صحيحه -؛ مما يدل على صوابها. وهي المشهورة عن طلحة بن يحيى.

وبهذا يتبيّن أنّ رواية أبي الأحوص وشريك معلولة برواية يحيى القطان ووكيع وأكثر أصحاب الثوري، وهي علةٌ لم تؤثر على استدلال النسائي بالحديث، والله أعلم.



(٤٥) [٢٨٤٧-٢٨٥٩] حديث ابن شهاب عن سالم عن ابن عمر عن حفصة < "من لم يبيت الصيام قبل الفجر فلا صيام له".

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب النية في الصيام[1]، وأبان فيه عن اختلاف بين الرواة في حديث حفصة < .

ذلك أنَّه ابتدأ بقوله: ذكر اختلاف الناقلين لخبر حفصة في ذلك.

ثم أخرج الحديث من طريق سعيد بن شرحبيل عن الليث عن يحيى بن أيوب عن عبدالله بن أبي بكر عن سالم بن عبدالله عن عبدالله بن عمر عن حفصة < عن رسول الله ﷺ قال: "من لم يبيت الصيام قبل الفجر فلا صيام له".

ثم رواه من طريق شعيب بن الليث عن الليث عن يحيى بن أيوب عن عبدالله بن أبي بكر عن ابن شهاب عن سالم عن عبدالله عن حفصة < نحوه.

ثم ساقه من طريق أشهب عن يحيى بن أيوب وذكر آخر أن عبدالله بن أبي بكر حدثهما عن ابن شهاب عن سالم بن عبدالله عن أبيه عن حفصة < نحوه.

ثم رواه من طريق ابن جريج عن ابن شهاب عن سالم عن ابن عمر عن حفصة < نحوه.

ثم أورده من طريق عبيد الله بن عمر عن ابن شهاب عن سالم عن عبدالله عن حفصة < موقوفاً.

ثم رواه من طريق يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال: أخبرني حمزة بن عبدالله بن عمر عن أبيه قال: قالت حفصة < موقوفاً.

ثم ساقه من طريق عبدالله بن المبارك عن سفيان ومعمر عن الزهري عن حمزة عن عبدالله عن حفصة < مثله.

ثم رواه من طريقين عن سفيان بن عيينة عن الزهري عن حمزة عن حفصة < مثله، وقال عقبه: **والصواب عندنا موقوف، ولم يصح رفعه -والله أعلم-؛ لأنّ يحيى بن أيوب**

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٢٠٥).

ليس بذلك القوي، وحديث ابن جريج عن الزهري غير محفوظ، ثم قال: **أرسله مالك**.

فرواه من طريق ابن القاسم عن مالك عن الزهري عن عائشة وحفصة { ، ثم قال: **رواه نافع عن ابن عمر قوله**.

فرواه عن مالك عن نافع عن ابن عمر { قال: لا يصوم إلا من أجمع الصيام قبل الفجر.

ثم رواه من طريق عبيد الله عن نافع عن ابن عمر { قال: إذا لم يجمع الرجل الصوم من الليل فلا يصم.

وهذا التصرف صريحٌ من النسائي ~ ببيان الاختلاف بين الرواة في هذا الحديث، وقد رجَّح النسائي وقف الحديث، وأعلّ رواية من رفعه وهما:

١- يحيى بن أيوب، وقال عنه: ليس بذلك القوي.

٢- عبدالملك ابن جريج، وأعلّ طريقه بأنّها غير محفوظة.

واستدل النسائي لذلك أيضاً برواية مالك للحديث عن الزهري عن عائشة وحفصة { ؛ وهي موقوفةٌ.

وبعد تخريج الحديث وتتبع طرقه تبيّن ما يلي:

أولاً: روى يحيى بن أيوب الحديث واختلف عليه:

فرواه الليث عن يحيى بن أيوب عن عبدالله بن أبي بكر عن سالم بن عبدالله عن عبدالله بن عمر عن حفصة < مرفوعاً، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٣٣١)، وفي الكبرى (٢٦٥٢)، والدارمي في مسنده (١٧٤٠).

وهذه الطريق فيها رواية عبدالله بن أبي بكر للحديث عن سالم بدون واسطة، قال أبو حاتم: وقد سمع منه أحاديث ولكن لا يُدرى هل هذا منها أم لا[1].

وتابعه إسحاقُ بن حازم على روايته هذه التي لم تذكر الزهري، وقد أخرجها: ابن

---

(١) علل ابن أبي حاتم (٣/ ٩).

ماجه في سننه (١٧٠٠)، والدارقطني في سننه (٢٢١٤)، والطبراني في الكبير (٣٦٨).

ورواه الليث وأشهب بن عبدالعزيز كلاهما عن يحيى عن عبدالله بن أبي بكر عن الزهري عن سالم عن أبيه عن حفصة < مرفوعاً، وقد أخرج طريق الليث: النسائي في الصغرى (٢٣٣٢)، وفي الكبرى (٢٦٥٣)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣١٧٣)، والطبراني في الكبير (٣٣٧)، والبيهقي في الكبرى (٧٩٨٨).

وطريق الليث هذه فيها إثبات الواسطة بين عبدالله بن أبي بكر وسالم وهو الزهري، بخلاف الرواية السابقة.

وتابع ليثاً عليها راويان:

١- سعيد بن أبي مريم، أخرج طريقه: الترمذي في جامعه (٧٣٠)، والبيهقي في الكبرى (٧٩٠٧)، وفي معرفة السنن والآثار (٨٥٤٢).

٢- عبدالله بن وهب، أخرج طريقه: أبو داود في سننه (٢٤٥٤)، وابن خزيمة في صحيحه (١٩٣٣)، والدارقطني في سننه (٢٢١٦)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣١٧١)، والبيهقي في الكبرى (٧٩٠٨)، وفي معرفة السنن والآثار (٨٥٤٣).

وقد رواه الليث نفسه عن عبدالله بن أبي بكر، أخرج طريقه: الطبراني في الكبير (٣٣٧)، والمروزي في السنة (١١٨)[١].

أما طريق أشهب بن عبدالعزيز، فأخرجها: النسائي في الصغرى (٢٣٣٣)، وفي الكبرى (٢٦٥٤).

وقد أعلّ النسائي روايات يحيى بن أيوب الثلاث بقوله: **يحيى بن أيوب ليس بذلك القوي**.

ويحيى بن أيوب المصري، أبو العباس الغافقي، ضعفه الأئمة من قبل حفظه، قال فيه أحمد: سيء الحفظ[٢]، وقال أيضاً: ضعيفٌ، كان يُخطىءُ كثيراً[٣]، وقال يحيى بن

(١) وأشار لها أبو داود في سننه (٢/ ٣٢٩).

(٢) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبدالله (٣/ ٥٢).

(٣) المنتخب من علل الخلال (١/ ١٠٤).

معين: صالح[١]، وقال مرة: ثقة[٢]، وقال أبو حاتم: محله الصدق يكتب حديثه ولا يحتج به[٣]، وقال البخاري: صدوق[٤]، وقال أبو داود: صالحٌ[٥]، وقال النسائي: ليس بالقوي[٦]، وقال في موضع آخر: ليس به بأسٌ[٧]، وقال مرةً: ليس ممن يُعتمد عليه، وعنده غير حديث منكر[٨]. وقال ابن عدي: هو عندي صدوق لا بأس به[٩]، وقال الذهبي: له غرائب ومناكير يتجنبها أرباب الصحاح، وينقون حديثه، وهو حسن الحديث[١٠].

قلت: والأقرب أنّه صدوق، يكتب حديثه ويحتج به.

ولم يُثْبِت أحمد بن حنبل رفع الحديث. قال الأثرم: سمعت أبا عبدالله وذكر قول ابن عمر وحفصة: لا صيام لمن لم يجمع الصيام قبل الفجر، قلت له: قد رفعه يحيى بن أيوب المصري عن عبدالله بن أبي بكر عن الزهري عن سالم عن أبيه عن حفصة عن النبي ﷺ، فكأنه لم يثبته[١١].

وقد حكم البخاري على طريق يحيى بن أيوب بأنّها خطأٌ؛ فقد سأله الترمذي عن حديث يحيى بن أيوب عن عبدالله بن أبي بكر عن ابن شهاب عن سالم بن عبدالله عن أبيه

---

(١) تهذيب الكمال (٣١/ ٢٣٦).

(٢) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز (١/ ٩٨).

(٣) الجرح والتعديل (٩/ ١٢٨).

(٤) علل الترمذي الكبير (١/ ٣٤٩).

(٥) تهذيب الكمال (٣١/ ٢٣٦).

(٦) الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: ١٠٧).

(٧) تهذيب الكمال (٣١/ ٢٣٦).

(٨) السنن الكبرى (٣/ ٣٦٨).

(٩) الكامل في الضعفاء (٩/ ٥٩).

(١٠) سير أعلام النبلاء (٨/ ٦).

(١١) تنقيح التحقيق لابن عبدالهادي (٣/ ١٨٣).

عن حفصة ك عن النبي ﷺ قال: "من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له"، فقال: عن سالم عن أبيه عن حفصة عن النبي ﷺ خطأٌ؛ وهو حديث فيه اضطراب، والصحيح عن ابن عمر موقوفٌ[1].

ورواها أيضاً في تاريخه ثم قال: غير المرفوع أصح[2].

ثانياً: روى ابن جريج الحديث عن ابن شهاب عن سالم عن ابن عمر عن حفصة < مرفوعاً، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٣٣٤)، وفي الكبرى (٢٦٥٥)، والبيهقي في الكبرى (٧٩٠٩).

وأعلها النسائي بقوله: **وحديث ابن جريج عن الزهري غير محفوظ**، ويقصد بذلك أنّه غير محفوظ مرفوعاً، وأنّ المحفوظ عن الزهري هو الوقف، واستدل على ذلك بالروايات التي ساقها بعده عن الزهري موقوفةً، من طريق عبيد الله العمري ويونس بن يزيد ومعمر بن راشد وسفيان بن عيينة، ورواه عن مالك عنه عن عائشة وحفصة مرسلاً.

ثالثاً: روى عبيد الله بن عمر الحديث عن ابن شهاب عن سالم عن عبدالله عن حفصة < موقوفاً، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٣٣٥)، وفي الكبرى (٢٦٥٦).

وهذه الطريق تؤيد رأي النسائي في وقف الحديث؛ غير أنّها تفيد بأنَّ شيخ الزهري هو سالم بن عبدالله، وقد ساق النسائي عقبها ثلاث روايات تفيد بأنَّ شيخه هو حمزة بن عبدالله.

رابعاً: روى الزهري الحديث عن حمزة عن أبيه عن حفصة ك موقوفاً، وقد رواه عنه جمعٌ، منهم من اختلف عليه ومنهم من لم يختلف عليه، وفيما يلي بيان ذلك:

١- يونس بن يزيد، واختلف عليه:

---

(١) علل الترمذي الكبير (١/ ٣٤٩).

(٢) التاريخ الأوسط (١/ ١٣٤).

فرواه ابن وهب عنه عن الزهري عن حمزة عن أبيه عن حفصة ك ، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٣٣٦)، وفي الكبرى (٢٦٥٧).

ورواه كذلك ابن وهب عن يونس عن الزهري عن سالمٍ عن أبيه قوله، ذكر ذلك الدارقطني[(١)] والبيهقي[(٢)].

٢- معمر بن راشد، واختلف عليه:

فرواه ابن المبارك عنه عن الزهري عن حمزة عن أبيه عن حفصة ك ، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٣٣٧)، وفي الكبرى (٢٦٥٨).

وخالفه عبدالرزاق فرواه عن معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه عن حفصة ك ، أخرجها: الطحاوي في شرح معاني الآثار (٣١٧٦)

٣- سفيان بن عيينة - من طريق ابن المبارك -، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٣٣٨)، وفي الكبرى (٢٦٥٩)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣١٧٥).

وتابع ابن المبارك على روايته هذه عن سفيان بذكر ابن عمر راويان:

١- روح بن عبادة، أخرج طريقه: الطحاوي في شرح معاني الآثار (٣١٧٥).

٢- الحسن بن عرفة، أخرج طريقه: الدارقطني في سننه (٢٢١٧).

خامساً: روى سفيان بن عيينة الحديث عن الزهري عن حمزة عن حفصة ك .

وهذه الطريق تؤيد رواية الوقف في الحديث؛ ولكن تخالف رواية ابن عيينة السابقة من طريق ابن المبارك بعدم ذكر ابن عمر فيها، بل يرويه حمزة عن حفصة بدون واسطة، وحمزة قد صحت روايته عن عمته حفصة، وقد رواه عن سفيان هكذا خمسة رواة هم:

١- ابن أبي شيبة، أخرجه في مصنفه (٩١١٢).

---

(١) سنن الدارقطني (٢٢١٦).

(٢) السنن الكبرى (٧٩٠٩).

٢- علي بن المديني، أخرج طريقه: البخاري في التاريخ الأوسط (٥٧٢)، وقال سفيان فيها: سمعت الزهري أخبرني حمزة عن حفصة، قال سفيان ولم أسمعه ذكر عن حمزة غير هذا.

٣- صدقة بن الفضل، أخرج طريقه: البخاري في التاريخ الأوسط (٥٧٥).

٤- إسحاق بن إبراهيم، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٣٣٩)، وفي الكبرى (٢٦٦٠).

٥- أحمد بن حرب، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٣٤٠)، وفي الكبرى (٢٦٦١).

وقد صوّب أبو حاتم حديث حمزة بن عبدالله بن عمر عن حفصة ك قولَها غير مرفوع،[١]، و صوّب الدارقطني كذلك قولَ من قال: عن حمزة بن عبدالله[٢].

سادساً: روى مالك الحديث عن الزهري عن عائشة وحفصة { موقوفاً، أخرجه في الموطأ (١/ ٢٨٨)، ومن طريقه: النسائي في الصغرى (٢٣٤١)، وفي الكبرى (٢٦٦٢)، والبيهقي في الكبرى (٧٩١١).

وهي طريق مرسلة كما قال النسائي؛ لأنّ الزهري لم يدرك عائشة ولا حفصة، ولذلك فهي ضعيفة، وإنّما أخرجها النسائي ليُثْبِتَ أنَّ الصحيح في الحديث الوقف.

سابعاً: روى نافع الحديث عن ابن عمر { موقوفاً رواه عنه ثلاثة رواة هم:

١- مالك بن أنس، أخرج طريقه: في الموطأ (١/ ٢٨٨)، والنسائي في الصغرى (٢٣٤٢)، وفي الكبرى (٢٦٦٣).

٢- عبيد الله العمري، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٣٤٣)، وفي الكبرى (٢٦٦٤).

٣- موسى بن عقبة، أخرج طريقه: الطحاوي في شرح معاني الآثار (٣١٧٨).

---

(١) علل ابن أبي حاتم (٣/ ٩).

(٢) علل الدارقطني (١٥/ ١٩٤).

وأراد النسائي بهذه الطريق إثبات صحة وقفه من رواية ابن عمر ب .

وهذه الطريق صوّبها أحمد بن حنبل. قال الميمونيُّ: قلت: لأبي عبدالله - يعني أحمد ابن حنبل-: كيف إسناد حديث النبي ﷺ: " لا صوم لمن لم يجمع الصيام... "، قال أخبرك: ما له عندي ذاك الإسناد، إلا أنّه عن ابن عمر وحفصة ﭫ إسنادان جيدان[(١)].

وصوّبها أيضاً الترمذي[(٢)].

وبهذا يتبين أنّ رواية يحيى بن أيوب وابن جريج المرفوعتين معلولة برواية من وقفه عن ابن شهاب، وهي علة أثرت على الحديث وبيّنت أنّ الصواب فيه الوقف؛ إلا أنّها لم تؤثر على استدلال النسائي بالباب؛ فمفهوم حديث عائشة ك في الخلاف السابق يُبيّن أنّ نية الفرض تختلف عن النفل؛ فالنفل يجوز بنية من النهار، بخلاف الفرض، وكذلك فمثل هذا القول لا يمكن أن يقال بالرأي؛ فله حكم المرفوع، والله أعلم.



---

(١) تنقيح التحقيق لابن عبدالهادي (٣/ ١٨٣).

(٢) جامع الترمذي (٣/ ٩٩).

(٤٦) [٢٨٦١-٢٨٨٨] أحاديث في صيام النبي ع .

أخرجها الإمام النسائي ~ في باب صوم النبي ع بأبي هو وأمي، وذكر اختلاف ألفاظ الناقلين للخبر في ذلك[(١)]، وقد توسع النسائي في هذا الباب في ذكر الأحاديث التي تصف صيام النبي ع للفرض والتطوع؛ فساق فيه سبعة وعشرين طريقاً، أكثرها قد سبقت دراسته، وبعضها قد فصّل النسائي الخلاف فيه فيما يأتي من أحاديث.

وسأتكلم فيما يلي عن الأحاديث التي لم يسبق الكلام عليها، وليس فيما سيأتي ذكر لها، وأبين ما فيها من علةٍ- إن وجدت- .

الطريق الأولى: طريق يعقوب بن عبدالله القُمِي عن جعفر بن أبي المغيرة القُمي عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ب قال: كان رسول الله ع لا يفطر أيام البيض في حضر ولا سفر.

الطريق الثانية : طريق شعبة بن الحجاج عن جعفر بن إياس عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ب قال: كان النبي ع يصوم حتى نقول لا يفطر، ويفطر حتى نقول ما يريد أن يصوم، وما صام شهراً متتابعاً غير رمضان منذ قدم المدينة.

وهنا أبان النسائي عن اختلاف بين جعفر بن أبي المغيرة وجعفر بن إياس على سعيد بن جبير في متن الحديث .

وبالنظر إلى الراويين المختلفين على سعيد بن جبير نجد ما يلي:

أمّا جعفر بن أبي المغيرة فهو الخزاعي القمي، وثّقه أحمد في رواية[(٢)]، وقال مرةً: ليس بالمشهور[(٣)]، وقال ابن مندة: ليس هو بالقوى في سعيد بن جبير[(٤)]، ووثّقه ابن حبّان[(٥)].

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٢١٠).

(٢) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٣/ ١٠٢)

(٣) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٣/ ٢٨٣)

(٤) ميزان الاعتدال (١/ ٤١٧)

(٥) الثقات (٦/ ١٣٤).

وأمّا جعفر بن إياس اليشكري فثقةٌ عندهم، وثّقه يحيى بن معين وأبو زرعة وأبو حاتم والنسائي[(١)]، والعجلي[(٢)]، وقال ابن حجر: من أثبت الناس في سعيد بن جبير[(٣)].

وعليه فجعفر بن إياس أثبت من صاحبه وأشهر، وكذلك هو في سعيد ثبت بخلاف صاحبه، ولذا فحديثه أصح.

وقد تأيد ذلك أيضاً بنتيجة التخريج حيث تبيّن ما يلي:

أولاً: روى جعفر بن أبي المغيرة الحديث عن سعيد عن ابن عباس ب مرفوعاً، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٣٤٥)، وفي الكبرى (٢٦٦٦)، والطبراني في الكبير (١٢٣٢٠).

ومما سبق نلحظ عدم اهتمام الأئمة بهذه الطريق مما يدل على وهمها.

ثانياً: روى شعبة الحديث عن جعفر بن إياس عن سعيد عن ابن عباس ب مرفوعاً، أخرج طريقه: البخاري في صحيحه (١٩٧١)، ومسلم في صحيحه (١١٥٧)، والنسائي في الصغرى (٢٣٤٦)، وفي الكبرى (٢٦٦٧)، وابن ماجه في سننه (١٧١١)، والطيالسي في مسنده (٢٧٤٨).

ومن خلال ما سبق نجد اعتناء الأئمة بحديث شعبة، وإخراج صاحبي الصحيح له مما يدل على أنّه هو المحفوظ.

الطريق الثالثة: طريق حماد بن زيد عن مروان أبي لبابة عن عائشة ك قالت: كان رسول الله ع يصوم حتى نقول ما يريد أن يفطر، ويفطر حتى نقول ما يريد أن يصوم.

وهذه الطريق فيها مروان أبو لبابة العقيلي، مولى عائشة زوج النبي ع، ويقال:

---

(١) تهذيب الكمال (٥/ ٧).

(٢) الثقات (١/ ٢٧١).

(٣) تقريب التهذيب (١٩٨).

مولى هند بنت المهلب بن أبي صفرة، ويقال: مولى عبد الرحمن بن زياد العقيلي[١]، وهو ثقةٌ عندهم، وثقّه يحيى بن معين[٢]، وابن حبان[٣]، والذهبي[٤].

وهذه الطريق لا تنافي حديث ابن عباس ب السابق - من طريق جعفر بن إياس - بل تعضده، وتبيّن أنّ النبي ع كان أحياناً يسرد الصوم، وأحياناً يسرد الإفطار.

وقد أخرج طريق مروان هذه: النسائي في الصغرى (٢٣٤٧)، وفي الكبرى (٢٦٦٨)، وأحمد في مسنده (٢٤٣٨٨)، وإسحاق بن راهويه في مسنده (١٣٧٢)، وابن خزيمة في صحيحه (١١٦٣)، وعلق القول بصحته بجواز الاحتجاج بخبر مروان وقال: فإني لا أعرفه بعدالة ولا جرح[٥]، والحاكم في مستدركه (٣٦٢٥).

الطريق الرابعة: طريق قتادة عن زرارة بن أوفى عن سعد بن هشام عن عائشة ك قالت: لا أعلم نبي الله ع قرأ القرآن كله في ليلة، ولا قام ليلة حتى الصباح، ولا صام شهراً قط كاملاً غير رمضان.

وهذه الطريق فيها نفي صيام النبي لشهر كامل سوى رمضان، وقد سبق دراستها وبيان ما فيها[٦].

الطريق الخامسة: طريق عبد الله بن شقيق قال: سألت عائشة ك عن صيام النبي ع قالت: كان يصوم حتى نقول قد صام، ويفطر حتى نقول قد أفطر، وما صام رسول الله ع شهراً كاملاً منذ قدم المدينة إلا رمضان.

وهذه الطريق قد سبق دراستها وبيان ما فيها[٧].

---

(١) تهذيب الكمال (٢٧/ ٤١٢).

(٢) الجرح والتعديل (٨/ ٢٧٢).

(٣) الثقات (٥/ ٤٢٥).

(٤) الكاشف (٢/ ٢٥٤).

(٥) صحيح ابن خزيمة (٢/ ١٩١).

(٦) في باب التقدم قبل شهر رمضان، الإعلال رقم (٢٠).

(٧) في باب التقدم قبل شهر رمضان. الإعلال رقم (٢٠).

الطريق السادسة: طريق معاوية بن صالح عن عبد الله بن أبي قيس أنه سمع عائشة ك تقول: كان أحب الشهور إلى رسول الله ع أن يصومه شعبان، بل كان يصله برمضان.

وهذه الطريق فيها عبدالله بن أبي قيس ، أبو الأسود الشامي الحمصي، وهو ثقةٌ، وثقه العجلي[(١)]، والنسائي[(٢)] ، وابن حبّان[(٣)]، وقال أبو حاتم: صالح الحديث[(٤)].

وقد تبيّن بهذا الحديث أنّ النبي ع كان يصل أحياناً شعبان برمضان، وقد سبق دراسة الخلاف في ذلك[(٥)].

الطريق السابعة: طريق سالم أبي النضر عن أبي سلمة بن عبدالرحمن عن عائشة ك قالت: كان رسول الله ع يصوم حتى نقول ما يفطر، ويفطر حتى نقول لا يصوم، وما رأيت رسول الله ع استكمل صيام شهر قط إلا رمضان، وما رأيت النبي ع في شهر أكثر صياماً منه في شعبان.

وهذه الطريق قد سبق دراستها وبيان ما فيها[(٦)].

الطريق الثامنة: طريق سالم بن أبي الجعد عن أبي سلمة عن أم سلمة ك أنّ رسول الله ع كان لا يصوم شهرين متتابعين إلا شعبان ورمضان.

وهذه طريق صحيحةٌ تبيّن أنّ النبي ع كان أحياناً يصل شعبان برمضان في الصيام، وقد سبق البحث فيها ودراستها[(٧)].

---

(١) الثقات (٢/ ٥٢).

(٢) تهذيب الكمال (١٥/ ٤٦١).

(٣) الثقات (٥/ ٤٤).

(٤) الجرح والتعديل (٥/ ١٤٠).

(٥) في باب التقدم قبل شهر رمضان. الإعلال رقم (٢٠).

(٦) في باب التقدم قبل شهر رمضان. الإعلال رقم (٢٠).

(٧) في باب التقدم قبل شهر رمضان. الإعلال رقم (١٩).

الطريق التاسعة: طريق توبة العنبري عن محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن أم سلمة ك عن النبي ع أنّه لم يكن يصوم من السنة شهراً تاما إلا شعبان يصل به رمضان.

وقد تبيّن بهذا الحديث أنّ النبي ع كان يصل أحياناً شعبان برمضان، وقد سبق دراسة الخلاف في ذلك[1].

الطريق العاشرة: طريق محمد بن إسحاق قال: حدثني محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن عائشة ك قالت: لم يكن رسول الله ع لشهر أكثر صياماً منه لشعبان، كان يصومه أو عامته.

وهذه الطريق أيضاً فيها إثبات إكثار النبي ع من الصيام في شعبان، وقد سبق البحث فيها ودراستها[2].

الطريق الحادية عشرة: طريق محمد بن إسحاق عن يحيى بن سعيد عن أبي سلمة عن عائشة ك قالت: كان رسول الله ع يصوم شعبان إلا قليلاً، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٣٥٥)، وفي الكبرى (٢٦٧٦).

وهذه الطريق رواها ابن إسحاق عن شيخه يحيى بن سعيد بالعنعنة، وهي تخالف الطريق السابقة في كون شيخه هو محمد بن إبراهيم، وابن إسحاق مدلس، ولا يقبل من حديثه إلا ما صرح فيه بالتحديث، ولذا فهذه الطريق ضعيفة.

وقد روى هذا الحديث عن يحيى بن سعيد جمعٌ، ولم يذكر أحدٌ منهم هذه اللفظة ومنهم:

١- زهير بن معاوية، أخرج طريقه: البخاري في صحيحه (١٩٥٠).

٢- مالك بن أنس، أخرج طريقه: مسلم في صحيحه (١١٤٦)، وأبو داود في سننه (٢٣٩٩).

٣- يحيى بن سعيد القطان، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٣١٩).

---

(١) في باب التقدم قبل شهر رمضان. الإعلال رقم (١٩).

(٢) في باب التقدم قبل شهر رمضان. الإعلال رقم (١٩).

وقد ضعّف أبو حاتم هذه اللفظة فقال: هذه الكلمة الأخيرة لم يروها أحد غير ابن إسحاق[1]، وضعّفها كذلك الدارقطني فقال: ورواه ابن إسحاق عن يحيى بن سعيد عن أبي سلمة عن عائشة، وزاد فيه ألفاظاً أسندها عن النبي ع لم يأت بها غيره[2].

الطريق الثانية عشرة، والثالثة عشرة: طريق عبدالرحمن بن مهدي عن ثابت بن قيس أبو الغصن – شيخ من أهل المدينة – عن أبي سعيد المقبري قال: حدثني أسامة بن زيد ب قال: قلت: يا رسول الله لم أرك تصوم من شهر من الشهور ما تصوم من شعبان، قال: " ذلك شهر يغفل الناس عنه بين رجب ورمضان، وهو شهر ترفع فيه الأعمال إلى رب العالمين، فأحب أن يرفع عملي وأنا صائم ".

ثم رواه بالإسناد نفسه بلفظ: يا رسول الله إنك تصوم حتى لا تكاد تفطر، وتفطر حتى لا تكاد أن تصوم إلا يومين إذا دخلا في صيامك وإلا صمتهما، قال: " أي يومين " ، قلت: يوم الإثنين ويوم الخميس، قال: " ذانك يومان تعرض فيهما الأعمال على رب العالمين، وأحب أن يعرض عملي وأنا صائم ".

وهذا الحديث فيه إثبات إكثار النبي ع من صيام شعبان، وحرصه على صيام يومي الإثنين والخميس، وهو من رواية ثابت بن قيس أبي الغصن، وثابت بن قيس هو الغفاري، وثقه أحمد بن حنبل، وقال يحيى بن معين: ليس به بأس[3]، وقال ابن عدي: وهو ممن يكتب حديثه[4].

قلت: وهذا سندٌ حسن؛ فالحديث مقبول من هذه الطريق.

وقد أخرج طريقه: أحمد في مسنده (٢١٧٥٣)، (٢١٧٩١)، والنسائي في الصغرى (٢٣٥٨)، وفي الكبرى (٢٦٧٩)، والبزار في مسنده (٢٦١٧)، والطحاوي في شرح

----

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم (٣/ ٦٩).

(٢) علل الدارقطني (١٥/ ١٤٥).

(٣) تهذيب الكمال (٤/ ٣٧٤).

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال (٢/ ٢٩٣).

معاني الآثار (٣٣٢٣).

قلت: وستأتي الإشارة إلى شيء من طرق هذا الحديث[1].

الطريق الرابعة عشرة: طريق زيد بن حباب عن ثابت بن قيس الغفاري قال: حدثني أبو سعيد المقبري قال: حدثني أبو هريرة عن أسامة بن زيد ب أنّ رسول الله ع كان يسرد الصوم. فيقال: لا يفطر، ويفطر فيقال: لا يصوم، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٣٥٩)، وفي الكبرى (٢٦٨٠)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٩٧٦٥)

قلت: وهذه الطريق فيها إثبات واسطة بين أبي سعيد المقبري وأسامة بن زيد، وهو أبو هريرة س.

وهي من رواية زيد بن حباب العُكْلِي، وهو ممن اختلف فيه، فوثّقه يحيى بن معين، وعلي بن المديني[2]، والعجلي، وقال أحمد بن حنبل: كان صدوقاً، ولكن كان كثير الخطأ[3]، وقال أبو حاتم: صدوق صالح الحديث[4]، وقال ابن حبّان: كان ممن يخطىء، يعتبر حديثه إذا روى عن المشاهير وأما روايته عن المجاهيل ففيها المناكير[5].

قلت: والذي يظهر أنّ حديثه لا ينزل عن رتبة الحسن.

ثم إنّ لفظ حديثه يختلف عن لفظ حديث عبدالرحمن بن مهدي؛ فلعل أبا سعيد المقبري سمعه مرتين: مرةً من أسامة بن زيد ب ، ومرةً من أبي هريرة س.

الطريق الخامسة عشرة: طريق بحير بن سعد عن خالد بن معدان عن جبير بن نفير أنّ عائشة ك قالت: إنّ رسول الله ع كان يتحرى صيام الاثنين والخميس.

الطريق السادسة عشرة: طريق ثور بن يزيد عن خالد بن مَعْدان عن ربيعة الجُرَشِّي

---

(١) في الإعلال رقم (٦٠).

(٢) الجرح والتعديل (٣/ ٥٦٢).

(٣) تهذيب الكمال (١٠/ ٤٥).

(٤) الجرح والتعديل (٣/ ٥٦١).

(٥) الثقات (٨/ ٢٥٠).

عن عائشة ك قالت: كان رسول الله ع يتحرى يوم الإثنين والخميس.

قلت: وقد سبقت دراستهما، والكشف عن حالهما بما يغني عن إعادته هنا[1].

الطريق السابعة عشرة: طريق ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن عائشة ك قالت: كان رسول الله ع يتحرى الإثنين والخميس، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٣٨٤)، وفي الكبرى (٢٦٨٣).

قلت: وهذه الطريق منقطعة؛ فإنّ خالد بن معدان لم يدرك عائشة ك، قاله أبو زرعة[2].

الطريق الثامنة عشرة: طريق أبي داود الحفري عن الثوري عن منصور عن خالد ابن سعد عن عائشة < ، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢١٨١)، وفي الكبرى (٢٥٠٢)، (٢٦٨٤)، وأبو يعلى في معجمه (٣١).

وقد أنكر النسائي حديثه هذا، فقال: هذا حديث منكرٌ، ما يشبه حديث منصور. يشبه أن يكون أتى من أبي داود[3].

قلت: وقد سبق دراسة هذا الحديث، وبيان حاله[4].

الطريق التاسعة عشرة: طريق يحيى بن يمان عن سفيان الثوري عن عاصم عن المسيب بن رافع عن سواء الخزاعي عن عائشة ك قالت: كان النبي ع يصوم الإثنين والخميس.

قلت: وهو حديث ضعيفٌ؛ لضعف يحيى بن يمان، وستأتي دراسته في موضعه إن شاء الله[5].

---

(١) في الإعلال رقم (٢١).

(٢) المراسيل لابن أبي حاتم (ص: ٥٣).

(٣) السنن الكبرى (٤/ ١٣٢).

(٤) في الإعلال رقم (٢٠).

(٥) في الإعلال رقم (٦١).

الطريق العشرون: طريق أبي نصر التمار عن حماد بن سلمة عن عاصم عن سواء عن أم سلمة ك قالت: كان رسول الله ع يصوم من كل شهر ثلاثة أيام: الإثنين والخميس من هذه الجمعة، والإثنين من المقبلة، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٣٦٥)، وفي الكبرى (٢٦٨٦).

وأبو نصر التمار الراوي عن حمّاد بن سلمة هو عبدالملك بن عبد العزيز القشيري، وقد خالف الرواة عن حمّاد فجعل الحديث من مسند أم سلمة ك، وقد رواه جمع عن حمّاد فجعلوه من مسند حفصة ك، منهم:

١- يزيد بن هارون، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (٢٦٤٦٢).

٢- روح بن عبادة، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (٢٦٤٦٣).

٣- عفان بن مسلم، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (٢٦٤٦٤).

٤- النضر بن شميل، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٦٨٧).

وعليه؛ فالراجح رواية الجماعة في كون الحديث من مسند حفصة ك.

وهذا الحديث اختلف فيه على عاصم بن أبي النجود اختلافاً كثيراً[1].

الطريق الحادية والعشرون، والثانية والعشرون: طريق النضر بن شميل عن حماد عن عاصم بن أبي النجود عن سواء عن حفصة ك قالت: كان رسول الله ع يصوم ثلاثة أيام من كل شهر: يوم الخميس ويوم الإثنين ومن الجمعة الثانية يوم الإثنين.

ثم رواه من طريق زائدة بن قدامة عن عاصم عن المسيب بن رافع عن حفصة ك قالت: كان رسول الله ع إذا أخذ مضجعه جعل كفه اليمنى تحت خده الأيمن، وكان يصوم الاثنين والخميس.

وهذان الطريقان يفيدان أنّ النبي ع كان يصوم ثلاثة أيام من كل شهر، وكان يصوم الإثنين والخميس.

---

(١) قلت: وفي الإعلال رقم (٦١) زيادة توضيح وبيان لذلك.

قلت: وهما من رواية عاصم بن أبي النجود، وقد اختلف عليه في هذا الحديث اختلافاً كثيراً، وسيأتي ذكره في موضعه من الدراسة[١].

الطريق الثالثة والعشرون: طريق علي بن الحسن بن شقيق عن أبي حمزة محمد بن ميمون عن عاصم عن زر بن حبيش عن عبد الله بن مسعود **س** قال: كان رسول الله **ع** يصوم ثلاثة أيام من غرة كل شهر، وقل ما يفطر يوم الجمعة. قال أبو عبد الرحمن: أبو حمزة هذا اسمه محمد بن ميمون مروزي لا بأس به، إلا أنّه كان ذهب بصره في آخر عمره، فمن كتب عنه قبل ذلك فحديثه جيد.

وهذا الحديث من رواية عاصم بن أبي النجود، واسم أبي النجود بهدلة، وهو صدوق إلا أنّ حفظه سيءٌ، قال شعبة: حدثنا عاصم بن أبي النجود وفي النفس ما فيها[٢]، وقال أحمد بن حنبل: ثقةٌ رجلٌ صالح خَيِّرٌ ثقةٌ والأعمش أحفظ منه، وقال ابن أبي حاتمٍ: سألت أبا زرعة عن عاصم بن بهدلة فقال: ثقةٌ، قال عبدالرحمن فذكرته لأبي فقال: ليس محله هذا أن يقال هو ثقة وقد تكلم فيه ابن عُلَية، وقال أبو حاتمٍ: محله عندي محل الصدق، صالح الحديث ولم يكن بذاك الحافظ[٣]، وقال يحيى بن معين، والنسائي[٤]: ليس به بأس، وقال ابن خراش: في حديثه نكرة[٥]، وقال يعقوب بن سفيان: في حديثه اضطراب وهو ثقة، وقال العقيلي: لم يكن فيه إلا سوء الحفظ[٦]، وقال الدارقطني: في حفظه شيءٌ[٧].

وعليه فحديثه من قبيل الحسن.

---

(١) في الإعلال رقم (٦١).

(٢) تاريخ دمشق لابن عساكر (٢٥/ ٢٣٩).

(٣) الجرح والتعديل (٦/ ٣٤١).

(٤) تهذيب الكمال (١٣/ ٤٧٨).

(٥) تاريخ دمشق لابن عساكر (٢٥/ ٢٣٩).

(٦) تاريخ دمشق لابن عساكر (٢٥/ ٢٣٩).

(٧) سؤالات البرقاني للدارقطني (١/ ٤٩).

وهو أيضاً من رواية علي بن الحسن عن محمد بن ميمون، وقد بيّن النسائي أنّ محمد ابن ميمون قد ذهب بصره في آخر عمره، فمن كتب عنه قبل ذلك فحديثه جيد.

قلت: وسماع علي بن الحسن منه كان قبل ذهاب بصره، قاله أحمد بن حنبل[1].

ثم إنّ محمد بن ميمون قد توبع كما سيأتي في التخريج.

وبعد تخريج الحديث تبيّن ما يلي:

روى محمد بن ميمون الحديث عن عاصم عن زر عن عبد الله بن مسعود س مرفوعاً، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٣٦٨)، وفي الكبرى (٢٦٨٩)، وابن حبّان في صحيحه (٣٦٤٥).

وتابعه شيبان بن عبدالرحمن، أخرج طريقه: أبو داود في سننه (٢٤٥٠)، والترمذي في جامعه (٧٤٢)، وقال: حسن غريب، والنسائي في الكبرى (٢٧٧١)، وأحمد في مسنده (٣٨٦٠)، وابن خزيمة في صحيحه (٢١٢٩)، وأبو يعلى في مسنده (٥٣٠٣)، والبزار في مسنده (١٨١٨)، وقال: وهذا الحديث لا نعلم أحداً رواه عن النبي ع أعلى من عبد الله ابن مسعود، ولا نعلمه يروى عن عبد الله بهذا اللفظ إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد.

وخالفهما شعبة بن الحجاج فوقف الحديث، وقد صحح الدارقطني رفعه[2].

الطريق الرابعة والعشرون: طريق أبي عوانة عن عاصم بن بهدلة عن رجل عن الأسود بن هلال عن أبي هريرة س قال: أمرني رسول الله ع بركعتي الضحى، وأن لا أنام إلا على وتر، وصيام ثلاثة أيام من الشهر.

قلت: وهذا الحديث فيه إثبات صيام النبي ع ثلاثة أيام من كل شهر، وسيأتي البحث فيه في موضعه من الدراسة، حيث ساق النسائي الخلاف فيه[3].

الطريق الخامسة والعشرون: طريق سفيان بن عيينة عن عبيد الله بن أبي يزيد سمع

---

(١) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص: ٣٥٩).

(٢) علل الدارقطني (٥/ ٦٠).

(٣) في الإعلال رقم (٤٩).

ابن عباس ب يُسأل عن صيام يوم عاشوراء قال: ما علمت النبي ع صام يوماً يتحرى فضله على الأيام إلا هذا اليوم، - يعني شهر رمضان - ويوم عاشوراء.

قلت: وفيه إثبات تحري النبي ع صيام يوم عاشوراء على بقية الأيام.

وهذا الحديث قد رواه البخاري عن عبيدالله بن موسى عن ابن عيينة به، إلا أنّ لفظه: ما رأيت النبي ع يتحرى صيام يوم فضله على غيره إلا هذا اليوم - يوم عاشوراء -، وهذا الشهر - يعني شهر رمضان -.

وقد أخرج طريق ابن عيينة: البخاري في صحيحه (٢٠٠٦)، ومسلم في صحيحه (١١٣٢)، والنسائي في الصغرى (٢٣٧٠).

الطريق السادسة والعشرون: طريق الزهري عن حميد بن عبد الرحمن قال: سمعت معاوية يوم عاشوراء وهو على المنبر يقول: يا أهل المدينة أين علماؤكم، يا أهل المدينة سمعت رسول الله ع يقول في هذا اليوم: " إني صائم، فمن شاء أن يصوم فليصم ".

قلت: وهذا الحديث فيه إثبات صيام النبي ع يوم عاشوراء.

وسيأتي ذكر الخلاف فيه في موضعه من الدراسة [1].

الطريق السابعة والعشرون: طريق أبي عوانة عن الحر بن الصياح عن هنيدة بن خالد عن امرأته قالت: حدثتني بعض نساء النبي ع أنّ النبي ع كان يصوم يوم عاشوراء وتسعاً من ذي الحجة، وثلاثة أيام من الشهر: أول اثنين من الشهر وخميسين.

قلت: وهذا الحديث فيه إثبات صيام النبي ع ليوم عاشوراء، وتسع ذي الحجة، وثلاثة أيام من كل شهر.

وسيأتي ذكر الخلاف فيه في موضعه من الدراسة[2].



---

(١) في الإعلال رقم (٧٠).

(٢) في الإعلال رقم (٥١).

(٤٧) [٢٨٨٩-٢٨٩١] حديث مطّرف عن عمران بن حُصين { قال: قيل: يا رسول الله إنّ فلاناً لا يفطر نهاراً الدهر، فقال: "لا صام ولا أفطر".

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب النهي عن صيام الدهر[1]، وأبان فيه عن اختلاف بين يزيد بن عبدالله بن الشِّخير وقتادة بن دعامة على مطّرف بن عبدالله بن الشِّخير.

ذلك أنّه ابتدأ بقوله: ذكر الاختلاف على مطرف بن عبدالله في الخبر في ذلك.

ثم أخرج الحديث من طريق سعيد الجريري عن يزيد بن عبدالله عن مطّرف عن عمران بن حُصين { قال: قيل: يا رسول الله إنّ فلاناً لا يفطر نهاراً الدهر، فقال: "لا صام ولا أفطر".

ثم رواه من طريقي الأوزاعي وشعبة عن قتادة عن مطّرف عن أبيه ﷺ أنّه سمع رسول الله ﷺ وذُكر عنده رجل يصوم الدهر، فقال: "لا صام ولا أفطر".

وهذا التصرف صريحٌ من النسائي ~ ببيان الاختلاف على مطّرف بن عبدالله، ولم يرجّح بين الطريقين هنا، إلا أنّ سياقه يدل على ترجيحه طريق قتادة وذلك أخذاً مما يلي:

١- أنّه ساقها من طريقين في مقابل طريق واحدة ليزيد.

٢- أنّ يزيد بن عبدالله ليس ممن يقرن في ضبطه وتثبته بقتادة.

وبالنظر في الراويين المختلفين على مطرف وهما يزيد وقتادة نجد أنّهما ثقتان عندهم؛ إلا أنّ قتادة أحفظ من يزيد كما قال أبو حاتم[2].

ويزيد بن عبدالله بن الشخير وثّقه العجلي[3]، وابن سعدٍ[4]، والذهبي[5]،

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٢١٩).

(٢) علل ابن أبي حاتم (٣/ ٤٣).

(٣) الثقات (٢/ ٣٦٥).

(٤) الطبقات الكبرى (٧/ ١٥٦).

(٥) سير أعلام النبلاء (٤/ ٤٩٤).

وابن حجر[(١)].

أمّا قتادة بن دعامة السدوسي فثقةٌ باتفاق أهل العلم، قال أحمد بن حنبل: كان قتادة أحفظ أهل البصرة؛ لا يسمع شيئاً إلا حفظه، ووثّقه يحيى بن معين[(٢)]، والعجلي[(٣)]؛ وابن سعد[(٤)]. وقال ابن حجر: ثقةٌ ثبتٌ[(٥)].

وعليه فقتادة أوثق وأشهر عندهم.

وبعد دراسة الحديث وتخريج طرقه تبين ما يلي:

أولاً: روى يزيد بن عبدالله الحديث عن مطرف عن عمران بن حصين ﵁، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٣٧٩)، وفي الكبرى (٢٦٩٤)، وأحمد في مسنده (١٩٨٧٣)، (١٩٨٩٢)، وابن خزيمة في صحيحه (٢١٥١)، وابن حبان في صحيحه (٣٥٨٢)، والحاكم في مستدركه (١٥٩١)، والطبراني في الكبير (٢١٦)، (٢١٧)، (٢١٨).

ثانياً: روى قتادة الحديث عن مطرف عن أبيه ﵁، رواه عنه راويان هما:

١- شعبة بن الحجاج، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٣٨١)، وفي الكبرى (٢٦٩٥)، وابن ماجه في سننه (١٧٠٥)، وأحمد في مسنده (١٦٣٠٤)، (١٦٣٠٨)، (١٦٣١٥)، وابن خزيمة في صحيحه (٢١٥٠)، وابن حبان في صحيحه (٣٥٨٣)، والحاكم في مستدركه (١٥٩٠)، والطيالسي في مسنده (١٢٤٣)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٩٥٥٢).

٢- عبدالرحمن بن عمرو الأوزاعي، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى

----

(١) تقريب التهذيب (١٠٧٨).

(٢) الجرح والتعديل (٧/ ١٣٥).

(٣) الثقات (٢/ ٢١٥).

(٤) الطبقات الكبرى (٧/ ٢٢٩).

(٥) تقريب التهذيب (٧٩٨).

(٢٣٨٠)، وفي الكبرى (٢٦٩٦)، والدارمي في مسنده (١٧٨٥)

ونقل الترمذي عن البخاري أنَّ الطريقين محتملان، ولم يقض بينهما[(١)]، واحتمل أبو زرعة الطريقين أيضاً، وأشار إلى اختلاط الجريري، وأنّ حفظه قد ساء في آخر عمره، علاوة على أنّه لا يوصف بالحافظ[(٢)]، وكذلك صنيع الترمذي يوحي بصحة الطريقين عنده، فإنّه لما ذكر الأحاديث في الباب ذكرهما ولم يتعقبهما[(٣)].

بينما رجّح أبو حاتم طريق قتادة لحفظه[(٤)].

وبهذا يتبيّن أنّ عرض الإمام النسائي الخلاف على مطرف لم يؤثر على صحة الحديث؛ فكيفما دار فهو على صحابي، والاختلاف في الصحابي لا يضر فكلهم عدول، والله أعلم.



(١) علل الترمذي الكبير (١/ ١٢١).

(٢) علل ابن أبي حاتم (٣/ ٤٣).

(٣) جامع الترمذي (٣/ ١٢٩).

(٤) علل ابن أبي حاتم (٣/ ٤٣).

(٤٨) [٢٨٩٢، ٢٨٩٣] حديث عبد الله بن معبد عن أبي قتادة رضي الله عنه أنّ رسول الله ﷺ سُئل عن صومه فغضب...الحديث.

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب النهي عن صيام الدهر[1]، وأبان فيه عن اختلاف بين أبي هلال الراسبي وشعبة بن الحجاج على غيلان بن جرير.

ذلك أنّه ابتدأ بقوله: ذكر الاختلاف على غيلان بن جرير فيه.

ثم أخرج الحديث من طريق أبي هلال عن غيلان عن عبدالله بن معبد عن أبي قتادة عن عمر رضي الله عنه قال: كنا مع رسول الله ﷺ فمررنا برجل فقالوا: يا نبي الله هذا لا يفطر مذ كذا وكذا، فقال: "لا صام ولا أفطر، أو ما صام وما أفطر".

ثم رواه من طريق شعبة عن غيلان عن عبدالله بن معبد عن أبي قتادة رضي الله عنه أنّ رسول الله ﷺ سُئل عن صومه فغضب، فقال عمر: رضينا بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد رسولاً، وسئل عمن صام الدهر قال: "لا صام ولا أفطر، أو ما صام وما أفطر".

وهذا التصرف صريح من النسائي ~ ببيان الاختلاف على غيلان بن جرير؛ هل الحديث من مسند عمر أو أبي قتادة، ولم يرجّح بين الطريقين هنا، إلا أنّ الذي يظهر من سياقه ترجيحه لحديث شعبة، وذلك أخذاً مما يلي:

١- إخراجه له في مواضعَ أُخَرَ من كتابه من حديث أبي قتادة رضي الله عنه يدل على أنّ الحديث حديثه[2].

٢- أنّ محمد بن سليم أبا هلال الراسبي ليس ممن يقرن بشعبة في ضبطه وإتقانه.

هذا ما ظهر لي من سياق النسائي.

وبالنظر إلى الراويين المختلفين على غيلان وهما أبو هلال الراسبي وشعبة بن الحجاج نجد أنّ الأئمة قد تكلموا في أبي هلال الراسبي وضعفوه، لأنّه كان يُحدِّث من

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٢٢٠).

(٢) السنن الكبرى (٢٩٠٣)، (٢٩٨٥)، (٣٠٢١).

حفظه وليس له كتاب فوقع الغلط في حديثه، قال يحيى بن معين: لم يكن له كتابٌ وهو ضعيف[1]، وقال مرةً: صدوق[2]، وقال أبو حاتم: محله الصدق، لم يكن بذاك المتين، وقال أبو زرعة: لين، وقال ابن أبي حاتم: أدخله البخاري في كتاب الضعفاء، فسمعت أبي يقول يُحَوَّل من كتاب الضعفاء[3]، وقال النسائي: ليس بالقوي[4]، وقال ابن سعد: فيه ضعفٌ[5]، وقال ابن حبان: كان أبو هلالٍ شيخاً صدوقاً إلا أنّه كان يُخطِئُ كثيراً من غير تعمدٍ حتى صار يرفع المراسيل ولا يعلم، وأكثرُ ما كان يُحدّث من حفظه فوقع المناكيرُ في حديثه من سوء حفظه[6]، وقال ابن عدي بعد أن ساق له روايات عامّتُها غيرُ محفوظةٍ: وهو ممن يكتب حديثه[7].

أمّا شعبة بن الحجاج فإمامٌ ثقة ثبتٌ، وقد سبقت ترجمته [8].

فثبت بذلك أنّ شعبة أوثق من أبي هلال، وأنّ أبا هلال لم يكن له كتابٌ، فكان يحدث من حفظه فيقع الوهم في حديثه.

وتأكد أيضاً رجحان طريق شعبة بنتيجة التخريج حيث تبيّن ما يلي:

أولاً: روى أبو هلال الحديث عن غيلان عن عبدالله بن معبد عن أبي قتادة عن عمر رضي الله عنه، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٣٨٢)، وفي الكبرى (٢٦٩٧)، وأبو يعلى في مسنده (١٤٤)، والطبري في تهذيب الآثار (٤٥٨).

ولم أجد من تابع أبا هلال على روايته؛ بل لا يعرف للحديث مخرجٌ عن عمر،

---

(١) تاريخ ابن أبي خيثمة (١/ ٤٩٢).

(٢) تاريخ بغداد (١٤/ ٨٥).

(٣) الجرح والتعديل (٧/ ٢٧٤).

(٤) الضعفاء والمتروكون للنسائي (٩٠).

(٥) الطبقات الكبرى (٧/ ٢٧٨).

(٦) المجروحين لابن حبان (٢/ ٢٨٣).

(٧) الكامل في ضعفاء الرجال (٧/ ٤٤٣).

(٨) في الإعلال رقم (١٧).

قاله الطبري[1].

ثانياً: روى الحديث عن غيلان عن عبدالله بن معبد عن أبي قتادة ﵁ جمعٌ منهم:

١- شعبة بن الحجاج، أخرج طريقه: مسلم في صحيحه (١١٦٢)(١٩٧)، والنسائي في الصغرى (٢٣٨٣)، وفي الكبرى (٢٦٩٨)، وأحمد في مسنده (٢٢٥٣٧)، وأبو عوانة في مستخرجه (٢٩٤٩)[2].

٢- حماد بن زيد، أخرج طريقه: مسلم في صحيحه (١١٦٢)(١٩٦)، وأبو داود في سننه (٢٤٢٥)، والترمذي في جامعه (٧٦٧)، والنسائي في الصغرى (٢٣٨٧)، وأبو عوانة في مستخرجه (٢٩٢٤)، والطيالسي في مسنده (٦٣٦)، والبيهقي في الكبرى (٨٣٩٩).

٣- قتادة بن دعامة، أخرج طريقه: الطيالسي في مسنده (٦٣٦)، وعبدالرزاق في مصنفه (٧٨٦٥)، وابن حبان في صحيحه (٣٦٤٢)، والبيهقي في الكبرى (٨٣٩٩).

٤- مهدي بن ميمون، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (٢٢٦٥٠)، والطيالسي في مسنده (٦٣٦)، وأبو عوانة في مستخرجه (٢٩٢٦)، والبيهقي في الكبرى (٨٣٩٩)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٩٥٥١).

٥- أبان بن يزيد العطار، أخرج طريقه: مسلم في صحيحه (١١٦٢)، والبيهقي في الكبرى (٨٤٧٦)، وأبو عوانة في مستخرجه (٢٩٢٦).

وقد صوّب الأئمة أنّ الحديث من مسند أبي قتادة ﵁؛ منهم أبو زرعة[3]، والدارقطني[4]، والمزي[5].

---

(١) تهذيب الآثار (١/ ٢٩٠).

(٢) روى الأئمة هذا الحديث في مصنفاتهم على اختلافهم في سياقه، فبعضهم يقطّعه فيذكر الشاهد منه، وبعضهم يورده كاملاً، ولم أُخرِّج من الطرق إلا ما كان فيه ذكر السؤال عن صيام الدهر.

(٣) علل الحديث لابن أبي حاتم (٣/ ١٤٨).

(٤) علل الدارقطني (٦/ ١٤٥).

(٥) تحفة الأشراف (٨/ ١٢١).

وبهذا يتبيّن أنّ رواية أبي هلال معلولة برواية شعبة، وهي علة لم تؤثر على استدلال النسائي بالحديث، والله أعلم.

(٤٩) [٢٨٩٤-٢٨٩٩] حديث الأوزاعي عن عطاء عن عبد الله بن عمر ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: " من صام الأبد فلا صام ".

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب النهي عن صيام الدهر[1]، وأبان فيه عن اختلاف بين الأوزاعي وابن جريج على عطاء بن أبي رباح.

ذلك أنَّه ابتدأ بقوله: ذكر الاختلاف على عطاء بن أبي رباح في ذلك.

ثم أخرج الحديث من طريق الحارث بن عطية عن الأوزاعي عن عطاء عن عبدالله ابن عمر { قال: قال رسول الله ﷺ: "من صام الأبد فلا صام".

ثم رواه من طريقين عن الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن عطاء عن عبدالله غير منسوب في الطريق الأولى، وفي الطريق الثانية عن عبدالله بن عمر { به، وزاد " ولا أفطر ".

ثم رواه من طريق الوليد بن مزيد وعقبة بن علقمة عن الأوزاعي عن عطاء حدثني من سمع عبدالله بن عمر { به.

ثم ساقه من طريق موسى بن أعين عن الأوزاعي عن عطاء حدثني من سمع عبدالله بن عمر { به.

ثم ساقه من طريق يحيى بن حمزة عن الأوزاعي عن عطاء حدثني من سمع عبدالله ابن عمرو { به.

ثم ختم الباب بطريق ابن جريج عن عطاء عن أبي العباس الشاعر عن عبدالله بن عمرو { قال: بلغ النبي ﷺ أني أصوم أسرد...، وساق الحديث، قال: قال عطاء: ولا أدري كيف ذكر صيام الأبد، قال: قال النبي ﷺ: "لا صام من صام الأبد".

وهذا التصرف صريح من النسائي ~ ببيان الاختلاف على عطاء، ولم يُرجِّح بين الطرق هنا، ولكنّ الذي يظهر من سياقه أنّه يُرجِّح رواية الحديث من مسند عبدالله بن عمرو { ، وذلك أخذاً مما يلي:

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٢٢١).

١- أنّ في روايات الأوزاعي التي جعلته من مسند عبدالله بن عمر { اضطراباً؛ فمرةً يُروى عطاء عن ابن عمر بدون واسطة؛ ومرةً بواسطة؛ ومرةً يُنسب: ابن عمر؛ ومرةً يُروى: عبدالله، بدون نسبة، وهذا الاضطراب لا يُدرى هل هو منه أو من عطاء، وأكبر ظني أنّه من الأوزاعي؛ فإنّ ابن لهيعة والحجاج بن أرطأة - على ضعفهما- روياه عن عطاء عن عبدالله بن عمرو { بدون واسطة ولم يُختلف عليهما في جعله من مسنده كما سيأتي.

٢- سياقه لطريق يحيى بن حمزة عن الأوزاعي عن عطاء عن من سمع عبدالله بن عمرو { ، وهي تُلمح إلى ذلك.

٣- ختمه للباب بطريق ابن جريج عن عطاء عن أبي العباس عن عبدالله بن عمرو وهي مؤيدة لرواية الأوزاعي الأخيرة وهذا يؤكد بأنه يرى أنّ الحديث من مسند عبدالله ابن عمرو { .

٤- أنّه ساق الحديث في باب صوم يوم وإفطار يوم من أسانيد عديدةٍ عن عبدالله ابن عمرو {[1].

هذا ما ظهر لي من سياق النسائي.

وبالنظر إلى الراوي المختلف عليه وهو عطاء بن أبي رباح، نجد أنّ الأئمة نصوا على عدم سماعه من عبدالله بن عمر، قال أحمد بن حنبل: قد رأى ابن عُمر ولم يسمع منه[2]، وقال يحيى بن معين: قالوا إن عطاء بن أبي رباح لم يسمع من ابن عُمر شيئاً ولكنه قد رآه، ولا يصح له سماع[3]، وقال العلائي: قال ابن المديني: رأى عبدالله بن عُمر ولم يسمع منه[4]، فهذه النصوص من الأئمة تدل على خطأِ الطريق الأولى التي ذُكر فيها أنّه روى عن ابن عُمر.

----

(١) السنن الكبرى (٣/ ١٨٣).

(٢) المراسيل لابن أبي حاتم (١٥٤).

(٣) تاريخ ابن معين، برواية ابن محرز (١/ ١٢٦).

(٤) جامع التحصيل (٢٣٧).

وبالنظر إلى الراويين المختلفين على عطاء وهما عبدالرحمن بن عمرو الأوزاعي وعبدالملك ابن جريج نجد أنّهما ثقتان عندهم؛ إلا أنّ ابن جريج مقدمٌ في عطاء.

فالأوزاعي قال فيه أبو حاتم: فقيه متبع، وقال عمرو بن علي الفلاس: ثبت بما سمع[1]، وقال أبو داود: ثقة جليل[2]، وقال العجلي: شامي ثقةٌ[3].

وأما عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج، فقال فيه أحمد بن حنبل: أثبت الناس في عطاء، وقال علي ابن المديني: ما كان في الأرض أحدٌ أعلم بعطاء من ابن جريج، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وقال أبو زرعة: بخٍ من الأئمة[4]، وقال ابن حجر: ثقةٌ فقيهٌ فاضلٌ، وكان يرسل ويدلس[5].

فهنا نجد نص الإمام أحمد وابن المديني على أنّ ابن جريج مقدمٌ على غيره في عطاء، وهذا يؤكد صحة ما ألمح إليه النسائي في ختمه الباب بحديث ابن جريج، مما يدل على تقديمه له.

وبعد تخريج الحديث وتتبع طرقه تبيّن ما يلي:

أولاً: روى الأوزاعي الحديث عن عطاء عن ابن عمر { ؛ واضطرب فيه؛ فمرةً رواه بلا واسطةٍ بين عطاء وابن عمر؛ ومرةً بواسطة، وفيما يلي بيان ذلك.

روى الحديث عن الأوزاعي عن عطاء عن ابن عمر { موصولاً ثلاثة رواة بحسب ما تحصل لي هم:

١- الحارث بن عطية، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٣٧٣)، وفي الكبرى (٢٦٩٩).

---

(١) الجرح والتعديل (٥/ ٢٦٧).

(٢) سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود (٦٩).

(٣) الثقات (٢/ ٨٣).

(٤) الجرح والتعديل(٥/ ٣٥٨).

(٥) تقريب التهذيب (٦٢٤).

٢- الوليد بن مسلم، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٣٧٤)، وفي الكبرى (٢٧٠٠)، وابن حبان في صحيحه (٣٥٨١).

٣- سويد بن سعيد، أخرج طريقه: الطبري في تهذيب الآثار (٤٧٤).

ورواه عن الأوزاعي عن عطاء عمن سمع ابن عمر { أربعة رواة هم:

١- الوليد بن مزيد البيروتي، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٣٧٥)، وفي الكبرى (٢٧٠١)، والطبري في تهذيب الآثار (٤٧٦).

٢- عقبه بن علقمة، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٣٧٥)، وفي الكبرى (٢٧٠١).

٣- موسى بن أعين، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٣٧٦)، وفي الكبرى (٢٧٠٢)،

٤- بشر بن بكر، أخرج طريقه: الطبري في تهذيب الآثار (٤٧٥).

وهذا الحديث لا يُعرف من مسند ابن عُمر { إلا من طريق الأوزاعي هذه عن عطاء.

ثانياً: روى هذا الحديث جماعة عن الأوزاعي فجعلوه من مسند عبدالله بن عمرو { ، ولكنهم لم يجعلوا بين عطاء وعبدالله بن عمرو واسطة، منهم:

١- الوليد بن مسلم، أخرج طريقه: ابن حبان في صحيحه (٣٥٨١).

٢- محمد بن مصعب، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (٦٨٦٦).

٣- رواد بن الجرّاح، أخرج طريقه: البزار في مسنده (٢٤٠٠)، والطبراني في الكبير (١٣٦١٧).

٤- محمد بن كثير، أخرج طريقه أبو نعيم وقال: هذا حديث صحيح متفق عليه من حديث عبدالله بن عمرو، رواه الحجاج بن أرطاة وغيره عن عطاء، فهذه إشارة قوية من حافظ كأبي نعيم على أنه من مسند عبدالله بن عمرو { [1].

----

(١) حلية الأولياء (٣/ ٣٢٠)

وخالفهم يحيى بن حمزة فرواه عن الأوزاعي عن عطاء عمن سمع عبدالله بن عمرو عن عبدالله بن عمرو { ، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٣٧٧)، وفي الكبرى (٢٧٠٣).

ثالثاً: روى ابن جريج الحديث عن عطاء عن أبي العباس الشاعر عن عبدالله بن عمرو { ، أخرج طريقه الأئمة في مصنفاتهم، منهم: البخاري في صحيحه (١٩٧٧)، ومسلم في صحيحه (١٨٦)(١١٥٩)، والنسائي في الكبرى (٢٧٠٤)، وأحمد في مسنده (٦٨٧٤)، وابن خزيمة في صحيحه (٢١٠٩)، وعبدالرزاق في مصنفه (٧٨٦٣).

وهذا إلماح من النسائي بصواب طريق يحيى بن حمزة عن الأوزاعي، وتأكيد لها.

رابعاً: روى ابن لَهِيْعَة[1] والحجاج بن أرطأة[2] - على ضعفهما - الحديث عن عطاء عن عبدالله بن عمرو { ، ومع أنهما لم يذكرا واسطةً بين عطاءٍ وابن عمرو، إلا أنّ روايتهما تدل على أنّ الحديث عن ابن عَمرو لا عن ابن عُمر.

خامساً: صنيع الأئمة، حيث لم يُخرّج أحدٌ من أصحاب الكتب المشهورة هذا الحديث من مسند عبدالله بن عُمر { .

وبهذا يتبيّن أنّ الرواية عن الأوزاعي في ذكر الحديث من مسند ابن عمر { معلولة برواية يحيى بن حمزة عن الأوزاعي وبرواية ابن جريج عن عطاء في ذكره من مسند عبدالله بن عمرو { ، وهي علةٌ لم تؤثر على استدلال النسائي بالحديث، والله أعلم.



---

(١) أخرجها القضاعي في مسند الشهاب (٤٠٥).

(٢) أخرجها البزار في مسنده (٢٣٩٧).

(٥٠) [٢٩٠١ ، ٢٩٠٢] حديث الأعمش عن أبي عمار عن عمرو بن شرحبيل عن رجل من أصحاب النبي ﷺ قال: قيل للنبي ﷺ: رجلٌ يصوم الدهر...الحديث.

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب صوم ثلثي الدهر[(١)]، وأبان فيه عن اختلاف بين سفيان الثوري وأبي معاوية الضرير على الأعمش.

ذلك أنه أخرج الحديث من طريق سفيان الثوري عن الأعمش عن أبي عمار عن عمرو بن شرحبيل عن رجل من أصحاب النبي ﷺ قال: قيل للنبي ﷺ: رجلٌ يصوم الدهر. قال: "وددت أنّه لم يطعم الدهر". قالوا: فثلثيه. قال: "أكثر". قالوا: فنصفه. قال: "أكثر". ثم قال: "ألا أخبركم بما يذهب وحر الصدر[(٢)]: صوم ثلاثة أيام من كل شهر".

ثم رواه من طريق أبي معاوية الضرير عن الأعمش عن أبي عمار عن عمرو بن شرحبيل أتى رسولَ الله ﷺ رجلٌ... الحديث.

وهذا التصرف من النسائي ~ صريح ببيان الاختلاف على الأعمش، ولم يرجّح هنا بين الطريقين، ولم يظهر لي من سياقه ما يدل على ترجيحه لأحدهما.

وشيخ الأعمش فيه هو: عَريب بن حُميد، أبو عمّار الهمْداني، قال أبو بكر بن أبي خيثمة: سألت أحمد بن حنبل ويحيى بن معين عن أبي عمار فقالا: اسمه عَريب بن حُميد، وهو كوفيٌ ثقةٌ[(٣)]، وذكره ابن حبان في ثقاته وقال: من أهل الكوفة يروي المراسيل[(٤)].

وعمرو بن شرحبيل، هو أبو ميسرة الهمداني، قال يحيى بن معين: ثقة[(٥)]،

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٢٢٣).

(٢) وحر الصدر: غشه ووساوسه، النهاية في غريب الحديث والأثر (٥/ ١٦٠).

(٣) الجرح والتعديل (٧/ ٣٢).

(٤) الثقات (٥/ ٢٨٣).

(٥) الجرح والتعديل (٦/ ٢٣٨)

وقال ابن حجر: ثقةٌ عابد[(١)].

وبالنظر إلى الراويين المختلفين على الأعمش وهما سفيان الثوري وأبو معاوية الضرير نجد أنّهما ثقتان، إلا أنّ الثوريَ مقدمٌ عندهم في الأعمش، سُئل أحمد بن حنبل: من أحب الناس إليك في حديث الأعمش قال: سفيان. قيل: شعبة، قال: سفيان، وقال يحيى بن معين: أَمير المؤمنين في الحديث، وقال أيضاً: ثقةٌ[(٢)]، وقال العجلي: ثقةٌ كوفيٌّ، رجل صالحٌ زاهد عابدٌ، ثبت في الحديث، فقيهٌ صاحب سنةٍ واتباع[(٣)]، وسُئل يحيى بن معين من أثبت أصحاب الأعمش، قال: بعد سفيان وشعبة أبو معاوية الضرير، وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول أثبت الناس في الأعمش الثوري ثم أبو معاوية الضرير[(٤)]، وقال النسائي عن أبي معاوية: ثقةٌ[(٥)].

فنلحظ من هذا تقديم الأئمة للثوري على أبي معاوية في الأعمش.

وبعد تخريج الحديث تبيّن ما يلي:

أولاً: روى سفيان الثوري الحديث عن الأعمش عن أبي عمار عن عمرو بن شرحبيل عن رجل من أصحاب النبي ﷺ مرفوعاً، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٣٨٥)، وفي الكبرى (٢٧٠٦)، وعبدالرزاق في مصنفه (٧٨٦٧).

ولم يتابع الثوري على روايته.

ثانياً: روى أبو معاوية الحديث عن الأعمش عن أبي عمار عن عمرو بن شرحبيل مرسلاً، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٣٨٦)، وفي الكبرى (٢٧٠٧).

وتابعه وكيع بن الجراح، أخرج طريقه: ابن أبي شيبة في مصنفه (٩٥٥٥).

---

(١) تقريب التهذيب (٧٣٧).

(٢) الجرح والتعديل (٤/ ٢٢٥).

(٣) الثقات (١/ ٤٠٧).

(٤) الجرح والتعديل (٧/ ٢٤٨).

(٥) تهذيب الكمال (٢٥/ ١٣٢).

وهذا مما يؤكد أنّ الصواب في الحديث الإرسال.

وبهذا يتبيّن أنّ رواية سفيان الثوري الموصولة معلولة بروايتي أبي معاوية ووكيع المرسلة، وهي علة لم تؤثر على استدلال النسائي بالباب؛ فقد ذكر فيه حديث أبي قتادة **س** وفيه قوله: كيف بمن يصوم يومين ويفطر يوماً. فقال **ع** "ويطيق ذلك أحد"[1] والله أعلم.



(١) قلت: وهو حديث صحيح سبقت دراسته في الإعلال رقم (٤٦).

(٥١) [٢٩٠٤-٢٩٠٩] حديث عبد الله بن عمرو ب قال: قال رسول الله ع: "أفضل الصيام صيام داود، كان يصوم يوماً ويفطر يوماً".

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب صوم يوم وإفطار يوم، وذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر عبد الله بن عمرو بن العاص فيه(١).

ثم ابتدأ الباب بحديث حصين بن عبدالرحمن ومغيرة بن مقسم عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو ب قال: قال رسول الله ع: " أفضل الصيام صيام داود، كان يصوم يوماً ويفطر يوماً ".

ثم رواه من طريق مغيرة عن مجاهد قال: قال لي عبد الله بن عمرو بن العاص: أنكحني أبي امرأة ذات حسب، وفيه: فقال: " كيف تصوم "، قلت: كل يوم، قال: "صم من كل جمعة ثلاثة أيام". قلت: إني أطيق أفضل من ذلك، قال: " فصم يومين وأفطر يوماً ". قلت: إني أطيق أكثر من ذلك، قال: " فصم أفضل الصيام صيام داود، صوم يوم وفطر يوم ".

ثم رواه من طريق حصين بن عبدالرحمن عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو ب قال: زوجني أبي امرأة فجاء يزورها، وفيه: فقال: " صم من كل شهر ثلاثة أيام ". قلت: أنا أقوى من ذلك، قال: " صم صوم داود، صم يوماً وأفطر يوماً ".

ثم رواه من طريق يحيى بن أبي كثير أنّ أبا سلمة حدثه أنّ عبد الله قال: دخل علي رسول الله ع حجرتي ...الحديث، وفيه: قال: " وإنّه حسبك أن تصوم من كل شهر ثلاثاً، فذلك صيام الدهر كله، بالحسنة عشراً ". قلت: إني أجد قوة، فشدّدت فشُدِدَ علي، قال: " صم من كل جمعة ثلاثة أيام ". قلت: إني أطيق أكثر من ذلك، فشددت فشدد علي، قال: " صم صوم نبي الله ع داود ". قلت: وما كان صيام داود. قال: " نصف الدهر ".

ثم رواه من طريق ابن شهاب قال: أخبرني سعيد بن المسيب وأبو سلمة بن عبدالرحمن

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٢٢٥).

أنّ عبد الله بن عمرو ب قال: ذُكر لرسول الله ع أنّه يقول: لأقومنّ الليل ولأصومنّ النهار ما عشت...الحديث، وفيه: فقال رسول الله ع: " فإنّك لا تستطيع ذلك، فصم وأفطر، ونم وقم، وصم من الشهر ثلاثة أيام فإنّ الحسنة بعشر أمثالها، وذلك مثل صيام الدهر". قلت: فإني أطيق أفضل من ذلك، قال: "صم يوماً وأفطر يومين ".قلت: فإنّي أطيق أفضل من ذلك يا رسول الله، قال: " فصم يوماً وأفطر يوماً، وذلك صيام داود وهو أعدل الصيام " ...الحديث.

ثم رواه من طريق ابن إسحاق عن محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة بن عبد الرحمن قال: دخلت على عبد الله بن عمرو قلت: أي عم حدّثني عمّا قال لك رسول الله ع...الحديث، وفيه: فقال ع: " صم من كل شهر ثلاثة أيام ". قلت: إني أقوى على أكثر من ذلك، قال: " فصم من الجمعة يومين الاثنين والخميس ". قلت: إني أقوى على أكثر من ذلك، قال: " فصم صيام داود فإنّه أعدل الصيام عند الله، يوماً صائما ويوماً مفطراً، وإنه كان إذا وعد لم يخلف، وإذا لاقى لم يفر ".

وهذا التصرف من النسائي صريح ببيان اختلاف ألفاظ الناقلين لهذا الحديث عن عبدالله بن عمرو ب ، ووجه ذلك أنّه في روايات مجاهد سمّى صيام داود ÷ أفضل الصيام، وفي رواية يحيى عن أبي سلمة سمّاه نصف الدهر، وفي رواية سعيد بن المسيب وأبي سلمة سمّاه أعدل الصيام، وكذا في الرواية الأخيرة عن أبي سلمة.

والذي يظهر أن لا تعارض بينها، فإنّ الأعدل لا ينافي كونه الأفضل، وهو أيضاً نصف الدهر، من حيث كونه صيام يوم وإفطار يوم.

وقد جاءت نتيجة تخريج الحديث على النحو التالي:

أولاً: روى مجاهد الحديث عن عبدالله بن عمرو ب ، أخرج طريقه: البخاري في صحيحه (١٩٧٨)، (٥٠٥٢)، والنسائي في الصغرى (٢٣٨٨)، (٢٣٨٩)، (٢٣٩٠)، وفي الكبرى (٢٧٠٩)، (٢٧١٠)، (٢٧١١)، وأحمد في مسنده (٦٨٦٣).

ثانياً: روى أبو سلمة بن عبدالرحمن الحديث عن عبدالله بن عمرو ب ، أخرج طريقه: البخاري في صحيحه (١٩٧٥)، (٥١٩٩)، (٦١٣٤٩)، ومسلم في صحيحه

(١١٥٩)، والنسائي في الصغرى (٢٣٩١)، وفي الكبرى (٢٧١٢)، وأحمد في مسنده (٦٨٦٧)، وابن حبّان في صحيحه (٣٥٧١).

ثالثاً: روى ابن المسيب وأبو سلمة الحديث عن عبدالله بن عمرو ب ، أخرج طريقه: البخاري في صحيحه (١٩٧٦)، (٣٤١٨)، ومسلم في صحيحه (١١٥٩)، وأبو داود في سننه (٢٤٢٧)، والنسائي في الصغرى (٢٣٩٢)، وفي الكبرى (٢٧١٣)، وابن حبّان في صحيحه (٣٥٢).

رابعاً: روى ابن إسحاق الحديث عن محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عبد الله بن عمرو ب ، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٣٩٣)، وفي الكبرى (٢٧١٤)، وأحمد في مسنده (٦٨٨٠)

قلت: ومحمد بن إسحاق صدوقٌ عند الأئمة، حجةٌ في المغازي والسير، قال شعبة: صدوقٌ في الحديث[1]، وقال أحمد بن حنبل: وأما محمد بن إسحاق فيكتب عنه هذه الأحاديث يعني المغازي ونحوها، فإذا جاء الحلال والحرام أردنا قوماً هكذا، قال أحمد ابن حنبل بيده وضم يديه وأقام أصابعه الإبهامين[2]، وقال يحيى بن معين: ثقة ولكنه ليس بحجة[3]، وقال مرةً: ليس به بأس، وقال أُخرى: ليس بذاك، ضعيفٌ، وقال أيضاً: سقيم ليس بالقوي[4]، وقال أيضاً: لم يزل الناس يتقون حديثه، وقال أبو حاتم: ليس عندي في الحديث بالقوي، ضعيف الحديث، يكتب حديثه[5].

قلت: ومع ذلك فهو مُدلِّسٌ، قال ابن حجر: صدوقٌ مشهورٌ بالتدليس عن الضعفاء والمجهولين وعن شر منهم، وصفه بذلك أحمد والدارقطني وغيرهما[6].

---

(١) الجرح والتعديل (٧/ ١٩٢).

(٢) تاريخ ابن معين – رواية الدوري (٣/ ٢٤٧).

(٣) تاريخ ابن معين – رواية الدوري (٣/ ٢٤٧).

(٤) تاريخ ابن أبي خيثمة (٢/ ٣٢٤).

(٥) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧/ ١٩٤).

(٦) طبقات المدلسين (ص: ٥١).

وقد روى هذا الحديث بالعنعنة، ولا يقبل من حديثه إلا ما صرّح فيه بالسماع.

وتفرد في هذا الحديث عن محمد بن إبراهيم بقوله: وإذا لاقى لم يفر، وليست هي في حديث باقي الرواة عن محمد بن إبراهيم، ولا عن أبي سلمة بن عبدالرحمن.

وبهذا يتبيّن أن لا منافاة بين ألفاظ الرواة الناقلين لهذا الحديث، والله أعلم.



(٥٢) [٢٩١٠-٢٩١٢] حديث عبد الله بن عمرو ب قال: قال رسول الله ع: "صم يوماً ولك أجر ما بقي..." الحديث.

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب ذكر الزيادة في الصيام والنقصان من الأجر، وذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر عبد الله بن عمرو بن العاص فيه[(١)].

ثم ابتدأ الباب بحديث زياد بن فياض قال: سمعت أبا عياض يحدث عن عبد الله ابن عمرو ب أنّ رسول الله ع قال له: " صم يوماً ولك أجر ما بقي ". قال: إني أطيق أكثر من ذلك، قال: " صم يومين ولك أجر ما بقي ". قال: إني أطيق أكثر من ذلك، قال: " صم ثلاثة أيام ولك أجر ما بقي " قال: إني أطيق أكثر من ذلك، قال: " صم أربعة أيام ولك أجر ما بقي ". قال: إني أطيق أكثر من ذلك، قال: " صم أفضل الصيام عند الله صوم داود، كان يصوم يوماً ويفطر يوماً ".

ثم رواه من طريق مطرف عن ابن أبي ربيعة عن عبد الله بن عمرو ب قال ذكرت للنبي ع الصوم قال: " صم من كل عشرة أيام يوماً ولك أجر تلك التسعة ". فقلت: إني أقوى من ذلك، قال: " فصم من كل تسعة أيام يوماً ولك أجر تلك الثمانية ". فقلت: إني أقوى من ذلك، قال: " فصم من كل ثمانية أيام يوماً ولك أجر تلك السبعة ". قلت: إني أقوى من ذلك، قال: فلم يزل حتى قال: " صم يوماً وأفطر يوماً ".

ثم رواه من طريق ثابت عن شعيب بن عبد الله بن عمرو عن أبيه قال: إنّ رسول الله ع قال له: " صم يوماً ولك أجر عشرة أيام ". قال: قلت: زدني يا رسول الله، قال: " صم يومين ولك تسعة ". قال: قلت: زدني قال: " صم ثلاثة أيام ولك أجر ثمانية أيام ". قال ثابت: فأخبرت بذلك مطرف بن عبد الله، فقال: ما أراه إلا يزداد في العمل وينقص من الأجر، قال أبو عبد الرحمن: زاد بعضهم على بعض.

وهذا التصرف من النسائي صريح ببيان اختلاف ألفاظ الناقلين لهذا الحديث عن عبدالله بن عمرو ب ، ووجه ذلك أنّه في حديث أبي عياض قال: " صم يوماً، ولك

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٢٢٩).

أجر ما بقي "، ولم يقيده بعشرة أيام ولا بشهر، وخالفه ابن أبي ربيعة؛ فرواه مقيداً، فقال: " صم من كل عشرة أيام يوماً ولك أجر تلك التسعة "، وخالفه شعيب فقال: "صم يوماً ولك أجر عشرة أيام".

لكن الذي يظهر أنّه لا اختلاف في الحقيقة؛ فرواية أبي عياض المطلقة تحمل على رواية ابن أبي ربيعة المفسرة؛ ففي رواية أبي عياض قال: صم يوماً، ولك أجر ما بقي، والذي يبقى بيّنته رواية ابن أبي ربيعة بأنّه تسعة أيام، وأمّا رواية شعيب فمعنى قوله: " صم يوماً، ولك أجر عشرة "، أي مع أجر الصوم، لأنّ الحسنة بعشر أمثالها(1).

وقد جاءت نتيجة تخريج الحديث على النحو التالي:

أولاً: روى أبو عياض الحديث عن عبدالله بن عمرو ب مرفوعاً، أخرج طريقه: مسلم في صحيحه (١١٥٩)، والنسائي في الصغرى(٢٣٩٤)، وفي الكبرى (٢٧١٥)، وأحمد في مسنده (٦٩١٥)، والطيالسي في مسنده (٢٤٠٢)، وابن خزيمة في صحيحه (٢١٠٦)، وابن حبّان في صحيحه (٣٦٥٨).

ثانياً: روى الحارث بن أبي ربيعة الحديث عن عبدالله بن عمرو ب مرفوعاً، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٣٩٥)، وفي الكبرى (٢٧١٦)، وأحمد في مسنده (٧٠٨٧).

ثالثاً: روى شعيب بن عبدالله بن عمرو بن العاص الحديث عن أبيه مرفوعاً، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٣٩٦)، وفي الكبرى (٢٧١٧)، وأحمد في مسنده (٦٥٤٥).

وبهذا يتبيّن أن لا تضاد بين روايات هذا الحديث، فمجمله يُبيّنه الحديث الآخر المفسر، وأنّه كلما زاد في الصيام نقص من الأجر، والله أعلم.



---

(١) فتح الباري (٤/ ٢١٩).

(٥٣) [٢٩١٣-٢٩١٥] حديث عبد الله بن عمرو ب قال: قال رسول الله ع : " فصم عشراً، قلت: إنّي أُطيق أفضل من ذلك... " الحديث.

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب صوم عشرة أيام من كل شهر، وذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر أبي العباس عن عبد الله بن عمرو بن العاص فيه[1]، وقد أبان النسائي فيه عن اختلاف بين مطرف بن طريف وشعبة بن الحجاج على حبيب بن أبي ثابت.

ذلك أنّه أخرج الحديث من طريق مطرف بن طريف عن حبيب بن أبي ثابت عن أبي العباس الشاعر عن عبد الله بن عمرو ب قال: قال لي رسول الله ع : " إنه بلغني أنك تقوم الليل وتصوم النهار" . قلت: يا رسول الله ما أردت بذلك إلا الخير، قال: " لا صام من صام الأبد، ولكن أدلك على صوم الدهر ثلاثة أيام من كل شهر ". قلت: يا رسول الله إني أطيق أفضل من ذلك، قال: " فصم خمسة أيام ". قلت: إني أطيق أفضل من ذلك، قال: " فصم عشراً ". قلت: إني أطيق أفضل من ذلك، قال: " فصم صوم داود، وكان يصوم يوماً ويفطر يوماً ".

ثم رواه من طريق أمية بن خالد عن شعبة عن حبيب بن أبي ثابت عن أبي العباس عن عبد الله بن عمرو ب قال: قال لي رسول الله ع : " إنك تقوم الليل وتصوم النهار، لا صام من صام الأبد، صم من كل شهر ثلاثة أيام " قلت: زدني، قال: " صم من كل شهر خمسة أيام " قلت: زدني، قال: " أفضل الصيام صوم داود، يصوم يوماً ويفطر يوماً، ولا يفر إذا لاقى ".

ثم رواه من طريق خالد بن الحارث عن شعبة عن حبيب بن أبي ثابت عن أبي العباس عن عبد الله بن عمرو ب قال: قال لي رسول الله ع بنحوه.

وهذا التصرف من النسائي صريحٌ ببيان الاختلاف على حبيب بن أبي ثابت، ولم يُرجِّح النسائي بين الروايتين هنا، والذي يظهر من سياقه ترجيح رواية شعبة في عدم ذكر صوم عشرة أيام في هذا الحديث، وذلك أخذاً مما يلي:

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٢٣١).

١- أنّه ذكر حديث شعبة من وجهين عنه، وليس فيهما ذكر لهذه اللفظة.

٢- أنّه أتبع ذلك بروايتي عمرو بن دينار وعطاء بن أبي رباح عن أبي العباس، وليس فيهما ذكر لهذة الجملة.

وبالنظر إلى الراويين المختلفين على حبيب بن أبي ثابت وهما مطرف بن طريف وشعبة بن الحجاج نجد أنّهما ثقتان.

فأما مطرف بن طريف الأشجعي فثقةٌ، وثّقه سفيان الثوري، وأحمد بن حنبل[(١)]، ويحيى بن معين[(٢)]، وأبو حاتمٍ[(٣)]، والعجلي[(٤)].

وأما شعبة فهو أمير المؤمنين في الحديث قاله الثوري[(٥)]، وقال الشافعي: لولا شعبة ما عرف الحديث بالعراق، وقال أحمد بن حنبل: شعبة أحسن حديثاً من الثوري، لم يكن في زمن شعبة مثله في الحديث، ولا أحسن حديثاً منه، كان قسم له من هذا حظٌّ[(٦)]، وقال أيضاً: كان شعبة أمةً وحده في هذا الشأن، يعني في الرجال وبصره بالحديث وتثبّته وتنقيته للرجال[(٧)]، وقال أبو حاتم: ثقةٌ[(٨)]، وقال العجلي: ثقة في الحديث تقيٌ وكان يخطئ في بعض الأسماء[(٩)].

وعليه فلا يمكن الترجيح من خلال الراوي، إلا أنّ مطرفاً قد انفرد بهذه اللفظة، فتكون طريق شعبة هي الصحيحة، وقد تأكد ذلك بنتيجة التخريج حيث تبيّن ما يلي:

---

(١) الجرح والتعديل (٨/ ٣١٣).

(٢) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال (ص: ٥٥).

(٣) الجرح والتعديل (٨/ ٣١٣).

(٤) الثقات (٢/ ٢٨٢).

(٥) تهذيب الكمال (١٢/ ٤٩١).

(٦) الجرح والتعديل (٤/ ٣٧٠).

(٧) تهذيب الكمال (١٢/ ٤٩١).

(٨) الجرح والتعديل (٤/ ٣٧٠).

(٩) الثقات (١/ ٤٥٦).

أولاً: روى مطرف بن طريف الحديث عن حبيب بن أبي ثابت عن أبي العباس الشاعر عن عبد الله بن عمرو ب مرفوعاً، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٣٩٧)، وفي الكبرى (٢٧١٨)، والبزار في مسنده (٢٣٩٩).

ولم يتابع مطرف على روايته هذه؛ مما يدل على وهمه.

ثانياً: روى شعبة الحديث عن حبيب بن أبي ثابت عن أبي العباس الشاعر عن عبد الله بن عمرو ب مرفوعاً، أخرج طريقه: البخاري في صحيحه (١٩٧٩)، ومسلم في صحيحه (١١٥٩)، والنسائي في الصغرى (٢٣٩٩)، وفي الكبرى (٢٧١٩)، (٢٧٢٠)، وأحمد في مسنده (٦٧٦٦)، والطيالسي في مسنده (٢٣٦٩)، وابن حبّان في صحيحه (٦٢٢٦).

وتابعه على روايته عن حبيب راويان ثقتان، ولم يذكرا هذه اللفظة، وهما:

١- سفيان الثوري، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (٦٥٣٤).

٢- مسعر بن كدام، أخرج طريقه: البخاري في صحيحه (٣٤١٩)، وأحمد في مسنده (٦٥٣٤).

ثالثاً: وقد رواه أيضاً ثقتان عن أبي العباس الشاعر- واسمه عمرو بن أوس- فلم يذكرا هذه الجملة، وهما:

١- عطاء بن أبي رباح، أخرج طريقه: البخاري في صحيحه (١٩٧٧)، ومسلم في صحيحه (١١٥٩)، والنسائي في الصغرى (٢٤٠١)، وفي الكبرى (٢٧٢٢)، وأحمد في مسنده (٦٨٧٤)، وابن خزيمة في صحيحه (٢١٠٩).

٢- عمرو بن دينار، أخرج طريقه: البخاري في صحيحه (١١٣١)، ومسلم في صحيحه (١١٥٩)، والنسائي في الصغرى (٢٤٠٠)، وفي الكبرى (٢٧٢١)، وابن خزيمة في صحيحه (٢١٥٢).

وبهذا يتبيّن أنّ رواية مطرف بن طريف في ذكر صيام عشرة أيام معلولة برواية شعبة التي لم تذكرها، وهي علة لم تؤثر على استدلال النسائي بالحديث، والله أعلم.



(٥٤) [٢٩٢١-٢٩٢٣] حديث عاصمٍ عن الأسود بن هلال عن أبي هريرة ﷺ قال: أمرني نبي الله ﷺ بثلاث: "نوم على وتر وغسل يوم الجمعة وصيام ثلاثة أيام من كل شهر".

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب صوم ثلاثة أيام من كل شهر[١]، وأبان فيه عن اختلاف بين أبي حمزة السكري وأبي معاوية الضرير وبين أبي عوانة على عاصم بن بهدلة.

ذلك أنّه أخرج الحديث من طريق أبي حمزة عن عاصمٍ عن الأسود بن هلال عن أبي هريرة ﷺ قال: أمرني نبي الله ﷺ بثلاث: "نوم على وتر، وغسل يوم الجمعة، وصيام ثلاثة أيام من كل شهر".

ثم أخرجه من طريق أبي معاوية عن عاصم به.

ثم رواه من طريق أبي عوانة عن عاصمٍ عن رجلٍ عن الأسود بن هلال عن أبي هريرة ﷺ به.

وهذا التصرف صريح من النسائي ببيان الاختلاف على عاصم بن بهدلة؛ هل بين عاصم والأسود واسطة أم لا، ولم يرجّح النسائي بين الروايتين، ولكنْ سياقه للرواية الأولى من وجهين عن عاصم لم يُذكر فيهما واسطة، في مقابل وجه واحد للرواية الثانية ذُكرت فيها الواسطة يدل على ترجيحه للرواية الأولى.

وبالنظر إلى الراوي المختلف عليه وهو عاصم بن أبي النجود - واسم أبي النجود بهدلة - فقد وصفه غالب النقاد بسوء الحفظ، وهو في نفسه صدوق، قال يحيى بن سعيد سمعت شعبة يقول: حدثنا عاصم بن أبي النجود وفي النفس ما فيها[٢]، وقال أحمد بن حنبل: ثقةٌ رجلٌ صالحٌ خيرٌ، وقال يحيى بن معين: ليس به بأس[٣]، وقال ابن أبي حاتم: سألت أبا زرعة عن عاصم بن بهدلة فقال: ثقة، قال ابن أبي حاتم فذكرته لأبي فقال: ليس محله هذا أن يقال هو ثقة وقد تكلم فيه ابن علية فقال: كأن كل من كان اسمه

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٢٣٦).

(٢) تاريخ دمشق لابن عساكر (٢٥/ ٢٣٩).

(٣) الجرح والتعديل (٦/ ٣٤١).

عاصماً سيء الحفظ. وقال أبو حاتم: محله عندي محل الصدق، صالح الحديث ولم يكن بذاك الحافظ[1]، وقال العقيلي: لم يكن فيه إلا سوء الحفظ، وقال ابن خراش: في حديثه نكرة[2]، وقال النسائي: ليس بحافظ[3]، وقال الدارقطني: في حفظه شيءٌ[4]، وقال الذهبي: هو حسن الحديث[5].

وبالنظر إلى الرواة المختلفين على عاصم وهم أبو حمزة وأبو معاوية وأبو عوانة نجد ما يلي:

أمّا أبو حمزة السكري فهو محمد بن ميمون، قال ابن المبارك: السكري صحيح الكتب، وقال أحمد بن حنبل: ما بحديثه عندي بأس[6]، ووثّقه يحيى بن معين[7]، والنسائي[8]، وقال مرةً: لا بأس به[9].

وأمّا أبو معاوية فهو محمد بن خازم، وهو ثقةٌ، وقد سبقت ترجمته[10].

وأمّا أبو عوانة فهو الوضاح بن عبدالله اليَشكُري، قال يحيى بن معين: كان أبو عوانة أمياً يستعين بإنسانٍ يكتب له، وكان يقرأُ الحديث[11]، وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن أبي عوانة فقال: كتبه صحيحةٌ، وإذا حدّث من حفظه غلط كثيراً وهو صدوقٌ

---

(١) الجرح والتعديل (٦/ ٣٤١)
(٢) تاريخ دمشق لابن عساكر (٢٥/ ٢٣٩).
(٣) ميزان الاعتدال (٢/ ٣٥٧).
(٤) ميزان الاعتدال (٢/ ٣٥٧).
(٥) ميزان الاعتدال (٢/ ٣٥٧).
(٦) الجرح والتعديل (٨/ ٨١).
(٧) تاريخ ابن معين، برواية ابن محرز (١/ ١١١).
(٨) السنن الكبرى للنسائي (٣/ ١٨٠).
(٩) السنن الكبرى للنسائي (٣/ ١٨٠).
(١٠) في الإعلال رقم (١٧).
(١١) تاريخ ابن معين، برواية الدوري (٤/ ١٨٤).

ثقةٌ، وقال أبو زرعة: بصريٌ ثقةٌ إذا حدّث من كتابه[1]، وذكره ابن حبان في ثقاته[2].

وبناءً عليه نجد أنّ أبا عوانة إذا حدّث من حفظه قد يهم؛ وهذا منه.

وبعد دراسة الحديث وتخريجه تبيّن ما يلي:

أولاً: روى أبو عوانة الحديث عن عاصم عن رجل عن الأسود عن أبي هريرة رضي الله عنه، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٣٦٩)، (٢٤٠٦)، وفي الكبرى (٢٧٢٨).

ولم يتابع أبو عوانة على روايته مما يدل على وهمه.

ثانياً: روى الحديث عن عاصم عن الأسود بن هلال بدون واسطة ثلاثة من الرواة الثقات، مما يدل على أنّ روايتهم هي المحفوظة وهم:

١- أبو حمزة السُكري، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٤٠٥)، وفي الكبرى (٢٧٢٦).

٢- أبو معاوية الضرير، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٤٠٧)، وفي الكبرى (٢٧٢٧).

٣- شيبان بن عبدالرحمن، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (٨٣٨٤)، والبزار في مسنده (٩٦٢٦).

وقد صوّب أبو حاتم أنّ الحديث عن عاصم عن الأسود بن هلال عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ[3]، وصوّبها أيضاً الدارقطني فقال: وقول أبي حمزة وشيبان أشبه بالصواب[4].

وبهذا يتبيّن أنّ رواية أبي عوانة معلولة بروايتي أبي حمزة وأبي معاوية، وهي علة لم تؤثر على استدلال النسائي بالحديث، والله أعلم.



(١) الجرح والتعديل (٩/ ٤١).

(٢) الثقات (٧/ ٥٦٢).

(٣) علل الحديث لابن أبي حاتم (٣/ ٨٤).

(٤) علل الدارقطني (١٠/ ٣١٣).

(٥٥) [٢٩٢٤-٢٩٢٦] حديث أبي عثمان عن أبي هريرة ﷺ في صيام ثلاثة أيام من كل شهر.

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب صوم ثلاثة أيام من كل شهر[1]، وأبان فيه عن اختلاف بين ثابت البُناني وعاصم الأحول على أبي عثمان النهدي.

ذلك أنه ابتدأ بقوله: ذكر الاختلاف على أبي عثمان في خبر أبي هريرة.

ثم أخرج الحديث من طريق ثابت البُناني عن أبي عثمان النهدي عن أبي هريرة ﷺ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "شهر الصبر وثلاثة أيام من كل شهر صوم الدهر".

ثم أخرجه من طريق عبدالرحيم بن سليمان عن عاصم الأحول عن أبي عثمان عن أبي ذرٍ ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: "من صام ثلاثة أيام من الشهر فليصم الدهر كله"، ثم قال: صدق الله ورسوله في كتابه: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾[2].

ثم رواه من طريق عبدالله بن المبارك عن عاصم الأحول عن أبي عثمان عن رجلٍ عن أبي ذرٍ ﷺ سمعت رسول الله ﷺ يقول: "من صام ثلاثة أيام من كل شهر فقد تم له صوم الشهر، أو فله صوم الشهر". شك عاصم.

وهذا التصرف صريح من النسائي ببيان الاختلاف على أبي عثمان، ولم يرجّح بين الطريقين، ولكنْ سياقه لحديث أبي ذر ﷺ من طريقين - بالرغم من وجود راو زائد مجهول في إسناد الثاني منهما - في مقابل طريقٍ واحدةٍ لحديث أبي هريرة ﷺ يدل على ترجيحه لها.

وبالنظر إلى الراويين المختلفين على أبي عثمان وهما ثابت البُناني وعاصم الأحول نجد أنّهما ثقتان، إلا أنّ ثابتاً أوثق من عاصمٍ قاله أبو حاتم[3].

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٢٣٧).

(٢) سورة الأنعام آية (١٦٠)

(٣) علل الحديث لابن أبي حاتم (٣/ ٦٢).

وقال أحمد بن حنبل: ثابت ثبت في الحديث من الثقات المأمونين صحيح الحديث، ووثّقه يحيى بن معين[1]، والنسائي[2]، والعجلي[3].

أما عاصم بن سليمان الأحول فوثّقه أحمد بن حنبل[4]، ويحيى بن معين[5]، وابن المديني[6]، والنسائي وزاد: مأمون[7]، وضعّفه يحيى بن سعيد القطان فقال: لم يكن بالحافظ[8].

وعليه فلا يمكن الترجيح من خلال الراوي.

وبعد تخريج الحديث تبين الآتي:

أولاً: روى ثابت الحديث عن أبي عثمان عن أبي هريرة ﷺ، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٤٠٨)، وفي الكبرى (٢٧٢٩)، وأحمد في مسنده (٧٥٧٧)، (٨٩٨٦)، (١٠٦٦٣)، وإسحاق بن راهويه في مسنده (١٢)، والطيالسي في مسنده (٢٥١٥)، وابن حبان في صحيحه (٣٦٥٩)، وأبو يعلى في مسنده (٦٦٥٠)، والبيهقي في الكبرى (٨٤٣٧).

ثانياً: روى عاصم الأحول الحديث واختلف عليه:

فرواه مرةً عن أبي عثمان عن أبي ذر ﷺ، بلا واسطة بينهما.

---

(١) الجرح والتعديل (٢/ ٤٤٩).

(٢) تهذيب الكمال (٤/ ٣٤٧).

(٣) الثقات (١/ ٢٥٩).

(٤) تهذيب الكمال (١٣/ ٤٨٩).

(٥) تاريخ ابن معين، برواية الدارمي(١٦١).

(٦) تهذيب الكمال (١٣/ ٤٩٠).

(٧) السنن الكبرى (٨/ ١١٥).

(٨) الجرح والتعديل (٦/ ٣٤٣).

وقد رواه عن عاصمٍ هكذا أربعةٌ من الرواة هم:

١- عبدالرحيم بن سليمان، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٤٠٩)، وفي الكبرى (٢٧٣٠).

٢- أبو معاوية الضرير، أخرج طريقه: الترمذي في جامعه (٧٦٢)، وابن ماجه في سننه (١٧٠٨).

٣- إسرائيل بن أبي يونس، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (٢١٣٠١).

٤- عبدالواحد بن زياد، أخرج طريقه: البزار في مسنده (٣٩٠٤).

قلت: وأبو عثمان النهدي ثقةٌ عندهم، وثّقه علي بن المديني، وأبو حاتم، وأبو زرعة[(١)]

إلا أنّ في سماعه من أبي ذر ﷺ نظراً. قال ابن المديني: لم يسمع من أبي ذر[(٢)]، وذكر ابن المديني روايته عن التابعين فقال: ومطّرف بن عوف عن أبي ذر رضي الله عنه[(٣)]، وهذا تنبيه من ابن المديني إلى أنّ الصواب في حديث أبي عثمان عن أبي ذر رضي الله عنه أنّه إنّما أخذه من مطرف ابن عوف.

قلت: وعليه فهي طريق ضعيفة لعدم سماع أبي عثمان للحديث من أبي ذر رضي الله عنه.

ورواه مرةً عن أبي عثمان عن رجل عن أبي ذر رضي الله عنه.

وقد رواه عنه هكذا راويان هما:

١- عبدالله بن المبارك، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٤١٠)، وفي الكبرى (٢٧٣١).

٢- شيبان بن عبدالرحمن، أشار إلى روايته الدارقطني[(٤)].

---

(١) الجرح والتعديل (٥/ ٢٨٣).

(٢) تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل (٢٠٧).

(٣) العلل لابن المديني (٦٦).

(٤) علل الدارقطني (٦/ ٢٨٤).

قلت: وروايتهما أرجح من رواية عبدالرحيم بن سليمان ومن تابعه لأمرين:

١- أنّ أبا عثمان كما سبق لم يسمع من أبي ذر رضي الله عنه.

٢- أنّ عبدالله بن المبارك وشيبان بن عبدالرحمن باجتماعهما أوثق من كل من رواه عن أبي عثمان عن أبي ذر رضي الله عنه.

وقد صوّب حديث عاصمٍ الأحول عن أبي عثمان عن أبي ذر رضي الله عنه أبو حاتمٍ(١)، والدارقطني(٢).

وبهذ يتبيّن أنّ رواية ثابت البناني معلولة برواية عاصم الأحول، وهي علة لم تؤثر على استدلال النسائي بالحديث، والله أعلم.



---

(١) على أنّ أبا حاتمٍ ذكر في معرض كلامه على هذا الحديث كما سبق أنّ ثابتاً أوثق من عاصم. قلت: وهو مثال لتوثيق الراوي مع خطأ روايته في مقابل راوٍ أضعف، ولكنّ روايته لهذا الحديث أصح. علل الحديث لابن أبي حاتم (٣/ ٦٢).

(٢) علل الدارقطني (٦/ ٢٨٤).

(٥٦) [٢٩٣٠-٢٩٣٥] حديث هنيدة بن خالد عن امرأته عن بعض أزواج النبي ﷺ أنّ رسول الله ﷺ كان يصوم تسعاً من ذي الحجة...الحديث.

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب كيف يصوم ثلاثة أيام من كل شهر[1]، وأبان فيه عن اختلاف بين الرواة على هنيدة بن خالد.

ذلك أنّه أخرج الحديث من طريق سعيد بن سليمان عن شريك عن الحر بن صياح عن ابن عمر { أنّ رسول الله ﷺ كان يصوم ثلاثة أيام من كل شهر، يوم الاثنين من أول الشهر، ثم الخميس الذي يليه ثم الخميس الذي يليه.

ثم رواه من طريق زهير بن معاوية عن الحر بن صياح قال: سمعت هنيدة الخزاعي يقول: دخلت على أم المؤمنين سمعتها تقول: كان رسول الله ﷺ يصوم من كل شهر ثلاثة أيام: أول اثنين من الشهر، ثم الخميس، ثم الخميس الذي يليه.

ثم رواه من طريق هاشم بن القاسم عن أبي إسحاق الأشجعي عن عمرو بن قيس الملائي عن الحر بن صياح عن هنيدة بن خالد الخزاعي عن حفصة أم المؤمنين < قالت: أربعٌ لم يكن يدعهن النبي ﷺ صيام عاشوراء والعشر وثلاثة أيام من كل شهر وركعتين قبل الغداة.

ثم رواه من طريق أبي نعيم عن أبي عوانة عن الحر بن الصياح عن هنيدة بن خالد عن امرأته عن بعض أزواج النبي ﷺ أنّ رسول الله ﷺ كان يصوم تسعاً من ذي الحجة ويوم عاشوراء وثلاثة أيام من كل شهر؛ أول اثنين من الشهر وخميسين.

ثم ساقه من طريق عبدالرحمن بن مهدي عن أبي عوانة عن حر بن الصياح عن هنيدة بن خالد عن امرأته عن بعض أزواج النبي ﷺ به.

ثم رواه من طريق محمد بن فضيل عن الحسن بن عبيد الله عن هنيدة الخزاعي عن أمه عن أم سلمة < قالت: كان رسول الله ﷺ يأمر بصيام ثلاثة أيام: أول خميس والاثنين والاثنين.

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٢٣٩).

وهذا التصرف من النسائي صريح ببيان الاختلاف على هنيدة، ولم يُرجِّح النسائي هنا بين الروايات، ولم يتبيّن لي من سياقه ما يدل على ترجيحه لأحدها.

وبعد تخريج الحديث وتتبع طرقه تبيّن ما يلي:

أولاً: روى شريك النخعي الحديث عن الحر بن صياح عن ابن عمر { .

وقد روى الحديث عنه هكذا ثلاثة رواة هم:

١- حجاج بن أرطأة، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٤١٣)، وفي الكبرى (٢٧٣٤)، وأحمد في مسنده (٥٦٤٣).

٢- سعيد بن سليمان، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٤١٤)، وفي الكبرى (٢٧٣٥).

٣- أحمد بن يونس، أخرج طريقه: البيهقي في الشعب (٣٥٦٨).

وشريك بن عبدالله النخعي اختلفت فيه أقوال الأئمة، فوثّقه يحيى بن معين[١]، والعجلي[٢]. وقال أبو حاتم: صدوق، وقال أبو زرعة: كان كثير الخطأ، صاحب وهم، وهو يغلط أحياناً[٣]، وقال عبدالجبار بن محمد الخطابي: قلت ليحيى بن سعيد زعموا أن شريك إنما خَلّط بأَخرة قال: ما زال مخلطاً[٤]، وقال الجوزجاني: سيء الحفظ مضطرب الحديث مائل[٥]، وقال ابن حجر: صدوقٌ؛ يُخطئ كثيراً[٦].

وعليه فهو مضطرب الحفظ علاوة على أنّه لم يتابع على روايته، مما يدل على وهمه.

وقد أنكر حديثه هذا أحمد بن حنبل. قال ابن هانىء: سمعت أبا عبدالله يقول:

---

(١) الجرح والتعديل (٤/ ٣٦٧).

(٢) الثقات (١/ ٤٥٣)

(٣) الجرح والتعديل (٤/ ٣٦٧).

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال (٥/ ١٠)

(٥) أحوال الرجال (١٥٠)

(٦) تقريب التهذيب (٤٣٦).

حديث وكيع عن شريك عن الحر بن صياح رأيت ابن عمر يصوم عاشوراء، ورأيت ابن عمر يصوم العشر بمكة. حديث الحر بن صياح حديث منكرٌ، نافع أعلم بحديث ابن عمر منه[1].

قلت: وهذا اختلاف على شريك فحديث الباب مرفوع، وهذا موقوف، وهو منكرعلى كل حال.

وقد خطّأ هذه الرواية أيضاً أبو حاتمٍ وأبو زرعة[2].

ثانياً: روى زهير بن معاوية الحديث عن الحر بن صياح قال: سمعت هنيدة الخزاعي يقول: دخلت على أم المؤمنين < ، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٤١٥)، وفي الكبرى (٢٧٣٦).

وهنيدة بن خالد الخزاعي، وثّقه ابن حبانّ، وذكر أنّ له صحبة[3]، وخالفه العلائي فقال: ذكره الصغاني فيمن اختلف في صحبته ولا وجه لذلك لأنه تابعي يروي عن علي وعائشة[4].

وزهيرٌ ثقةٌ إلا أنّه خالف أصحاب الحر بن صياح كما سيأتي، ولم يتابعه أحدٌ على روايته مما يدل على أنّها غير محفوظة.

ثالثاً: روى هاشم بن القاسم الحديث عن أبي إسحاق الأشجعي عن عمرو بن قيس الملائي عن الحر بن صياح عن هنيدة بن خالد الخزاعي عن حفصة أم المؤمنين < ، أخرج حديثه: النسائي في الصغرى (٢٤١٦)، وفي الكبرى (٢٧٣٧)، وأحمد في مسنده (٢٦٤٥٩)، وأبو يعلى في مسنده (٧٠٤١)، وابن حبّان في صحيحه (٦٤٢٢)، والطبراني في الكبير (٣٥٤).

----

(١) سؤالات ابن هانئ (٦٧٠).

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم (٣/ ٣٣).

(٣) الثقات (٣/ ٤٣٨).

(٤) جامع التحصيل (ص: ٢٩٥).

وأبو إسحاق الأشجعي شيخ لأبي النضر، وهو مجهول تفرد بالرواية عنه أبو النضر هاشم بن القاسم[1]، وقد خالف الثقات من أصحاب الحر؛ فكلهم يرويه عن هنيدة عن امرأته، وقيل: عن أمه.

وعليه فروايته ضعيفةٌ.

رابعاً: روى أبو عوانة الحديث عن الحر بن صيّاح عن هنيدة عن امرأته عن بعض أزواج النبي ﷺ.

وهذه الطريق مشهورة في رواية الحديث وقد توبع أبو عوانة عليها كما سيأتي؛ ولذا فهي الصحيحة في رواية هذا الحديث؛ والجهالة بالصحابي لا تضر.

قلت: وامرأة هنيدة لا يُعرف اسمها، إلا أنّها صحابية، قاله ابن حجر[2].

قلت: وإنّما أفرد النسائي طريق أبي عوانة بروايتين لأنّ عبدالرحمن بن مهدي قد أسقط في روايته ذكر صيام عاشوراء بخلاف بقية الرواة عن أبي عوانة، فلله دره.

وممن روى الحديث عن أبي عوانة:

١- شيبان بن عبدالرحمن، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٣٧٢)، (٢٤١٨)، وفي الكبرى (٢٦٩٣)، (٢٧٣٩).

٢- أبو نعيم، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٤١٧)، وفي الكبرى (٢٧٣٨).

٣- أسد بن موسى، أخرج طريقه: الطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٢٩١).

٤- عفان بن مسلم، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (٢٢٣٣٤).

٥- سريج بن النعمان، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (٢٢٣٣٤).

٦- مسدد بن مسرهد، أخرج طريقه: أبو داود في سننه (٢٤٣٧).

---

(١) المغني في الضعفاء (٢/ ٧٦٩).

(٢) تقريب التهذيب (١٣٩٥).

خامساً: روى الحسن بن عبيد الله الحديث واختلف عليه:

فرواه محمد بن فضيل عن الحسن عن هنيدة الخزاعي عن أمه عن أم سلمة < ، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٤١٩)، وفي الكبرى (٢٧٤٠)، وأبو داود في سننه (٢٤٥٢)، وأحمد في مسنده (٢٦٤٨٠)، وأبو يعلى في مسنده (٦٨٨٩).

قلت: وأمّ هنيدة كانت تحت عمر س، وهي معدودة في الصحابيات، قاله ابن حجر[1].

وخالفه عبدالرحيم بن سليمان فرواه عن الحسن عن الحر بن صياح عن هنيدة عن امرأته عن أم سلمة < ، أخرج طريقه: أبو يعلى في مسنده (٦٨٩٨)، والطبراني في الكبير (٣٩٧).

وبالنظر إلى الراويين المختلفين على الحسن وهما ابن فضيل وعبدالرحيم نجد أنّهما متقاربان.

فأمّا محمد بن فضيل بن غزوان فصدوقٌ، قال أحمد بن حنبل: كان يتشيع وكان حسن الحديث[2]، ووثّقه يحيى بن معين[3]، والعجلي[4]، وقال أبو حاتم: شيخٌ، وقال أبو زرعة: صدوق من أهل العلم[5]، وقال النسائي: لا بأس به[6]، وقال الذهبي: كوفي صدوق مشهور[7].

وأمّا عبدالرحيم بن سليمان الرازي الكوفي فصدوق كذلك، وقد وثّقه يحيى بن

---

(١) تقريب التهذيب (١٣٩٥).

(٢) الجرح والتعديل (٨/ ٥٧).

(٣) تاريخ ابن معين – رواية الدارمي (ص: ١٥٦).

(٤) الثقات (٢/ ٢٥٠).

(٥) الجرح والتعديل (٨/ ٥٧).

(٦) تهذيب الكمال (٢٦/ ٢٩٧).

(٧) ميزان الاعتدال (٤/ ١٠).

معين[١]، والعجلي[٢]، وقال أبو حاتمٍ: صالح الحديث[٣]، وقال النسائي: ليس به بأس[٤].

وعليه فلا يمكن الترجيح من خلال الراوي.

قلت: إلا أنّ لرواية عبدالرحيم بن سليمان مرجحات منها:

١- قول البخاري في ترجمة هنيدة بن خالد: وروى الحسن بن عبيد الله عن الحر بن صياح عن هنيدة عن امرأته عن أم سلمة <[٥].

وهذا ملحظٌ لطيف من البخاري في ترجيح هذه الرواية.

٢- أنّ ابن أبي حاتم سأل أباه وأبا زرعة عن حديث رواه شريك عن الحر بن الصياح عن ابن عمر { أنّ النبي ﷺ كان يصوم من الشهر...الحديث، وقد سبق آنفاً.

فقالا: هذا خطأ؛ إنّما هو: الحر بن صياح عن هنيدة بن خالد عن امرأته عن أم سلمة < عن النبي ﷺ[٦].

وهنا نرى اتفاق البخاري وأبي حاتمٍ وأبي زرعة على إسناد واحدٍ؛ مما يدل على صواب رواية عبدالرحيم بن سليمان بمتابعة رواية أبي عوانة السابقة.

وبهذا يتبيّن أنّ عرض الإمام النسائي الخلاف على هنيدة بن خالد لم يؤثر على استدلاله بالحديث؛ فهو محفوظ عنه من طرق صحيحة كما تقدم، والله أعلم.

---

(١) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٣/ ٢٧٢).

(٢) الثقات (٢/ ٩٣).

(٣) الجرح والتعديل (٥/ ٣٣٩).

(٤) تهذيب الكمال (١٨/ ٣٩).

(٥) التاريخ الكبير للبخاري (٨/ ٢٤٨).

(٦) علل الحديث لابن أبي حاتم (٣/ ٣٤).

(٥٧) [٢٩٣٧- ٢٩٤٤] حديث موسى بن طلحة عن أبي هريرة ﷺ قال جاء أعرابي إلى النبي ﷺ بأرنب قد شواها...الحديث.

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب كيف يصوم ثلاثة أيام من كل شهر(١)، وأبان فيه عن اختلاف بين الرواة على موسى بن طلحة.

ذلك أنه ابتدأ بقوله: ذكر الاختلاف على موسى بن طلحة.

ثم أخرج الحديث من طريق عبدالملك بن عمير عن موسى بن طلحة عن أبي هريرة ﷺ قال جاء أعرابي إلى النبي ﷺ بأرنب قد شواها فوضعها بين يديه، فأمسك رسول الله ﷺ فلم يأكل وأمر القوم أن يأكلوا، وأمسك الأعرابي، فقال له النبي ﷺ: "ما يمنعك أن تأكل". قال: إنّي أصوم ثلاثة أيام من الشهر، قال: "إن كنت صائماً فصم الغر(٢)".

ثم أخرجه من طريقي فطرٍ والأعمش عن يحيى بن سام عن موسى بن طلحة عن أبي ذر ﷺ أمرنا رسول الله ﷺ أنّ نصوم ثلاثة أيام من كل شهر؛ أيام البيض" ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة. هذا حديث فطر وحديث الأعمش بنحوه.

ثم أخرجه من طريق سفيان بن عيينة عن بيان بن بشر عن موسى عن ابن الحوتكية عن أبي ذر ﷺ بنحوه، ثم قال النسائي: **هذا خطأ ليس هذا من حديث بيان، ولعل سفيان قال: حدثنا اثنان فسقطت الألف فصار بيان.**

ثم أخرجه من طريق سفيان عن محمد بن عبدالرحمن مولى آل طلحة وحكيم بن جُبير عن موسى عن ابن الحوتكية عن أبي ذر ﷺ بنحوه، ثم قال: **حكيم بن جبير ليس بالقوي.**

ثم رواه عن محمد ابن أبي ليلى عن الحكم بن عتيبة عن موسى عن ابن الحوتكية عن أُبَيٍ ﷺ، ثم قال: **ابن أبي ليلى سيئ الحفظ، والصواب: عن أبي ذر، ويشبه أن يكون وقع من الكتاب ذرٌّ، فقيل: أُبيٌّ، والله أعلم.**

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٢٤١).

(٢) الغر: أي البيض، النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/ ٣٥٤).

ثم ساقه من طريقي القاسم بن معن ويعلى بن عبيد عن طلحة بن يحيى عن موسى ابن طلحة مرسلاً.

وهذا التصرف من النسائي ~ صريح ببيان الاختلاف على موسى بن طلحة، ولم يرجّح بين الطرق هنا؛ ولكّنه تكلم على بعض رواتها وعلى ما حصل لهم من وهم.

وبالنظر إلى الراوي المختلف عليه وهو موسى بن طلحة بن عبيد الله التيمي، نجد أنّ الأئمة وثقوه وأثنوا عليه خيراً، قال أحمد بن حنبل: ثقة[١]، وقال أيضاً: ليس به بأس[٢]،وقال العجلي: ثقة رجل صالح كوفيٌ وكان خياراً[٣]، وقال ابن سعد: كان ثقة له أحاديث[٤].

وبعد تخريج الحديث ودراسة طرقه تبيّن ما يلي:

أولاً: روى عبدالملك بن عمير الحديث عن موسى بن طلحة عن أبي هريرة ﵁، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٤٢١)، (٤٣١٠)، وفي الكبرى (٢٧٤٢)، وأحمد في مسنده (٨٤٣٤)، (٨٥٦٠)، وابن حبان في صحيحه (٣٦٥٠).

وعبدالملك بن عُمير قال عنه أحمد بن حنبل: مضطرب الحديث جداً مع قلة حديثه، ما أرى له خمسمائة حديث، وقد غلط في كثيرٍ منها، وقال يحيى بن معين: عبدالملك بن عمير مخلطٌ، وقال أبو حاتم: ليس بحافظ، وهو صالح الحديث، تغير حفظه قبل موته[٥]، وقال النسائي: ليس به بأس[٦].

ولم يتابع عبدالملك بن عمير على روايته، وقد خطّأ هذه الرواية

---

(١) سؤالات ابن هانئ للإمام أحمد (٢٣٠٩).

(٢) تهذيب الكمال (٢٩/ ٨٤).

(٣) الثقات (٢/ ٣٠٤).

(٤) الطبقات الكبرى (٦/ ٢٣٩).

(٥) الجرح والتعديل (٥/ ٣٦١).

(٦) تهذيب الكمال (١٨/ ٣٧٥).

أبو زرعة الرازي[1].

وخالفه ابن حبّان؛ فصحح أنّ موسى سمعه من أبي هريرة وأبي ذر { [2].

ثانياً: روى سفيان بن عيينة الحديث عن محمد بن عبدالرحمن مولى آل طلحة وحكيم بن جُبير عن موسى عن ابن الحَوْتَكِيَّة عن أبي ذر ﷺ، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٤٢٦)، (٤٣١١)، وفي الكبرى (٢٧٤٥)، (٢٧٤٦)، وأحمد في مسنده (٢١٣٣٤)، (٢١٣٣٥)، والحميدي في مسنده (١٣٦)، وابن خزيمة في صحيحه (٢١٢٧)، وابن حبان في صحيحه (٣٦٥٠)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٣١٦)، وعبدالرزاق في مصنفه (٧٨٧٤)، (٨٦٩٣).

وابن الحَوْتَكِيَّة هو يزيد بن الحوتكية التميمي، قال المزي: وأكثر ما يرد في الحديث عن ابن الحوتكية غيرُ مسمىً، وقال يعقوب بن شيبة السدوسي: وابن الحوتكية من بني تميم أحد أخوال موسى بن طلحة بن عبيد الله[3]، وقال الذهبي: لا يعرف، تفرد عنه موسى بن طلحة[4].وقال ابن حجر: مقبول[5].

وقد روى سفيان بن عيينة هذا الحديث عن راويين هما:

الأول: محمد بن عبدالرحمن مولى آل طلحة، وهو ثقة صالح الحديث، قال يحيى بن معين: ثقة[6]، وقال أبو حاتم وأبو زرعة: صالح الحديث[7].

الثاني: حكيم بن جُبير الأسدي الكوفي، وُصف بالكذب وكان غالياً في التشيع،

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم (٣/ ١٧٨).

(٢) صحيح ابن حبان (٨/ ٤١١).

(٣) تهذيب الكمال (٣٢/ ١١٢).

(٤) ميزان الاعتدال (٤/ ٤٢١).

(٥) تقريب التهذيب (٦٠٠).

(٦) تهذيب الكمال (٢٥/ ٦١٥).

(٧) الجرح والتعديل (٧/ ٣١٨).

قال أحمد بن حنبل: ضعيف الحديث مضطرب[1]، وقال ابن معين: ليس بشيء[2]، وقال الجوزجاني: كذاب[3]، وضعفه النسائي هنا بقوله: ليس بالقوي.

وقد صحح ابن خزيمة طريق ابن الحوتكية عن أبي ذر رضي الله عنه[4].

قلت: إلا أنّ الحميدي رواه عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن عثمان عن موسى ابن طلحة عن أبي ذر رضي الله عنه؛ ولم يذكر ابن الحوتكية[5].

وعمرو بن عثمان بن موهب، وثّقه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، وقال أبو حاتمٍ: صالح، لا بأس به[6].

وقد رأيت ابن عيينة حين يقرنه بمحمد بن عبدالرحمن وحكيم بن جبير يروي الحديث بذكر ابن الحوتكية، وحين يفرده لا يذكر ابن الحوتكية.

ثالثاً: روى محمد ابن أبي ليلى الحديث عن الحكم بن عتيبة عن موسى عن ابن الحوتكية عن أُبَيٍّ رضي الله عنه، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٤٢٧)، وفي الكبرى (٢٧٤٧)، والطبري في تهذيب الآثار (١١٧٨).

ومحمد بن أبي ليلى سيء الحفظ، وقد سبقت ترجمته[7].

وقال النسائي هنا: **ابن أبي ليلى سيئ الحفظ، والصواب: عن أبي ذر، ويشبه أن يكون وقع من الكتاب ذرٌّ، فقيل: أُبيٌّ، والله أعلم.**

وعندما ذكر المزي أُبَيَّ بن كعب في شيوخ ابن الحوتكية قال: إن كان محفوظاً[8].

---

(١) العلل ومعرفة الرجال(١ / ١٢٨).

(٢) الجرح والتعديل (٣/ ٢٠١).

(٣) أحوال الرجال (٤٩).

(٤) صحيح ابن خزيمة (٣/ ٣٠٢).

(٥) مسند الحميدي (١٣٧).

(٦) تهذيب الكمال (٢٢/ ١٥١).

(٧) في الإعلال رقم (١٤).

(٨) تهذيب الكمال (٣٢/ ١١٢).

فكأن النسائي والمزي لا يريان ذكر أُبيّ بن كعب محفوظاً في هذا الحديث، لاسيما مع ضعف ابن أبي ليلى؛ وعليه فلا يُعول على هذه الطريق.

رابعاً: روى طلحة بن يحيى الحديث عن موسى بن طلحة مرسلاً، وقد رواه عنه راويان هما:

١- القاسم بن معن، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٤٢٨)، وفي الكبرى (٢٧٤٨)، والطبري في تهذيب الآثار (١١٨٠).

٢- يعلى بن عبيد، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٤٢٩)، وفي الكبرى (٢٧٤٩).

وطلحة هو ابن يحيى بن عبيد الله اختلف فيه الأئمة، فقال البخاري: منكر الحديث[1]،وقال النسائي: ليس بالقوي[2]، وقال الساجي: صدوق لم يكن بالقوي[3]. وقال يحيى بن معين في روايةٍ: ليس بالقوي[4]، وقال في أُخرى: ثقة، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، حسن الحديث، صحيح الحديث، وقال أبو زرعة صالح[5].

قلت: وأقل أحواله أن يكون صدوقاً يصلح في المتابعات.

إلا أنّ طريقه منقطعة فإنّ موسى بن طلحة لم يدرك النبي ﷺ.

وعليه فهي ضعيفة لا يحتج بها.

خامساً: روى فطرٌ والأعمش الحديث عن يحيى بن سام عن موسى بن طلحة عن أبي ذر رضي الله عنه، أخرج طريقه: الترمذي في جامعه (٧٦١)، والنسائي في الصغرى (٢٤٢٢)، (٢٤٢٣)، (٢٤٢٤)، وفي الكبرى (٢٧٤٣)، (٢٧٤٤)، وأحمد في مسنده (٢١٣٥٠)، (٢١٤٣٧)، (٢١٥٣٧)، والطيالسي في مسنده (٤٧٧)، والبزار في مسنده (٤٠٦٤)،

---

(١) الكامل في الضعفاء (٥/ ١٨٠).

(٢) الضعفاء والمتروكون (١/ ٦٠).

(٣) تهذيب التهذيب (٥/ ٢٨).

(٤) ميزان الاعتدال (٢/ ٣٤٤).

(٥) الجرح والتعديل (٤/ ٤٧٧).

وابن حبان في صحيحه (٣٦٥٥)، (٣٦٥٦)، والطبراني في الأوسط (٣٠٤٧)، والبيهقي في الكبرى (٨٤٤٤)، (٨٤٤٥).

ويحيى بن سام هو الضبي، قال الآجري عن أبي داود: بلغني أنه لا بأس به[١]، وذكره ابن حبان في ثقاته[٢]، ثم هو متابع، وهذه الطريق من أمثل ما يُروى بها هذا الحديث، وقد صرح فيها موسى بن طلحة بسماعه من أبي ذرﷺ.

وتابعه راويان هما:

١- عمرو بن عثمان بن عبدالله بن موهب، أخرج طريقه: الحميدي في مسنده (١٣٧).

٢- يزيد بن أبي زياد، أخرج طريقه: عبدالرزاق في مصنفه (٧٨٧٣).

وصوّب هذه الطريق أبو زرعة الرازي[٣]، وابن خزيمة[٤].

وبهذا يتبيّن أنّ عرض الإمام النسائي الاختلاف على موسى بن طلحة لم يؤثر على استدلاله بالحديث؛ فهو محفوظ من رواية يحيى بن سام عن موسى بن طلحة عن أبي ذر س مرفوعاً، والله أعلم.



---

(١) تهذيب التهذيب (١١/ ٢١٣).

(٢) الثقات (٧/ ٦٠٢).

(٣) علل الحديث لابن أبي حاتم (٣/ ١٧٨).

(٤) صحيح ابن خزيمة (٣/ ٣٠٢).

(٥٨) [٢٩٥٤-٢٩٥٧] حديث محمد بن عباد بن جعفر قال: قلت لجابر أسمعت رسول الله ﷺ ينهى أن يفرد يوم الجمعة بصوم. قال: إي ورب الكعبة.

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب النهي عن صيام يوم الجمعة[1]، وأبان فيه عن اختلاف بين حجاج بن محمد وبين يحيى بن سعيد والنضر بن شُميل وحفص بن غياث على ابن جريج.

ذلك أنه ابتدأ بقوله: ذكر الاختلاف على ابن جريج في هذا الحديث.

ثم أخرج الحديث من طريق حجاج عن ابن جريج قال: أخبرني عبدالحميد ابن جبير بن شيبة أنه سمع محمد بن عباد بن جعفر أنه سأل جابر بن عبدالله { وهو يطوف بالبيت أسمعت رسول الله ﷺ ينهى عن صيام يوم الجمعة. قال: نعم، ورب هذا البيت.

ثم رواه من طريق يحيى بن سعيد عن ابن جريج عن محمد بن عباد بن جعفر قال: قلت لجابر أسمعت رسول الله ﷺ ينهى أن يفرد يوم الجمعة بصوم. قال: إي ورب الكعبة.

ثم رواه من طريقي النضر بن شميل وحفص بن غياث عن ابن جريج بنحوه.

وهذا التصرف من النسائي ~ صريح ببيان الاختلاف على ابن جريج في ذكر عبدالحميد بن جُبير في الإسناد من عدمه، ولم يرجّح النسائي بين الطريقين، ولكِنَّ سياقه يدل على ترجيحه ذكر عبد الحميد في الإسناد، وذلك أخذاً مما يلي:

١- أنّه ذكر الحديث في أول الباب من طريق سفيان بن عيينة عن عبدالحميد بن جبير عن محمد بن عبَّاد، وهو مؤيد لرواية حجّاج بن محمد عن ابن جريج التي ذكرت عبدالحميد.

٢- أنّ حجاجاً أثبت في ابن جريج من كل من روى عنه[2].

٣- أنّ النسائي ذَكَرَه من رواية ثلاثة من الثقات الأثبات عن ابن جريج بدون ذكر

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٢٤٨).

(٢) تهذيب الكمال (٥/ ٤٥٥).

عبدالحميد بن جبير ليُدلِّل على أنَّ الوهم فيه من ابن جُريجٍ.

وقد نص بعض كبار المحدّثين على أنّ كتب ابن جريج متقنةٌ، قال يحيى بن سعيد: كنا نسمي كتب ابن جريج كتب الأمانة، وإن لم يحدثك ابن جريج من كتابه لم تنتفع به[1]، وقال يحيى بن معين عن ابن جريج: ثقة في كل ما رُوي عنه من الكتاب[2]،

قلت: فهذه النصوص توحي بأنّه إذا حدّث من حفظه قد يهم.

نعم، قد سمع ابن جريج من محمد بن عبّاد أحاديث بدون واسطةٍ، قال البخاري في ترجمته: سمع منه ابن جريج وعمرو وعبدالحميد بن جبير[3]، وكذا قال أبو حاتم: روى عنه ابن جريج وابنه جعفر بن محمد بن عباد وعبدالحميد بن جبير بن شيبة[4]. ولكنّ الذي يظهر أنّ هذا الحديث بعينه إنّما سمعه بواسطة عبدالحميد بن جبير.

وقد تأكد ذلك بعد دراسة الحديث وتخريج طرقه حيث تبيّن الآتي:

أولاً: روى الحديث عن ابن جريج بإسقاط عبدالحميد ثلاثة رواة هم:

١- يحيى القطان، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٧٦٠).

٢- النضر بن شُميل، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٧٦١).

٣- حفص بن غياث، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٧٦٢)، وأبو يعلى في مسنده (٢٢٠٦).

وقد راجع يحيى بن سعيد القطّان - وهو أحد الرواة الذين رووه عن ابن جريج بإسقاط عبدالحميد - راجع ابنَ جريج في ذكر عبدالحميد في الإسناد فأبى عليه، وهذا يدل على أنّ المحفوظَ ذكره، قال يحيى: قلت لابن جريج (أي عن عبدالحميد) فأبى إلا أنه سمعه منه - يعني من محمد بن عباد بن جعفر - ووجدته - يعني يحيى يقول وجدته -

---

(١) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبدالله (٣/ ٨٩).

(٢) تهذيب الكمال (١٨/ ٣٥٠).

(٣) التاريخ الكبير للبخاري (١/ ١٧٥).

(٤) الجرح والتعديل (٨/ ١٣).

في الكتب عن عبدالحميد بن جبير عن محمد بن عباد[1].

ثانياً: روى حجاج بن محمد الحديث عن ابن جريج عن عبدالحميد عن محمد بن عبّاد عن جابر ﷺ، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٧٥٩)، وأبو عوانة في مستخرجه (٢٩٢٠).

وتابع حجاجاً على روايته ثلاثة رواة هم:

١- عبدالرزاق بن همام، رواه في مصنفه (٧٨٠٨)، وأخرجه من طريقه: مسلم في صحيحه (١١٤٣)، وأحمد في مسنده (١٤١٥٤)، وأبو عوانة في مستخرجه (٢٩٢٠)،

٢- أبو عاصم النبيل، أخرج طريقه: البخاري في صحيحه (١٩٨٤)، والدارمي في مسنده (١٧٨٩)، والبيهقي في الكبرى (٨٤٨٧).

٣- عبدالمجيد بن عبدالعزيز، أخرج طريقه: الشافعي في السنن المأثورة (٢٩٨)، والبيهقي في معرفة السنن والآثار (٩٠٤٠).

ومما سبق نلحظ اهتمام الأئمة برواية ابن جريج التي ذكرت عبدالحميد بن جبير - ومنهم الشيخان - مما يدل على صوابها عندهم.

وقد ذكر ابن حجر أنّ رواة الطريق التي ذكرت عبدالحميد بن جبير أكثر من التي لم تذكره[2].

وتابع سفيانُ بن عيينة ابنَ جريج في روايته عن عبدالحميد بن جبير، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٧٥٨).

وبهذا يتبيّن أنّ رواية يحيى القطان ومن معه بإسقاط عبد الحميد بن جبير معلولة برواية حجاج بن محمد ومن تابعه فقد ذَكَرَتْهُ في الإسناد، وهي علة لم تؤثر على استدلال النسائي بالحديث، والله أعلم.



---

(١) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبدالله (٣/ ٨٩).

(٢) فتح الباري (٤/ ٢٣٢).

(٥٩) [٢٩٥٨] حديث مستور بن عبّاد عن فلان بن جعفر المخزومي أنّ رجلاً لقي أبا هريرة وهو يطوف البيت. قال: أنت نهيت الناس عن صوم الجمعة...الحديث.

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب النهي عن صيام يوم الجمعة[1]، وأبان فيه عن مخالفة مستور بن عبّاد الهُنَائِي لابن جريج في صحابي الحديث.

فرواه ابن جريج عن عبدالحميد بن جبير عن محمد بن عبّاد عن جابر بن عبدالله } كما في الخلاف السابق، ثم قال النسائي: **خالفه مستور بن عباد الهنائي.**

فرواه من طريق خالد بن الحارث عن مستور عن فلان بن جعفر المخزومي أنّ رجلاً لقي أبا هريرة وهو يطوف البيت. قال: أنت نهيت الناس عن صوم الجمعة. قال: لا ورب الكعبة ما أنا نهيتهم، ولكن رسول الله ﷺ نهاهم.

وهذا التصرف من النسائي ~ صريح ببيان المخالفة من مستور، ولم يرجّح هنا بين الطريقين، ولكْن سياقه للحديث من أربع طرقٍ عن محمد بن عبّاد عن جابر ﷺ، ثم ذِكْرُه للخلاف من طريق واحدةٍ عن محمد بن عبّاد عن أبي هريرة ﷺ يدل على تضعيفه لها.

والراوي عن أبي هريرة ﷺ هو محمد بن عبّاد بن جعفر، بينته رواية يونس بن محمد عن مستور عند أحمد[2]، وأبهمه خالد بن الحارث في روايته هنا عند النسائي.

وقد روى محمد بن عبّاد عن أبي هريرة ﷺ وسمع منه، قال البخاري: سمع أبا هريرة ﷺ[3]، وقال أبو حاتم: روى عن أبي هريرة ﷺ[4].

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٢٤٩).

(٢) مسند أحمد (٩٠٩٧).

(٣) التاريخ الكبير للبخاري (١/ ١٧٥).

(٤) الجرح والتعديل (٨/ ١٣).

ومستور بن عبّاد الهُنَائيُ وثّقه يحيى بن معين[1]، وابن حبان[2]، وسكت عنه البخاري فلم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً[3]، وكذا ابن أبي حاتم[4].

وقد رواه عن مستور راويان هما:

١- خالد بن الحارث، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٧٦٣).

٢- يونس بن محمد المؤدب، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (٩٠٩٧).

ولم أجد من تابع مستوراً على روايته، مما يدل على وهمه.

وبهذا يتبيّن أنّ رواية مستور معلولة برواية ابن جريج، وهي علةٌ لم تؤثر على استدلال النسائي بالحديث، والله أعلم.



---

(١) الجرح والتعديل (٨/ ١٣).

(٢) الثقات (٧/ ٥٢٤).

(٣) التاريخ الكبير للبخاري (١/ ١٧٥).

(٤) الجرح والتعديل (٨/ ١٣).

(٦٠) [٢٩٥٩، ٢٩٦٠] حديث هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: "لا تختصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي...الحديث.

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب النهي عن صيام يوم الجمعة[1]، وأبان فيه عن اختلاف بين هشام بن حسّان وعاصم بن سليمان الأحول على محمد بن سيرين.

ذلك أنّه ابتدأ بقوله: ذكر الاختلاف على محمد بن سيرين.

ثم أخرج الحديث من طريق حسين الجعفي عن زائدة عن هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: "لا تختصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي، ولا تختصوا يوم الجمعة بصيام من بين الأيام؛ إلا أن يكون في صوم يصومه أحدكم".

ثم رواه من طريق الأسود بن عامر عن إسرائيل عن عاصم عن محمد بن سيرين عن أبي الدرداء ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: يا أبا الدرداء " لا تخصن يوم الجمعة بصيام دون الأيام، ولا تخصن ليلة الجمعة بقيام دون الليالي ".

وهذا التصرف من النسائي ~ صريح ببيان الاختلاف على ابن سيرين في صحابي الحديث، ولم يرجّح هنا بين الطريقين، ولم يظهر لي من سياقه ما يدل على ترجيحه لأحدهما.

وبالنظر إلى الراوي المختلف عليه وهو محمد بن سيرين نجد أنّ أبا حاتم نفى سماعه من أبي الدرداء، قال ابن أبي حاتم: سئل أبي عن ابن سيرين سمع من أبي الدرداء قال: قد أدركه ولا أظنه سمع منه، ذاك بالشام وهذا بالبصرة[2]، وكذا الدارقطني[3]، وقد وثق الأئمة ابن سيرين، بل إنه كان ممن لا يرى الرواية بالمعنى من شدة تحريه، قال أحمد بن حنبل: محمد بن سيرين في أبي هريرة لا يتقدم عليه أحدٌ[4]،

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٢٥٠).

(٢) المراسيل لابن أبي حاتم (١/ ١٨٧).

(٣) علل الدارقطني (١٠/ ٤٣).

(٤) الجرح والتعديل (٧/ ٢٨٠).

ووثّقه يحيى بن معين، وأبو زرعة[(١)]، والعجلي[(٢)]، وابن حبان[(٣)].

وبالنظر إلى الراويين المختلفين عنه وهما هشام بن حسّان وعاصم الأحول نجد أنهما ثقتان؛ إلا أنّ هشاماً مقدمٌ في ابن سيرين، قال يحيى بن سعيد القطان: هشام بن حسان في ابن سيرين أحب إليّ من عاصم، وقال سعيد بن أبي عروبة: ما كان أحدٌ أحفظَ عن محمد بن سيرين من هشام بن حسان[(٤)]، وقال أحمد بن حنبل: لا بأس به، وما تكاد تنكر عليه شيئاً[(٥)]، وقال يحيى بن معين: ثقة[(٦)]، وقال مرةً: لا بأس به، وقال أبو حاتم: صدوقٌ، وكان يتثبت في رفع الأحاديث عن ابن سيرين عن أبي هريرة، يكتب حديثه[(٧)]، وقال العجلي: بصريٌ ثقةٌ حسنُ الحديث[(٨)].

وأما عاصم بن سليمان الأحول فوثّقه أحمد بن حنبل[(٩)]، ويحيى بن معين[(١٠)]، وابن المديني[(١١)]، والعجلي[(١٢)]، والنسائي وزاد: مأمون[(١٣)]، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، ولم يضعّفه سوى يحيى بن سعيد القطان حيث قال: لم يكن بالحافظ[(١٤)].

- - - - - - - - - - - - - - - - - -

(١) الجرح والتعديل (٧/ ٢٨٠).

(٢) الثقات (٢/ ٢٤٠).

(٣) الثقات (٥/ ٣٤٩).

(٤) تاريخ ابن معين، برواية الدوري (٤/ ٢١٩).

(٥) تهذيب الكمال (٣٠/ ١٩٠).

(٦) تاريخ ابن معين، برواية الدارمي (٢٢٣).

(٧) الجرح والتعديل (٩/ ٥٥).

(٨) الثقات (٢/ ٣٢٨)

(٩) تهذيب الكمال (١٣/ ٤٨٩).

(١٠) تاريخ ابن معين، برواية الدارمي(١٦١).

(١١) تهذيب الكمال (١٣/ ٤٩٠).

(١٢) ثقات العجلي (٢/ ٨).

(١٣) السنن الكبرى (٨/ ١١٥).

(١٤) الجرح والتعديل (٦/ ٣٤٣).

وعليه فإنّ هشاماً أوثق في ابن سيرين من عاصم؛ إلا أنّه اختلف على هشام هنا فوافق عاصماً في إحدى روايتيه للحديث.

وبعد تخريج الحديث تبيّن ما يلي:

أولاً: روى حسين الجعفي الحديث عن زائدة عن هشامٍ عن ابن سيرين عن أبي هريرة ﷺ، أخرج طريقه: مسلم في صحيحه (٤٨)(١١٤٤)، والنسائي في الكبرى (٢٧٦٨)، وابن خزيمة في صحيحه (١١٧٦)، وابن حبان في صحيحه (٣٦١٢)، (٣٦١٣)، والحاكم في مستدركه (١١٧٢)، وأبو عوانة في مستخرجه (٢٩٢٣)، والبيهقي في الكبرى (٨٤٩٠).

وقد خطّأ بعض الأئمة هذه الرواية وبيّنوا أنّ الصواب عن ابن سيرين: مرسلٌ، ليس فيه أبو هريرة؛ منهم أبو حاتم وأبو زرعة: وحمّلا الوهم فيه حسين بن محمد الجعفي[1]، وخطّأها أيضًا الدارقطني[2].

وتابعه عوفٌ الأعرابي على روايته، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (٩١٢٧).

وقد خطّأَ روايته الدارقطني ونسب الوهم فيه إلى عوف[3].

ثانياً: روى عاصم الحديث عن ابن سيرين عن أبي الدرداء ﷺ، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٧٦٥)، وأحمد في مسنده (٢٧٥٠٧)، والبزار في مسنده (٢٥٤٢)، وابن شاهين في ناسخ الحديث ومنسوخه (٣٨٥)،

وتابعه جمعٌ، منهم من رواه موصولاً بذكر أبي الدرداء ومنهم من أرسله وهم:

١- أيوب السختياني، رواه موصولاً، أخرج طريقه: عبدالرزاق في مصنفه (٧٨٠٣)، والطبراني في الكبير (٦٠٥٦)، وابن شاهين في ناسخ الحديث ومنسوخه (٣٨٦)، (٣٨٧).

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم (٢/ ٥٣٢).

(٢) علل الدارقطني (٨/ ١٢٨).

(٣) علل الدارقطني (٨/ ١٢٨).

٢- ثابت البناني، رواه موصولاً، أخرج طريقه: ابن شاهين في ناسخ الحديث ومنسوخه (٣٨٤).

٣- هشام بن حسان نَفْسُهُ، رواه مرسلاً من رواية معاوية بن عمرو عن زائدة عنه؛ فوافق رواية الجماعة عن ابن سيرين، ذَكَرَ روايته الدارقطني في علله[(١)].

٤- عبدالله بن عون، رواه مرسلاً، أخرج طريقه: ابن سعد في طبقاته[(٢)].

وقد صوّب رواية عاصم أبو حاتمٍ وأبو زرعة[(٣)]، والدارقطني[(٤)].

وبهذا يتبيّن أنّ رواية هشام بن حسّان معلولة برواية عاصم الأحول، وهي علة مؤثرة؛ فالصواب في هذا الحديث أنّه مرسلٌ؛ إلا أنّها لم تؤثر على استدلال النسائي بالباب، والله أعلم.



---

(١) علل الدارقطني (٨/ ١٢٨).

(٢) الطبقات لابن سعد (٤/ ٨٥).

(٣) علل الحديث لابن أبي حاتم (٢/ ٥٣٢).

(٤) علل الدارقطني (٨/ ١٢٨).

(٦١) [٢٩٦١، ٢٩٦٢] حديث قتادة عن سعيد بن المسيب عن عبد الله بن عمرو { أن رسول الله ﷺ دخل على جويرية بنت الحارث يوم الجمعة وهي صائمة...الحديث.

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب الرخصة في صيام يوم الجمعة[١]، وأبان فيه عن اختلاف بين سعيد بن أبي عروبة وشعبة بن الحجاج على قتادة بن دعامة.

ذلك أنه ابتدأ بقوله: ذكر اختلاف سعيد وشعبة على قتادة في خبر عبدالله بن عمرو فيه.

ثم أخرج الحديث من طريق سعيدٍ عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن عبدالله بن عمرو { أنّ رسول الله ﷺ دخل على جويرية بنت الحارث يوم الجمعة وهي صائمة، فقال لها: "أصمت أمس " قالت: لا، قال: "أتريدين أن تصومي غداً " قالت: لا، قال: " فأفطري ".

ثم رواه من طريق شعبة عن قتادة عن أبي أيوب عن جويرية < قالت: دخل علي رسول الله ﷺ وأنا صائمة... الحديث.

وهذا التصرف من النسائي ~ صريح ببيان الاختلاف على قتادة، ولم يرجّح بين الطريقين، ولم يظهر لي من سياقه ما يدل على ترجيحه لأحدهما.

وأبو أيوب – الراوي عن جويرية – هو: المَرَاغِيُ الأزدي العَتَكِي، اسمه: يحيى بن مالك، ويقال: حبيب بن مالك[٢]، قال النسائي: ثقة[٣]، وذكره ابن حبان في ثقاته[٤].

وبالنظر إلى الراويين المختلفين على قتادة وهما سعيدٌ وشعبةُ نجد أنّهما ثقتان عندهم، وهما من أثبت أصحاب قتادة، إلا أنّ سعيداً اختلط بأخرة، قال يحيى بن معين: أثبت الناس في قتادة: سعيد بن أبي عروبة وهشام الدستوائي وشعبة[٥]، وقال أيضاً:

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٢٥٠).

(٢) تهذيب الكمال (٣٣/ ٦١).

(٣) تهذيب الكمال (٣٣/ ٦١).

(٤) الثقات (٥/ ٥٢٩).

(٥) تاريخ ابن أبي خيثمة – السفر الثالث (٢/ ٨٣).

سعيدٌ ثقةٌ[(١)]، وقال عفان: كان سعيد بن أبي عروبة يروي عن قتادة مما لم يسمع شيئاً كثيراً، ولم يكن يقول فيه: حدثنا[(٢)]، وقال أبو داود الطيالسي: كان سعيد بن أبي عروبة أحفظ أصحاب قتادة، وقال أبو حاتم: سعيد بن أبي عروبة قبل أن يختلط ثقة، وكان أعلم الناس بحديث قتادة، وقال أبو زرعة: ثقة مأمون[(٣)]، وقال ابن سعد: وكان ثقةً كثير الحديث، ثم اختلط بعد في آخر عمره[(٤)].

أما شعبة فهو أمير المؤمنين في الحديث قاله الثوري[(٥)]، وقال الشافعي: لولا شعبة ما عرف الحديث بالعراق، وقال أحمد بن حنبل: شعبة أحسن حديثاً من الثوري، لم يكن في زمن شعبة مثله في الحديث، ولا أحسن حديثاً منه، كان قسم له من هذا حظٌ[(٦)]، وقال أيضاً: كان شعبة أمةً وحده في هذا الشأن، يعني في الرجال وبصره بالحديث وتثبّته وتنقيته للرجال[(٧)]، وقال أبو حاتم: ثقةٌ، وقال معمرٌ: كان قتادة يسأل شعبة عن حديثه[(٨)]، وقال العجلي: ثقة في الحديث تقيٌ وكان يخطئ في بعض الأسماء[(٩)].

وعليه فشعبة أوثق من سعيد بدرجة.

وبعد دراسة الحديث وتخريج طرقه تبيّن ما يلي:

أولاً: روى سعيد بن أبي عروبة الحديث عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن عبدالله بن عمرو { ، وقد رواه عنه جمعٌ ممن سمع منه قبل الاختلاط منهم:

---

(١) الجرح والتعديل (٤/ ٦٦).
(٢) الطبقات الكبرى (٧/ ٢٧٣).
(٣) الجرح والتعديل (٤/ ٦٥).
(٤) الطبقات الكبرى (٧/ ٢٧٣).
(٥) تهذيب الكمال (١٢/ ٤٩١).
(٦) الجرح والتعديل (٤/ ٣٧٠).
(٧) تهذيب الكمال (١٢/ ٤٩١).
(٨) الجرح والتعديل (٤/ ٣٧٠).
(٩) الثقات (١/ ٤٥٦).

١- عبدة بن سليمان، أخرج طريقه: ابن خزيمة في صحيحه (٢١٦٢)، وابن حبان في صحيحه (٣٦١١)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٩٢٤١)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٣٠٥).

٢- خالد بن الحارث، أخرج طريقه: ابن خزيمة في صحيحه (٢١٦٢).

٣- عبدالأعلى بن عبدالأعلى، أخرج طريقه: ابن خزيمة في صحيحه (٢١٦٢).

وتابعهم عن سعيدٍ:

٤- بشر بن المفضل، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٧٦٦).

٥- محمد بن جعفر، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (٦٧٧١).

٦- ابن أبي عدي، أخرج طريقه: البزار في مسنده (٢٣٥٠).

وقد صحح هذا الطريق أبو حاتمٍ وأبو زرعة[1]، وقال ابن حجر - بعد أنّ رجّح طريق شعبة الآتية -: ويحتمل أن تكونَ طريق سعيد محفوظة أيضاً، فإنّ معمراً رواه عن قتادة عن سعيد بن المسيب أيضاً لكِنْ أرسله[2].

وتابع معمرُ بن راشد سعيداً؛ فرواه عن قتادة ولكّنه أرسله عن ابن المسيب، أخرج طريقه: عبدالرزاق في مصنفه (٧٨٠٤).

ثانياً: روى روح بن عبادة الحديث عن شعبة عن قتادة عن أبي أيوب عن عبدالله ابن عمرو { ، أخرج طريقه: إسحاق بن راهويه في مسنده (٢٠٨٠)، وهذه رواية غريبة عن شعبة.

ثالثاً: روى شعبة الحديث عن قتادة عن أبي أيوب عن جويرية < ، أخرج طريقه: البخاري في صحيحه (١٩٨٦)، والنسائي في الكبرى (٢٧٦٧)، وأحمد في مسنده (٢٦٧٥٥)، (٢٧٤٢٢)، وإسحاق بن راهويه في مسنده (٢٠٧٥)، والطيالسي في مسنده(١٧٢٨)، وابن أبي شيبة في مصنفه(٩٢٤٩)، والطحاوي في شرح معاني الآثار

---

(١) العلل لابن أبي حاتم (٣/ ٥٢).

(٢) فتح الباري (٤/ ٢٣٤).

(٣٣٠٦)، (٣٣٠٧)، وأبو يعلى في مسنده (٧٠٦٤)، والبيهقي في الكبرى (٨٣٤٥)، (٨٤٩١).

وقد صوب هذه الرواية أبو حاتم وأبو زرعة وقالا: وفي حديث قتادة مثل ذا كثير يُحدِّث بالحديث عن الجماعة[1]، وصوبها الدارقطني وقال: وقول شعبة ومن تابعه أشبه[2]، وصوبها أيضاً ابن حجر[3].

وتابع شعبة راويان هما:

١- همام بن يحيى، أخرج طريقه: أبو داود في سننه (٢٤٢٢)، وأحمد في مسنده (٢٦٧٥٦)، (٢٧٤٢٥)، وأبو يعلى في مسنده (٧٠٦٥)، (٧٠٦٦)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٣٠٧).

٢- حمّاد بن سلمة، أخرج طريقه: الطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٣٠٧).

وبهذا يتبيّن أنّ عرض الإمام النسائي الخلاف على قتادة لم يؤثر على الحديث، فهو محفوظ من طريقيه، والله أعلم.



---

(١) العلل لابن أبي حاتم (٣/ ٥٢).

(٢) علل الدارقطني (١٥/ ٢٩٢).

(٣) فتح الباري (٤/ ٢٣٤).

(٦٢) [٢٩٦٧ - ٢٩٧٩] حديث عبد الله بن بُسْر رضي الله عنه عن النبي ﷺ " لا تصوموا يوم السبت إلا فريضة، فإن لم يجد أحدكم إلا لحاء شجرة فليفطر عليها ".

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب النهي عن صيام يوم السبت[1]، وأبان فيه عن اختلاف بين الرواة على عبدالله بن بُسْرٍ رضي الله عنه.

ذلك أنّه ابتدأ بقوله: ذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر عبدالله بن بسر فيه.

ثم أخرج الحديث من طريق مُبَشِّر بن إسماعيل عن حسان بن نوح عن عبدالله بن بسر رضي الله عنه أنّه قال: ترون يدي هذه. قد بايعت بها رسول الله ﷺ وسمعته يقول: " لا تصوموا يوم السبت إلا فريضة، فإن لم يجد أحدكم إلا لحاء شجرة[2] فليفطر عليها ".

ثم رواه من طريق الليث عن معاوية بن صالح عن ابن عبدالله بن بسر عن أبيه عن عمته الصَّمَّاء أخت بسر قالت: نهى رسول الله ﷺ عن صيام يوم السبت، ويقول: "إن لم يجد أحدكم إلا عوداً أخضر فليفطر عليه ". ثم قال النسائي: **ذكر الاختلاف على ثور بن يزيد في هذا الحديث.**

ثم رواه من طريق عيسى بن يونس عن ثَوْر عن خالد بن مَعْدَان عن عبدالله بن بسر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "لا تصوموا يوم السبت إلا فيما افترض عليكم ".

ثم رواه من طريق أَصْبَغِ بن زيد عن ثور عن خالد بن معدان عن عبدالله بن بسر أنّ أخته -يقال لها الصماء- حدثته أنّها سمعت رسول الله ﷺ يقول: "لا تصوموا يوم السبت إلا فيما افترض عليكم، وإن لم يجد أحدكم إلا عود عنب أو لحاء شجرة فليمضغه".

ثم رواه من طريق سفيان بن حَبِيْب عن ثور عن خالد بن معدان - ثم ذكر كلمة معناها - عن عبدالله بن بسر عن أخته به مرفوعاً.

ثم رواه من طريق عبدالملك بن الصَّبَّاح عن ثور عن خالد بن معدان به.

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٢٥٢).

(٢) لحاء شجرة: أي قشرها، النهاية في غريب الحديث والأثر (٤/ ٢٤٣).

ثم رواه من طريق بقية بن الوليد عن ثور عن خالد بن معدان عن عبدالله بن بسر عن عمته الصماء به.

ثم رواه من طريق بقية عن الزُبَيْدِي عن لقمان بن عامر عن عامر بن جَشِيْب عن خالد بن معدان عن عبدالله بن بسر ﷺ أنّ رسول الله ﷺ قال: "لا تصوموا يوم السبت إلا فيما افترض عليكم، ولو لم يجد أحدكم إلا لحاء شجرة فليفطر ".

ثم رواه من طريق محمد بن حَرْب عن الزبيدي عن الفُضَيْل بن فَضَالَة عن عبدالله ابن بسر عن خالته الصماء ﷺ قالت: سمعت رسول الله ﷺ لا تصوموا يوم السبت إلا فيما افترض عليكم؛ ولو لم يفطر أحدكم إلا على لحاء شجرة ".

ثم ساقه من طريق أبي تَقِيٍّ عن ابن سالم عن الزبيدي عن الفضيل بن فضالة أنّ خالد بن معدان حدثه أنّ عبدالله بن بسر حدثه أنّه سمع أباه أنّ رسول الله ﷺ نهى عن صيام يوم السبت ". وقال: " إن لم يجد..." وذكر الحديث. قال أبو عبدالرحمن: **أبو تقي هذا ضعيفٌ ليس بشيء، وإنّما أخرجته لعلة الاختلاف.**

ثم رواه من طريق بقية عن الزبيدي عن لقمان بن عامر عن خالد بن معدان عن عبدالله بن بسر عن خالته الصماء عن النبي ﷺ به.

ثم ساقه من طريق يزيد بن عبد ربه عن بقية عن الزبيدي عن عامر بن جشيب عن خالد بن معدان عن عبدالله بن بسر ﷺ عن النبي ﷺ به.

ثم أورده من طريق العلاء عن داود بن عبيد الله عن خالد بن معدان عن عبدالله ابن بسر عن أخته الصماء عن عائشة < عن النبي ﷺ به.

وهذ التصرف من النسائي صريح ببيان الاختلاف على عبدالله بن بسر، ولم يُرجِّح النسائي بين هذه الروايات، ولم يظهر لي من سياقه ما يدل على ترجيح لأحدها.

وبعد تخريج الحديث وتتبع طرقه ودراسة رجال أسانيده تبيّن ما يلي:

أولاً: روى حسَّان بن نوح الحديث عن عبدالله بن بُسرٍ ﷺ.

وعبدالله بن بسر هو المازني السلمي، له ولأبويه صحبةٌ[١]، روى عن النبي ﷺ وعن أبيه[٢] وعن أخته الصَّمَّاء.

والراوي عنه هو حسَّان بن نوح، أبو أُمية النَصْري، قال البخاري: سمع عبدالله ابن بسر وعمرو بن قيس، سمع منه علي بن عياش[٣]، وكذا قال ابن أبي حاتم، وزاد من الرواة عنه: مُبشِّر بن إسماعيل[٤].

وقد وثقه العجلي[٥] وابن حبان[٦] وابن حجر[٧]، وقال الذهبي صدوق[٨].

وقد رواه عن حسَّان راويان:

١- مُبشِّر بن إسماعيل، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٧٧٢)، وابن حبان في صحيحه (٣٦١٥).

٢- علي بن عياش، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (١٧٦٩٠).

وقال الذهبي عن إسناد هذا الحديث: صالحٌ[٩].

وتابع حسّان ثلاثة رواة هم:

١- يحيى بن حسان البكري[١٠]، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (١٧٦٨٦).

---

(١) تهذيب الكمال (٦/ ٤٢).

(٢) قال المزي: إن كان محفوظاً. تهذيب الكمال (٦/ ٤٢).

(٣) التاريخ الكبير للبخاري (٣/ ٣٣).

(٤) الجرح والتعديل (٣/ ٢٣٤).

(٥) الثقات (١/ ٢٩١).

(٦) الثقات (٤/ ١٦٤).

(٧) تقريب التهذيب (٢٣٤).

(٨) الكاشف (١/ ٣٢١).

(٩) تاريخ الإسلام (٤/ ٣٣٢).

(١٠) وثّقه ابن معين. تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز (١/ ٩٩).

٢- عمرو بن قيس[1]، أخرج طريقه: الطبراني في مسند الشاميين (٢٥٤٨).

٣- خالد بن معدان - من رواية عيسى بن يونس عن ثور عنه-، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٧٧٤)، وابن ماجه في سننه (١٧٢٦)[2].

ثانياً: روى الليث الحديث عن معاوية بن صالحٍ عن ابن عبدالله بن بُسرٍ عن أبيه عن عمته الصماء أخت بُسرٍ.

ورواة هذا الإسناد هم:

الصَّمَّاء هي بنت بسرٍ المازنية، لها صحبةٌ، وهي أخت عبدالله بن بسرٍ، قال أبو زرعة الدمشقي: قال لي دحيمٌ: أهل بيتٍ أربعة صحبوا النبي ﷺ: بسرٌ، وابناه: عبدالله وعطية، وابنته أختهما الصماء، وبناءً عليه فمن قال أُخت بُسرٍ فقد وهم، وإنما هي عمة ابن عبدالله بن بسر.

وابن عبدالله بن بسر هو يحيى، سمّاه المزي في شيوخ معاوية بن صالحٍ[3]، وقال الذهبي: لا يعرف[4]، وقال ابن حجر: لا يعرف ولا يُسمى[5].

ومعاوية بن صالحٍ هو ابن حُدير، وهو صدوق له أوهام، كان يحيى بن سعيد لا يرضاه[6]، وكان عبدالرحمن بن مهدي يوثقه[7]، وقال يحيى بن معين: صالحٌ[8]، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، حسن الحديث يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال

---

(١) وثّقه يحيى بن معين، وأبو حاتم، والعجلي، والنسائي. تهذيب الكمال (٢٢/ ١٩٨).

(٢) وهذه الطريق خالف فيها عيسى بن يونس جماعة الرواة عن ثور كما سيأتي.

(٣) تهذيب الكمال (٢٨/ ١٨٨).

(٤) ميزان الاعتدال (٤/ ٥٩٣).

(٥) تقريب التهذيب (١٢٥١).

(٦) تاريخ ابن أبي خيثمة (٣/ ٢٦٦).

(٧) التاريخ الأوسط (٢/ ١٧٥).

(٨) تاريخ ابن أبي خيثمة (٣/ ٢٦٧).

أبو زرعة: ثقة محدث[1]، وقال العجلي: ثقة[2].

وقد رواه عن الليث ثلاثة رواةٍ هم:

١- قتيبة بن سعيد، وقال في روايته (أخت بسر)، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٧٧٣)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٧٧٢٦).

٢- هاشم بن القاسم، وقال عن الصَّمَّاء، أخرج طريقه: البيهقي في الكبرى (٨٤٩٤)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٧٧٢٦).

٣- عاصم بن علي، وقال عن الصَّمَّاء، أخرج طريقه: الطبراني في الكبير (٨١٧)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٧٧٢٦).

وتابع عبدُ الله بن صالح الليثَ على روايته، فقال: (أخت بسر)، أخرج طريقه: ابن خزيمة في صحيحه (٢١٦٤)، والطبراني في الكبير (٨١٦)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٧٧٢٥).

ونرى هنا أنّ الرواة اختلفوا؛ فقال بعضهم: عن الصَّمَّاء فحسب، وزاد بعضهم: أخت بسر، وهو وهمٌ كما تقدم بيانه؛ فإنّما هي ابنة بسر.

وهذه الطريق تحتمل التحسين لاسيّما وأن هناك طريقاً تعضدها؛ وهذا بناءً على قولنا بأنّها أخت عبدالله بن بسر. وهو الصحيح.

ثالثاً: روى ثور بن يزيد الحديث واختلف عنه:

فرواه عيسى بن يونس عن ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن عبدالله بن بُسرٍ رضي الله عنه، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٧٧٤)، وابن ماجه في سننه (١٧٢٦).

ورواة هذا الإسناد هم:

خالد بن معدان وهو الكَلاعِيُّ، أبو عبدالله الحِمْصِيُّ، وثقه النسائي[3]،

---

(١) الجرح والتعديل (٨/ ٣٨٣).

(٢) الثقات (٢/ ٢٨٤).

(٣) تهذيب الكمال (٨/ ١٧٠).

والعجلي[1].

والراوي عنه هو ثَوْرُ بن يزيد الكلاعي، أبو خالد الرَحَبِيُّ، قال أحمد بن حنبل: ليس به بأس، وقال يحيى بن معين: ثقة، وقال أبو حاتم: صدوق حافظ[2]، وقال العجلي: شامي ثقة[3].

أما عيسى بن يونس فهو ابن أبي إسحاق السَبيعِيُ، وهو ثقةٌ عندهم، قال أحمد بن حنبل: ثقة[4]، وقال يحيى بن معين: ثقة، وقال أبو حاتم: ثقة، وقال أبو زرعة: حافظ[5].

وتابعه عتبةُ بن السكن في روايته عن ثور، أخرج طريقه: تمام في فوائده (٦٥٥).

وعتبة ذكره ابن حبّان وقال: يخطىء ويخالف[6]، وقال الدارقطني: منكر الحديث متروك الحديث[7].

وعليه فلا يحتج بروايته.

وخالفه بقيَّة فرواه عن ثورٌ عن خالدٍ عن عبدالله بن بُسرٍ عن عمته الصَّمَّاء، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٧٧٨).

وبقيَّة بن الوليد، أبو يُحمد الكلاعي، انتقد الأئمة روايته عن المجهولين وكثرة تدليسه، قال أحمد بن حنبل: بقية إذا حدث عن قوم ليسوا بمعروفين فلا تقبلوه، وقال يحيى بن معين: صالحٌ، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال أبو زرعة: ما لبقية عيبٌ إلا كثرة روايته عن المجهولين، فأما الصدق فلا يؤتى من الصدق، وإذا حدث

---

(١) الثقات (١/ ٣٣١).

(٢) الجرح والتعديل (٢/ ٤٦٩).

(٣) الثقات (١/ ٢٦١).

(٤) تهذيب الكمال (٢٣/ ٦٧).

(٥) الجرح والتعديل (٦/ ٢٩٢).

(٦) الثقات (٨/ ٥٠٨).

(٧) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (٢/ ١٦٦).

عن الثقات فهو ثقة[١]، وقال ابن حجر: صدوق كثير التدليس عن الضعفاء[٢].

وخالفهم جماعة فرووه عن ثور عن خالد عن عبد الله بن بُسرٍ عن أخته < .

ذكر منهم النسائي ثلاثةً هم:

١- أصبغ بن زيد الجهني؛ وقال: عن الصماء، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٧٧٥)، والطبراني في الكبير (٨٢٠).

٢- سفيان بن حبيب، أخرج طريقه: أبو داود في سننه (٢٤٢١)، والترمذي في جامعه (٧٤٤)، والنسائي في الكبرى (٢٧٧٦)، والطبراني في الكبير (٨٢١).

٣- عبدالملك بن الصبّاح، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٧٧٥).

وتابعهم عليها أربعة آخرون هم:

٤- الفضل بن موسى، أخرج طريقه: الطبراني في الكبير (٨٢١).

٥- قرة بن عبدالرحمن، أخرج طريقه: الطبراني في الكبير (٨١٩).

٦- أبو عاصم النبيل، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (٢٧٠٧٥)، وابن خزيمة في صحيحه (٢١٦٣)، والدارمي في مسنده (١٧٩٠)، والبيهقي في الكبرى (٨٤٩٣)، والطبراني في الكبير (٨١٨).

٧- الوليد بن مسلم، أخرج طريقه: أبو داود في سننه (٢٤٢١)، والحاكم في مستدركه (١٥٩٢)، والطبراني في الكبير (٨١٨)، وفي مسند الشاميين (٤٣٤).

وقد صحح الترمذي الحديث فقال: هذا حديث حسنٌ[٣]، وصححه أيضاً الدارقطني[٤]، والنووي[٥].

---

(١) الجرح والتعديل (٢/ ٤٣٥).

(٢) تقريب التهذيب (١٧٤).

(٣) جامع الترمذي (٣/ ١١١).

(٤) علل الدارقطني (١٥/ ٣١٢).

(٥) المجموع شرح المهذب (٦/ ٤٥١).

رابعاً: روى محمد بن الوليد الزبيدي الحديث واختلف عنه:

فرواه بقيَّة بن الوليد عن الزبيدي واختلف عنه:

فرواه عمرو بن عثمان عن بقية عن الزُبيدي عن لقمان بن عامر عن عامر بن جشيب عن خالد بن معدان عن عبدالله بن بُسرٍ ﷺ، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٧٧٩)، والطبراني في مسند الشاميين (١٨٥٠).

ورجال هذا الإسناد هم:

عامر بن جَشِيْب، أبو خالد الحمصي، وثقه ابن حبان[1]، والدارقطني[2].

ولقمان بن عامرٍ الوصابي، أبو عامرٍ الحمصي، وثقه العجلي[3]، وابن حبان[4]، وقال ابن حجر: صدوق[5].

والزبيدي هو محمد بن الوليد، أبو الهذيل الحمصي، وثّقه يحيى بن معين[6]، وأبو زرعة[7]، والنسائي[8]، وابن حبان[9]، والعجلي[10]، وقال الذهبي: حمصي ثبت[11].

وبقيَّة الرواة سبق الكلام عنهم.

وهذه الطريق خالف فيها عامر بن جشيبٍ ثور بن يزيد عن خالد بن معدان

---

(١) الثقات (٧/ ٢٤٨).

(٢) سؤآلات البرقاني للدارقطني (٣٤٣).

(٣) الثقات (٢/ ٢٣٠).

(٤) الثقات (٥/ ٣٤٥).

(٥) تقريب التهذيب (٨١٧).

(٦) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز (١/ ١١١).

(٧) الجرح والتعديل (٨/ ١١٢).

(٨) تهذيب الكمال (٢٦/ ٥٨٩).

(٩) الثقات (٧/ ٣٧٣).

(١٠) الثقات (٢/ ٢٥٥).

(١١) الكاشف (٢/ ٢٢٨).

كما سبق؛ فإن ثوراً جعله من مسند الصَّمَّاء، وعامرٌ جعله من مسند عبدالله بن بسر، وثورٌ أوثق وأشهر من عامرٍ.

ورواه سعيد بن عمرو عن بقيَّة عن الزُبيدي عن لقمان بن عامر عن خالدٍ عن عبدالله بن بُسرٍ عن خالته الصَّمَّاء < ، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٧٨٢).

وشيخ النسائي هنا هو سعيد بن عمرو بن سعيد بن أبي صفوان السكوني، أبو عثمان الحمصي، قال النسائي في مشيخته: لا بأس به[(١)]، وقال ابن أبي حاتم: صدوق[(٢)].

وقوله في هذه الرواية: عن خالته الصماء وهمٌ؛ وإنّما هي أخته.

وهذه الطريق فيها عنعنة بقية، ولم يصرح فيها بالتحديث فهي ضعيفةٌ.

ورواه يزيد بن عبد ربه عن بقيَّة عن الزُبيدي عن عامر بن جشيب عن خالدٍ عن عبدالله بن بُسرٍ رضي الله عنه، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٧٨٣).

ويزيد بن عبد ربه هو الجرجسي الزُبيدي، أبو الفضل الحمصي، أثنى عليه أحمد بن حنبل، وقال يحيى بن معين: ثقةٌ صاحب حديثٍ، وقال أبو حاتم: صدوقٌ[(٣)].

وهذه الطريق أيضاً فيها عنعنة بقية، ولم يصرح فيها بالتحديث فهي ضعيفةٌ.

ورواه أبو تقيٍّ عن ابن سالم عن الزُبيدي عن الفضيل بن فضالة عن خالد بن معدان عن عبدالله بن بُسرٍ عن أبيه رضي الله عنه، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٧٨١).

وقال النسائي عقِب إخراجه: **أبو تقيٍّ هذا ضعيفٌ ليس بشيءٍ، وإنما أخرجته لعلة الاختلاف.**

ورجال هذا الإسناد هم:

الفُضَيل بن فَضَالة الهَوْزَنِي، تابعيٌ شاميٌ، وثقه ابن حبان[(٤)]، والذهبي[(٥)].

---

(١) تسمية مشايخ النسائي (٧٤).

(٢) الجرح والتعديل (٤/ ٥١).

(٣) الجرح والتعديل (٩/ ٢٨٠).

(٤) الثقات (٥/ ٢٩٥).

(٥) تاريخ الإسلام ت بشار (٣/ ١٣٨).

وأبو سالمٍ هو عبدالله بن سالم الأشعري، قال عبدالله بن يوسف التِنِيسِيُ: ما رأيت أحداً أنبل في مروءته وعقله منه، وقال النسائي: ليس به بأس[1].

وأبو تقيٍّ هو عبدالحميد بن إبراهيم الحمصي، ضعفه النسائي هنا، وقال في موضعٍ آخر: ليس بثقة[2]، وقال ابن أبي حاتم: سألت محمد بن عوف الحمصي عنه فقال: كانَ شيخاً ضريراً لا يحفظ[3]، ووثقه ابن حبان[4]، وقال ابن حجر: صدوق إلا أنه ذهبت كتبه فساء حفظه[5].

وضعّف النسائي ~ هذه الطريق بأبي تقي.

وقد توبع أبو تقيٍّ؛ تابعه عمرو بن الحارث بن الضحاك الحمصي، أخرج طريقه: الخطيب في المتفق والمفترق (١٣١٩).

ولكنّ عَمْراً غير معروف، قال الذهبي: لا تعرف عدالته[6].

وقد تفرد بالرواية عنه إسحاق بن إبراهيم بن زِبْرِيق وهو ضعيف، قال النسائي: ليس بثقة، وقال أبو داود: ليس بشيء[7].

ورواه محمد بن حربٍ عن الزُبيدي عن الفضيل بن فضالة عن عبدالله بن بُسرٍ عن خالته الصَّمَّاء < ، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٧٨٠)، والطبراني في الكبير (٨٢٢).

ورجال هذا الإسناد هم:

محمد بن حرب هو الأبرش، وهو ثقة عندهم، قال أحمد بن حنبل: ليس به

---

(١) تهذيب الكمال (١٤/ ٥٥١).

(٢) تهذيب الكمال (١٦/ ٤٠٨).

(٣) الجرح والتعديل (٦/ ٨).

(٤) الثقات (٨/ ٤٠٠).

(٥) تقريب التهذيب (٥٦٣).

(٦) ميزان الاعتدال (٣/ ٢٥١).

(٧) ميزان الاعتدال (١/ ١٨١).

بأس[١]، وقال يحيى بن معين: ثقة، وقال أبو حاتم: صالح الحديث[٢]، وقال النسائي: ثقة[٣]، وقال العجلي: ثقة رجل صالح[٤].

وبقية الرواة سبق الكلام عنهم.

وهذه الطريق من رواية عبدالله بن بسر عن خالته الصَّمَّاء وهو وهمٌ؛ إنما هي أخته.

رابعاً: روى داود بن عبيد الله الحديث عن خالد بن معدان عن عبدالله بن بُسرٍ عن أخته الصَّمَّاء عن عائشة < ، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٧٨٤).

وداود بن عبيد الله، قال عنه الذهبي: لا يعرف[٥]، وقال ابن حجر: مجهولٌ[٦].

قلت: وهذه طريق ضعيفةٌ لجهالة الراوي، وقد خالف داود الناس في رواية الحديث من مسند عائشة < .

تنبيهات:

الأول: حكم أبو داود على الحديث بعد أن رواه بأنه منسوخ، ثم روى بسنده عن الزهري عقب إخراج الحديث أنه كان يضعّف هذا الحديث، فقال: حدثنا عبدالملك بن شعيب حدثنا ابن وهب قال: سمعت الليث يحدث عن ابن شهابٍ أنّه كان إذا ذُكِر له أنه "نهى عن صيام يوم السبت" يقول ابن شهاب: هذا حديثٌ حمصيٌ، ونقل أيضاً عن الأوزاعي قوله: ما زلت له كاتماً حتى رأيته انتشر يعني حديث عبدالله بن بسر هذا في صوم يوم السبت، ونقل أيضاً عن مالكٍ قوله: هذا كذبٌ[٧].

---

(١) تهذيب الكمال (٢٥/ ٤٦).

(٢) الجرح والتعديل (٧/ ٢٣٧).

(٣) تهذيب الكمال (٢٥/ ٤٦).

(٤) الثقات ط الدار (٢/ ٢٣٤).

(٥) ميزان الاعتدال (٢/ ١٢).

(٦) تقريب التهذيب (٣٠٧).

(٧) سنن أبي داود (٢/ ٣٢١).

الثاني: نقل ابن الملقن[١] وكذلك ابن حجر[٢] عن النسائي قوله: هذا حديث مضطرب، ولم أر كلام النسائي هذا بعد البحث والتتبع.

الثالث: قال ابن الملقن: والحق أنه حديث صحيحٌ غير منسوخٌ[٣].

الرابع: قال ابن عبدالهادي في المحرر عقب ذكره: رواه أحمد وأبو داود وهذا لفظه وابن ماجه والترمذي وحسّنه والحاكم وحسّنه، وزعم أبو داود أنه منسوخٌ، وقال مالكٌ: هو كذبٌ، وفي ذلك نظر[٤].

قلت: وفي هذا إشارةٌ منه إلى أنَّ الحديث مقبولٌ.

الخامس: حكم ابن حجر على هذا الحديث بالاضطراب[٥].

والخلاصة: أنَّ الحديث صحيحٌ من طريقين هما:

١- طريق ثورٍ عن خالد بن معدان عن عبدالله بن بُسرٍ عن أخته < .

٢- طريق مبشِّر بن إسماعيل عن حسَّان بن نوح عن عبدالله بن بُسرٍ رضي الله عنه.

وبهذا يتبيّن أنّ عرض الإمام النسائي الاختلاف في الحديث لم يؤثر على صحته، فهو محفوظ من طرق صحيحة، والنهي إنّما هو عن صيامه مفرداً بقصد تعظيمه، والله أعلم.



---

(١) البدر المنير (٥/ ٧٦٢).

(٢) التلخيص الحبير (٢/ ٤١٤).

(٣) البدر المنير (٥/ ٧٦٤).

(٤) المحرر في الحديث (٣٧٨).

(٥) التلخيص الحبير (٢/ ٤١٤).

(٦٣) [٢٩٨١، ٢٩٨٢] حديث أبي الخير عن حذيفة البارقي عن جُنادة الأزدي ﷺ أنّهم دخلوا على رسول الله ﷺ ثمانية نفر هو ثامنهم...الحديث.

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب الرخصة في صيام يوم السبت[١]، وفيه اختلاف بين الليث بن سعد ومحمد بن إسحاق على يزيد بن أبي حبيب.

ذلك أنه أخرج الحديث من طريق ابن وهب عن الليث بن سعد - وذكر آخر قبله - عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن حذيفة البارقي عن جُنادة الأزدي ﷺ أنّهم دخلوا على رسول الله ﷺ ثمانية نفر هو ثامنهم، فقرب إليهم رسول الله ﷺ طعاماً يوم جمعة، فقال: "كلوا "، قالوا: صيامٌ، قال: "صمتم أمس " قالوا: لا. قال: فصائمون غدا، قالوا: لا، قال: "فأفطروا "[٢].

ثم أخرجه من طريق محمد بن سلمة عن محمد بن إسحاق عن يزيد بن أبي حبيب عن حذيفة الأزدي عن جُنادة الأزدي ﷺ به.

وهذا التصرف من النسائي صريحٌ ببيان الاختلاف على يزيد بن أبي حبيب، ولم يُرجِّح النسائي بين الروايتين هنا، والاختلاف إنّما هو في ذكر أبي الخير مرثد بن عبدالله اليَزَني، فهو مذكور في سند الليث بن سعد بخلاف سند ابن إسحاق.

وحذيفة البارقي هو الأزدي، قال ابن الأثير: والأزد شعب عظيم يشتمل على عدة قبائل وبطون كثيرة منها: بارق[٣].

وحذيفة قال عنه الذهبي: مجهول[٤]، وقال ابن حجر: مقبول[٥].

وبالنظر إلى الراويين المختلفين على يزيد وهما الليث بن سعد ومحمد بن إسحاق؛

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٢٥٧).

(٢) أظن الرجل الآخر المبهم: ابن لهيعة؛ فقد رواه الطبراني من طريقه. وسيأتي في التخريج.

(٣) أسد الغابة (١/ ٧٠٤).

(٤) ميزان الاعتدال (١/ ٤٦٧).

(٥) تقريب التهذيب (١٥٤).

فالليث لا شك أنه أوثق عند الأئمة، قال أحمد بن حنبل: ما في هؤلاء المصريين أثبت من الليث بن سعد، وقال يحيى بن معين: ثقةٌ، وقال علي بن المديني: ثبتٌ، وقال أبو حاتم: أثبت من روى عن المقبري، وقال أبو زرعة: صدوقٌ، يحتج بحديثه[1].

أما محمد بن إسحاق فهو صدوق عندهم، حجةٌ في المغازي والسير، قال شعبة: صدوقٌ في الحديث[2]، وقال أحمد بن حنبل: وأما محمد بن إسحاق فيكتب عنه هذه الأحاديث يعني المغازي ونحوها، فإذا جاء الحلال والحرام أردنا قوماً هكذا، قال أحمد ابن حنبل بيده وضم يديه وأقام أصابعه الإبهامين، وقال يحيى بن معين: ثقة ولكنه ليس بحجة[3]، وقال مرةً: ليس به بأس، وقال أُخرى: ليس بذاك، ضعيفٌ، وقال أيضاً: سقيم ليس بالقوي[4]، وقال أيضاً: لم يزل الناس يتقون حديث محمد بن إسحاق، وقال أبو حاتم: ليس عندي في الحديث بالقوي، ضعيف الحديث، يكتب حديثه[5].

وعليه فالليث أثبت من ابن إسحاق؛ ومن هنا تترجح روايته.

وبعد تخريج الحديث وتتبع طرقه تبيّن ما يلي:

أولاً: روى ابن إسحاق الحديث واختلف عليه:

فرواه محمد بن سلمة بدون ذكر أبي الخير؛ رواه عنه راويان هما:

١- رواد بن بكّار، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٧٨٧).

٢- محمد بن سلام، أخرج طريقه: البخاري في التاريخ الكبير (٢/ ٢٣٢)[6].

---

(١) الجرح والتعديل (٧/ ١٨٠).

(٢) الجرح والتعديل (٧/ ١٩٢).

(٣) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٣/ ٢٤٧).

(٤) تاريخ ابن أبي خيثمة (٢/ ٣٢٤).

(٥) الجرح والتعديل (٧/ ١٩٤).

(٦) التاريخ الكبير (٢/ ٢٣٣)، قلت هو في المطبوع غير موجود في السند الذي ذكره البخاري، لكنّه في ترجمة مرثد بن عبدالله المزني أشار إلى روايته عن حذيفة الأزدي (٨/ ٣٤٤).

ورواه عن ابن إسحاق بذكر أبي الخير جمعٌ منهم:

١- يزيد بن هارون، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (٣٩/ ٤٣٨)، والطبراني في الكبير (٢١٧٣).

٢- أحمد بن خالد الوهبي، أخرج طريقه: الحاكم في مستدركه (٦٥٥٧)، والطبراني في الكبير (٢١٧٣).

٣- عبدالله بن نمير، أخرج طريقه: ابن أبي شيبة في مصنفه (٩٢٤٢)، والطبراني في الكبير (٢١٧٤).

٤- عبدالله بن لهيعة، أخرج طريقه: الطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٣١٣).

قلت: فثبت بذلك أنّ الحمل في إسقاط أبي الخير على محمد بن سلمة الراوي عن ابن إسحاق [1].

ثانياً: روى الليث بن سعد الحديث عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن حذيفة البارقي عن جُنادة الأزدي رضي الله عنه، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٧٨٦)، والطبراني في الكبير (٢١٧٥).

وبهذا يتبيّن أنّ رواية ابن إسحاق بإسقاط ذكر أبي الخير معلولة برواية الليث بن سعد التي ذكرته، وهي علة لم تؤثر على استدلال النسائي بالحديث، والله أعلم.



---

(١) وقال المزي: رواه البخاري في تأريخه: عن محمد بن سلام عن محمد بن سلمة وذكر فيه أبا الخير، وكذلك رواه عامة أصحاب ابن إسحاق عنه، فإما أن يكون الوهم من رواد بن بكار أو ممن دونه. تحفة الأشراف (٢/ ٤٣٨).

قلت: وهذا مُحيرٌ من المزي، فهل كان اعتماده على سند محمد بن سلام، أم على ترجمة مرثد.؛ فإنّ البخاري لم ينص على أنّ الرواية التي فيها ذكر مرثد من رواية ابن سلاّم.

(٦٤) [٢٩٨٣، ٢٩٨٤] حديث كريبٍ أنّ ابن عباس { بعث إلى أم سلمة وإلى عائشة يسألهما: ما كان رسول الله ﷺ يحب أن يصوم من الأيام...الحديث.

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب الرخصة في صيام يوم الأحد[1]، وألمح فيه إلى اختلاف بين بقيَّة بن الوليد وحِبَّان بن موسى على عبدالله بن المبارك.

ذلك أنه أخرج الحديث من طريق بقية بن الوليد عن عبدالله بن المبارك عن عبدالله ابن محمد بن عمر – وهو ابن علي – عن أبيه عن كريبٍ أنّ ابن عباس { بعث إلى أم سلمة وإلى عائشة يسألهما: ما كان رسول الله ﷺ يحب أن يصوم من الأيام، فقالتا: ما مات رسول الله ﷺ حتى كان أكثر صومه يوم السبت والأحد، ويقول: "هما عيدان لأهل الكتاب فنحن نحب أن نخالفهم".

ثم رواه من طريق حِبَّان عن عبدالله بن المبارك عن عبدالله بن محمد بن عمر قال: حدثني أبي عن كريبٍ قال: أرسلني ابن عباس { وناسٌ من أصحاب النبي ﷺ إلى أم سلمة < ، فذكره.

وهذا التصرف من النسائي إلماح ببيان الاختلاف على عبدالله بن المبارك؛ فرواية بقية لم تعين المرسل، وجعلت الحديث عن أم سلمة وعائشة { ، بينما بينت رواية حبّان أنّ المبعوث هو كريب، وأنّ الحديث عن أمّ سلمة وحدها. ولم يُرجِّح النسائي هنا بين الطريقين، ولم يتبيّن لي من سياقه ما يدل على ترجيحه لأحدهما.

وعبدالله بن محمد بن عُمر بن علي بن أبي طالب، لقبه: دافن، قال علي بن المديني: هو وسط[2]، وذكره ابن حبان في ثقاته وقال: يُخطئ ويُخالف[3]، وقال الدارقطني: ثقة[4]، ونقل الذهبي كلام الدارقطني ثم قال: وقال غيره صالح الحديث[5]، وقال ابن

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٢٥٨).

(٢) تهذيب الكمال (١٦/ ٩٤).

(٣) الثقات (٧/ ٢).

(٤) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص: ٢٢).

(٥) الكاشف (١/ ٥٩٥).

حجر: مقبول[١].

وأبوه محمد بن عُمر، وثّقه ابن حبان[٢]، وقال ابن حجر: صدوق[٣].

وبالنظر إلى الراويين المختلفين على ابن المبارك وهما بقية وحِبّان نجد ما يلي:

أمّا بقيَّة بن الوليد، أبو يُحمد الكلاعي، فقد انتقد الأئمة عليه روايته عن المجهولين وكثرة تدليسه، قال أحمد بن حنبل: بقية إذا حدث عن قوم ليسوا بمعروفين فلا تقبلوه، وقال يحيى بن معين: صالحٌ، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال أبو زرعة: ما لبقية عيبٌ إلا كثرة روايته عن المجهولين، فأما الصدق فلا يؤتى من الصدق، وإذا حدث عن الثقات فهو ثقة[٤]، وقال ابن حجر: صدوق كثير التدليس عن الضعفاء[٥]، وهنا لم يصرّح بالتحديث.

وأما حِبّان فهو ابن موسى بن سَوَّار السلمي، أبو محمد المروزي، قال يحيى بن معين: ليس صاحب حديثٍ، ولا بأس به[٦]، وذكره ابن حبان في ثقاته[٧]، وقال ابن حجر:ثقة[٨].

وعليه فبقيَّة أشهر من حِبّان، ولكنّه انتقد وجُرح، أما حِبّان فلم أر من جرحه؛ ولذا فروايته أرجح.

وبعد تخريج الحديث تبين ما يلي:

أولاً: روى بقية الحديث واختلف عنه:

----

(١) تقريب التهذيب (٥٤٣).

(٢) الثقات (٥/ ٣٥٣).

(٣) تقريب التهذيب (٨٨١).

(٤) الجرح والتعديل (٢/ ٤٣٥).

(٥) تقريب التهذيب (١٧٤).

(٦) تهذيب الكمال (٥/ ٣٤٦).

(٧) الثقات (٨/ ٢١٤).

(٨) تقريب التهذيب (٢١٧).

فرواه كثير بن عبيد الحمصي عن بقية عن ابن المبارك عن عبدالله بن محمد عن أبيه عن كريبٍ أنّ ابن عباس { بعث إلى أم سلمة وإلى عائشة، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٧٨٨).

وخالفه محمد بن عمرو بن حنان فرواه عن بقية كرواية حِبَّان بن موسى بدون ذكر عائشة، إلا أنّه قال: عبدالملك بن محمد بدل عبدالله بن محمد، فوهم فيه، أخرج طريقه: الطبراني في الأوسط (٣٨٥٧).

ثانياً: روى الحديث عن ابن المبارك جمع جعلوه من مسند أم سلمة وحدها منهم:

١- حِبّان بن موسى، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٧٨٩)، وابن حبان في صحيحه (٣٦٤٦).

٢- عتّاب بن زياد، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (٢٦٧٥٠).

٣- نعيم بن حماد، أخرج طريقه: الطبراني في الكبير (٦١٦).

٤- معاذ بن أسد، أخرج طريقه: الطبراني في الكبير (٩٦٤).

٥- عبدالله بن عثمان، أخرج طريقه: الحاكم في مستدركه (١٥٩٣).

٦- سلمة بن سليمان، أخرج طريقه: ابن خزيمة في صحيحه (٢١٦٧)، وابن حبان في صحيحه (٣٦١٦).

وبهذا يتبيّن أنّ رواية بقية معلولة بأمرين:

١- في عدم تعيين الذي أرسله ابن عباس { ليسأل أم المؤمنين.

٢- في ذكر عائشة ك في سند الحديث .

وبذلك تكون رواية حبّان ومن تابعه أصح؛ ولم يؤثر هذا الإعلال على استدلال النسائي بالحديث، والله أعلم.



(٦٥) [٢٩٨٩-٢٩٩٢] حديث مولى أسامة بن زيد قال: كان أُسامة يركب إلى مال له بوادي القُرَى فيصوم يوم الاثنين والخميس...الحديث.

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب صوم يوم الخميس[1]، وأبان فيه عن اختلاف بين الرواة على يحيى بن أبي كثير.

ذلك أنه ابتدأ بقوله: ذكر الاختلاف على يحيى بن أبي كثير في خبر أسامة فيه.

ثم أخرج الحديث من وجهين عن هشامٍ الدستوائي عن يحيى عن عُمر بن الحكم ابن ثوبان عن مولى قُدامة بن مظعون عن مولى أسامة بن زيد قال كان أُسامة يركب إلى مال له بوادي القُرَى[2] فيصوم يوم الاثنين والخميس، قلت له: أتصوم في السفر وقد كبرت، قال: رأيت رسول الله ﷺ يصوم يوم الإثنين والخميس قال: "إنّ الأعمال تعرض يوم الإثنين ويوم الخميس".

ثم أخرجه من طريق معاوية بن سلاَّم عن يحيى عن مولى قُدامة بن مظعون أن مولى أسامة بن زيد أخبره أن أسامة بن زيد كان يصوم...نحوه.

ثم أخرجه من طريق الأوزاعي عن يحيى عن مولى أُسامة بن زيد أن أسامة بن زيد كان يصوم يوم الإثنين...نحوه.

وهذا التصرف من النسائي ~ صريح ببيان الاختلاف على يحيى بن أبي كثير، ولم يرجّح بين الطرق هنا، ولكْن سياقه للطريق الأولى من وجهين عن هشامٍ يدل على ترجيحه لها.

ومولى أسامة بن زيدٍ لا يُعرف، ولم أجد من ترجمه، وكذلك مولى قدامة بن مظعون.

وعُمر بن الحكم بن ثوبان ثقةٌ[3] قاله أحمد بن حنبل، ووثقه العجلي[4]،

(١) السنن الكبرى (٤/ ٢٦١).

(٢) هو واد بين المدينة والشام من أعمال المدينة كثير القرى، معجم البلدان (٥/ ٣٤٥).

(٣) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص: ٢١٢).

(٤) الثقات (٢/ ١٦٤)

وابن حبان[١].

وبالنظر إلى الرواة المختلفين على يحيى وهم هشامٌ الدستوائي ومعاوية بن سلاّم والأوزاعي، نجد أنَّ هشاماً أوثقُهُم في يحيى بن أبي كثير، قال أبو حاتم: سألت أحمد بن حنبل عن الأوزاعي والدستوائي أيُّهما أثبتُ في يحيى بن أبي كثير، قال: الدستوائي لا تسل عنه أحداً، ما أرى الناس يروون عن أحدٍ أثبت منه، مثله عسى، فأما أثبت منه فلا، وقال أيضاً: أكثر من في يحيى بن أبي كثير من أهل البصرة هشام الدستوائي، وقال أبو حاتم: سألت علي بن المديني: من أثبت أصحاب يحيى بن أبي كثير، قال: هشام الدستوائي، قلت ثم من، قال: ثم الأوزاعي وحسين المعلم وحجاج الصواف، وأُراه ذكر علي بن المبارك، فإذا سمعت عن هشام عن يحيى فلا ترد به بدلاً، وقال عليٌ أيضاً: هشامٌ ثبت[٢]، وقال يحيى بن معين: ليس أحد في يحيى بن أبي كثير مثل هشام الدستوائي والأوزاعي وعلي بن المبارك بعد هؤلاء[٣]، وقال ابن أبي حاتم: سُئل أبي عن هشام الدستوائي وهمام أيهما أحفظ، قال: هشام الدستوائي. وسألت أبا زرعة قلت: في حديث يحيى بن أبي كثير من أحبهم إليك هشامٌ أو الأوزاعي، قال: هشام أحب إلي لأن الأوزاعي ذهبت كتبه. وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي وأبا زرعة من أحب إليكما من أصحاب يحيى بن أبي كثير، قالا: هشام قلت لهما: والأوزاعي، قالا: بعده[٤].

أما معاوية بن سلاّم فهو ابن أبي سلاّم، واسمه ممطور الحبشي، قال أبو بكر الأثرم: سمعت أحمد بن حنبل وذكر أصحاب يحيى بن أبي كثير فقال: هشام يرجع إلى كتاب، والأوزاعي حافظ، وهمام ثقة، وهمام أثبتُ من أبان، وحرب بن شداد ومعاوية بن سلام ثقتان، وسُئل أحمد عن معاوية بن سلام فقال: معاوية بن سلام وحرب بن شداد وعلي ابن المبارك هؤلاء متقاربون في حديث يحيى، وهشامٌ فوق هؤلاء[٥]، وقال يحيى بن

---

(١) الثقات (٥/ ١٤٧).

(٢) الجرح والتعديل (٩/ ٦٠).

(٣) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٤/ ١٨٠).

(٤) الجرح والتعديل (٩/ ٦٠).

(٥) تهذيب الكمال (٢٨/ ١٨٥).

معين: أعده محدث أهل الشام[1]، وقال أيضاً: ثقة، وقال أبو حاتم: لا بأس بحديثه، وقال يعقوب بن شيبة السدوسي: ثقة صدوق، وقال النسائي: ثقة[2].

أما الأوزاعي فهو عبدالرحمن بن عمرو، وهو في يحيى بن أبي كثير بعد هشامٍ كما سبق، قال ابن عيينة: كان الأوزاعي إمام - يعني إمام زمانه -، وقال أبو حاتم: فقيهٌ متبع، وقال عمرو بن علي: الأوزاعي ثبتٌ بما سمع[3]، وقال أبو داود: ثقةٌ جليلٌ[4]، وقال العجلي: شاميٌ ثقةٌ من خيار الناس[5]، وذكره ابن حبان في ثقاته[6].

وبذلك يُتأكد تقدم هشامٍ في يحيى بن أبي كثير، ويصح ما رجحناه من سياق النسائي.

وقد تأكد ذلك أيضاً بنتيجة التخريج حيث تبين ما يلي:

أولاً: روى معاوية بن سلاّم الحديث عن يحيى عن مولى قُدامة بن مظعون عن مولى أسامة عن أسامة بن زيد ﵄، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٧٩٦).

ثانياً: روى الأوزاعي الحديث عن يحيى عن مولى أُسامة عن أسامة بن زيد ﵄، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٧٩٧).

ثالثاً: روى هشام الدستوائي الحديث عن يحيى عن عُمر بن الحكم عن مولى قُدامة ابن مظعون عن مولى أسامة بن زيد عن أسامة ﵄، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (٢١٧٨١)، (٢١٨١٦)، والنسائي في الكبرى (٢٧٩٤)، (٢٧٩٥)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٩٢٣٤)، والدارمي في مسنده (١٧٩١)، والبيهقي في الكبرى (٨٤٣٥).

وتابع هشاماً على روايته عن يحيى راويان هما:

---

(١) الجرح والتعديل (٨/ ٣٨٣).

(٢) تهذيب الكمال (٢٨/ ١٨٥).

(٣) الجرح والتعديل (٥/ ٢٦٦).

(٤) سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود (٦٩).

(٥) الثقات (٢/ ٨٣).

(٦) الثقات (٧/ ٦٢).

١- أبان بن يزيد العطّار، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (٢١٧٤٤)، وأبو داود في سننه (٢٤٣٦).

٢- حرب بن شداد، أخرج طريقه: البيهقي في شعب الإيمان (٣٥٧٦).

وقد صوّب أبو حاتمٍ رواية هشام وحرب وأبان[1].

ومما سبق يتبين صواب طريق هشامٍ الدستوائي؛ لكونه قد توبع بخلاف رواية صاحبيه.

ولكنّ الحديث من هذه الطريق ضعيفٌ للجهالة بحال مولى قدامة بن مظعون ومولى أُسامة بن زيد.

وقد جاء هذا الحديث عن أُسامة بن زيد من طرقٍ أُخرى منها:

١- طريق ثابت بن قيس أبي غُصنٍ عن أبي سعيد المقبري عن أُسامة بن زيد { ، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (٢١٧٥٣)، (٢١٧٩١)، والنسائي في الكبرى (٢٣٥٨)، (٢٦٧٩)، والبزار في مسنده (٢٦١٧)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٣٢٣).

وثابت بن قيس هو الغفاري، وثقه أحمد بن حنبل، وقال يحيى بن معين: ليس به بأس[2]،وقال ابن عدي: هو ممن يكتب حديثه[3].

قلت: وهذا سندٌ حسن؛ فالحديث مقبول من هذه الطريق.

٢- طريق محمد بن يوسف عن أبي بكر بن عيّاش عن عمر بن محمد عن شُرحبيل ابن سعد عن أُسامة بن زيد { ، وقد أخرجه: ابن خزيمة في صحيحه (٢١١٩).

وشرحبيل بن سعد هو أبو سعد الخَطْمي مولى الأنصار، قال يحيى بن معين: ليس بشيء هو ضعيف[4]، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، وقال أبو زرعة: مدينيٌ فيه

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم (٥/ ٣٦٣).

(٢) تهذيب الكمال (٤/ ٣٧٤).

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال (٢/ ٢٩٣).

(٤) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٣/ ٢٢٥).

لينٌ[1]، وقال النسائي: ضعيفٌ مدنيٌ[2]، وعليه فسند الحديث ضعيف.

٣- طريق عبيد الله بن موسى عن موسى بن عبيدة عن عمر بن الحكم عن أسامة ابن زيد { ، أخرج طريقه: الطبراني في الكبير (٤٠٩).

وعمر بن الحكم هو ابن ثوبان السابق في حديثنا، قال علي بن المديني: عمر بن الحكم لم يسمع من أسامة بن زيد ولم يدركه[3]، وموسى بن عبيدة هو ابن نُشيط، قال أحمد بن حنبل: موسى بن عبيدة وأخوه لا يشتغل بهما[4]، وقال يحيى بن معين: ضعيف[5]، وقال أيضاً: لا يحتج به[6]، وقال أبو حاتم: منكر الحديث، وقال أبو زرعة: ليس بقوى الحديث[7]، وعليه فسند الحديث ضعيفٌ.

وبهذا يتبيّن أنّ رواية الأوزاعي ومعاوية معلولة برواية هشام الدستوائي، إلا أنّ الحديث ضعيف من هذه الطريق على كل حال؛ للجهالة بحال مولى قدامة ومولى أسامة؛ وقد أثر ذلك على استدلال النسائي بالباب؛ حيث إنّه لم يبق فيه ما يحتج به، ولكن سبق في هذا الخلاف ذكر طريق لحديث أسامة - أخرجه النسائي في الكبرى[8] - يصح بها الاستدلال على استحباب صيام يوم الخميس، وكذلك حديث آخر عن عائشة ك[9]، والله أعلم.



---

(١) الجرح والتعديل (٤/ ٣٣٩).

(٢) الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: ٥٦).

(٣) تهذيب التهذيب (٧/ ٤٣٦).

(٤) الجرح والتعديل (٥/ ١٠١).

(٥) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: ١٩٩).

(٦) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٣/ ٢٥٧).

(٧) الجرح والتعديل (٥/ ١٠١).

(٨) السنن الكبرى (٢٣٥٨).

(٩) وقد سبق البحث فيه في الإعلال رقم (٢١).

(٦٦) [٢٩٩٣، ٢٩٩٤] حديث عاصم عن المسيب بن رافعٍ عن سواءٍ الخزاعي عن عائشة < قالت: كان رسول الله ﷺ يصوم الاثنين والخميس.

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب صوم يوم الخميس[1]، وأبان فيه عن اختلاف بين سفيان الثوري وزائدة بن قُدامة على عاصم بن بهدلة.

ذلك أنه ابتدأ بقوله: ذكر الاختلاف على عاصم في خبر عائشة.

ثم أخرج الحديث من طريق يحيى بن يمان عن سفيان عن عاصمٍ عن المسيب ابن رافعٍ عن سواءٍ الخزاعي عن عائشة < قالت: كان رسول الله ﷺ يصوم الاثنين والخميس.

ثم أخرجه من طريق زائدة بن قدامة عن عاصمٍ عن المسيب عن حفصة < مثله.

وهذا التصرف من النسائي ~ صريح ببيان الاختلاف على عاصمٍ، ولم يرجّح بين الطريقين، ولكّنه ساق الحديث من مسند حفصة < سبع مرات في كتابه في مواضع مختلفةٍ[2]، بينما ساقه من مسند عائشة < مرتين فقط[3]، مما يدل على أنّ الحديث من مسند حفصة < .

وبالنظر إلى الراوي المختلف عليه وهو عاصم بن أبي النجود، واسم أبي النجود بهدلة، نجد أنّه صدوق إلا أنّ حفظه سيءٌ، قال شعبة: حدثنا عاصم بن أبي النجود وفي النفس ما فيها[4]، وقال أحمد بن حنبل: ثقةٌ رجلٌ صالح خَيِّرٌ ثقةٌ والأعمش أحفظ منه[5]، وقال ابن أبي حاتمٍ: سألت أبا زرعة عن عاصم بن بهدلة فقال: ثقةٌ، قال عبدالرحمن فذكرته لأبي فقال: ليس محله هذا أن يقال: هو ثقة وقد تكلم فيه ابن علية،

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٢٦٣).

(٢) ساقه من مسندها برقم: (٢٦٨٧)، (٢٦٨٨)، (١٠٥٢٩)، (١٠٥٣٠)، (١٠٥٣١)، (١٠٥٣٢)، وهنا.

(٣) برقم (٢٦٨٥)، وهنا.

(٤) تاريخ دمشق لابن عساكر (٢٥/ ٢٣٩).

(٥) الجرح والتعديل (٦/ ٣٤١).

وقال أبو حاتمٍ: محله عندي محل الصدق، صالح الحديث ولم يكن بذاك الحافظ[1]، وقال يحيى بن معين، والنسائي[2]: ليس به بأس، وقال ابن خراش: في حديثه نكرة، وقال يعقوب بن سفيان: في حديثه اضطراب وهو ثقة، وقال العقيلي: لم يكن فيه إلا سوء الحفظ[3]، وقال الدارقطني: في حفظه شيءٌ[4].

وبالنظر إلى الراويين المختلفين على عاصم وهما الثوري وزائدة نجد أنّهما ثقتان، قال عبدالرحمن بن مهدي: عرض زائدة كتبه على سفيان، فلم يختلفا إلا في قدر عشرة أحاديث[5]، وقال يحيى بن معين عن سفيان: أَميُر المؤمنين في الحديث، وقال أيضاً: ثقةٌ[6]، وقال العجلي: ثقةٌ كوفيٌّ، رجل صالحٌ زاهد عابدٌ، ثبتٌ في الحديث، فقيهٌ صاحب سنةٍ واتباع[7].

أما زائدة فهو ابن قدامة الثقفي، أبو الصلت الكوفي، قال أحمد بن حنبل: المتثبتون في الحديث أربعة: سفيان وشعبة وزهير وزائدة، وقال أيضاً: إذا سمعت الحديث عن زائدة وزهير فلا تبالِ ألاّ تسمعه عن غيرهما إلا حديثَ أبي إسحاق[8]، وقال أبو حاتمٍ: زائدة بن قدامة ثقةٌ صاحبُ سنةٍ، وقال أبو زرعة: زائدةُ صدوقٌ من أهل العلم[9]، وقال النسائي: ثقةٌ[10]، وذكره ابن حبان في ثقاته[11].

---

(١) الجرح والتعديل (٦/ ٣٤١).

(٢) تهذيب الكمال (١٣/ ٤٧٨).

(٣) تاريخ دمشق لابن عساكر (٢٥/ ٢٣٩).

(٤) سؤالات البرقاني للدارقطني (١/ ٤٩).

(٥) الجرح والتعديل (١/ ٨٠).

(٦) الجرح والتعديل (٤/ ٢٢٥).

(٧) الثقات (١/ ٤٠٧).

(٨) تهذيب الكمال (٩/ ٢٧٦).

(٩) الجرح والتعديل (٣/ ٦١٣).

(١٠) تهذيب الكمال (٩/ ٢٧٦).

(١١) الثقـات (٦/ ٣٣٩).

وبالنظر إلى الراوي عن سفيان الثوري وهو يحيى بن يمان العجلي، أبو زكريا الكوفي، فهو ضعيفٌ عندهم، قال أحمد بن حنبل: ليس بحجة[١]، وقال يحيى بن معين: ليس به بأسٌ، صدوقٌ ليس هو بذاك القوي[٢]، وقال أيضاً: قال لي وكيع إنَّ سفيان الذي يحدث يحيى بن يمان عنه إنْ كان سفيان الذي لقيناه نحن فليس هو ذاك، وقال أيضاً: لا يشبهُ حديثُه عن الثوري أحاديثَ غيرِه عن الثوري[٣]، وقال أبو حاتمٍ: مضطربُ الحديثِ، في حديثه بعض الصنعة، ومحله الصدق، وقال محمد بن عبدالله بن نُمير: كأنّ حديثه خيالٌ[٤]، وقال النسائي: لا يحتجّ بحديثِهِ لسوءِ حفظِهِ وكثرةِ خطَئه[٥]، وقال ابن عدي: عامةُ ما يرويه غيرُ محفوظٍ، وابن يمان في نفسه لا يتعمد الكذب إلا أنّه يُخطِئ ويشتبه عليه[٦].

وجائزٌ أن يكون يحيى أخطأَ على الثوري هنا.

وبعد تخريج الحديث تبين ما يلي:

أولاً: روى يحيى بن يمان الحديث عن سفيان عن عاصمٍ عن المسيب بن رافعٍ عن سواءٍ الخزاعي عن عائشة < ، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٧٩٩)، وابن خزيمة في صحيحه (٢١١٦).

ثانياً: اضطرب عاصمٌ في روايته حديث حفصة < على أوجهٍ، وأغلب رواياته لا تذكر قصة الصوم، وفيما يلي بيان هذه الأوجه:

الوجه الأول: رواه حسين الجعفي عن زائدة عن عاصم عن المسيب بن رافع عن حفصة < ، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (٢٦٤٦١)، والنسائي في المجتبى (٢٣٦٧).

(١) تهذيب الكمال (٣٢/ ٥٧).

(٢) تاريخ ابن معين – رواية ابن محرز (١/ ٦٨).

(٣) تاريخ ابن معين – رواية الدوري (٣/ ٤٥٩).

(٤) الجرح والتعديل (٩/ ١٩٩).

(٥) السنن الكبرى للنسائي (٥/ ١١٤).

(٦) الكامل في ضعفاء الرجال (٩/ ٩٥).

وهذا سند منقطعٌ، قال يحيى بن معين: المسيب لم يسمع من أحدٍ من أصحاب النبي ﷺ إلا من البراء بن عازب وأبي إياس عامر بن عبدة، وقال المزي في رواية المسيب عن حفصة وأم حبيبة { : والصحيح أن بينه وبينهما رجلاً[1].

الوجه الثاني: رواه حمّاد بن سلمة عن عاصم عن سواءٍ الخزاعي عن حفصة < ، أخرج طريقه: أبو داود في سننه (٢٤٥١)، وأحمد في مسنده (٢٦٤٦٤)، وإسحاق بن راهويه (١٩٨٧)، وأبو يعلى في مسنده (٧٠٤٧)، (٧٠٥٩).

وسواء الخزاعيُ، قال عنه ابن حجر: مقبول[2]، ولم يسمعه عاصمٌ من سواء بينهما المسيب بن رافع أو معبد بن خالد، كما سيأتي في الوجه الخامس.

ولم يروه عن عاصم عن سواء بدون واسطة إلا حمّاد بن سلمة.

وهذه الطريق منقطعة؛ فلا يصح الاستدلال بها.

الوجه الثالث: رواه أبان بن يزيد العطّار عن عاصمٍ عن معبد بن خالد عن سواء الخزاعي عن حفصة < ، أخرج طريقه: أبو داود في سننه (٥٠٤٥)، وأحمد في مسنده (٢٦٤٦٥)، والنسائي في الكبرى (١٠٥٣٠)، والطبراني في الكبير (٣٩٤).

وهذه الطريق لم تذكر فيها قصة الصوم، بل فيها قول حفصة " كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن يرقد وضع يده اليمنى تحت خده الأيمن وقال: اللهم قني عذابك يوم تبعث عبادك ".

الوجه الرابع: رواه سفيان الثوري عن عاصمٍ عن المسيب عن سواءٍ عن حفصة < ، ولم يذكر قصة الصوم، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (١٠٥٣١)، وذكر الدارقطني قصة الصوم بهذا الإسناد في علله[3].

---

(١) تهذيب الكمال (٢٧/ ٥٨٧).

(٢) تقريب التهذيب (٢٥٩).

(٣) علل الدارقطني (١٥/ ١٩٩).

وتابع سفيانَ عليها قيسُ بن الربيع[١] ، أخرج طريقه: الطبراني في الكبير(٣٥٣).

الوجه الخامس: رواه أبو أيوب الإفريقي عن عاصمٍ عن المسيب ومعبدٍ عن حارثة ابن وهب الخزاعي عن حفصة < ، أخرج طريقه: أبو داود في سننه (٣٢)، والحاكم في مستدركه (٧٠٩١)، وابن حبّان في صحيحه (٥٢٢٧)، والطبراني في الكبير (٣٤٦).

وحارثة بن وهب أخو عبيد الله بن عمر بن الخطّاب لأمه، قال المزي: له صحبة[٢].

وهذه الطريق لم تذكر قصة الصوم أيضاً.

وأبو أيوب الإفريقي هو عبدالله بن علي، قال يحيى بن معين: ليس به بأس[٣]، وقال أبو زرعة: ليس بالمتين في حديثه إنكار، هو لين[٤]، وذكره ابن حبّان في ثقاته[٥]، وقال ابن حجر: صدوق يُخطِئ[٦]، وحديثه بناءً على هذا حديث ضعيفٌ.

وبهذا يتبيّن أنّ طريق سفيان الثوري في رواية الحديث من مسند عائشة < معلولة بطريق زائدة التي روته من مسند حفصة < ، إلا أنّ الحديث ضعيفٌ من كلا الطريقين، وقد أثر ذلك على استدلال النسائي في الباب؛ وقد وجهت في نهاية الخلاف السابق ما يُستدل به للنسائي على استحباب صوم يوم الخميس، والله أعلم.



---

(١) وقيس متكلمٌ فيه، فلا يحتج بروايته. انظر تهذيب الكمال (٢٤/ ٣٠).

(٢) تهذيب الكمال (٥/ ٣١٨)، والعجيب أن في بعض المصادر التي خرجّت طريقه يُسمى فيها: جارية، ولم أر من نبه على ذلك من محققيها.

(٣) تاريخ ابن معين – رواية الدوري (٤/ ٤٦٧).

(٤) الجرح والتعديل (٥/ ١١٦).

(٥) الثقات (٧/ ٢١).

(٦) تقريب التهذيب (٣١٤).

(٦٧) [٢٩٩٥، ٢٩٩٦] حديث سعيد بن عبد الله بن قارظ عن أبي عبيدٍ قال: شهدت علياً وعثمان في يوم النحر والفطر يصليان...الحديث.

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب تحريم صيام يوم الفطر ويوم النحر[(١)]، وأبان فيه عن اختلاف بين سعيد بن عبدالله وابن شهابٍ الزهري على أبي عبيد.

ذلك أنّه ابتدأ بقوله: ذكر اختلاف سعيد بن عبدالله والزهري على أبي عبيد فيه.

ثم أخرج الحديث من طريق ابن أبي ذئب عن سعيد بن عبدالله بن قارظ عن أبي عبيدٍ قال: شهدت علياً وعثمان في يوم النحر والفطر يصليان ثم ينصرفان فيذكّران الناس، وسمعتهما يقولان: نهى رسول الله ﷺ عن صوم هذين اليومين.

ثم رواه من طريق سفيان بن عيينة عن الزهري عن أبي عبيدٍ قال: شهدت العيد مع عمر بن الخطاب فبدأ بالصلاة قبل الخطبة، ثم قال: إن رسول الله ﷺ " نهى عن صيام هذين اليومين، أما يوم الفطر فيوم فطركم من صيامكم، وأما يوم الأضحى فيوم نسككم ".

وهذا التصرف من النسائي ~ صريح ببيان الاختلاف على أبي عبيدٍ، ولم يرجح النسائي بين الروايتين، ولم يتبيّن لي من سياقه ترجيحه لأحد الطريقين.

وأبو عُبيدٍ المختلف عليه هو سعد بن عبيد الزهري، أبو عبيدٍ المدني، مولى عبدالرحمن بن أزهر، ويقال: مولى ابن عمه عبدالرحمن بن عوف[(٢)]، قال يحيى بن معين: ثقة[(٣)].

وبالنظر إلى الراويين المختلفين على أبي عبيد وهما سعيد والزهري نجد ما يلي:

أمّا سعيدٌ فهو ابن خالد بن عبدالله بن قارظ الكناني المدني، قال الدارقطني:

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٢٦٤).

(٢) تهذيب الكمال (١٠/ ٢٨٨).

(٣) الجرح والتعديل (٤/ ٩٠).

مدنيٌ يحتج به[1]، وذكره ابن حبان في ثقاته[2].

وأمّا الزهري فهو محمد بن مسلم بن شهاب، قال ابن حجر: الفقيه الحافظ متفق على جلالته وإتقانه وثبته[3].

وعليه فالزهري أشهرهما وأكثرهما رواية؛ فروايته أرجح.

وبعد دراسة الحديث تبين ما يلي:

أولاً: روى سعيد بن عبدالله الحديث عن أبي عبيد بقصة النهي عن صيام يومي الفطر والنحر فقط، وجعله من مسند عليٍ وعثمان { ، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٨٠١)، وأحمد في مسنده (٤٢٧)، (٤٣٥)، (٥١٠)، والبزار في مسنده (٤٠٧)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٤١١٧).

ولم يتابع سعيد على روايته، ولم يروه عنه إلا ابن أبي ذئب، ولم يهتم أصحاب المصنفات المشهورة بإخراج حديثه مما يدل على وهمه.

ثانياً: روى الزهري الحديث عن أبي عبيدٍ مفصلاً؛ فرواه عن عمر رضي الله عنه بالنهي عن صيام هذين اليومين، وعن عثمان رضي الله عنه بالرخصة لمن صلى العيد أن لا يصّلي الجمعة، وعن عليّ رضي الله عنه بالنهي عن الأكل من لحوم الهدي فوق ثلاثٍ، مما يدل على أنّه ضبطه، ورواه عن الزهري جمعٌ من الثقات، منهم:

١- سفيان بن عيينة، أخرج طريقه: مسلم في صحيحه (١٣٨) (١١٣٧)، وأبو داود في سننه (٢٤١٦)، والنسائي في الكبرى (٢٨٠٢)، وابن ماجه في سننه (١٧٢٢)، وأحمد في مسنده (١٦٣)، وابن خزيمة في صحيحه (٢٩٥٩).

٢- مالك بن أنس، أخرج طريقه: البخاري في صحيحه (١٩٩٠)، وأحمد في مسنده (٢٨٢)، وابن حبان في صحيحه (٣٦٠٠).

---

(١) سؤآلات البرقاني (٥)

(٢) الثقات (٦/ ٣٥٧).

(٣) تقريب التهذيب (٨٩٦).

٣- يونس بن يزيد، أخرج طريقه: البخاري في صحيحه (٥٥٧١).

٤- معمر بن راشد، أخرج طريقه: البخاري في صحيحه (٥٥٧١)، والترمذي في جامعه (٧٧١).

٥- عُقيل بن خالد، أخرج طريقه: أبو عوانة في مستخرجه (٢٩٠٩).

ثالثاً: تابع أبا عبيدٍ في روايته عن عمر بن الخطّاب، عبدُ الله بن عبّاس { قال: شهد عندي رجالٌ مرضيون، وأرضاهم عندي عمر أن رسول الله ﷺ " نهى عن صيام يوم الفطر ويوم النحر"، أخرج روايته: البزّار في مسنده (٨٦٥٠)، والطبراني في الأوسط (٢٥٧٧).

وبهذا يتبيّن أنّ رواية سعيد بن خالد بن عبدالله في إحالة الحديث على عثمان وعلي بقصة النهي عن صوم يوم العيد معلولة برواية الزهري التي فصّل فيها بين أحاديث الخلفاء الثلاثة ش، وهي علةٌ لم تؤثر على استدلال النسائي بالحديث، والله أعلم.



(٦٨) [٢٩٩٨-٣٠٠١] حديث قتادة عن قزعة عن أبي سعيدٍ الخدري ﷺ أنَّ نبي الله ﷺ " نهى عن صوم يوم النحر".

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب تحريم صيام يوم الفطر ويوم النحر[1]، وأبان فيه عن اختلاف بين سعيد بن أبي عروبة وهشام الدستوائي وبين حمّاد بن سلمة على قتادة.

ذلك أنّه ابتدأ بقوله: ذكر الاختلاف على قتادة في هذا الحديث.

ثم أخرج الحديث من طريق ابن أبي عديٍ عن سعيدٍ عن قتادة عن قزعة عن أبي سعيدٍ الخدري ﷺ أنَّ نبي الله ﷺ " نهى عن صوم يوم النحر".

ثم أخرجه من طريقين عن هشامٍ الدستوائي عن قتادة عن قزعة عن أبي سعيدٍ ﷺ "نهى رسول الله ﷺ عن صوم يومين: صوم يوم النحر ويوم الفطر".

ثم رواه من طريق حمّاد بن سلمة عن قتادة عن أبي نضرة، وعن حمّادٍ عن بشر بن حربٍ عن أبي سعيدٍ الخدري ﷺ به، وقال النسائي عقِبه: **بشر بن حربٍ ضعيف، وإنّما أخرجناه لعلة الحديث، والصواب حديث سعيدٍ وهشامٍ. والله أعلم.**

وهذا التصرف من النسائي ~ صريح ببيان الاختلاف على قتادة، وقد رجّح النسائي طريقي سعيد بن أبي عروبة وهشام الدستوائي، وخطّأ طريق حمّاد بن سلمة عن قتادة وبشر بن حرب.

وبشر بن حرب الندبي، أبو عمرو البصري، ضعّف الأئمة حديثه، قال أحمد بن حنبل: ليس هو قوياً في الحديث[2]، وقال البخاري: رأيت علي ابن المديني يضعفه[3]، وقال يحيى بن معين: ضعيف[4]، وقال أبو حاتم: شيخ ضعيف الحديث[5]، وقال

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٢٦٥).

(٢) الجرح والتعديل (٢/ ٣٥٣).

(٣) التاريخ الكبير (٢/ ٧١).

(٤) تاريخ ابن معين، برواية ابن محرز (١/ ٧٠).

(٥) الجرح والتعديل (٢/ ٣٥٣).

أبو زرعة: ضعيف الحديث[١]، وقال الجوزجاني: لا يحمد حديثه[٢].

أمّا سعيدٌ وهشامٌ فهما من أثبت الناس في قتادة، قال أبو بكر بن أبي خيثمة عن يحيى بن معين: أثبت الناس في قتادة: سعيد بن أبي عروبة وهشام الدستوائي وشعبة[٣]، وقال عبدالرحمن ابن أبي حاتم عن أبي زرعة: أثبت أصحاب قتادة هشام وسعيد[٤].

وأما حمّاد بن سلمة بن دينار، أبو سلمة البصري، فقد وثّقه الأئمة، قال البيهقي: أحد أئمة المسلمين إلا أنّه لما كبر ساء حفظه، فلذا تركه البخاري، وأما مسلم فاجتهد وأخرج من حديثه عن ثابت ما سمع منه قبل تغيره[٥]، وقال الذهبي: ثقةٌ صدوقٌ يغلط[٦]، وقال ابن حجر: ثقةٌ عابد، أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه بأخرة[٧].

وعليه فرواية حماد مردودة لمخالفتها رواية الثقات عن قتادة.

وقد جاءت نتيجة التخريج موافقة لكلام النسائي، وذلك من خلال ما يلي:

أولاً: روى حمّادٌ الحديث على أوجه منها:

الوجه الأول: روايته الحديث عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري ، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٨٠٧).

ولم يتابع حماد على روايته هذه؛ بل خالف سائر الرواة عن قتادة؛ مما يدل على وهمه.

الوجه الثاني: روايته الحديث عن بشر بن حرب عن أبي سعيد الخدري، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٨٠٧)، وأحمد في مسنده (١١٨٠٤)، وأبو يعلى في مسنده

---

(١) الجرح والتعديل (٢/ ٣٥٣).

(٢) أحوال الرجال (٣٦٦).

(٣) الجرح والتعديل (٤ / ٦٥).

(٤) الجرح والتعديل: (٩/ ٦٠).

(٥) تهذيب التهذيب (٣/ ١٤).

(٦) الكاشف (١/ ٣٤٩).

(٧) تقريب التهذيب (٢٦٨).

(١١٣٤).

ولم يتابع حماد على روايته هذه أيضاً.

الوجه الثالث: روايته الحديث عن أبي هارون العبدي، وهو عمارة بن جُوَين[1]، أخرج طريقه: أبو يعلى في مسنده (١١٣٤).

ثانياً: روى الحديث عن قتادة عن قزعة عن أبي سعيد ﷺ ثلاثة رواةٍ هم:

١- هشامٌ الدستوائي، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٨٠٥)، (٢٨٠٦)، والطيالسي في مسنده (٢٣٥٢).

٢- سعيد بن أبي عروبة، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٨٠٤)، وأحمد في مسنده (١١٤٠٩).

٣- همّام بن يحيى، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (١١٤١٧).

وتابعه عبدالملك بن عُمير عن قزعة، أخرج طريقه: البخاري في صحيحه (١١٩٧)، (١٨٤٦)، (١٩٩٥)، ومسلم في صحيحه (١٤٠) (٨٢٧)، وابن ماجه في سننه (١٧٢١) وأحمد في مسنده (١١٢٩٤)، (١١٦٨١)، (١١٠٤٠)، (١١٧٣٣).

وبهذا يتبيّن أنّ رواية حمّاد في ذكر الحديث عن قتادة عن أبي نضرة وروايته كذلك عن بشر بن حرب معلولة برواية سعيد وهشام ومن تابعهما في ذكره عن قتادة عن قزعة، وهي علة لم تؤثر على استدلال النسائي بالحديث، والله أعلم.



---

(١) قال ابن حجر: متروكٌ، ومنهم من كذّبه، شيعيٌ. تقريب التهذيب (٧١١).

(٦٩) [٣٠٠٣-٣٠٢٠] حديث أبي قتادة ﷺ عن النبي ﷺ قال: "صوم عاشوراء يكفر السنة الماضية، وصوم عرفة يكفر سنتين الماضية والمستقبلة".

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب صوم يوم عرفة والفضل في ذلك[1]، وأبان فيه عن اختلاف بين الرواة على أبي قتادة ﷺ.

ذلك أنّه ابتدأ بقوله: ذكر اختلاف الناقلين لخبر أبي قتادة فيه.

ثم أخرج الحديث من طريق يحيى عن سفيان عن منصورٍ عن مجاهدٍ عن إياس بن حرملة عن أبي قتادة ﷺ عن النبي ﷺ قال: "صوم عاشوراء يكفر السنة الماضية، وصوم عرفة يكفر سنتين الماضية والمستقبلة".

ثم رواه من طريق عبدالرزاق عن سفيان عن منصور عن مجاهد عن حرملة بن إياس عن أبي قتادة ﷺ عن النبي ﷺ بنحوه.

ثم رواه من طريق الفريابي عن سفيان عن منصور عن أبي الخليل عن حرملة بن إياس عن أبي قتادة ﷺ عن النبي ﷺ نحوه.

ثم رواه من طريق أبي داود عن سفيان عن منصور عن أبي الخليل عن حرملة عن مولى لأبي قتادة ﷺ قال: وحدثنا معاوية عن الثوري عن منصور عن أبي الخليل عن حرملة بن إياس عن مولى لأبي قتادة عن أبي قتادة ﷺ عن النبي ﷺ نحوه.

ثم رواه من طريق حسين الجعفي عن زائدة عن منصور عن أبي الخليل عن إياس ابن حرملة السدوسي عن أبي قتادة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: "صوم يوم عرفة كفارة سنتين سنة قبله وسنة بعده، وصوم يوم عاشوراء كفارة سنة".

ثم ساقه من طريق شريك عن منصور قال: ذهبت أنا ومجاهد إلى أبي الخليل فذكر عن أبي قتادة ﷺ عن النبي ﷺ قال: "صيام عرفة كفارة سنة قبله وسنة بعده".

ثم رواه من طريق الحكم بن هشام عن قتادة عن أبي الخليل عن عبدالله بن أبي قتادة عن أبيه ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: "صوم عرفة كفارة سنتين سنة ماضية وسنة

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٢٦٦).

مستقبلة، وصوم عاشوراء كفارة سنة ".

ثم رواه من ثلاث طرق عن سفيان عن داود عن أبي قزعة عن أبي الخليل عن أبي حرملة عن أبي قتادة ﷺ عن النبي ﷺ قال: "صوم يوم عاشوراء يكفر السنة، وصوم يوم عرفة يكفر سنة والتي تليها ".

ثم رواه من طريق الحسن بن بشر عن زهير عن أبي الزبير عن أبي الخليل عن أبي حرملة عن أبي قتادة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: "صوم عاشوراء كفارة سنة، وصوم عرفة كفارة سنتين ماضية ومستقبلة ". قال أبو عبدالرحمن: **الحسن بن بشر ليس عندنا بالقوي في الحديث.**

ثم ساقه من طريقين عن همام عن قتادة قال: حدثني أبو الخليل عن حرملة بن إياس عن أبي قتادة ﷺ عن النبي ﷺ قال: "يعدل صوم يوم عرفة سنتين، وصوم يوم عاشوراء يعدل سنة ".

ثم أورده من طريقين عن ابن أبي ليلى عن عطاء عن أبي الخليل عن أبي قتادة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: "صوم عاشوراء كفارة سنة، وصوم عرفة كفارة سنتين ماضية ومستقبلة ".

ثم ساقه من طريق حجاج عن ابن جريج قال أخبرني عطاء عن أبي الخليل عن أبي قتادة ﷺ قوله.

ثم من طريق عبدالكريم عن عطاء عن كعب ﷺ نحوه.

ثم رواه من طريق عثمان بن الأسود عن عطاء ومجاهد، قالا: كنا نصوم يوم عرفة حتى قدم علينا عبدالكريم بن أبي المخارق، فأخبرنا أن صومه كفارة للسنة الماضية، وأجر للسنة المستقبلة. قال عثمان: فلقيت عبدالكريم فلقيني بمثل ذلك.

ثم رواه من طريق شعبة عن غيلان بن جرير سمع عبدالله بن معبد عن أبي قتادة ﷺ أنّ رسول الله ﷺ سئل عن صوم يوم عرفة، قال: "يكفر السنة الماضية والباقية ". قال أبو عبدالرحمن: **هذا أجود حديث عندي في هذا الباب، والله أعلم.**

وهذا التصرف من النسائي صريح ببيان الاختلاف على أبي قتادة ﷺ، وقد ضعّف

النسائي هنا طريق الحسن بن بشر، ولم يتكلم عن بقية الروايات، إلا أنّه جوّد آخر أحاديث الباب.

وبعد تخريج الحديث وتتبع طرقه تبيّن ما يلي:

أولاً: روى أبو الخليل الحديث عن حرملة بن إياس عن أبي قتادة ﷺ، رواه عنه ثلاثة من الرواة الأثبات هم:

١- منصور بن المعتمر - من رواية الثوري عنه -؛ وعنه الفريابي، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٨١١).

٢- قتادة بن دعامة - من رواية همام عنه -، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٨١٩).

٣- عطاء بن أبي رباح - من رواية همام عنه -، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٨٢٠)، وأحمد في مسنده (٢٢٦١٦).

وحرملة بن إياس اختلف في اسمه على أقوال، واختلف كذلك هل روى عن أبي قتادة ﷺ مباشرةً أم أنّ بينهما واسطة.

قال المزيُ: حرملة بن إياس، ويقال: إياس بن حرملة، ويقال: أبو حرملة الشيباني، وهو جد السري بن يحيى بن إياس بن حرملة بن إياس الشيباني[١].

وقال أيضاً روى عن: أبي قتادة الأنصاري، وقيل: عن مولى لأبي قتادة عن أبي قتادة،

وقيل: عن أبي قتادة أو عن مولى لأبي قتادة عن أبي قتادة[٢].

ونقل المزي عن أبي بكرٍ عبدالله بن محمد بن زياد النيسابوري قَوْلَه: والصواب زعموا حرملة بن إياس[٣]، وفي نقله ذلك وسكوته عنه إشارةٌ منه لترجيحه.

---

(١) تهذيب الكمال (٥/ ٥٤١).

(٢) تهذيب الكمال (٥/ ٥٤١).

(٣) تهذيب الكمال (٥/ ٥٤١).

وحرملة ذكره ابن حبّان في ثقاته[(١)]، وقال ابن حجر: مقبول[(٢)]، قلت: ولا تعرف له رواية إلا عن أبي قتادة رضي الله عنه.

وأبو الخليل هو صالح بن أبي مريم الضُبَعِيُّ البَصْري، قال أحمد بن حنبل: ثقة[(٣)]، وقال يحيى بن معين: ثقة[(٤)]، وذكره ابن حبّان في ثقاته[(٥)]، وقال النسائي: ثقةٌ[(٦)]، وقال ابن عبدالبر: لا يحتج به[(٧)].

وهذه الطريق من أمثل ما يُروى بها هذا الحديث، فقد توافق عليها ثلاثةٌ من الثقات، وهم عطاءٌ ومنصورٌ وقتادةُ، وهي طريق صحيحةٌ.

وقد ذكر البخاري بعض الروايات في إسناد هذا الحديث، ولم يَثْبُتْ عنده سَماعُ حرملةَ من أبي قتادة رضي الله عنه، ولا سماعُ عبدالله بن معبدٍ من أبي قتادة كذلك، وبناءً على مذهبه فلا يصح الحديثان عنده، فقال: حدثنا محمد بن كثيرٍ عن همامٍ عن عطاءٍ عن أبي الخليلِ عن حرملةَ بن أَبي إياسٍ عن أبي قتادة رضي الله عنه عن النبي ﷺ في صوم عاشوراء.

وقال بعضهم حرملة بن إياس الشيباني.

وقال بعضهم عن مولى أبي قتادة.

وقال بعضهم أبو حرملة، ولا يعرف له سَماعٌ من أبي قتادة رضي الله عنه.

ورواه عبدالله بن مَعْبَد الزماني عن أبي قتادة رضي الله عنه عن النبي ﷺ في صوم عاشوراء، ولم يذكر سماعاً من أبي قتادة[(٨)].

---

(١) الثقات (٤/ ١٧٣).

(٢) تقريب التهذيب (٢٢٩).

(٣) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص: ٣٢٥).

(٤) الجرح والتعديل (٤ / ٤١٦).

(٥) الثقات (٦/ ٤٦٤).

(٦) تهذيب الكمال (١٣/ ٩٠).

(٧) تهذيب التهذيب (١٢/ ٧١).

(٨) التاريخ الأوسط (١/ ٢٦٦).

وصوب أبو حاتمٍ رواية الفريابي عن الثوري عن منصور في هذا الحديث[1].

ووَصَفَ الدارقطني هذا الإسناد بالمضطرب، وقال: لا أَحْكُمُ فيهِ بشيءٍ، ولكنَّه ذَكَر أحسنَ أسانيدِهِ فقال: وأَحسَنُها إسناداً قول من قال: عن أبي الخليل عن حرملة بن إياسٍ عن أَبي قتادة ﵁[2].

ثانياً: روى حسين الجعفي الحديث عن زائدة بن قدامة عن منصورٍ عن أبي الخليل عن إياس بن حرملة عن أبي قتادة ﵁، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٨١٣).

وهذه الطريق كالأولى إلا أنّ زائدة أخطأ في اسم شيخ أبي الخليل فقلبه.

ثالثاً: روى الثوري الحديث على أربعة أوجه هي:

الوجه الأول: سبق ذكره وهو موافق لرواية عطاء وقتادة عن أبي الخليل؛ وهو الصحيح عن الثوري.

الوجه الثاني: رواه عن منصورٍ عن مجاهدٍ عن حرملة بن إياس عن أبي قتادة ﵁، وقد رواه عنه هكذا ثلاثة رواة هم:

١- عبدالرزاق بن همام، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٨١٠)، وأحمد في مسنده (٢٢٥٨٨).

٢- يحي بن سعيد القطان، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (٢٢٥٨٨).

٣- قبيصة بن عقبة، أشار إلى روايته ابن أبي حاتم[3].

وقد خطأ أبو حاتم هذه الرواية وصوب أنّ ذكر مجاهد وهمٌ؛ وإنّما هو أبو الخليل عن حرملة عن أبي قتادة[4].

الوجه الثالث: رواه عن منصور عن مجاهد عن إياس بن حرملة عن أبي قتادة ﵁،

---

(١) وإنما نبهت على ذلك لأنّه قد اختلف على منصور كما سيأتي، علل الحديث لابن أبي حاتم (٣/ ٧٧).

(٢) علل الدارقطني (٦/ ١٥٢)

(٣) علل الحديث لابن أبي حاتم (٣/ ٧٧).

(٤) علل الحديث لابن أبي حاتم (٣/ ٧٧).

وهو من رواية عبيد الله بن سعيد عن يحيى القطان عنه، أخرجه: النسائي في الكبرى (٢٨٠٩).

قلت: وهنا خالف القطان جماعة الرواة عن الثوري في قوله: إياس بن حرملة؛ وإنّما هو حرملة بن إياس.

الوجه الرابع: رواه عن منصورٍ عن أبي الخليل عن حرملة عن مولىً لأبي قتادة عن أبي قتادة ﵁، وقد رواها عنه راويان هما:

١- أبو داود الحفري، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٨١٢).

٢- معاوية بن هشام، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٨١٢).

وهذه رواية أخرى للثوري عن منصور، وزاد فيها بين حرملة وأبي قتادة مولىً لأبي قتادة، وهذا مما يؤكد اضطراب رواية سفيان لهذا الحديث عن منصور.

رابعاً: روى أبو الخليل الحديث عن أبي قتادة ﵁.

وأبو الخليل هنا أرسل الحديث، فهو لم يسمع من أبي قتادة، ونقل البيهقي عقِب إخراج الحديث عن أبي داود قوله: هذا مرسلٌ، أبو الخليل لم يلق أبا قتادة[١]، وقال الترمذي: لم يسمع من أبي قتادة الأنصاري شيئاً[٢]، وكذا قال المزيُ[٣].

وقد رواه عن أبي الخليل راويان هما:

١- منصور بن المعتمر - من رواية شريك عنه -، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٨١٤).

وشريك بن عبدالله النخعي صدوقٌ له أغلاطٌ بسبب سوء حفظه، وكان قاضي الكوفة، قال يحيى بن معين: شريكٌ صدوقٌ ثقةٌ إلا أنّه إذا خالف فغيرُهُ أحبُ إلينا منه[٤]،

---

(١) السنن الكبرى للبيهقي (٢/ ٦٥٢).

(٢) جامع التحصيل (ص: ١٩٨).

(٣) تهذيب الكمال (٣٤/ ١٩٥).

(٤) الجرح والتعديل (٤/ ٣٦٧).

وكذا قال أحمد بن حنبل، وقال أبو حاتم: شريك صدوقٌ، وقد كان له أغاليط، وقال أبو زرعة: كان كثير الخطأ، صاحب وهم، وهو يغلط أحياناً[1]، وقال النسائي: ليس به بأسٌ[2].

٢- عطاء بن أبي رباح، واختلف عليه:

فرواه ابن أبي ليلى عنه مرفوعاً، وقد رواه عنه اثنان هما:

الأول: وكيع بن الجراح، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٨٢١).

الثاني: محمد بن ربيعة، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٨٢٢).

وابن أبي ليلى هو محمد بن عبدالرحمن، وهو سيء الحفظ، وقد سبقت ترجمته[3].

وعليه فابن أبي ليلى ضعيفٌ لا يحتج بروايته؛ وقد خالف هماماً وهو أثبت منه.

ورواه عبدالملك ابن جريج عن عطاء موقوفاً، رواه عنه راويان هما:

الأول: حجاج بن محمد، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٨٢٣).

الثاني: عبدالرزاق بن همام، أخرجه في مصنفه (٧٨٢٨).

وهذه الطريق ضعيفةٌ لانقطاعها بين أبي الخليل وأبي قتادة، ولسوء حفظ رواتها، وابن جريج خالف الجميع في رواية الحديث موقوفاً.

خامساً: روى الحكم بن هشامٍ الحديث عن قتادة عن أبي الخليل عن عبدالله بن أبي قتادة عن أبي قتادة ﷺ، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٨١٥)، والطبراني في الأوسط (٤٨٧٥).

والحكم بن هشامٍ هو الثقفي، أبو محمد الكوفي، وثّقه يحيى بن معين[4]،

---

(١) الجرح والتعديل (٤/ ٣٦٧).

(٢) تهذيب الكمال (١٢/ ٤٧٢).

(٣) في الإعلال رقم (١٤).

(٤) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٣/ ٢٧٢).

والعجلي[١]، وقال أبو زرعة: لا بأس به[٢]، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به[٣].

قلت: وحديثه خطأ لأمرين:

الأول: أنّه خالف هماماً في روايته السابقة عن قتادة؛ وهمام أوثق.

الثاني: أنّ ذكر عبدالله بن أبي قتادة غير محفوظ في هذا الحديث.

سادساً: روى أبو الخليل الحديث عن أبي حرملة عن أبي قتادة رضي الله عنه.

وأبو حرملة لا يُذكر بكنيته إلا في هذه الطريق، وقدمنا سابقاً ذكر الأقوال في اسمه.

فإن كان هو حرملة بن إياس؛ فقد اتفق خمسة من الرواة عن أبي الخليل على إسنادٍ واحدٍ، وإن كان غيرهُ فهو مجهولٌ.

وقد رواه عن أبي الخليل راويان هما:

١- أبو قزعة - من رواية داود بن شابور عنه -، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٨١٦)، (٢٨١٧)، وأحمد في مسنده (٢٢٥٣٠).

وأبو قزعة هو سويد بن حُجير الباهلي، وثقه أحمد بن حنبل وابن المديني وأبو داود والنسائي[٤].

وداود بن شابور هو أبو سليمان المكي، قال يحيى بن معين وأبو زرعة وأبو داود والنسائي: ثقة[٥].

٢- أبو الزبير المكي - من رواية الحسن بن بشر عن زهير عنه -، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٨١٨).

---

(١) الثقات (١/ ٣١٤).

(٢) الجرح والتعديل (٣/ ١٣٠).

(٣) تاريخ دمشق لابن عساكر (١٥/ ٨٧). قلت: وهو غريب ألا يوجد في كتاب ابنه.

(٤) تهذيب الكمال (١٢/ ٢٤٦).

(٥) تهذيب الكمال (٨/ ٤٠٠).

وضعَّفَ النسائيُ هنا الحسن بن بشرٍ وهو البجلي، أبو علي الكوفي، قال أحمد بن حنبل: ما أرى كان به بأس في نفسه، وقال أبو حاتمٍ: صدوقٌ[1]، وقال النسائي: ليس بالقوي[2]، وقال ابن خراش: منكر الحديث[3].

سابعاً: روى هلال بن العلاء الحديث عن أبيه عن عبيد الله بن عمرو عن عبدالكريم بن مالك الجزري عن عطاءٍ عن كعب الأحبار قَوْلَه، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٨٢٤).

وهذه الطريق موقوفةٌ على كعب الأحبار، وفيها علتان:

العلة الأولى: أنّها منقطعةٌ؛ فعطاءٌ لم يسمع من كعبٍ قاله المزي[4].

العلة الثانية: أنّ في إسنادها العلاء بن هلال الرقي وهو ضعيفٌ عندهم، قال فيه أبو حاتمٍ: منكر الحديث، ضعيف الحديث[5]، وقال النسائي: هلال بن العلاء بن هلال روى عن أبيه غيرَ حديثٍ منكر، فلا أدري منه أتى أو من أبيه[6]، وقال ابن حبَّان: كان ممن يقلب الأسانيد ويغير الأسماء لا يجوز الاحتجاج به بحال[7]، وقال أبو بكر الخطيب: في بعض حديثه نُكْرَةٌ[8].

قلت: وقد خالف من هو أوثق منه عن عطاء كما سبق.

ثامناً: روى صدقة بن خالد الحديث عن عثمان بن الأسود عن عطاء ومجاهد عن عبدالكريم بن أبي المخارق قَوْلَه. قال عثمان: فلقيت عبدالكريم فلقيني بمثله، أخرج

---

(١) الجرح والتعديل (٣/ ٣).

(٢) السنن الكبرى (٣/ ٢٢٢).

(٣) تاريخ بغداد (٧/ ٢٩٠).

(٤) تهذيب الكمال (٢٠/ ٧٢).

(٥) الجرح والتعديل (٦/ ٣٦١).

(٦) الضعفاء والمتروكون (١/ ٧٨).

(٧) الضعفاء والمجروحين (٢/ ١٨٤).

(٨) تهذيب الكمال (٢٢/ ٥٤٥).

طريقه: النسائي في الكبرى (٢٨٢٥).

وهذه الطريق موقوفة على عبدالكريم بن أبي المخارق، وعبدالكريم ضعفّه الأئمة، قال أيوب السختياني: كان غير ثقة[١]، وقال سفيان بن عيينة: ضعيف، وكذا قال أحمد ابن حنبل[٢]، وقال يحيى بن معين: ليس بشيء[٣]، وقال الجوزجاني: غير ثقة فرحم الله[٤]، وقال النسائي: متروك الحديث[٥]، وقال ابن عدي: والضعف بيّن على كل ما يرويه[٦].

تاسعاً: روى شعبة الحديث عن غيلان بن جرير عن عبدالله بن معبد عن أبي قتادة ﷺ، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٨٢٦).

وقال أبو عبدالرحمن: هذا أجود حديث عندي في هذا الباب، والله أعلم.

والحديث من هذه الطريق مُطَوَّل بذكر صيام عاشوراء وصيام عرفة والاثنين والخميس وصيام الأبد، وقد سبقت دراسته والإشارة إلى طرقه والخلاف فيه[٧].

وبهذا يتبيّن أنّ عرض الإمام النسائي الاختلاف على أبي قتادة ﷺ لم يؤثر على استدلاله بالحديث فهو محفوظٌ من طرق صحيحة بيّنتها في أثناء البحث، علاوةً على الإسناد الأخير الذي جوّده النسائي، والله أعلم.



---

(١) الجرح والتعديل (٦/ ٥٩).

(٢) تهذيب الكمال (١٨/ ٢٦٢).

(٣) تاريخ ابن معين – رواية الدارمي (ص: ١٨٦).

(٤) أحوال الرجال (ص: ١٦١).

(٥) الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: ٧٢).

(٦) الكامل في ضعفاء الرجال (٧/ ٤١).

(٧) الإعلال رقم (٤٨).

(٧٠) [٣٠٢١-٣٠٢٧] حديث سعيد بن جبير قال: أتيت ابن عباس { يوم عرفة فوجدته يأكل رماناً...الحديث.

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب إفطار يوم عرفة بعرفة[١]، وأبان فيه عن اختلاف بين الرواة على أيوب السختياني.

ذلك أنَّه ابتدأ بقوله: ذكر الاختلاف على أيوب في خبر ابن عباس فيه.

ثم أخرج الحديث من طريقي سفيان بن عيينة وإسماعيل بن عُلية عن أيوب عن سعيد بن جبير قال: أتيت ابن عباس { يوم عرفة فوجدته يأكل رماناً، فقال: ادن فكل لعلك صائم، إن رسول الله ﷺ لم يصم هذا اليوم، وزاد في حديث ابن عُلية: أفطر رسول الله ﷺ بعرفة، فبعثت إليه أم الفضل بلبنٍ فشربه.

ثم ساقه من طريق إسماعيل عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس { نحوَه.

ثم رواه من طريقين عن القواريري وقتيبة بن سعيدٍ عن حمادٍ عن أيوبَ عن عكرمةَ أنّ ابن عباس { نحوَه.

ثم رواه من طريق محمد بن عيسى عن حماد بن زيد عن أيوب عن عكرمة وسعيدٍ عن ابن عباس { نحوَه.

ثم رواه من طريق أبي النعمان وسليمان بن حربٍ عن حمادٍ عن أيوبَ عن عكرمةَ أنّ ابن عباس { نحوَه.

وهذا التصرف من النسائي ~ صريح ببيان الاختلاف على أيوب، ولم يُرجّح النسائي بين الروايات هنا، ولم يظهر لي من سياقه ما يدل على ترجيحه لأحدها.

وبالنظر في الرواة المختلفين على أيوب وهم سفيان بن عُيينة وإسماعيل بن عُلية وحمّاد بن زيد نجدهم من الثقات، إلا أنّ حمّاداً مقدمٌ في أيوب على كلٍ من روى عنه.

قال ابن محرز سمعت يحيى بن معين يقول: حماد بن زيد ثقةٌ عن أيوب، أعلم

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٢٧١).

الناس بأيوب، من خالفه في أيوب فليس يسوى فلس[1]، وقال عثمان الدارمي سألت يحيى عن أصحاب أيوب السختياني قلت: حماد بن زيدٍ أحبُ إليك في أيوب أو ابن علية، قال: حماد بن زيد[2]، وقال الدوريُ: سمعت يحيى يقول إذا اختلف إسماعيل بن علية وحماد بن زيد في أيوب كان القول قول حماد بن زيد، قيل ليحيى فإن خالفه سفيان الثوري، قال: القول قول حماد في أيوب، قال يحيى: ومن خالفه من الناس جميعاً في أيوب فالقول قوله، وقال حمادٌ جالست أيوب عشرين سنة، وقال الدوري أيضاً: قال يحيى: وحماد بن زيد أعلم الناس بحديث أيوب، قلت له فابن علية قال: لا يعمل مع حماد بن زيد شيئاً في أيوب[3]، وقال يحيى أيضاً: حماد بن زيدٍ أثبت من عبدالوارث وابن علية وعبدالوهاب الثقفي وابن عيينة[4]، وقال سليمان بن حرب: حماد بن زيدٍ في أيوب أكبرُ من كل من روى عن أيوب، قال: أمّا عبدالوارث فقد قال: كتبت حديث أيوب بعد موته بحفظي، ومثل هذا يجئ فيه ما يجئ، وكان يُثْنِي على وهيب بن خالدٍ إلا أنَّه يُعَرِّض أنّه كان تاجراً فقد شغله سوقه، وأما إسماعيل فكان يُعَرِّض بما دخل فيه[5].

قلت: وعليه فحمّاد بن زيد مقدّم على أصحاب أيوب كلهم.

وبعد تخريج الحديث تبيّن ما يلي:

أولاً: روى الحديث عن أيوب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس { أربعة من الرواة، هم:

١- سفيان بن عيينة، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٨٢٧)، وأحمد في مسنده (٣٢٦٦)، والبيهقي في معرفة السنن والآثار (٨٩٥٨).

٢- إسماعيل بن عُلية، ورواه عن أيوب عن سعيد بلا شكٍ، أخرج طريقه:

---

(١) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز (١/ ٩٤).

(٢) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: ٥٤).

(٣) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٤/ ٢١٤).

(٤) الجرح والتعديل (٣/ ١٣٨).

(٥) تهذيب الكمال (٧/ ٢٤٧).

النسائي في الكبرى (٢٨٢٨)، وبالشك هل سمعه من سعيد أم نُبئ عنه عند أحمد في مسنده (١٨٧٠)، (٣٣٧٦)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٣٣٨٤).

٣- وهيب بن خالد، ورواه عن أيوب عن رجلٍ عن سعيدٍ، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (٢٥١٦).

٤- معمر بن راشد، ورواه عن أيوب موقوفاً، أخرج طريقه: عبدالرزاق في مصنفه (٧٨١٦).

ثانياً: روى الحديث عن أيوب عن عكرمة أربعة من الرواة هم:

الأول: حمّاد بن زيد،، وقد رواه عنه سبعة رواة هم:

١- عبيد الله بن عمر القواريري، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٨٣٠).

٢- أبو الربيع الزهراني، أخرج طريقه: البيهقي في الكبرى (٨٣٨٨).

٣- سليمان بن حربٍ، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٨٣٣)، و البيهقي في الكبرى (٨٣٨٨).

٤- أبو النعمان عارم بن الفضل، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٨٣٣).

٥- عبدالواحد بن غياث، أخرج طريقه: ابن حبان في صحيحه (٣٦٠٥).

٦- قتيبة بن سعيد، وقد رواه موقوفاً، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٨٣١).

٧- بشر بن معاذ العقدي، أخرج طريقه: ابن خزيمة في صحيحه (٢١٠٢).

الثاني: إسماعيل بن عُلية، أخرج طريقه: الترمذي في جامعه (٧٥٠)، والنسائي في الكبرى (٢٨٢٩)، وأحمد في مسنده (٣٣٩٨)، وابن أبي شيبة في مصنفه (١٣٣٨٣).

الثالث: علي بن المديني، أخرج طريقه: أبو نعيم في معرفة الصحابة (٧٨٢٥).

الرابع: معمر بن راشد، أخرج طريقه: عبدالرزاق في مصنفه (٧٨١٤).

ثالثاً: ورواه محمد بن عيسى الطبّاع وهو ثقةٌ عن حمّاد بن زيد عن أيوب عن عكرمة وسعيد بن جبير، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٨٣٢).

قلت: فخالف بذلك أصحاب حماد بن زيد، ولم يتابع على روايته هذه، مما يدل على وهمه.

وبهذا يتبيّن أنّ رواية من روى الحديث عن أيوب عن سعيد بن جبير معلولة برواية من رواه عن أيوب عن عكرمة؛ إذ هي أصح، ولم يؤثر هذا الإعلال على استدلال النسائي بالحديث، والله أعلم.



(٧١) [٣٠٣٠ - ٣٠٣٥] **حديث أبي حريز عن سعيد بن جبير قال: سأل رجل عبد الله ابن عمر ﵁ عن صوم يوم عرفة، قال: كنا ونحن مع رسول الله ﷺ نعدله بصوم سنة.**

أخرجه الإمام النسائي في باب إفطار يوم عرفة بعرفة[(١)]، وأبان فيه عن مخالفة أبي حريز للناس في حكم صوم يوم عرفة.

ذلك أنّه أخرج الحديث من طريق شعبة عن عمرو بن دينار عن أبي السوداء قال: سألت ابن عمر { عن صوم يوم عرفة فنهاني.

ثم رواه من طريق إسماعيل بن أمية عن نافع قال: سئل ابن عمر { عن صوم يوم عرفة بعرفة، فقال: لم يصمه رسول الله ع ولا أبو بكر ولا عمر ولا عثمان.

ثم رواه من طريق ابن أبي نجيح عن أبيه عن ابن عمر { سئل عن صوم يوم عرفة فقال: حججت مع النبي صلى الله عليه وسلم فلم يصمه.

ثم رواه من طريق أبي حريز عن سعيد بن جبير قال: سأل رجل عبدالله بن عمر عن صوم يوم عرفة، قال: كنا ونحن مع رسول الله ﷺ نعدله بصوم سنة. قال أبو عبدالرحمن: **أبو حريز ليس بالقوي، واسمه عبد الله بن حسين قاضي سجستان وحديثه هذا حديث منكر.**

وهذا إعلال صريح من النسائي لهذا الحديث حيث خالف فيه أبو حريز الرواةَ عن ابن عمر { ، وقد حكم النسائي على حديثه بالنكارة.

قلت: والنكارة في هذا الحديث من جهتين:

الأولى: إنّ السؤال لابن عمر كان عن حكم صيام يوم عرفة، وليس عن ثوابه.

الثانية: قوله في ثواب صيام يوم عرفة: إنّه يعدل سنة، والمشهور: أنّه يكفر سنتين.

وأبو حريز هو عبدالله بن حسين قاضي سجستان، اختلف فيه أئمة النقد، فقال أحمد بن حنبل: منكر الحديث[(٢)]، وقال أبو داود: ليس حديثه بشيء[(٣)]، وقال النسائي:

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٢٧٤).

(٢) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبدالله (٢/ ٣٧٢).

(٣) تهذيب الكمال (١٤/ ٤٢٢).

ليس بالقوي[1]، وقال مرةً: ضعيف[2]، وقال أبو حاتم: حسن الحديث، ليس بمنكر الحديث يكتب حديثه، ووثّقه يحيى بن معين، وأبو زرعةً[3]، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابعه أحد عليه[4].

وبعد تخريج الحديث تبيّن ما يلي:

أولاً: روى أبو حريز الحديث عن سعيد عن ابن عمر { ، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٨٤١)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٢٦٩)، والطبراني في الأوسط (٧٥١)

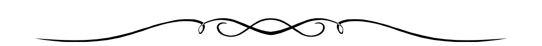
ثانياً: روى الحديث جماعة عن ابن عمر { بلفظ (أنّه نهى عن صوم يوم عرفة)، وذكروا إخباره عنّ النبي ﷺ أنّه لم يصمه، منهم:

١- أبو السوداء الحجازي، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٨٣٦).

٢- نافع مولى ابن عمر، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٨٣٨).

٣- أبو نجيح يسار المكي، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٨٣٩).

وبهذا يتبيّن أنّ متن رواية أبي حريز معلولٌ بما رواه الجماعة عن ابن عمر { ؛ فكلهم يرويه بأنه أخبر عن حجّه مع النبي ع، وأنّه لم يصم ذلك اليوم، ولم يؤثر هذا الإعلال على استدلال النسائي بالباب، والله أعلم.



---

(١) السنن الكبرى (٣/ ٢٢٤).

(٢) الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: ٦١).

(٣) الجرح والتعديل (٥/ ٣٥).

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال (٥/ ٢٦٦).

(٧٢) [٣٠٥٢، ٣٠٥٣] حديث عمارة بن عمير عن عبد الرحمن بن يزيد قال: دخل الأشعث بن قيس على عبد الله بن مسعود ﵁ يوم عاشوراء وهو يتغدى...الحديث.

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب بدء صيام يوم عاشوراء[1]، وأبان فيه عن اختلاف بين سليمان بن مهران الأعمش وزُبيدٍ اليامي على عُمارة بن عُمير.

ذلك أنَّه ابتدأ بقوله: ذكر الاختلاف على عمارة بن عمير في خبر عبدالله بن مسعود.

ثم أخرج الحديث من طريق أبي معاوية عن الأعمش عن عمارة بن عمير عن عبدالرحمن بن يزيد قال: دخل الأشعث بن قيس على عبدالله بن مسعود ﵁ يوم عاشوراء وهو يتغدى فقال له عبدالله: يا أبا محمد ادن. قال: إني صائم اليوم يوم عاشوراء، قال: وهل تدري ما كان يوم عاشوراء. قال: وما كان. قال: يوم كان يصومه رسول الله ﷺ قبل أن ينزل رمضان فلما نزل رمضان تركه.

ثم ساقه من طريق سفيان عن زُبيد عن عمارة بن عمير عن قيس بن السكن أنّ الأشعث بن قيس دخل على عبدالله ﵁ يوم عاشوراء...بنحوه.

وهذا التصرف من النسائي ~ صريح ببيان الاختلاف على عُمارة بن عُمير، في تسمية شيخه، ولم يرجّح النسائي بين الطريقين، ولم يظهر لي من سياقه ما يدل على ترجيحه لأحدهما.

وبالنظر إلى الراويين المختلفين على عمارة وهما الأعمش وزبيدٌ نجد أنّهما ثقتان إلا أنَّ الأعمش أكثرُهما روايةً، وهو أعلم بحديث ابن مسعود ﵁، قال عاصمٌ الأحول: مر الأعمش بالقاسم بن عبدالرحمن فقال: هذا الشيخ أعلم الناس بقول عبدالله بن مسعود[2]، وقال يحيى بن معين: ثقةٌ، وقال أبو حاتمٍ: ثقة يحتج بحديثه[3]،

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٢٨٢).

(٢) تهذيب الكمال (١٢/ ٨٥).

(٣) الجرح والتعديل (٤/ ١٤٦).

وقال أبو زرعة: الأعمش إمامٌ[1]، وقال النسائي: ثقة ثبت[2].

وأما زُبيد فهو ابن الحارث اليامي وهو ثقة عندهم، قال يحيى القطان: ثبت[3]، ووثقه يحيى بن معين، وأبو حاتمٍ[4]، و النسائي[5].

وعليه؛ فالأعمش له مزيد علم بحديث ابن مسعود **س** فمن الجائز أن تكون طريقه أصح.

وبعد تخريج الحديث تبين ما يلي:

أولاً: روى زبيد الحديث عن عمارة بن عُمير عن قيس عن ابن مسعود ﷺ، أخرج طريقه: مسلم في صحيحه (١١٢٧) (١٢٣)، والنسائي في الكبرى (٢٨٥٩)، وأبو عوانة في مستخرجه (٢٩٧٦)، (٢٩٧٧).

ثانياً: روى الأعمش الحديث عن عمارة عن عبد الرحمن عن ابن مسعود ﷺ، وقد رواه عنه سبعة من الرواة هم:

١- أبو معاوية الضرير، أخرج طريقه: مسلم في صحيحه (١١٢٧) (١٢٢)، والنسائي في الكبرى (٢٨٥٨)، وابن خزيمة في صحيحه (٢٠٨١)، والبزّار في مسنده (١٩١٧)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٩٣٦٠).

٢- جرير بن عبدالحميد، أخرج طريقه: مسلم في صحيحه (١١٢٧)، وابن خزيمة في صحيحه (٢٠٨١)، وأبو يعلى في مسنده (٥١٧٥).

٣- يحيى بن أبي زائدة، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (٤٠٢٤).

٤- يعلى بن عبيد، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (٤٠٢٤)، وأبو عوانة في مستخرجه (٢٩٧٤)، والبيهقي في الكبرى (٨٤١١).

---

(١) الجرح والتعديل (٤/ ١٤٦).

(٢) تهذيب الكمال (١٢/ ٨٥).

(٣) تهذيب الكمال (٩/ ٢٩١).

(٤) الجرح والتعديل (٣/ ٦٢٣).

(٥) تهذيب الكمال (٩/ ٢٩١).

٥- محمد بن عبيد، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (٤٣٤٩).

٦- زائدة بن قدامة، أخرج طريقه: القاسم بن سلاّم في الناسخ والمنسوخ (١١٥).

٧- يحيى الحِمّاني، أخرج طريقه: الشاشي في مسنده (٤٧١).

وقد ذكر البخاريّ روايتي الأعمش وزُبيدٍ المختلفتين بإسناده، ثم ذكر رواية محمد ابن طلحة عن زُبيد عن سعد بن عبيدة عن قيس بن السكن عن عبدالله، وقد يكون في هذا غمزٌ لرواية زُبيدٍ عن عُمارة بن عُمير؛ من حيث إنّه يرى أنّ الصواب في رواية زُبيد أنّها عن سعد بن عبيدة لا عن عُمارة بن عمير[1]، وكذلك فعل البيهقيُ[2]، والمِزّيُ[3]، وصوّب الدارقطني حديث الأعمش[4].

وخالفهم محمد بن طلحة بن مصرّف فرواه عن الأعمش عن سعد بن عبيدة عن قيس بن السكن عن ابن مسعود رضي الله عنه، أخرج طريقه: الطبري في تهذيب الآثار (٦١٢).

ومحمدٌ صدوق عندهم، قال أحمد بن حنبل: لا بأس به إلا أنَّه كان لا يكاد يقول في شيءٍ من حديثه حدثنا، وقال يحيى بن معين: صالحٌ، وقال مرة: ضعيفٌ، وقال أبو زرعة: صدوقٌ[5]، وقال النسائي: ليس بالقوي[6]، وقال العجلي: ثقة[7].

وبهذا يتبيّن أنّ عرض الإمام النسائي الخلاف على عُمارة بن عمير لم يؤثر على استدلاله بالحديث؛ فطريق الأعمش أصح من طريق زُبيد اليامي، والحديث كيفما دار فهو على ثقة، ويكفي في صحته إخراج مسلم له في صحيحه من طريقيه، والله أعلم.

---

(١) التاريخ الكبير للبخاري (١/ ٤٣٤).

(٢) السنن الكبرى للبيهقي (٤/ ٤٧٧).

(٣) تهذيب الكمال(٢٤/ ٥٢).

(٤) علل الدارقطني (٥/ ٢٠٦).

(٥) الجرح والتعديل (٧/ ٢٩٢).

(٦) الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: ٩٣).

(٧) الثقات (٢/ ٢٤١).

(٧٣) [٣٠٥٥، ٣٠٥٦] حديث طارق بن شهاب عن أبي موسى رضي الله عنه قال: كان يوم عاشوراء يوماً تصومه اليهود وتتخذه عيداً...الحديث.

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب بدء صيام يوم عاشوراء[1]، وأبان فيه عن اختلاف بين أبي عُميس ورَقَبَة بن مَصْقلة على قيس بن مسلم.

ذلك أنَّه أخرج الحديث من طريق أبي عُميس عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن أبي موسى رضي الله عنه قال: كان يوم عاشوراء يوماً تصومه اليهود وتتخذه عيداً، فلما قدم رسول الله ﷺ المدينة أُخْبِرَ بذلك، قال: "فصوموه أنتم"، ثم قال النسائي: **خالفه رقبة**

فرواه من طريقه عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب مُرسلاً، فذكره.

وهذا التصرف من النسائي ~ صريح ببيان الاختلاف على قيس بن مسلم، ولم يرجِّح بين الطريقين، ولم يتبين لي من سياقه ترجيحه لأحدهما.

وبالنظر إلى الراويين المختلفين على قيس وهما أبو العُمَيس ورَقَبَة بن مصقلة نجد أنّهما ثقتان عندهم.

أما أبو العُمَيس فهو عُتبة بن عبدالله بن عُتبة بن عبدالله بن مسعود، وثّقه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين[2]،والعجلي[3]، وقال أبو حاتمٍ: صالح الحديث[4].

وأما رَقَبَة بن مصقلة الكوفي، فقال عنه أحمد بن حنبل: شيخ ثقة من الثقات[5]، ووثّقه يحيى بن معين[6]،والعجلي[7]،والنسائي[8]، وقال أبو حاتمٍ: صالحٌ[9].

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٢٨٢).

(٢) الجرح والتعديل (٦/ ٣٧٢).

(٣) الثقات (٢/ ١٢٦).

(٤) الجرح والتعديل (٦/ ٣٧٢).

(٥) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبدالله (١/ ٣٨٦).

(٦) الجرح والتعديل (٣/ ٥٢٢).

(٧) الثقات (١/ ٣٦٣).

(٨) تهذيب الكمال (٩/ ٢٢٠).

(٩) الجرح والتعديل (٣/ ٥٢٢).

وعليه فلا يمكن الحكم من خلال الراوي.

وبعد دراسة الحديث وتخريج طرقه تبين ما يلي:

أولاً: روى رقَبَة بن مصقلة الحديث عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب مُرسلاً، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٨٦٢).

ولم أجد من تابع رقبة على روايته؛ مما يدل على وهمه.

ثانياً: روى أبو العميس الحديث عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن أبي موسى رضي الله عنه، وقد رواه عنه راويان هما:

١- حمّاد بن أُسامة، أخرج طريقه: البخاري في صحيحه (٢٠٠٥)، (٣٩٤٢)، ومسلم في صحيحه (١١٣١)، والنسائي في الكبرى (٢٨٦١)، وأحمد في مسنده (١٩٦٦٩)، وأبو يعلى في مسنده (٧٣٣٣)، والبزّار في مسنده (٢٩٩٨)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٢٩٢)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٩٣٥٣)، وأبو عوانة في مستخرجه (٢٩٦٥)، والبيهقي في الكبرى (٨٤١٤).

٢- حفص بن غياث، أخرج طريقه: ابن حبّان في صحيحه (٣٦٢٧).

وقد صوب الدارقطني رواية أبي العميس[1].

وتابعه صدقةُ بن أبي عمران، أخرج طريقه: مسلم في صحيحه (٣٠) (١١٣١).

وبهذا يتبيّن أنّ رواية رقبة في إرسال الحديث عن طارق بن شهاب معلولة برواية أبي العميس ومن تابعه الموصولة بذكر أبي موسى **س**، وهي علة لم تؤثر على استدلال النسائي بالحديث، والله أعلم.



---

(١) علل الدارقطني (٧/ ٢٣٧).

(٧٤) [٣٠٥٧-٣٠٥٩] حديث قتادة عن عبد الرحمن بن المنهال الخزاعي عن عمه ﵁ أنَّ النبي ﷺ قال لأسلم: "صوموا اليوم "...الحديث.

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب التأكيد في صيام يوم عاشوراء[1]، وأبان فيه عن اختلاف بين شعبة بن الحجاج وسعيد بن أبي عروبة على قتادة بن دعامة.

ذلك أنّه أخرج الحديث من طريق محمد بن جعفرٍ عن شعبة عن قتادة عن عبدالرحمن بن المنهال الخزاعي عن عمه ﵁ أنَّ النبي ﷺ قال لأسلم: "صوموا اليوم "، قالوا: إنَّا كنَّا قد أكلنا، قال: "صوموا بقية يومكم " يعني يوم عاشوراء، ثم قال: **خالفه سعيد.**

فأخرجه من طريق بشر بن المفضل عن سعيدٍ عن قتادة عن عبدالرحمن الخزاعي عن عمّه أنهم غدوا على رسول الله ﷺ يوم عاشوراء...الحديث

ثم أخرجه من طريق محمد بن بكر عن سعيدٍ عن قتادة عن عبدالرحمن بن سلمة الخزاعي عن عمّه مثله، وقال النسائي: **محمد بن بكر ليس بالقوي في الحديث.**

وهذا التصرف من النسائي ~ صريح ببيان الاختلاف على قتادة، في اسم شيخه، ولم يُرجِّح النسائي بين الروايتين هنا، ولم يتبين لي من سياقه ما يدل على ترجيحه لأحدهما.

وعم عبدالرحمن غير معروف، قال ابن حجر: يقال اسم عمه: مسلمة، يحتمل أن يكون صحابياً[2].

وعبدالرحمن الخزاعي أيضاً غيرُ معروف عند أهل العلم بالنقل، ولم يرو عنه سوى قتادة، ولم يُوثِّقه سوى ابن حبّان[3].

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٢٨٣).

(٢) تقريب التهذيب (١٣٢٧).

(٣) الثقات (٥/ ١١٥).

وسمَّاه النسائي في الكنى فقال: أبو المنهال عبدالرحمن بن سلمة[١]، وقال البيهقي: وهو مجهول، ومختلف في اسم أبيه، ولا يدرى من عمه[٢]، وقال الذهبي: لا يعرف[٣]، وقال ابن القطان: حاله مجهول، وقال ابن حجر: وصوب أبو علي بن السكن أنّ اسم أبيه سلمة. قال: ويقال: إنّ شعبة أخطأ في اسمه حيث قال: عن عبدالرحمن بن المنهال بن مسلمة، ثم ساق بسنده من طريق روح بن عبادة عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن عبدالرحمن بن سلمة[٤]

وبالنظر إلى الراويين المختلفين على قتادة وهما سعيدٌ وشعبةُ نجد أنّهما ثقتان عندهم، وهما من أثبت أصحاب قتادة، إلا أنّ سعيداً اختلط بأخرة، قال يحيى بن معين: أثبت الناس في قتادة: سعيد بن أبي عروبة وهشام الدستوائي وشعبة[٥]، وقال أيضاً: سعيدٌ ثقةٌ[٦]، وقال عفان: كان سعيد بن أبي عروبة يروي عن قتادة مما لم يسمع شيئاً كثيراً، ولم يكن يقول فيه: حدثنا[٧]، وقال أبو داود الطيالسي: كان سعيد بن أبي عروبة أحفظ أصحاب قتادة، وقال أبو حاتم: سعيد بن أبي عروبة قبل أن يختلط ثقة، وكان أعلم الناس بحديث قتادة، وقال أبو زرعة: ثقة مأمون[٨]، وقال ابن سعد: وكان ثقةً كثير الحديث، ثم اختلط بعد في آخر عمره[٩].

----

(١) تهذيب الكمال (١٧/ ٤٠١).

(٢) معرفة السنن والآثار (٦/ ٣٦٠).

(٣) ميزان الاعتدال (٢/ ٥٦٧).

(٤) تهذيب التهذيب (٦/ ٢٦٩).

(٥) تاريخ ابن أبي خيثمة (٢/ ٨٣).

(٦) الجرح والتعديل (٤/ ٦٦).

(٧) الطبقات الكبرى (٧/ ٢٧٣).

(٨) الجرح والتعديل (٤/ ٦٥).

(٩) الطبقات الكبرى (٧/ ٢٧٣).

وأما شعبة فهو أمير المؤمنين في الحديث قاله الثوري[1]، وقال الشافعي: لولا شعبة ما عرف الحديث بالعراق، وقال أحمد بن حنبل: شعبة أحسن حديثاً من الثوري، لم يكن في زمن شعبة مثله في الحديث، ولا أحسن حديثاً منه، كان قسم له من هذا حظٌ[2]، وقال أيضاً: كان شعبة أمةً وحده في هذا الشأن، يعني في الرجال وبصره بالحديث وتثبّته وتنقيته للرجال[3]، وقال أبو حاتم: ثقةٌ، وقال معمرٌ: كان قتادة يسأل شعبة عن حديثه[4]، وقال العجلي: ثقة في الحديث تقيٌ وكان يخطئ في بعض الأسماء[5].

وعليه فقد يكون شعبة أخطأ في اسم أبي عبدالرحمن.

وبعد تخريج الحديث ودراسته تبين ما يلي:

أولاً: روى شعبة الحديث عن قتادة؛ واختلف عليه في اسم والد عبدالرحمن هذا، ولا أدري ممن الخطأ، على أنَّ شعبة نفسه كان يُخطئ في أسماء الرجال، وممن رواه عن شعبة:

١- حجاج بن محمد، وسمّاه: عبدالرحمن أبي المنهال بن مسلمة، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (٢٣١١٧).

٢- محمد بن جعفر (غُنْدَر)، وسمّاه: عبدالرحمن بن المنهال أو ابن مسلمة[6]، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (٢٣١١٧).

٣- محمد بن حفص، وسمّاه: عبدالرحمن بن المنهال بن سلمة، أخرج طريقه:

---

(١) تهذيب الكمال (١٢/ ٤٩١).

(٢) الجرح والتعديل (٤/ ٣٧٠).

(٣) تهذيب الكمال (١٢/ ٤٩١).

(٤) الجرح والتعديل (٤/ ٣٧٠).

(٥) الثقات (١/ ٤٥٦).

(٦) وسمّاه أبو زرعة من طريق غندر: عبدالرحمن بن المنهال بن مسلمة، ذكر روايته ابن أبي حاتم في علله (٣/ ١٥٣)، وذكر البخاري عن غندر أنّ اسمه: عبدالرحمن بن مسلمة بن المنهال الخزاعي الأزدي، التاريخ الكبير (٥/ ٣٥٤).

ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٢٣٠٩).

٤- عبدالرحمن بن زياد، وقال في روايته: عن أبي المنهال، أخرج طريقه: الطحاوي في مشكل الآثار (٢٢٧٣).

٥- معاذ بن معاذ، وسمّاه: عبدالرحمن بن مسلمة، ذكر روايته ابن أبي حاتم[1].

٦- أبو داود الطيالسي، وقال في روايته: عن أبي المنهال، ذكر روايته ابن أبي حاتم[2].

٧- سعيد بن سفيان، وسمّاه: أبا المنهال عبدالرحمن بن مسلمة، ذكر روايته البخاري في تاريخه (٥/ ٣٥٤).

٨- شَبَابة بن سوّار، وقال في روايته: عن أبي المنهال، ذكر روايته البخاري في تاريخه (٥/ ٣٥٤).

٩- يزيد بن زُريع، وسمّاه: عبدالرحمن بن مسلمة، أخرج طريقه: أبو داود في سننه (٢٤٤٧)، والبيهقي في الكبرى (٨٠٣٦)[3].

وبهذا يتبيّن اضطراب شعبة في اسم الشيخ، على أّن أبا زرعة قد صوب رواية غندر[4].

ثانياً: روى سعيد بن أبي عروبة الحديث عن قتادة عن عبدالرحمن بن سلمة عن عمه، رواه عنه جمعٌ منهم:

١- بشر بن المفضل، وسمّاه: عبدالرحمن الخزاعي، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٨٦٤).

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم (٣/ ١٥٣).

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم (٣/ ١٥٣).

(٣) وقع عند أبي داود في بعض النسخ تسمية شيخ يزيد بن زريع (سعيد) بدل (شعبة)، وهو خطَأ نبه عليه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٦/ ٣٦٠)، وذكر أبو نعيم كذلك أنَّ رواية يزيد بن زريع هي عن شعبة ابن الحجاج معرفة الصحابة (٧١١٥).

(٤) علل الحديث لابن أبي حاتم (٣/ ١٥٥).

٢- محمد بن بكر، وسمّاه: عبدالرحمن بن سلمة، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٨٦٥).

٣- روح بن عبادة، وسمّاه: عبدالرحمن بن سلمة، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (٢٣٤٧٥)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٦/ ٤٤).

٤- عبدالوهاب بن عطاء، وسمّاه: عبدالرحمن بن سلمة، ذكر ذلك البيهقي(١).

٥- مكي بن إبراهيم، وسمّاه: عبدالرحمن بن سلمة، ذكر ذلك البيهقي(٢).

وهنا نلحظ اتفاق أصحاب سعيد في اسم شيخ قتادة واسم أبيه؛ فتكون طريقه هي الراجحة.

وقد ضعّف ابن عبدالهادي هذا الحديث فقال: هذا الحديث مختلف في إسناده ومتنه، وفي صحته نظر.(٣)

وبهذا يتبيّن أنّ رواية شعبة معلولة برواية سعيد بن أبي عروبة، على أنّ في صحة الحديث نظراً، للجهالة بحال عبدالرحمن الخزاعي، أمّا عمه فهو معدود في الصحابة، إلا أنّ هذا الإعلال لم يؤثر على استدلال النسائي في الباب، والله أعلم.

---

(١) معرفة السنن والآثار (٦/ ٣٦٠).

(٢) معرفة السنن والآثار (٦/ ٣٦٠).

(٣) تنقيح التحقيق لابن عبدالهادي (٣/ ١٨٧).

(٧٥) [٣٠٦٠-٣٠٦٤] حديث الزهري عن حميد بن عبد الرحمن قال: سمعت معاوية ابن أبي سفيان { يقول: سمعت النبي ﷺ يوم عاشوراء يقول: "إني صائم فمن شاء فليصم".

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب التأكيد في صيام يوم عاشوراء[1]، وأبان فيه عن ثلاث عللٍ وقعت في إسناده، وهي كالتالي:

العلة الأولى:

أخرج النسائي هذا الحديث من طريقين عن سفيان بن عيينة، وأبان فيه عن اختلاف وقع بين محمد بن منصور وقتيبة بن سعيد على سفيان.

ذلك أنَّه أخرج الحديث من طريق محمد بن منصور عن سفيان عن الزهري عن حميد بن عبدالرحمن قال: سمعت معاوية بن أبي سفيان { يقول: سمعت النبي ﷺ يوم عاشوراء يقول: "إني صائم فمن شاء فليصم"، وأرسل إلى أهل العوالي[2] فقال: "من أكل فلا يأكل، ومن لم يكن أكل فليتم صومه" قال أبو عبدالرحمن: **هذا الكلام الأخير خطأ لا نعلم أنَّ أحداً من أصحاب الزهري تابعه عليه**، ثم قال: **خالفه قتيبة.**

فرواه من طريقه عن سفيان عن الزهري عن حميد بن عبدالرحمن قال: سمعت معاوية ﷺ يوم عاشوراء وهو على المنبر بالمدينة يقول: أين علماؤكم يا أهل المدينة، سمعت رسول الله ﷺ يقول في هذا اليوم: "إنِّي صائم فمن شاء منكم أن يصوم فليصم"، قال أبو عبدالرحمن: **هذا أولى بالصواب من حديث محمد بن منصور والكلام الآخر خطأ.**

وهذا التصرف من النسائي ~ صريح ببيان الاختلاف على سفيان، فرواية محمد ابن منصورٍ فيها زيادةٌ وهي: قصة إرساله إلى أهل العوالي، وقد خَطَّأَ النسائي هذه الزيادة

----

(١) السنن الكبرى (٤/ ٢٨٤).

(٢) العوالي: ضيعة بينها وبين المدينة أربعة أميال، معجم البلدان (٤/ ١٦٦).

في حديث الزهري.

وبالنظر إلى الراويين المختلفين على سفيان وهما محمد بن منصورٍ الجَوَّاز وقتيبة بن سعيد نجد أنَّ قتيبة أشهر وأوثق عندهم وأكثر روايةً، فقد ذُكر قتيبة عند أحمد بن حنبل فأثنى عليه، ووثّقه يحيى بن معين، وأبو حاتمٍ[1]، والنسائي[2]، وابن حبّان[3].

أما محمد بن منصور فهو أبو عبدالله الجَوّاز، وثَّقَه النسائيُ[4] وابن حبّان[5] والدارقطني[6].

وبعد دراسة الحديث وتخريج طرقه تبَيَّن صوابُ رأي النسائي وذلك من خلال ما يلي:

أولاً: روى محمد بن منصورٍ الحديث عن سفيان بهذه الزيادة، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٨٦٦).

ولم يتابع على ذلك، مما يدل على أنَّ الوهم فيه من ابن الجوّاز.

ثانياً: روى الحديث عن سفيان جمعٌ من الرواة، وقفت على سبعة منهم، ولم يذكر أحد منهم هذه الزيادة وهم:

١- محمد بن إدريس الشافعي، أخرج طريقه: البيهقي في معرفة السنن والآثار (٨٩٨١).

٢- أحمد في مسنده (١٦٨٩١).

٣- محمد بن أبي عمر العدني، أخرج طريقه: مسلم في صحيحه (١١٢٩).

---

(١) الجرح والتعديل (٧/ ١٤٠).

(٢) تهذيب الكمال (٢٣/ ٥٢٩).

(٣) الثقات (٩/ ٢٠).

(٤) مشيخة النسائي (ص: ٥٠).

(٥) الثقات (٩/ ١١٦).

(٦) تهذيب الكمال (٢٦/ ٤٩٩).

٤- قتيبة بن سعيد، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٨٦٧).

٥- محمد بن عبدالله الحميدي، أخرجه في مسنده (٦١٢)، ومن طريقه الطبراني في الكبير (٧٥٠).

٦- عبدالله بن مسلمة القعنبي، أخرج طريقه: الطبراني في الكبير (٧٥٠).

٧- يحيى بن الربيع، أخرج طريقه: البيهقي في الكبرى (٨٤١٧).

العلة الثانية:

أخرج النسائي هذا الحديث من طريق يحيى بن حمزة عن الأوزاعي عن الزهري عن أبي سلمة بن عبدالرحمن بن عوف قال: سمعت معاوية ﷺ...الحديث، ثم قال: **وهذا حديثٌ خطأٌ لا نعلم أنَّ أحداً من أصحاب الزهري قال في هذا الحديث عن أبي سلمة غير هذا، والصواب حميد بن عبد الرحمن.**

وهذا إعلال صريحٌ من النسائي ~ لطريق الأوزاعي في ذكر أبي سلمة، وقد ضُعِّف الأوزاعي في الزهري، قال يعقوب بن شيبة عن يحيى بن معين: الأوزاعي في الزهري ليس بذاك، وقال يعقوب: والأوزاعي ثقة ثبت في روايته عن الزهري خاصة شيء[1].

وأكدت نتيجة التخريج ذلك، فقد رواه عن الزهري أئمةٌ وكلهم يقول عن حميد ابن عبدالرحمن، منهم:

١- مالك بن أنس، أخرجه في الموطأ (٣٤)، ومن طريقه: البخاري في صحيحه (٢٠٠٣)، ومسلم في صحيحه (١١٢٩)، وأحمد في مسنده (١٦٨٦٨)، وأبو عوانة في مستخرجه (٢٩٩٤)، والطبراني في الكبير (٧٤٩)، والبيهقي في الكبرى (٨٤١٦).

٢- معمر بن راشد، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (١٦٨٦٧)، وأبو عوانة في مستخرجه (٢٩٩٥)، والطبراني في الكبير (٧٤٨)،

٣- سفيان بن عيينة، وقد سبقت طرق حديثه.

٤- يونس بن يزيد، أخرج طريقه: مسلم في صحيحه (١٢٦) (١١٢٩)، وابن خزيمة في صحيحه (٢٠٨٥)، وابن حبّان في صحيحه (٣٦٢٦).

٥- صالح بن كيسان، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٨٧٠)، وأبو عوانة في مستخرجه (٢٩٩٣)، والطبراني في الكبير (٧٥٣).

٦- شعيب بن أبي حمزة، أخرج طريقه: أبو عوانة في مستخرجه (٢٩٩٧)،

---

(١) تهذيب التهذيب (٦/ ٢٤١).

والطبراني في مسند الشاميين (٣٠٦٣).

٧- سعيد بن أبي هلال، أخرج طريقه: الطبراني في الأوسط (٨٧٦١).

٨- محمد بن أبي حفصة، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (١٦٨٦٨)، والطبراني في الكبير (٧٥٤).

٩- عبدالرحمن بن إسحاق، أخرج طريقه: الطبراني في الكبير (٧٥٢).

١٠- عبدالرحمن بن خالد بن مسافر، أخرج طريقه: الطبراني في الكبير (٧٥١).

١١- الأوزاعي نفسه، وقد رواه على الصواب كرواية الجماعة[1]، أخرج طريقه: الطبراني في مسند الشاميين (٣٠٦٣)[2].

وذكر الدارقطني كذلك جماعةً، منهم: موسى بن عقبة ومحمد بن أبي عتيق وعُقيل ابن خالد وابن أخي الزهري وأبو أويس وسفيان بن حسين[3].

---

(١) وكذا قال الدارقطني في علله (٧/ ٥٧).

(٢) وأخرجه أيضاً الدارقطني في علله (٧/ ٥٨).

(٣) علل الدارقطني (٧/ ٥٨).

العلة الثالثة:

أخرج النسائي هذا الحديث من طريق جرير بن حازمٍ عن النعمان بن راشدٍ عن الزهري عن السائب بن يزيد أنه سمع معاوية ﷺ...الحديث، ثم قال: **وهذا أيضاً خطأٌ، والنعمان بن راشد ضعيفٌ كثيرُ الخطأِ عن الزهري، ونظيره في الزهري زَمْعَة بن صالح.**

ثم رواه من طريق صالح بن كيسان عن الزهري عن حميد بن عبدالرحمن عن معاوية ﷺ، ثم قال: **وهذا هو الصواب.**

وهذا إعلال صريحٌ من النسائي ~ لطريق النعمان بن راشد في ذكر السائب بن يزيد.

والنعمان بن راشد الجزري، ضعَّفَ الأئمة حديثه وخاصَّةً في الزهري، قال علي بن المديني: ذكر يحيى بن سعيد القطان النعمانَ بن راشدٍ فضعَّفَه جداً، وقال أحمد بن حنبل: مضطرب الحديث روى أحاديث مناكير[١]، وقال يحيى بن معين: ليس بشيء، وقال مرةً: ضعيف الحديث، ووثقه في رواية الدوري[٢]، وقال البخاري: في حديثه وهمٌ كثيرٌ[٣]، وقال أبو حاتمٍ: في حديثه وهمٌ كثيرٌ وهو صدوق في الأصل[٤]، وقال أبو عبيد الآجري: قلت لأبي داود: النعمان بن راشد فيهم - يعني: أصحاب الزهري - قال: النعمان ضعيف[٥]، وقال النسائي: ضعيفٌ كثير الغلط[٦]، وقال العقيلي: ليس بالقوي يُعْرَف فيه الضعف[٧]، وقال ابن عدي: احتمله الناس ولا بأس به[٨].

---

(١) الجرح والتعديل (٨/ ٤٤٨).

(٢) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٤/ ٤١٢).

(٣) الضعفاء الصغير للبخاري (ص: ١٣٢).

(٤) الجرح والتعديل (٨/ ٤٤٨).

(٥) تهذيب التهذيب (٦/ ٢٤١).

(٦) السنن الكبرى (٣/ ٢٣٧).

(٧) تهذيب التهذيب (٦/ ٢٤١).

(٨) الكامل في ضعفاء الرجال (٨/ ٢٤٨).

وقد أكدت صواب رأي النسائي: نتيجة التخريج السابقة، فلم يتابَع النعمان بن راشدٍ على ذكر السائب بن يزيد في هذا الحديث.

وقد صوّب الدارقطني أنّ الحديث حديث الزهري عن حميد بن عبدالرحمن[١].

وبهذا يتبيّن أنّ روايتي الأوزاعي والنعمان بن راشد معلولة برواية سفيان بن عيينة - من طريق قتيبة بن سعيد - وبرواية صالح بن كيسان، وهي علة لم تؤثر على استدلال النسائي بالحديث، والله أعلم.



---

(١) علل الدارقطني (٧/ ٥٨).

(٧٦) [٣٠٦٩-٣٠٧٤] حديث عمر بن ثابت عن أبي أيوب ﵁ قال: قال رسول الله ﷺ "من صام رمضان ثم أتبعه بست من شوال فقد صام الدهر كله".

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب صيام ستة أيام من شوال[1]، وأبان فيه عن اختلاف بين الرواة على عمر بن ثابت.

ذلك أنَّه ابتدأ بقوله: ذكر اختلاف الناقلين لخبر أبي أيوب فيه.

ثم أخرج الحديث من طريق إسحاق بن منصورٍ عن الحسن بن صالح عن محمد ابن عمرو عن سعد بن سعيد عن عمرو بن ثابت عن أبي أيوب ﵁ قال: قالً رسول الله ﷺ " من صام رمضان ثم أتبعه بست من شوال فقد صام الدهر كله "، ثم قال: **هذا خَطَأٌ، والصواب: عُمر بن ثابت.**

ثم رواه من طريق الدراوردي عن صفوان بن سليم وسعد بن سعيد عن عمر بن ثابت عن أبي أيوب ﵁ بنحوه مرفوعاً.

ثم رواه من طريق محمد بن جعفر عن شعبة عن ورقاء عن سعد بن سعيد عن عُمَرَ بن ثابت عن أبي أيوب ﵁ بنحوه مرفوعاً، وقال: **سعد بن سعيد ضعيفٌ**، كذلك قال أحمد بن حنبل، وهم ثلاثة إخوة: يحيى بن سعيد بن قيس الثقة المأمون أحد الأئمة، وعبد ربه بن سعيد لا بأس به، وسعد بن سعيد ثالثهم ضعيف.

ثم ساقه من طريق أبي عبدالرحمن المقرئ عن شعبة بن الحجاج عن عبد ربه بن سعيد عن عمر بن ثابت عن أبي أيوب الأنصاري ﵁ نحوه موقوفاً.

ثم رواه من طريق عتبة عن عبدالملك بن أبي بكر عن يحيى بن سعيد عن عمر بن ثابت قال: غزونا مع أبي أيوب ﵁ نحوه مرفوعاً، ثم قال: **عتبة بن أبي حكيم هذا ليس بالقوي.**

ثم أخرجه من طريق عثمان بن عمرو الحراني عن عمر بن ثابت عن محمد بن المنكدر عن أبي أيوب الأنصاري ﵁ نحوه مرفوعاً.

وهذا التصرف من النسائي صريح ببيان الاختلاف على عمر بن ثابت،

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٢٨٩).

وقد ضعّف النسائي سعد بن سعيد وعتبة بن أبي حكيم، ولم يظهر لي من سياقه مايدل على ترجيحه لأحد الطرق التي ذكرها.

ولاختلاف الطرق التي ذكرها النسائي فسأدرس كل طريق على حدةٍ:

أولاً: روى أبو عبدالرحمن المقرئ الحديث عن شعبة بن الحجاج عن عبد ربه بن سعيد عن عمر بن ثابت عن أبي أيوب الأنصاري ﷺ موقوفاً، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٨٧٨).

وأبو عبدالرحمن هو عبدالله بن يزيد بن راشد المقرئ، قال عنه أبو حاتم: صدوقٌ[١]، ووثقه النسائي، والخليلي وزاد: حديثه عن الثقات محتج به، ويتفرد بأحاديثٍ[٢].

وقد تفرد أبو عبدالرحمن بهذه الرواية من بين أصحاب شعبة؛ فكلهم يرويه عن شعبة عن ورقاء عن سعد بن سعيد كما سيأتي؛ فطريقه وهمٌ، خاصةً وأنّ أصحاب المصنفات لم يهتموا بإخراجها.

ثانياً: روى عُتبة بن أبي حكيم الحديث عن عبدالملك بن أبي بكر عن يحيى بن سعيد عن عمر بن ثابت قال: غزونا مع أبي أيوب ﷺ، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٨٧٩)، وأبو عوانة في مستخرجه (٢٧٠١)، والطحاوي في مشكل الآثار (٢٣٤٦).

وقد أعلها النسائي بضعف عُتبة بن أبي حكيمٍ، وهو مختلفٌ فيه عند الأئمة، والأكثر على أنَّه مقبول الحديث، قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول كان أحمد بن حنبل يُوَهِّنه قليلاً، وقال يحيى بن معين: ضعيفٌ[٣]، وقال مرةً: ثقة[٤]، وقال أبو حاتم: صالحٌ لا بأس به[٥]، وقال النسائي: ضعيفٌ[٦]، وقال في موضعٍ آخر: ليس بالقوي[٧]، ووثقه

---

(١) الجرح والتعديل (٥/ ٢٠١).

(٢) تهذيب الكمال (١٦/ ٣٢٣).

(٣) الجرح والتعديل (٦/ ٣٧٠).

(٤) تهذيب الكمال (١٩/ ٣٠١).

(٥) الجرح والتعديل (٦/ ٣٧٠).

(٦) تهذيب الكمال (١٩/ ٣٠١).

(٧) السنن الكبرى (٣/ ٢٤٠).

ابن حبَّان[1]، وقال عثمان بن سعيد الدارمي عن دُحَيم: روى عنه الشيوخ، لا أعلمه إلا مستقيمَ الحديث[2]، وقال ابن عدي: أرجو أنَّه لا بأس به[3]، وقال الذهبي: هو متوسطٌ حسنُ الحديث[4]، وقال ابن حجر: صدوقٌ يُخطئ كثيراً[5].

قلت: وقد تفرد به عتبة عن عبدالملك، ومثله لا يحتج بما انفرد به.

نعم تابع إسماعيلُ بن إبراهيم الصائغ عبدَ الملك بن أبي بكرٍ شيخ عُتبة هنا، فروى الحديث عن يحيى بن سعيد، أخرج طريقه: الحميدي في مسنده (٣٨٦).

وإسماعيل الصائغ هذا قال البخاري: سكتوا عنه[6]، وقال أبو حاتمٍ[7] والدارقطني[8]: شيخٌ، وذكره ابن حبَّان في ثقاته[9].

ثالثاً: روى عثمان بن عمرو الحَرَّاني الحديث عن عمر بن ثابت عن محمد بن المنكدر عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٨٨٠).

وعثمان بن عمرو هو ابن ساج الحرانيُ، ضعَّفه الأكثر، قال ابن أبي حاتمٍ: سمعت أبي يقول عثمان والوليد ابني عمرو ابن ساج يكتب حديثهما ولا يحتج بهما[10]، وقال العقيلي: لا يتابع في حديثه، وقال الأزدي: يتكلمون في حديثه[11]،

---

(١) الثقات (٧/ ٢٧١).

(٢) تهذيب الكمال (١٩/ ٣٠١).

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال (٧/ ٦٦).

(٤) ميزان الاعتدال (٣/ ٢٨).

(٥) تقريب التهذيب (٦٥٧).

(٦) ميزان الاعتدال (١/ ٢١٥).

(٧) الجرح والتعديل (٢/ ١٥٢).

(٨) سؤالات السلمي للدارقطني (٩٣).

(٩) الثقات (٨/ ٩٢).

(١٠) الجرح والتعديل (٦/ ١٦٢).

(١١) تهذيب التهذيب (٧/ ١٤٥).

وذكره ابن حبَّان في ثقاته[١].

قلت: ومثل هذا لا يُحتج بحديثه إذا خالف الحفاظ.

رابعاً: روى محمد بن عمرو الحديث عن سعد بن سعيد عن عمرو بن ثابت عن أبي أيوبﷺ، وأعله النسائي بقوله: **هذا خَطَأٌ، والصواب: عُمر بن ثابت**.

وعُمر بن ثابتٍ هو الخزرجي الأنصاري، قال النسائي: ثقةٌ[٢]، ووثقه العجليُ[٣]، وذكره ابن حبَّان في ثقاته[٤]، وقال السِمعاني: هو من ثقات التابعين[٥]، وقال ابن شاهين: معروف مشهور قاله بن عمار الموصلي[٦]، وقال ابن حجر: ثقة[٧].

أما سعد بن سعيد بن قيس فهو أخو يحيى بن سعيد الأنصاري، ضعَّفه بعض أهل العلم، وأكثر ما نُقم عليه سوء حفظه، ووثقه أئمةٌ آخرون، قال أبو داود قلت لأحمد: سعد -أعني ابن سعيد-، قال: ليس هو مثل هؤلاء أعني أخويه يحيى وعبد ربه، سعدٌ ليس بمحكم الحديث[٨]، ونقل عنه ابنه صالحٌ تضعيفه، وقال يحيى بن معين: ثقةٌ[٩]، وقال مرةً: صالحٌ، وقال أبو حاتم: سعد بن سعيد الأنصاري مُؤدي، قال أبو محمد: يعني أنَّه كان لا يحفظ؛ يُؤدِّي ما سمع[١٠]، وقال النسائي: ليس بالقوي[١١]،

---

(١) الثقات (٨/ ٤٤٩).

(٢) تهذيب الكمال (٢١/ ٢٨٤).

(٣) الثقات (٢/ ١٦٤).

(٤) الثقات (٥/ ١٤٩).

(٥) تهذيب التهذيب (٧/ ٤٣٠).

(٦) تاريخ أسماء الثقات (ص: ١٣٤).

(٧) تقريب التهذيب (٧١٤).

(٨) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (١٨٢).

(٩) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز (١/ ٩٦).

(١٠) الجرح والتعديل (٤/ ٨٤).

(١١) الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: ٥٣).

وقال الترمذي: وقد تكلم بعض أهل الحديث في سعد بن سعيد من قبل حفظه[1]، وقال العجلي: مدنيٌ ثقةٌ[2]، وقال ابن حبَّان: كان يُخطئ لم يفحش خَطَؤه، فلذلك سلكناه مسلك العدول[3]، وقال ابن سعد: كان ثقةً قليل الحديث[4]، وقال الدارقطني: ليس به بأس[5]، وقال ابن عدي: ولسعد بن سعيد أحاديث صالحةٌ تقرب من الاستقامة، ولا أرى بأساً بمقدار ما يرويه[6]، وقال ابن عمار الموصلي: ثقةٌ[7]، وقال الذهبي: حسن الحديث تابعي[8]، وقال أيضاً: أحد الثقات[9]، وقال ابن حجر: صدوق سيء الحفظ[10].

والأرجح أنَّ حديثه من قبيل الحسن، خاصةً وأنَّه قد توبع كما سيأتي. والله أعلم.

وقد رواه عن سعد بن سعيدٍ أكثر من ثلاثة عشر نفساً منهم:

١- إسماعيل بن جعفر، أخرج طريقه: مسلم في صحيحه (٢٠٤) (١١٦٤).

٢- عبدالله بن نُمير، أخرج طريقه: مسلم في صحيحه (١١٦٤)، وأحمد في مسنده (٢٣٥٦١).

٣- عبدالله بن المبارك، أخرج طريقه: مسلم في صحيحه (١١٦٤).

---

(١) جامع الترمذي (٣/ ١٢٣).

(٢) الثقات (١/ ٣٨٩).

(٣) الثقات (٦/ ٣٧٩).

(٤) الطبقات الكبرى (ص: ٣٣٩)

(٥) من تكلم فيه وهو موثق (ص: ٨٣).

(٦) الكامل في ضعفاء الرجال (٤/ ٣٨٩).

(٧) تاريخ أسماء الثقات (ص: ٩٦).

(٨) المغني في الضعفاء (١/ ٢٥٤).

(٩) سير أعلام النبلاء ط الرسالة (٥/ ٤٨٢).

(١٠) تقريب التهذيب (٣٦٩).

٤- ورقاء بن عمر اليَشْكُري، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٨٧٧)، وأحمد في مسنده (٢٣٥٥٦)، والطحاوي في مشكل الآثار (٢٣٤٠).

٥- أبو معاوية الضرير، أخرج طريقه: الترمذي في جامعه (٧٥٩)، وأحمد في مسنده (٢٣٥٣٣).

٦- عبدالملك ابن جريج، أخرج طريقه: عبدالرزاق في مصنفه (٧٩٤١)، وأبو عوانة في مستخرجه (٢٦٩٩).

٧- رَوْحُ بن القاسم، أخرج طريقه: الطبراني في الأوسط (٤٦٤٠).

٨- سفيان بن عيينة، رواه موقوفاً، أخرج طريقه: الحميدي (٣٨٤).

وهذه طرقٌ صحيحةٌ، ويكفي أنَّ مسلماً أخرج بعضها في كتابه.

وقد صححه الدارقطني[(١)]، وابنُ القَيِّم أيضاً، وعَضَد طريق سعد بن سعيد بمتابعات ذكرها، وردَّ القول بتضعيفه، فقال: الحديث صحيحٌ، وهذه العلل وإن منعته أن يكون في أعلى درجات الصحيح فإنها لا تُوْجِبُ وَهْنَه[(٢)].

خامساً: روى عبدالعزيز بن محمد الدراوردي الحديث عن صفوان بن سليم وسعد بن سعيد عن عمر بن ثابت عن أبي أيوب ﵁، أخرج طريقه: أبو داود في سننه (٢٤٣٣)، والنسائي في الكبرى (٢٨٧٦)، والحميدي في مسنده (٣٨٥)، والدارمي في مسنده (١٧٥٩)، وابن خزيمة في صحيحه (٢١١٤)، وابن حبَّان في صحيحه (٣٦٣٤)، والطحاوي في مشكل الآثار (٢٣٤٤)، والطبراني في الكبير (٣٩١١).

وهذه الطريق تُبيِّن متابعة صفوان بن سُليم لسعد بن سعيد، وصفوان ثقةٌ عندهم، قال سفيان بن عيينة: ثقةٌ[(٣)]، وقال أحمد بن حنبل: ثقةٌ من خيار عباد الله الصالحين،

---

(١) علل الدارقطني (٦/ ١٠٧).

(٢) عون المعبود وحاشية ابن القيم (٧/ ٦٥).

(٣) التاريخ الكبير للبخاري (٤/ ٣٠٨).

ووثّقه أبو حاتمٍ[1]، والنسائي[2]، والعجلي[3]، وابن حبَّان[4]، وابن سعدٍ[5].

والراوي عنه عبدالعزيز بن محمد أبو محمد المدني، ثقةٌ عند الأكثر، وإنما نقموا عليه أنَّه كان يُحدث من حفظه فيُخطئُ، وكان مالك بن أنس يُوَثِّقه[6]، وقال أحمد بن حنبل: كان معروفاً بالطلب، وإذا حدث من كتابه فهو صحيحٌ، وإذا حدث من كُتُب الناس وهم، كان يقرأ من كتبهم فيُخْطئ[7]، وقال يحيى بن معين: ثقةٌ، وقال مرةً: لا بأس به[8]، وقال أبو حاتمٍ: محدِّثٌ، وقال أبو زرعة: سيء الحفظ فربما حَدَّث من حفظه الشيء فيخطئ[9]، وقال النسائي: ليس بالقوي[10]، وقال في موضع آخر: ليس به بأس[11]، وقال العجلي: مدني ثقة[12]، وقال ابن سعد: كان كثير الحديث يغلط[13]، وقال ابن حجر: صدوقٌ[14].

قلت: ومثل الدراوردي يصلح حديثه في المتابعات، ولا ينحط حديثه عن رتبة الحسن.

---

(١) الجرح والتعديل (٤/ ٤٢٤).

(٢) تهذيب الكمال (١٣/ ١٨٧).

(٣) الثقات (١/ ٤٦٧).

(٤) الثقات (٦/ ٤٦٨).

(٥) الطبقات الكبرى (٥/ ٤١٧).

(٦) تاريخ ابن أبي خيثمة (٢/ ٣٥٦).

(٧) الجرح والتعديل (٥/ ٣٩٥).

(٨) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: ١٧٤).

(٩) الجرح والتعديل (٤/ ٨٤).

(١٠) تهذيب الكمال (١٨/ ١٩٤).

(١١) تهذيب الكمال (١٨/ ١٩٤).

(١٢) الثقات (٢/ ٩٧).

(١٣) الطبقات الكبرى (٥/ ٤٢٤).

(١٤) تقريب التهذيب (٦١٥).

وقد أخرج حديثه الأئمة، واعتمد بعضهم في هذا الحديث على طريقه.

وبهذا يتبيّن أنّ عرض الإمام النسائي الاختلاف على عمر بن ثابت لم يؤثر على استدلاله بالحديث؛ فهو محفوظ من طريقين صحيحين أخرج أحدهما مسلمٌ في صحيحه، والله أعلم.



(٧٧) [٣٠٧٥-٣٠٧٨] حديث مُطرِّفٍ عن عمران بن حُصينٍ { أنّ رسول الله ﷺ قال لرجلٍ: "هل صمت من سرر شعبان شيئاً... " الحديث.

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب صيام يومين من شوال[1]، وأبان فيه عن اختلاف بين الرواة على سليمان التيمي.

ذلك أنَّه ابتدأ بقوله: ذكر الاختلاف على أبي العلاء فيه.

ثم أخرج الحديث من طريق حمَّاد بن سلمة عن ثابتٍ عن مُطرِّفٍ عن عمران، ومن طريق حمَّاد أيضاً عن الجُريري عن أبي العلاء عن مُطرِّفٍ عن عمران بن حُصينٍ { أن رسول الله ﷺ قال لرجلٍ: "هل صمت من سرر[2] شعبان شيئا " قال: لا، قال:" إذا أفطرت فصم يومين "، وقال الجريري: فصم.

ثم رواه من طريق يحيى القطان ومحمد بن أبي عديٍ عن سُليمان التيمي عن أبي العلاء عن مُطرِّفٍ عن عمران بن حُصينٍ { نحوه.

ثم ساقه من طريق معتمر بن سليمان عن أبيه عن أبي العلاء عن عمران رضي الله عنه.

وهذا التصرف من النسائي ~ صريح ببيان الاختلاف على أبي العلاء، ولم يرجِّح بين الطرق هنا، إلا أنّ سياقه للطرق يدل على ترجيحه وجود الواسطة بين أبي العلاء وعمران بن حصين { ؛ وذلك أخذاً مما يلي:

١- أنّه ذكر الحديث في أول الباب من طريق ثابت البناني عن مطرف، ومن طريق سعيد الجريري عن أبي العلاء عن مطرف.

قلت: وروايتهما خارج دائرة الخلاف؛ حيث إنّ الخلاف إنّما هو بين تلاميذ سليمان التيمي.

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٢٩١).

(٢) قال أبو عبيد قال الكِسائيُ وغيرُه: السرار آخر الشهر ليلة يستسر الهلال، قال أبو عبيد: وربما استسر ليلة وربما استسر ليلتين إذا تم الشهر. غريب الحديث للقاسم بن سلام (٢/ ٧٩)، وقال ابن منظور: سَرَرُ الشهر بالتحريك آخرُ ليلةٍ منهُ، وهو مُشْتَقٌّ من قولهم: استسر القمر أي خفي ليلة السرار، فربما كان ليلة وربما كان ليلتين، والسَّرَرُ والسِّرَرُ والسَّرارُ والسِّرارُ كله: الليلة التي يستسر فيها القمر. لسان العرب (٤/ ٣٥٧).

٢- إنّ يحيى القطان وابن أبي عدي وهما من ذكر مطرفاً في الإسناد أوثق من معتمر.

وسماع أبي العلاء من عمران بن حُصينٍ لم أجد من نفاه؛ بل قد ذكر المزي عمران ابن حصين في شيوخ أبي العلاء[١].

ولا شكَّ أنَّ رواية يحيى القطان ومحمد بن أبي عدي بذكر مُطرِّفٍ أولى من رواية معتمر بن سليمان التي لم تذكره، ومعتمر ثقةٌ عندهم، قال يحيى بن معين: كان معتمر بن سليمان أعلم الناس بحديث أبيه، لم يكن أحدٌ من الناس يقوم في سليمان مقامه[٢]، وقال أبو حاتمٍ: ثقةٌ صدوقٌ[٣].

قلت: إلا أنّه خالف الثقات هنا.

وقد أكدت نتيجة التخريج وجود الواسطة؛ وذلك من خلال ما يلي:

أولاً: روى الحديث عن سليمان التيمي بدون ذِكْرِ مُطرِّفٍ راويان هما:

١- ابنه معتمر بن سليمان، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٨٨٤)، والطبراني في الكبير (٢٢٥).

٢- يزيد بن هارون، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (١٩٩٧١).

ثانياً: روى الحديث عن سليمان التيمي عن أبي العلاء عن مُطرِّفٍ أئمةٌ ثقاتٌ منهم:

١- يحيى القطَّان، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٨٨٢)، وأحمد في مسنده (١٩٨٩٦).

٢- محمد بن أبي عدي، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٨٨٣)، وأحمد في مسنده (١٩٨٨٢)، والبزَّار في مسنده (٣٥٢٣).

٣- ثابت بن يزيد الأحول، أخرج طريقه: الطبراني في الكبير (٢٢٢).

---

(١) تهذيب الكمال (٣٢/ ١٧٥).

(٢) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز (١/ ١١٦).

(٣) الجرح والتعديل (٨/ ٤٠٣).

ثالثاً: تابع التيمي عن أبي العلاء في ذِكْرِ مُطرِّفٍ سعيدٌ الجريري، وقد رواه عنه الثقات منهم:

١- حمَّاد بن سلمة، أخرج طريقه: مسلمٌ في صحيحه (١١٦١)، وأبو داود في سننه (٢٣٢٨)، وأحمد في مسنده (١٩٩٧٩).

٢- يزيد بن هارون، أخرج طريقه: مسلمٌ في صحيحه (١١٦١)، وأحمد في مسنده (١٩٩٧٠)، والدارمي في مسنده (١٧٨).

٣- عبدالأعلى بن عبدالأعلى، أخرج طريقه: الطبراني في الكبير (٢٢٠).

رابعاً: تابع أبا العلاء في ذِكْرِ مُطرِّفٍ ثلاثةُ رواةٍ هم:

١- ثابتٌ البُناني، رواه عنه حمّاد بن سلمة، أخرج طريقه: أبو داود في سننه (٢٣٢٨)، والنسائي في الكبرى (٢٨٨١)، وأحمد في مسنده (١٩٩٧٨)، (١٩٩٨٨)، والطيالسي في مسنده (٨٧٠)، وابن حبَّان في صحيحه (٣٥٨٨)، والطحاوي في معاني الآثار (٣٣٣١).

٢- غيلان بن جرير، رواه عنه مهدي بن ميمون، أخرج طريقه: البخاري في صحيحه (١٩٨٣)، ومسلمٌ في صحيحه (١٩٥) (١١٦١)، وأحمد في مسنده (١٩٩٤٧)، وابن حبَّان في صحيحه (٣٥٨٧)، والطبراني في الكبير (٢٦٠).

٣- عبدالله بن هانئ ابن أخي مُطرِّفٍ[1]، أخرج طريقه: مسلمٌ في صحيحه (١١٦١)، وأحمد في مسنده (١٩٨٣٩)، والطبراني في الكبير (٢٤١).

وهنا نلحظ اهتمام الأئمة بالطريق التي ذكرت مطرفاً ومنهم الشيخان.

وبهذا يتبيّن أنّ رواية معتمر في إسقاط ذكر مطرف معلولة بروايتي يحيى القطان وابن أبي عدي اللتين ذكرتاه، وهي علةٌ لم تؤثر على استدلال النسائي بالحديث، والله أعلم.



---

(١) وعبدالله هذا لا يُعرف، ولم يرو عنه سوى شعبة، وشعبة معروف بتثبته في الرجال، ورواية مسلمٍ له إنما هي في المتابعات. تهذيب الكمال (١٦/ ٢٣٩)

(٧٨) [٣٠٨٢-٣٠٨٦] حديث سليمان بن يسار عن حمزة الأسلمي ﷺ أنَّه رأى رجلاً يَتَّبِعُ رِحَالَ الناس بمنًى أيام التشريق على جمل يقول: ألا لا تصوموا هذه الأيام...الحديث.

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب النهي عن صيام أيام التشريق[1]، وأبان فيه عن اختلاف بين الرواة على سليمان بن يسار.

ذلك أنَّه ابتدأ بقوله: ذكر اختلاف الناقلين للخبر في ذلك عن سليمان بن يسار.

ثم أخرج الحديث من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن سليمان بن يسار عن حمزة الأسلمي ﷺ أنَّه رأى رجلاً يَتَّبِعُ رِحَال الناس بمنًى أيام التشريق[2] على جمل يقول: ألا لا تصوموا هذه الأيام، فإنها أيام أكل وشرب ورسول الله ﷺ بين أظهرهم. ثم قال: **خالفه عبد الله بن أبي بكر وسالم أبو النضر.**

فرواه من طريق سفيان عن أبي النضر وعبدالله بن أبي بكر عن سليمان بن يسار عن عبدالله بن حذافة ﷺ أنَّ النبي ﷺ " أمره أن ينادي في أيام التشريق " إنها أيام أكل وشرب " ثم قال النسائي: **أرسله مالك.**

فرواه من طريقه عن أبي النضر عن سليمان بن يسار أنَّ رسول الله ﷺ " نهى عن صيام أيام منى "، ثم قال: **أسنده بكير بن الأشج على اختلاف من ابنه وعمرو عليه فيه.**

فرواه من طريق مخرمة بن بكير عن أبيه عن سليمان بن يسار أنَّه سمع الحكم الزُرَقي يقول: حدثتني أمي أنَّهم كانوا مع رسول الله ﷺ بمنًى فسمعوا راكباً يصرخ يقول: ألا لا يصومن أحدٌ، فإنَّها أيام أكلٍ وشربٍ، وقال فيه: **ما علمت أنَّ أحداً تابع مخرمة على هذا الحديث عن الحكم الزُرَقي، والصواب مسعود بن الحكم.**

----

(١) السنن الكبرى (٤/ ٢٩٤).

(٢) وهي ثلاثة أيام تلي عيد النحر، سميت بذلك من تشريق اللحم، وهو تقديده وبسطه في الشمس ليجف، النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ٤٦٤).

ثم رواه من طريق عمرو بن الحارث أنَّ بكيراً حدثه عن سليمان بن يسار أنَّ مسعود بن الحكم حدثه عن أمه قالت: مر بنا راكبٌ ونحن بمنًى مع رسول الله ﷺ ينادي في الناس: لا تصومن هذه الأيام فإنها أيام أكل وشرب، فقالت أختي هذا علي بن أبي طالب وقلت أنا: لا بل هو فلانٌ.

وهذا التصرف من النسائي ~ صريح ببيان الاختلاف على سليمان بن يسار، ولم يُرجِّح النسائي بين هذه الطرق، ولكِنَّه ساق الأحاديث مساقاً يُنبِئُ عن صناعةٍ حَدِيثيةٍ بديعة، ويُنبئُ كذلك عن اختياره، فبدأ ~ بطريقين منقطعين، ثم ثَنَّى بطريقٍ مرسلةٍ عن إمام جليلٍ وهو مالك بن أنس؛ بيّن فيها الصواب في رواية سالم أبي النضر، ثم رواه من طريقين عن بُكير بن الأشج، أَعلَّ الأول منهما بالوهم في اسم مسعود بن الحكم وصوَّب الثاني.

وبالنظر إلى هذه الطرق الأربعة عن سليمان بن يسارٍ نجد ما يلي:

أولاً: روى سعيد بن أبي عروبة الحديث عن قتادة عن سليمان بن يسار عن حمزة الأسلمي رضي الله عنه، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٨٨٨)، وأحمد في مسنده (١٦٠٣٨)، والطبراني في الكبير (٢٩٨٧).

وقد نفى جمعٌ من الأئمة سماع قتادة من سليمان، قال شعبة: كنت أتفطن إلى فم قتادة إذا حدث، فإذا حدث بما قد سمع قال: حدثنا سعيد بن المسيب، وحدثنا أنس، وحدثنا الحسن، وحدثنا مطرف، وإذا حدث ما لم يسمع قال: حدث سليمان بن يسار، وحدث أبو قلابة[(١)]، ونقل ابن أبي حاتم في المراسيل عن أحمد بن حنبل ويحيى بن سعيد وعن أبيه: أن قتادة لم يسمع من سليمان بن يسار[(٢)]، ونفاه كذلك يحيى بن معين[(٣)].

وبهذا يتبين أنَّ في هذه الطريق انقطاعاً بين قتادة وسليمان بن يسار؛ وعليه فهي ضعيفة.

---

(١) العلل ومعرفة الرجال (٣/ ٢٤٢).

(٢) المراسيل لابن أبي حاتم (١٧١، ١٧٣، ١٧٤)

(٣) سؤآلات ابن الجنيد (٣٦٢).

ثانياً: روى سفيان الثوري الحديث عن أبي النضر وعبدالله بن أبي بكر عن سليمان ابن يسار عن عبدالله بن حذافة ﷺ، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٨٨٩)، وأحمد في مسنده (١٥٧٣٥)، وابن أبي شيبة في مصنفه (١٥٢٦٧)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٤٠٩٩).

وهذه الطريق منقطعةٌ أيضاً؛ فإنَّ سليمان لم يسمع من عبدالله بن حذافة، قال يحيى ابن معين: لم يسمع سليمان بن يسار من عبدالله بن حذافة[(١)]، وقال ابن أبي خيثمة: سُئل يحيى بن معين عن حديث عبدالرحمن بن مهدي عن سفيان عن عبدالله بن أبي بكر وسالم أبي النضر عن سليمان بن يسار عن عبدالله بن حذافة ﷺ: أنَّ النبي ﷺ " أمره أن ينادي أيام التشريق: إنَّها أيام أكل وشرب"، فقال: مرسلٌ[(٢)]، وقال الأثرم قلت لأبي عبدالله: حديث سفيان عن أبي النضر عن سليمان بن يسار عن عبدالله بن حذافة في أيام التشريق سفيان أسنده، وقال مالك بن أنس إنَّ النبي ﷺ بعث عبدالله بن حذافة، فقال: نعم مرسلٌ، وسليمان بن يسار لم يدرك عبدالله بن حذافة، قال: وهم كانوا يتساهلون بين عن عبدالله بن حذافة وبين أنَّ النبي ﷺ بعث عبدالله بن حذافة وهو مرسلٌ[(٣)]، ونقل الضياء المقدسي عن أبي حاتمٍ أنَّه لم يُدركه[(٤)].

ثالثاً: روى مالك الحديث عن أبي النضر عن سليمان بن يسار أنَّ رسول الله ﷺ " نهى عن صيام أيام منى " مرسلاً، أخرجه في الموطأ (١٣٤)، ومن طريقه: النسائي في الكبرى (٢٨٩٠)، والبيهقي في معرفة السنن والآثار (٩٠١٦)، (٩٠١٧).

والذي يظهر أنّ النسائي ساقه ليُبيّن أنّ الصواب في حديث أبي النضر أنّه مرسلٌ غير موصول.

----

(١) المراسيل لابن أبي حاتم (٨٢).

(٢) تاريخ ابن أبي خيثمة (٢/ ١٥٠).

(٣) المراسيل لابن أبي حاتم (٨١).

(٤) الأحاديث المختارة للمقدسي (٩/ ٢٥٥).

رابعاً: روى بكير الأشج الحديث عن سليمان بن يسار واختلف عنه:

فرواه ابنه مخرمة عنه عن سليمان بن يسار أَنَّه سمع الحكم الزُرَقي يقول: حدثتني أمي أنَّهم كانوا مع رسول الله ﷺ بمنًى... الحديث، أخرج طريقه: النسائي[1] في الكبرى (٢٨٩١).

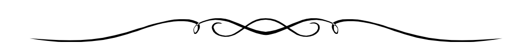
وأعلها النسائي بقوله: **ما علمت أنَّ أحداً تابع مخرمة على هذا الحديث عن الحكم الزُرَقي، والصواب مسعود بن الحكم.**

وهذه الطريق وَهِمَ فيها مخرمة بن بُكير في قوله: الحكم الزُرقي، وإنما هو مسعود ابن الحكم كما قال النسائي، وقال المزي: هو المحفوظ[2].

ورواه عمرو بن الحارث أنَّ بكير بن الأشج حدثه عن سليمان بن يسار أنَّ مسعود ابن الحكم حدثه عن أمه، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٨٩٢)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٣٤٤٥)، والطبري في تهذيب الآثار (٣٩٨)، (٣٩٩).

ومسعود بن الحكم بن الربيع الزُرقي الأنصاري، ولد في عهد النبي ﷺ[3]، وأمه هي حَبِيْبَة بنت شُرَيْق صحابيةٌ[4]، ويُقال اسمها أسماء[5].

وهذه طريقٌ صحيحةٌ صَرَّحَ فيها سليمان بتحديث مسعود بن الحكم له، وقد ختم بها النسائي روايات الحديث من طريق سليمان بن يسارٍ فكأنه يرتضيها، والله أعلم.



---

(١) أخرجها النسائي بلاغاً عن ابن وهب.

(٢) تهذيب الكمال (٧/ ١٦٠).

(٣) تهذيب الكمال (٢٧/ ٤٧١).

(٤) تهذيب الكمال (٣٥/ ١٤٨).

(٥) الإصابة في تمييز الصحابة (٨/ ٤٨٣).

(٧٩) [٣٠٨٧-٣٠٩١] حديث الزهري عن مسعود بن الحكم عن رجل من أصحاب النبي ﷺ قال: أَمَر رسول الله ﷺ عبد الله بن حذافة أن يركب راحلته أيام منى...الحديث.

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب النهي عن صيام أيام التشريق[1]، وأبان فيه عن اختلاف بين الرواة على الزهري.

ذلك أنَّه ابتدأ بقوله: ذكر الاختلاف على الزهري.

ثم أخرج الحديث من طريق معمر بن راشد عن الزهري عن مسعود بن الحكم عن رجل من أصحاب النبي ﷺ قال: أَمَر رسول الله ﷺ عبدالله بن حذافة أن يركب راحلته أيام منى فيصيح في الناس " لا يصم أحدٌ، فإنَّها أيام أكلٍ وشربٍ "، قال: ولقد رأيته على راحلته ينادي بذلك.

ثم رواه من طريق شعيب بن أبي حمزة عن الزهري أنَّ مسعود بن الحكم قال: أخبرني بعض أصحاب النبي ﷺ نحوه، وقال النسائي عَقِبه: **الزهري لم يسمع من مسعود ابن الحكم.**

ثم ساقه من طريق الزُبيدي عن الزهري أنَّه بلغه أنَّ مسعود بن الحكم كان يخبر عن بعض علمائهم من أصحاب رسول الله ﷺ بعث عبدالله بن حذافة نحوه.

ثم رواه من طريق صالح بن أبي الأخضر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ؓ أنَّ رسول الله ﷺ بعث عبدالله بن حذافة يطوف في منًى " أن لا تصوموا هذه الأيام، فإنَّها أيام أكلٍ وشربٍ وذكر الله "، وقال عَقِبه: **صالحٌ هذا هو ابن أبي الأخضر، وحديثه هذا خطأٌ، لا نعلم أحداً قال في هذا: سعيد بن المسيب غير صالحٍ، وهو كثير الخطأ ضعيف الحديث في الزهري، ونظيره محمد بن أبي حفصة، وكلاهما ضعيفٌ، وروح بن عبادة ليس بالقوي عندنا.**

ثم أخرجه من طريق مالكٍ عن الزهري أنَّ رسول الله ﷺ بعث عبدالله بن حذافة... مُرسلاً.

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٢٩٦).

وهذا التصرف من النسائي ~ صريح ببيان الاختلاف على الزهري، ولم يُرجّح النسائي بين روايات الزهري هنا؛ غير أنّ سياقه يُنبئُ عن اختياره أنّ الحديث من طريق الزهري مرسلٌ؛ وذلك أخذاً مما يلي:

١- أنه بدأ برواية معمرٍ الموصولة.

٢- أنّه ثنّى برواية شعيبٍ التي فيها معنى الإرسال، وأعلّها بقوله: **الزهري لم يسمع من مسعود بن الحكم.**

٣- إتباعها برواية الزُبيدي المصرحة بعدم سماعه له من مسعود بن الحكم.

٤- ثم رواه عن صالح بن أبي الأخضر عن الزهري فجعله من مسند أبي هريرة رضي الله عنه، وخطّأَ النسائي هذه الرواية.

٥- ختمه بطريق مالك - وهو من أوثق الناس فيه - عن الزهري وهي مرسلةٌ.

وبهذا يَتَبَيَّنُ أنَّ النسائي يُرجِّح عدم سماع الزهري له من مسعود بن الحكم، ويرى أنَّ الصوَّاب عنه الطريقُ المرسلة.

وسماع الزهري من مسعود بن الحكم اختُلفَ فيه، فنفاه الذُهلي بقوله: لم يسمع من مسعود بن الحكم[1]، وأثبته مُغلطاي فقال: حَدَّثَ عن مسعود بن الحكم ورآه[2].

قلت: والذُهلي إمامٌ، وقوله معتبرٌ.

وبعد دراسة الحديث وتخريج طرقه تبين ما يلي:

أولاً: روى صالح بن أبي الأخضر الحديث عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه أنَّ رسول الله ﷺ بعث عبدالله بن حذافة...الحديث، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٨٩٦)، وأحمد في مسنده (١٠٦٦٤)، والدارقطني في سننه (٢٢٨٧).

وقد أَعَلَّ النسائي هذه الرواية بأنَّ صالحاً ضعيف الحديث في الزهري، وبأنّه

---

(١) تهذيب التهذيب (٩/ ٤٥٠).

(٢) وعزا ذلك لابن أبي حاتمٍ في الجرح والتعديل ولم أجده فيه، ينظر: إكمال تهذيب الكمال (١٠/ ٣٤٣).

لم يُتابع على روايته هذه، وقد ضعَّفه جمعٌ من أهل العلم، قال البخاري: صالح بن أبي الأخضر عن الزهري لينٌ[1]، وقال أبو حاتم: لين الحديث، وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث، كان عنده عن الزهري كتابين أحدهما عرضٌ والآخر مناولةٌ، فاختلطا جميعاً فلا يعرف هذا من هذا[2]، وقال الترمذي: ضَعَّفَه يحيى بن سعيد القطان وغيرُهُ من قبل حفظه[3]، وقال الجوزجاني: اتهم في أحاديثه[4].

وعليه فلا يحتج بحديثه.

وقد خطّأ أبو زرعة حديث صالح هذا[5].

ثانياً: روى معمر الحديث عن الزهري عن مسعود بن الحكم عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٨٩٣)، وأحمد في مسنده (٢١٩٥٠).

وتابعه جماعةٌ منهم:

١- قُرَةُ بن حَيُّويل، أخرج طريقه: الحاكم في مستدركه (٦٦٥٠)، وابن أبي عاصمٍ في الآحاد والمثاني (٨١٧)، والطبراني في الأوسط (٥٤٤)، (٨٢١٧).

وقرة مُنكر الحديثِ ضعيفُهُ، قال أحمد بن حنبل: قرة بن عبدالرحمن صاحب الزهري منكر الحديث جداً، وقال يحيى بن معين: ضعيف الحديث[6]، وقال أبو حاتمٍ: ليس بقوي، وقال أبو زرعة: الأحاديث التي يرويها مناكير[7].

---

(١) التاريخ الكبير للبخاري (٤/ ٢٧٣)

(٢) الجرح والتعديل (٤/ ٣٩٥).

(٣) جامع الترمذي (٥/ ٣٢٠).

(٤) أحوال الرجال (ص: ١٩١).

(٥) علل الحديث لابن أبي حاتم (٣/ ٤٦).

(٦) الجرح والتعديل (٧/ ١٣٢).

(٧) الجرح والتعديل (٧/ ١٣٢).

قلت: ومن كان هذا حاله فكيف يُحتج بحديثه.

٢- سليمان بن أبي داود الحرانِّي، أخرج طريقه: الدارقطني في سننه (٢٢٩٠)

وسليمان ضعيفٌ، قال البخاري: منكر الحديث[١]، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث جداً، وقال أبو زرعة: لين الحديث[٢]، وقال ابن حبَّان: منكر الحديث جداً يروي عن الأثبات ما يخالف حديث الثقات حتى خرج عن حد الاحتجاج به إلا فيما وافق الأثبات[٣].

٣- عبدالرحمن بن خالد بن مسافر، ذكر روايته ابن أبي حاتم.

قلت: وقد خالف هؤلاء جماعةَ الرواة عن الزهري - ومنهم بعض الأثبات من أصحابه -.

ثالثاً: رواه عن الزهري منقطعاً جمعٌ منهم:

١- محمد بن الوليد الزُبيدي، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٨٩٥).

٢- يونس بن يزيد، ذكر روايته ابن أبي حاتم.

٣- ابن أبي ذئب، ذكر روايته ابن أبي حاتم[٤].

٤- عبدالله بن عُمر العمري، ذكر روايته ابن عبدالبر[٥].

٥- شعيب بن أبي حمزة، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٨٩٤).

٦- مالك بن أنس، أخرجه في الموطأ، ومن طريقه: النسائي في الكبرى (٢٨٩٧).

٧- عمرو بن شُعيب، أخرج طريقه: الطبري في تهذيب الآثار (٤٠٥).

٨- سُفيان بن حسين، أخرج طريقه: الطبري في تهذيب الآثار (٤٠٦).

---

(١) التاريخ الكبير للبخاري (٤/ ١١).

(٢) الجرح والتعديل (٤/ ١١٦).

(٣) المجروحين لابن حبان (١/ ٣٣٥).

(٤) علل الحديث لابن أبي حاتم (٣/ ٤٦).

(٥) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١٢/ ١٢٤).

وصـوّب الطريـق المنقطعـة أبـو زرعـة[١]، وأبـو حـاتمٍ[٢]، والـدارقطني[٣]، وابـن عبدالبر[٤].

وبهذا يتبيّن أنّ رواية معمر في وصل الحديث، ورواية صالح بن أبي الأخضر في جعله من مسند أبي هريرة س معلولة برواية من خالفهما من أصحاب الزهري في إرسال الحديث، وهي علةٌ لم تؤثر على استدلال النسائي؛ فقد صح من طريق صحيحة سبقت في الخلاف الماضي، ولم يؤثر كذلك على استدلال النسائي في الباب، والله أعلم.



---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم (٣/ ٤٦).

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم (٣/ ١٢٥).

(٣) علل الدارقطني (٩/ ١٧٥).

(٤) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١٢/ ١٢٤).

(٨٠) [٣٠٩٣-٣٠٩٦] حديث مسعود بن الحكم الزُرقي عن أمه قالت: لَكَأَنِّي أَنظرُ إلى علي بن أبي طالب على بغلة النبي ﷺ البيضاء حين قام على شِعْبِ الأنصار... الحديث.

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب النهي عن صيام أيام التشريق(١)، وأبان فيه عن اختلاف بين الرواة على محمد بن إسحاق.

ذلك أنَّه ابتدأ بقوله: ذكر الاختلاف على ابن إسحاق في هذا الحديث.

ثم أخرج الحديث من طريق أحمد بن خالد عن محمد بن إسحاق عن حكيم ابن حكيم عن مسعود بن الحكم الزُرقي قال: حدثتني أمي قالت: لَكَأَنِّي أَنظرُ إلى علي بن أبي طالب على بغلة النبي ﷺ البيضاء حين قام على شعب الأنصار وهو يقول: يا معشر المسلمين إنَّ النبي ﷺ يقول: "إنها ليست أيام صيامٍ، إنَّها أيام أكلٍ وشربٍ ".

ثم رواه من طريق يعقوب بن إبراهيم عن أبيه عن ابن إسحاق قال: حدثني عبدالله بن أبي سلمة عن مسعود بن الحكم عن أُمه بنحوه.

ثم رواه من طريق عبدة بن سليمان عن محمد بن إسحاق قال: حدثني من سمع عبدالله بن أبي سلمة ولا أُراني إلا سمعته منه يُحَدِثُ عن مسعود بن الحكم عن أمه بنحوه، ثم قال: **خالفه ابن الهاد.**

فرواه من طريق الليث عن يزيد ابن الهاد عن عبدالله بن أبي سلمة عن عمرو بن سليم الزُرقي عن أُمه قالت: بينا نحن بمنًى إذا علي بن أبي طالب على جملٍ يقول: إنَّ رسول الله ﷺ يقول: "إنَّ هذه أيام طعمٍ وشربٍ فلا يصم أحدٌ ".

وهذا التصرف من النسائي ~ صريح ببيان الاختلاف على ابن إسحاق، وبمخالفة يزيد بن عبدالله ابن الهاد لابن إسحاق أيضاً، ولم يُرجّح النسائي بين الروايات هنا، ولم يتبيّن لي من سياقه ما يدل على ترجيحه لأحد هذه الطرق.

وبعد تخريج الحديث وتتبع طرقه تبيّن ما يلي:

أولاً: روى ابن إسحاق الحديث عن حكيم بن حكيم عن مسعود بن الحكم عن

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٢٩٩).

أمه، وقد رواه عن ابن إسحاق هكذا ثلاثة من الرواة هم:

١- أحمد بن خالد، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٨٩٩).

٢- عبدالأعلى بن عبدالأعلى، أخرج طريقه: ابن خزيمة في صحيحه (٢١٤٧)، والحاكم في مستدركه (١٥٨٨)، وأبو يعلى في مسنده (٤٦١)، وابن أبي شيبة في مصنفه (١٥٢٥٨).

٣- إسماعيل بن علية، أخرج طريقه: الطبري في تهذيب الآثار (٣٩٧).

وشيخ ابن إسحاق في هذه الطريق هو حكيم بن حكيم بن عبَّاد بن حُنيف الأنصاري، وهو قليل الحديث، سُئل عنه أحمد بن حنبل فقال: ما أعلمُ إلا خيراً[(١)]، ووثقه العجلي[(٢)]، وابن حبَّان[(٣)]، وقال ابن سعد: كان قليل الحديث، لا يحتجون بحديثه[(٤)]، وقال ابن القطَّان: لا يُعرف حاله[(٥)]، وقال الذهبي: حسن الحديث[(٦)]، وقال ابن حجر: صدوق[(٧)].

قلت: وحديثه في الجملة مقبولٌ في المتابعات.

إلا أنّ سماع محمد بن إسحاق منه ليس بثابتٍ، فقد سُئل أبو زرعة عن ابن إسحاق هل سمع من حكيم بن حكيم فقال: لم يسمع من حكيم بن حكيم[(٨)].

وقد حدَّث ابن إسحاق هنا بالعنعنة، وهو مُدَلِّسٌ فلا يُقبل من حديثه إلا ما صرَّح

---

(١) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص: ٢٣٣).

(٢) الثقات (١/ ٣١٦).

(٣) الثقات (٦/ ٢١٤).

(٤) الطبقات الكبرى (٥/ ٤٠٩)

(٥) تهذيب التهذيب (٢/ ٤٤٩)

(٦) الكاشف (١/ ٣٤٧).

(٧) تقريب التهذيب (٢٦٥).

(٨) المراسيل لابن أبي حاتم (ص: ١٩٦).

فيه بالسماع؛ فطريقه بهذا الاعتبار منقطعةٌ.

ثانياً: روى ابن إسحاق الحديث عن عبدالله بن أبي سلمة الماجشون عن مسعود بن الحكم عن أمه، وقد رواه عن ابن إسحاق راويان هما:

١- إبراهيم بن سعدٍ، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٩٠٠)، وأحمد في مسنده (٧٠٨).

٢- عبدة بن سليمان، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٩٠١).

وعبدالله بن أبي سلمة الماجشون ثقةٌ، وَثَّقَهُ النسائي[١] وابن حبَّان[٢] وابن سعدٍ[٣]، وأثْبَتَ البخاري رواية ابن إسحاق عنه عن مسعود بن الحكم[٤]، وأثبتها أبو حاتمٍ كذلك[٥].

وهي طريقٌ صحيحةٌ صرَّح ابن إسحاق فيها بتحديث عبدالله بن أبي سلمة له في طريق إبراهيم بن سعدٍ، ورواه عبدة بن سليمان عنه على الشك، هل سمعه من عبدالله أم حُدِّث عنه، ورواية إبراهيم بن سعدٍ السابقة تُزيل هذا الشك.

رابعاً: روى يزيد ابن الهاد الحديث عن عبدالله بن أبي سلمة عن عمرو بن سليم الزُرقي عن أُمه، وقد رواه عن يزيد بن عبدالله بن الهاد جمعٌ منهم:

١- الليث بن سعدٍ، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٩٠٢)، وأحمد في مسنده (٨٢٤).

٢- عبدالعزيز بن محمد الدراوردي، أخرج طريقه: البيهقي في معرفة السنن والآثار (٩٠١١).

---

(١) تهذيب الكمال (١٥/ ٥٦).

(٢) الثقات (٥/ ٥٩).

(٣) الطبقات الكبرى (٥/ ٣٤٦).

(٤) التاريخ الكبير للبخاري (٥/ ١٠٠).

(٥) الجرح والتعديل (٥/ ٧٠).

٣- المفضل بن فضالة، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (٨٢١)، والضياء في المختارة (٨٠٣).

٤- حَيْوَة بن شُرَيْحٍ، أخرج طريقه: الطبري في تهذيب الآثار (٣/ ٢٥٦).

٥- سعيد بن سلمة[١]، أخرج طريقه أحمد في مسنده (٥٦٧).

وبالنظر إلى الراوي المخَالِف لابن إسحاق وهو يزيد بن عبدالله بن الهاد نجد أنّه أوثق من ابن إسحاق عندهم. سُئل أحمد بن حنبل كيف ابن الهاد، قال: لا أعلم به بأساً[٢]، ووثقه يحيى بن معين[٣]، وأبو حاتمٍ[٤]، والنسائي[٥]، والعجلي[٦]، وابن حبَّان[٧]، وابن سعدٍ[٨].

وبعد البحث عن من روى هذا الحديث عن عبدالله بن أبي سلمة لم أجد سوى ابن إسحاق ويزيد بن الهاد.

وبعد التأمل فيه وجدت أنَّ للحديث أصلاً عن مسعود بن الحكم من رواية سليمان بن يسار والزهري وحكيم بن حكيم وإن كانت رواية ابن إسحاق عنه منقطعة،

----

(١) لم يُذكر عبدالله بن أبي سلمة في سند أحمد في هذه الرواية، وقد أشار محققوا المسند إلى احتمال سقوطه، ووجدتُ أنَّ أبا نُعيم لما ذكر سند عبدالعزيز الدراوردي أشار إلى رواية حيوة بن شريح وسعيد بن سلمة وقال بنحوه ولم يذكر سنديهما، وهذا يدلُ على أنَّه موجودٌ عِندهُ في سنديهما، معرفة الصحابة (٦/ ٣٥٣٧). ولكن أشار الدارقطني كما سيأتي (في التنبيه الثاني) إلى مخالفة سعيد بن سلمة لبقية الرواة عن يزيد بن الهاد، وألمح إلى نفس المخالفة عن الدراوردي كذلك.

(٢) الجرح والتعديل (٩/ ٢٧٥).

(٣) تاريخ ابن أبي خيثمة (٢/ ٢٨٦).

(٤) الجرح والتعديل (٩/ ٢٧٥).

(٥) تهذيب الكمال (٣٢/ ١٧١).

(٦) الثقات (٢/ ٣٦٥).

(٧) الثقات (٧/ ٦١٧).

(٨) الطبقات الكبرى (٥/ ٣٩٧).

ومن رواية عبدالله بن أبي سلمة التي رواها ابن إسحاق في الخلاف السابق، بينما لم أجد لحديث عمرو بن سليم الزُرقي عن أمه ذكراً إلا من طريق يزيد ابن الهاد عن عبدالله ابن أبي سلمة؛ وعليه فقول من قال عن مسعود بن الحكم عن أمه أرجح.

تنبيهات:

الأول: أورد ابن أبي خيثمة الحديث عن أُم عمرو بن سليم من رواية ابنها، ثم أورده عن أُم مسعود بن الحكم من رواية ابنها، وذكر الخلاف في إسناده ولم يقض فيه بشيءٍ[1].

الثاني: صحح الدارقطني الطريقين جميعاً، فقد سُئل عن حديث مسعود بن الحكم عن علي رضي الله عنه عن النبي ﷺ في النهي عن صيام أيام منى.

فقال: يرويه يحيى بن سعيد الأنصاري عن يوسف بن مسعود بن الحكم عن جدته عن علي رضي الله عنه موقوفاً.

ورواه محمد بن إسحاق عن حكيم بن حكيم بن عباد بن حنيف عن مسعود بن الحكم الزُرقي عن أُمه نحو قول يحيى بن سعيد لم يسنده إلى رسول الله ﷺ.

ورواه عبدالأعلى بن عبدالأعلى عن ابن إسحاق عن حكيم عن مسعود بن الحكم عن أُمه عن علي رضي الله عنه ورفعه إلى النبي ﷺ.

ورواه إبراهيم بن سعد عن ابن إسحاق عن عبدالله بن أبي سلمة الماجشون عن مسعود بن الحكم عن أُمه عن علي رضي الله عنه ورفعه إلى النبي ﷺ.

وخالفه يزيد بن عبدالله بن الهاد فرواه عن عبدالله بن أبي سلمة عن عمرو بن سليم الزُرقي عن أُمه عن علي رضي الله عنه ورفعه أيضاً، قاله الليث ومفضل بن فضالة وابن أبي حازم والدراوردي عنه.

وخالفهم سعيد بن سلمة بن أبي الحسام ورواه عن ابن الهاد عن عمرو بن سليم ولم يذكر عبدالله بن أبي سلمة، وقد قيل مثل هذا عن الدراوردي، قال ذلك زيد بن أخزم

---

(١) تاريخ ابن أبي خيثمة (٢/ ٨٠٤).

عن إبراهيم بن أبي الوزير عنه.

ورفعه صحيحٌ وأسانيدها كلها محفوظةٌ[(١)].

الثالث: ذكر ابن عبدالبر هذا الحديث عند ذكره لأُم مسعود بن الحكم ولم يقض فيه بشيءٍ، فقال: أُم مسعود بن الحكم روى عنها ابنها مسعود بن الحكم في صيام أيام التشريق، ومختلف في حديثها، فمنهم من يجعله لأُم عمرو بن سليم، اختلف فيه ابن إسحاق ويزيد بن الهاد على عبدالله بن أبى سلمة، فجعله يزيد لأُم عمرو بن سليم، وجعله ابن إسحاق لأُم مسعود بن الحكم[(٢)].

الرابع: أبدى الضياء المقدسي احتمال كون أُم عمرو بن سليم هي أُم مسعود بن الحكم، فيكون لها زوجان من كل زوج ولدٌ، وأبدى احتمالاً آخر أن تكون غيرها فقال: أم عمرو بن سليم الزُرقي ولها صحبة عن علي ﷺ، وفي بعض الروايات أم مسعود بن الحكم ولها صحبة، وأظنها هي ويكون لها ولدان من زوجين والله أعلم، ويحتمل أن تكون هذه غير هذه[(٣)].

الخامس: حمل ابن حجر الخلاف على التعدد، وأنَّ ذلك وقع لأُم عمرو بن سليم ولأُم مسعود بن الحكم، فقال بعد ذكره الحديث في ترجمة حبيبة بنت شريق وهي والدة مسعود بن الحكم: وقد وقع مثل ذلك لعمرو بن سليم عن أُمه: أنَّها رأت عليّاً ينادي بذلك، فهذه قرينة تقوّي التعدد[(٤)].

والذي يترجح عندي - والله أعلم - أنَّ الحديث حديث مسعود بن الحكم عن أُمه، وأنَّ ذكر عمرو بن سليم في هذا الحديث وهم.

وبهذا يتبيّن أنّ رواية أحمد بن خالد عن ابن إسحاق في ذكر الحديث عن حكيم بن

---

(١) علل الدارقطني (٤/ ١٢٧-١٢٩).

(٢) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٤/ ١٩٥٧).

(٣) الأحاديث المختارة (٢/ ٤١٧).

(٤) الإصابة في تمييز الصحابة (٨/ ٨٣).

حكيم معلولة بروايتي إبراهيم بن سعد وعبدة بن سليمان اللتين ذكرتاه عن عبد الله بن أبي سلمة، وأنّ رواية يزيد بن الهاد في ذكر الحديث عن عمرو بن سليم عن أمّه معلولة برواية ابن إسحاق السابقة؛ وهي علةٌ لم تؤثر على استدلال النسائي بالحديث فهو محفوظ من طريقي إبراهيم بن سعد وعبدة بن سليمان، ومن طرق أخرى سبق بيانها[1]، والله أعلم.



---

(١) في الإعلال رقم (٧٨).

(٨١) [٣٠٩٧-٣١٠٠] حديث بشر بن سُحيم رضي الله عنه عن النبي ﷺ "إنها أيام أكلٍ وشربٍ".

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب النهي عن صيام أيام التشريق(١)، وأبان فيه عن اختلاف بين الرواة على حبيب بن أبي ثابت.

ذلك أنَّه ابتدأ بقوله: الاختلاف على حبيب.

ثم أخرج الحديث من طريق عبدالرحمن المسعودي عن حبيب بن أبي ثابت عن نافع بن جبير عن بشر بن سحيم عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنَّ منادي رسول الله ﷺ خرج في أيام التشريق فقال: "إنَّه لا يدخل الجنة إلا نفسٌ مسلمة، ألا وإنَّ هذه الأيام أيام أكلٍ وشربٍ".

ثم أخرجه من طريق سفيان الثوري عن حبيب عن نافع بن جبير عن بشر بن سحيم قال خطب النبي ﷺ في أيام الحج ثم ذكر نحوه.

ثم أخرجه من طريق يزيد بن زياد عن حبيب عن بشر بن سحيم عن النبي ﷺ بنحوه.

ثم ساقه من طريق شعبة بن الحجاج عن حبيب عن نافع بن جبير عن بشر بن سحيم أنَّ النبي ﷺ أمره أن ينادي أيام التشريق نحوه.

وهذا التصرف من النسائي ~ صريح ببيان الاختلاف على حبيب بن أبي ثابت، ولم يُرجِّح النسائي بين الروايات هنا؛ إلا أنّ سياقه يدل على ترجيحه روايتي سفيان وشعبة عن حبيب عن نافع عن بشر بن سحيم رضي الله عنه، وذلك أخذاً مما يلي:

١- أنّ المسعودي ويزيد لا يقارنان في ضبطهما وتثبتهما بشعبة وسفيان الثوري.

٢- أنّ النسائي قد عضد رواية حبيب عن نافع برواية عمرو بن دينار عن نافع عقبها مباشرةً.

وبالنظر إلى الرواة المختلفين على حبيب بن أبي ثابتٍ وهم المسعودي ويزيد والثوري وشعبة نجد ما يلي:

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٣٠٠).

أمّا عبدالرحمن بن عبدالله بن عتبة المسعودي فقد اختلط بأخرةٍ؛ ولذلك ضُعِّف حديثه وهو في نفسه ثقةٌ، وثَّقَه أحمد بن حنبل[1]، ويحيى بن معين[2]، وقال أبو حاتمٍ: تغير بأخرة قبل موته[3]، وقال عبدالله بن نمير: كان ثقةً بأخرة اختلط[4]، وقال أبو داود: كان المسعوديُ يُخطِئُ في الحديث[5]، وقال النسائي: ليس به بأسٌ[6]، وقال ابن حبَّان: كان المسعودي صدوقاً إلا أنَّه اختلط في آخر عمره اختلاطاً شديداً حتى ذهب عقله، وكان يُحدِّث بما يجيئه فحمل فاختلط حديثه القديم بحديثه الأخير ولم يتميز فاستحق الترك[7].

وأما يزيد بن زياد بن أبي الجعد الأشجعي الغطفاني مولاهم فهو صدوقٌ عندهم، قال أبو حاتمٍ: ما بحديثه بأس هو صالح الحديث[8]، وكذا قال النسائي[9]، وقال أبو زرعة: شيخٌ، ووثَّقَه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين[10]، وابن حبَّان[11].

وأمّا سفيان الثوري فإمام متفق على إمامته، وقد سبقت ترجمته[12].

وأمّا شعبة بن الحجاج فإمامٌ ثقة ثبتٌ، وقد سبقت ترجمته [13].

---

(١) الجرح والتعديل (٥/ ٢٥١).

(٢) تاريخ ابن معين – رواية الدارمي (ص: ١٨٥).

(٣) الجرح والتعديل (٥/ ٢٥١).

(٤) الجرح والتعديل (١/ ٣٢٢).

(٥) سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل (ص: ١٦٢).

(٦) تهذيب الكمال (١٧/ ٢٢٦).

(٧) المجروحين لابن حبان (٢/ ٤٨).

(٨) الجرح والتعديل (٩/ ٢٦٢).

(٩) تهذيب الكمال (٣٢/ ١٣١).

(١٠) الجرح والتعديل (٩/ ٢٦٢).

(١١) الثقات (٧/ ٦٢١).

(١٢) في الإعلال رقم (٩).

(١٣) في الإعلال رقم (١٧).

وقد أكدت نتيجة التخريج صحة رأي النسائي، وذلك من خلال ما يلي:

أولاً: روى المسعودي الحديث عن حبيب بن أبي ثابت عن نافع بن جبير عن بشر ابن سحيم عن علي بن أبي طالب ﷺ، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٩٠٣)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٤٠٩٤).

ولم يُتابع المسعودي على روايته هذه، بل جُل أصحاب حبيبٍ رووه عنه، ولم يذكروا فيه علي بن أبي طالبٍ كما سيأتي.

ثانياً: روى يزيد بن زياد الحديث عن حبيب عن بشر بن سحيم ﷺ، فأسقط ذكر نافع بين حبيب وبشر، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٩٠٥).

ولم يُتابع أيضاً يزيد بن زياد على روايته بإسقاط نافع بن جبير، مما يدل على وهمه.

ثالثاً: روى الحديث عن حبيب عن نافع بن جبير عن بشر بن سحيم ﷺ جماعةٌ، منهم:

الأول: سفيان الثوري رواه عنه جمعٌ منهم:

١- وكيع بن الجرَّاح، أخرج طريقه: ابن ماجه في سننه (١٧٢٠)، وأحمد في مسنده (١٥٤٢٨)، وابن أبي شيبة في مصنفه (١٥٢٦٤).

٢- عبدالرحمن بن مهدي، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٩٠٤)، وأحمد في مسنده (١٥٤٢٨).

٣- محمد بن كثير، أخرج طريقه: الطبراني في الكبير (١٢٠٦).

الثاني: شعبة بن الحجاج رواه عنه جمعٌ منهم:

١- أبو داود الطيالسي في مسنده (١٣٩٥).

٢- بهز بن أسد، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (١٥٤٣٠).

٣- الحكم بن عبدالله، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٩٠٦).

٤- محمد بن جعفرٍ، أخرج طريقه: المروزي في تعظيم قدر الصلاة (٦٦٤).

٥- يزيد بن هارون، أخرج طريقه: الطحاوي في شرح معاني الآثار (٤١٠٦).

الثالث: حمزة بن حبيب الزيات، أخرج طريقه: الطبراني في الكبير (١٢٠٨).

الرابع: قيس بن الربيع، أخرج طريقه: الطبراني في الكبير (١٢٠٥).

الخامس: مسعر بن كدام، أخرج طريقه: الطبراني في الكبير (١٢١١).

السادس: حمَّاد بن شعيب، أخرج طريقه: الطبراني في الكبير (١٢١٠).

السابع: عمرو بن دينار، وستأتي الإشارة إلى حديثه في الخلاف التالي بإذن الله.

وقد صوّب الدارقطني رواية شعبة والثوري[1].

وبهذا يتبيّن أنّ رواية المسعودي في ذكر علي بن أبي طالب في الإسناد ورواية يزيد ابن زياد في إسقاط ذكر نافع بن جبير معلولتان بروايتي شعبة والثوري، وهي علةٌ لم تؤثر على استدلال النسائي بالحديث، والله أعلم.

---

(١) علل الدارقطني (٣/ ١٣٣).

(٨٢) [٣١٠١ - ٣١٠٣] حديث عمرو بن دينار عن نافع بن جبير عن بشر بن سحيم س أنّ النبي ﷺ أمره أن يُنادي...الحديث.

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب النهي عن صيام أيام التشريق[1]، وأبان فيه عن اختلاف بين الرواة على عمرو بن دينار.

ذلك أنَّه أخرج الحديث من طريق محمد بن جعفرٍ عن شعبة عن عمرو بن دينارٍ عن نافع بن جبير عن رجل من أصحاب النبي ﷺ عن النبي ﷺ أنَّه بعث بشر بن سحيم فأمره أن ينادي: إنَّه لا يدخل الجنة إلا نفسٌ مؤمنةٌ، وإنَّها أيام أكلٍ وشربٍ "، يعني أيام التشريق.

ثم أخرجه من طريق قتيبة بن سعيد عن حمَّاد عن عمرو بن دينار عن نافع بن جبير عن بشر بن سحيم أن النبي ﷺ أمره أن يُنادي...بنحوه.

ثم أخرجه من طريق قتيبة بن سعيد مرةً أُخرى عن حمَّادٍ عن عمرو عن نافع أنَّ النبي ﷺ أمر منادياً... مرسلٌ.

ثم ساقه من طريق قتيبة بن سعيدٍ أيضاً عن داود العطار عن عمرو بن دينارٍ قال: أرسل النبي ﷺ رجلاً يُقال له بشرٌ أيام منًى فأذَّنَ...وساق الحديث.

وهذا التصرف من النسائي صريح ببيان الاختلاف على عمرو بن دينار، ولم يرجّح هنا بين الروايات، والذي يظهر من سياقه ترجيحه للطريق الموصولة وذلك أخذاً مما يلي:

١- إيراده لطريق حبيب السابقة في الخلاف الماضي، وهي موصولة بذكر بشر بن سحيم رضي الله عنه فيها.

٢- روايته للطريق الموصولة عن ثقتين هما شعبة وحمّاد بن زيد - على أنّ الصحابي في طريق شعبة لم يسم -، وليس ذلك بقادح فالصحابة كلهم عدول.

٣- بعد أنّ أثبت النسائي أنّ الحديث موصولٌ أراد بيان تقصير حصل في رواية قتيبة بن سعيد - الثانية - عن حمّاد؛ وكأنّ حمّاداً كان ينشط مرة فيصله، ويكسل

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٣٠٢).

أخرى فيرسله.

وعمرو بن دينار هو المكي، أبو محمد الأثرم، أحد الأعلام ومفتي أهل مكة في زمانه، وهو ثقة عندهم باتفاقٍ، وإذا نظرنا إلى الرواة عنه نجد أنَّ أوثقهم سفيان بن عيينة، قال الدارمي: سألت يحيى بن معين عن أصحاب عمرو بن دينار، قلت له: ابن عيينة أحب إليك في عمروٍ أو الثوري، فقال ابن عيينة أعلم به، قلت: فابن عيينة أو حماد ابن زيد، فقال ابن عيينة أعلم به، قلت: فشعبة، فقال: وأي شيءٍ روى عنه شعبة، إنَّما روى عنه نحو مائة حديثٍ أو كما قال[1]، وقال الدوري: سمعت يحيى يقول كان سفيان ابن عيينة أكثرهم في عمرو بن دينار وأرواهم عنه[2]، وقال أيضاً: سمعت يحيى يقول: سفيان بن عيينة أثبت من محمد بن مسلم الطائفي وأوثق، وهو أثبت منه في عمرو بن دينار، وهو أحب إليَّ في عمرو بن دينار من داود العطار[3]، وقال أيضاً: سألت يحيى عن حديث شعبة عن عمرو بن دينار، والثوري عن عمرو بن دينار، وسفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار أيُهم أعلم بحديث عمرو بن دينار، فقال: سفيان بن عيينة أعلمهم بحديث عمرو بن دينار[4].

ومما سبق نستفيد أنَّ ابن عيينة أوثقُ أصحاب عمرو بن دينارٍ، يليه الثوري وحمَّاد ابن زيدٍ، ويليهم شعبة بن الحجَّاج، ودونهم في الرواية عنه داود العطَّار، وهذا إنَّما هو عند ابن معين، وشعبةُ وحمَّادٌ وداودُ ممن ذَكَرَ رواياتِهم النسائي هنا.

وبعد دراسة الحديث عن عمرو بن دينار وتخريج طرقه تبيَّن ما يلي:

أولاً: روى قتيبة بن سعيد الحديث عن حمَّادٍ عن عمرو عن نافعٍ مرسلاً، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٩٠٩).

---

(١) تاريخ ابن معين – رواية الدارمي (ص: ٥٥).

(٢) تاريخ ابن معين – رواية الدوري (٣/ ٨٠).

(٣) تاريخ ابن معين – رواية الدوري (٣/ ١٠٦).

(٤) تاريخ ابن معين – رواية الدوري (٣/ ١٣٧).

وطريق عمرو هذه عن نافع بن جبير مُرسلةٌ، فإنَّ نافعاً مدنيٌ تابعيٌ ثقةٌ[1] لم يُدرك النبي ﷺ.

وتابعه ابن عيينة، وذلك في ما رواه عنه ابن أبي شيبة في مصنفه (١٠٣٢٥).

ثانياً: روى قتيبة بن سعيدٍ الحديث عن داود العطار عن عمرو بن دينارٍ مرسلاً، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٩١٠).

وقد تُوبع داود في روايته المرسلة عن عمرو بن دينارٍ، قال أبو نعيم: ورواه أيوب وهشامٌ الدستوائي وعبدالملك بن أبي سليمان عن عمرو بن دينارٍ مُرسلاً[2].

ويبدو أنّ عمراً كان ينشط مرةً فيصل الحديث ويكسل أحياناً فيرسله.

ثالثاً: روى شعبة الحديث عن عمرو بن دينارٍ عن نافع بن جبير عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٩٥٧).

ورواية شعبة هذه خالفت رواية جماعةٍ عن عمرو بن دينار، وخالفت أيضاً روايته في الخلاف السابق عن حبيب بن أبي ثابتٍ؛ فقد رواه عن حبيب عن نافع عن بشر بن سحيم س عن النبي ع.

وتابع ابنُ جريجٍ شعبةَ على روايته هذه، أخرج طريقه: الطحاوي في شرح معاني الآثار (٤١٠٣).

قلت: وقد يكون الإبهام من عمرو بن دينار لاجتماع راويين ثقتين عنه على ذلك؛ إلا أنّه غير مؤثر فالجهالة بالصحابي لا تضر كما سبق.

رابعاً: روى الحديث عن عمرو عن نافع بن جبير بن مطعم عن بشر بن سحيم س جمعٌ منهم:

الأول: حمَّاد بن زيدٍ، وقد رواه عنه جماعة من الرواة منهم:

---

(١) الثقات (٢/ ٣٠٨).

(٢) معرفة الصحابة لأبي نعيم (١/ ٣٨٩).

١- قتيبة بن سعيد، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٤٩٩٤)، وفي الكبرى (٢٩٠٨).

٢- حجَّاج بن منهال، أخرج طريقه: الطحاوي في شرح معاني الآثار (٤١٠٤).

٣- أحمد بن عبدة الضبي، أخرج طريقه: ابن خزيمة في صحيحه (٢٩٦٠).

٤- سُريج بن النعمان، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (١٨٩٥٥).

٥- أبو الربيع الزهراني، أخرج طريقه: الطبراني في الكبير (١٢١٣).

٦- أبو النعمان محمد بن الفضل، أخرج طريقه: الدارمي في مسنده (١٨٠٧).

الثاني: سفيان بن عيينة، رواه عنه:

١- سعيد بن عبدالرحمن، أخرج طريقه: ابن خزيمة في صحيحه (٢٩٦٠).

٢- يعقوب بن حميد، أخرج طريقه: ابن أبي عاصمٍ في الآحاد والمثاني (٩٩٧).

الثالث: حمَّاد بن سلمة، أخرج طريقه: الطبراني في الكبير (١٢١٥).

الرابع: أبو عوانة الوضَّاح، أخرج طريقه: الطبراني في الكبير (١٢١٤).

وقد بيَّن الدارقطني أنَّ عمرو بن دينار تابع حبيب بن أبي ثابتٍ في رواية الحديث عن نافع بن جبيرٍ عن بشر بن سحيم عن النبي ﷺ كما في الخلاف السابق[1]، مما يدل على تصويب رواية الثقات عن عمرو كما ذكرنا، ومنهم ابن عيينة.

وبهذا يتبيّن أنّ رواية من أرسل الحديث حصل فيها تقصير؛ فالحديث موصول الإسناد، ولعل الاختلاف في ذلك من عمرو بن دينار كما سبق بيانه، إلا أنّ هذا الإعلال لم يؤثر على استدلال النسائي بالحديث، والله أعلم.



(١) علل الدارقطني (٣/ ١٣٣).

(٨٣) [٣١٠٧، ٣١٠٨] حديث أبي الشعثاء عن ابن عمر { أنَّ رسول الله ﷺ قال: "هذه أيام طعمٍ وذكرٍ".

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب النهي عن صيام أيام التشريق[1]، وأبان فيه عن اختلاف بين أشعث بن سُلَيم وإبراهيم بن مُهَاجِر على أبي الشَعْثَاء سُلَيم بن أسْوَد.

ذلك أنَّه أخرج الحديث من طريق حسين بن الحسن الأشْقَر عن شريك عن أشعث بن سليم عن أبيه عن عبدالله بن عمرو { عن النبي ﷺ قال: "أيام التشريق أيام أكلٍ وشربٍ وصلاةٍ فلا يصومنَّها أحدٌ"، ثم قال: **خالفه إبراهيم بن مهاجر رواه عن أبي الشعثاء عن ابن عمر.**

فرواه من طريق زائدة بن قدامة عن إبراهيم بن مهاجر عن أبي الشعثاء عن ابن عمر أنَّ رسول الله ﷺ قال: "هذه أيام طعمٍ وذكرٍ" يعني أيام التشريق.

وهذا التصرف من النسائي ~ صريح ببيان الاختلاف على أبي الشعثاء سليم بن أسود، ولم يُرجِّح النسائي بين الطريقين، ولم يظهر لي من سياقه ترجيحه لأحدهما.

وأبو الشعثاء هو سليم بن أسود المحاربي، قال البخاري: سمع ابن مسعود وابن عمر وسمع حذيفة وأبا أيوب ومسروقاً[2]، وقال أبو حاتمٍ: روى عن ابن مسعود وابن عمر[3].

ومن هذين النصَّين نجد أنَّ عبدالله بن عمرو بن العاص لم يُذكر في شيوخ أبي الشعثاء عند هذين الإمامين، نعم ذكره المزي في شيوخه ولكْن من أجل هذه الرواية، بل وجدت كذلك أنَّ أبا الشعثاء قد روى عن ابن عمر غير ما حديث، ولم أجد له - بعد البحث- روايةً عن عبدالله بن عمرو إلاَّ في هذا الحديث.

وبالنظر إلى الراويين المختلفين على أبي الشعثاء وهما أشعث وإبراهيم بن مهاجر

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٣٠٣).

(٢) التاريخ الكبير للبخاري (٤/ ١٢٠).

(٣) الجرح والتعديل (٢/ ٢٧١).

نجد أنَّ أشعث أوثقُ الرجلين، وثَّقَه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وأبو حاتمٍ[1]، والعجلي[2]، والنسائي[3].

أما إبراهيم بن مهاجر بن جابر البجلي، أبو إسحاق الكوفي فلا بأس به وهو لين الحفظ، قال يحيى بن سعيدٍ: ليس بالقوي، وقال أحمد بن حنبل: ليس به بأس[4]، وقال يحيى بن معين: ضعيفٌ[5]، وقال أبو حاتمٍ: ليس بقوي، محله عندنا محل الصدق، يكتب حديثه ولا يحتج بحديثه[6].

ولكِن وجدت أنَّ في إسناد حديث عبدالله بن عمرو راوياً مُنكراً هو حسين بن الحسن الأشقر، قال أحمد بن حنبل: منكر الحديث، وكان صدوقاً[7]، وقال أبو حاتمٍ: ليس بالقوي، وقال أبو زرعة: شيخ منكر الحديث[8]، وقال البخاري: فيه نظر[9]، وقال مرةً: عنده مناكير[10].

وشيخه كذلك شريك بن عبدالله النخعي، سيء الحفظ، قال يحيى بن معين: شريكٌ صدوقٌ ثقةٌ إلا أنّه إذا خالف فغيرهُ أحبُ إلينا منه، وكذا قال أحمد بن حنبل، وقال أبو حاتم: شريك صدوقٌ، وقد كان له أغاليط، وقال أبو زرعة: كان كثير الخطأ، صاحب وهم، وهو يغلط أحياناً[11].

----

(١) الجرح والتعديل (٢/ ٢٧١).

(٢) الثقات (١/ ٢٣٢).

(٣) تهذيب الكمال (٣/ ٢٧٢).

(٤) الجرح والتعديل (٢/ ١٣٣).

(٥) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٣/ ٣٤٤).

(٦) الجرح والتعديل (٢/ ١٣٣).

(٧) سؤآلات ابن هانئ (٢٣٥٨).

(٨) الجرح والتعديل (٣/ ٤٩).

(٩) التاريخ الكبير للبخاري (٢/ ٣٨٥).

(١٠) التاريخ الأوسط (٢/ ٣١٩).

(١١) الجرح والتعديل (٤/ ٣٦٧).

وعليه فالوهم في هذا الحديث من إبراهيم أو من شيخه.

وطريق إبراهيم بن مهاجر هي الصواب.

وقد جاءت نتيجة التخريج على النحو التالي:

أولاً: روى أشعث الحديث عن أبيه عن عبدالله بن عمرو { ، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٩١٤)، والطبراني في الأوسط (٢٨٦٠).

ثانياً: روى إبراهيم بن مهاجر الحديث عن أبي الشعثاء عن ابن عمر { ، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٩١٥)، وأحمد في مسنده (٤٩٧٠)

وبهذا يتبيّن أنّ رواية أشعث بن أبي الشعثاء في ذكر الحديث من مسند عبدالله بن عمرو { معلولة برواية إبراهيم بن مهاجر التي ذكرته من مسند عبدالله بن عمر { ، وهي علةٌ لم تؤثر على استدلال النسائي بالحديث، والله أعلم.



(٨٤) [٣١١٠- ٣١١٣] حديث حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة ﵁ رفعه قال: "أفضل الصيام بعد شهر رمضان شهر الله المحرم".

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب صيام المحرم[1]، وأعله بطريق التلميح.

ذلك أنّه أخرج الحديث من طريق العلاء بن هلال عن عبيد الله بن عمرو عن عبدالملك بن عمير عن جندب بن سفيان البجلي ﵁ قال: كان رسول الله ﷺ يقول: "أفضل الصيام بعد شهر رمضان شهر تدعونه المحرم".

ثم رواه من طريق جرير بن عبدالحميد عن عبدالملك بن عمير عن محمد بن المنتشر عن حميد بن عبدالرحمن عن أبي هريرة ﵁ رفعه قال: "أفضل الصيام بعد شهر رمضان شهر الله المحرم".

ثم ساقه من طريق زائدة بن قدامة عن عبدالملك بن عمير عن محمد بن المنتشر عن حميد بن عبدالرحمن عن أبي هريرة ﵁ قال: سئل رسول الله ﷺ: أي الصلاة أفضل بعد المكتوبة. قال: "الصلاة في جوف الليل". قيل: أي الصيام أفضل بعد رمضان. قال: "شهر الله الذي تدعونه المحرم".

ثم رواه من طريق أبي بشر عن حميد بن عبدالرحمن عن أبي هريرة ﵁ قال: قال رسول الله ﷺ: "أفضل الصيام بعد شهر رمضان شهر الله المحرم".

وهذا التصرف من النسائي تلميح ببيان الاختلاف على عبدالملك بن عمير، ولم يُرجح النسائي بين الروايتين هنا، إلا أنّ سياقه يدل على ترجيحه لطريقي جرير وزائدة، وذلك أخذاً مما يلي:

١- روايته للحديث من طريقين ذكرته من مسند أبي هريرة ﵁ في مقابل طريق روته من مسند جندب البجلي ﵁.

٢- أنّه رواه من طريق أبي بشر عن حميد متابعاً لمحمد بن المنتشر؛ فدل على أنّ الحديث لأبي هريرة ﵁.

----

(١) السنن الكبرى (٤/ ٣٠٤).

هذا ما ظهر لي من سياق النسائي.

وبعد تخريج الحديث تبيّن ما يلي:

أولاً: روى عبيد الله بن عمرو الحديث عن عبدالملك بن عمير عن جندب بن سفيان البجلي رضي الله عنه، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٩١٦)، والطبراني في الكبير (١٦٩٥)، والبيهقي في الكبرى (٤٦٦٢).

قلت: ولم يتابع على روايته؛ بل خالفه عامة أصحاب عبدالملك، مما يؤكد وهمه فيه.

وخطّأ أبو حاتمٍ[1] وأبو زرعة[2] روايةَ عبيد الله بن عمرو؛ وحكم عليها الدارقطني بالوهم[3].

ثانياً: روى الحديث عن عبدالملك عن محمد بن المنتشر عن حميد عن أبي هريرة رضي الله عنه جمعٌ منهم:

١- جرير بن عبدالحميد، أخرج طريقه: مسلم في صحيحه (١١٦٣)، والنسائي في الكبرى (٢٩١٧)، وابن خزيمة في صحيحه (١١٣٤)، وابن حبّان في صحيحه (١١٥٥).

٢- زائدة بن قدامة، أخرج طريقه: مسلم في صحيحه (١١٦٣)، والنسائي في الكبرى (٢٩١٨)، وابن ماجه في سننه (١٧٤٢)، وأحمد في مسنده (٨٠٢٦).

٣- أبو عوانة الوضاح، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (٨٥٠٧)، وأبو عوانة في مسنده (١٥١٧).

٤- شيبان بن عبدالرحمن، أخرج طريقه: أبو يعلى في مسنده (٦٣٩٢).

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم (٣/ ١٢٩).

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم (٣/ ١٥٠).

(٣) علل الدارقطني (٩/ ٩٠).

وصوّب أبو حاتمٍ[1]، وأبو زرعة[2]، والدارقطني[3] روايةَ جرير وزائدة عن عبدالملك بن عمير.

وتابع أبو بشر جعفرُ بن أبي وحشية محمدَ بن المنتشر في رواية الحديث عن حميد بن عبدالرحمن، أخرج طريقه: مسلم في صحيحه (١١٦٣)، وأبو داود في سننه (٢٤٢٩)، والترمذي في جامعه (٤٣٨)، والنسائي في الصغرى (١٦١٣)، وفي الكبرى (١٣١٤)، (٢٩١٩)، وأحمد في مسنده (٥٨٣٤)، والدارمي في مسنده (١٧٩٩)، وابن حبّان في صحيحه (٣٦٣٦).

وبهذا يتبيّن أنّ رواية عبيد الله بن عمرو الرقي في ذكر الحديث من مسند جندب البجلي **س** معلولة بروايتي جرير وزائدة اللتين ذكرتاه من مسند أبي هريرة **س**، وهي علةٌ لم تؤثر على استدلال النسائي بالحديث، والله أعلم.



---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم (٣/ ١٢٩).

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم (٣/ ١٥٠).

(٣) علل الدارقطني (٩/ ٩٠).

(٨٥) [٣١١٧] حديث أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ " إذا انتصف شعبان فكفوا عن الصوم "

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب صيام شعبان[١]، من طريق أبي عميسٍ عتبة بن عبدالله عن العلاء بن عبدالرحمن عن أبيه عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: "إذا انتصف شعبان فكفوا عن الصوم"، ثم قال النسائي: **لا نعلم أحداً روى هذا الحديث غير العلاء بن عبد الرحمن.**

وقد أخرج النسائي هذا الحديث عقب أحاديث عائشة < ، والتي فيها أنَّ النبي ﷺ كان يصوم شعبان بل ويكثر الصيام فيه حتى يكاد يصله برمضان، وفي هذا إشارة منه إلى تضعيفه، ويؤيد ذلك قوله عَقِب إخراجه: لا نعلم أحداً روى هذا الحديث غير العلاء ابن عبدالرحمن.

والعلاء بن عبدالرحمن بن يعقوب، أبو شبل المدني، مولى الحرقة من جهينة، الأكثر على توثيقه، وضعَّفه بعضهم لهذا الحديث، قال أحمد بن حنبل: العلاء بن عبدالرحمن ثقةٌ، لم نسمع أحداً ذكر العلاء بسوءٍ[٢]، وقال الدارمي: سألت يحيى عن العلاء بن عبدالرحمن عن أبيه كيف حديثهما، فقال: ليس به بأسٌ، قلت: هو أحب إليك أو سعيد المقبري، فقال سعيدٌ أوثق والعلاء ضعيف[٣]، قلت: وضعفه هذا مقارنةً بالمقبري فهو تضعيف نسبي، وقال يحيى بن معين: لم يزل الناس يتقون حديث العلاء بن عبدالرحمن، وقال مرةً: ليس بذاك[٤]، وقال أبو حاتمٍ: صالحٌ، وقال أيضاً: روى عنه الثقات وأنا أُنكِرُ من حديثه أشياء، وقال أبو زرعة: ليس هو بأقوى ما يكون[٥]، وقال العجلي:

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٣٠٦).

(٢) الجرح والتعديل (٦/ ٣٥٨).

(٣) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: ١٧٣).

(٤) تاريخ ابن أبي خيثمة (٢/ ٢٩٥).

(٥) الجرح والتعديل (٦/ ٣٥٨).

مدني تابعي ثقة[1]، وقال النسائي: ليس به بأسٌ[2]، وذكره ابن حبَّان في ثقاته[3]، وقال ابن سعدٍ: كان ثقةً كثير الحديث ثبتاً[4].

وقد أخرج الأئمة هذا الحديث في دواوينهم، فمنهم: أبو داود في سننه (٢٣٣٧)، والترمذي في جامعه (٧٣٨)، والنسائي في الكبرى (٢٩٢٣)، وابن ماجه في سننه (١٦٥١)، وأحمد في مسنده (٩٧٠٧)، وابن حبَّان في صحيحه، وعبدالرزاق في مصنفه (٧٣٢٥)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٩٠٢٦)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٣١٩)، والدارمي في مسنده (١٧٨١).

تنبيهات:

الأول: أنكر أحمد بن حنبل هذا الحديث، واحتج بأنَّ الأحاديث عن النبي ﷺ على خلافه، قال المروذي: ذكرت له - يعني أحمد - حديث زهير بن محمد عن العلاء عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال: رسول الله ﷺ " إذا كان نصف شعبان فلا صوم "، فأنكره، وقال: سألت ابن مهدي عنه فلم يحدثني به وكان يتوقاه، ثم قال أبو عبدالله هذا خلاف الأحاديث التي رويت عن النبي ﷺ[5].

الثاني: يظهر من قول يحيى بن معين أنَّه يُصحح وقفه على أبي هريرة، قال ابن الجنيد: ذكر يحيى وأنا أسمع حديث العلاء عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ " إذا مضى النصف من شعبان فلا تصوموا "، فقال: رواه زهير بن محمد وعبدالرحمن بن إبراهيم والزنجي، قلت ليحيى: والدراوردي، قال: الدراوردي ومحمد بن جعفر لا يرفعانه[6].

---

(١) الثقات (٢/ ١٤٩).

(٢) تهذيب الكمال (٢٢/ ٥٢٣).

(٣) الثقات (٥/ ٢٤٧).

(٤) الطبقات الكبرى (٥/ ٤٢٠).

(٥) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروذي وغيره، (ص: ١١٧).

(٦) سؤالات ابن الجنيد (ص: ٤١٠).

الثالث: وأنكره كذلك أبو زرعة الرازي، قال البرذعي: شهدت أبا زرعة ينكر حديث العلاء بن عبدالرحمن "إذا انتصف شعبان "، وزعم أنَّه منكرٌ[1].

الرابع: الذي يظهر من قول أبي داود أنَّه يُصحِّح الحديث، وأنَّه يرى عدم مُعارضته الأحاديث الأخرى في إباحة الصيام بعد النصف من شعبان، حيث قال بعد أن أخرج الحديث: رواه الثوري وشبل بن العلاء وأبو عُميس وزهير بن محمد عن العلاء، وكان عبدالرحمن لا يحدث به، قلت لأحمد: لم، قال لأنَّه كان عنده أنَّ النبي ﷺ كان يصل شعبان برمضان، وقال: عن النبي ﷺ خلافه، وليس هذا عندي خلافه، ولم يجئ به غير العلاء عن أبيه[2].

الخامس: صحَّح الترمذي الحديث، ووجَّهه بأنَّ المنع إنَّما هو لمن أخذ في الصوم لحال رمضان، فقال بعد أن أخرجه: حديث أبي هريرة ﷺ حديثٌ حسنٌ صحيحٌ، لا نعرفه إلا من هذا الوجه على هذا اللفظ، ومعنى هذا الحديث عند بعض أهل العلم: أن يكون الرجل مُفطراً، فإذا بقي من شعبان شيءٌ أخذ في الصوم لحال شهر رمضان، وقد روي عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ ما يشبه قولهم، حيث قال ﷺ: "لا تقدموا شهر رمضان بصيامٍ، إلَّا أن يوافق ذلك صوماً كان يصومه أحدكم "، وقد دل في هذا الحديث أنَّما الكراهية على من يتعمد الصيام لحال رمضان[3].

والخلاصة أنَّ الحديث مُختلفٌ فيه بين الأئمة، والذي أميل إليه هو ما أشار إليه الإمام يحيى بن معين بأنَّ الدراوردي وغيره لا يروونه عن العلاء مرفوعاً، فكأنَّه يراه موقوفاً.

قلت: والجمع ممكنٌ بينه وبين أحاديث إباحة الصيام بعد النصف من شعبان، فيحمل المنع كما قال الترمذي على من يصوم احتياطاً لرمضان، أو على من يُخشى عليه الضعف إذا قدم رمضان، وتُحمل الإباحة على من كان يصوم صوماً يعتاده. والله أعلم.

---

(١) الضعفاء لأبي زرعة (٢/ ٣٨٨).

(٢) سنن أبي داود (٢/ ٣٠٠).

(٣) جامع الترمذي (٣/ ١٠٦).

(٨٦) [٣١١٨-٣١٢٦] حديث ابن عباس ب عن النبي ع أنّه أتته امرأة فقالت: إنّ أمي ماتت وعليها صوم شهر أفأقضيه عنها...الحديث.

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب صوم الحي عن الميت، وذكر اختلاف الناقلين للخبر في ذلك[١]، وأبان فيه عن اختلاف بين الرواة.

ذلك أنّه أخرج الحديث من طريق عبثر بن القاسم عن الأعمش عن مسلم البطين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ب قال: جاء رجل إلى النبي ع فقال: إنّ أمي ماتت وعليها صوم شهر أفأصوم عنها. فقال: " أرأيت لو كان عليها دين أكنت تقضيه". قال: نعم، قال: " فدين الله أحق أن يقضى ".

ثم رواه من طريق زائدة بن قدامة عن سليمان الأعمش عن مسلم عن سعيد عن ابن عباس ب قال: جاء رجل إلى النبي ع فقال: يا رسول الله، إن أمي ماتت وعليها صوم شهر أفأقضيه عنها. قال: " لو كان على أمك دين كنت قاضيه عنها ". قال: نعم، قال: " فدين الله أحق أن يقضى ". قال سليمان: فقال الحكم وسلمة بن كهيل ونحن جميعاً جلوس حيث حدّث مسلم بهذا الحديث، فقالا: سمعنا مجاهداً يذكرها عن ابن عباس.

ثم رواه من طريق أبي خالد الأحمر عن الأعمش عن سلمة والحكم ومسلم عن سعيد بن جبير وعطاء ومجاهد عن ابن عباس ب قال: جاءت امرأة إلى النبي ع فقالت: إنّ أختي ماتت وعليها صيام شهرين متتابعين...الحديث.

ثم رواه من طريق عبد الرحمن بن مغراء عن الأعمش عن مسلم البطين عن سعيد ابن جبير عن ابن عباس، وعن سلمة بن كهيل عن مجاهد، عن ابن عباس، وعن الحكم ابن عتيبة عن عطاء، عن ابن عباس ب عن النبي ع أنّه أتته امرأة فقالت: إنّ أمي ماتت وعليها صوم شهر أفأقضيه عنها...الحديث.

ثم رواه من طريق موسى بن أعين عن الأعمش عن مسلم عن سعيد بن جبير عن

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٣٠٧).

ابن عباس ب قال: جاء رجل إلى النبي ع فقال: إنّ أمي ماتت وعليها صوم شهر أفأقضي عنها، قال: " أرأيت لو كان عليها دين أكنت تقضيه، فدين الله أحق أن يقضى " . قال سليمان: وحدثنيه سلمة بن كهيل والحكم بمثل ذلك عن ابن عباس ب .

ثم ساقه من طريق زيد بن أبي أنيسة عن الحكم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ب أنّ امرأة جاءت إلى رسول الله ع فقالت: إنّ أمي ماتت وعليها صوم نذر أفأصوم عنها. قال: " أكنت قاضية عن أمك ديناً لو كان عليها ". قالت: نعم، قال: " فصومي عن أمك ". **قال أبو عبد الرحمن: وروى أيوب بن موسى عن عطاء عن ابن عباس ب : لا يصم أحد عن أحد.**

ثم أورده من طريق أيوب بن موسى عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس ب قال: لا يصلي أحدٌ عن أحدٌ، ولا يصوم أحد عن أحد ولكن يطعم عنه مكان كل يوم مداً من حنطة.

وهذا التصرف من النسائي صريحٌ ببيان الاختلاف بين الرواة في هذا الحديث من ثلاث جهات:

الجهة الأولى : في كون السائل رجلاً أو امرأةً.

الجهة الثانية: في بيان موجب الصوم ومدته.

الجهة الثالثة: في حكم الصيام عن الميت.

وفيما يلي بيان لذلك كله، والله الموفق.

الجهة الأولى: في كون السائل رجلاً أو امرأةً.

ساق النسائي الحديث من ثلاث روايات عن الأعمش جاء فيها أنّ السائل رجلٌ، وثلاث أخرى عنه أيضاً جاء فيها أنّ السائل امرأةٌ، ثم أتبعها برواية زيد بن أبي أنيسة عن الحكم عن سعيد عن ابن عباس ب ، وفيها أنّ السائل امرأة.

وفيما يلي بيان لما وقفت عليه من الروايات في ذلك مع تخريجها:

أولاً: ذكر من روى عن الأعمش أنّ السائل رجلٌ:

١- زائدة بن قدامة، أخرج طريقه: البخاري في صحيحه (١٩٥٣)، ومسلم في صحيحه (١١٤٨)، والنسائي في الكبرى (٢٩٢٥)، وأحمد في مسنده (٢٣٣٦).

٢- عبثر بن القاسم، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٩٢٤).

٣- عبيدة بن حميد، أخرج طريقه: أبو عوانة في مستخرجه (٢٨٩٧).

٤- الجراح بن الضحاك، أخرج طريقه: الطبراني في الأوسط (١٧٨٢).

ثانياً: ذكر من روى عن الأعمش أنّ السائل امرأةٌ:

١- أبو معاوية الضرير، أخرج طريقه: أبو داود في سننه (٣٣١٠)، وأحمد في مسنده (١٩٧٠).

٢- يحيى القطان، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (٢٠٠٥).

٣- عبدالله بن نمير، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (٣٤٢٠).

٤- عيسى بن يونس، أخرج طريقه: مسلم في صحيحه (١١٤٨).

٥- عبدالرحمن بن مغراء، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٩٢٧)، وأبو عوانة في مستخرجه (٢٨٩٨).

٦- شعبة بن الحجاج، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (٣١٣٨)، والطيالسي في مسنده (٢٧٥٢)، وابن خزيمة في صحيحه (٢٠٥٤).

٧- أبو خالد الأحمر، أخرج طريقه: مسلم في صحيحه (١١٤٨)، والترمذي في جامعه (٧١٦)، والنسائي في الكبرى (٢٩٢٠)، وابن ماجه في سننه (١٧٥٨)، وابن خزيمة في صحيحه (١٩٥٣)، وابن حبّان في صحيحه (٣٥٣٠).

٨- جرير بن عبدالحميد، أشار إلى طريقه البيهقي[1].

ثالثاً: وقد توبع مسلم البطين عن سعيد بن جبير في ذكر كون السائل امرأةً، وممن تابعه:

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٤٢٦).

١- جعفر بن إياس ، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (١٨٦١)، والدارمي في مسنده (١٨٠٩).

٢- الحكم بن عتيبة، أخرج طريقه: مسلم في صحيحه (١١٤٨)، والنسائي في الكبرى (٢٩٢٩)، وابن حبّان في صحيحه (٤٣٩٦).

رابعاً: تابع بريدةُ بن الحصيب ابنَ عباس ﵁ في كون السائل امرأة، أخرج طريقه: مسلم في صحيحه (١١٤٩)، وابن ماجه في سننه (١٧٥٩).

ومن خلال ما سبق فأكثر الروايات عن الأعمش بيّنت أنّ السائل امرأة، علاوة على المتابعات الأخرى، وعليه فهي أصح، والله أعلم.

الجهة الثانية: في بيان موجب الصوم ومدته[1].

اختلف الرواة لهذا الحديث في بيان موجب الصوم ومدته على أوجه هي:

أولاً: أكثر الرواة لم يحدد سبب الصوم، وحدّدوا مدته بأنّه شهر، ومنهم:

١- أبو معاوية الضرير.

٢- يحيى القطان.

٣- عبدالله بن نمير.

٤- عبدالرحمن بن مغراء.

٥- عيسى بن يونس.

٦- جرير بن عبدالحميد.

ثانياً: وهناك روايات بيّنت أنّ الصوم كان عن نذر ومدته شهر، ومن رواتها:

١- سعيد بن إياس.

٢- شعبة بن الحجاج.

ثالثاً: جاء في رواية أبي خالد الأحمر أنّ الصوم كان شهرين، ولم يبيّن سببه.

---

(١) سبق في الجهة الأولى بيان من أخرج روايات جميع من سأذكرهم هنا.

رابعاً: روى بريدة بن الحصيب الحديث، ولم يرد بيان سبب الصوم، واختلف عنه في مدة؛ ففي روايات أنّه شهر، وفي بعضها أنّه شهرين.

الجهة الثالثة: في حكم الصيام عن الميت.

اختلف أهل العلم في حكم الصيام عن الميت هل يشرع قضاؤه عنه أم لا، وإذا شرع هل يختص بصيام دون صيام أو يعم كل صيام، وهل يتعين الصوم أو يجزئ الإطعام، وهل يختص الولي بذلك أو يصح منه ومن غيره[1].

وقد ذكر النسائي حديث أيوب بن موسى عن عطاء بن أبي رباح ابن عباس ب ، وفيه النهي عن صيام أحد عن أحد، وبيان أنّ الإطعام عوض عن ذلك.

وقد أعل ابن عبدالبر حديث الباب عن ابن عباس ب فقال: هذا الحديث مضطرب، وقد كان ابن عباس يفتي بخلافه فدل على أنه غير صحيح عنه[2].

قلت: وخالفه البيهقي فبيّن أنّ الأحاديث في ذلك صحيحة متظاهرة فقال: وفيما رُوي عنهما - أي عائشة وابن عباس – في النهي عن الصوم عن الميت نظر ، والأحاديث المرفوعة أصح إسناداً وأشهر رجالاً، وقد أخرجها صاحبا الصحيح في كتابيهما[3].

وبهذا يتبيّن أنّ عرض الإمام النسائي الخلاف على سعيد بن جبير لم يؤثر في صحة الحديث؛ فهو مُخرّج في الصحيحين من أكثر من طريق ساقها النسائي، ولم يؤثر ذلك على استدلاله بالحديث، والله أعلم.



(١) ينظر فتح الباري (٤/ ١٩٣).

(٢) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٩/ ٢٧).

(٣) السنن الكبرى للبيهقي (٤/ ٤٣٠).

(٨٧) [٣١٢٨، ٣١٢٩] حديث أبي هريرة ﵁ عن النبي ع " لا تصوم المرأة وزوجها حاضر إلا بإذنه ".

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب صوم المرأة بغير إذن زوجها[١]، وأبان فيه عن اختلاف بين سفيان الثوري وشعيب بن أبي حمزة على أبي الزناد عبدالله بن ذكوان.

ذلك أنَّه ابتدأ بقوله: ذكر الاختلاف على أبي الزناد في خبر أبي هريرة فيه.

ثم أخرج الحديث من طريق سفيان الثوري عن أبي الزناد عن موسى بن أبي عثمان عن أبيه عن أبي هريرة ﵁ قال: قال رسول الله ﷺ: "لا تصوم المرأة وزوجها حاضر إلَّا بإذنه ".

ثم أخرجه من طريق شعيب عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة ﵁ قال: قال رسول الله ﷺ: "لا يحل للمرأة أن تصوم وزوجها شاهدٌ إلَّا بإذنه ".

وهذا التصرف من النسائي ~ صريح ببيان الاختلاف على أبي الزناد، ولم يُرجِّح النسائي بين الطريقين، ولم يظهر لي من سياقه ترجيحه لأحدهما.

وأبو عثمان في الطريق الأولى هو التبَّان، ذكره مسلمٌ[٢]، وقال المزي: أبو عثمان التبَّان، والد موسى بن أبي عثمان، مولى المغيرة بن شعبة، اسمه سعيد، وقيل: عمران[٣]، وقال ابن حجر: مقبولٌ[٤].

وابنه موسى ذكره البخاري[٥] وابن أبي حاتمٍ[٦] فلم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً،

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٣١١).

(٢) الكنى والأسماء للإمام مسلم (١/ ٥٤٥).

(٣) تهذيب الكمال (٣٤/ ٧٠).

(٤) تقريب التهذيب (١١٧٦).

(٥) التاريخ الكبير للبخاري (٧/ ٢٩٠).

(٦) الجرح والتعديل (٨/ ١٥٣).

وقال ابن حجر: مقبولٌ[1].

وبالنظر إلى الراويين المختلفين على أبي الزناد وهما سفيان الثوري وشعيب بن أبي حمزة نجد أنّهما ثقتان عند أئمة النقل.

أمّا سفيان الثوري فإمام متفق على إمامته، وقد سبقت ترجمته[2].

وأمّا شعيب بن أبي حمزة فقال أحمد بن حنبل: ثبت صالح الحديث[3]، ووثّقه أبو حاتمٍ[4]، والعجلي[5].

وعليه فلا يمكن الحكم على الحديث من خلال الراوي.

وبعد دراسة الحديث وتخريج طرقه تبيَّن ما يلي:

أولاً: روى الحديث عن أبي الزناد عن موسى بن أبي عثمان عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه راويان ثقتان هما:

الأول: سفيان الثوري، وقد رواه عنه جمعٌ من أصحابه منهم:

١- عبدالرحمن بن مهدي، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٩٢٣)، وأحمد في مسنده (٩٧٣٤)، (٩٩٨٦)، والطحاوي في مشكل الآثار (٢٠٤٦).

٢- يحيى القطَّان، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٩٢٣)، والطحاوي في مشكل الآثار (٢٠٤٦).

٣- وكيع بن الجرَّاح، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (٩٧٣٤)، (١٠١٦٨).

٤- أبو أحمد الزبيري، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (١٠٤٩٥).

٥- قبيصة بن عقبة، أخرج طريقه: الحاكم في مستدركه (٧٣٢٩).

---

(١) تقريب التهذيب (٩٨٣).

(٢) في الإعلال رقم (٩).

(٣) تهذيب الكمال (١٢/ ٥١٨).

(٤) الجرح والتعديل (٤/ ٣٤٥).

(٥) الثقات (١/ ٤٥٧).

٦- موسى بن مسعود، أخرج طريقه: الطحاوي في مشكل الآثار (٢٠٤٥).

٧- محمد بن يوسف الفريابي، أخرج طريقه: الدارمي في مسنده (١٧٦٢).

الثاني: سفيان بن عيينة، وقد رواه كذلك عنه جمعٌ من أصحابه منهم:

١- أحمد في مسنده (٧٣٤٣).

٢- علي بن المديني، أخرج طريقه: أبو عوانة في مستخرجه (٢٩٤٥).

٣- عبدالله بن الزبير الحميدي، أخرج طريقه في مسنده (١٠٤٦)، وأبو عوانة في مستخرجه (٢٩٤٦).

٤- حامد بن يحيى البلخي، أخرج طريقه: ابن حبَّان في صحيحه (٣٥٧٣).

٥- عبدالله بن محمد الزهري، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٢٧٤).

ثانياً: روى الحديث عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة ﷺ راويان ثقتان هما:

الأول: شعيب بن أبي حمزة، أخرج طريقه: البخاري في صحيحه (٥١٩٥)، والنسائي في الكبرى (٢٩٣٣)، والطحاوي في مشكل الآثار (٢٠٤٧)، وأبو عوانة في مستخرجه (٢٩٤٨)، والطبراني في الأوسط (٣٣٤٠).

الثاني: سفيان بن عيينة، وقد رواه عنه جمعٌ من أصحابه منهم:

١- أحمد في مسنده (٧٣٤٣).

٢- قتيبة بن سعيد، أخرج طريقه: الترمذي في جامعه (٧٨٢)، والنسائي في الكبرى (٣٢٧٥).

٣- نصر بن علي، أخرج طريقه: الترمذي في جامعه (٧٨٢).

٤- هشام بن عمَّار، أخرج طريقه: ابن ماجه في سننه (١٧٦١).

٥- عبدالله بن محمد الزهري، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٢٧٤).

٦- الحسين بن حُريث، أخرج طريقه: ابن خزيمة في صحيحه (٢١٦٨).

٧- محمد بن أحمد البغدادي، أخرج طريقه: الدارمي في مسنده (١٧٦١).

٨- زهير بن حرب، أخرج طريقه: أبو يعلى في مسنده (٦٢٧٢).

٩- علي ابن المديني، أخرج طريقه: أبو عوانة في مستخرجه (٢٩٤٥).

والذي يترجَّح عندي- والله أعلم- صحة الطريقين، وذلك أخذاً مما يلي:

أولاً: أنَّ سفيان الثوري وشعيب بن أبي حمزة ثقتان، وشيخهما أبو الزناد من المكثرين في الرواية فلا يستغرب أن يكون الحديث عنده على الوجهين.

ثانياً: أنَّ سفيان بن عيينة وهو إمامٌ حافظٌ قد رواه على الوجهين، فدل على أنَّهما محفوظان عنده.

ثالثاً: أنَّ البخاري أخرج طريق شعيب بن أبي حمزة عن أبي الزناد عن الأعرج، ثم ذكر عَقِبه طريق أبي الزناد عن موسى بن أبي عثمان معلَّقاً مجزوماً به[(١)]، وقد نص كثير من الأئمة على أنَّ ما علَّقه بصيغة الجزم صحيحٌ عنده.

رابعاً: أنَّ الترمذي لما أخرج الحديث من طريق ابن عيينة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة ﷺ قال: وقد روي هذا الحديث عن أبي الزناد عن موسى بن أبي عثمان عن أبيه عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ[(٢)]، وهذا يدل على أنَّه يراه محفوظاً من الطريقين.

وبهذا يتبيّن أنّ الحديث محفوظ عن أبي الزناد من طريق الأعرج عن أبي هريرة ﷺ، ومن طريق موسى بن أبي عثمان عن أبيه عن أبي هريرة ﷺ، والله أعلم.



---

(١) صحيح البخاري (٥١٩٥).

(٢) جامع الترمذي (٣/ ١٤٢).

(٨٨) [٣١٣٣ ، ٣١٣٤] حديث الزهري عن عبد الله بن عبد الله بن عمر أنّه احتلم ليلاً في رمضان فاستيقظ قبل أن يطلع الفجر...الحديث.

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب صيام من أصبح جنباً[1]، وأبان فيه عن اختلاف بين شعيب بن أبي حمزة وعُقيل بن خالد على الزهري.

ذلك أنّه أخرج الحديث من طريق شعيب بن أبي حمزة عن الزهري عن عبدالله بن عبدالله بن عمر أنّه احتلم ليلاً في رمضان فاستيقظ قبل أن يطلع الفجر، ثم نام قبل أن يغتسل فلم يستيقظ حتى أصبح. قال: فلقيت أبا هريرة حين أصبحت فاستفتيته في ذلك فقال: أفطر فإنّ رسول الله ﷺ قد كان يأمر بالفطر إذا أصبح الرجل جنباً. قال عبدالله بن عبدالله: فجئت عبدالله بن عمر فذكرت له الذي أفتاني به أبو هريرة. فقال: أقسم بالله لئن أفطرت لأوجعن متنيك؛ صم وإن بدا لك أن تصوم يوماً آخر فافعل. ثم قال النسائي: **خالفه عقيل بن خالد فرواه عن الزهري عن عبيد الله.**

فرواه من طريق عقيل بن خالد عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبدالله بن عمر أنّه احتلم ليلاً في رمضان...الحديث.

وهذا التصرف من النسائي صريح ببيان الاختلاف على الزهري، ولم يرجّح النسائي هنا بين الروايتين. ولم يظهر لي من سياقه ما يدل على ترجيحه لأحدهما.

وبالنظر إلى الراويين المختلفين على الزهري وهما شعيب بن أبي حمزة وعُقيل بن خالد نجد أنّهما ثقتان.

أمّا شعيب بن أبي حمزة أبو بشر الحمصي؛ فقال أحمد بن حنبل: ثبت صالح الحديث[2]، وسُئل يحيى بن معين: من أثبت الناس في الزهرى ممن روى عنه. قال: مالك ابن أنس. فقلت له: ثم من بعد مالك بن أنس. فقال: معمر. فقلت: ومن بعد هذين. قال: عقيل وصالح بن كيسان وشعيب بن أبي حمزة ويونس بن يزيد وشعيب بن أبي حمزة

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٣١٤).

(٢) تهذيب الكمال (١٢/ ٥١٨).

أعلم هؤلاء بالزهري. قلت له: شعيب بن أبي حمزة أعلم بالزهرى من مالك ومعمر. فقال يحيى بن معين: شعيب بن أبي حمزة أعلم بالزهري من عقيل ويونس وصالح بن كيسان[1]. وقال يحيى أيضاً: من أثبت الناس في الزهري كان كاتباً[2]. ووثّقه أبو حاتمٍ[3]، والعجلي[4]، ويعقوب بن شيبة، والنسائي[5].

وأما عُقيل بن خالد الأيلي فهو ثقةٌ. وثّقه أحمد بن حنبل[6] والعجلي[7] والنسائي[8] وابن حبَّان[9]، وأبو زرعة وزاد: صدوقٌ. وقال يحيى بن معين: أثبت الناس في الزهري: مالك بن أنس ومعمر ويونس وعُقيل وشعيب بن أبي حمزة وسفيان بن عيينة، وقال أبو حاتمٍ: لا بأس به، وهو صاحب كتاب[10].

قلت: فكلاهما ثقةٌ؛ وكلاهما كان يكتب عن الزهري، فلا يمكن الترجيح من خلال الراوي.

وبالنظر إلى شيخ الزهري المختلف فيه هل هو عبدالله (مكبراً) أو عبيد الله (مصغراً) نجد أنّهما ثقتان.

فأمّا عبدالله بن عبدالله بن عمر العمري فثقةٌ. وثّقه العجلي[11]،

----

(١) تاريخ ابن معين – رواية ابن محرز (١/ ١٢٠).

(٢) تهذيب الكمال (١٢/ ٥١٨).

(٣) الجرح والتعديل (٤/ ٣٤٥).

(٤) الثقات (١/ ٤٥٧).

(٥) تهذيب الكمال (١٢/ ٥١٩).

(٦) الجرح والتعديل (٧/ ٤٣).

(٧) الثقات (٢/ ١٤٤).

(٨) تهذيب الكمال (٢٠/ ٢٤٣).

(٩) الثقات (٧/ ٣٠٥).

(١٠) الجرح والتعديل (٧/ ٤٣).

(١١) الثقات (٢/ ٤٣).

وأبو زرعة[1]، والنسائي[2].

وأمّا أخوه عبيد الله بن عبدالله بن عمر العمري فثقةٌ كذلك. وثّقه العجلي[3]، وأبو زرعة[4]، والنسائي[5].

وبهذا يتبيّن أنّه لا يمكن الترجيح من خلال الراوي.

وقد أخرج طريق عبدالله (مكبراً): النسائي في الكبرى (٢٩٣٧).

وأخرج طريق عبيد الله (مصغراً): النسائي في الكبرى (٢٩٣٨).

قلت: فكلاهما ثقةٌ، والقصة لا ريب أنّها لأحدهما، والترجيح غير ممكن بدون مُرجِّح، إلا أنّ الحديث صحيحٌ؛ فكيفما دار فهو على ثقة، ولم يؤثر هذا الإعلال على استدلال النسائي بالحديث، والله أعلم.

---

(١) الجرح والتعديل (٥/ ٩٠).

(٢) تهذيب الكمال (١٥/ ١٨٢).

(٣) الثقات (٢/ ١١١).

(٤) الجرح والتعديل (٥/ ٣٢٠).

(٥) تهذيب الكمال (١٩/ ٧٩).

(٨٩) [٣١٣٨، ٣١٣٩] حديث أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي هريرة ﷺ في صيام الجنب.

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب صيام من أصبح جنباً[(١)]، وأبان فيه عن اختلاف بين عكرمة بن خالد وعمر بن أبي بكر على أبي بكر بن عبدالرحمن.

ذلك أنّه أخرج الحديث من طريق عكرمة بن خالد عن أبي بكر بن عبدالرحمن بن الحارث قال: إنّي لأعلم الناس بهذا الحديث. بلغ مروان أنّ أبا هريرة ﷺ يُحدث عن رسول الله ﷺ أنّه قال: "من أدركه الصبح وهو جنب فلا يصم يومئذ ". فأرسل إلى عائشة < يسألها عن ذلك، فانطلقت معه فسألها. فقالت: كان رسول الله ﷺ يصبح جنباً من غير احتلام، ثم يصوم يومه. فرجع إلى مروان فحدثه، فقال: الق أبا هريرة فحدثه. فقال: إنّه لجاري وإنّي لأكره أن أستقبله بما يكره. فقال له: أعزم عليك لتلقينّه قال: فلقيه فحدثه فقال: حدثني الفضل. قال أبو عبدالرحمن: **خالفه عمر بن أبي بكر بن عبد الرحمن.**

فرواه من طريقه عن أبيه أبي بكر بن عبدالرحمن عن جده أنّ عائشة < أخبرته أنّ النبي ﷺ كان يخرج إلى الصبح ورأسه يقطر ماءً نكاحاً من غير احتلام، ثم يصبح صائماً. فذكر ذلك عبدالرحمن لمروان بن الحكم، فقال مروان: أقسمت عليك إلا ذهبت إلى أبي هريرة فحدثته هذا. قال عبدالرحمن: غفر الله لك إنّه لي صديق ولا أحب أنّ أرد عليه قوله. وكان أبو هريرة ﷺ يقول: من احتلم من الليل أو واقع ثم أدركه الصبح فاغتسل فلا يصم. قال مروان: عزمت عليك إلا ذهبت، فذهب عبدالرحمن فأخبره ذاك. قال أبو هريرة: فهي أعلم برسول الله ﷺ منّا؛ إنّما كان أسامة بن زيد حدثني بذلك.

وهذا التصرف من النسائي صريح ببيان الاختلاف على أبي بكر بن عبدالرحمن. ولم يُرجِّح النسائي بين الروايتين هنا غير أنّ سياقه يدل على ترجيحه لرواية عكرمة، وأنّ الحديث عن الفضل بن عباس { ، وذلك أخذاً مما يلي:

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٣١٦).

١- أنّه ذكر الحديث قبل هذا الخلاف من رواية سعيد المقبري ويعلى بن عقبة عن أبي هريرة ﷺ؛ فأمّا المقبري فقال: عن ابن عباس حدّثنيه. وأمّا يعلى فقال: إنّما حدّثني بذلك الفضل بن عباس { .

٢- أنّ عمر بن أبي بكر ليس ممن يقرن في ضبطه وشهرته بعكرمة بن خالد.

وبالنظر إلى الراويين المختلفين على أبي بكر بن عبدالرحمن وهما عكرمة بن خالد وعمر بن أبي بكر نجد ما يلي:

أمّا عكرمة بن خالد بن العاص القرشي فثقةٌ، وثّقه أحمد بن حنبل[1]، ويحيى بن معين[2]، وأبو زرعة[3]، والنسائي[4].

وأمّا عمر بن أبي بكر بن عبدالرحمن بن الحارث فلم يوثقه سوى ابن حبّان[5][6].

وعليه فعكرمة أوثق وأشهر من صاحبه، مما يُرجِّح روايته، خاصةً وأنّه قد توبع.

وبعد تخريج الحديث وتتبع طرقه تبيّن ما يلي:

أولاً: روى عمر بن أبي بكر بن عبدالرحمن الحديث عن أبي بكر عن جده عن أبي هريرة ﷺ، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٩٤٣).

ولم يُتابَع عمر بن أبي بكر بن عبدالرحمن على روايته عن أبي بكر ولا عن غيره في ذكر أسامة بن زيد في هذا الحديث.

ثانياً: روى عكرمة بن خالد الحديث عن أبي بكر بن عبدالرحمن عن عائشة < ، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٩٤٢)، وأحمد في مسنده (٢٥٨١١)، وابن خزيمة

---

(١) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص: ٢٠٥).

(٢) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: ١٦٢).

(٣) الجرح والتعديل (٧/ ٩).

(٤) تهذيب الكمال (٢٠/ ٢٥٠).

(٥) الثقات (٧/ ١٦٧).

(٦) قلت: ولم يرو له سوى النسائي من أصحاب الكتب الستة.

في صحيحه (٢٠١١)، وإسحاق بن راهويه في مسنده (١٠٨٨)، والطبراني في الكبير (٧٥١).

ثالثاً: تابع عكرمة بن خالد على روايته عن أبي بكر في تسمية الفضل بن عباس أربعة رواة هم:

١- عبدالملك بن أبي بكر، أخرج طريقه: مسلم في صحيحه (١١٠٩)، والنسائي في الكبرى (٢٩٤٥)، وأحمد في مسنده (٢٥٦٧٣)، (٢٦٦٦٦)، (٢٦٦٦٨)، وابن حبان في صحيحه (٣٤٨٦)، والطبراني في الكبير (٧٥٠)، والبيهقي في الكبرى (٧٩٩٦).

٢- النعمان بن أبي عيّاش، أخرج طريقه: الطحاوي في مشكل الآثار (٥٣٦).

٣- عراك بن مالك، أخرج طريقه: الطحاوي في مشكل الآثار (٥٣٦).

٤- ابن شهاب الزهري، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (١٨٠٤).

رابعاً: تابع أبا بكر على روايته في ذكر الفضل بن عباس راويان هما:

١- يعلى بن عقبة، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٩٤١)، وأحمد في مسنده (١٨٢٦)، والطبراني في الكبير (٧٤٧)، (٧٤٨)، والطحاوي في مشكل الآثار (٥٣٨)، (٣٤٥١)

٢- سعيد المقبري، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٩٣٦).

وبهذا يتبيّن أنّ رواية عمر بن أبي بكر في إسناد حديث أبي هريرة س عن أسامة بن زيد ب معلولة برواية عكرمة بن خالد التي أسندته عن الفضل بن عباس ب ، وهي علةٌ لم تؤثر على استدلال النسائي بالحديث، والله أعلم.



(٩٠) [٣١٤٠، ٣١٤١] حديث عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة ﵁ في صيام الجنب.

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب صيام من أصبح جنباً[1]، وأبان فيه عن اختلاف بين أبي حازم سلمة بن دينار وعبدالملك ابن جريج على عبدالملك بن أبي بكر.

ذلك أنّه أخرج الحديث من طريق فضيل بن سليمان عن أبي حازم عن عبدالملك ابن أبي بكر بن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام عن أبيه قال: كنت مع عبدالرحمن عند مروان فذكروا أنّ أبا هريرة يقول: من احتلم وعلم باحتلامه ولم يغتسل حتى يصبح، فلا يصم ذلك اليوم. قال: اذهب فاسأل أزواج النبي ﵁ عن ذلك. فذهب وذهبت معه حتى أتى على عائشة فسلم على الباب، فقال: إنّ الرجل يحتلم فيعلم باحتلامه، ولا يغتسل حتى يصبح هل يصوم ذلك اليوم. قالت عائشة: يا عبدالرحمن أليس لكم في رسول الله ﷺ أسوة حسنة. قلت: بلى. قالت: فإنّي أشهد على رسول الله ﷺ أنّه كان ليصبح جنباً من غير احتلام، ثم يصوم ذلك اليوم، ثم خرجت حتى أتيت أم سلمة فقلت لها كما قلت لعائشة. فقالت: لي كما قالت عائشة، لقد رأيت رسول الله ﷺ يصبح جنباً من غير احتلام، ثم يصوم. فأتيت مروان فأخبرته قولهما؛ فاشتد عليه اختلافهم تخوفاً أنّ يكون أبو هريرة يحدثه عن رسول الله ﷺ. قال مروان لعبدالرحمن عزمت عليك لما أتيته فحدثته أعن رسول الله ﷺ تروي هذا. قال: لا إنّما حدثني فلان وفلان فرجعت إلى مروان فأخبرته.

ثم رواه من طريق يحيى القطّان عن عبدالملك ابن جريج عن عبدالملك بن أبي بكر عن أبيه أنّه سمع أبا هريرة ﵁ يقول: من أصبح جنباً فلا يصم، فانطلق أبو بكر وأبوه عبدالرحمن حتى دخلا على أم سلمة وعائشة. فكلاهما قالت: كان رسول الله ﷺ يصبح جنباً، ثم يصوم. فانطلقا إلى أبي هريرة فأخبراه فقال: هما قالتاه لكما. قالا: نعم. قال: هما أعلم؛ إنّما أنبأنيه الفضل بن عباس.

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٣١٨).

وهذ التصرف من النسائي صريح ببيان الاختلاف على عبدالملك بن أبي بكر. ولم يُرجّح النسائي بين الروايتين هنا، ولم يظهر لي من سياقه ما يدل على ترجيحه لأحدهما.

وبالنظر إلى الراويين المختلفين على عبدالملك وهما سلمة بن دينار وابن جريج نجد أنّهما ثقتان.

أمّا سلمة بن دينار أبو حازم المدني فوثّقه أحمد بن حنبل[١]، ويحيى بن معين[٢]، والعجلي[٣]، وأبو حاتمٍ[٤]، والنسائي، وابن خزيمة[٥].

وأمّا ابن جريج فهو عبدالملك بن عبدالعزيز. ثقةٌ مجمعٌ على توثيقه. قال أحمد بن حنبل: ثبت صحيح الحديث، لم يحدث بشيءٍ إلا أتقنه[٦]، وقال يحيى بن معين: ثقة في كل ما رُوي عنه من الكتاب[٧]، ووثّقه العجلي[٨]، وقال أبو حاتمٍ: صالح الحديث، وقال أبو زرعة: بخ من الأئمة[٩].

قلت: وعليه فكلاهما ثقةٌ؛ فلا يمكن الترجيح من خلال الراوي.

إلا أنّ الراوي عن أبي حازمٍ هو فضيل بن سليمان النميري وهو ضعيفٌ عندهم. كان عبدالرحمن بن مهدي لا يحدّث عنه[١٠]، وقال يحيى بن معين: ليس بشيء[١١]،

---

(١) الجرح والتعديل (٤/ ١٥٩).

(٢) تهذيب الكمال (١١/ ٢٧٥).

(٣) الثقات (١/ ٤٢٠).

(٤) الجرح والتعديل (٤/ ١٥٩).

(٥) تهذيب الكمال (١١/ ٢٧٥).

(٦) الجرح والتعديل (٥/ ٣٥٧).

(٧) تهذيب الكمال (١٨/ ٣٥٠).

(٨) الثقات (٢/ ١٠٣).

(٩) الجرح والتعديل (٥/ ٣٥٨).

(١٠) سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل (ص: ٢٥١).

(١١) سؤالات ابن الجنيد (ص: ٤٦٩).

وقال أبو حاتمٍ: ليس بالقوي يكتب حديثه. وقال أبو زرعة: لين الحديث[1].
وقال النسائي: ليس بالقوي[2].

قلت: فقد يكون الوهم منه.

وبعد تخريج الحديث تبيّن ما يلي:

أولاً: روى أبو حازم الحديث عن عبدالملك بن أبي بكر عن أبيه عن عائشة < بقصة أبي هريرة ﷺ، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٩٤٤).

ولم يتابع أبو حازمٍ على روايته في كون من أخبر أبا هريرة ﷺ بالحديث أكثر من شخص، ولم يروه عنه سوى الفضيل بن سليمان، ولم أر من أخرجها من الأئمة سوى النسائي مما يدل على وهمها.

ثانياً: روى ابن جريج الحديث عن عبدالملك عن أبيه عن عائشة < بقصة أبي هريرة ﷺ، ورواه ثلاثة رواة بحسب ما تحصل لي؛ وكلهم أسند الحديث عن الفضل بن عباس وهم:

١- يحيى القطان، أخرج طريقه: مسلم في صحيحه (١١٠٩)، والنسائي في الكبرى (٢٩٤٥)، وأحمد في مسنده (٢٥٦٧٣).

٢- روح بن عبادة، أخرج طريقه: أبو عوانة في مستخرجه (٢٨٤٣).

٣- عبدالرزاق بن همام، أخرج طريقه: أبو عوانة في مستخرجه (٢٨٤٤).

وقد توبع عبدالملك بن أبي بكر على روايته عن أبي بكر في إسناد الحديث عن شخص واحد أخبر أبا هريرة ﷺ، وقد مضى في الخلاف السابق ذكر من تابعه.

ثالثاً: روى سمي مولى أبي بكر الحديث عن أبي بكر، ولم يُصّرح فيه باسم من حدّث أبا هريرة ﷺ؛ إلا أنّه قال: إنّما أخبرنيه مخبرٌ، أخرج طريقه: البخاري في صحيحه (١٩٢٥)، ومسلم في صحيحه (١١٠٩)، والنسائي في الكبرى (٢٩٤٦)، وأحمد في

---

(١) الجرح والتعديل (٧/ ٧٣).

(٢) الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: ٨٨).

مسنده (٢٤٠٧٤)، وابن خزيمة في صحيحه (٢٠٠٩).

قلت: وفي قوله: (إنّما أخبرنيه مخبرٌ) دلالةٌ على أنّ من حدّث أبا هريرة ﷺ شخص واحد وهو الراجح.

وبهذا يتبيّن أنّ رواية أبي حازم في جعل من حدّث أبا هريرة س بالحديث اثنين معلولة برواية ابن جريج التي بيّنت أنّ من حدّثه واحد، وهي علةٌ لم تؤثر على استدلال النسائي بالحديث، والله أعلم.



(٩١) [٣١٤٣-٣١٤٧] حديث أبي قلابة عن عبد الرحمن بن الحارث أنّ أبا هريرة ﷺ كان يقول: من أصبح جنباً فليفطر...الحديث.

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب صيام من أصبح جنباً[1]، وأبان فيه عن اختلاف بين خالد الحذاء وأيوب السختياني على أبي قلابة، وباختلاف داخله على خالد الحذاء.

ذلك أنّه أخرج الحديث من طريقي محمد بن المثنى ومحمد بن بشار عن عبدالوهاب الثقفي قال: حدثنا - وذكر - خالداً عن أبي قلابة عن عبدالرحمن بن الحارث أنّ أبا هريرة ﷺ كان يقول: من أصبح جنباً فليفطر، فأرسل مروان إلى عائشة فقالت: كان رسول الله ﷺ يصبح جنباً من جماع غير حلم ثم يصوم. ثم أتى أم سلمة فقالت: كان رسول الله ﷺ يصبح جنباً ثم يصوم، فأتى مروان فأخبره بقول أم سلمة وعائشة، فقال: امش إلى أبي هريرة، فأتاه فأخبره بقول أم سلمة وعائشة، فقال: هكذا كنت أحسب. واللفظ لابن المثنى. قال أبو عبدالرحمن: **أرسله خالد بن عبد الله وعبد العزيز.**

فرواه من طريق خالد الواسطي عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن عائشة < أنّ رسول الله ﷺ كان يصبح جنباً من غير احتلام، ثم يصبح صائماً.

ثم رواه من طريق عبدالعزيز بن المختار عن خالد عن أبي قلابة عن أم سلمة < أنّ النبي ﷺ كان يصبح جنباً من غير احتلام، ثم يتم صومه. قال النسائي: **خالفه أيوب.**

فرواه من طريق حماد بن زيد عن أيوب السختياني عن أبي قلابة عن بعض أزواج النبي ﷺ أنّ النبي ﷺ كان يصبح جنباً من غير احتلام ويصوم.

ورواه أيضاً عن عبدالوهاب عن خالد عن أبي قلابة عن أم سلمة < أنّ رسول الله ﷺ كان يصبح جنباً من جماع ثم يصوم

وهذا التصرف من النسائي صريحٌ ببيان الاختلاف على أبي قلابة. والذي يظهر

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٣٢١).

من سياق النسائي ترجيحه للرواية المرسلة عن خالد الحذاء وأيوب السختياني، وذلك أخذاً مما يلي:

١- أنّه بدأ الحديث برواية عبدالوهاب الثقفي عن الحذاء التي وصلت الحديث بذكر عبدالرحمن بن الحارث.

٢- ثم بيّن أنّ ثلاثة رواة أرسلوه عن خالد الحذاء وهم خالد وعبدالعزيز وعبدالوهاب - في روايةٍ -، ورواية الجماعة أولى من رواية الواحد.

٣- ثم بيّن أنّ رواية أيوب خالفت رواية خالد الحذاء فأرسلته، ولم تسم أمهات المؤمنين فيه، وأيوب أوثق من خالد، ولم يحفظ عنه تغير كما سيأتي بخلاف صاحبه.

وبالنظر إلى سماع أبي قلابة من عائشة < فقد نفاه بعضهم، قال الترمذي: ولا نعرف لأبي قلابة سماعاً من عائشة < ، وقد روى أبو قلابة عن عبدالله بن يزيد رضيع لعائشة عن عائشة غير هذا الحديث[(١)].

وكذلك في قول النسائي: أرسله خالد؛ فهو يدل على أنّه يرى عدم سماعه منها[(٢)].

وقال المزي عقب ذكر أبي قلابة في الرواة عن عائشة < : مرسلٌ[(٣)]، وكذا ذكر إرساله عنها الذهبي[(٤)]، والعلائي[(٥)]، وابن حجر[(٦)].

أمّا بالنسبة لروايته عن أمّ سلمة < فالنسائي يرى كذلك أنّه لم يسمع منها حين قال: أرسله عبدالعزيز. فقد رواه عن خالد عن أبي قلابة عن أم سلمة < [(٧)]. ولم يذكر

---

(١) جامع الترمذي (٥/ ٩).

(٢) السنن الكبرى (٣/ ٢٦٦).

(٣) تهذيب الكمال (٣٥/ ٢٣٢).

(٤) الكاشف (١/ ٥٥٤).

(٥) جامع التحصيل (ص: ٢١١).

(٦) تهذيب التهذيب (٥/ ٢٢٥).

(٧) السنن الكبرى (٣/ ٢٦٦).

المزي أبا قلابة في من روى عن أم سلمة < [١].

وقد ترجم لـه الـذهبي فقـال: ثقـةٌ في نفسه، إلا أنّـه يـدلس عمـن لحقهـم وعمـن لم يلحقهم، وكان له صحف يحدث منها ويدلس [٢].

قلت: ولم يُصرّح في روايته عنهما بالسماع أو التحديث فتكون روايته عنهما منقطعة.

وبالنظر إلى الراويين المختلفين على أبي قلابة وهما خالد الحذاء وأيـوب الـسختياني نجد أنّهما ثقتان.

أمّا خالد بن مهران الحذاء فثقةٌ ثبت، قال أحمد بـن حنبـل: ثبـتٌ، ووثقـه يحيـى بـن معين [٣]، والعجلي [٤]، والنسائي [٥]، وقال الذهبي: ثقـة كبـير القـدر [٦]، وقـال أبـو حـاتمٍ: يكتب حديثه ولا يحتج به [٧].

قال ابن حجر مبيّنا سبب تضعيف أبي حاتمٍ وغيره لخالد الحذاء: والظاهر أنّ كلام هؤلاء فيه من أجل ما أشار إليه حماد بن زيد من تغير حفظه بأخرة أو من أجـل دخولـه في عمل السلطان [٨].

وأمّا أيوب فهو ابن أبي تميمة السختياني، واسم أبي تميمة كيسان، وهو ثقـةٌ باتفـاق، قـال علي بـن المـديني: ثبـتٌ [٩]، وقـال يحيى بـن معـين: ثقـةٌ صـالحٌ صـدوق [١٠]، ووثّقـه

---

(١) تهذيب الكمال (٣٥/ ٣١٧).

(٢) ميزان الاعتدال (٢/ ٤٢٦).

(٣) الجرح والتعديل (٣/ ٣٥٣).

(٤) الثقات (ص: ١٤٢).

(٥) تهذيب الكمال (٨/ ١٨٠).

(٦) من تكلم فيه وهو موثق (ص: ٧٥).

(٧) الجرح والتعديل (٣/ ٣٥٣).

(٨) تهذيب التهذيب (٣/ ١٢٢).

(٩) الجرح والتعديل (٢/ ٢٥٦).

(١٠) تاريخ ابن معين – رواية ابن محرز (١/ ٩٨).

أبو حاتمٍ[١]، والنسائي وزاد: ثبتٌ[٢].

قلت: فالذي يظهر أنّ أيوب أوثق فإنّه لم يُتكلم فيه ولم يُحفظ عنه تغير أو اختلاط؛ وبالتالي فروايته أرجح.

وبالنظر إلى الرواة المختلفين على خالد الحذاء وهم عبدالوهاب الثقفي وخالد الواسطي وعبدالعزيز بن المختار نجد ما يلي:

أمّا عبدالوهاب بن عبدالمجيد الثقفي فثقةٌ، وثّقه أحمد بن حنبل[٣]، ويحيى بن معين[٤]، والعجلي[٥]، وقال البخاري: صدوقٌ صاحب كتاب[٦].

وأمّا خالد بن عبدالله الطحان الواسطي فثقة كذلك، وثّقه أحمد بن حنبل، وأبو حاتمٍ، وأبو زرعة[٧]، والترمذي، والنسائي[٨].

وأمّا عبدالعزيز بن المختار البصري فثقةٌ، وثّقه يحيى بن معين[٩]، والعجلي[١٠]، وأبو حاتمٍ وزاد: صالح الحديث مستوي الحديث، وقال أبوزرعة[١١]، والنسائي[١٢]: لا بأس به.

---

(١) الجرح والتعديل (٢/ ٢٥٦).

(٢) تهذيب الكمال (٣/ ٤٦٣).

(٣) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبدالله (١/ ٣٨١).

(٤) الجرح والتعديل (٦/ ٧١).

(٥) الثقات (٢/ ١٠٨).

(٦) العلل الكبير للترمذي (ص: ٦٩).

(٧) الجرح والتعديل (٣/ ٣٤١).

(٨) تهذيب الكمال (٨/ ١٠٢).

(٩) سؤالات ابن الجنيد (ص: ٣٦٦).

(١٠) الثقات (٢/ ٩٨).

(١١) الجرح والتعديل (٥/ ٣٩٤).

(١٢) تهذيب الكمال (١٨/ ١٩٦).

قلت: فكلهم ثقاتٌ إلا أنّ الرواية المرسلة التي اجتمعوا عليها أرجح من رواية عبدالوهاب التي انفرد بها؛ خاصّةً وأنّ الأكثر من أصحاب خالد رووه مرسلاً كما سيأتي في التخريج.

وقد أيّدتْ نتيجة التخريج ما استنبطناه من تصحيح النسائي للطريق المرسلة وذلك من خلال ما يلي:

أولاً: روى خالد الحذاء هذا الحديث على أربعة أوجه هي:

الوجه الأول: رواية عبدالوهاب الثقفي عنه عن أبي قلابة عن عبدالرحمن بن الحارث عن أبي هريرة ﵁، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٩٤٧)، وإسحاق بن راهويه في مسنده (١٠٨٣)، (١٨٣٢).

ولم يُتابَع عبدالوهاب الثقفي على روايته عن خالد الحذاء في ذكر عبدالرحمن بن الحارث؛ بل قد اختلف عليه فمرة ذكره ومرةً لم يذكره، مما يدل على اضطرابه.

الوجه الثاني: روايته الحديث عن أبي قلابة عن عائشة < رواها عنه راويان:

١- عبدالأعلى بن عبدالأعلى، أشار إلى روايته الدارقطني[(١)].

٢- خالد الواسطي، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٩٤٨).

الوجه الثالث: روايته الحديث عن أبي قلابة عن أم سلمة < رواها عنه راويان:

١- عبدالعزيز بن المختار، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٩٤٩).

٢- عبدالوهاب الثقفي، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٩٥١).

الوجه الرابع: روايته الحديث عن أبي قلابة مرسلاً؛ رواها عنه عبدالله بن المبارك – وكفى به – وقد أشار لها الدارقطني[(٢)].

ثانياً: روى أيوب الحديث عن أبي قلابة عن بعض أزواج النبي ﷺ، أخرج طريقه:

---

(١) علل الدارقطني (١٥/ ١٠٠).

(٢) علل الدارقطني (١٥/ ١٠١).

النسائي في الكبرى (٢٩٥٠).

قلت: والذي يترجح في رواية أبي قلابة أنّها مرسلةٌ؛ فقد رواها عنه ثقتان هما: أيوب السختياني وخالد الحذاء - من رواية ابن المبارك عنه -.

وبهذا يتبيّن أنّ عرض الإمام النسائي الخلاف على أبي قلابة لم يؤثر على استدلاله بأصل الحديث؛ فهو محفوظ من طرقٍ أُخرى سبق بيانها، والله أعلم.



(٩٢) [٣١٤٨، ٣١٤٩] حديث أبي عياض عن عبد الرحمن بن الحارث أنّه أرسل ذكوان إلى عائشة فسألها ونافعاً إلى أم سلمة فسألها فرجعا إليه فأخبراه...الحديث.

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب صيام من أصبح جنباً[1]، وأبان فيه عن مخالفة أبي عياض لرواة هذا الحديث، ذلك أنّ الروايات السابقة كلها تفيد أنّ عبد الرحمن بن الحارث شافه عائشة وأم سلمة ب بالسؤال، ثم قال النسائي: **خالفهم أبو عياض فرواه عن عبد الرحمن بن الحارث أنّه أرسل ذكوان إلى عائشة فسألها ونافعاً إلى أم سلمة فسألها فرجعا إليه فأخبراه.**

وقد أخرج النسائي الحديث من طريق حجاج بن حجاج عن قتادة بن دعامة عن عبد ربه عن أبي عياض عن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام قال: أرسلني مروان إلى عائشة فأتيتها فلقيت غلامها ذكوان فأرسلته إليها فسألها عن ذلك. فقالت: كان رسول الله ﷺ يصبح جنباً من جماع وهو صائم ثم يصوم ولا يفطر. فأتيت مروان فحدثته بذلك فأرسلني إلى أم سلمة فأتيتها فلقيت غلامها نافعاً فأرسلته إليها فسألها عن ذلك فقالت: كان رسول الله ﷺ يصبح جنباً وهو صائم ثم يصوم ولا يفطر.

ثم رواه من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن عبد ربه عن أبي عياض بنحوه.

وهذا التصرف من النسائي صريح بمخالفة أبي عياض لروايات أبي بكر بن عبدالرحمن وأبي قلابة وغيرها؛ حيث إنّهم ذكروا في رواياتهم أنّ من سأل عائشة وأم سلمة عن صحة صيام الجنب هو عبدالرحمن بن الحارث.

وأبو عياض الراوي عن عبدالرحمن بن الحارث مختلف فيه فقال مسلم: أبو عياض عمرو بن الأسود[2]، وقال ابن أبي حاتمٍ: مسلم بن نذير يُكنى بأبي عياض[3]. وتعقبهما

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٣٢٣).

(٢) الكنى والأسماء للإمام مسلم (١/ ٦٥٧).

(٣) الجرح والتعديل (٨/ ١٩٧).

ابن حجر فقال: وأما الراوي عن عبدالرحمن بن الحارث فمدني لا يعرف[1].

وأمّا عبد ربه شيخ قتادة فهو ابن أبي يزيد، وقيل ابن يزيد. قال علي بن المديني عبد ربه الذي روى عنه قتادة مجهول لم يرو عنه غير قتادة[2]. وقال ابن حجر: مستور[3]. وذكره ابن حبّان في ثقاته[4].

ولم أجد من أخرج طريق قتادة سوى: النسائي في الكبرى (٢٩٥٢)، (٢٩٥٣).

وقد أعلها الدارقطني بأنّ قتادة لم يتابع على هذا القول[5].

وبهذا يتبيّن أنّ رواية قتادة عن عبدالرحمن بن الحارث معلولة برواية أبي بكر بن عبد الرحمن وغيره عن عبدالرحمن بن الحارث، وفيها إثبات كونه المباشر للسؤال لكل من عائشة وأم سلمة ب ، وهي علةٌ لم تؤثر على استدلال النسائي بالحديث؛ فهو ثابت من طرق أُخرى في هذا الباب، والله أعلم.



---

(١) تهذيب التهذيب (١٢/ ١٩٤).

(٢) تهذيب التهذيب (٦/ ١٣٠).

(٣) تقريب التهذيب (٥٦٨).

(٤) الثقات (٧/ ١٥٤).

(٥) علل الدارقطني (١٥/ ١٠٠).

(٩٣) [٣١٥٠- ٣١٥٧] حديث الزهري عن أبي بكر عن أبيه عن عائشة وأم سلمة { في حديث صيام الجنب.

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب صيام من أصبح جنباً[1]، وأبان فيه عن اختلاف بين الرواة على ابن شهاب الزهري.

ذلك أنّه ابتدأ بقوله: ذكر الاختلاف على الزهري في هذا الحديث.

ثم أخرج الحديث من طريق شعيب بن أبي حمزة عن الزهري عن أبي بكر بن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام أنّ أباه عبدالرحمن بن الحارث أخبر مروان بن الحكم أنّ أم سلمة وعائشة { زوجتي النبي ﷺ أخبرتاه أنّ رسول الله ﷺ كان يدركه الفجر وهو جنب من أهله، ثم يغتسل فيصوم.

ثم رواه من طريق حجاج بن حجاج عن ابن جريج عن ابن شهاب عن أبي بكر ابن عبدالرحمن عن أبيه عبدالرحمن عن أم سلمة وعائشة { أنّ النبي ﷺ كان يدركه الفجر وهو جنب من أهله، ثم يغتسل ويصوم.

ثم ساقه من طريق مروان بن محمد عن ليث بن سعد عن الزهري عن أبي بكر بن عبدالرحمن عن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام عن عائشة وأم سلمة { بنحوه. ثم قال النسائي: **خالفه قتيبة بن سعيد.**

فرواه من طريقه عن الليث عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبدالرحمن بن الحارث ابن هشام قال: أخبرتني عائشة وأم سلمة { بنحوه.

ثم أورده من طريق معمر بن راشد عن الزهري عن أبي بكر بن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام قال: دخلت أنا وأبي على عائشة وأم سلمة { فقالتا: إنّ النبي ﷺ كان يصبح جنباً ثم يصوم.

ثم ساقه من طريق محمد بن أبي ليلى عن إسماعيل بن أمية عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبدالرحمن عن أبيه عن عائشة وحفصة { بنحوه.

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٣٢٥).

ثم رواه من طريق محمد بن كثير عن الأوزاعي عن الزهري عن عروة عن عائشة < بنحوه.

ثم رواه من طريق عبدالله بن وهب عن يونس عن ابن شهاب عن عروة وأبي بكر ابن عبدالرحمن عن عائشة < بنحوه.

وهذا التصرف من النسائي صريح ببيان الاختلاف على الزهري، ولم يُرجّح النسائي بين هذه الروايات، ولم يظهر لي من سياقه ما يدل على ترجيحه لأحدها.

إلا أنّ الزهري قد توبع كما سيأتي على رواياته كلها على اختلافها عنه، إلا رواية إسماعيل بن أمية التي أسندته عن عائشة وحفصة { فلم يتابع عليها.

وبالنظر إلى الرواة المختلفين على الزهري وهم شعيب بن أبي حمزة وابن جريج والليث ومعمر وإسماعيل بن أمية والأوزاعي ويونس بن يزيد نجد ما يلي:

أمّا شعيب بن أبي حمزة أبو بشر الحمصي فقال أحمد بن حنبل: ثبت صالح الحديث[١]، وسُئل يحيى بن معين: من أثبت الناس في الزهرى ممن روى عنه. قال: مالك ابن أنس. فقلت له: ثم من بعد مالك بن أنس. فقال: معمر. فقلت: ومن بعد هذين. قال: عقيل وصالح بن كيسان وشعيب بن أبي حمزة ويونس بن يزيد وشعيب بن أبي حمزة أعلم هؤلاء بالزهري. قلت له: شعيب بن أبي حمزة أعلم بالزهرى من مالك ومعمر. فقال يحيى بن معين: شعيب بن أبي حمزة أعلم بالزهري من عقيل ويونس وصالح بن كيسان[٢]. وقال يحيى أيضاً: من أثبت الناس في الزهري، كان كاتباً[٣]. ووثّقه أبو حاتمٍ[٤]، والعجلي[٥]، والنسائي[٦].

---

(١) تهذيب الكمال (١٢/ ٥١٨).

(٢) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز (١/ ١٢٠).

(٣) تهذيب الكمال (١٢/ ٥١٨).

(٤) الجرح والتعديل (٤/ ٣٤٥).

(٥) الثقات (١/ ٤٥٧).

(٦) تهذيب الكمال (١٢/ ٥١٩).

وأمّا ابن جريج فهو عبدالملك بن عبدالعزيز وهو ثقةٌ عندهم، قال أحمد بن حنبل: ثبت صحيح الحديث، لم يحدث بشيءٍ إلا أتقنه[١]، وقال يحيى بن معين: ثقة في كل ما رُوي عنه من الكتاب[٢]، ووثّقه العجلي[٣]، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وقال أبو زرعة: بخٍ من الأئمة[٤]، وقال ابن حجر: ثقةٌ فقيهٌ فاضلٌ، وكان يرسل ويدلس[٥].

وأمّا الليث بن سعد الفهمي فثقةٌ ثبتٌ. وقد سبقت ترجمته[٦].

وأمّا معمر بن راشد فثقةٌ أيضاً. قال يحيى بن معين: أثبت الناس في الزهري مالك ابن أنس ومعمر ويونس وعُقيل وشعيب بن أبي حمزة وابن عيينة، وقال الدارمي سألت يحيى بن معين قلت: ابن عيينة أحب إليك في الزهري أو معمر، قال: معمر، قلت: معمر أحب إليك أو صالح بن كيسان، قال: معمر أحب إليّ، قلت: فمعمر أحب إليك أو يونس، قال: معمر[٧]، وقال الغلابي: سمعت يحيى بن معين يقدم مالك بن أنس على أصحاب الزهري ثم معمراً ثم يونس بن يزيد، قال: وكان القطّان يقدِّم ابن عيينة على معمر، قال: وقال يحيى بن معين: وأثبت من روى عن الزهري مالك بن أنس ومعمر ثم عقيل والأوزاعي ويونس وكل ثبت[٨].

وأمّا إسماعيل بن أمية بن عمرو بن سعيد بن العاص فثقةٌ عندهم. قال أحمد بن حنبل: إسماعيل بن أمية قوي، أثبت في الحديث من أيوب بن موسى.

---

(١) الجرح والتعديل (٥/ ٣٥٧).

(٢) تهذيب الكمال (١٨/ ٣٥٠).

(٣) الثقات (٢/ ١٠٣).

(٤) الجرح والتعديل(٥/ ٣٥٨).

(٥) تقريب التهذيب (٦٢٤).

(٦) في الإعلال رقم (٦٢).

(٧) الجرح والتعديل (٨/ ٢٥٧).

(٨) تهذيب الكمال (٢٨/ ٣٠٩).

ووثقه يحيى بن معين[1]، والعجلي[2]، وأبو زرعة[3]، والنسائي[4]، وقال أبو حاتم: صالحٌ[5].

وأمَّا الأوزاعي فهو عبدالرحمن بن عمرو، وهو ثقةٌ عندهم. قال عيسى بن يونس: كان الأوزاعي حافظاً[6]، وقال عبدالرحمن بن مهدي: الأئمة في الحديث أربعةٌ: الأوزاعي ومالك وسفيان الثوري وحماد بن زيد، وقال سفيان بن عيينة: كان الأوزاعي إماماً[7]، وقال أحمد بن حنبلٍ: كان الأوزاعي من الأئمة[8]، وقال أبو حاتمٍ: فقيه متبع[9]، وقال العجلي: شامي ثقة من خيار الناس[10]، ووثّقه ابن سعد[11].

وأما يونس بن يزيد الأيلي فهو صحيح الكتاب عن الزهري، ولم يكن يحفظ حديثه، قال ابن المبارك: كتابه صحيحٌ، وكذا قال عبدالرحمن بن مهدي[12]، وقال علي ابن المديني: أثبت الناس في الزهري: سفيان بن عيينة وزياد بن سعد ثم مالك ومعمر ويونس من كتابه، وقال أبو بكر الأثرم: قال أبو عبدالله: قال عبدالرزاق عن ابن المبارك: ما رأيت أحداً أروى عن الزهري من معمر إلا ما كان من يونس، فإنَّه كتب

---

(١) الجرح والتعديل (٢/ ١٥٩).

(٢) الثقات (١/ ٢٢٤).

(٣) الجرح والتعديل (٢/ ١٥٩).

(٤) تهذيب الكمال (٣/ ٤٨).

(٥) الجرح والتعديل (٢/ ١٥٩).

(٦) التاريخ الأوسط (٢/ ١٢٥).

(٧) الجرح والتعديل (٥/ ٢٦٦).

(٨) تاريخ دمشق لابن عساكر (٣٥/ ١٧٩).

(٩) الجرح والتعديل (٥/ ٢٦٧).

(١٠) الثقات (٢/ ٨٣).

(١١) الطبقات الكبرى (٧/ ٤٨٨).

(١٢) الجرح والتعديل (٩/ ٢٤٨).

كل شيءٍ[(١)]، وقال يحيى بن معين: الناس في الزهري: مالك بن أنس، وهو أحب إلي من سفيان يعني ابن عيينة، ويونس يعني ابن يزيد[(٢)]، وقال أبو زرعة: لا بأس به[(٣)]، ووثقه العجلي[(٤)]، والنسائي[(٥)].

قلت: فما منهم إلا ثقةٌ؛ وعليه فلا يمكن الترجيح بين روايات الزهري لهذا الحديث.

أمّا الاختلاف بين روايات الزهري التي أسندته مرةً عن أبي بكر بن عبدالرحمن ومرةً عنه عن أبيه عن عائشة وأم سلمة { فلا يؤثر فيه؛ فكلاهما سمع الحديث من عائشة وأم سلمة { ؛ فالظاهر أنّ الزهري كان مرةً يذكر فيه عبدالرحمن بن الحارث ومرة لا يذكره، والإسناد صحيحٌ بدونه؛ ولذلك أخرجه البخاري في صحيحه من الطريقين. أمّا مسلم فلم يخرجه من رواية أبي بكر عن أبيه.

إلا أنّ رواية إسماعيل بن أمية قد تفردت بزيادة ذكر حفصة < في الإسناد.

وإسماعيل ثقةٌ كما تقدم، والراوي عنه هو محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى، وهو سيء الحفظ، وقد سبقت ترجمته[(٦)].

قلت: وبهذا يتبيّن أنّ الوهم فيه من محمد بن أبي ليلى؛ فالحمل عليه فيه.

وبعد تخريج الحديث تبيّن ما يلي:

أولاً: روى إسماعيل بن أمية الحديث عن الزهري عن أبي بكر عن أبيه عن حفصة وعائشة { ، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٩٥٩).

---

(١) تهذيب الكمال (٣٢/ ٥٥٤).

(٢) تاريخ ابن أبي خيثمة (٣/ ٢٦٥).

(٣) الجرح والتعديل (٩/ ٢٤٩).

(٤) الثقات (٢/ ٣٧٩).

(٥) تهذيب الكمال (٣٢/ ٥٥٦).

(٦) في الإعلال رقم (١٤).

ولم يتابع إسماعيل بن أمية على روايته، مما يدل على وهمه.

ثانياً: روى الحديث عن الزهري عن أبي بكر بن عبدالرحمن عن أبيه عن عائشة وأم سلمة جمعٌ منهم:

١- شعيب بن أبي حمزة، أخرج طريقه: البخاري في صحيحه (١٩٢٦)، والنسائي في الكبرى (٢٩٥٤)، والطبراني في مسند الشاميين (٣١٣٦).

٢- عبدالملك ابن جريج، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٩٥٥)، وأحمد في مسنده (٢٦٦٢٤)، والدارمي في مسنده (١٧٦٦).

٣- الليث بن سعد، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٩٥٦)، وابن حبّان في صحيحه (٣٤٩٨).

٤- صالح بن أبي الأخضر، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (٢٦٦٦٥).

٥- عقيل بن خالد، أشار إلى روايته الدارقطني[(١)].

٦- يونس بن يزيد، أشار إلى روايته الدارقطني[(٢)].

وتابع الزهري في روايته الحديث عن أبي بكر عن أبيه عن عائشة وأم سلمة { ، راويان هما:

١- الحكم بن عتيبة، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٩٩٢)، وأحمد في مسنده (٢٤٦٨١)، والطيالسي في مسنده (١٦٠٦).

٢- مجاهد بن جبر، أخرج طريقه: إسحاق بن راهويه في مسنده (١٠٨٢).

ثالثاً: روى الحديث عن الزهري عن أبي بكر بن عبدالرحمن عن عائشة وأم سلمة { بدون ذكر أبيه جمعٌ منهم:

١- عبدالملك ابن جريج، أخرج طريقه: الطحاوي في شرح مشكل الآثار

---

(١) علل الدارقطني (١٥/ ٩٢).

(٢) علل الدارقطني (١٥/ ٩٣).

(٥٤٣)، والطبراني في الكبير (٥٩٣).

٢- الليث بن سعد، أخرج طريقه: الترمذي في جامعه (٧٧٩)، والنسائي في الكبرى (٢٩٥٧)، وابن حبّان في صحيحه (٣٤٨٧).

٣- معمر بن راشد، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٩٥٨)، وأحمد في مسنده (٢٤٠٦٢)، وابن حبّان في صحيحه (٣٤٩٩).

٤- يونس بن يزيد، أخرج طريقه: البخاري في صحيحه (١٩٣٠)، ومسلم في صحيحه (١١٠٩)، والنسائي في الكبرى (٢٩٦١).

٥- محمد بن عبدالله ابن أخي الزهري، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (١٨٠٤).

٦- برد بن سنان، أخرج طريقه: الطبراني في مسند الشاميين (٣٧١).

وتابع الزهري في روايته الحديث عن أبي بكر عن عائشة وأم سلمة { جمعٌ منهم:

١- سُمي مولى أبي بكر بن عبدالرحمن، أخرج طريقه: البخاري في صحيحه (١٩٢٥)، والنسائي في الكبرى (٢٩٤٦)، وأحمد في مسنده (٢٤٠٧٤)،

٢- عبد ربه بن سعيد، أخرج طريقه: مسلم في صحيحه (١١٠٩)، وأبو داود في سننه (٢٣٨٨)، والنسائي في الكبرى (٢٩٦١).

٣- جامع بن شداد، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٩٨٩).

٤- عمارة بن عمير، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٩٨٨).

٥- الحكم بن عتيبة، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٩٩١).

٦- عبدالملك بن أبي بكر، أخرج طريقه: مسلم في صحيحه (١١٠٩)، والنسائي في الكبرى (٢٩٤٥).

رابعاً: روى الحديث عن الزهري عن عروة عن عائشة < ثلاثة رواة بحسب ما تحصل لي هم:

١- يونس بن يزيد، أخرج طريقه: البخاري في صحيحه (١٩٣٠)، ومسلم في صحيحه (١١٠٩)، والنسائي في الكبرى (٢٩٦١).

٢- عبدالرحمن بن عمرو الأوزاعي، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٩٦٠).

٣- صالح بن أبي الأخضر، أخرج طريقه: إسحاق بن راهويه في مسنده (٦٦٤).

ومما سبق يتبيّن أنّه اختلف على ابن جريج والليث بن سعد فمرةً روياه عن الزهري عن أبي بكر عن أبيه، ومرة لم يذكرا أباه في الإسناد، وهو خلاف غير مؤثر كما سبق.

ورجّح الدارقطني طريق معمر فقال: وأصحها عندي معمر عن الزهري؛ لأنّه ضبطه وذكر فيه دخول أبي بكر وأبيه عليهما[1].

وبهذا يتبينّ أنّ عرض الإمام النسائي الخلاف على الزهري لم يؤثر على استدلاله بالحديث؛ فكل طرقه محفوظة عن الزهري، عدا رواية إسماعيل بن أمية؛ فهي وهمٌ، والله أعلم.



(١) علل الدارقطني (١٥/ ٩٢).

(٩٤) [٣١٥٨-٣١٦٦] حديث عراك بن مالك عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث عن أبي هريرة ﷺ في صيام الجنب.

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب صيام من أصبح جنباً[(١)]، وأبان فيه عن اختلاف بين الرواة على عراك بن مالك وعلى يحيى بن سعيد الأنصاري.

ذلك أنّه أخرج الحديث من طريق بكر بن مضر عن جعفر بن ربيعة عن عراك بن مالك عن أبي بكر بن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام عن أبي هريرة ﷺ أنّه كان يقول: من أدركه الصبح وهو جنب فلا يصم. فأخبر بذلك من قول أبي هريرة ﷺ أبو بكر بن عبدالرحمن أباه. فأخبر عبدالرحمن مروان، فقال مروان لعبدالرحمن: عزمت عليك إلا سألت عائشة وأم سلمة عن ذلك، فسألها فقالتا: كان رسول الله ﷺ يصبح جنباً ثم يصوم؛ فأخبر بذلك عبدُالرحمن مروانَ فقال: عزمت عليك إلا لقيت أبا هريرة فأخبرته، فقال عبدالرحمن لمروان: أتخوَّفُ أن يقول يتعقَّبُ كلامي. قال: عزمت عليك، فلقيه عبدالرحمن بأرض له قريب من الجحفة[(٢)] فأخبر أبا هريرة فقال أبو هريرة: أخبرني بذلك الفضل بن عباس. ثم قال النسائي: **ذكر الاختلاف على يحيى بن سعيد فيه.**

فرواه من طريق عبدالوهاب الثقفي عن يحيى بن سعيد عن عراك بن مالك عن عبدالملك بن أبي بكر أنّ أم سلمة < زوج النبي ﷺ قالت: كان النبي ﷺ يصبح جنباً من النساء من غير احتلام ثم يصبح صائماً.

ثم ساقه من طريق جرير بن عبدالحميد عن يحيى بن سعيد عن عراك – ثم ذكر كلمةً معناها – عن عبدالملك بن أبي بكر عن أبيه عن أم سلمة < قالت: كان رسول الله ﷺ يصبح جنباً من غير حلم، ثم يظل صائماً. ثم قال: **تابعه عبد الله بن المبارك.**

فرواه من طريقه عن يحيى بن سعيد عن عراك بن مالك عن عبدالملك به. ثم قال

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٣٢٧).

(٢) الجُحفة: بالضم ثم السكون، والفاء: كانت قرية كبيرة ذات منبر على طريق المدينة من مكة على أربع مراحل. معجم البلدان (٢/ ١١١).

النسائي: **الاختلاف على سليمان**[1].

فرواه من طريق خالد بن مخلد عن سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد عن عراك ابن مالك عن عبدالملك بن أبي بكر عن أم سلمة < بنحوه.

ثم رواه من طريق الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد عن عراك بن مالك عن عبدالملك بن أبي بكر عن أبي بكر بن عبدالرحمن عن عبدالرحمن بن الحارث عن أم سلمة < بنحوه.

ثم رواه من طريق أبي شهاب عبد ربه بن نافع عن يحيى بن سعيد عن عبدالله بن أبي سلمة عن أم سلمة < بنحوه. ثم قال النسائي: **خالفه أبو الزبير**.

فرواه من طريق خالد بن يزيد عن أبي الزبير عن عبدالله بن أبي سلمة أنّ عائشة < حدّثته بنحوه.

وهذا التصرف من النسائي صريح ببيان الاختلاف على عراك بن مالك، ولم يُرجِّح النسائي بين هذه الروايات، ولم يظهر لي من سياقه ما يدل على ترجيحه لأحدها.

وبالنظر إلى رواية عبدالملك بن أبي بكر عن أم سلمة < فقد نفاها المزي، فقال بعد ذكره أم سلمة فيمن روى عنهم عبدالملك: وأم سلمة زوج النبي ﷺ إن كان محفوظاً، والصحيح عن أبيه عنها[2].

قلت: فهنا يرى المزي عدم سماعه منها؛ وأنّ الصواب في روايته إنّما هي عن أبيه عنها؛ وعليه فتعتبر طريقه منقطعة.

وبالنظر إلى الراويين المختلفين على عراك بن مالك وهما جعفر بن ربيعة ويحيى بن سعيد نجد أنّهما ثقتان.

---

(١) الملاحظ أنّه لا يوجد إلا طريقٌ واحدةٌ لسليمان بن بلال؛ والنسائي قد قال: الاختلاف على سليمان بن بلال؛ فأين الطريق الثانية. وسيأتي الكلام على ذلك في آخر هذا الإعلال بإذن الله، قلت: وهذه العبارة موجودة في نسخة الرسالة فقط.

(٢) تهذيب الكمال (١٨/ ٢٨٩).

أمّا جعفر بن ربيعة فهو الكندي، أبو شرحبيل المصري وهو ثقةٌ، وثّقه أحمد بن حنبل[1]، والعجلي[2]، والنسائي[3]، وابن سعد[4]، وقال أبو زرعة: صدوقٌ[5].

وأمّا يحيى بن سعيد الأنصاري فثقةٌ عندهم، قال عبدالله بن أحمد بن حنبل عن أبيه وأبو بكر بن أبي خيثمة عن أبيه وعن يحيى بن معين وأبو زرعة وأبو حاتم في آخرين: ثقة[6]، وقال العجلي: مدني تابعي ثقةٌ، وكان له فقه، وكان رجلاً صالحاً[7]، وقال النسائي: ثقةٌ ثبتٌ، وقال في موضع آخر: ثقةٌ مأمونٌ[8].

قلت: فكلاهما ثقةٌ؛ وعليه فلا يمكن الترجيح من خلال الراوي؛ إلا أنّ طريق جعفر بن ربيعة قد توبع عليها. بينما رواية يحيى عن عراك ففيها اختلاف سيأتي البحث فيه.

وبالنظر إلى الرواة المختلفين على يحيى بن سعيد نجد ما يلي:

أمّا عبدالوهاب بن عبدالمجيد الثقفي فثقةٌ. قال علي بن المديني: ليس في الدنيا كتاب عن يحيى أصح من كتاب عبدالوهاب، وكل كتاب عن يحيى فهو عليه كَلٌّ[9]، ووثّقه يحيى بن معين[10]، والعجلي[11].

وأمّا جرير بن عبدالحميد الضبي فثقةٌ، وقد سبقت ترجمته[12].

---

(١) الجرح والتعديل (٢/ ٤٧٨).

(٢) الثقات (١/ ٢٦٨).

(٣) تهذيب الكمال (٥/ ٣١).

(٤) الطبقات الكبرى (٧/ ٥١٤).

(٥) الجرح والتعديل (٢/ ٤٧٨).

(٦) تهذيب الكمال (٣١/ ٣٥٦).

(٧) الثقات (٢/ ٣٥٢).

(٨) تهذيب الكمال (٣١/ ٣٥٦).

(٩) تهذيب الكمال (١٨/ ٥٠٧).

(١٠) الجرح والتعديل (٦/ ٧١).

(١١) الثقات (٢/ ١٠٨).

(١٢) في الإعلال رقم (٩).

وأمّا عبدالله بن المبارك فإمامٌ ثقةٌ، وقد سبقت ترجمته[1].

وأمّا سليمان بن بلال المدني فثقةٌ، قال أحمد بن حنبل: لا بأس به ثقةٌ[2]، وقال مرةً: صالح الحديث[3]، وقال أيضاً: كان كاتب يحيى بن سعيد[4]، ووثقه علي بن المديني[5]، ويحيى بن معين[6]، ويعقوب بن شيبة، والنسائي[7]، وقال أبو حاتم: متقارب[8].

وأمّا الليث بن سعد الفهمي فثقةٌ ثبتٌ، وقد سبقت ترجمته[9].

وأمّا عبد ربه بن نافع أبو شهاب الحنّاط فصدوقٌ تكلموا في حفظه، قال علي بن المديني: لم يكن يحيى بن سعيد يرضى أمره، وقال أحمد بن حنبل: ما بحديثه بأس، ولم يقر القطانَ على كلامه، ووثقه يحيى بن معين[10]، وقال العجلي: لا بأس به[11]، وقال أبو حاتم: صالح الحديث[12]، وقال يعقوب بن شيبة السدوسي: كان ثقةً كثير الحديث، وكان رجلاً صالحاً، لم يكن بالمتين وقد تكلموا في حفظه، وقال النسائي: ليس بالقوي[13]، وقال الذهبي: صدوقٌ وليس بذاك الحافظ[14].

---

(١) في الإعلال رقم (٥).

(٢) الجرح والتعديل (٤/ ١٠٣).

(٣) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروذي وغيره (ص: ١٦٥).

(٤) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص: ٢١٠).

(٥) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص: ١٠١).

(٦) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز (١/ ٩٩).

(٧) تهذيب الكمال (١١/ ٣٧٤).

(٨) الجرح والتعديل (٤/ ١٠٣).

(٩) في الإعلال رقم (٦٢).

(١٠) الجرح والتعديل (٦/ ٤٢).

(١١) الثقات (٢/ ٧١).

(١٢) الجرح والتعديل (٦/ ٤٢).

(١٣) تهذيب الكمال (١٦/ ٤٨٨).

(١٤) المغني في الضعفاء (١/ ٣٧٠).

قلت: ومما يؤيد كلامهم في حفظه مخالفته بقية الرواة عن يحيى بن سعيد؛ فلا يعتد بطريقه.

وبذلك يتضح أنّ كل الرواة عن يحيى بن سعيد في هذا الحديث ثقاتٌ؛ إلا أنّ كتاب عبدالوهاب الثقفي عن يحيى أصحُ كتابٍ، وكذلك فإنّ سليمان بن بلال كان كاتباً له؛ وقد رويا الحديث مرسلاً فتكون طريقهما هي المحفوظة كما قال الدارقطني.

أمّا طريق ابن المبارك وجرير فهي مرجوحةٌ، أمّا طريق الليث التي زادت ذكر عبدالرحمن بن الحارث فهي وهمٌ.

وأمّا طريق أبي شهاب فهي خطأٌ عن يحيى؛ فلم يتابعه أحدٌ على روايته عن يحيى عن عبدالله بن أبي سلمة.

وإذا ما نظرنا إلى حديث عبدالله بن أبي سلمة عن عائشة وأم سلمة { نجد الحفاظ قد تكلموا في سماعه منهما، فالمزي قد ذكر القول بعدم سماعه منهما[1]، وقال الذهبي: وما أظنه أدركهما[2]، وقال ابن حجر: وأرسل عن عائشة وأم سلمة { [3].

قلت: وقد روى النسائي حديثه هنا عن أم سلمة بالعنعنة، وحديثه عن عائشة بقوله: أنّ عائشة < حدثته، ولم يتعقبه، والذي يظهر أنّ كليهما مرسلٌ.

وبالنظر إلى الراويين المختلفين على عبدالله بن أبي سلمة وهما يحيى بن سعيد وأبو الزبير المكي نجد أنّ يحيى بن سعيد ثقةٌ كما تقدم، والراوي عنه أبو شهاب قد تكلموا في حفظه وخالف بروايته الرواة عن يحيى فلا يُعتد بحديثه.

والراوي الآخر هو أبو الزبير المكي محمد بن مسلم بن تدرس، وهو ممن اختلف فيه؛ فضعفه بعضهم، قال الشافعي: أبو الزبير يحتاج إلى دعامة[4]، وقال هشيم: سمعت

---

(١) تهذيب الكمال (١٥/ ٥٦).

(٢) جامع التحصيل (ص: ٢١٢).

(٣) تهذيب التهذيب (٥/ ٢٤٣).

(٤) الجرح والتعديل (٨/ ٧٦).

من أبي الزبير فأخذ شعبة كتابي فمزقه[1]، وقال عبدالله بن أحمد: قال أبي: كان أيوب يقول: حدثنا أبو الزبير وأبو الزبير أبو الزبير. قلت لأبي: كأنّه يُضّعفه. قال: نعم[2]. وقال نعيم بن حماد: سمعت ابن عيينة يقول: حدثنا أبو الزبير وهو أبو الزبير؛ أي كأنّه يضعفه[3]. وقال أبو حاتمٍ: يكتب حديثه، ولا يحتج به.

وقال ابن أبي حاتمٍ: سألت أبا زرعة عن أبي الزبير. فقال: روى عنه الناس. قلت: يحتج بحديثه. قال: إنّما يُحتَج بحديث الثقات[4]. وقال يعقوب بن شيبة: ثقة صدوق وإلى الضعف ما هو[5].

ووثّقه جماعةٌ منهم يحيى بن معين[6]، والعجلي[7]، والنسائي[8]، وابن حبّان[9].

قلت: والأقرب أنّه صدوق؛ إلا أنّه مدلس. قال ابن حجر: وصفه بالتدليس النسائي وغيره[10].

قلت: ولم يُصرِّح هنا بالسماع. ولم أجد من تابعه على روايته فطريقه ضعيفةٌ.

وقد خالفهما – أي يحيى وأبا الزبير – محمد بن إسحاق فروى الحديث عن عبدالله ابن أبي سلمة عن عراك بن مالك والنعمان بن أبي عياش عن أبي بكر بن عبدالرحمن

---

(١) تهذيب الكمال (٢٦/ ٤٠٦).

(٢) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبدالله (١/ ٥٤٢).

(٣) تهذيب الكمال (٢٦/ ٤٠٦).

(٤) الجرح والتعديل (٨/ ٧٦).

(٥) تهذيب الكمال (٢٦/ ٤٠٦).

(٦) تاريخ ابن معين – رواية الدارمي (ص: ٢٠٣).

(٧) الثقات (٢/ ٢٥٣).

(٨) تهذيب الكمال (٢٦/ ٤٠٩).

(٩) الثقات (٥/ ٣٥١).

(١٠) قلت: وقد ذكره ابن حجر في الطبقة الثالثة وهم: من لا يحتج بحديثه إذا لم يصرح بالسماع. طبقات المدلسين (ص: ٤٥).

عن عائشة وأم سلمة { وذكر فيه أبا هريرة ﷺ وأسنده في آخره عن الفضل بن عباس. وصرّح ابن إسحاق بالتحديث فانتفت شبهة تدليسه[1].

فبان بهذا أنّ بين عبدالله بن أبي سلمة وعائشة < رجلين. وابن إسحاق مقارب الحديث، قال شعبة: صدوقٌ في الحديث، وقال أبو حاتم: ليس عندي في الحديث بالقوي، ضعيف الحديث، يكتب حديثه[2]. وصحح طريقه الدارقطني كما سيأتي.

وقد جاءت نتيجة التخريج على النحو التالي:

أولاً: روى جعفر بن ربيعة الحديث عن عراك بن مالك عن أبي بكر بن عبدالرحمن ابن الحارث بن هشام عن أبي هريرة ﷺ بقصة عائشة وأم سلمة، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٩٦٢)، والطبراني في الأوسط (١٦٨).

وتابع عبدُ الله بن أبي سلمة جعفراً في روايته عن عراك - من طريق ابن إسحاق عنه -، أخرج حديثه: الطحاوي في مشكل الآثار (٥٣٥)، (٥٣٦).

وتوبع عراك في روايته الحديث عن أبي بكر وسبق بيان من تابعه في الخلاف السابق.

ثانياً: روى يحيى بن سعيد الحديث على ثلاثة أوجه هي:

الوجه الأول: رواه عن عراك عن عبدالملك عن أم سلمة < مرسلاً، وقد رواه عنه أربعة رواة هم:

١- عبدالوهاب الثقفي، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٩٦٣)، وإسحاق ابن راهويه في مسنده (١٨٣٠).

٢- سليمان بن بلال، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٩٦٦).

٣- عبدة بن سليمان، أخرج طريقه: ابن أبي شيبة في مصنفه (٩٥٧٠).

---

(١) أخرج حديثه: الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٥٣٦).

(٢) الجرح والتعديل (٧/ ١٩٤).

٤- يحيى بن زكريا، أشار إلى روايته الدارقطني[1].

وصوّب الدارقطني هذه الرواية فقال: والمحفوظ عن يحيى بن سعيد عن عراك بن مالك عن عبدالملك بن أبي بكر عن أم سلمة < [2].

الوجه الثاني: رواه عن عراك عن عبدالملك عن أبيه عن أم سلمة < ، رواها عنه راويان هما:

١- عبدالله بن المبارك، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٩٦٥).

٢- جرير بن عبدالحميد، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٩٦٤)، وإسحاق ابن راهويه في مسنده (١٨٢٩)، وأبو يعلى في مسنده (٦٩٦٢)، وابن خزيمة في صحيحه (٢٠١٣).

الوجه الثالث: رواه الليث عن يحيى بن سعيد عن عبدالملك عن أبي بكر عن عبدالرحمن بن الحارث عن أم سلمة < ، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٩٦٧).

قلت: ولم يتابع على روايته مما يدل على وهمه.

ثالثاً: روى عبدالله بن أبي سلمة الحديث واختلف عليه:

فرواه أبو شهاب عن يحيى بن سعيد عن عبدالله بن أبي سلمة عن أم سلمة < ، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٩٦٨).

قلت: ولم يتابعه أحدٌ من أصحاب يحيى على روايته؛ مما يدل على خطئه.

ورواه أبو الزبير المكي عن عبدالله بن أبي سلمة عن عائشة < ، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٩٦٩)، (٢٩٧٠).

قلت: ولم يتابع على روايته.

ورواه ابن إسحاق عن عبدالله عن عراك عن أبي بكر عن عائشة وأم سلمة { ،

---

(١) علل الدارقطني (١٥/ ٩٥).

(٢) علل الدارقطني (١٥/ ٩٤- ٩٧).

أخرج طريقه: الطحاوي في مشكل الآثار (٥٣٥)، (٥٣٦).

وصحح الدارقطني هذه الطريق فقال: وحديث ابن إسحاق أصح[(١)]

تنبيـــــه: ذكر النسائي عنواناً بالاختلاف على سليمان وهو ابن بلال، ولم يذكر سوى طريقٍ واحدةٍ هي من رواية خالد بن مخلد عن سليمان عن يحيى بن سعيد عن عراك عن عبدالملك بن أبي بكر عن أم سلمة < .

وقد روى أبو عوانة هذا الحديث من طريق يحيى بن صالح الوحاظي عن سليمان ابن بلال عن عبدالله بن عبدالرحمن بن معمر الأنصاري أن أبا يونس مولى عائشة أخبره عن عائشة < أنّ رجلاً جاء إلى النبي ﷺ يسأله، قالت عائشة: وأنا من وراء الباب، فقال: يا رسول الله تدركني الصلاة وأنا جنب أفأصوم. فقال رسول الله ﷺ: "وأنا تدركني الصلاة وأنا جنب فأصوم". قال: لست مثلنا يا رسول الله، قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر، قال: "والله إني لأرجو أن أكون أخشاكم لله وأعلمكم بما أتقي"[(٢)].

ورواه الطبراني أيضاً من طريق إسماعيل بن أبي أويس عن أخيه عبدالحميد عن سليمان بن بلال عن ربيعة بن عبدالرحمن عن عراك بن مالك عن أبي بكر بن عبدالرحمن ابن الحارث بن هشام عن أم سلمة < زوج النبي ﷺ أنّ النبي ﷺ كان يصبح جنباً من نكاح غير احتلام[(٣)].

فهل أراد النسائي أحد هذين الطريقين عن سليمان أم لا؛ وهل ذكرها في كتابه وسقطت من النُسَخ، الله أعلم.

وبهذا يتبيّن أنّ عرض النسائي الخلاف على عراك بن مالك لم يؤثر على الحديث فهو محفوظ عنه من طرق صحيحة، صحح الدارقطني بعضها، والله أعلم.



---

(١) علل الدارقطني (١٥/ ٩٤- ٩٧). بتصرف.

(٢) مستخرج أبي عوانة (٢/ ٢٠١).

(٣) المعجم الأوسط (٢/ ٢٥٤).

(٩٥) [٣١٦٧، ٣١٦٨] حديث عبد ربه بن سعيد بن قيس عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن عائشة وأم سلمة { في حديث صيام الجنب.

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب صيام من أصبح جنباً[١]، وأبان فيه عن اختلاف بين مالك بن أنس وعمرو بن الحارث على عبد ربه بن سعيد.

ذلك أنّه ابتدأ بقوله: ذكر الاختلاف على عبدربه بن سعيد في هذا الحديث.

ثم أخرج الحديث من طريق مالك بن أنس عن عبد ربه بن سعيد عن أبي بكر بن عبدالرحمن عن عائشة وأم سلمة { أنّ رسول الله ﷺ كان يصبح جنباً من جماع غير احتلام في رمضان، ثم يصوم.

ثم رواه من طريق عمرو بن الحارث عن عبد ربه بن سعيد عن عبدالله بن كعب الحميري أنّ أبا بكر حدّثه أنّ مروان أرسله إلى أم سلمة < يسأل عن الرجل يصبح جنباً ثم يصوم، فقالت: كان رسول الله ﷺ يصبح جنباً من جماع لا حلم، ثم لا يفطر ولا يقضي.

وهذا التصرف من النسائي صريح ببيان الاختلاف على عبد ربه بن سعيد، ولم يُرجّح النسائي بين الروايتين هنا، ولم يظهر لي من سياقه ما يدل على ترجيحه لأحدهما.

وبالنظر إلى الراويين المختلفين على عبد ربه وهما مالك وعمرو نجد أنّهما ثقتان.

أمّا مالك بن أنس نجم السنن فثقة باتفاق. قال ابن عيينة: كان مالك إماماً في الحديث، وكذا قال يحيى بن سعيد[٢]، وقال يحيى بن معين: ثقةٌ ثبتٌ[٣]، وقال أبو حاتمٍ: ثقة إمام أهل الحجاز[٤]، ووثقه العجلي[٥].

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٣٣٠).

(٢) التاريخ الكبير للبخاري (٧/ ٣١٠).

(٣) تهذيب الكمال (٢٧/ ١١٥).

(٤) الجرح والتعديل (٨/ ٢٠٦).

(٥) الثقات (٢/ ٢٥٩).

وأمّا عمرو بن الحارث المصري فثقةٌ عندهم، وثّقه يحيى بن معين[(١)]، والعجلي[(٢)]، وأبو زرعة[(٣)]، والنسائي[(٤)]، وقال أبو حاتمٍ: كان أحفظ الناس في زمانه؛ ولم يكن له نظير في الحفظ في زمانه[(٥)]، وقال أحمد بن حنبل: ما في هؤلاء المصريين أثبت من الليث بن سعد، لا عمرو بن الحارث ولا أحد، وقد كان عمرو بن الحارث عندي ثم رأيت له أشياء مناكير[(٦)].

قلت: فكلاهما ثقةٌ؛ والذي يظهر لي أنّ الطريقين محفوظان؛ وأنّ عبد ربه بن سعيد قد ضبط كلا الحديثين وذلك لأمرين:

الأول: بسبب الاختلاف في الإسناد؛ فمالكٌ أسنده في آخره عن عائشة وأم سلمة { جميعاً، بينما أسنده عمرو عن أم سلمة < وحدها.

الثاني: بسبب الاختلاف في المتن، فحديث عمرو فيه زيادة في اللفظ على حديث مالك وهي التأكيد على عدم القضاء، والله أعلم.

هذا ما ظهر لي من سياق النسائي.

وقد جاءت نتيجة التخريج على النحو التالي:

أولاً: روى مالك بن أنس الحديث عن عبد ربه بن سعيد عن أبي بكر بن عبدالرحمن عن عائشة وأم سلمة { ، أخرج طريقه: مسلم في صحيحه (١١٠٩)، وأبو داود في سننه (٢٣٨٨)، والنسائي في الكبرى (٢٩٧١)، وأحمد في مسنده (٢٤٠٧٤).

ثانياً: روى عمرو بن الحارث الحديث عن عبد ربه بن سعيد عن عبدالله بن كعب

---

(١) تاريخ ابن معين – رواية ابن محرز (١/ ١٠٧).

(٢) الثقات (٢/ ١٧٢).

(٣) الجرح والتعديل (٦/ ٢٢٦).

(٤) تهذيب الكمال (٢١/ ٥٧٣).

(٥) الجرح والتعديل (٦/ ٢٢٦).

(٦) تهذيب الكمال (٢١/ ٥٧٣).

الحميري عن أبي بكر عن أم سلمة < ، أخرج طريقه: مسلم في صحيحه (١١٠٩)، والنسائي في الكبرى (٢٩٧٢)، وأبو عوانة في مستخرجه (٢٨٥٠).

وبهذا يتبيّن أنّ عرض الإمام النسائي الخلاف على عبد ربه بن سعيد لم يؤثر على الحديث؛ فهو محفوظ عنه من الطريقين؛ ولذلك أخرجه مسلم في صحيحه، والله أعلم.



(٩٦) [٣١٧٠، ٣١٧١] حديث مجاهد عن أبي بكر بن عبد الرحمن في حديث صيام الجنب.

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب صيام من أصبح جنباً[١]، وأبان فيه عن اختلاف بين عبيدة بن حميد وأبي حفص الأبار على منصور بن المعتمر.

ذلك أنّه أخرج الحديث من طريق عَبيدة بن حميد عن منصور عن مجاهد عن أبي بكر بن عبدالرحمن بن الحارث قال: قال أبو هريرة: من أصبح جنباً فلا صوم له، فأرسل مروان عبدالرحمن إلى عائشة يسألها، فقال لها: إنّ أبا هريرة يقول: من أصبح جنباً فلا صوم له، فقالت عائشة: قد كان رسول الله ﷺ يجنب ثم يتم صومه، فأرسل إلى أبي هريرة فأخبره أنّ عائشة قالت: إنّ رسول الله ﷺ كان يجنب ثم يتم صومه. فكف أبو هريرة.

ثم رواه من طريق أبي حفص عمر بن عبدالرحمن عن منصور عن مجاهد عن عائشة < قالت: كان رسول الله ﷺ يصبح وهو جنب فيتم صومه.

وهذا التصرف من النسائي صريح ببيان الاختلاف على منصور بن المعتمر. ولم يُرجِّح النسائي بين الروايتين هنا، ولم يتبيّن لي من سياقه ما يدل على ترجيحه لأحدها.

وإذا نظرنا إلى الراويين المختلفين على منصور وهما عبيدة بن حميد وأبي حفص الأبار نجد أنّهما متقاربان.

أمّا عَبيدة بن حميد التيمي فصدوقٌ، قال أحمد بن حنبل: صالح الحديث عن منصور[٢]، وقال أيضاً: ليس به بأس[٣]، وقال يحيى بن معين: ما به المسكين بأس[٤]، وقال مرة: ثقةٌ[٥]،

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٣٣١).

(٢) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبدالله (٢/ ٤١٣).

(٣) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص: ٣٦٧).

(٤) الجرح والتعديل (٦/ ٩٢).

(٥) تهذيب الكمال (١٩/ ٢٥٩).

وقال العجلي: لا بأس به[1]، وقال النسائي: ليس به بأسٌ[2].

وأمّا أبو حفص عمر بن عبدالرحمن الأبار فصدوقٌ، قاله أبو حاتم وأبو زرعة[3]، وقال النسائي: ليس به بأس[4]، ووثّقه يحيى بن معين[5]، والعجلي[6]، والدارقطني[7].

وعليه فكلاهما صدوقٌ، ولا يمكن الترجيح بينهما.

وبعد تخريج الحديث وتتبع طرقه تبيّن ما يلي:

أولاً: روى الحديث عن منصور عن مجاهد عن عائشة < راويان هما:

١- أبو حفص الأبار، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٩٧٥).

٢- شريك النخعي، أخرج طريقه: الطبراني في الأوسط (٧٨٦٦).

ثانياً: روى جرير بن عبدالحميد الحديث عن منصور عن مجاهد عن أبي بكر أو غيره عن عبدالرحمن بن الحارث عن عائشة < ، أخرج طريقه: إسحاق بن راهويه في مسنده (١٠٨٢).

قلت: وهو يُرجّح أنّ الحديث لم يسمعه مجاهد من عائشة < ؛ بالرغم من مخالفته لطريق عبيدة ومن تابعه؛ كما سيأتي.

ثالثاً: روى الحديث عن منصور عن مجاهد عن أبي بكر عن عائشة < ثلاثة رواة بحسب ما تحصل لي وهم:

١- عبيدة بن حميد، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٩٧٤)، وأحمد في مسنده (٢٦٢٩٨).

---

(١) الثقات (٢/ ١٢٣).

(٢) تهذيب الكمال (١٩/ ٢٦١)

(٣) الجرح والتعديل (٦/ ١٢٢).

(٤) تهذيب الكمال (٢١/ ٤٢٨).

(٥) الجرح والتعديل (٦/ ١٢٢).

(٦) الثقات (ص: ٣٥٩).

(٧) تهذيب الكمال (٢١/ ٤٢٨).

٢- زياد بن عبدالله، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (٢٦٣٧٢).

٣- جعفر بن الحارث، أشار إلى روايته الدارقطني[١].

وعليه فإنّ من تابع عبيدة أكثر وأوثق ممن تابع أبا حفص؛ فرواية عبيدة بذلك أرجح.

وبهذا يتبيّن أنّ رواية أبي حفص معلولة برواية عبيدة ومن تابعه، وهي علة لم تؤثر على استدلال النسائي بالحديث، والله أعلم.



---

(١) علل الدارقطني (١٥/ ٩٧)..

(٩٧) [٣١٧٢-٣١٣١٨٤] حديث الشعبي عن أبي بكر عن عائشة < في صيام الجنب.

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب صيام من أصبح جنباً[1]، وأبان فيه عن اختلاف بين الرواة على عامر الشعبي.

ذلك أنّه ابتدأ بقوله: ذكر الاختلاف على عامر الشعبي في هذا الحديث.

ثم أخرج الحديث من طريق يحيى القطّان عن إسماعيل بن أبي خالد عن عامر الشعبي عن أبي بكر بن عبدالرحمن قال: أتيت عائشة فقلت: إنّ أبا هريرة يقول: إنّه من أصبح جنباً فلا يصم، فقالت: لست أقول في ذلك شيئاً كان المنادي ينادي بالصلاة وإنّه لجنبٌ، فأرى حدر الماء بين كتفيه ثم يصلي الفجر، ثم يظل صائماً. ثم قال النسائي: **خالفه معتمر بن سليمان فرواه عن إسماعيل عن مجالد عن الشعبي.**

ثم رواه من طريق أبي حفص الفلاس عن معتمر عن إسماعيل عن مجالد عن عامر عن أبي بكر بن عبدالرحمن. قال (أي الفلاس): فذكرته ليحيى فقال: حدثنا إسماعيل قال: حدثنا عامر عن أبي بكر بن عبدالرحمن عن عائشة < . قال (أي الفلاس): وسمعت يحيى يقول: أنا سمعت مجالداً يُحدِّث عن عامر عن عبدالرحمن بن الحارث عن عائشة < بمثله.

ثم رواه من طريق عبدالواحد بن زياد عن سليمان الشيباني عن الشعبي عن أبي بكر بن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام قال: قال أبو هريرة: من أصبح جنباً فلا يصومنّ، فدخل أبي على عائشة فدخلت معه فسألها...الحديث.

ثم رواه من طريق داود بن أبي هند عن عامر عن عمر بن عبدالرحمن بن الحارث ابن هشام أنّ أباه أرسل إلى عائشة < يسألها عن الجنب يصبح هل يصوم...الحديث.

ثم ساقه من طريق إسحاق الأزرق عن زكريا بن أبي زائدة عن الشعبي عن عبدالرحمن بن الحارث عن عائشة < قالت: كان بلال يأتي النبي ﷺ فيؤذنه لصلاة

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٣٣٢).

الغداة وهو جنب، فيغتسل ثم يأتي المسجد فيصلي الركعتين ورأسه يقطر من الجنابة، ثم يصوم ذلك اليوم.

ثم رواه من طريق شعبة عن عبدالله بن أبي السفر عن الشعبي عن عبدالرحمن بن الحارث عن عائشة < قالت: كان رسول الله ﷺ يصبح جنباً ثم يغتسل ثم يخرج إلى الصلاة ويصلي وأسمع قراءته، ثم يصوم. ثم قال النسائي: **الاختلاف على مغيرة.**

فرواه من طريق خالد الحذاء عن مغيرة بن مقسم عن الشعبي عن عبدالرحمن بن الحارث عن عائشة < قالت: لقد رأيت رسول الله ﷺ يقوم على المخضب[1] ثم يتم صوم يومه.

ثم ساقه من طريق جرير بن عبدالحميد عن مغيرة عن الشعبي عن عائشة < قالت: كان رسول الله ﷺ يخرج ورأسه يقطر لصلاة الفجر، ثم يتم صومه ذلك اليوم.

ثم أورده من طريق سليمان التيمي عن المغيرة عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة < قالت: كان رسول الله ﷺ يقوم من المخضب لصلاة الغداة فيغتسل، ثم يصومه. ثم قال النسائي: **خالفهم مطرف فرواه عن الشعبي عن مسروق عن عائشة <** .

فرواه من طريق مطرف بن طريف عن الشعبي عن مسروق عن عائشة < قالت: كان رسول الله ﷺ يبيت جنباً فأتاه بلال فآذنه بالصلاة، فوثب فصب على رأسه، ثم خرج ورأسه يسيل من الجنابة، ثم يصوم يومه ذلك. قال أبو عبدالرحمن: **أرسله سيار فرواه عن الشعبي عن عائشة <** .

فرواه من طريق سيار عن الشعبي عن عائشة < أنّ رسول الله ﷺ كان يغتسل بعد طلوع الفجر ثم يصلي بالناس ورأسه يقطر، ثم يصوم يومه ذلك. ثم قال النسائي: **تابعه على إرساله عاصم.**

----

(١) المِخضب بالكسر: شبه المركن، وهي إجانة تغسل فيها الثياب. النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ٣٩).

فرواه من طريق عاصم الأحول عن الشعبي أنّ عائشة < حدثت أنّ النبي ﷺ كان يصبح جنباً من غير احتلام، ثم يصبح صائماً.

وهذا التصرف من النسائي صريح ببيان الاختلاف على عامر الشعبي؛ ولم يُرجِّح النسائي بين الروايات هنا إلا أنّ سياقه يدل على ترجيحه لرواية إسماعيل بن أبي خالد والشيباني عن الشعبي عن أبي بكر عن عائشة < بقصة أبي هريرة ﷺ، وترجيحه أيضاً لرواية زكريا وابن أبي السفر عن الشعبي عن عبدالرحمن بن الحارث عن عائشة < ، وترجيحه لرواية المغيرة عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة < وذلك أخذاً مما يلي:

١- أنّ إسماعيل بن أبي خالد أوثق أصحاب الشعبي ويليه الشيباني، قال أحمد بن حنبل: هو أعلى أصحاب الشعبي وهو يروي عن عشرة من أصحاب الشعبي عن الشعبي مثل بيان وفراس وغيرهم[1]، وقال عبدالله بن أحمد عن أبيه: أصح الناس حديثاً عن الشعبي ابن أبي خالد. قلت فزكريا وفراس وابن أبي السفر. قال ابن أبي خالد شرب العلم شرباً، ابن أبي خالد أحفظهم[2]. وقال عثمان الدارمي: سألت يحيى بن معين عن أصحاب الشعبي قلت: إسماعيل بن أبي خالد أحب إليك في الشعبي أم الشيباني فقال ابن أبي خالد، والشيباني ثقة[3]، وقال أبو حاتمٍ: لا أقدم على ابن أبي خالد أحداً من أصحاب الشعبي.

٢- أنّ رواية الشعبي عن أبي بكر عن عائشة < ذُكرت فيها القصة كاملة بحديث أبي هريرة ﷺ، بينما رواية الشعبي عن عبدالرحمن بن الحارث عن عائشة < إنّما ذكرت الحديث بدون قصة أبي هريرة ﷺ. وقد رواها عن الشعبي عددٌ يستحيل وهمهم جميعاً عليه فيها.

٣- ومما يدل على صحة الطريقين عنه أنّ لفظ حديث الشعبي عن أبي بكر يختلف عن لفظ حديثه عن أبيه عبدالرحمن بن الحارث، مما يدل على ضبط الشعبي للطريقين.

---

(١) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبدالله (٢/ ٧٤).

(٢) الجرح والتعديل (٢/ ١٧٥).

(٣) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: ٥٦).

٤- أمّا عن ترجيحه لرواية المغيرة عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة < ؛ فلأنّ النسائي قد كرر ذكرها متابعةً لروية حمّاد بن أبي سليمان محتجاً بها كما سيأتي.

وبعد تخريج الحديث وتتبع طرقه تبيّن ما يلي:

أولاً: روى الحديث عن عامر الشعبي عن أبي بكر عن عائشة < راويان هما:

١- إسماعيل بن أبي خالد، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٩٧٦)، وأحمد في مسنده (٢٥٦٧٥)، وابن حبّان في صحيحه (٣٤٨٨).

٢- سليمان الشيباني، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٩٧٨)، وأبو يعلى في مسنده (٩٥٦٨).

ثانياً: روى الحديث عن عامر الشعبي عن عبدالرحمن بن الحارث عن عائشة < أربعة رواة هم:

١- عبدالله بن أبي السفر، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٩٨١)، وأحمد في مسنده (٢٤٤٢٩)، والطيالسي في مسنده (١٦٠٥).

٢- زكريا بن أبي زائدة، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٩٨٠)، وأحمد في مسنده (٢٤٨١٦)، وإسحاق بن راهويه في مسنده (١٠٩٠).

٣- مغيرة بن مقسم، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٩٨٢).

٤- مجالد بن سعيد، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٩٧٧).

ومما سبق يتضح أنّ أصحاب المصنفات اهتموا بهذين الطريقين فأخرجوهما. وهذا يدل على صحتهما عند الأئمة.

ثالثاً: روى معتمر الحديث عن إسماعيل بن أبي خالد عن مجالد عن الشعبي عن أبي بكر، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٩٧٧).

قلت: ولم يتابع معتمر على روايته؛ بل قد خالفه يحيى القطان وهو أوثق منه؛ فرواه عن مجالد عن الشعبي عن عبدالرحمن بن الحارث، أخرج طريقه النسائي في الموضع نفسه.

رابعاً: روى داود بن أبي هند الحديث عن الشعبي عن عمر بن عبدالرحمن عن أبيه عن عائشة < ، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٩٧٩).

وداود ثقةٌ إلا أنّه قد يهم أحياناً، فقد ذكره ابن حبّان في ثقاته وقال: كان يَهِمُ إذا حدث من حفظه[(١)].

قلت: ولم يتابع على روايته مما يدل على وهمه.

خامساً: روى سليمان التيمي الحديث عن مغيرة عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة < ، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٩٨٤)، (٣٠١١).

وقد تابعه حمّادُ بن أبي سليمان، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٠١٠)، (٣٠١٥)، وأحمد في مسنده (٢٥٥٦٩).

قلت: وهي طريقٌ صحيحةٌ.

سادساً: روى مطرف بن طريف الحديث عن الشعبي عن مسروق عن عائشة < ، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٩٨٥)، وابن ماجه في سننه (١٧٠٣)، وأحمد في مسنده (٢٤٧٠١)، وابن حبّان في صحيحه (٣٤٩٠).

وقد ذكر الدارقطني الخلاف على الشعبي في هذا الحديث وبيّن أنّ مطرفاً لم يتابع على روايته[(٢)].

سابعاً: روى الحديث عن الشعبي عن عائشة < مرسلاً ثلاثة رواة هم:

١- مغيرة بن مقسم، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٩٨٣).

٢- سيار أبو الحكم، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٩٨٦)، وأحمد في مسنده (٢٥٣٦٨).

٣- عاصم الأحول، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٩٨٧).

---

(١) الثقات (٦/ ٢٧٨).

(٢) علل الدارقطني (١٥/ ٩٧).

وعامر الشعبي لم يدرك عائشة < ، قال يحيى بن معين: ما روى الشعبي عن عائشة مرسلٌ[1]، وقال أبو حاتمٍ: الشعبي عن عائشة مرسلٌ؛ إنّما يُحدِّث عن مسروق عن عائشة[2].

والذي يظهر أنّ الشعبي كان يصل الحديث مرةً ويرسله أخرى.

وبهذا يتضح أنّ الرواية الصحيحة عن الشعبي هي عن أبي بكر بن عبدالرحمن وعن أبيه عبدالرحمن، ويتضح أيضاً أنّ رواية مغيرة عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة < صحيحةٌ أيضاً.

وبذلك يتبين أنّ عرض الإمام النسائي الاختلافَ على عامر الشعبي لم يؤثر على استدلاله بالحديث، فله طرقٌ موصولةٌ صحيحةٌ عنه، لم يُعِلّها أحدٌ من الأئمة، والله أعلم.



---

(١) المراسيل لابن أبي حاتم (ص: ١٥٩).

(٢) المراسيل لابن أبي حاتم (ص: ١٦٠)

(٩٨) [٣١٨٥-٣١٨٧] حديث الأعمش عن عمارة بن عمير عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن عائشة < قالت: كان رسول الله ﷺ يصبح جنباً، ثم يغتسل ويصوم يومه ذلك.

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب صيام من أصبح جنباً[1]، وأبان فيه عن اختلاف بين الرواة على سليمان بن مهران الأعمش.

ذلك أنّه ابتدأ بقوله: ذكر الاختلاف على سليمان بن مهران الأعمش في هذا الحديث.

ثم أخرج الحديث من طريق أبي معاوية محمد بن خازم عن الأعمش عن عمارة بن عمير عن أبي بكر بن عبدالرحمن عن عائشة < قالت: كان رسول الله ﷺ يصبح جنباً، ثم يغتسل ويصوم يومه ذلك.

ثم رواه من طريق جرير بن عبدالحميد عن الأعمش عن جامع بن شداد عن أبي بكر بن عبدالرحمن عن عائشة < قالت: كان رسول الله ﷺ يخرج إلى صلاة الفجر وإنّ رأسه ليقطر ماءً، ثم يظل ذلك اليوم صائماً.

ثم ساقه من طريق جرير أيضاً عن الأعمش عن عمارة وجامع بن شداد عن أبي بكر بن عبدالرحمن عن عائشة < بنحوه.

وهذا التصرف من النسائي صريح ببيان الاختلاف على سليمان الأعمش، ولم يُرجِّح النسائي بين الروايات هنا؛ إلا أنّ سياقه يدل على تصحيحها جميعاً؛ وذلك أخذاً مما يلي:

١- أنّه ذكر طريق أبي معاوية عن الأعمش عن عمارة بن عمير، ثم أتبعها برواية جرير عن الأعمش عن جامع بن شداد، ثم رواه من طريق جرير عن الأعمش عنهما جميعاً مما يدل على أنّه محفوظٌ عند الأعمش عنهما.

٢- أنّ النسائي ذكر طبقات أصحاب الأعمش؛ فذكر أبا معاوية وجريراً في الطبقة

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٣٣٧).

الثالثة من أصحابه مما يدل على تقاربهما في الرواية عنه، فليست رواية أبي معاوية بأقوى من رواية صاحبه جرير[1].

وبالنظر إلى الراويين المختلفين على الأعمش وهما أبو معاوية وجرير نجد أنّهما ثقتان، فأبو معاوية الضرير وثّقه العجلي[2]، وابن حبان[3]، والنسائي، وقال ابن خراش: صدوقٌ[4]، وقال ابن حجر: ثقةٌ أحفظ الناس لحديث الأعمش وقد يهم في حديث غيره[5].

وكذلك جرير بن عبدالحميد الضبي وثّقه أبو حاتم[6]، والعجلي[7]، والنسائي[8]، وابن حبّان[9]، وقال أبو زرعة: صدوقٌ من أهل العلم[10].

وعليه فلا يمكن الترجيح من خلال الراوي.

وبعد تخريج الحديث والنظر في طرقه تبيّن ما يلي:

أولاً: روى الحديث عن الأعمش عن عمارة بن عمير عن أبي بكر عن عائشة < ثلاثة رواة بحسب ما تحصل لي وهم:

١- أبو معاوية الضرير، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٩٨٨)، وأحمد في مسنده (٢٥٩٢٢)، وإسحاق بن راهويه في مسنده (١٠٨٧)، وابن أبي شيبة في مصنفه

----

(١) الطبقات للنسائي (ص: ٧٨).

(٢) الثقات(٢/ ٢٣٦).

(٣) الثقـات (٧/ ٤٤١)

(٤) تهذيب الكمال (٢٥/ ١٣٢).

(٥) تقريب التهذيب (٨٤٠).

(٦) الجرح والتعديل (٢/ ٥٠٦).

(٧) الثقات (١/ ٢٦٧).

(٨) تهذيب الكمال (٤/ ٥٥٠).

(٩) الثقـات (٦/ ١٤٥).

(١٠) الجرح والتعديل (٢/ ٥٠٦).

(٩٥٦٧).

٢- جرير بن عبدالحميد، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٩٩٠).

٣- أبو الأحوص سلاّم بن سليم، أخرج طريقه: الطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٤٥٧).

ثانياً: روى جرير بن عبدالحميد الحديث عن الأعمش عن جامع بن شداد عن أبي بكر عن عائشة < ، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٩٨٩)، وإسحاق بن راهويه في مسنده (١٠٨٦)، (١٧٣٢).

ثالثاً: روى جرير أيضاً الحديث عن الأعمش عن عمارة وجامع عن أبي بكر عن عائشة < ، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٩٩٠).

وبذلك يتبين أنّ عرض الإمام النسائي الاختلافَ على الأعمش غير مؤثر في صحة الحديث، فالطرق كلها محفوظة عنه؛ وليس ذلك بغريب على الأعمش فهو من المكثرين في الرواية، والله أعلم.



(٩٩) [٣١٨٨، ٣١٨٩] حديث الحكم بن عتيبة عن أبي بكر عن عائشة < في صيام الجنب.

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب صيام من أصبح جنباً[1]، وأبان فيه عن اختلاف بين مالك بن مغول وشعبة بن الحجاج على الحكم بن عتيبة.

ذلك أنّه ابتدأ بقوله: ذكر الاختلاف على الحكم بن عتيبة في هذا الحديث.

ثم أخرج الحديث من طريق مالك بن مغول عن الحكم بن عتيبة عن أبي بكر ابن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام قال: دخلت على عائشة فقالت: لقد كان رسول الله ﷺ يخرج إلى صلاة الغداة وإنّ رأسه يقطر من الغسل، ثم يصبح صائماً، فذكره أبي لمروان فقال: لتذهبن إلى أبي هريرة حتى تخبره، فقال أبو هريرة: هو كما قالت عائشة.

ثم رواه من طريق شعبة بن الحجاج عن الحكم عن أبي بكر بن عبدالرحمن عن أبيه قال: دخلت على عائشة فقالت: كان رسول الله ﷺ يصبح جنباً، ثم يغتسل ثم يغدو إلى المسجد ورأسه يقطر ثم يصوم ذلك اليوم. فأخبرت بقولها مروان، فقال لي أخبر -يعني أبا هريرة- بقول عائشة، فقلت: إنّه صديق لي فأحب أن تعفيني، فقال: عزمت عليك، فانطلقت أنا وهو إليه فأخبرته بقولها، فقال عائشة إذا أعلم برسول الله ﷺ.

وهذا التصرف من النسائي صريح ببيان الاختلاف على الحكم بن عتيبة، ولم يُرجِّح النسائي بين الروايتين هنا ولم يتبيّن لي من سياقه ما يدل على ترجيحه لإحدى الروايتين.

وإذا نظرنا إلى الراويين المختلفين على الحكم وهما مالك بن مغول وشعبة نجد أنّهما ثقتان.

أمّا مالك بن مغول البجلي فوثّقه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين[2]، والعجلي[3]،

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٣٣٨).

(٢) الجرح والتعديل (٨/ ٢١٦)

(٣) الثقات (٢/ ٢٦١)

وأبو حاتم[1]، والنسائي[2].

وأمّا شعبة بن الحجاج فهو إمامٌ ثقة ثبتٌ، وقد سبقت ترجمته[3].

وعليه فلا يمكن الترجيح من خلال الراوي.

وبعد تخريج الحديث وتتبع طرقه تبيّن ما يلي:

أولاً: روى مالك بن مغول الحديث عن الحكم بن عتيبة عن أبي بكر بن عبدالرحمن عن عائشة < ، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٩٩١)، والطبراني في الأوسط (٣٥٦٢).

ثانياً: روى شعبة بن الحجاج الحديث عن الحكم بن عتيبة عن أبي بكر بن عبدالرحمن عن أبيه عن عائشة < ، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٩٩٢)، وأحمد في مسنده (٢٤٦٨١)، وإسحاق بن راهويه في مسنده (١٠٨٥)، والطيالسي في مسنده (١٦٠٦)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٥٤١).

ونلحظ مما سبق اهتمام أصحاب المصنفات بطريق شعبة مما يدل على تقديمهم لها على رواية مالك بن مغول، ولم يروه عن الحكم أحدٌ سواهما على مبلغ علمي.

وبهذا يتبيّن أنّ عرض النسائي الاختلافَ على الحكم بن عتيبة لم يؤثر في صحة الحديث، فكيفما دار فهو على ثقة، وقد ثبت دخول أبي بكر وأبيه على عائشة وسؤالهما لها عن هذا الحديث، والله أعلم.

---

(١) الجرح والتعديل (٨/ ٢١٦)

(٢) تهذيب الكمال (٢٧/ ١٦١).

(٣) في الإعلال رقم (١٧).

(١٠٠) [٣١٩٠-٣١٩٣] حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة < في صيام الجنب.

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب صيام من أصبح جنباً(١)، وأبان فيه عن اختلاف بين الرواة على أبي سلمة بن عبدالرحمن.

ذلك أنّه ابتدأ بقوله: ذكر الاختلاف على أبي سلمة بن عبدالرحمن في هذا الحديث.

ثم أخرج الحديث من طريق عبدالله بن عبدالرحمن عن أبي سلمة بن عبدالرحمن عن عائشة < أنّ رسول الله ﷺ كان يصبح جنباً من غير طروقة(٢) ثم يصوم (٣).

ثم رواه من طريق يحيى بن أبي كثير قال: حدثني أبو سلمة بن عبدالرحمن قال: كانت عائشة وأم سلمة { تقولان: كان رسول الله ﷺ يصبح جنباً من جماع غير حلم ثم يصوم.

ثم ساقه من طريق أسباط بن محمد عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة قال: قال أبو هريرة ﷺ: من أدرك الصبح وهو جنبٌ فليفطر ففظع الناس من قول أبي هريرة، وأرسل مروان وهو أمير المدينة عبدالرحمن بن الحارث بن هشام، قال: اذهب إلى عمتك أم سلمة فسلها عن هذا الحديث الذي يحدث به أبو هريرة، فجاءها فذكر ذلك لها، فقالت: أشهد على رسول الله ﷺ لكان يصبح جنباً مني، ثم يصوم ويأمر بالصيام في رمضان. فقال مروان: فحدِّثه بهذا الحديث الذي حدثتك أم سلمة، فجاءه فذكر ذلك له، فقال أبو هريرة: حدثنا فلانٌ ونزع عنه. ثم قال النسائي: **خالفه عبد العزيز بن محمد فرواه عن محمد بن عمرو عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب.**

فرواه من طريق عبدالعزيز بن محمد عن محمد - وهو ابن عمرو - عن يحيى بن

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٣٣٩).

(٢) طروقة: أي زوجة. وكل امرأة طروقة زوجها، النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/ ١٢٢).

(٣) روى ابن حبانّ الحديث فقال فيه: من طروقة. ويبدو أنّ روايته هي الصواب. لأنّ جنابة النبي صلى الله عليه وسلم كانت من جماع لا احتلام.

عبدالرحمن بن حاطب بن أبي بلتعة أنّ أبا هريرة ﷺ كان يحدِّث أنّه من أدرك الفجر وهو جنب فلا يصم... الحديث.

وهذا التصرف من النسائي صريح ببيان الاختلاف على أبي سلمة بن عبدالرحمن، ولم يُرجِّح النسائي بين الروايات هنا، إلا أنّ سياقه يدل على ترجيحه أنّ الحديث عن عائشة وأم سلمة { ، ويدل على تضعيفه للرواية الأخيرة عن يحيى بن عبدالرحمن؛ وذلك أخذاً مما يلي:

١- أنّه ذكر حديث أبي سلمة عن عائشة < من طريقين صحيحين.

٢- أنّه ذكر حديث أبي سلمة عن أم سلمة < أيضاً من طريقين صحيحين.

٣- أنّ أسباط بن محمد الذي روى الحديث عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة أوثق من عبدالعزيز بن محمد الدراوردي الذي رواه عن محمد بن عمرو عن يحيى بن عبدالرحمن بن حاطب؛ ولذلك فطريقه هي الصواب.

وأسباط بن محمد القرشي وثّقه يحيى بن معين، ويعقوب بن شيبة[1]، وقال أبو حاتم: صالح، وقال النسائي: ليس به بأس[2].

أمّا عبدالعزيز بن محمد الدراوردي فقد تكلموا في حفظه، قال أحمد بن حنبل: كان معروفاً بالطلب، وإذا حدّث من كتابه فهو صحيح، وإذا حدّث من كتب الناس وهم، كان يقرأ من كتبهم فيخطئ، وقال أبو زرعة: سيء الحفظ فربما حدّث من حفظه الشيء فيُخطِئ[3].

وبعد تخريج الحديث وتتبع طرقه تبيّن ما يلي:

أولاً: روى عبدالعزيز الدراوردي الحديث عن محمد بن عمرو عن يحيى بن عبدالرحمن عن أبي هريرة ﷺ، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٩٩٦).

---

(١) الجرح والتعديل (٢/ ٣٣٣).

(٢) تهذيب الكمال (٢/ ٣٥٦).

(٣) الجرح والتعديل (٥/ ٣٩٦).

قلت: ولم يتابع الدراوردي على روايته مما يدل على وهمه.

ثانياً: روى الحديث عن أبي سلمة عن عائشة < راويان هما:

١- عبدالله بن عبدالرحمن، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٩٩٣)، وابن حبّان في صحيحه (٣٤٩٣).

٢- يحيى بن أبي كثير، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٩٩٤).

ثالثاً: روى الحديث عن أبي سلمة عن أم سلمة < راويان هما:

١- يحيى بن أبي كثير، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٩٩٤).

٢- محمد بن عمرو، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٩٩٥).

وبذلك يتبين أنّ عرض الإمام النسائي الاختلافَ على أبي سلمة بن عبدالرحمن لم يؤثر في صحة الحديث، فالطرق كلها صحيحةٌ عنه. ولم يُعِلّها أحدٌ من الأئمة، إلا ما كان من مخالفة الدراوردي لأسباط بن محمد، والله أعلم.



(١٠١) [٣١٩٤-٣١٩٦] حديث سليمان بن يسار عن أم سلمة < في صيام الجنب.

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب صيام من أصبح جنباً[(١)]، وأبان فيه عن اختلاف بين الرواة على سليمان بن يسار.

ذلك أنّه ابتدأ بقوله: ذكر الاختلاف على سليمان بن يسار في هذا الحديث.

ثم أخرج الحديث من طريق خثيم بن عراك عن سليمان بن يسار قال: سمعت عائشة < تقول: كان النبي ﷺ يصبح جنباً فيغتسل ويصوم يومه ذلك.

ثم رواه من طريق محمد بن يوسف عن سليمان بن يسار قال: دخلت على أم سلمة < فحدثتني أنّ رسول الله ﷺ كان يصبح جنباً من غير احتلام ثم يصوم.

ثم ساقه من طريق أسامة بن زيد عن سليمان بن يسار عن أم سلمة قالت: كان رسول الله ﷺ يمس أهله من الليل، فيصبح جنباً فيغتسل ويصوم.

وهذا التصرف من النسائي صريح ببيان الاختلاف على سليمان بن يسار، ولم يُرجّح النسائي هنا بين الطريقين؛ إلا أنّ سياقه يدل على ترجيحه لحديث أم سلمة < ، وذلك أخذاً مما يلي:

١- أنّه روى حديث أم سلمة < من طريقين عن سليمان بن يسار، في مقابل طريق واحدةٍ ذكرته عن سليمان بن يسار عن عائشة < .

٢- وأيضاً فإنّ سليمان بن يسار هو مولى لأم سلمة < فروايته عن مولاته أقرب من روايته عن عائشة < .

٣- أنّ خثيم بن عراك لا يقارن في تثبته وضبطه بمحمد بن يوسف الكندي.

وخثيم بن عراك لا بأس به، فقد وثّقه النسائي[(٢)]، وابن حبّان[(٣)].

----

(١) السنن الكبرى (٤/ ٣٤١).

(٢) تهذيب الكمال (٨/ ٢٢٩).

(٣) الثقات (٦/ ٢٧٤).

ومحمد بن يوسف الكندي وثّقه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين[1]، والنسائي[2].

وبعد تخريج الحديث وتتبع طرقه تبيّن ما يلي:

أولاً: روى خثيم بن عراك الحديث عن سليمان عن عائشة < ، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٩٩٧)، وأحمد في مسنده (٢٦٣٩١).

قلت: ولم يتابع خثيم على روايته مما يدل على وهمه.

ثانياً: روى الحديث عن سليمان عن عائشة < راويان هما:

١- محمد بن يوسف، أخرج طريقه: مسلم في صحيحه (١١٠٩)، والنسائي في الصغرى (١٨٣)، وفي الكبرى (٢٩٩٨).

٢- أسامة بن زيد الليثي، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٩٩٩)، وأحمد في مسنده (٢٦٦١٠)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٩٥٦٩).

ومن التخريج يتضح أنّ أصحاب المصنفات اعتنوا بحديث سليمان عن أم سلمة < مما يدل على صوابها، خاصةً وأنّ الإمام مسلماً قد أخرجها في صحيحه.

وبهذا يتبين أنّ رواية خثيم بن عراك معلولة بروايتي محمد بن يوسف وأسامة بن زيد، وهي علة لم تؤثر على استدلال النسائي بالحديث، والله أعلم.



---

(١) الجرح والتعديل (٨/ ١١٩).

(٢) تهذيب الكمال (٢٧/ ٥٠).

(١٠٢) [٣١٩٧-٣٢٠٠] حديث أفلح بن حميد عن القاسم عن عائشة < في صيام الجنب.

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب صيام من أصبح جنباً[1]، وأبان فيه عن اختلاف بين الرواة على أفلح بن حميد.

ذلك أنّه ابتدأ بقوله: ذكر الاختلاف على أفلح بن حميد فيه.

ثم أخرج الحديث من طريق عبدالله بن وهب عن أفلح بن حميد أنّ القاسم بن محمد حدَّثه عن عائشة < زوج النبي ﷺ أنّ النبي ﷺ واقع أهله ثم نام ولم يغتسل حتى أصبح، فاغتسل فصلى ثم صام يومه ذلك.

ثم رواه من طريق حماد بن خالد عن أفلح بن حميد عن القاسم عن عائشة < أنّ النبي ﷺ أصاب بعض نسائه ثم نام حتى أصبح واغتسل وهو جنب.

ثم ساقه من طريق عمر بن أيوب عن أفلح عن القاسم عن عبدالله بن مسعود ﷺ قال: أصاب النبي ﷺ بعض نسائه، ثم نام حتى أصبح فاغتسل وأتم صومه. قال أبو عبدالرحمن: **الأول أولى بالصواب: رواية ابن وهب وحماد بن خالد.**

ثم رواه من طريق أبي عامر العقدي عن أفلح عن القاسم أنّ النبي ﷺ واقع بعض نسائه، ثم نام ولم يغتسل حتى استيقظ للصبح، فاغتسل وصلى ثم أتم صيامه.

وهذا التصرف من النسائي صريح ببيان الاختلاف على أفلح بن حميد، وقد رجّح النسائي هنا رواية عبدالله بن وهب وحمّاد بن خالد الخياط على رواية عمر بن أيوب.

وبالنظر إلى الرواة المختلفين على أفلح وهم عبد الله بن وهب و حمّاد بن خالد الخياط وعمر بن أيوب نجد ما يلي:

أمّا عبدالله بن وهب المصري فثقةٌ، قال أحمد بن حنبل: عبدالله بن وهب صحيح الحديث، يُفَصِّل السماع من العرض والحديث من الحديث، ما أصح حديثه وأثبته، قيل له أليس كان يُسيء الأخذ، قال: قد كان يُسيء الأخذ ولكن إذا نظرت في حديثه وما

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٣٤٢).

روى عن مشايخه وجدته صحيحاً، ووثَّقه يحيى بن معين[1] والعجلي[2]، وأبو زرعة[3]، والساجي[4]، وابن حبَّان[5]، وقال أبو حاتمٍ: صالح الحديث صدوقٌ[6]، وقال النسائي: كان يتساهل في الأخذ ولا بأس به، وقال في موضع آخر: ثقةٌ، ما أعلمه روى عن الثقات حديثاً منكراً[7].

وأمّا حمّاد بن خالد الخيّاط فثقةٌ عندهم، قال أحمد بن حنبل: كان حافظاً[8]، ووثّقه يحيى بن معين[9]، وعلي بن المديني[10]، وأبو زرعة، والنسائي[11]، وقال أبو حاتمٍ: صالح الحديث ثقةٌ[12].

وأمّا عمر بن أيوب الموصلي فصدوقٌ، قال أحمد بن حنبل: ليس به بأسٌ[13]، وقال أبو حاتم: صالح[14]،

---

(١) الجرح والتعديل (٥/ ١٨٩).

(٢) الثقات (٢/ ٦٥).

(٣) الجرح والتعديل (٥/ ١٨٩).

(٤) تهذيب التهذيب (٦/ ٧٤).

(٥) الثقات (٨/ ٣٤٦).

(٦) الجرح والتعديل (٥/ ١٨٩).

(٧) تهذيب التهذيب (٦/ ٧٤).

(٨) تهذيب الكمال (٧/ ٢٣٥).

(٩) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٣/ ١٥٧).

(١٠) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص: ١٤١).

(١١) تهذيب الكمال (٧/ ٢٣٦).

(١٢) الجرح والتعديل (٣/ ١٣٦).

(١٣) تهذيب الكمال (٢١/ ٢٧٩).

(١٤) الجرح والتعديل (٦/ ٩٩).

وقال يحيى بن معين: ثقةٌ مأمون[1]، وقال ابن حجر: صدوقٌ له أوهام[2].

وعليه فابن وهب وحمّاد أوثق من عمر؛ فروايتهما أرجح.

وبعد تخريج الحديث وتتبع طرقه تبيّن ما يلي:

أولاً: روى عمر بن أيوب الحديث عن أفلح عن القاسم عن ابن مسعود ﵁، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٠٠٢).

قلت: ولم يُتابَع عمر على روايته مما يدل على وهمه.

ثانياً: روى أبو عامر العقدي الحديث عن أفلح عن القاسم مرسلاً، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٠٠٣).

قلت: ولم يُتابَع أبو عامر على إرساله كما سيأتي.

ثالثاً: روى الحديث عن أفلح عن القاسم عن عائشة < ثلاثة رواة بحسب ما تحصل لي وهم:

١- عبدالله بن وهب، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٠٠٠)، وأبو يعلى في مسنده (٤٧٨٥).

٢- حمّاد بن خالد، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٠٠١)، وأحمد في مسنده (٢٥٨٥٤)، وأبو يعلى في مسنده (٤٧٠٥).

٣- أبو القاسم بن أبي الزناد، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (٢٦٢٠١).

ومما سبق يتبيّن اهتمام أصحاب المصنفات بحديث عائشة < ، مما يدل على صوابها.

وقد صوّبها الإمام المزي[3].

---

(١) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٤/ ٤٦٤).

(٢) تقريب التهذيب (٧١٤).

(٣) تحفة الأشراف (٧/ ١٣٣).

وبهذا يتبيّن أنّ رواية عمر بن أيوب معلولة برواية ابن وهب وحمّاد بن خالد، وهي علةٌ لم تؤثر على استدلال النسائي بالحديث، والله أعلم.



(١٠٣) [٣٢٠١-٣٢٠٣] حديث عطاء بن أبي رباح عن عائشة < في صيام الجنب.

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب صيام من أصبح جنباً[(١)]، وأبان فيه عن اختلاف بين الرواة على هشام بن حسّان.

ذلك أنّه ابتدأ بقوله: ذكر حديث عطاء عن عائشة فيه.

ثم أخرج الحديث من طريق أبي عاصم النبيل عن هشام بن حسّان عن قيس ابن سعد عن عطاء عن عائشة < **أنّ النبي ﷺ كان يصبح جنباً ثم يصوم.**

ثم رواه من طريق النضر بن شميل عن هشام عن قيس بن سعد عن عطاء عن عائشة < قالت: كان رسول الله ﷺ **يصبح جنباً من غير احتلام ثم يصوم يومه ذلك.**

ثم ساقه من طريق زائدة بن قدامة عن هشام قال: حدثنا عطاء بن أبي رباح عن عائشة < قالت: كان النبي ﷺ يصبح جنباً من غير احتلام ثم يصوم. ثم قال النسائي: **زائدة أثبت من أبي عاصم ومن النضر؛ وحديث النضر أولى بالصواب.**

وهذا التصرف من النسائي صريح ببيان الاختلاف على هشام بن حسّان، وقد رجّح النسائي حديث أبي عاصم والنضر بن شميل على حديث زائدة؛ مع أنّه أثبت منهما؛ وذلك لأنّ رواية الاثنين أثبت من رواية الواحد.

وبالنظر إلى الرواة المختلفين على هشام وهم أبو عاصم النبيل والنضر بن شميل وزائدة بن قدامة نجد ما يلي:

أمّا أبو عاصم النبيل فهو الضحاك بن مخلد وهو ثقةٌ، وثّقه يحيى بن معين[(٢)]، والعجلي[(٣)]، وقال أبو حاتمٍ: صدوقٌ[(٤)].

----

(١) السنن الكبرى (٤/ ٣٤٣).

(٢) تهذيب الكمال (١٣/ ٢٨٥).

(٣) الثقات (١/ ٤٧٢).

(٤) الجرح والتعديل (٤/ ٤٦٣).

وأمّا النضر بن شُميل فقد وثّقه علي ابن المديني، ويحيى بن معين، وأبو حاتمٍ[1].

وأمّا زائدة فهو ابن قدامة الثقفي، أبو الصلت الكوفي، وهو ثقةٌ أيضاً. قال أحمد بن حنبل: المتثبتون في الحديث أربعة: سفيان وشعبة وزهير وزائدة، وقال أيضاً: إذا سمعت الحديث عن زائدة وزهير فلا تبالِ ألاّ تسمعه عن غيرهما إلا حديثَ أبي إسحاق[2]، وقال أبو حاتمٍ: ثقةٌ صاحبُ سنةٍ، وقال أبو زرعة: زائدةُ صدوقٌ من أهل العلم[3]، وقال النسائي: ثقةٌ[4]، وذكره ابن حبان في ثقاته[5][6].

وعليه فزائدة أوثق من أبي عاصم والنضر، إلا أنّ روايته وهمٌ، والغلط لا يسلم منه أحد.

وبعد تخريج الحديث تبيّن ما يلي:

أولاً: روى زائدة الحديث عن هشام عن عطاء عن عائشة < ، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٠٠٦).

ولم أجد من تابع زائدة على روايته مما يدل على وهمه.

ثانياً: روى الحديث عن هشام عن قيس عن عطاء عن عائشة < ثلاثة رواة هم:

١- أبو عاصم النبيل، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٠٠٤).

٢- النضر بن شميل، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٠٠٥)، وإسحاق بن راهويه في مسنده (١٢١١).

---

(١) الجرح والتعديل (٨/ ٤٧٧).

(٢) تهذيب الكمال (٩/ ٢٧٦).

(٣) الجرح والتعديل (٣/ ٦١٣).

(٤) تهذيب الكمال (٩/ ٢٧٦).

(٥) الثقات (٦/ ٣٣٩).

(٦) لم أجد لعاصمٍ الأحول ذكرٌ في شيوخ زائدة، وكذلك لم أر لزائدة ذكر فيمن روى عن عاصم عند المزي في التهذيب.

٣- محمد بن عبدالملك أبو جابر الأزدي، أخرج طريقه: أبو محمد الفاكهي في فوائده (١٥٧).

وبذلك يتبيّن أنّ رواية زائدة معلولة بروايتي النضر وأبي عاصم، وهي علة لم تؤثر على استدلال النسائي بالحديث، والله أعلم.



(١٠٤) [٣٢٠٦-٣٢٠٧] حديث حمّاد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة < قالت: كان النبي ﷺ يخرج إلى الفجر ورأسه يقطر، ثم يظل صائماً.

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب صيام من أصبح جنباً[1]، وأبان فيه عن اختلاف بين كعب بن عبدالله وسفيان الثوري على حمّاد بن أبي سليمان.

ذلك أنّه ابتدأ بقوله: ذكر الاختلاف على حمّاد بن أبي سليمان في هذا الحديث.

ثم أخرج الحديث من طريق كعب بن عبدالله عن حمّاد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي عن علقمة بن يزيد عن عبدالله رضي الله عنه أنّ رسول الله ﷺ خرج يوماً في رمضان، ورأسه يقطر من جماع فمضى في صومه ذلك اليوم.

ثم رواه من طريق سفيان الثوري عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة < قالت: كان النبي ﷺ يخرج إلى الفجر ورأسه يقطر، ثم يظل صائماً. ثم قال أبو عبدالرحمن: **هذا أولى بالصواب من حديث كعب، وكعب بن عبد الله فلا نعرفه، وحديثه خطأ**. ثم قال النسائي: **تابعه على هذه الرواية مغيرة بن مقسم**.

فرواه من طريق مغيرة بن مقسم عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة < قالت: كان رسول الله ﷺ يقوم من المخضب لصلاة الغداة فيغتسل ثم يصومه.

وهذا التصرف من النسائي صريح ببيان الاختلاف على حمّاد بن أبي سليمان، وقد رجّح النسائي حديث الثوري، وبيّن أنّ كعب بن عبدالله الراوي عن حمّاد غير معروف، وخطّأ حديثه.

وقد أيد النسائي حديث الثوري عن حمّاد، بمتابعة المغيرة بن مقسم حمّاداً في روايته الحديث عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة < .

وكعب بن عبدالله البصري، غير معروف الحال عندهم، ولم يوثّقه سوى ابن حبّان[2].

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٣٤٤).

(٢) تهذيب الكمال (٢٤/ ١٧٩).

وبعد تخريج الحديث وتتبع طرقه تبيّن ما يلي:

أولاً: روى كعب بن عبدالله الحديث عن حمّاد عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود ﵁، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٠٠٩).

قلت: ولم يُتابَع كعب على روايته مما يدل على وهمه.

ثانياً: روى الثوري الحديث عن حمّاد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة < ، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٠١٠)، (٣٠١٥)، وأحمد في مسنده (٢٥٥٦٩).

وتابع مغيرةُ بن مقسم حمّاداً على روايته، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٢٩٨٤)، (٣٠١١).

وبذلك يتبيّن أنّ رواية كعب بن عبدالله معلولة برواية سفيان الثوري، وهي علةٌ لم تؤثر على استدلال النسائي بالحديث، والله أعلم.



(١٠٥) [٣٢١٥-٣٢٣١] حديث أبي هريرة ﵁ " لولا أن أشق على أمتي لفرضت عليهم السواك مع كل وضوء ".

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب السواك للصائم بالغداة والعشي[(١)]، وأبان فيه عن اختلاف بين الرواة في تسمية صحابي الحديث، وفي تابِعِيِّه أيضاً.

ذلك أنَّه ابتدأ بقوله: ذكر اختلاف الناقلين للخبر فيه.

ثم أخرج الحديث من طريقي أبي عامرٍ العقدي ومروان الفزاري عن محمد بن عبدالرحمن بن مهران عن سعيد بن أبي سعيدٍ المقبري عن أبي سعيدٍ الخدري ﵁ قال رسول الله ﷺ: " لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك "، لفظ أبي عامرٍ، وقال مروان " لولا أن يثقل على أمتي لفرضت السواك ".

ثم رواه من طريق عبدالرحمن السرَّاج عن سعيدٍ المقبري عن أبي هريرة ﵁ قال: قال رسول الله ﷺ: " لولا أن أشق على أمتي لفرضت عليهم السواك مع كل وضوء ".

ثم رواه من طريق حمَّاد بن زيدٍ وعبدالله بن المبارك وخالد بن الحارث ويحيى القطَّان وهشام بن حسَّان عن عبيد الله بن عمر عن سعيدٍ المقبري عن أبي هريرة ﵁ عن النبي ﷺ بنحوه، وقال القطَّان وهشامٌ وخالدٌ في إحدى روايتيه: " مع كل صلاةٍ ".

ثم رواه من طريق بقيَّة بن الوليد عن عبيد الله بن عمر عن سعيدٍ المقبري عن أبيه عن أبي هريرة ﵁ عن النبي ﷺ بنحوه، ثم قال النسائي: هذا **خَطأٌ**.

ثم رواه من طريق أبي معشر نجيح بن عبدالرحمن عن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة ﵁ عن النبي ﷺ بنحوه.

ثم رواه من طريق محمد بن إسحاق عن سعيد المقبري عن عطاء مولى أم صُبية عن أبي هريرة ﵁ قال: قال رسول الله ﷺ: "لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة ".

ثم رواه من طريق محمد بن إسحاق أيضاً عن محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٣٤٨).

زيد بن خالد ﷺ عن النبي ﷺ بنحوه، ثم قال النسائي: **كان يحيى القطَّان يقول: محمد بن عمروٍ أصلح من محمد بن إسحاق في الحديث.**

ثم رواه من طريق محمد بن عمروٍ عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ بنحوه.

ثم رواه من طريق بشر بن عمر وقتيبة بن سعيدٍ وعبدالرحمن بن القاسم عن مالك ابن أنس عن ابن شهاب عن حميد بن عبدالرحمن عن أبي هريرة ﷺ بنحوه موقوفاً، عدا طريق بشرٍ فهي مرفوعةٌ.

ثم ختم الباب بطريق سفيان بن عيينة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة ﷺ أنَّ رسول الله ﷺ قال: "لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بتأخير العشاء، وبالسواك عند كل صلاة ".

وهذا التصرف من النسائي ~ صريح ببيان الاختلاف بين رواة هذا الحديث، ولم يُرجِّح النسائي بين هذه الطرق، ولكِنَّه ساقها مساقاً يُنبئُ عن اختياره، فبدأ بالطريق التي ذكرته من مسند أبي سعيدٍ الخدري ﷺ، فساقها من وجهين عن محمد بن عبدالرحمن، ثم أورده من أربعة عشر طريقاً عن أبي هريرة ﷺ، مما يدل على أنَّه يُرجِّح أنَّ الحديث من مسنده، على اختلاف في بعض طرق رواية سعيدٍ المقبري لهذا الحديث هل هي عن أبي هريرة ﷺ بواسطةٍ أم بدونها، وقد ذكر في أثناء هذه الطرق طريقين لابن إسحاق، إحداهما جعلت بين سعيد وأبي هريرة ﷺ واسطة، وهو عطاء مولى أُم صبية، والأخرى جعلته من مسند زيد بن خالد ﷺ، وأعلَّهما النسائي تلميحاً بذكر قول يحيى القطَّان في ابن إسحاق.

وبعد تخريج الحديث وتتبع طرقه والنظر في أسانيده تبيّن ما يلي:

أولاً: روى محمد بن عبدالرحمن بن مهران الحديث عن سعيد بن أبي سعيدٍ المقبري عن أبي سعيدٍ الخدري ﷺ عن النبي ﷺ، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٠١٨)، (٣٠١٩).

وسعيدٌ هو ابن أبي سعيدٍ المقبري واسم أبي سعيدٍ كيسان[1]، وهو ثقةٌ عندهم، قال أحمد بن حنبل: لا بأس به، وقال أبو حاتمٍ: صدوقٌ، ووثّقه أبو زرعة[2]، والعجلي[3]، والنسائي[4].

والراوي عنه هو محمد بن عبدالرحمن بن مهران المدني، مولى مزينة، ويقال: مولى أبي هريرة[5]، قال أبو حاتمٍ: ما أرى بحديثه بأساً ومحله الصدق[6]، وذكره ابن حبّان في ثقاته[7].

قلت: ولم يتابع على روايته؛ بل خالف الثقات من أصحاب سعيدٍ المقبري، فكلهم يرويه عن أبي هريرة ﷺ، ولم يذكر أحدٌ منهم أبا سعيد الخدري ﷺ، بل لم أجد بعد البحث الشديد لأبي سعيدٍ الخدري ﷺ روايةً لهذا الحديث إلا من هذه الطريق.

وخطّأ أبو حاتمٍ هذه الطريق وبين أنّ الصواب حديث سعيد عن أبي هريرة ﷺ[8].

ثانياً: روى عبدالرحمن السرَّاج الحديث عن سعيدٍ المقبري عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٠٢٠)، والحاكم في مستدركه (٥١٦).

وعبدالرحمن بن عبدالله السرَّاج البصري ثقةٌ، وثَّقه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وأبو حاتمٍ[9] والنسائي[10].

---

(١) تهذيب الكمال (١٠/ ٤٦٦).

(٢) الجرح والتعديل (٤/ ٥٧).

(٣) الثقات (١/ ٣٩٩).

(٤) تهذيب الكمال (١٠/ ٤٧٠).

(٥) تهذيب الكمال (٢٥/ ٦٤٤).

(٦) الجرح والتعديل (٧/ ٣٢٠).

(٧) الثقات (٧/ ٤١٤).

(٨) علل الحديث لابن أبي حاتم (٢/ ١٢٠).

(٩) الجرح والتعديل (٥/ ٣٠٦).

(١٠) تهذيب الكمال (١٧/ ٢٤٦).

وقد توبع على روايته هذه كما سيأتي.

ثالثاً: روى عبيد الله بن عمر الحديث عن سعيدٍ المقبري عن أبي هريرة ﵁ عن النبي ﷺ.

وهذه الطريق مشهورة في رواية هذا الحديث، وعبيد الله بن عمر هو ابن حفص ابن عاصم بن عمر بن الخطاب، قال أحمد بن حنبل: أصح الناس حديثاً عن سعيد المقبري ليث بن سعد، وعبيد الله بن عمر يُقَدّم في سعيدٍ[(١)]، وقال يحيى بن معين: من الثقات، وقال أبو حاتمٍ: ثقةٌ، وكذا قال أبو زرعة[(٢)] والنسائي وزاد: ثبتٌ[(٣)].

وقد رواه عن عبيد الله بن عمر الجمع الغفير منهم:

١- حمّاد بن زيد، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٠٢٠).

٢- حمّاد بن أسامة، أخرج طريقه: ابن ماجه في سننه (٦٩١).

٣- عبدالله بن نمير، أخرج طريقه: ابن ماجه في سننه (٦٩١)، وأحمد في مسنده (٩٥٩٢).

٤- يحيى القطّان، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٠٢٢)، وأحمد في مسنده (٩٥٩١)، وابن حبّان في صحيحه (١٥٣١).

٥- حمّاد بن سلمة، أخرج طريقه: الطحاوي في شرح معاني الآثار (٢٣٧).

٦- هشام بن حسّان، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٠٢٣).

٧- خالد بن الحارث، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٠٢٤).

٨- عبدالله بن المبارك، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٠٢١).

وقد تابع عبيد الله بن عمر عن سعيدٍ المقبري راويان هما:

----

(١) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبدالله (١/ ٣٣٤).

(٢) الجرح والتعديل (٥/ ٣٢٧).

(٣) تهذيب الكمال (١٩/ ١٢٨).

١- عبدالرحمن السرَّاج، وقد تقدم حديثه.

٢- محمد بن إسحاق، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (٦٠٧).

وكأنَّ النسائي لما أورد طريق عبدالرحمن السراج الماضية أراد أن يُبيِّن أنَّ عبيد الله ابن عمر لم ينفرد بروايته عن سعيدٍ المقبري.

وقد رجَّح أبو حاتمٍ أنّ الحديث حديث سعيد المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ[1][2].

رابعاً: روى بقيَّة بن الوليد الحديث عن عبيد الله بن عمر عن سعيدٍ المقبري عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٠٢٦).

وقد خَطَّأ النسائي هذه الطريق، وسبب تخطِئة النسائي لها أنَّ بقية بن الوليد لم يُتابع في قوله: عن أبيه، بل كل من روى الحديث عن عبيد الله بن عمر لا يجعل بين سعيدٍ وأبي هريرة واسطةً.

وبقية بن الوليد أبو يُحمد الكلاعي الحمصي، نُقم عليه كثرة تدليسه، ولم يصرِّح هنا بالسماع فحديثه بهذا الاعتبار ضعيفٌ.

قال ابن حبَّان: ولقد دخلت حمص وأكثر همي شأنُ بقية، فتتبعت حديثه وكتبت النسخ على الوجه، وتتبعت ما لم أجد بعلوٍ من رواية القدماء عنه فرأيته ثقةً مأموناً، ولكِنَّه كان مدلساً، سمع من عبيد الله بن عمر وشعبة ومالك أحاديث يسيرة مستقيمة ثم سمع عن أقوامٍ كذَّابين ضعفاء متروكين عن عبيد الله بن عمر وشعبة ومالك مثل المجاشع بن عمرو والسري بن عبدالحميد وعمر بن موسى المثيمي وأشباههم وأقوام لا يعرفون إلا بالكنى فروى عن أولئك الثقات الذين رآهم بالتدليس ما سمع من هؤلاء الضعفاء، وكان يقول قال عبيد الله بن عمر عن نافع وقال مالك عن نافع كذا فحملوا عن بقية عن

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم (٢/ ١٢٠).

(٢) وقد صحَّح أبو حاتم في موضع آخر أنَّه عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، (١/ ٤٣٩). قلت: وهو غريبٌ منه.

عبيد الله وبقية عن مالك وأُسقط الواهي بينهما فالتزق الموضوع ببقية وتخلص الواضع من الوسط، وإنَّما امتُحن بقية بتلاميذ له كانوا يسقطون الضعفاء من حديثه ويسوونه فالتزق ذلك كله به[1].

قلت: وعلاوةً على تدليسه كما سبق فقد خالف ثقات أصحاب عبيد الله بن عمر، بزيادة ذكر كيسان والد سعيدٍ في الإسناد، ولم يتابع على ذلك في أيٍ من طرق حديث عبيد الله بن عمر.

خامساً: روى أبو معشر نجيح بن عبدالرحمن الحديث عن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٠٢٧)، والطيالسي في مسنده (٢٤٤٧).

وأبو معشرٍ اسمه نَجِيْح بن عبدالرحمن السِنْدي، المدني مولى بني هاشم[2]، ضعَّفه الأئمة في الحديث، وهو ثقة في المغازي، قال أحمد بن حنبل: كان صدوقاً لكِنَّه لا يُقيم الإسناد، ليس بذاك[3]، وقال يحيى بن معين: ليس بشيءٍ، أبو معشر ريحٌ، وقال مرةً أُخرى: أبو معشر ليس حديثه بشيءٍ[4]، وقال البخاري: منكر الحديث[5]، وقال مرةً: يخالف في حديثه[6]، وقال أبو حاتمٍ وأبو زرعة: صدوقٌ[7]، وقال النسائي: ضعيفٌ[8]، وذكره في من يُترك حديثهم[9].

---

(١) المجروحين لابن حبان (١/ ٢٠٠)

(٢) تهذيب الكمال (٢٩/ ٣٢٢).

(٣) الجرح والتعديل (٨/ ٤٩٤).

(٤) تاريخ ابن أبي خيثمة (٢/ ٣٥٠).

(٥) التاريخ الكبير للبخاري (٩/ ٩٢).

(٦) التاريخ الأوسط (٢/ ٢٠٥).

(٧) الجرح والتعديل (٨/ ٤٩٤).

(٨) الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: ١٠١).

(٩) الطبقات للنسائي (ص: ٥٣).

وقد يُظن أنّ هذه الرواية تتقوى برواية بقيّة السابقة، وليس بمستقيمٍ؛ فالأول صدوقٌ؛ وهذا منكر الحديث، وقد خالف كذلك الثقات عن سعيد المقبري في ذكر أبيه في الإسناد؛ فإنَّ الثقات لا يذكرونه.

سادساً: روى محمد بن إسحاق الحديث عن سعيد المقبري عن عطاء مولى أم صبية عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٠٢٨)، وأحمد في مسنده (١٠٦١٨)، (٩٦٧)، والدارمي في مسنده (١٥٢٥)، والبيهقي في الكبرى (١٥٠).

ومحمد بن إسحاق صدوقٌ عند الأئمة، حجةٌ في المغازي والسير، قال شعبة: صدوقٌ في الحديث[١]، وقال أحمد بن حنبل: وأما محمد بن إسحاق فيكتب عنه هذه الأحاديث يعني المغازي ونحوها، فإذا جاء الحلال والحرام أردنا قوماً هكذا، قال أحمد ابن حنبل بيده وضم يديه وأقام أصابعه الإبهامين، وقال يحيى بن معين: ثقة ولكنه ليس بحجة[٢]، وقال مرةً: ليس به بأس، وقال أُخرى: ليس بذاك، ضعيفٌ[٣]، وقال أيضاً: سقيم ليس بالقوي[٤]، وقال أيضاً: لم يزل الناس يتقون حديثه، وقال أبو حاتم: ليس عندي في الحديث بالقوي، ضعيف الحديث، يكتب حديثه[٥].

قلت: ومع ذلك فهو مُدلِّسٌ، قال ابن حجر: صدوقٌ مشهورٌ بالتدليس عن الضعفاء والمجهولين وعن شر منهم، وصفه بذلك أحمد والدارقطني وغيرهما[٦].

وقد رواه هنا بالعنعنة، ولا يُقبل من حديثه إلاَّ ما صرَّح فيه بالسماع، وخالف أيضاً ثقات أصحاب سعيدٍ المقبري، فإنَّهم لا يذكرون فيه عطاءً مولى أم صُبية.

والذي يغلب على ظني وهم هذه الطريق في ذكر عطاء.

---

(١) الجرح والتعديل (٧/ ١٩٢).

(٢) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٣/ ٢٤٧).

(٣) تاريخ ابن أبي خيثمة (٢/ ٣٢٤).

(٤) تاريخ ابن أبي خيثمة (٢/ ٣٢٤).

(٥) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧/ ١٩٤).

(٦) طبقات المدلسين (ص: ٥١).

سابعاً: روى محمد بن إسحاق أيضاً الحديث عن محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن زيد بن خالد ﷺ عن النبي ﷺ، أخرج حديثه: النسائي في الكبرى (٣٠٢٩)، وأحمد في مسنده (١٧٠٤٨)، (٢١٦٨٤)، والبزّار في مسنده (٣٧٦٧).

وقال النسائي عقِبها: **كان يحيى القطّان يقول: محمد بن عمروٍ أصلح من محمد بن إسحاق في الحديث.**

ونَقْلُ النسائي لهذا القول عن يحيى بن سعيدٍ هنا كأنَّ فيه إلماحاً إلى تضعيف هذه الطريق، والسبب الذي من أجله أورد النسائي هذا القول- والله أعلم- أنَّ محمد بن عمرو قد روى هذا الحديث عن أبي سلمة فجعله من مسند أبي هريرة ﷺ[1]، فكأنَّ النسائي يرى أنَّ ابن إسحاق وهم فيه إذ رواه من مسند زيد بن خالدٍ ﷺ.

إلا أنّ البخاري اختار أنَّ طريق زيد بن خالدٍ ﷺ أصَحُ من طريق أبي هريرة ﷺ[2].

على أنّه أشار إلى رواية زيد بن خالدٍ في صحيحه بصيغة التمريض، فقال: وقال أبو هريرة ﷺ عن النبي ﷺ: "لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل وضوء"، ويُروى نحوه عن جابر ﷺ وزيد بن خالد ﷺ عن النبي ﷺ[3][4].

وقد جاء هذا الحديث من وجهٍ آخر عن أبي سلمة عن زيد بن خالدٍ الجهني ﷺ، فزال ما قد يُتوهم من تفرد ابن إسحاق بهذه الطريق.

وذلك في ما أخرجه أحمد في مسنده (١٧٠٤٨) من طريق عبدالصمد بن عبدالوارث عن حرب بن شدَّادٍ عن يحيى بن أبي كثيرٍ عن أبي سلمة بن عبدالرحمن عن

---

(١) سيأتي حديثه في الطريق القادمة بإذن الله.

(٢) العلل الكبير للترمذي (ص: ٣١).

(٣) صحيح البخاري (٣/ ٣١).

(٤) والذي أقصده من هذا هو: أنَّ المشهور عند علماء المصطلح أنَّ ما رواه البخاري بصيغة التمريض لا يُحكم بضعفه بل يُتوقف فيه حتى يُنظر في إسناده ليُحكم عليه، وهذا الحديث رواه بصيغة التمريض وذكر خارج الصحيح أنَّه يُصحِّحه. قلت: ولعل ذكره له بصيغة التمريض إنّما هو للإشارة إلى الاختلاف في إسناده.

زيد بن خالدٍ الجهني ﷺ، ولهذا صحَّحَ البخاري طريقه؛ بل جعل حديثه أصح من حديث أبي هريرة س.

ثامناً: روى محمد بن عمروٍ الحديث عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٠٣٠)، والترمذي في جامعه (٢٢)، وأحمد في مسنده (٩٥٤٩)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢٣٥).

ومحمد بن عمرو هو ابن علقمة بن وقاص الليثي، أبو عبدالله المدني[١]، وهو صالح الحديث، يُكتَب حديثه، قال يحيى بن معين: ثقة[٢]، وقال مرةً: لم يزل الناس يتقون حديث محمد بن عمرو، قيل له: وما علة ذلك، قال: كان محمد بن عمرو يحدث مرةً عن أبي سلمة بالشيء رأيه، ثم يُحدث به مرةً أخرى عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ[٣]، وقدَّمه يحيى بن معين على محمد بن إسحاق[٤]، وقال ابن أبي خيثمة: رأيت في كتاب علي بن المديني قال: سألت يحيى بن سعيد عن محمد بن عمرو كيف هو، قال: تريد العفو أو تشدد، قلت: بل أُشدد، قال: ليس هو ممن تريد، كان يقول: أشياخنا أبو سلمة ويحيى بن عبدالرحمن بن حاطب[٥]، وقال أبو حاتمٍ: صالح الحديث يكتب حديثه، وهو شيخ[٦]، وقال النسائي: ليس به بأسٌ، وقال في موضع آخر: ثقةٌ[٧]، وذكره ابن حبَّان في ثقاته[٨]، وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به[٩].

----

(١) تهذيب الكمال (٢٦/ ٢١٣).

(٢) تاريخ ابن معين – رواية ابن محرز (١/ ١٠٧).

(٣) تاريخ ابن أبي خيثمة (٢/ ٣٢٢).

(٤) الجرح والتعديل (٨/ ٣١).

(٥) تاريخ ابن أبي خيثمة (٢/ ٣٢٢).

(٦) الجرح والتعديل (٨/ ٣١).

(٧) تهذيب الكمال (٢٦/ ٢١٧).

(٨) الثقات (٧/ ٣٧٧).

(٩) الكامل في ضعفاء الرجال (٧/ ٤٥٨).

وقد تُوبع أبو سلمة في رواية الحديث عن أبي هريرة ﷺ، فقد تابعه سعيد المقبري كما سبق، وستأتي متابعة عبدالرحمن الأعرج وحميد بن عبدالرحمن له.

تاسعاً: روى بشر بن عمر وقتيبة بن سعيدٍ وعبدالرحمن بن القاسم الحديث عن مالك بن أنس عن ابن شهاب عن حميد بن عبدالرحمن عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً، أخرجه عن مالك: النسائي في الكبرى (٣٠٣١)، (٣٠٣٢)، (٣٠٣٣)، وأحمد في مسنده (٩٩٢٨)، (١٠٦٩٦)، وابن خزيمة في صحيحه (١٤٠)، وابن الجارود في المنتقى (٦٣).

ورواة هذه الطريق كلهم أئمةٌ ثقاتٌ، وقد اختلف فيه على مالك؛ فرواه بشر – كما أخرج النسائي هنا – وغيره مرفوعاً، ورواه بعضهم عن مالكٍ موقوفاً.

والذي يظهر أنّ النسائي يرى أنّ ذلك غير مؤثر فيه؛ فمثله لا يقال بالرأي، أو أنّه يُرجّح الرواية الموقوفة بدليل إخراجها من وجهين عن مالك في مقابل وجه واحدٍ مرفوع.

قال ابن عبدالبر عند شرحه للحديث: هذا الحديث يدخل في المسند لاتصاله من غير ما وجه، ولما يدل عليه اللفظ[1].

عاشراً: روى سفيان بن عيينة الحديث عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً، أخرج طريقه: مسلم في صحيحه (٤٢) (٢٥٢)، وأبو داود في سننه (٤٦)، والنسائي في الكبرى (٣٠٣٤)، وأحمد في مسنده (٧٣٣٩)، وابن خزيمة في صحيحه (١٣٩).

ورواة هذه الطريق أيضاً أئمةٌ ثقاتٌ.

وتابعَ سفيانَ على روايته راويان ثقتان هما:

١- مالك بن أنس، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٧)، وفي الكبرى (٦٧)، وابن حبَّان في صحيحه (١٠٦٨).

---

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٧/ ١٩٤).

٢- ورقاء بن عمر، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (١٠٨٦٨).

وتابع أبا الزناد على روايته عن الأعرج راويان ثقتان هما:

١- جعفر بن ربيعة، أخرج طريقه: البخاري في صحيحه (٧٢٤٠).

٢- سعيد بن أبي هلال، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (٩١٩٤).

تنبيهان:

الأول: روى أبو داود حديث أبي هريرة ﵁ من طريق الأعرج، ثم روى حديث زيد بن خالد ﵁ من طريق أبي سلمة، فكأنَّه بذلك يُرجِّح أنَّ حديث أبي سلمة إنَّما هو عن زيد بن خالدٍ، وهو ما اختاره قبله البخاريُ[(١)].

الثاني: صوَّب الترمذي أنَّ الحديث صحيحٌ من طريق أبي سلمة بن عبدالرحمن عن زيد بن خالدٍ وأبي هريرة { ، فقال بعد أن ساق سند الحديث من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة، ومن طريق محمد بن إسحاق عن محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن زيد بن خالد: سألت محمداً عن هذا الحديث أيُّها أصح، فقال: حديث زيد بن خالد أصَحُ، قال أبو عيسى: وحديث أبي سلمة عن أبي هريرة عندي هو صحيح أيضاً؛ لأنَّ هذا الحديث معروفٌ من حديث أبي هريرة ﵁، وفي حديث أبي سلمة عن زيد بن خالد ﵁ زيادةُ ما ليس في حديث أبي هريرة ﵁، وكلاهما عندي صحيحٌ[(٢)].

وبهذا يتبين أنّ عرض الإمام النسائي الخلاف في حديث أبي هريرة ﵁ لم يؤثر على استدلاله بالحديث فهو محفوظ عنه من طرق صحح بعضها البخاري وأبو حاتمٍ وغيرهما، والله أعلم.



---

(١) سنن أبي داود (١/ ١٢).

(٢) العلل الكبير للترمذي (ص: ٣١).

(١٠٦) [٣٢٣٣] حديث عمر بن الخطَّاب ﷺ قال: هَشَشْتُ يوماً فقبلت وأنا صائمٌ...الحديث.

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب المضمضة للصائم[١]، من طريق الليث عن بكير بن الأشج عن عبدالملك بن سعيد عن جابر بن عبدالله عن عمر بن الخطَّاب ﷺ قال: هششت[٢] يوماً فقبلت وأنا صائمٌ، فأتيت رسول الله ﷺ فقلت: صنعت أمراً عظيماً قبلت وأنا صائمٌ، قال رسول الله ﷺ: "أرأيت لو تمضمضت بماءٍ وأنت صائمٌ"، فقلت: لا بأس بذلك، قال رسول الله ﷺ: "ففيم". ثم قال النسائي: **وهذا حديثٌ منكرٌ، وبكيرٌ مأمونٌ، وعبد الملك بن سعيد رواه عنه غير واحدٍ، ولا ندري ممن هذا.**

وهذا إعلالٌ صريحٌ من النسائي ~ لحديث عمر بن الخطَّاب بكونه منكراً، ولم يُبيِّن وجه النكارة هنا، غير أنَّه لما تكلم على رجال الإسناد ولم يُجدد جهة النكارة علمنا أنَّه إنَّما أراد نكارة المتن.

وهذا الحديث من رواية صحابي عن صحابي، والراوي عن جابر بن عبدالله هو عبدالملك بن سعيد بن سويد الأنصاري المدني[٣]، ترجم له البخاري[٤] وابن أبي حاتم[٥] فلم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً، وقال العجلي: مدني تابعي ثقة[٦]، وقال النسائي: لا بأس به[٧]، ووثَّقه ابن حبَّان[٨]، وقال الذهبي: صدوقٌ[٩].

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٣٥٣).

(٢) الهشاش: الإقبال على الشَّيْء بنشاط، غريب الحديث لابن الجوزي (٢/ ٤٩٧).

(٣) تهذيب الكمال (١٨/ ٣١٦).

(٤) التاريخ الكبير للبخاري (٥/ ٤١٥).

(٥) الجرح والتعديل (٥/ ٣٥١).

(٦) الثقات (٢/ ١٠٢).

(٧) تهذيب الكمال (١٨/ ٣١٦).

(٨) الثقات (٥/ ١١٩).

(٩) الكاشف (١/ ٦٦٥).

ومن خلال أقوال الأئمة فيه؛ فأقل أحواله أنَّه صدوقٌ.

والراوي عنه هو بُكير بن عبدالله الأشج وثَّقه النسائي بقوله: مأمونٌ[(١)]، وقال مالكٌ: كان من صُلحاء الناس[(٢)]، وقال أحمد بن حنبل: ثقة صالح، ووثقه يحيى بن معين وأبو حاتمٍ[(٣)] والعجلي[(٤)].

وبالنظر إلى متن الحديث نجد أنَّه قد رُوي عن عمر بن الخطَّاب رضي الله عنه خلاف ذلك، وهذا - والله أعلم - هو ما جعل النسائي يحكم عليه بالنكارة، بل قال الإمام أحمد قبله: هذا ريحٌ، ليس من هذا شيء[(٥)]، وقد روى عبدالرزاق عن معمر عن الزهري عن سعيد ابن المسيب أنَّ عمر بن الخطَّاب رضي الله عنه كان ينهى عن قبلة الصائم فقيل له: إنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقبل وهو صائم، فقال: ومن ذا له من الحفظ والعصمة ما لرسول الله صلى الله عليه وسلم[(٦)]، وسعيد ابن المسيب قد سمع من عمر رضي الله عنه، قال أبو طالب قلت لأحمد بن حنبل: سعيد بن المسيب، فقال: ومن كان مثل سعيد بن المسيب ثقة من أهل الخير، قلت: سعيد عن عمر حجةٌ، قال: هو عندنا حجةٌ، قد رأى عمر وسمع منه، إذا لم يقبل سعيدٌ عن عمر فمن يُقبل[(٧)(٨)].

وقد روى هذا الحديث جمعٌ من أهل العلم في مصنفاتهم منهم: أبو داود في سننه (٢٣٨٥)، والنسائي في الكبرى (٣٠٣٦)، وأحمد في مسنده (١٣٨)، (٣٧٢)، وابن خزيمة في صحيحه (١٩٩٩)، وابن حبَّان في صحيحه (٣٥٤٤)، والحاكم في مستدركه

----

(١) السنن الكبرى (٣/ ٢٩٣).

(٢) التاريخ الكبير للبخاري (٢/ ١١٣).

(٣) الجرح والتعديل (٢/ ٤٠٣).

(٤) الثقات (١/ ٢٥٤).

(٥) المغني لابن قدامة (٤/ ٣٦١).

(٦) مصنف عبدالرزاق الصنعاني (٤/ ١٨٢).

(٧) الجرح والتعديل (٤/ ٦١).

(٨) وانظر القول في مراسيل سعيد بن المسيب وبيان أقوال الأئمة فيها في تحرير علوم الحديث (٢/ ٩٣٠).

(١٥٧٢)، والدارمي في مسنده (١٧٦٥)، والبزَّار في مسنده (٢٣٦)، والضياء في المختارة (٩٩)، وغيرهم.

تنبيهات:

الأول: حسَّن الإمام علي بن المديني سند هذا الحديث فقد رواه عن أبي الوليد الطيالسي عن الليث بن سعد به، ثم قال: لا أحفظه إلا من هذا الوجه، وهو حديثٌ بصريٌ يرجع إلى أهل المدينة، وهو إسنادٌ حسنٌ[(١)].

الثاني: أعلَّ الإمام أحمد هذا الحديث بقوله: هذا ريحٌ، ليس من هذا شيءٌ، قال ابن عبدالهادي: وإنَّما ضعَّفَ الإمام أحمد هذا الحديث وأنكره النسائي مع أنَّ رواتَه صادقون، لأنَّ الثابت عن عمرَ خلافُه[(٢)].

الثالث: في إخراج أبي داود وابن خزيمة وابن حبَّان والضياء المقدسي للحديث في مصنفاتهم دليلٌ على قبولهم له.

الرابع: حكم ابن عبدالبر بصحة حديث الباب، وحمل حديث ابن المسيب عن عمر في النهي عن القبلة على التنزه والاحتياط، حيث قال: لا أرى معنى حديث ابن المسيب في هذا الباب عن عمر إلا تنزهاً واحتياطاً منه، لأنَّه قد رُوي فيه عن عمر ﷺ حديثٌ مرفوعٌ، ولا يجوز أن يكون عند عمر ﷺ حديثٌ ويخالفُه إلى غيره[(٣)].

والخلاصة أنَّ الحديث منكرٌ كما قال أحمد والنسائي، والمحفوظ عن عمر ﷺ النهي عن القبلة للصائم.

وبما أنّ الحديث ضعيف لنكارته فيبقى الكلام في الاستدلال للترجمة التي ترجم بها النسائي للباب وهي: حكم المضمضة للصائم، والذي يظهر أنّها باقية على البراءة الأصلية في الجواز، وقال ابن قدامة بعد أن ذكرحديث عمر بن الخطاب س: شبه القبلة

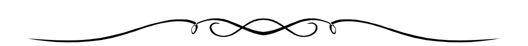
---

(١) وكذا حسَّنه ابن كثير، مسند الفاروق لابن كثير (١/ ٢٧٧).

(٢) تنقيح التحقيق لابن عبدالهادي (٣/ ٢٣٦).

(٣) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٥/ ١١٢).

بالمضمضة من حيث إنها من مقدمات الشهوة، وأن المضمضة إذا لم يكن معها نـزول المـاء لم يفطر، وإن كان معها نزوله أفطر[1]،والله أعلم.



(١) المغني لابن قدامة (٣/ ١٢٧)، وينظر أيضاً: مسائل الإمام أحمد رواية ابنه عبد الله (ص: ١٨٣).

(١٠٧) [٣٢٤٠-٣٢٤٣] حديث ابن شهاب عن عروة أنَّ عائشة < أخبرته أنَّ رسول الله ﷺ كان يقبل وهو صائمٌ...الحديث.

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب قبلة الصائمين[1]، وأبان فيه عن اختلاف بين أسامة بن زيد الليثي وعبدالرحمن بن عبدالحميد بن سالم - في روايةٍ له عن عُقيل - وبين الليث بن سعدٍ - في روايةٍ له عن عقيل - ومعمر على الزهري.

ذلك أنَّه ابتدأ بقوله: **ذكر الاختلاف على الزهري في هذا الخبر.**

ثم أخرج الحديث من طريق أسامة بن زيد أنَّ ابن شهاب حدثه عن عروة أنَّ عائشة < أخبرته أنَّ رسول الله ﷺ كان يقبل وهو صائمٌ، قالت عائشة: وأيكم كان أملك لأَرَبه[2] من رسول الله ﷺ. ثم قال: **الاختلاف على عقيل بن خالد في حديث الزهري.**

ثم أخرجه من طريق عبدالرحمن بن عبدالحميد بن سالم عن عقيل عن الزهري به.

ثم رواه من طريق الليث بن سعد عن عقيل عن الزهري عن أبي سلمة بن عبدالرحمن عن عائشة < به، ثم قال: **تابعه معمر.**

فرواه من طريق معمرٍ عن الزهري به.

وهذا التصرف من النسائي ~ صريح ببيان الاختلاف على الزهري، ولم يُرجِّح النسائي بين الطريقين هنا؛ ولكِنَّ الذي يظهر من سياقه للأحاديث أنّه يُرجِّح رواية من رواه عن عروة بن الزبير، وذلك أخذاً مما يلي:

١- أنّه قد أورد الحديث في بداية الباب من روايتي موسى بن عقبة وهشام بن عروة كليهما عن عروة بن الزبير، ولم يورده من رواية أبي سلمة عن عائشة < .

٢- أنّه ذكر حديث أبي سلمة لاحقاً من روايته عن عمر بن عبدالعزيز عن عروة ابن الزبير عن عائشة < ؛فدل على أنّه لم يسمعه منها.

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٣٥٦).

(٢) أي لحاجته، تعني أنه كان غالبا لهواه. النهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ٣٦).

وبالنظر إلى الرواة المختلفين على الزهري وهم أسامة بن زيد وعُقيل بن خالد ومعمر بن راشدٍ نجد ما يلي:

أمّا أسامة بن زيد الليثي فصدوق يُخطِئ، وقد تركه يحيى القطَّان بأخرةٍ، وقال أحمد بن حنبل: روى أسامة بن زيد عن نافع أحاديث مناكير، قلت له إن أسامة حسن الحديث، فقال إذا تدبرت حديثه فستعرف النكرة فيه، وقال مرةً: ليس بشيء[1]، وقال يحيى بن معين: ثقة[2]، وقال أخرى: ليس به بأسٌ[3]، وقال أبو حاتمٍ: يكتب حديثه ولا يحتج به[4]، وقال البخاري: هو ممن يُحتمل[5]، ووثَّقه العجلي[6] وذكره ابن حبَّان في ثقاته وقال: يُخطِئ[7]، وقال النسائي: ليس بثقة[8]، وقال ابن عديٍ: وأسامة بن زيد كما قال يحيى بن معين ليس بحديثه ولا برواياته بأس[9].

قلت: ولم ينفرد به أسامة عن الزهري بل تابعه عليه غير واحدٍ كما سيأتي.

وأما عُقيل بن خالد الأيلي فهو ثقةٌ قاله: أحمد بن حنبل[10]، والعجلي[11]، والنسائي[12]، وابن حبَّان[13]، وقال يحيى بن معين: أثبت الناس في الزهري: مالك بن

---

(١) الجرح والتعديل (٢/ ٢٨٤).

(٢) تاريخ ابن معين – رواية الدوري (٣/ ١٦٥).

(٣) تاريخ ابن معين – رواية الدارمي (ص: ٦٦).

(٤) الجرح والتعديل (٢/ ٢٨٤).

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال (٢/ ٧٧).

(٦) الثقات (١/ ٢١٦).

(٧) الثقات (٦/ ٧٤).

(٨) الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: ١٩).

(٩) الكامل في ضعفاء الرجال (٢/ ٧٨).

(١٠) الجرح والتعديل (٧/ ٤٣).

(١١) الثقات (٢/ ١٤٤).

(١٢) تهذيب الكمال (٢٠/ ٢٤٣).

(١٣) الثقات (٧/ ٣٠٥).

أنس ومعمر ويونس وعُقيل وشعيب بن أبي حمزة وسفيان بن عيينة، وقال أبو حاتمٍ: لا بأس به، وهو صاحب كتاب، وقال أبو زرعة: ثقةٌ صدوقٌ[1].

وأما معمر بن راشدٍ فهو أبو عروة البصري، وهو ثقةٌ، وثَّقه يحيى بن معين[2] والنسائي وزاد مأمون[3]، وقال أبو حاتمٍ: هو صالح الحديث[4]، ووثَّقه العجلي[5]، وذكره ابن حبَّان في ثقاته[6].

وعليه فلا يمكن الحكم من خلال الراوي.

وبعد دراسة الحديث وتخريج طرقه تبيَّن ما يلي:

أولاً: روى الحديث عن الزهري عن أبي سلمة عن عائشة < جماعةٌ منهم:

١- عُقيل بن خالد - من رواية الليث بن سعدٍ -، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٠٤٥).

٢- معمر بن راشدٍ، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٠٤٦).

٣- محمد بن عبدالرحمن بن أبي ذئب، وسيأتي ذكر الاختلاف عليه في المسألة التالية.

وقد صحح ابن حبّان حديث معمر، وبيّن أنّ أبا سلمة سمع الحديث من عمر بن عبدالعزيز عن عروة عن عائشة مرةً، ورواه أخرى عن عائشة < بدون واسطة[7].

وردّ أبو حاتمٍ هذه الرواية عن الزهري فقال عن حديث عقيل هذا: كان الزهري

---

(١) الجرح والتعديل (٧/ ٤٣).

(٢) تهذيب الكمال (٢٨/ ٣٠٩).

(٣) تهذيب الكمال (٢٨/ ٣١٠).

(٤) الجرح والتعديل (٨/ ٢٥٧).

(٥) الثقات (٢/ ٢٩٠).

(٦) الثقات (٧/ ٤٨٤).

(٧) علل الحديث لابن أبي حاتم (٣/ ١١٧).

أضبط من أن يخفى عليه مثل هذا، ولكن أخاف أن يكون لم يضبط عُقيلٌ عنه(١).

وبيّن البخاري كذلك أنّ الصواب في رواية أبي سلمة أنّها عن عمر بن عبدالعزيز عن عروة عن عائشة < (٢).

ثانياً: روى الحديث عن الزهري عن عروة بن الزبير عن عائشة < جماعةٌ منهم:

١- أسامة بن زيد الليثي، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٠٤٣).

٢- عُقيل بن خالد - من رواية عبدالرحمن بن عبدالحميد بن سالم -، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٠٤٤).

٣- سفيان بن عيينة، أشار إلى روايته الدارقطني في علله(٣).

٤- الأوزاعي عبدالرحمن بن عمرو، أشار إلى روايته الدارقطني في علله(٤).

٥- معمر بن راشد، أشار إلى روايته الدارقطني في علله(٥).

وبهذا يتبيّن أنّ رواية عقيل - من طريق الليث - ومعمر معلولة برواية أسامة بن زيد وعقيل - من طريق عبدالرحمن بن عبدالحميد بن سالم -، وهي علةٌ لم تؤثر على استدلال النسائي بالحديث، والله أعلم.

---

(١) صحيح ابن حبان (٨/ ٣١٥).

(٢) ستأتي الإشارة إلى ذلك في الخلاف على يحيى بن أبي كثير، الإعلال (١١٠).

(٣) علل الدارقطني (١٥/ ٦٣).

(٤) علل الدارقطني (١٥/ ٦٣).

(٥) علل الدارقطني (١٥/ ٦٣).

(١٠٨) [٣٢٤٤، ٣٢٤٥] حديث ابن أبي ذئب عن ابن شهاب وصالح بن أبي حسان عن أبي سلمة عن عائشة < أنَّ رسول الله ﷺ كان يقبلها وهو صائم.

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب قبلة الصائمين[١]، وأبان فيه عن اختلاف بين عبدالله بن وهبٍ وإسماعيل بن أبي فديك على ابن أبي ذئب.

ذلك أنَّه ابتدأ بقوله: **الاختلاف على ابن أبي ذئب.**

ثم أخرج الحديث من طريق عبدالله بن وهب عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب وصالح بن أبي حسان عن أبي سلمة عن عائشة < أنَّ رسول الله ﷺ كان يقبلها وهو صائم.

ثم أخرجه من طريق إسماعيل بن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن الحارث بن عبدالرحمن عن أبي سلمة بن عبدالرحمن عن عائشة < به.

وهذا التصرف من النسائي ~ صريح ببيان الاختلاف على ابن أبي ذئب، ولم يُرجِّح بين الطريقين هنا، ولم يتبيّن لي من سياقه ترجيحه لأحدهما.

وبالنظر إلى الراويين المختلفين على ابن أبي ذئب وهما عبدالله بن وهبٍ ومحمد بن إسماعيل بن أبي فديك نجد ما يلي:

أمّا عبدالله بن وهب المصري فثقةٌ، قال أحمد بن حنبل: عبدالله بن وهب صحيح الحديث، يُفَصِّل السماع من العرض والحديث من الحديث، ما أصح حديثه وأثبته، قيل له أليس كان يُسيء الأخذ، قال: قد كان يسيء الأخذ ولكن إذا نظرت في حديثه وما روى عن مشايخه وجدته صحيحاً، ووثَّقه يحيى بن معين[٢] والعجلي[٣]، وأبو زرعة[٤]،

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٣٥٦).

(٢) الجرح والتعديل (٥/ ١٨٩).

(٣) الثقات (٢/ ٦٥).

(٤) الجرح والتعديل (٥/ ١٨٩).

والساجي[1]، وابن حبَّان[2]، وقال أبو حاتمٍ: صالح الحديث صدوقٌ[3]، وقال النسائي: كان يتساهل في الأخذ ولا بأس به، وقال في موضع آخر: ثقةٌ، ما أعلمه روى عن الثقات حديثاً منكراً[4].

وأمَّا محمد بن إسماعيل بن أبي فديك فصدوقٌ، قال يحيى بن معين: ليس به بأسٌ[5]، وقال مرةً: ثقةٌ[6]، وقال النسائي: ليس به بأس[7]، وذكره ابن حبَّان في ثقاته[8]، وقال الذهبي: صدوقٌ مشهورٌ يحتج به في الكتب الستة[9]، وانفرد ابن سعدٍ بقوله: كان كثير الحديث، وليس بحجة[10].

وعليه فإنَّ ابن وهب أوثق عندهم من ابن أبي فديك؛ فروايته بذلك أرجح.

وبعد تخريج الحديث تبيّن ما يلي:

أولاً: روى ابن أبي فديك الحديث عن ابن أبي ذئب عن الحارث بن عبدالرحمن عن أبي سلمة عن عائشة < ، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٠٤٨).

قلت: ولم يتابع على روايته مما يدل على أنّه وهم فيها.

ثانياً: روى الحديث عن ابن أبي ذئبٍ عن الزهري عن أبي سلمة بن عبدالرحمن عن عائشة < جمعٌ منهم:

----

(١) تهذيب التهذيب (٦/ ٧٤).

(٢) الثقات (٨/ ٣٤٦).

(٣) الجرح والتعديل (٥/ ١٨٩).

(٤) تهذيب التهذيب (٦/ ٧٤).

(٥) تاريخ ابن معين – رواية ابن محرز (١/ ٨٠).

(٦) تاريخ ابن أبي خيثمة (٢/ ٣٦٥).

(٧) تهذيب الكمال (٢٤/ ٤٨٨).

(٨) الثقات (٨/ ٣٤٦).

(٩) ميزان الاعتدال (٣/ ٤٨٣).

(١٠) الطبقات الكبرى (٥/ ٤٣٧).

١- عبدالله بن وهب، وقد قرن في روايته بين الزهري وصالح بن أبي حسَّان، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٠٤٧).

٢- حمَّاد بن خالد، وروايته كرواية ابن وهب، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (٢٦١٦٩).

٣- حسين بن محمد المروزي، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (٢٥٨٦٨).

٤- أبو داود الطيالسي رواه في مسنده (١٥٧٩).

٥- عثمان بن عمر، أخرج طريقه: إسحاق بن راهويه في مسنده (١٠٦١).

وبهذا يتبيّن أن رواية ابن أبي فديك معلولة برواية عبدالله بن وهب، وسبق في الخلاف الماضي أنّ الراجح أنّ أبا سلمة لم يسمع الحديث من عائشة < ؛ وإنّما يرويه عنها بواسطة، والله أعلم.



(١٠٩) [٣٢٤٦-٣٢٤٩] حديث يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن عائشة < أنَّ رسول الله ﷺ كان يُقَبِّلها وهو صائم.

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب قبلة الصائمين[1]، وأبان فيه عن اختلاف بين أبي عمرو الأوزاعي وإسحاق الأزرق - في رواية له عن هشامٍ الدستوائي - وبين يحيى القطَّان وخالد بن الحارث في روايتهما عن هشامٍ الدستوائي على يحيى بن أبي كثير.

ذلك أنَّه ابتدأ بقوله: **ذكر الاختلاف على يحيى بن أبي كثير فيه.**

ثم أخرج الحديث من طريق أبي عمروٍ الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن عائشة < أنَّ رسول الله ﷺ كان يُقَبِّلها وهو صائم.

ثم قال: **ذكر الاختلاف على هشام الدستوائي عن يحيى.**

ثم أخرجه من طريق إسحاق الأزرق عن هشام الدستوائي عن يحيى به.

ثم أخرجه من طريق يحيى القطَّان عن هشام الدستوائي عن يحيى عن أبي سلمة عن عروة عن عائشة < به.

ثم أخرجه من طريق خالد بن الحارث عن هشام الدستوائي به.

وهذا التصرف من النسائي ~ صريح ببيان الاختلاف على يحيى بن أبي كثير، وباختلافٍ داخله على هشامٍ الدستوائي؛ فالأوزاعي والأزرق لم يُذكر عروة في روايتهما، بينما ذكره يحيى القطّان وخالد بن الحارث عن الدستوائي، ولم يُرجِّح النسائي بين الطرق هنا، لكنّ الذي يظهر من سياقه أنّ كلا الطريقين خطأٌ؛ لما سيأتي في الخلاف التالي.

وبالنظر إلى الراويين المختلفين على يحيى بن أبي كثير وهما أبو عمرو الأوزاعي وهشام الدستوائي نجد أنَّ هشاماً أوثقُ في يحيى بن أبي كثير، قال أبو حاتم: سألت أحمد ابن حنبل عن الأوزاعي والدستوائي أيُّهما أثبتُ في يحيى بن أبي كثير، قال: الدستوائي لا تسل عنه أحداً، ما أرى الناس يروون عن أحدٍ أثبت منه، مثله عسى، فأما أثبت منه فلا، وقال أيضاً: أكثر من في يحيى بن أبي كثير من أهل البصرة هشام الدستوائي، وقال أبو

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٣٥٧).

حاتم: سألت علي بن المديني: من أثبت أصحاب يحيى بن أبي كثير، قال: هشام الدستوائي، قلت ثم من، قال: ثم الأوزاعي وحسين المعلم وحجاج الصواف، وأُراه ذكر علي بن المبارك، فإذا سمعت عن هشام عن يحيى فلا ترد به بدلاً، وقال عليٌّ أيضاً: هشامٌ ثبت[1]، وقال يحيى بن معين: ليس أحد في يحيى بن أبي كثير مثل هشام الدستوائي والأوزاعي وعلي بن المبارك بعد هؤلاء[2]، وقال ابن أبي حاتم: سُئل أبي عن هشام الدستوائي وهمام أيهما أحفظ، قال: هشام الدستوائي، وسألت أبا زرعة قلت: في حديث يحيى بن أبي كثير من أحبهم إليك هشامٌ أو الأوزاعي، قال: هشام أحب إليّ؛ لأنّ الأوزاعي ذهبت كتبه، وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي وأبا زرعة من أحب إليكما من أصحاب يحيى بن أبي كثير، قالا: هشام قلت لهما: والأوزاعي، قالا: بعده[3].

قلت: على أنّه اختلف على هشام كما سيأتي، وخالفه أيضاً ثقتان في يحيى هما شيبان ومعاوية بن سلاّم؛ وسيأتي ذكر خلافهم قريباً.

وأمّا الأوزاعي فثقةٌ عندهم أيضاً، إلاّ أنَّه كثيراً مما يخطئ عن يحيى بن أبي كثير، قال عيسى بن يونس: كان الأوزاعي حافظاً[4]، وقال عبدالرحمن بن مهدي: الأئمة في الحديث أربعةٌ: الأوزاعي ومالك وسفيان الثوري وحماد بن زيد[5]، وقال سفيان بن عيينة: كان الأوزاعي إماماً[6]، وقال أحمد بن حنبلٍ: كان الأوزاعي من الأئمة[7]، وقال كذلك: هو كثيراً مما يخطئ عن يحيى بن أبي كثير[8]، وقال أبو حاتمٍ: فقيه متبع[9]،

---

(١) الجرح والتعديل (٩/ ٦٠).

(٢) تاريخ ابن معين – رواية الدوري (٤/ ١٨٠).

(٣) الجرح والتعديل (٩/ ٦٠).

(٤) التاريخ الأوسط (٢/ ١٢٥).

(٥) الجرح والتعديل (٥/ ٢٦٧).

(٦) الجرح والتعديل (٥/ ٢٦٦).

(٧) تاريخ دمشق لابن عساكر (٣٥/ ١٧٩).

(٨) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروذي وغيره (ص: ١١١).

(٩) الجرح والتعديل (٥/ ٢٦٧).

وقال العجلي: شامي ثقة من خيار الناس[1]، وقال ابن سعدٍ: وكان ثقة مأموناً صدوقاً[2].

وبالنظر إلى الرواة المختلفين على الدستوائي وهم إسحاق الأزرق ويحيى القطَّان وخالد بن الحارث نجد ما يلي:

أمَّا إسحاق بن يوسف الأزرق فثقةٌ ربما غلط، وثَّقَه أحمد بن حنبل[3]، ويحيى بن معين[4]، والعجلي[5]، وقال أبو حاتمٍ: صحيح الحديث صدوق لا بأس به[6]، وقال ابن سعدٍ: كان ثقةً، وربما غلط[7].

وأمَّا يحيى بن سعيدٍ القطَّان فهو ثقةٌ باتفاق، وقد سبقت ترجمته[8].

وأمَّا خالد بن الحارث فهو الهُجيمي، أبو عثمان البصري، وهو ثقةٌ عندهم، قال أحمد بن حنبل: إليه المنتهى في التثبيت بالبصرة، وقال يحيى بن معين: من أثبت شيوخ البصريين، وقال أبو حاتمٍ: إمامٌ ثقةٌ، وقال أبو زرعة: كان يُقال له خالد الصدق[9].

وعليه فرواية يحيى القطان وخالد بن الحارث عن هشام مقدمة على رواية إسحاق الأزرق فهي أرجح.

وبعد دراسة الحديث وتخريج طرقه تبيَّن ما يلي:

أولاً: روى الأوزاعي الحديث عن يحيى واختلف عليه:

---

(١) الثقات (٢/ ٨٣).

(٢) الطبقات الكبرى (٧/ ٤٨٨).

(٣) تهذيب الكمال (٢/ ٤٩٨).

(٤) الجرح والتعديل (٢/ ٢٣٨).

(٥) الثقات (١/ ٢٢٠).

(٦) الجرح والتعديل (٢/ ٢٣٨).

(٧) الطبقات الكبرى (٧/ ٤٨٨).

(٨) في الإعلال رقم (٧).

(٩) الجرح والتعديل (٣/ ٣٢٥).

فرواه عنه عن يحيى عن أبي سلمة عن عائشة < ثلاثة رواة هم:

١- الوليد بن مسلم - من رواية محمود بن خالدٍ عنه -، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٠٤٩).

٢- مبشر بن إسماعيل، ذكر روايته الدارقطني[1].

٣- هقل بن زياد، ذكر روايته الدارقطني[2].

ورواه عنه عن يحيى عن أبي سلمة عن عمر بن عبد العزيز عن عروة بن الزبير عن عائشة < راويان:

١- الوليد بن مسلم - من رواية يزيد بن عبدالله بن رزيق عنه -، أخرج طريقه: أبو عوانة في مستخرجه (٢٨٧٢).

٢- يزيد بن سنان أبو فروة الجزري، ذكر روايته الدارقطني[3].

قلت: وروايتهما هي الراجحة لما سيأتي.

وصوَّب أبو حاتمٍ البُستي أن يكون أبو سلمة سمعه من عائشة < ، ومن عمر بن عبدالعزيز عن عروة عن عائشة < [4].

ثانياً: روى هشام الدستوائي الحديث واختلف عليه:

فرواه إسحاق بن يوسف الأزرق عنه عن يحيى عن أبي سلمة عن عائشة < ، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٠٥٠).

وأظن رواية إسحاق هذه وهمٌ منه أو ممن دونه لأمرين:

١- أنَّ الإمام أحمد أخرج طريقه كما سيأتي بذكر عروة فيه، وكفى بالإمام أحمد في ضبطه.

---

(١) علل الدارقطني (١٥/ ١٤٤).

(٢) علل الدارقطني (١٥/ ١٤٤).

(٣) علل الدارقطني (١٥/ ١٤٤).

(٤) صحيح ابن حبان (٨/ ٣١٥).

٢- أنَّ رواية إسحاق هذه خالفت رواية بقية الرواة عن هشام الدستوائي.

ورواه عنه عن يحيى بن أبي كثيرٍ عن أبي سلمة عن عروة عن عائشة < أربعة رواةٍ هم:

١- يحيى بن سعيدٍ، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٠٥١)، وأحمد في مسنده (٢٥٦١٣).

٢- خالد بن الحارث، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٠٥٢).

٣- النضر بن شُميل، أخرج طريقه: إسحاق بن راهويه في مسنده (٨٤٣).

٤- إسحاق بن يوسف الأزرق، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (٢٦٠٤٥).

وبهذا يتبيَّن أنَّ الصواب في رواية هشام الدستوائي لهذا الحديث هي بذكر عروة بن الزبير في سنده، لاجتماع الأكثر من ثقات أصحابه على ذلك، على أنَّها ليست هي الراجحة عن يحيى بن أبي كثير في روايته للحديث كما سيأتي في الخلاف التالي بإذن الله.



(١١٠) [٣٢٥٠-٣٢٥٢] حديث يحيى عن أبي سلمة عن عمر عن عروة بن الزبير عن عائشة < أنَّ النبي ﷺ كان يُقَبِّلها وهو صائم.

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب قبلة الصائمين[١]، وأبان فيه عن اختلاف بين علي بن المبارك وشيبان بن عبدالرحمن على يحيى بن أبي كثير.

ذلك أنَّه ابتدأ بقوله: **اختلاف علي بن المبارك وشيبان على يحيى بن أبي كثير.**

ثم أخرج الحديث من طريق علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن عروة بن الزبير عن عائشة < أنَّ النبي ﷺ كان يُقَبِّلها وهو صائم.

ثم أخرجه من طريق شيبان عن يحيى عن أبي سلمة أنَّ عمر بن عبدالعزيز أخبره عن عروة عن عائشة < به، ثم قال: **تابعه معاوية بن سلاَّم.**

فرواه من طريقه عن يحيى بن أبي كثير به.

وهذا التصرف من النسائي صريح ببيان الاختلاف على يحيى بن أبي كثيرٍ، وقد أبدع الإمام النسائي في إيراد حديث أبي سلمة هذا؛ فبدأه بروايتي الزهري ويحيى للحديث عن أبي سلمة عن عائشة < ، ثم أضاف ذكر عروة في روايات هشام الدستوائي وعلي بن المبارك عن يحيى، ثم ختم بالطريق الراجحة عن يحيى؛ فأضاف ذكر عمر بن عبدالعزيز بين أبي سلمة وعروة.

وبالنظر إلى الراويين المختلفين على يحيى بن أبي كثير وهما علي بن المبارك وشيبان ابن عبدالرحمن نجد أنَّهما ثقتان، إلا أنَّ الإمام أحمد قدَّم شيبان على عليٍ في يحيى بن أبي كثير، ووثَّقه في روايته عن كل المشايخ.

فأمّا علي بن المبارك فهو الهُنائي، قال أحمد بن حنبل: ثقةٌ[٢]، ووافقه أبو داود[٣]،

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٣٥٨).

(٢) الجرح والتعديل (٦/ ٢٠٣).

(٣) سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل (ص: ٣٠٧).

ووثَّقه يحيى بن معين[١]، وقال مرةً: لا بأس به[٢]، ووافقه العجلي[٣]، وقال النسائي: ليس به بأسٌ[٤]، وذكره ابن حبَّان في ثقاته، وقال: كان متقناً ضابطاً[٥]، وقال يعقوب بن شيبة السدوسي: عليٌ والأوزاعيُ ثقتان، والأوزاعي أثبتهما، وفي رواية الأوزاعيُ عن الزهري خاصةً شيءٌ، وروايةُ علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير خاصةً فيها وهاءٌ[٦].

وأمَّا شيبان بن عبدالرحمن النحوي فهو ثقةٌ باتفاق، قال أحمد بن حنبل: شيبان أحب إلي من الأوزاعي في يحيى بن أبي كثير، وهو صاحب كتاب صحيح، حديثه صالح[٧]، وقال أيضاً: شيبان ثبت في كل المشايخ[٨]، وقال يحيى بن معين: ثقة، كان صاحب كتاب، رجل صالح، وقال أبو حاتم: كوفي حسن الحديث صالح الحديث يكتب حديثه[٩]، ووثَّقه العجلي[١٠]، والنسائي[١١]، وابن حبَّان[١٢].

ومن خلال نصَّي الإمام أحمد ويعقوب بن شيبة يتضح أنَّ شيبان أوثق من علي في يحيى، وأنَّ في رواية علي عن يحيى ضعفٌ، قلت: وقد يكون ذلك بسبب ما قيل عن تحديثه عن يحيى عرضاً بدون سماع، قال يحيى بن سعيد القطان: علي بن المبارك يروي عن

---

(١) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: ١٤٦).

(٢) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز (١/ ٧٩).

(٣) الثقات (٢/ ١٥٦).

(٤) تهذيب الكمال (٢١/ ١١٤).

(٥) الثقات (٧/ ٢١٣).

(٦) تهذيب الكمال (٢١/ ١١٢).

(٧) الجرح والتعديل (٤/ ٣٥٦).

(٨) تهذيب الكمال (١٢/ ٥٩٥).

(٩) الجرح والتعديل (٤/ ٣٥٦).

(١٠) الثقات (١/ ٤٦٢).

(١١) تهذيب الكمال (١٢/ ٥٩٥).

(١٢) الثقات (٦/ ٤٤٩).

يحيى أحاديث لم يسمعها، وإنَّما كتبنا عنه عن يحيى ما سمعها[1]، وقال يحيى بن معين: قال بعض البصريين علي بن المبارك عرض على يحيى بن أبي كثير عرضاً وهو ثقة[2].

وعليه فشيبان في يحيى أوثق من علي بن المبارك.

وبعد تخريج الحديث تبيّن ما يلي:

أولاً: روى علي بن المبارك الحديث عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن عروة ابن الزبير عن عائشة < ، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٠٥٣).

وقد تابع هشامُ الدستوائي علياً على روايته كما في الخلاف السابق.

ثانياً: روى شيبان النحوي الحديث عن يحيى عن أبي سلمة عن عمر بن عبدالعزيز عن عروة عن عائشة < ، أخرج طريقه: مسلم في صحيحه (٦٩) (١١٠٦)، والنسائي في الكبرى (٣٠٥٤)، وأحمد في مسنده (٢٦٣٩٢)، وأبو عوانة في مستخرجه (٢٨٧٠).

وقد تابع شيبانَ على روايته أربعةٌ من الرواة هم:

١- معاوية بن سلاَّم، أخرج طريقه: مسلم في صحيحه (١١٠٦)، والنسائي في الكبرى (٣٠٥٥)، وأبو عوانة في مستخرجه (٢٨٧١).

٢- أبو عمرو الأوزاعي[3].

٣- سليمان بن أرقم، ذكر روايته الدارقطني[4].

٤- أيوب بن خوط، أبو أمية البصري[5]، ذكر روايته الدارقطني[6].

---

(١) تاريخ ابن معين – رواية ابن محرز (٢/ ١٩٥).

(٢) تاريخ ابن معين – رواية الدوري (٤/ ١٨٠).

(٣) وقد سبق ذكر من رواه عن الأوزاعي موافقاً لرواية شيبان في الإعلال السابق.

(٤) علل الدارقطني (١٥/ ١٤٣).

(٥) قال البخاري: تركه ابن المبارك، التاريخ الكبير للبخاري (١/ ٤١٤)، وقال الجوزجاني: متروك، أحوال الرجال (ص: ١٦٣).

(٦) علل الدارقطني (١٥/ ١٤٣).

وقد صوّب طريق شيبانَ: البخاريُ[1]، وأبو حاتمٍ[2]، والدارقطني[3].

والذي يغلب على ظنِّي أنَّ الوهم في هذا الحديث من يحيى بن أبي كثير نفسه[4]، فهشامٌ الدستوائيُ ثقةٌ، وسياق النسائي للحديث عنه من طريقين عن ثقتين على هذا النحو، قد يكون فيه إشارة من النسائي إلى ذلك، مع متابعة علي بن المبارك له.

وبهذا يتبيّن أنّ رواية علي بن المبارك معلولة برواية شيبان ومعاوية، وهي علةٌ لم تؤثر على استدلال النسائي بالحديث، والله أعلم.



---

(١) العلل الكبير للترمذي (ص: ١١٦).

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم (٣/ ١١٧).

(٣) علل الدارقطني (١٥/ ١٤٣- ١٤٥).بتصرف

(٤) وللإمام يحيى بن معين رأيٌ آخر، قال الدوري: قيل ليحيى: الاختلاف الذي جاء عن يحيى بن أبي كثير هو منه أو من أصحابه، فقال: من أصحابه، قيل له: من أحب إليك في يحيى بن أبي كثير، قال: الأوزاعي وهشام الدستوائي، قيل له: فأبان بن يزيد، قال: وأبان بن يزيد ليس به بأس، قيل له: شيبان، قال: هو صحيح الكتاب عن يحيى بن أبي كثير، قال يحيى: وعلي بن المبارك أيضا في يحيى ليس به بأس. تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٤/ ٤٥٧).

(١١١) [٣٢٥٣] حديث قتادة عن يحيى بن أبي كثيرٍ عن أبي سلمة عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة < أنَّ رسول الله ﷺ كان يُقَبِّلها وهو صائم.

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب قُبْلة الصائمين[١]، من طريق قتيبة بن سعيد عن سالم بن نوح عن عمر بن عامر عن قتادة عن يحيى بن أبي كثيرٍ عن أبي سلمة عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة < قالت: كان... وفي الحديث: إنَّ رسول الله ﷺ يُقَبِّلها وهو صائم. مختصرٌ، ثم قال النسائي: **هذا خطأٌ من حديث قتادة.**

وهذا إعلالٌ من النسائي بخَطَأِ طريق قتادة هذه عن يحيى بن أبي كثير، ونقل عنه المزي قوله: **هذا خطأٌ ليس فيه قتادة؛ إلا أنّ قتيبة قاله لنا**[٢].

وهذه العبارة من النسائي تحتمل أن يكون الخطأ فيه من قتيبة؛ وتحتمل أن يكون من غيره.

قلت: وقد ذُكر يحيى بن أبي كثير في شيوخ عمر بن عامر؛ فالإسناد يتصل بدون ذكر قتادة[٣].

وشيخ قتيبة هو سالم بن نوح البصري العطّار، وهو ممن اختلف فيه، قال أحمد بن حنبل: ما أرى به بأساً، وقد كتبت عنه حديثاً واحداً[٤]، وقال يحيى بن معين في رواية: يُضّعف[٥]، وقال في أخرى: ليس بشيء[٦]، وقال أيضاً: ليس بحديثه بأس[٧]، وقال أبو حاتمٍ: يكتب حديثه ولا يحتج به[٨]،

----

(١) السنن الكبرى (٤/ ٣٥٩).

(٢) تحفة الأشراف (١٣/ ٥٧).

(٣) تهذيب الكمال (٢١/ ٤٠٤).

(٤) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبدالله (٢/ ٥٠٨).

(٥) سؤالات ابن الجنيد (ص: ٣٩١).

(٦) تاريخ ابن معين – رواية ابن محرز (١/ ٦١).

(٧) تاريخ ابن معين – رواية الدوري (٤/ ٢٤٥).

(٨) الجرح والتعديل (٤/ ١٨٨).

وقال أبو زرعة: لا بأس به صدوق ثقة[1]، وقال النسائي: ليس بالقوي[2]، وقال ابن عدي: وعنده غرائب وإفرادات؛ وأحاديثه محتملة متقاربة[3]، وقال ابن حجر: صدوقٌ له أوهام[4].

قلت: والأقرب من حاله أنّه ممن يحتمل حديثه؛ إلا أنّ عنده أوهاماً هي غرائب وإفرادات كما قال ابن حجرٍ وابن عدي. والله أعلم.

والذي يظهر لي أنّ الوهم في ذكر قتادة من سالم بن نوح نفسه، فقد كان يذكره تارةً، ويتركه أخرى، وتأيد ذلك بنتيجة التخريج حيث تبيّن ما يلي:

أولاً: روى الحديث عن سالم بن نوح بذكر قتادة ثلاثةٌ من الرواة هم:

١- قتيبة بن سعيد، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٠٥٦).

٢- محمد بن أبان، أخرج طريقه: أبو نعيم في مستخرجه على مسلم (١/ ٣٥٣)، وابن عدي في الكامل في الضعفاء (٤/ ٣٨٠).

٣- عبدالرحمن بن بشر، أخرج طريقه: ابن عدي في الكامل في الضعفاء (٤/ ٣٨٠).

ثانياً: روى الحديث عن سالم بن نوح بدون ذكر قتادة ثلاثة رواةٍ هم:

١- عمر بن شبة، أشار إلى روايته ابن عدي في الكامل (٤/ ٣٨٠).

٢- إسحاق بن بهلول، أخرج طريقه: ابن شاهين في ناسخ الحديث (٥٦).

٣- عقبة بن مكرم، أخرج طريقه: الطبراني في الكبير (٩١٣).

ونقل ابن عدي عن ابن صاعدٍ أنّ ذكر قتادة في هذا الإسناد خطأٌ[5]، والله أعلم.

---

(١) الجرح والتعديل (٤/ ١٨٨).

(٢) الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: ٤٦).

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال (٤/ ٣٨٠).

(٤) تقريب التهذيب (٣٦١).

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال (٤/ ٣٨١).

(١١٢) [٣٢٥٤، ٣٢٥٥] حديث بكيرٍ عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن زينب بنت أبي سلمة قالت: أخبرتني أمي أنَّ رسول الله ﷺ كان يُقَبِّل وهو صائم.

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب قبلة الصائمين[1]، وأبان فيه عن اختلاف بين جعفر بن ربيعة والليث بن سعدٍ على بكير بن عبدالله بن الأشج.

ذلك أنَّه ابتدأ بقوله: **ذكر الاختلاف على بكير بن عبدالله بن الأشج في هذا الحديث.**

ثم أخرج الحديث من طريق جعفر بن ربيعة عن بكيرٍ عن أبي سلمة بن عبدالرحمن عن زينب بنت أبي سلمة قالت: أخبرتني أمي أنَّ رسول الله ﷺ كان يُقَبِّل وهو صائم.

ثم رواه من طريق الليث عن بكيرٍ عن أبي بكر بن المنكدر عن أبي سلمة به.

وهذا التصرف من النسائي صريح ببيان الاختلاف على بكير بن عبدالله بن الأشج، ولم يُرجِّح النسائي بين الطريقين هنا. ولم يتبيّن لي من سياقه ترجيحٌ لأحدهما.

وبالنظر إلى الراوي المختلف عليه وهو بكير بن عبدالله بن الأشج نجده من الثقات، وثَّقه النسائي بقوله: مأمونٌ[2]، وقال مالكٌ: كان من صُلحاء الناس[3]، وقال أحمد بن حنبل: ثقة صالح، ووثقه يحيى بن معين وأبو حاتمٍ[4] والعجلي[5].

ثم هو قد روى عن أبي بكر بن المنكدر[6]؛ وعن أبي سلمة بن عبدالرحمن[7]؛ ثبت ذلك في صحيح مسلم، وذكرهما المزي في شيوخه[8].

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٣٥٩).

(٢) السنن الكبرى (٣/ ٢٩٣).

(٣) التاريخ الكبير للبخاري (٢/ ١١٣).

(٤) الجرح والتعديل (٢/ ٤٠٣).

(٥) الثقات (١/ ٢٥٤).

(٦) صحيح مسلم (٢/ ٥٨١).

(٧) صحيح مسلم (١/ ٢٥٦).

(٨) تهذيب الكمال (٤/ ٢٤٤).

وبالنظر إلى الراويين المختلفين على بكير وهما جعفر بن ربيعة والليث بن سعد نجد أنّهما ثقتان.

أمّا جعفر بن ربيعة فهو الكندي، أبو شرحبيل المصري، وثّقه أحمد بن حنبل[(1)]، والعجلي[(2)]، والنسائي[(3)]، وابن سعد[(4)]، وقال أبو زرعة: صدوقٌ[(5)].

وأمّا الليث بن سعد الفهمي فهو ثقةٌ مجمعٌ على إمامته، وقد سبقت ترجمته[(6)].

وعليه فلا يمكن الحكم من خلال الراوي؛ إلا أنّ الأثرم قال: سمعت أبا عبدالله يقول: لا أعلم أحداً أحسن حديثاً عن بكير بن عبدالله من ليث بن سعد، وقال: هو أحسن حديثاً عندي من عمرو بن الحارث ومن ابن لهيعة[(7)].

وهذه شهادة من إمام كأحمد لرواية الليث عن بكير وتقديمه على غيره فيه.

وبعد تخريج الحديث تبيّن ما يلي:

أولاً: روى جعفر بن ربيعة الحديث عن بكير عن أبي سلمة عن زينب عن أمها، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٠٥٧).

ثانياً: روى الليث الحديث عن بكير عن أبي بكر بن المنكدر عن أبي سلمة عن زينب عن أمها، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٠٥٨)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٣٧٢)، والطبراني في الكبير (٨٠٦)، والبيهقي في معرفة السنن والآثار (٨٧٢٦).

---

(١) الجرح والتعديل (٢/ ٤٧٨).

(٢) الثقات (١/ ٢٦٨).

(٣) تهذيب الكمال (٥/ ٣١).

(٤) الطبقات الكبرى (٧/ ٥١٤).

(٥) الجرح والتعديل (٢/ ٤٧٨).

(٦) في الإعلال رقم (٦٢).

(٧) شرح علل الترمذي (٢/ ٧٣٢).

والذي يترجح عندي أنّ الصواب طريق الليث بن سعد لأمرين:

١- لتقديمه في بكير بن الأشج.

٢- لاعتماد من أخرج الحديث على طريق الليث بن سعد؛ وهو ما يدل على أنها المحفوظةُ، والله أعلم.



(١١٣) [٣٢٥٧] حديث أبي قيس قال: أرسلني عمرو بن العاص إلى أم سلمة أسألها أكان رسول الله ﷺ يقبل وهو صائم...الحديث.

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب قبلة الصائمين[١]، وقد رواه مع حديثي زينب بنت أبي سلمة وعبدالله بن فروخ، واللذان يدلان على أنّ النبي ﷺ كان يُقبل أم سلمة وهو صائم، ثم قال: **خالفهما أبو قيس.**

فرواه من طريق موسى بن عُلي عن أبيه عن أبي قيس قال: أرسلني عمرو بن العاص إلى أم سلمة أسألها أكان رسول الله ﷺ يقبل وهو صائم؛ وقال: إن قالت: لا، فقل لها إنّ عائشة تخبر أنّ رسول الله ﷺ كان يقبلها وهو صائم، فأتيتها فسألتها فقالت: لا، فقلت: إنّ عائشة تخبر أنّه كان يقبلها وهو صائم، فقالت: لعله ما كان يتمالك عنها حباً.

وهذا التصرف من النسائي صريح بمخالفة أبي قيس مولى عمرو بن العاص لمن ذكرنا من أنّ النبي ﷺ كان يقبل أم سلمة < وهو صائم، ولم يتعقب النسائي الحديث بل سكت عنه، والذي يظهر لي من سياقه أنّه يُرجِّح رواية زينب بنت أبي سلمة وعبدالله ابن فروخ؛ وذلك أخذاً مما يلي:

١- أنّ زينب أخص بأمها من أبي قيس.

٢- أنّهما اثنان وهو واحد، فالوهم إليه أقرب.

٣- أنّهما مثبتان وهو نافٍ؛ والمثبِتُ مقدمٌ على النافي.

وبالنظر إلى الراوي عن أم سلمة < وهو أبو قيس مولى عمرو بن العاص؛ واسمه عبدالرحمن بن ثابتٍ نجده من الثقات؛ وثّقه العجلي[٢]، وابن حبّان[٣]، والذهبي[٤].

----

(١) السنن الكبرى (٤/ ٣٦٠).

(٢) الثقات (٢/ ٤٢١).

(٣) الثقات (٥/ ٥٧١).

(٤) الكاشف (٢/ ٤٥٢).

والراوي عنه هو عُلي بن رباح اللخمي وهو ثقةٌ؛ قال أحمد بن حنبل: ما علمت إلا خيراً[1]، ووثّقه العجلي[2]، والنسائي[3]، وابن حبّان[4].

والراوي عنه هو ابنه موسى بن عُلي، وثّقه علي بن المديني[5]، ويحيى بن معين[6]، وأحمد بن حنبل[7]، والبخاري[8].

وبهذا يتضح أنّ كل رواته ثقاتٌ؛ إلا أنّه مخالف للمشهور عن أم سلمة < ، وقد أخرجه: النسائي في الكبرى (٣٠٦٠)، وأحمد في مسنده (٢٦٥٣٣)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٣٩٥).

تنبيـــــه:

أعلّ ابن عبدالبر هذا الحديث بكونه مخالفاً للمعروف عن أم سلمة < من إثبات تقبيل النبي ﷺ وهو صائمٌ، فقال: وهذا حديث متصلٌ؛ ولكنّه ليس يجيء إلا بهذا الإسناد؛ وليس بالقوي؛ وهو منكرٌ على أصل ما ذكرنا عن أم سلمة[9].

والخلاصة أنّ الحديث منكر؛ إلا أنّه لم يؤثر على استدلال النسائي بالباب، والله أعلم.



---

(١) الجرح والتعديل (٦/ ١٨٦).

(٢) الثقات (٢/ ١٥٣).

(٣) تهذيب الكمال (٢٠/ ٤٢٩).

(٤) الثقات (٥/ ١٦١).

(٥) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص: ٩٩).

(٦) سؤالات ابن الجنيد (ص: ٣٠٩).

(٧) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبدالله (٢/ ٢٠٨).

(٨) العلل الكبير للترمذي (ص: ٣٩١).

(٩) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٥/ ١٢٥).

(١١٤) [٣٢٦٠-٣٢٦٣] حديث الشعبي عن محمد بن الأشعث عن عائشة < قالت: ما كان رسول الله ﷺ يمتنع من شيءٍ من وجهي وهو صائمٌ.

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب قبلة الصائمين[1]، وأبان فيه عن اختلاف على عامر الشعبي وعلى زكريا بن أبي زائدة.

ذلك أنّه ابتدأ بقوله: **ذكر الاختلاف على الشعبي فيه، والاختلاف على زكريا فيه، يعني: ابن أبي زائدة.**

ثم أخرج الحديث من طريق أبي سعد الأنصاري عن زكريا عن صالح بن أبي صالح قال: حدثني محمد بن الأشعث عن عائشة < قالت: ما كان رسول الله ﷺ يمتنع من شيءٍ من وجهي وهو صائمٌ، **ثم قال: هذا خطأ.**

ثم رواه من طريق يحيى بن زكريا بن أبي زائدة عن أبيه عن صالح الأسدي عن الشعبي عن محمد بن الأشعث بن قيس به.

ثم ساقه من طريق وكيع عن زكريا عن عباس بن ذريح عن الشعبي عن محمد بن الأشعث به

ثم رواه من طريق مطرف بن طريف عن عامر عن مسروق عن عائشة < قالت: كان رسول الله ﷺ يظل صائماً فيقبل أي مكان شاء من وجهي حتى يفطر.

وهذا التصرف من النسائي ~ صريح ببيان الاختلاف على عامر الشعبي، وباختلافٍ داخله على زكريا بن أبي زائدة، وقد تعقب النسائي الرواية الأولى عن زكريا التي لم تذكر الشعبي وخطّأها؛ وما ذلك - والله أعلم - إلا لسقوط ذكر الشعبي منها، وسكت عن بقية الروايات فلم يتعقبها.

والذي يظهر لي من سياقه في ذكر الخلاف على الشعبي أنّه يصحح القولين؛ فقد أعاد حديث صالح الأسدي ومُطرف بن طريف على الولاء في باب الرخصة في أن

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٣٦١).

تحدث المرأة بما يكون بينها وبين زوجها[١]؛ ثم إنّ الشعبي من الرواة المكثرين فلا يُستغرب على مثله أنّ يروي حديثاً واحداً عن شيخين.

وبعد دراسة الخلافين في هذا الحديث تبيّن ما يلي:

أمّا الخلاف الأول: فلم يظهر لي من سياق النسائي في ذكر الخلاف على زكريا بن أبي زائدة أنّه يصوّب أحد الطريقين على حساب الآخر؛ إلا أنّه أعاد طريق يحيى بن زكريا عن أبيه عن صالح الأسدي في باب الرخصة في أن تحدث المرأة بما يكون بينها وبين زوجها[٢]، وأهمل طريق وكيع؛ مما يدل على أنّ طريق يحيى هي المحفوظة.

ومحمد بن الأشعث الذي روى الحديث عن عائشة < هو ابن قيس الكندي، عداده في أهل الكوفة[٣]؛ وأمّه أم فروة بنت أبي قحافة أخت أبي بكر فهو ابن عمة عائشة < [٤]، وثّقه ابن حبّان[٥]، وقال ابن حجر: مقبول[٦].

وبالنظر إلى الرواة المختلفين على زكريا بن أبي زائدة وهم أبو سعد الأنصاري ويحيى بن أبي زائدة ووكيع بن الجرّاح نجد ما يلي:

أمّا أبو سعد ويقال: أبو سعيد الأنصاري فمختلف فيه، وقد ذكر المزي روايته عن زكريا، ورواية موسى بن مروان عنه، ثم قال: قال مسلمٌ وغيره: أبو سعد عمر بن حفص بن ثابت الأنصاري الحلبي...[٧]، قلت: وذكر له شيوخاً وتلاميذ ليس منهم من ذكره المزي.

---

(١) السنن الكبرى (٨/ ٢٣٧).

(٢) السنن الكبرى (٨/ ٢٣٧).

(٣) تهذيب الكمال (٢٤/ ٤٩٦).

(٤) الطبقات الكبرى (٥/ ٦٥).

(٥) الثقات (٥/ ٣٥٢).

(٦) تقريب التهذيب (٨٢٧).

(٧) تهذيب الكمال (٣٣/ ٣٥٢).

ثم أورد المزي قول ابن أبي حاتمٍ: سألت أبي عنه، فقال: ما أرى بحديثه بأساً. قال المزي: فلا أدري هو هذا أو غيره[(١)].

قلت: جزم ابن حجر بأنّه غيره[(٢)]، وقال عنه في التقريب: مقبول[(٣)].

وأمّا يحيى بن زكريا أبو سعيد الهمداني فهو ثقةٌ، وثّقه أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني[(٤)]، ويحيى بن معين[(٥)]، والعجلي[(٦)]، والنسائي وزاد: ثبتٌ[(٧)]، وقال أبو حاتمٍ: مستقيم الحديث صدوق ثقة[(٨)].

وأمّا وكيع بن الجرّاح الرؤاسي فثقةٌ كذلك، وقد سبقت ترجمته[(٩)].

وعليه فلم يتابع أبو سعد على روايته؛ فضلاً عن الاختلاف فيه، ويبقى البحث في روايتي يحيى ووكيع؛ وبما أنّهما ثقتان فلا يمكن الحكم من خلال الراوي.

وبعد تخريج الحديث تبيّن ما يلي:

أولاً: روى أبو سعد الأنصاري الحديث عن زكريا عن صالح بن أبي صالح عن محمد بن الأشعث عن عائشة < ، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٠٦٣).

قلت: ولم يتابع على روايته، وقد خطّأها النسائي كما سبق.

ثانياً: روى يحيى بن زكريا الحديث عن أبيه عن صالح الأسدي عن الشعبي عن

---

(١) تهذيب الكمال (٣٣/ ٣٥٢).

(٢) تهذيب التهذيب (١٢/ ١٠٨).

(٣) تقريب التهذيب (١١٥٣).

(٤) الجرح والتعديل (٩/ ١٤٤).

(٥) تاريخ ابن معين – رواية الدارمي (ص: ٦٩).

(٦) الثقات (٢/ ٣٥٢).

(٧) تهذيب الكمال (٣١/ ٣٠٩).

(٨) الجرح والتعديل (٩/ ١٤٤).

(٩) في الإعلال رقم (٣٢).

محمد بن الأشعث بن قيس عن عائشة < ، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٠٦٤)، (٩٠٨٤)، وأحمد في مسنده (٢٥٢٩١).

وتابع يحيى على روايته راويان هما:

١- القاسم العُرني، أخرج طريقه: البخاري في التاريخ الكبير (٤/ ٢٨٤).

٢- عبدالله بن نمير، أخرج طريقه: البخاري في التاريخ الكبير (٤/ ٢٨٤).

ثالثاً: روى وكيعٌ الحديث عن زكريا عن عباس بن ذريح عن الشعبي عن محمد بن الأشعث عن عائشة < ، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٠٦٥)، وأحمد في مسنده (٢٥٢٩٢).

قلت: ولم يتابع وكيع على روايته مما يدل على وهمه.

أمّا الخلاف الثاني، وهو الخلاف على الشعبي، فبالنظر فيه إلى الرواة المختلفين عنه وهم صالحٌ الأسدي وعبّاس بن ذريح ومُطرّف بن طريف نجد ما يلي:

أمّا صالح بن أبي صالح الأسدي فقد ترجم له البخاري[1]، وابن أبي حاتم[2]، فلم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً، ووثّقه ابن حبّان[3]، وقال الذهبي: تفرد عنه زكريا بن أبي زائدة[4]، وقال ابن حجر: مقبول[5].

وأمّا عباس بن ذريح الكلبي فهو ثقةٌ، وثّقه يحيى بن معين[6]، والعجلي[7]، وابن حبّان[8]، وقال أحمد بن حنبل: صالحٌ[9]، وقال النسائي: ليس به بأس[10]، وقال الذهبي: صدوق[11].

وأمّا مطرف بن طريف الأشجعي فثقةٌ كذلك، وثّقه الثوري، وأحمد بن حنبل[12]، ويحيى بن معين[13]، وأبو حاتمٍ[14]، والعجلي[15].

---

(١) التاريخ الكبير للبخاري (٤/ ٢٨٤).

(٢) الجرح والتعديل (٤/ ٤٠٦).

(٣) الثقـات (٦/ ٤٦١).

(٤) ميزان الاعتدال (٢/ ٢٩٦).

(٥) تقريب التهذيب (٤٤٦).

(٦) تهذيب الكمال (١٤/ ٢١٠).

(٧) الثقات (٢/ ١٩).

(٨) الثقـات (٧/ ٢٧٥).

(٩) الجرح والتعديل (٦/ ٢١٤).

(١٠) تهذيب الكمال (١٤/ ٢١٠).

(١١) الكاشف (١/ ٥٣٤).

(١٢) الجرح والتعديل (٨/ ٣١٣).

(١٣) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال (ص: ٥٥).

(١٤) الجرح والتعديل (٨/ ٣١٣).

(١٥) الثقات (٢/ ٢٨٢).

وعليه فصالح غير مشهور كصاحبيه؛ إلا أنّه لا يمكن الحكم على الحديث من خلال الراويين الآخرين.

وبعد تخريج الحديث تبيّن ما يلي:

أولاً: روى الحديث عن الشعبي عن محمد بن الأشعث راويان هما:

١- صالح بن أبي صالح الأسدي، وقد سبق ذكر طرق حديثه في الخلاف الأول.

٢- عباس بن ذريح، وقد سبق ذكر طرق حديثه في الخلاف الأول.

ثانياً: روى الحديث عن الشعبي عن مسروقٍ راويان هما:

١- مطرف بن طريف، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٠٦٦)، وأحمد في مسنده (٢٤٦٩٩)، والطبراني في الصغير (١١٣١).

٢- حريث بن عمرو، أخرج طريقه: الطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٣٩٢).

وقد صوّب الدارقطني القولين فقال ويشبه أن يكون القولان صحيحين عن الشعبي عن مسروق وعن محمد بن الأشعث عن عائشة[1].

وبهذا يتبيّن أنّ عرض الإمام النسائي الخلاف على الشعبي غير مؤثر على استدلاله بالحديث؛ فقد صحح الدارقطني الطريقين، والله أعلم.

---

(١) علل الدارقطني (١٥/ ١٣٦).

(١١٥) [٣٢٦٤-٣٢٦٦] حديث شُتير بن شكل عن حفصة < قالت: كان رسول الله ﷺ يقبل وهو صائم.

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب قُبلة الصائمين[١]، وأبان فيه عن اختلافٍ بين الرواة على أبي الضحى مسلم بن صُبيح واختلافٍ آخر بين الرواة على الأعمش.

ذلك أنّه ابتدأ بقوله: **ذكر الاختلاف على أبي الضحى مسلم بن صبيح، والاختلاف على الأعمش.**

ثم أخرج الحديث من طريق إسرائيل عن منصور عن مسلم عن مسروق عن شُتير ابن شكل - كذا قال - عن حفصة < قالت: كان رسول الله ﷺ يقبل وهو صائم. ثم قال النسائي: **هذا خطأٌ ليس فيه مسروق.**

ثم رواه من طريق ابن أبي زائدة عن الأعمش عن مسلم عن مسروق عن عائشة < قالت: كان النبي ﷺ يُقَبِّل وهو صائمٌ، ولكن كان أملك لإربه.

ثم رواه من طريق سفيان عن الأعمش ومنصور عن أبي الضحى عن شُتير بن شكل بن حميد عن حفصة < عن النبي ﷺ أنّه كان يُقبل وهو صائم.

وهذا التصرف من النسائي صريح ببيان الاختلاف على أبي الضحى وباختلافٍ داخله على الأعمش.

وقد اختُلف على مسلم بن صُبيح فرواه منصور عنه عن مسروق عن شُتير، وخطّأ النسائي هذه الرواية بأنّ مسروقاً ليس له ذكر في هذا الحديث، والراوي له عن منصور هو إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق؛ وهو ثقةٌ تُكُلم فيه بلا حجة، ولم يضعّفه سوى علي ابن المديني[٢]، وقال النسائي: ليس به بأسٌ[٣]، ووثّقه أحمد بن حنبل[٤]، وابن معين[٥]،

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٣٦٣).

(٢) تهذيب الكمال (٢/ ٥٢٢).

(٣) تهذيب الكمال (٢/ ٥٢٣).

(٤) ميزان الاعتدال (١/ ٢٠٩).

(٥) تاريخ ابن أبي خيثمة (٢/ ٣٨٨).

وابن حبّان[١]، والعجلي، وقال مرةً: جائز الحديث[٢]، وقال أبو حاتمٍ: ثقة صدوق[٣]، وقال ابن عدي: وحديثه الغالب عليه الاستقامة، وهو ممن يكتب حديثه ويحتج به[٤].

قلت: إلا أنّه خالف الثقات من أصحاب منصور؛ فكلهم يرويه ولا يذكر فيه مسروقاً كما سيأتي في نتيجة التخريج.

ورواه ابن أبي زائدة عن الأعمش عن مسلم عن مسروقٍ فجعله من مسند عائشة < ؛ وهذه الرواية غريبة من حديث الأعمش في هذا الحديث، والراوي له عن الأعمش هو يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، ويحيى ثقةٌ، وثّقه أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني[٥]، ويحيى بن معين[٦]، والعجلي[٧]، والنسائي وزاد: ثبتٌ[٨]، وقال أبو حاتمٍ: مستقيم الحديث صدوق ثقة[٩].

قلت: وقد أغرب يحيى بن زكريا بروايته هذه؛ فخالف ثقات أصحاب الأعمش كما سيأتي في نتيجة التخريج.

ورواه سفيان الثوري عن الأعمش ومنصور عن مسلمٍ عن شُتير عن حفصة < ، والثوري إمامٌ حافظٌ، قال يحيى بن معين: أَمير المؤمنين في الحديث، وقال أيضاً: ثقةٌ[١٠]، وقال العجلي: ثقةٌ كوفيٌّ، رجل صالحٌ زاهد عابدٌ، ثبت في الحديث،

---

(١) الثقات (٦/ ٧٩).

(٢) الثقات (١/ ٢٢٢).

(٣) تهذيب الكمال (٢/ ٥٢٣).

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال (٢/ ١٣٦).

(٥) الجرح والتعديل (٩/ ١٤٤).

(٦) تاريخ ابن معين – رواية الدارمي (ص: ٦٩).

(٧) الثقات (٢/ ٣٥٢).

(٨) تهذيب الكمال (٣١/ ٣٠٩).

(٩) الجرح والتعديل (٩/ ١٤٤).

(١٠) الجرح والتعديل (٤/ ٢٢٥).

فقيهٌ صاحب سنةٍ واتباع[1].

وكأنّي بالنسائي يريد أنّ يُعل برواية الثوري الروايتين السابقتين؛ وأنّ الصواب في رواية منصور عدم ذكر مسروق فيها، وأنّ الأصح في رواية الأعمش عدم ذكر مسروقٍ أيضاً، وأنّه من مسند حفصة < لا من مسند عائشة < .

وقد تأيد ذلك بنتيجة التخريج حيث تبيّن ما يلي:

أولاً: روى إسرائيل الحديث عن منصور عن أبي الضحى عن مسروق عن شتير عن حفصة < ، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٠٦٧).

ولم أجد له متابعاً مما يدل على وهمه.

ثانياً: روى الحديث جمعٌ من الرواة عن منصورٍ عن أبي الضحى عن شتير عن حفصة < ؛ فخالفوا إسرائيل، منهم:

١- شعبة بن الحجّاج، أخرج طريقه: الطيالسي في مسنده (١٦٩١)، وأبو عوانة في مستخرجه (٢٨٨١)، والطبراني في الكبير (٣٤٩).

٢- سفيان الثوري، أخرج طريقه: الطبراني في الكبير (٣٤٨).

٣- سفيان بن عيينة، أخرج طريقه: الحميدي في مسنده (٢٨٩)، وأحمد في مسنده (٢٦٤٤٥)، والطبراني في الكبير (٣٥٠).

٤- جرير بن عبدالحميد، أخرج طريقه: مسلم في صحيحه (١١٠٧)، والنسائي في الكبرى (٣٠٧٠)، وابن راهويه في مسنده (١٩٨٣).

٥- أبو عوانة اليشكري، أخرج طريقه: مسلم في صحيحه (١١٠٧)، وأحمد في مسنده (٢٦٤٤٦)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٣٧٥).

ثالثاً: روى يحيى بن أبي زائدة الحديث عن الأعمش عن مسلم عن مسروق عن عائشة < ، أخرج طريقه: مسلم في صحيحه (١١٠٦)، والنسائي في الكبرى (٣٠٦٨).

---

(١) الثقات (١/ ٤٠٧).

قلت: ولم يتابع يحيى على روايته هذه عن الأعمش.

وقد صحح الدارقطني طريقه[(١)].

رابعاً: روى الحديث جمعٌ من الرواة عن الأعمش عن مسلم عن شُتير عن حفصة < ؛ فخالفوا رواية يحيى منهم:

١- أبو معاوية الضرير، أخرج طريقه: مسلم في صحيحه (١١٠٧)، وابن ماجه في سننه (١٦٨٥)، وأحمد في مسنده (٢٦٤٤٧)، وابن راهويه في مسنده (١٩٨٤).

٢- سفيان الثوري، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٠٦٩)، وأحمد في مسنده (٢٦٤٤٨).

٣- إبراهيم بن طهمان، أشار لروايته الدارقطني[(٢)].

خامساً: روى الثوري الحديث عن الأعمش ومنصور عن أبي الضحى عن شتير عن حفصة < ، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٠٦٩)، وأحمد في مسنده (٢٦٤٤٨).

وبهذا يتبيّن أنّ روايتي إسرائيل ويحيى معلولة برواية الثوري، وهي علةٌ لم تؤثر على استدلال النسائي بالحديث، والله أعلم.

---

(١) علل الدارقطني (١٥/ ١٠٨).

(٢) علل الدارقطني (١٥/ ١٩٨).

(١١٦) [٣٢٦٧، ٣٢٦٨] حديث منصور عن أبي الضحى عن شُتير بن شكل عن حفصة < قالت: كان رسول الله ﷺ يقبل وهو صائم.

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب قُبلة الصائمين[1]، وأبان فيه عن اختلافٍ بين جرير بن عبدالحميد وشعبة بن الحجّاج على منصور بن المعتمر.

ذلك أنّه ابتدأ بقوله: **ذكر الاختلاف على منصور – يعني – ابن المعتمر.**

ثم أخرج الحديث من طريق جرير عن منصور عن مسلم بن صبيح عن شُتير ابن شكل عن حفصة < قالت: كان رسول الله ﷺ يُقبِّل وهو صائم.

ثم رواه من طريق شعبة عن منصور عن أبي الضحى عن شُتير بن شكل عن أم حبيبة < أنّ رسول الله ﷺ كان يقبل وهو صائم. ثم قال النسائي: **هذا خطأٌ؛ لا نعلم أحداً تابع شعبة على قوله: عن أم حبيبة، والصواب شُتير عن حفصة.**

وهذا التصرف من النسائي صريح ببيان الاختلاف على منصور بن المعتمر، وقد خطّأ النسائي رواية شعبة وبيّن أنّه لم يتابع عليها.

وبالنظر إلى الراويين المختلفين على منصور وهما جريرٌ وشعبة نجد أنّهما ثقتان.

فأمّا جرير بن عبدالحميد فهو ثقةٌ، وقد سبقت ترجمته[2].

وأمّا شعبة بن الحجاج فهو إمامٌ ثقة ثبتٌ، وقد سبقت ترجمته [3].

وعليه فلا يمكن الحكم من خلال الراوي، على أنّ شعبة قد رواه كما رواه جرير.

وكذلك فإنّ شعبة كان يُخطئُ في بعض الأسماء وقد يكون هذا منها، قال العجلي عنه: ثقة في الحديث تقيٌ وكان يخطئ في بعض الأسماء[4]، وقال الدارقطني: كان شعبة

----

(١) السنن الكبرى (٤/ ٣٦٤).

(٢) في الإعلال رقم (٩).

(٣) في الإعلال رقم (١٧).

(٤) الثقات (١/ ٤٥٦).

يغلط في أسماء الرجال لاشتغاله بحفظ المتن[1].

وقد دلت نتيجة التخريج على صحة رأي النسائي كما يلي:

أولاً: روى شعبة الحديث عن منصورٍ عن أبي الضحى عن شتير عن أم حبيبة < ، وقد رواه عنه ثلاثة رواة بحسب ما تحصل لي وهم:

١- خالد بن الحارث، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٠٧١).

٢- محمد بن جعفر، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (٢٦٧٦٢).

٣- عبدالله بن المبارك، أخرج طريقه: الطبراني في الكبير (٤٩٣).

ثانياً: روى جرير بن عبدالحميد الحديث عن منصورٍ عن أبي الضحى عن شتير عن حفصة < ، أخرج طريقه: مسلم في صحيحه (١١٠٧)، والنسائي في الكبرى (٣٠٧٠)، وابن راهويه في مسنده (١٩٨٣).

وتابع جريراً جمعٌ من الأئمة عن منصورٍ ومنهم شعبة نفسه، وقد سبق ذكرهم مع بيان من أخرج طرقهم في الخلاف السابق بما يُغني عن إعادته هنا.

وبهذا يتبيّن أنّ رواية شعبة معلولة برواية جرير، وهي علة لم تؤثر على استدلال النسائي بالحديث، والله أعلم.

---

(١) علل الدارقطني (١١/ ٣١٣).

(١١٧) [٣٢٦٩-٣٢٧١] حديث إبراهيم عن علقمة عن عائشة < قالت: كان رسول الله ﷺ يُقَبِّلُ وهو صائم ويباشر وهو صائم، وكان أملككم لإربه.

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب قُبلة الصائمين[1]، وأبان فيه عن اختلافٍ بين الرواة على إبراهيم النخعي.

ذلك أنّه ابتدأ بقوله: **ذكر الاختلاف على إبراهيم النخعي في هذا الحديث.**

ثم أخرج الحديث من طريق منصور بن المعتمر عن إبراهيم عن علقمة عن عائشة < قالت: كان رسول الله ﷺ يُقَبِّلُ وهو صائم ويباشر[2] وهو صائم، وكان أملككم لإربه.

ثم رواه من طريق مغيرة عن إبراهيم أنّ علقمة والأسود حدثاه عن عائشة < أنّ رسول الله ﷺ كان يقبل وهو صائم.

ثم رواه من طريق الحكم بن عُتيبة عن إبراهيم عن علقمة وشُريح بن أرطاة أنّهم ذكروا عند عائشة < القبلة للصائم، فقالت: كان رسول الله ﷺ يُقَبِّلُ وهو صائم، ويباشر وهو صائم، وكان أملككم لإربه.

وهذا التصرف من النسائي صريح ببيان الاختلاف على إبراهيم النخعي، ولم يُرجِّح هنا بين الروايات، ولكن سياقه في هذا الاختلاف والاختلافات الآتية يدل على تصحيحه لكل الطرق عن إبراهيم النخعي؛ فإنّ إبراهيم قد سمعه من علقمة بن الأسود ومن الأسود بن يزيد ومن مسروق بن الأجدع، فكان يحدِّث به أحياناً عن كل واحدٍ منهم منفرداً، وأحياناً يجمع بين اثنين منهم في روايةٍ واحدة.

وبالنظر إلى الرواة المختلفين على إبراهيم وهم منصور بن المعتمر ومغيرة بن مقسم والحكم بن عُتيبة نجد أنّهم من الثقات.

----

(١) السنن الكبرى (٤/ ٣٦٤).

(٢) أراد بالمباشرة الملامسة، وأصله من لمس بشرة الرجل بشرة المرأة. النهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ١٢٩).

أمّا منصور بن المعتمر فثقةٌ باتفاق، قال عبدالرحمن بن مهدي: أربعة بالكوفة لا يُختلف في حديثهم، فمن اختلف عليهم فهو يخطئ ليس هم، منهم منصور بن المعتمر، وقال يحيى بن سعيد القطان: قال سفيان: إذا حدثت الأعمش عن بعض أصحاب إبراهيم قال فيه، فإذا قلت: منصورٌ، سكت[(١)]، وقال أيضاً: كان من أثبت الناس[(٢)]، وقال يحيى بن معين: ما أحدٌ أثبت عن مجاهد وإبراهيم من منصور، وقال: منصور أثبت من الحكم بن عتيبة ومنصور من أثبت الناس[(٣)]، وقال العجلي: كوفي ثقة ثبت في الحديث، كان أثبت أهل الكوفة وكأنّ حديثه القدح لا يختلف فيه أحد[(٤)]، وقال أبو بكر بن أبي خيثمة: سمعت يحيى بن معين وأبي حاضرٌ: إذا اجتمع منصور والأعمش فقدم منصورا[(٥)]، وقال ابن أبي حاتمٍ: سألت أبي عن منصور بن المعتمر فقال: ثقة، وقال أيضاً: وسُئل أبي عن الأعمش ومنصور فقال: الأعمش حافظٌ يخلط ويدلس، ومنصور أتقن لا يدلس ولا يخلط[(٦)].

وبهذا نرى أنّ يحيى بن معين يُقدِّمه على الحكم وعلى الأعمش كذلك، وأبو حاتمٍ يُقدِّمه كذلك على الأعمش، قلت: وهو الأغلب؛ وإلا فقد يُختلف في أفراد بعض الأحاديث.

وأمّا المغيرة بن مقسم الضبي فثقةٌ أيضاً، وقد قُدِّم على الحكم، قال شعبة: كان المغيرة أحفظ من الحكم، وقال أحمد بن حنبل: حديث مغيرة بن مقسم مدخول، عامة ما روى عن إبراهيم إنّما سمعه من حماد ومن يزيد بن الوليد والحارث العكلي وعبيدة وغيرهم[(٧)]، وقال محمد بن فضيل: كان مغيرة يدلس، وكنا لا نكتب إلا ما قال حدثنا

---

(١) الجرح والتعديل (٨/ ١٧٧).

(٢) التاريخ الكبير للبخاري (٧/ ٣٤٦).

(٣) الجرح والتعديل (٨/ ١٧٨).

(٤) الثقات (٢/ ٢٩٩).

(٥) تهذيب الكمال (٢٨/ ٥٥٢).

(٦) الجرح والتعديل (٨/ ١٧٩).

(٧) الجرح والتعديل (١/ ١٥٣).

إبراهيم[١]، وقال يحيى بن معين: ثقةٌ مأمونٌ[٢]، ووثّقه أبو حاتمٍ[٣]، والعجلي وزاد: فقيه الحديث إلا أنّه كان يُرسل الحديث عن إبراهيم فإذا وُقف أخبرهم ممن سمعه[٤]، ووثّقه النسائي[٥]، ووصفه بالتدليس[٦]، وكذا ابن حبّان[٧]، ونفى أبو داود تدليسه وقال: سمع مغيرة من إبراهيم مائة وثمانين حديثاً[٨]، وقال محمد بن عبدالله بن عمار إنّما سمع من إبراهيم ثلاثمائة وسبعين حديثاً - يعني - ويدلس الباقي[٩]، وقال الذهبي: إمام ثقة، لكن لين أحمد بن حنبل روايته عن إبراهيم النخعي فقط، مع أنها في الصحيحين[١٠].

قلت: قد سمع منه شيئاً، وعبارة أحمد لا تنفي سماعه من إبراهيم بل تفيد أنّ غالب حديثه عن إبراهيم عن هؤلاء، وقد أخرج له الشيخان عن إبراهيم كما قال الذهبي؛ ثم هو متابع في هذا الحديث كما سيأتي إن شاء الله.

قلت: وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من طبقاته[١١]؛ وجمع بين قول من وصفه بالتدليس ممن سمّينا وبين قول من نفاه كأبي داود بقوله: كأنّه أراد (أي أبو داود) ما حكاه العجلي أنّه كان يرسل عن إبراهيم فإذا وُقف أخبرهم ممن سمعه[١٢].

---

(١) سير أعلام النبلاء (٦/ ١٩٢).

(٢) ميزان الاعتدال (٤/ ١٦٦).

(٣) الجرح والتعديل (١/ ١٥٣).

(٤) الثقات (٢/ ٢٩٣).

(٥) تهذيب الكمال (٢٨/ ٤٠١).

(٦) طبقات المدلسين (ص: ٤٦).

(٧) الثقات (٧/ ٤٦٤).

(٨) سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل (ص: ١٧٢).

(٩) جامع التحصيل (ص: ٢٨٤).

(١٠) ميزان الاعتدال (٤/ ١٦٦).

(١١) قال ابن حجر: الثالثة: من أكثر من التدليس؛ فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع؛ ومنهم من رد حديثهم مطلقا؛ ومنهم من قبلهم. طبقات المدلسين (ص: ٤٦).

(١٢) طبقات المدلسين (ص: ٤٦).

وأمّا الحكم بن عتيبة فثقةٌ كذلك، قال عبدالرحمن بن مهدي: الحكم بن عتيبة ثبتٌ ثقةٌ؛ ولكن يَختَلِف - يعني - حديثه، وقال علي ابن المديني قلت ليحيى القطان أي أصحاب إبراهيم أحب إليك. قال: الحكم ومنصور، قلت فأيهما أحب إليك. قال: ما أقربهما، وقال أحمد بن حنبل: أثبت الناس في إبراهيم الحكم بن عتيبة ثم منصور(1)، ووثّقه يحيى بن معين(2)، وأبو حاتم(3)، والنسائي وزاد: ثبتٌ(4)، وكذا العجلي(5)، وقال ابن سعد: وكان الحكم بن عتيبة ثقةً فقيهاً عالماً عالياً رفيعاً كثير الحديث(6).

وبهذا نرى يحيى القطّان قد ساوى بينه وبين منصور بن المعتمر في الرواية عن إبراهيم، بينما قدَّمه أحمد بن حنبل على منصورٍ، قلت: وهذا مما يختلف فيه النظر بين النقاد بحسب ما يقع لهم من الصواب والخطأ في حديث من سُئلوا عنه.

وبعد تخريج الحديث وتتبع طرقه تبيّن ما يلي:

أولاً: روى منصور الحديث عن إبراهيم عن علقمة عن عائشة < ، رواه عنه جمعٌ منهم:

١- شعبة بن الحجّاج، أخرج طريقه: مسلم في صحيحه (١١٠٦)، والنسائي في الكبرى (٣٠٨٣)، وأحمد في مسنده (٢٥٤١٤).

٢- عبيدة بن حميد، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٠٨١)، وأحمد في مسنده (٢٦٢٩٩).

٣- جرير بن عبدالحميد، أخرج طريقه: إسحاق بن راهويه في مسنده (١٦٣٦).

---

(١) الجرح والتعديل (٣/ ١٢٤).

(٢) تهذيب الكمال (٧/ ١١٩).

(٣) الجرح والتعديل (٣/ ١٢٤).

(٤) تهذيب الكمال (٧/ ١١٩).

(٥) الثقات (١/ ٣١٢).

(٦) الطبقات الكبرى (٦/ ٣٢٤).

٤- سفيان بن عيينة، أخرج طريقه: مسلم في صحيحه (١١٠٦)، والنسائي في الكبرى (٣٠٧٢)، (٣٠٨٢)، وأحمد في مسنده (٢٤١٣٠)، وابن خزيمة في صحيحه (٢٠٠٠).

٥- إسرائيل بن يونس، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٠٨٠).

وتابع منصوراً على روايته راويان هما:

الأول: سليمان الأعمش، وقد رواه عنه راويان هما:

١- سعيد بن يحيى الأموي، أخرج طريقه: الدارقطني في سننه (٢٢٥٦).

٢- شريك بن عبدالله النخعي، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٠٨٧).

الثاني: مغيرة بن مقسم، وقد رواه عنه راويان هما:

١- مندل بن علي، أشار لروايته الدارقطني[1].

٢- محمد بن عبدالعزيز، أشار لروايته الدارقطني[2].

ثانياً: روى مغيرة الحديث عن إبراهيم النخعي عن علقمة والأسود، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٠٧٣).

قلت: وهي طريق غريبة في رواية مغيرة لهذا الحديث، تفرد بها عنه خالد بن عبدالله الواسطي، إلا أنّ الدارقطني قد صحح رواية مغيرة للحديث عن إبراهيم عنهما كما سيأتي.

وتابع الأعمشُ - من طريق أبي معاوية عنه - مغيرةَ على روايته، أخرج طريقه: مسلم في صحيحه (١١٠٦)، وأبو داود في سننه (٢٣٨٢)، والترمذي في جامعه (٧٢٩)، والنسائي في الكبرى (٣٠٨٨)، وأحمد في مسنده (٢٤١٥٤).

ثالثاً: روى الحكم الحديث عن إبراهيم عن علقمة وشُريحٍ، أخرج طريقه: النسائي

---

(١) علل الدارقطني (١٥/ ١٠٧).

(٢) علل الدارقطني (١٥/ ١٠٧).

في الكبرى (٣٠٧٥)، وأحمد في مسنده (٢٤٩٥٠)، والطيالسي في مسنده (١٥٠٢).

وتابع الحكم على روايته هذه راويان هما:

١- منصور بن المعتمر وحمّاد بن أبي سليمان، أخرج طريقهما: الإسماعيلي في معجم أسامي شيوخه (١/ ٣٣٧).

٢- منصور بن المعتمر، فقد روى الحديث من طريق علقمة كما سبق، وفيه قصته مع شريحٍ عند عائشة < .

تنبيـــــه:

ذكر الدارقطني الخلاف على إبراهيم النخعي في إسناد هذا الحديث؛ وصحح كثيراً من طرقه، ومنها هذا الاختلاف بين منصور ومغيرة والحكم[1].

وبهذا يتبيّن أنّ عرض الإمام النسائي الخلاف على إبراهيم النخعي لم يؤثر على استدلاله بالحديث؛ فطرقه التي ساقها محفوظةٌ، والله أعلم.



---

(١) علل الدارقطني (١٥/ ١٠٧).

(١١٨) [٣٢٧٥، ٣٢٧٦] حديث الحكم عن إبراهيم عن علقمة وشُريح بن أرطاة أنّهم ذكروا عند عائشة < القبلة للصائم، فقالت: كان رسول الله ﷺ يقبل وهو صائم ويباشر وهو صائم، وكان أملككم لإربه.

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب المباشرة للصائم[1]، وأبان فيه عن اختلافٍ بين محمد بن أبي عدي وعبدالرحمن بن مهدي على شعبة في حديثه عن الحكم بن عُتيبة.

ذلك أنّه ابتدأ بقوله: **ذكر الاختلاف على إبراهيم النخعي في خبر عائشة في ذلك، والاختلاف على الحكم بن عتيبة.**

ثم أخرج الحديث من طريق ابن أبي عدي عن شعبة عن الحكم عن إبراهيم عن علقمة وشُريح بن أرطاة أنّهم ذكروا عند عائشة < القبلة للصائم، فقالت: كان رسول الله ﷺ يقبل وهو صائم ويباشر[2] وهو صائم، وكان أملككم لإربه ﷺ، ثم قال النسائي: **خالفه عبد الرحمن فأرسله.**

فرواه من طريقه عن شعبة عن الحكم عن إبراهيم قال: دخل علقمة وشُريح بن أرطاة على عائشة < فقال أحدهما للآخر: سلها عن القبلة للصائم...الحديث.

وهذا التصرف من النسائي صريح ببيان الاختلاف على الحكم، ولم يُرجِّح النسائي بين الطريقين هنا، ولم يتبيّن لي من سياقه ما يدل على ترجيحه لأحدهما.

وبالنظر إلى الراويين المختلفين على شعبة وهما محمد بن أبي عدي وعبدالرحمن بن مهدي نجد أنّهما ثقتان.

أمّا محمد بن أبي عدي فقد أثنى عليه عبدالرحمن بن مهدي[3]، ومعاذ بن معاذ[4]،

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٣٦٦).

(٢) أراد بالمباشرة الملامسة، وأصله من لمس بشرة الرجل بشرة المرأة. النهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ١٢٩).

(٣) الجرح والتعديل (٧/ ١٨٦).

(٤) الجرح والتعديل (٧/ ١٨٦).

ووثّقه أبو حاتمٍ[١]، والعجلي[٢]، والنسائي[٣]، وابن سعد[٤].

وأمّا عبدالرحمن بن مهدي فثقةٌ باتفاق، قال شعبة: أثبت شيوخ البصريين، وقال أحمد بن حنبل: كان ثقة خياراً من معادن الصدق صالحاً مسلماً[٥]، وقال علي بن المديني: كان عبدالرحمن بن مهدي أعلم الناس قالها مراراً[٦]، وقال أبو حاتمٍ: إمام ثقةٌ[٧]، ووثّقه العجلي[٨].

وعليه فابن مهدي أوثق عند الأئمة من ابن أبي عدي، وقد أيدت طريقَهُ المرسلةَ نتيجةُ التخريج حيث تبيّن ما يلي:

أولاً: روى ابن أبي عدي الحديث عن شعبة عن الحكم عن إبراهيم عن علقمة وشُريح بن أرطاة عن عائشة < ، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٠٧٤)، (٣٠٧٨).

قلت: ولم يتابع ابن أبي عدي على روايته مما يدل على وهمه.

ثانياً: روى ابن مهدي الحديث عن شعبة عن الحكم عن إبراهيم قال: دخل علقمة وشُريح على عائشة < ، وهو مرسلٌ، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٠٧٥)، (٣٠٧٩).

---

(١) الجرح والتعديل (٧/ ١٨٦).

(٢) الثقات (٢/ ٢٤٧).

(٣) تهذيب الكمال (٢٤/ ٣٢٣).

(٤) الطبقات الكبرى (٧/ ٢١٤).

(٥) الجرح والتعديل (٥/ ٢٩٠).

(٦) الجرح والتعديل (٥/ ٢٨٩).

(٧) الجرح والتعديل (٥/ ٢٩٠).

(٨) الثقات (٢/ ٨٨).

وتابع عبدالرحمن على روايته جمعٌ منهم:

١- محمد بن جعفر، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (٢٤٩٥٠).

٢- أبو داود الطيالسي في مسنده (١٥٠٢).

٣- سليمان بن حرب، أخرج طريقه: المزي في ترجمة شريح بن أرطأة[١].

٤- آدم بن أبي إياس، ذكره ابن أبي حاتم[٢].

٥- عبدالله بن رجاء، ذكره ابن أبي حاتم[٣].

وقد صحح أبو زرعة وأبو حاتمٍ الطريق المرسلة عن شعبة[٤]، بينما نبه الدارقطني على رواية ابن أبي عدي عن شعبة، وصححها مع بقية الروايات عنه[٥].

وبهذا يتبيّن أنّ الصواب في هذا الإسناد ما رواه عبدالرحمن بن مهدي والجماعة عن شعبة، وهو وإن كان صورته صورة المرسل إلا أنّه يُحمل على الاتصال، فقد صح عن إبراهيم بأسانيد أخرى، وقصة علقمة مع شُريح ودخولهما على عائشة < جاءت في روايات صحيحة عن منصور سيأتي الخلاف فيها، ولم يؤثر هذا الإعلال على استدلال النسائي بالحديث، وإنّما أراد التنبيه على رواية ابن أبي عدي، والله أعلم.

---

(١) تهذيب الكمال (١٢/ ٤٣٥).

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم (٣/ ٤١).

(٣) علل الحديث لابن أبي حاتم (٣/ ٤١).

(٤) علل الحديث لابن أبي حاتم (٣/ ٤١)

(٥) علل الدارقطني (١٥/ ١٠٦). بتصرف.

(١١٩) [٣٢٧٧-٣٢٨١] حديث علقمة قال: خرج ناس حجاجاً أو عماراً، فقال بعضهم: سمعت أم المؤمنين عائشة < تقول: إنّ رسول الله ﷺ كان يباشر وهو صائم...الحديث.

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب المباشرة للصائم[1]، وأبان فيه عن اختلافٍ بين الرواة على منصور بن المعتمر.

ذلك أنّه ابتدأ بقوله: **الاختلاف على منصور بن المعتمر.**

ثم أخرج الحديث من طريق إسرائيل بن يونس عن منصور عن إبراهيم عن علقمة قال: خرج نفر من النخع فيهم رجل يُدعى شُريحاً فحدث أنّ عائشة < قالت: كان رسول الله ﷺ يباشر وهو صائم، فقال رجلٌ: لقد هممت أن أضرب رأسك بالقوس، قال: يا معشر النخع، قولوا لصاحبكم: فليكف قوسه عني حتى نأتي أم المؤمنين، فلما أتيناها قالوا لعلقمة: سلها، فقال: لا أرفث عندها اليوم، فسمعته، فقالت: وما ذاك، قلت: أذكرت أنّ رسول الله ﷺ كان يُباشِرك، قالت: نعم، ولكنَّه كان أملككم لإربه.

ثم رواه من طريق عَبيدة بن حُميد عن منصور عن إبراهيم عن علقمة قال: خرج ناس حجاجاً أو عماراً، فقال بعضهم: سمعت أم المؤمنين عائشة < تقول: إنّ رسول الله ﷺ كان يباشر وهو صائم، فقال شريح رجل من النخع: إنّي أهُمُّ أن أضربك بهذا القوس، فقال: يا معشر النخع...الحديث.

ثم ساقه من طريق سفيان بن عيينة عن منصور عن إبراهيم عن علقمة قال: قالت عائشة < : كان النبي ﷺ يباشر وهو صائم، ويقبل وهو صائم، وكان أملككم لإربه.

ثم رواه من طريق شعبة عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عائشة < به، ثم قال النسائي: **خالفهم سفيان بن سعيد فرواه عن منصور عن إبراهيم عن الأسود.**

فرواه عن الأشجعي عن سفيان الثوري عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة < به.

----

(١) السنن الكبرى (٤/ ٣٦٧).

وهذا التصرف من النسائي صريح ببيان الاختلاف على منصور بن المعتمر، ولم يُرجِّح النسائي بين الروايات هنا، وقد ظهر لي من سياقه ما يلي:

١- تضعيفه لرواية إسرائيل عن منصور تلميحاً؛ لمخالفتها رواية الثقات عن منصور في متن الحديث.

٢- إنّه يُرجِّح الطريقين الآخرين عن منصور:

أمّا ترجيحه لرواية منصور عن إبراهيم عن علقمة؛ فلأنّ الأكثر من أصحابه رووه عنه هكذا.

وأمّا ترجيحه لرواية منصور عن إبراهيم عن الأسود فلسببين هما:

١- أنّه رواه عن الثوري من طريق الأشجعي، وكتاب الأشجعي وهو عبيد الله بن عبدالرحمن عن الثوري صحيحٌ، قال يحيى بن معين: ما كان بالكوفة أحدٌ أعلم بسفيان من الأشجعي، كان أعلم به من عبدالرحمن بن مهدي ومن يحيى بن سعيد وأبي أحمد الزبيري وقبيصة وأبي حذيفة[1]، وقال أبو داود سليمان بن الأشعث: قلت لأحمد: الأشجعي، قال: كان يكتب في المجلس، فمن ذاك صح حديثه[2].

قلت: وقد توبع الأشجعي كما سيأتي في نتيجة التخريج.

٢- ولأنّه كرر حديث الثوري عن منصور من هذه الطريق، دون بقية من رواه عن منصور من طريق علقمة، فدل ذلك على صحة الطريقين عنده[3].

هذا ما ظهر لي من سياق النسائي.

وبالنظر إلى الرواة المختلفين على منصور بن المعتمر وهم إسرائيل بن يونس وعَبيدة بن حميد وسفيان بن عيينة وشعبة بن الحجّاج وسفيان الثوري نجد ما يلي:

أمّا إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي فثقةٌ تُكُلم فيه بلا حجة، ولم يضعّفه

---

(١) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز (١/ ١١٥).

(٢) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص: ٣٦٧).

(٣) باب الرخصة في أن تحدث المرأة بما يكون بينها وبين زوجها، السنن الكبرى (٨/ ٢٣٧).

سوى علي ابن المديني، وقال النسائي: ليس به بأسٌ[1]، ووثّقه أحمد بن حنبل[2]، وابن معين[3]، وابن حبّان[4]، والعجلي، وقال مرةً: جائز الحديث[5]، وقال أبو حاتمٍ: ثقة صدوق[6]، وقال ابن عدي: وحديثه الغالب عليه الاستقامة، وهو ممن يكتب حديثه ويحتج به[7].

وأمّا عَبيدة بن حميد التيمي فهو صدوقٌ، قال أحمد بن حنبل: صالح الحديث، وقال يحيى بن معين: ما به المسكين بأس[8]، وقال مرة: ثقةٌ[9]، وقال العجلي: لا بأس به[10]، وقال النسائي: ليس به بأسٌ[11].

وأمّا سفيان بن عيينة الهلالي فإمام ثقةٌ مُجمعٌ على توثيقه، وثّقه يحيى بن معين، وأبو حاتمٍ[12]، والعجلي[13].

وأمّا شعبة بن الحجّاج فأمير المؤمنين في الحديث قاله سفيان الثوري[14]،

---

(١) تهذيب الكمال (٢/ ٥٢٣).

(٢) ميزان الاعتدال (١/ ٢٠٩).

(٣) تاريخ ابن أبي خيثمة (٢/ ٣٨٨).

(٤) الثقات (٦/ ٧٩).

(٥) الثقات (١/ ٢٢٢).

(٦) تهذيب الكمال (٢/ ٥٢٣).

(٧) الكامل في ضعفاء الرجال (٢/ ١٣٦).

(٨) الجرح والتعديل (٦/ ٩٢).

(٩) تهذيب الكمال (١٩/ ٢٥٩).

(١٠) الثقات (٢/ ١٢٣).

(١١) تهذيب الكمال (١٩/ ٢٦١)

(١٢) الجرح والتعديل (٤/ ٢٢٧).

(١٣) الثقات (١/ ٤١٧)

(١٤) الجرح والتعديل (٤/ ٣٦٩).

وقد سبقت ترجمته [١].

وأمّا سفيان بن سعيد الثوري فإمام ثقةٌ متفق على إمامته، وقد سبقت ترجمته [٢].

وبعد تخريج الحديث تبيّن ما يلي:

أولاً: روى إسرائيل الحديث عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عائشة < ، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٠٨٠).

وقد وَهِمَ إسرائيل في روايته عندما ذكر أنّ الذي حدَّث عن عائشة هو شريح بن أرطأة والذي همَّ بالضرب غيره، فإنّه لم يتابع على ذلك؛ بل بيّنت رواية عبيدة بن حميد ورواية جرير بن عبدالحميد وبعض روايات ابن عيينة أنّ الذي حدّث بالحديث عن عائشة < هو علقمة والذي همّ بضربه هو شريح بن أرطأة.

ثانياً: روى الحديث عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عائشة < جمعٌ منهم:

١- عبيدة بن حميد، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٠٨١)، وأحمد في مسنده (٢٦٢٩٩)، وأبو عوانة في مستخرجه (٢٨٦٦).

٢- سفيان بن عيينة، أخرج طريقه: مسلم في صحيحه (١١٠٦)، والنسائي في الكبرى (٣٠٨٢)، وأحمد في مسنده (٢٤١٣٠)، وابن خزيمة في صحيحه (٢٠٠٠).

٣- شعبة بن الحجّاج، أخرج طريقه: مسلم في صحيحه (١١٠٦)، والنسائي في الكبرى (٣٠٨٣)، وأحمد في مسنده (٢٥٤١٤).

٤- جريرُ بن عبدالحميد، أخرج طريقه: إسحاق بن راهويه في مسنده (١٦٣٦).

وتابع منصوراً على روايته عن إبراهيم عن علقمة راويان هما:

١- سليمان الأعمش، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٠٨٧)، والدارقطني في سننه (٢٢٥٦).

---

(١) في الإعلال رقم (١٧).

(٢) في الإعلال رقم (٩).

٢- مغيرة بن مقسم، رواه عنه مندل بن علي ومحمد بن عبدالعزيز، أشار لروايتهما الدارقطني[1].

ثالثاً: روى سفيان الثوري الحديث عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة < ، وقد رواه عنه راويان هما:

١- عبدالرزاق بن همام، أخرجه في مصنفه (١٢٣٧).

٢- عبيد الله بن عبدالرحمن الأشجعي، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٠٨٤)، (٩٠٨٠).

وبهذا يتبيّن أنّ عرض الإمام النسائي الخلاف على منصور لم يؤثر على استدلاله بالحديث فهو محفوظٌ عنه من الطريقين جميعاً؛ والثوري إمام حافظٌ، وقد رواه عنه ثقتان، أحدهما صحيح الكتاب، والله أعلم.



----

(١) علل الدارقطني (١٥/ ١٠٧).

(١٢٠) [٣٢٨٢-٣٢٨٥] حديث الأعمش عن إبراهيم عن الأسود قالت عائشة < : كان رسول الله ﷺ يباشر وهو صائم إلا أنّه كان أملككم لإربه.

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب المباشرة للصائم[1]، وأبان فيه عن اختلافٍ بين الرواة على سليمان الأعمش.

ذلك أنّه ابتدأ بقوله: **ذكر الاختلاف على سليمان بن مهران الأعمش فيه.**

ثم أخرج الحديث من طريق عيسى بن يونس عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود قالت عائشة < : كان رسول الله ﷺ يباشر وهو صائم إلا أنّه كان أملككم لإربه.

ثم رواه من طريق شعبة عن الأعمش به.

ثم رواه من طريق شريك بن عبدالله النخعي عن سليمان عن إبراهيم عن علقمة عن عائشة < به.

ثم رواه من طريق أبي معاوية عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة والأسود عن عائشة < به.

وهذا التصرف من النسائي صريح ببيان الاختلاف على الأعمش. ولم يُرجّح النسائي بين الطرق هنا، ولكن سياقه يدل على تصحيحه لها جميعاً، فقد رواه عن كل من علقمة والأسود مفرداً، ثم جاء برواية أبي معاوية التي جمع فيها بينهما؛ وهو من أثبت الناس في الأعمش.

وبالنظر إلى الرواة المختلفين على الأعمش وهم عيسى بن يونس وشعبة بن الحجّاج وشريك بن عبدالله وأبي معاوية الضرير نجد ما يلي:

أمّا عيسى بن يونس فهو ابن أبي إسحاق السَبيعِيُ، وهو ثقةٌ عندهم، وثّقه أحمد بن حنبل[2]، ويحيى بن معين[3]، وأبو حاتم،

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٣٦٩).

(٢) تهذيب الكمال (٢٣/ ٦٧).

(٣) الجرح والتعديل (٦/ ٢٩٢).

وقال أبو زرعة: حافظ[(١)].

وأمّا شعبة بن الحجّاج فأمير المؤمنين في الحديث قاله سفيان الثوري[(٢)]،وقد سبقت ترجمته [(٣)].

وأمّا شريك بن عبدالله النخعي فهو صدوقٌ له أغلاطٌ بسبب سوء حفظه، وكان قاضي الكوفة، قال يحيى بن معين: شريكٌ صدوقٌ ثقةٌ إلا أنّه إذا خالف فغيرهُ أحبُ إلينا منه، وكذا قال أحمد بن حنبل، وقال أبو حاتم: شريك صدوقٌ، وقد كان له أغاليط، وقال أبو زرعة: كان كثير الخطأ، صاحب وهم، وهو يغلط أحياناً[(٤)]، وقال النسائي: ليس به بأسٌ [(٥)].

وأمّا أبو معاوية الضرير محمد بن خازم فثقةٌ، وقد سبقت ترجمته[(٦)].

وعليه فكل الرواة عن الأعمش ثقات، إلا ما كان من شريك النخعي فإنّه قد وصف بسوء الحفظ، فيُخشى من تفرده بذكر رواية الأعمش عن علقمة، إلا أنّه متابع من أبي معاوية، وهذا يدل على صحة الطرق كلها عن الأعمش، وتأكد ذلك أيضاً بنتيجة تخريج الحديث حيث تبيّن ما يلي:

أولاً: روى الأعمش الحديث عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة < ، وهي الطريق المشهورة عن الأعمش في هذا الحديث، وقد رواها عنه جمعٌ منهم:

١- عيسى بن يونس، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٠٨٥).

٢- شعبة بن الحجّاج، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٠٨٦).

---

(١) الجرح والتعديل (٦/ ٢٩٢).

(٢) الجرح والتعديل (٤/ ٣٦٩).

(٣) في الإعلال رقم (١٧).

(٤) الجرح والتعديل (٤/ ٣٦٧).

(٥) تهذيب الكمال (١٢/ ٤٧٢).

(٦) في الإعلال رقم (١٧).

٣- سفيان الثوري، أخرج طريقه: إسحاق بن راهويه في مسنده (١٤٩٦).

٤- حفص بن غياث، أخرج طريقه: إسحاق بن راهويه في مسنده (١٤٩٤).

٥- عبدالله بن نمير، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (٢٥٩٣٢).

وتابع الأعمش على روايته جمعٌ منهم:

١- منصور بن المعتمر - من رواية الثوري عنه -، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٠٨٤).

٢- حمّاد بن أبي سليمان، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٠٩٦)، وأحمد في مسنده (٢٤٩٦٥).

٣- الحكم بن عتيبة، أخرج طريقه: البخاري في صحيحه (١٩٢٧).

٤- عبدالله بن عون، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٠٩١).

٥- مغيرة بن مقسم، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى(٣٠٩٥).

ثانياً: روى الأعمش الحديث عن إبراهيم عن علقمة عن عائشة < ، وقد رواه عنه راويان هما:

١- شريك بن عبدالله النخعي، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٠٨٧).

٢- يحيى بن سعيد الأموي، أخرج طريقه: الدارقطني في سننه (٢٢٥٦).

ثالثاً: روى أبو معاوية الحديث عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود وعلقمة؛ فدل على أنّه محفوظ عند الأعمش عنهما، أخرج طريقه: مسلم في صحيحه (١١٠٦)، وأبو داود في سننه (٢٣٨٢)، والترمذي في جامعه (٧٢٩)، والنسائي في الكبرى (٣٠٨٨)، وأحمد في مسنده (٢٤١٥٤).

وتابع مغيرةُ بن مقسم الأعمشَ في روايته عن الأسود وعلقمة، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٠٧٣).

وقد صحح الدارقطني طريق الأعمش عن إبراهيم عن الأسود، وطريقه عن

إبراهيم عن الأسود وعلقمة، ولم يُشر لروايته عن علقمة منفرداً[1].

وبهذا يتبيّن أنّ عرض الإمام النسائي الخلاف على الأعمش لم يؤثر على استدلاله بالحديث؛ فهو محفوظٌ عن الأعمش من الطريقين؛ دل على ذلك حديث أبي معاوية عنه، والله أعلم.



----

(١) علل الدارقطني (١٥/ ١٠٦). بتصرف.

(١٢١) [٣٢٨٦-٣٢٩١] حديث ابن عون عن إبراهيم عن الأسود قال: انطلقت أنا ومسروق إلى أم المؤمنين فقلنا: أكان رسول الله ﷺ يباشر وهو صائم، قالت: قد كان يفعل ولكنّه أملك لأَرَبه منكم.

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب المباشرة للصائم(١)، وأبان فيه عن اختلافٍ بين الرواة على عبدالله بن عون.

ذلك أنّه ابتدأ بقوله: **ذكر الاختلاف على عبدالله بن عون فيه.**

ثم أخرج الحديث من طريق بشر بن المفضل عن ابن عون عن إبراهيم عن الأسود قال: انطلقت أنا ومسروق إلى أم المؤمنين فقلنا: أكان رسول الله ﷺ يباشر وهو صائم، قالت: قد كان يفعل ولكنّه أملك لأَرَبه منكم.

ثم رواه من طريق علي بن حجر عن إسماعيل عن ابن عون عن إبراهيم عن الأسود قال: دخلت أنا ومسروق على عائشة < فقلنا: أكان رسول الله ﷺ يباشر وهو صائم...الحديث.

ثم ساقه من طريق أحمد بن منيع عن ابن علية عن ابن عون عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة < قال: قلنا: أكان النبي ﷺ يباشر وهو صائم...الحديث.

ثم رواه من طريق أحمد بن منيع مرة أخرى عن ابن علية عن ابن عون عن إبراهيم عن مسروق قال: سألت عائشة < : أكان النبي ﷺ يباشر وهو صائم...الحديث.

ثم رواه من طريق يعقوب بن إبراهيم عن إسماعيل عن ابن عون عن إبراهيم عن الأسود ومسروق أنّهما دخلا على أم المؤمنين < فقالا: أكان النبي ﷺ يباشر وهو صائم...الحديث.

ثم رواه من طريق يزيد بن زُريع عن ابن عون عن إبراهيم عن الأسود ومسروق قالا: أتينا عائشة < فقلنا: يا أم المؤمنين أكان النبي ﷺ يباشر وهو صائم...الحديث.

وهذا التصرف من النسائي صريح ببيان الاختلاف على عبدالله بن عون، ولم

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٣٧٠).

يُرجّح النسائي بين الروايات المختلفة هنا، إلا أنّ سياقه لها يدل على تصحيحه لجميع الطرق؛ فابن عون قد روى الحديث عن إبراهيم النخعي على أكثر من وجه، وهذا يدل على أنّه سمعه منه أكثر من مرةٍ.

وبالنظر إلى الرواة المختلفين على ابن عون وهم بشر بن المفضل وإسماعيل بن عُلية ويزيد بن زُريع نجد ما يلي:

فأمّا بشر بن المفضل فثقةٌ ثبتٌ، قال أحمد بن حنبل: بشر بن المفضل إليه المنتهى في التثبت بالبصرة، وقال يحيى بن معين: من أثبت شيوخ البصريين، ووثّقه أبو حاتمٍ، وأبو زرعة[1]، والنسائي[2]، وقال العجلي: ثقة فقيه البدن ثبت في الحديث حسن الهيئة صاحب سنة[3].

وأمّا إسماعيل بن عُلية فإمامٌ من الأئمة، قال شعبة بن الحجّاج: ابن علية سيد المحدثين[4]، وقال أحمد بن حنبل: إسماعيل بن علية إليه المنتهى في التثبت بالبصرة، ووثّقه عبدالرحمن بن مهدي، ويحيى بن معين[5]، والنسائي[6]، وأبو حاتمٍ وزاد: متثبت في الرجال[7].

وأمّا يزيد بن زُريع فثقةٌ متفق عليه، سُئل يحيى القطان عن يزيد بن زُريع وابن علية وبشر بن المفضل وعبدالوارث من يقدم منهم، فقال يحيى: يزيد ثم ابن علية، ووافقه أبو حاتمٍ وزاد: ثم بشر، وقال أحمد بن حنبل: يزيد بن زُريع إليه المنتهى في التثبت بالبصرة،

---

(١) الجرح والتعديل (٢/ ٣٦٦).

(٢) تهذيب الكمال (٤/ ١٥٠).

(٣) الثقات (١/ ٢٤٧).

(٤) تهذيب الكمال (٣/ ٢٨).

(٥) الجرح والتعديل (٢/ ١٥٣).

(٦) تهذيب الكمال (٣/ ٣٠).

(٧) الجرح والتعديل (٢/ ١٥٣).

ووثّقه يحيى بن معين، وأبو حاتمٍ وزاد: إمام[1]، وقال العجلي: بصري ثقة ثبت في الحديث[2].

وعليه فكلهم ثقات؛ إلا أنّ القطان وأبا حاتمٍ قدّما يزيد بن زُريع على صاحبيه، وأمّا الإمام أحمد فكانت عبارته واحدةً فيهم في الجملة، وهذا مما يدل على تثبتهم في الحديث.

وكذلك فإنّ ابن علية قد روى الحديث عن ابن عون على أكثر من وجهٍ، وهذه الأوجه هي عند إبراهيم النخعي من طريق منصور والأعمش، وقد وافقه بشرٌ ويزيدُ على بعضها؛ فدل ذلك على صحتها.

وتأيد ذلك أيضاً بنتيجة التخريج من خلال ما يلي:

أولاً: روى ابن عون الحديث عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة < بقصة دخوله مع مسروق، وقد رواه عنه هكذا كل من:

١- بشر بن المفضل، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٠٨٩)، وابن خزيمة في صحيحه (١٩٩٨).

٢- إسماعيل بن علية - من رواية علي بن حجر عنه -، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٠٩٠).

٣- أبو عاصمٍ النبيل، أخرج طريقه: مسلم في صحيحه (١١٠٦)، وأبو عوانة في مستخرجه (٢٨٧٨).

ثانياً: روى ابن عون الحديث عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة < -من رواية ابن علية عنه-، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٠٩١).

وقد توبع ابن علية على روايته هذه عن ابن عون، تابعه حمّاد بن زيد وثابت بن

---

(١) الجرح والتعديل (٩/ ٢٦٤).

(٢) الثقات (٢/ ٣٦٢).

يزيد ومنصور بن عكرمة[1].

وتوبع ابن عون كذلك على هذه الرواية، وقد مضى ذكر من تابعه[2].

ثالثاً: روى ابن عون الحديث عن إبراهيم عن مسروق عن عائشة < - من رواية ابن علية عنه-، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٠٩٢).

وقد توبع إبراهيم النخعي على روايته هذه تابعه عامرٌ الشعبي، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٠٦٦).

رابعاً: روى ابن عون الحديث عن إبراهيم عن الأسود ومسروق أنّهما دخلا على عائشة < ، وقد رواه عنه هكذا راويان هما:

١- إسماعيل بن علية، أخرج طريقه: مسلم في صحيحه (١١٠٦)، والنسائي في الكبرى (٣٠٩٣)، وابن ماجه في سننه (١٦٨٧)، وأحمد في مسنده (٢٥٨١٥).

٢- يزيد بن زُريع، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٠٩٤).

وصحح الدارقطني طرق ابن عون كلها، ولم يتعرض لذكر طريقه عن إبراهيم عن مسروق عن عائشة < [3].

وبهذا يتبيّن أنّ عرض الإمام النسائي الخلاف على ابن عون لم يؤثر على استدلاله بالحديث، والله أعلم.



---

(١) علل الدارقطني (١٥/ ١٠٦).

(٢) في الإعلال السابق.

(٣) علل الدارقطني (١٥/ ١٠٦).

(١٢٢) [٣٢٩٥-٣٢٩٧] حديث عباد بن عبد الله بن الزبير عن عائشة < قالت: إنّ رجلاً أتى رسول الله ﷺ فقال: احترقت، ثم قال: وطئت امرأتي في رمضان نهاراً...الحديث.

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب ما يجب على من جامع امرأته في شهر رمضان[1]، وأعله بالاختلاف بين الرواة على يحيى بن سعيد الأنصاري.

ذلك أنّه ابتدأ بقوله: **ذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر عائشة فيه.**

ثم أخرج الحديث من طريق الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد عن عبدالرحمن بن القاسم عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عباد بن عبدالله بن الزبير عن عائشة < قالت: إنّ رجلاً أتى رسول الله ﷺ فقال: احترقت، ثم قال: وطئت امرأتي في رمضان نهاراً، قال: "تصدق، تصدق "، قال: ما عندي شيء، فأمره أن يمكث فجاءه عَرَقٌ[2] فيه طعام فأمره أن يتصدق بنحوه.

ثم رواه من طريق عبدالوهاب الثقفي عن يحيى بن سعيد عن عبدالرحمن بن القاسم عن محمد بن جعفر بن الزبير أنّ عباد بن عبدالله بن الزبير أخبره عن عائشة أم المؤمنين < بنحوه.

ثم ساقه من طريق حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عباد بن عبدالله بن الزبير عن عائشة < بنحوه.

وهذه مخالفة ظاهرة بين الليث بن سعد وعبدالوهاب الثقفي وبين حمّاد بن زيد على يحيى بن سعيد في ذكر عبدالرحمن بن القاسم، ولم يُرجِّح النسائي بين الطريقين هنا، إلا أنّ سياقه للحديث من طريقين فيهما ذكرٌ لعبدالرحمن بن القاسم بين يحيى ومحمد بن جعفر في مقابل طريق لم تذكره يُرجِّح طريق من أثبته في الإسناد.

وبالنظر إلى الرواة المختلفين على يحيى بن سعيد وهم الليث بن سعد وعبدالوهاب

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٣٧٣).

(٢) هو زَبيل منسوج من نسائج الخوص. النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/ ٢١٩).

الثقفي وحمّاد بن زيد نجدهم من الثقات.

فأمّا الليث بن سعد الفهمي فثقةٌ ثبتٌ، وقد سبقت ترجمته[١].

وأمّا عبدالوهاب بن عبدالمجيد الثقفي فثقةٌ كذلك، قال علي بن المديني: ليس في الدنيا كتاب عن يحيى أصح من كتاب عبدالوهاب، وكل كتاب عن يحيى فهو عليه كَلٌّ[٢]، ووثّقه يحيى بن معين[٣]، والعجلي[٤].

وأمّا حمّاد بن زيد البصري فمن الثقات الأثبات، قال ابن أبي حاتمٍ: سُئل أبي عن حماد بن زيد فقال: قال عبدالرحمن بن مهدي: ما رأيت بالبصرة أفقه من حماد بن زيد، وقال عبدالرحمن بن مهدي: ما رأيت أحداً لم يكتب الحديث أحفظ من حماد بن زيد، ولم يكن عنده كتاب إلا جزء ليحيى بن سعيد وكان يُخَلِّطُ فيه[٥]، وقال العجلي: ثقة ثبت في الحديث[٦].

قلت: فبان بهذا النص عن ابن مهديٍ أنّ عند حمّاد بن زيد جزءاً ليحيى بن سعيد، وأنّه كان يُخلط فيه، فيكون الحمل فيه على حمّاد لا على يحيى بن سعيد.

وقد روى الحديث عن يحيى بن سعيد عن عبدالرحمن عن محمد بن جعفر عن عباد ابن عبدالله بن الزبير عن عائشة < جمعٌ منهم:

١- الليث بن سعد، أخرج طريقه: مسلم في صحيحه (١١١٢)، والنسائي في الكبرى (٣٠٩٨).

٢- عبدالوهاب الثقفي، أخرج طريقه: مسلم في صحيحه (١١١٢)، والنسائي في

---

(١) في الإعلال رقم (٦٢).

(٢) تهذيب الكمال (١٨/ ٥٠٧).

(٣) الجرح والتعديل (٦/ ٧١).

(٤) الثقات (٢/ ١٠٨).

(٥) الجرح والتعديل (٣/ ١٣٨).

(٦) الثقات (١/ ٣١٩).

الكبرى (٣٠٩٩)، وإسحاق بن راهويه في مسنده (٩٠٧).

٣- يزيد بن هارون، أخرج طريقه: البخاري في صحيحه (١٩٣٥)، وأحمد في مسنده (٢٥٠٩٢)، والدارمي في مسنده (١٧٥٩)، وابن حبّان في صحيحه (٣٥٢٨).

٤- سعيد بن مسلمة، أخرج طريقه: الدارقطني في علله (١٥/ ٩٢).

٣- أبو ضمرة[1]، أشار لروايته الدارقطني[2].

وخالفهم حمّاد بن زيد، فأسقط ذكر عبدالرحمن بن القاسم، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣١٠٠).

قلت: وهو وهم منه؛ فإنّه كان يُخلط في حديث يحيى بن سعيد كما قال ابن مهدي.

وقد صحح الدارقطني الطرق التي ذكرت عبدالرحمن بن القاسم بين يحيى بن سعيد ومحمد بن جعفر[3].

وبهذا يتبيّن أنّ عرض الإمام النسائي الخلاف على يحيى بن سعيد لم يؤثر على استدلاله بالحديث، والله أعلم.



---

(١) لم أجد بعد البحث من يُكنى بأبي ضمرة في الرواة عن يحيى بن سعيد، فإن لم يكن هو أنس بن عياض فلا أدري من هو.

(٢) علل الدارقطني (١٥/ ٩٢).

(٣) علل الدارقطني (١٥/ ٩٠).

(١٢٣) [٣٢٩٩-٣٣٠٠] حديث ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة ﵁ أنّ رجلاً أفطر في رمضان، فأمره رسول الله ﷺ أن يكفر بعتق رقبة أو صيام شهرين أو إطعام ستين مسكيناً...الحديث.

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب ما يجب على من جامع امرأته في شهر رمضان[1]، وأبان فيه عن خطأٍ وقع في رواية الليث بن سعدٍ من طريق أشهب بن عبدالعزيز.

ذلك أنّه ابتدأ بقوله: **ذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر أبي هريرة فيه.**

ثم أخرج الحديث من طريق أشهب بن عبدالعزيز أنّ مالكاً والليث حدثاه أنّ ابن شهاب حدثهما عن حميد بن عبدالرحمن عن أبي هريرة ﵁ أنّ رجلاً أفطر في رمضان، فأمره رسول الله ﷺ أن يكفر بعتق رقبة أو صيام شهرين أو إطعام ستين مسكيناً، قال مالك في حديثه: فقال: لا أجد، فأُتي رسول الله ﷺ بعَرَق تمرٍ فقال: "خذ هذا فتصدق به "، قال: يا رسول الله ما أحدٌ أحوج مني، فضحك رسول الله ﷺ حتى بدت أنيابه ثم قال: "كله "، ثم قال النسائي: **هذا خطأٌ.**

ثم رواه من طريق قتيبة بن سعيد عن الليث عن ابن شهاب عن حميد بن عبدالرحمن بن عوف عن أبي هريرة ﵁ أنّ رجلاً وقع بامرأته في رمضان فاستفتى رسول الله ﷺ عن ذلك، فقال: "هل تجد رقبة "، قال: لا، قال: "هل تستطيع صيام شهرين "، قال: لا، قال: "فأطعم ستين مسكيناً "، ثم قال النسائي: **هذا الصواب، وحديث أشهب عن الليث خطأٌ، ينبغي أن يكون أشهب حمل حديث الليث على حديث مالك.**

وهذا إعلالٌ صريحٌ من النسائي لطريق أشهب حيث روى الحديث عن مالكٍ والليث ولم يميّز بين لفظيهما، فحصل منه الخطأ بأن جعل لفظ حديث الليث هو نفس لفظ حديث مالك، بينما الواقع هو أنّ اللفظين يختلفان؛ فلفظ مالكٍ ليس فيه ذكرٌ لسبب فطر الرجل، وأيضاً الكفارة فيه على التخيير، بينما لفظ الليث فيه بيان أنّ سبب الفطر كان

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٣٧٥).

بمواقعة أهله؛ والكفارة فيه على الترتيب.

وأشهب بن عبدالعزيز الفقيه المصري، قال عنه ابن حجر: ثقةٌ فقيهٌ[1].

وبعد تخريج الحديث تبيّن ما يلي:

أولاً: روى الحديث عن الزهري بدون ذكر سبب الفطر والتخيير في الكفارة جمعٌ منهم:

١- مالك بن أنس، أخرج طريقه: مسلم في صحيحه (٨٢)(١١١١)، وأبو داود في سننه (٢٣٩٢)، والنسائي في الكبرى (٣١٠٢)، وأحمد في مسنده (١٠٦٨٧)، وابن حبّان في صحيحه (٣٥٢٣).

٢- ابنُ جريج، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (٧٦٩٢).

٣- يحيى بن سعيد الأنصاري، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣١٠١).

وذكر الدارقطني ممن تابعهم: أبو أويس وفُليح بن سليمان وعمر بن عثمان المخزومي وعبدالله بن أبي بكر ويزيد بن عياض وشبل بن عباد[2].

ثانياً: روى الحديث عن الزهري بذكر سبب الفطر والترتيب في الكفارة جمعٌ منهم:

١- الليث بن سعد، أخرج طريقه: البخاري في صحيحه (٦٨٢١)، ومسلم في صحيحه (٨١)(١١١١)، والنسائي في الكبرى (٣١٠٣).

٢- شعيب بن أبي حمزة، أخرج طريقه: البخاري في صحيحه (١٩٣٦).

٣- منصور بن المعتمر، أخرج طريقه: البخاري في صحيحه (١٩٣٧)، ومسلم في صحيحه (١١١١)، والنسائي في الكبرى (٣١٠٥).

٤- سفيان بن عيينة، أخرج طريقه: البخاري في صحيحه (٦٧٠٩)، ومسلم في

---

(١) تقريب التهذيب (١٥٠).

(٢) علل الدارقطني (١٠/ ٢٣- ٢٧).

صحيحه (١١١١)، وأبو داود في سننه (٢٣٠٩)، والترمذي في جامعه (٧٢٤)، والنسائي في الكبرى (٣١٠٤)، وابن ماجه في سننه (١٦٧١)، وأحمد في مسنده (٧٢٩٠).

٥- عبدالرحمن الأوزاعي، أخرج طريقه: البخاري في صحيحه (٦١٦٤).

وذكر الدارقطني ممن تابعهم: عراك بن مالك ويونس بن يزيد وعُقيل بن خالد وشعيب بن أبي حمزة ومعمر وإبراهيم بن سعد ومحمد بن أبي عتيق والليث بن سعد والنعمان بن راشد والأوزاعي والحجاج بن أرطاة[1]، وزاد في السنن: عبدالله بن عيسى ومحمد بن إسحاق وصالح بن أبي الأخضر ومحمد بن أبي حفصة وعبدالجبار بن عمر وإسحاق بن يحيى العوصي وهبّار بن عقيل وثابت بن ثوبان وقرة بن عبدالرحمن وزمعة ابن صالح وبحر السَقَّاء والوليد بن محمد وشعيب بن خالد ونوح بن أبي مريم وغيرهم[2].

وقد روى أبو داود طريق مالكٍ وأشار لمن تابعه، ثم روى طريق سفيان بن عيينة وأشار كذلك لمن تابعه، ولم يُرجِّح بين الطريقين[3]، وأشار للاختلاف كذلك ابن الجارود ولم يُرجِّح[4]، وذكر الدارقطني الخلاف على الزهري ولم يُرجّح إلا أنّه ذكر أنّ الأكثر رووه عن الزهري كرواية الليث بن سعد[5].

قلت: وفي هذا ترجيح ضمني لها.

وبيّن ابن حجر أنّ الجمهور رجّحوا رواية الأكثر عن الزهري وهم الليث وابن عيينة ومن تابعهما فقال: وسلك الجمهور في ذلك مسلك الترجيح بأنّ الذين رووا الترتيب عن الزهري أكثر ممن روى التخيير، ورُجِّح الترتيب أيضاً بأنّ راويه حكى لفظ

(١) علل الدارقطني (١٠/ ٢٣- ٢٧).

(٢) سنن الدارقطني (٣/ ٢٠٢).

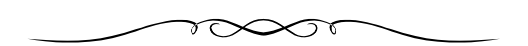
(٣) سنن أبي داود (٢/ ٣١٣).

(٤) المنتقى لابن الجارود (ص: ١٠٤).

(٥) علل الدارقطني (١٠/ ٢٣- ٢٧).

القصة على وجهها فمعه زيادة علم من صورة الواقعة، وراوي التخيير حكى لفظ راوي الحديث فدل على أنّه من تصرف بعض الرواة إما لقصد الاختصار أو لغير ذلك، ويترجح الترتيب أيضاً بأنّه أحوط لأنّ الأخذ به مجزئٌ سواءً قلنا بالتخيير أو لا بخلاف العكس، وجمع بعضهم بين الروايتين كالمهلب والقرطبي بالحمل على التعدد وهو بعيد لأنّ القصة واحدةٌ والمخرج متحد والأصل عدم التعدد[(1)].

وبهذا يتبيّن أنّ رواية أشهب عن الليث معلولة برواية قتيبة بن سعيد عنه، وهي علةٌ لم تؤثر على استدلال النسائي بالحديث، والله أعلم.



---

(١) فتح الباري (٤/ ١٦٧).

(١٢٤) [٣٣٠٤-٣٣٠٦] حديث يحيى عن الأوزاعي عن يعيش بن الوليد عن أبيه عن معدان عن أبي الدرداء ﷺ أنّ رسول الله ﷺ قاء فأفطر.

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب ما جاء في الصائم يتقيأ[1]، وأبان فيه عن اختلافٍ بين أبي معمر عبدالله بن عمرو وعبدالصمد بن عبدالوارث على عبدالوارث عن حسين بن ذكوان المعلِّم.

ذلك أنّه ابتدأ بقوله: **ذكر الاختلاف على يحيى بن أبي كثير في خبر ثوبان في ذلك.**

ثم أخرج الحديث من طريق أبي معمر عبدالله بن عمرو عن عبدالوارث بن سعيد عن حسين المعلم عن يحيى بن أبي كثير عن عبدالرحمن بن عمرو الأوزاعي عن يعيش بن الوليد بن هشام عن أبيه عن معدان بن أبي طلحة أنّ أبا الدرداء ﷺ أخبره أنّ رسول الله ﷺ قاء فأفطر، فلقيت ثوبان في مسجده، فقلت: إنّ أبا الدرداء أخبرني أنّ رسول الله ﷺ قاء[2] فأفطر، فقال: وأنا صببت له وضوءه.

ثم رواه من طريق عمرو بن علي الفلاس عن عبدالصمد بن عبدالوارث عن أبيه عن حسين المعلم عن يحيى بن أبي كثير عن الأوزاعي عن يعيش بن الوليد عن أبيه عن معدان بن طلحة عن أبي الدرداء ﷺ به، ثم قال النسائي: **الصواب معدان بن أبي طلحة.**

ثم رواه من طريق محمد بن المثنى عن عبدالصمد بن عبدالوارث عن أبيه عن حسين عن يحيى بن أبي كثير عن عبدالله بن عمرو الأوزاعي عن يعيش بن الوليد عن معدان بن طلحة عن أبي الدرداء به، ثم قال النسائي: **هذا خطأٌ، وهكذا وجدته في كتابي هو عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي.**

وهذا التصرف من النسائي صريح ببيان الاختلاف على عبدالوارث، ولم يُرجِّح النسائي بين الطريقين، ولم يتبيّن لي من سياقه ترجيحه لأحدها؛ إلا أنّه ذكر عقب هذا الاختلافِ الخلافَ على هشام الدستوائي، وروايات الدستوائي ليس فيها ذكر للوليد بن

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٣٧٨).

(٢) قاء: أي خرج ما في جوفه. النهاية في غريب الحديث والأثر (٤/ ١٣٠).

هشام أبي يعيش، فهل هذا ترجيح منه لطريق محمد بن المثنى عن عبدالصمد؛ الاحتمال واردٌ، خصوصاً أنّ هشاماً الدستوائي مقدم في يحيى بن أبي كثير على كل من روى عنه كما سيأتي.

وبالنظر إلى معدان بن أبي طلحة أو ابن طلحة فهو اليعمري، قال يحيى بن معين: أهل الشام يقولون: معدان بن طلحة، وقتادة وهؤلاء يقولون: معدان بن أبي طلحة، وأهل الشام أثبت فيه وأعلم به(١)، وهو ثقةٌ؛ وثّقه العجلي(٢)، وابن حبّان(٣)، وابن سعد(٤)، وقال المزي: روى له الجماعة سوى البخاري(٥).

وبالنظر إلى الوليد بن هشام القرشي - الراوي عن معدان في الطريقين الأُوليين - نجده من الثقات، وثّقه يحيى بن معين(٦)، وابن حبّان(٧)، وقال يعقوب بن شيبة: لا بأس بحديثه(٨).

وبالنظر إلى ابنه يعيش بن الوليد القرشي فهو من الثقات كذلك، وثّقه العجلي(٩)، والنسائي(١٠)، وابن حبّان(١١)، والذهبي(١٢).

---

(١) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٤/ ٤٦٦).

(٢) الثقات (٢/ ٢٨٦).

(٣) الثقات (٥/ ٤٥٧).

(٤) الطبقات الكبرى (٧/ ٣٠٨).

(٥) تهذيب الكمال (٢٨/ ٢٥٧).

(٦) الجرح والتعديل (٩/ ٢٠).

(٧) الثقات (٧/ ٥٥٥).

(٨) تهذيب الكمال (٣١/ ١٠٣).

(٩) الثقات (٢/ ٣٧٤).

(١٠) تهذيب الكمال (٣٢/ ٤٠٤).

(١١) الثقات (٧/ ٦٥٤).

(١٢) الكاشف (٢/ ٣٩٨).

قلت: وشذ البيهقي فقال: ويعيش بن الوليد فيه نظر، صاحبا الصحيح لم يحتجا به[1].

وما أدري كيف جعل عدم إخراج صاحبي الصحيح حديثه موجباً للنظر فيه، فكم تركا خارج الصحيحين من الثقات.

وقد رواه النسائي من رواية اثنين عن عبدالوارث هما أبو معمر وابنه عبدالصمد ابن عبدالوارث وهما ثقتان، وأبو معمر أوثق الرجلين وأشهرهما.

واسم أبي معمر عبدالله بن عمرو المنقري، قال يحيى بن معين: ثقةٌ ثبت، وقال أبو حاتم: صدوق متقن، قوي الحديث، غير أنّه لم يكن يحفظ، وكان له قدر عند أهل العلم، وقال أبو زرعة: كان ثقة حافظاً[2]، وقال أبو داود: أبو معمر أثبت من عبدالصمد[3].

وأمّا عبدالصمد بن عبدالوارث أبو سهل البصري فثقةٌ، وثّقه يحيى بن معين[4]، والعجلي[5]، وابن حبّان[6]، وقال أبو حاتم: صدوق صالح الحديث[7]، وقال الذهبي: حجةٌ[8].

وعليه فأبو معمر أوثق من عبدالصمد؛ إلا أنّه قد اختلف عليهما في هذا الحديث، كما سيأتي، فنحتاج إلى مُرجّح من خارج.

وبعد تخريج الحديث وتتبع طرقه تبيّن ما يلي:

---

(١) معرفة السنن والآثار (١/ ٤٢٨).

(٢) تهذيب الكمال (١٥/ ٣٥٤).

(٣) سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل (ص: ٢٢٨).

(٤) تاريخ ابن معين – رواية ابن محرز (١/ ١٤٥).

(٥) الثقات (ص: ٣٠٣).

(٦) الثقات (٨/ ٤١٤).

(٧) تهذيب الكمال (١٨/ ١٠٢).

(٨) الكاشف (١/ ٦٥٣).

أولاً: اختلف على أبي معمر في هذا الحديث:

فروي عنه بذكر الوليد بن هشام بين ابنه يعيش ومعدان بن أبي طلحة، وممن رواه:

١- أبو داود في سننه (٢٣٨١).

٢- محمد بن علي الرقي، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣١٠٧).

٣- أحمد بن منصور، أخرج طريقه: الدارقطني في سننه (٥٩١).

٤- محمد بن إبراهيم بن جناد، أخرج طريقه: الدارقطني في سننه (٥٩١).

٥- يوسف بن موسى، أخرج طريقه: الدارقطني في سننه (٥٩١).

ورجّح البخاري هذه الطريق فقال: جَوَّد حسينٌ المعلّم هذا الحديث[1]، وتبعه الترمذيُ فقال: وحديث حسين أصح شيء في هذا الباب[2].

وروي عنه كذلك بدون ذكر الوليد، وممن رواه:

١- عثمان بن عمر الضبي، أخرج طريقه: الطبراني في الأوسط (٣٧٠٢).

٢- إبراهيم بن أبي داود، أخرج طريقه: الطحاوي في مشكل الآثار (١٦٧٦).

٣- إبراهيم الحربي، أخرج طريقه: أبو نعيم في معرفة الصحابة (١٤١٢).

ثانياً: اختلف كذلك على عبدالصمد بن عبدالوارث في هذا الحديث:

فروي عنه بذكر الوليد بن هشام، وممن رواه كذلك:

١- أحمد بن حنبل في مسنده (٢٧٥٠٢).

٢- عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي في مسنده (١٧٦٩).

٣- أبو داود السجستاني في سننه (٢٣٨١).

٤- إسحاق بن منصور، أخرج طريقه: الترمذي في جامعه (٨٧).

٥- أبو عبيدة بن أبي السفر، أخرج طريقه: الترمذي في جامعه (٨٧).

---

(١) العلل الكبير للترمذي (ص: ٥٠).

(٢) جامع الترمذي (١/ ١٤٦).

٦- عمرو بن علي الفلاس، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣١٠٨).

٧- محمد بن يحيى القطيعي، أخرج طريقه: ابن خزيمة في صحيحه (١٩٥٦).

٨- الحسين بن عيسى البسطامي، أخرج طريقه: ابن خزيمة في صحيحه (١٩٥٦).

٩- إبراهيم بن مرزوق، أخرج طريقه: الطحاوي في مشكل الآثار (١٦٧٥).

وروي عنه بدون ذكر الوليد، وممن رواه:

محمد بن المثنى، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣١٠٩)، وابن خزيمة في صحيحه (١٩٥٦)، والحاكم في مستدركه (١٥٥٣)، وابن حبّان في صحيحه (١٠٧٩).

وصوّب ابن خزيمة طريق محمد بن المثنى، فقال بعد أن أخرجه من روايته ورواية غيره عن عبدالصمد: والصواب ما قال أبو موسى إنّما هو يعيش عن معدان عن أبي الدرداء ﷺ، ثم رواه من طريقي حرب بن شداد وهشام الدستوائي وقال: فبرواية هشام وحرب بن شداد عُلم أنّ الصواب ما رواه أبو موسى، وأنّ يعيش بن الوليد سمع من معدان وليس بينهما أبوه[1].

ووافقه الحاكم فقال بعد أن أخرجه من طريق محمد بن المثنى: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه لخلاف بين أصحاب عبدالصمد فيه، قال بعضهم: عن يعيش بن الوليد عن أبيه عن معدان، وهذا وهمٌ عن قائله، فقد رواه حرب بن شداد وهشام الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير على الاستقامة[2].



---

(١) صحيح ابن خزيمة (٣/ ٢٢٤).

(٢) المستدرك على الصحيحين (١/ ٥٨٨).

(١٢٥) [٣٣٠٧-٣٣١٢] حديث هشام الدستوائي عن يحيى عن الأوزاعي عن يعيش عن معدان عن أبي الدرداء ﷺ أنّ النبي ﷺ قاء فأفطر.

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب ما جاء في الصائم يتقيأ[(١)]، وأبان فيه عن اختلافٍ بين الرواة على هشامٍ الدستوائي.

ذلك أنّه ابتدأ بقوله: **ذكر الاختلاف على هشام الدستوائي في هذا الحديث.**

ثم أخرج الحديث من طريق عبدة بن عبدالرحيم عن النضر بن شُميل عن هشام الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير عن الأوزاعي عن يعيش بن الوليد بن هشام عن معدان عن أبي الدرداء ﷺ أنّ النبي ﷺ قاء فأفطر، فلقيت ثوبان في مسجد دمشق فسألته، فقال: نعم، أنا صببت لرسول الله ﷺ وضوءه.

ثم ساقه من طريق سليمان بن سلم عن النضر عن هشام عن يحيى عن رجل عن يعيش بن الوليد بن هشام عن أبي معدان عن أبي الدرداء ﷺ به.

ثم رواه من طريق إبراهيم بن يعقوب عن يزيد بن هارون عن هشام عن يحيى عن يعيش بن الوليد بن هشام أنّ معدان أخبره أنّ أبا الدرداء ﷺ به.

ثم رواه من طريق محمد بن إسماعيل بن إبراهيم عن يزيد عن هشام عن يحيى بن أبي كثير عن يعيش بن الوليد أنّ خالد بن معدان أخبره عن أبي الدرداء ﷺ به.

ثم ساقه من طريق معاذ بن هشام عن أبيه عن يحيى قال: حدثني رجلٌ من إخواننا عن يعيش بن الوليد عن خالد بن معدان عن أبي الدرداء ﷺ نحوه.

ثم رواه من طريق ابن أبي عدي عن هشام عن يحيى قال: حدثني رجلٌ من إخواننا عن يعيش بن الوليد أنّ ابن معدان أخبره نحواً من حديث إبراهيم.

وهذا التصرف من النسائي صريح ببيان الاختلاف على هشام الدستوائي، ولم يُرجِّح النسائي بين هذه الطرق الستة عن هشام الدستوائي، ولكنّ المتأمل فيها يتضح له ما يلي:

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٣٨٠).

أولاً: أنّ كل الروايات عنه لم تذكر الوليد بن هشام بين ابنه يعيشَ وشيخه.

ثانياً: أنّ أربع طرقٍ منها ذكرت واسطةً بين يحيى بن أبي كثيرٍ وبين يعيش بن الوليد، صرّحت به روايتان منها؛ فقالت: عن الأوزاعي، وأبهمته روايتان.

ثالثاً: أنّه قد اختلف في اسم شيخ يعيش بن الوليد، فقيل في روايتين: معدان، وهي الراجحة إن شاء الله، وقيل في ثالثةٍ: أبي معدان، وقيل في روايتين: خالد بن معدان، وقيل في سادسةٍ: ابن معدان.

وبالتالي يمكننا القول بأنّ النسائي يُرجّح عدم ذكر الوليد بن هشام في هذا الحديث، وأنّ هناك واسطةً بين يحيى ويعيش بين الوليد، وهو الأوزاعي بلا شك كما بينته الروايات الأخرى، وأيضاً فإنّ يحيى مُدلِّسٌ[1]، ولم يُصرِّح بالتحديث أو السماع.

أمّا رواية يزيد بن هارون التي لم تذكر واسطة بين يحيى بن أبي كثير ويعيش بن الوليد؛ فالجواب عنها بما يلي:

١- إمّا أن يكون الوهم في سقوط الواسطة من يزيد بن هارون.

٢- أو أنّ الدستوائي سمعه من يحيى أكثر من مرةٍ فدلّسه يحيى في أحدها.

ويبقى البحث في اسم شيخ يعيش بن الوليد، وقد وجدت أنّ البخاري لم يذكر ليعيش رواية سوى عن أبيه[2].

قلت: يبعد أن يكون البخاري لم يطّلع على الروايات الأخرى التي فيها رواية يعيش عن شيخ غير أبيه، والذي يظهر لي - والله أعلم - أنّه يرى أنّ الصحيح في هذا الحديث هو روايته له عن أبيه عن معدان بن أبي طلحة، وتبعه على ذلك ابن أبي حاتم[3]، وسبقت الإشارة إلى ذلك في الخلاف الماضي.

---

(١) طبقات المدلسين (ص: ٣٦).

(٢) التاريخ الكبير للبخاري (٨/ ٤٢٤).

(٣) الجرح والتعديل (٩/ ٣٠٩).

بينما ذكر ابن حبّان رواية يعيش عن معدان بن أبي طلحة[1]، وقال المزي في ترجمته: روى عن خالد بن معدان، وقيل: عن أبي معدان، وقيل: عن ابن معدان، وقيل: عن معدان، وهو الصواب[2]، وكذا قال ابن حجر[3].

وبالنظر إلى الراوي المختلف عليه وهو هشام بن عبدالله بن أبي سنبر الدستوائي نجده مقدّماً في يحيى بن أبي كثير على كل من روى عنه، قال أحمد بن حنبل: أكثر من في يحيى بن أبي كثير من أهل البصرة هشام الدستوائي، وقال أبو حاتم: سألت علي بن المديني: من أثبت أصحاب يحيى بن أبي كثير، قال: هشام الدستوائي، قلت ثم من، قال: ثم الأوزاعي وحسين المعلم وحجاج الصواف، وأُراه ذكر علي بن المبارك، فإذا سمعت عن هشام عن يحيى فلا ترد به بدلاً، وقال عليٌ أيضاً: هشامٌ ثبت[4]، وقال يحيى بن معين: ليس أحد في يحيى بن أبي كثير مثل هشام الدستوائي والأوزاعي وعلي بن المبارك بعد هؤلاء[5]، وقال ابن أبي حاتم: سُئل أبي عن هشام الدستوائي وهمام أيهما أحفظ، قال: هشام الدستوائي، وسألت أبا زرعة قلت: في حديث يحيى بن أبي كثير من أحبهم إليك هشامٌ أو الأوزاعي، قال: هشام أحب إلي لأن الأوزاعي ذهبت كتبه. وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي وأبا زرعة من أحب إليكما من أصحاب يحيى بن أبي كثير، قالا: هشام قلت لهما: والأوزاعي، قالا: بعده[6].

قلت: وهنا نلحظ تقديم علي ابن المديني له على حسين بن ذكوان المعلّم.

وبالنظر إلى الرواة المختلفين على هشام وهم النضر بن شُميل ويزيد بن هارون ومعاذٌ ابنه وابن أبي عدي نجدهم ثقاتٍ ما عدا ابنه معاذ فهو صدوقٌ.

---

(١) الثقات (٧/ ٦٥٤).

(٢) تهذيب الكمال (٣٢/ ٤٠٤).

(٣) تهذيب التهذيب (١١/ ٤٠٦).

(٤) الجرح والتعديل (٩/ ٦٠).

(٥) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٤/ ١٨٠).

(٦) الجرح والتعديل (٩/ ٦٠).

فأمّا النضر بن شُميل فقد وثّقه علي ابن المديني، ويحيى بن معين، وأبو حاتمٍ[1].

وأمّا يزيد بن هارون الواسطي فهو ثقةٌ حافظ، وقد سبقت ترجمته[2].

وأمّا معاذ بن هشامٍ فصدوق، قال يحيى بن معين: وهشام ثقةٌ، وأمّا ابنه - يعني معاذ بن هشام - فلم يكن بالثقة، إنّما رغب فيه أصحاب الحديث للإسناد، ليس عند الثقات الذين حدثوا عن هشام هذه الأحاديث[3]، وقال أيضاً: صدوق ليس بحجة[4].

وأمّا محمد بن أبي عدي فثقة عندهم، وقد سبقت ترجمته[5].

وعليه فلا يمكن الحكم من خلال الراوي.

وبعد تخريج الحديث تبيّن ما يلي:

روى هشام الدستوائي الحديث عن يحيى بن أبي كثير واختلف عليه:

فرواه النضر بن شميل واختلف عليه:

فرواه عبدة عنه عن هشام عن يحيى عن الأوزاعي عن يعيش عن معدان عن أبي الدرداء رضي الله عنه، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣١١٠)

ورجّح الإمام أحمد هذه الرواية فقال: إنّما رواه يحيى عن الأوزاعي عن يعيش عن معدان عن أبي الدرداء رضي الله عنه[6].

وتابع النضر على روايته هذه عن هشام ثلاثة رواةٍ هم:

١ - عبدالوهاب بن عطاء، إلا أنّه قال: عن يحيى عن رجل، أخرج طريقه: الطحاوي في شرح مشكل الآثار (١٦٧٤).

---

(١) الجرح والتعديل (٨/ ٤٧٧).

(٢) في الإعلال رقم (١٤).

(٣) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز (١/ ١١٨).

(٤) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٤/ ٢٦٣).

(٥) في الإعلال رقم (١١٨).

(٦) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبدالله (٣/ ٣٤٨).

٢- يزيد بن هارون - من رواية الحارث بن أبي أسامة عنه -، أخرج طريقه: أبو نعيم في معرفة الصحابة (١٤١٢).

٣- عبدالرحمن بن عثمان البكراوي، إلا أنّه قال: عن يحيى عن رجل من إخواننا، أخرج طريقه: ابن خزيمة في صحيحه (١٩٥٩)، والحاكم في مستدركه (١٥٥٥).

وتابع هشاماً على روايته هذه راويان هما:

١- عبدالوارث بن سعيد - من رواية أبي موسى عن عبدالصمد عن أبيه -، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣١٠٩)، وابن خزيمة في صحيحه (١٩٥٦)، والحاكم في مستدركه (١٥٥٣)، وابن حبّان في صحيحه (١٠٧٩).

٢- حرب بن شداد، وقد رواه عنه راويان هما:

الأول: عبدالصمد بن عبدالوارث، أخرج طريقه: ابن خزيمة في صحيحه (١٩٥٨).

الثاني: عبدالله بن رجاء، أخرج طريقه: الحاكم في مستدركه (١٥٥٤).

ورواه سليمان بن سلم عن النضر عن هشام؛ فأبهم شيخ يحيى وسمّى شيخ يعيش: أبي معدان، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣١١١).

ولم يتابع سليمان بن سلم على روايته هذه، مما يدل على وهمه.

ورواه يزيد بن هارون عن هشام واختلف عنه:

فرواه إبراهيم بن يعقوب عنه فأسقط شيخ يحيى من الإسناد، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣١١٢).

ورواه محمد بن إسماعيل عنه فأسقط شيخ يحيى من الإسناد، وسمّى شيخ يعيش: خالد بن معدان، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣١١٣).

ورواه معاذ بن هشام عن أبيه؛ فأبهم شيخ يحيى وسمّى شيخ يعيش: خالد بن معدان، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣١١٤).

ورواه محمد بن أبي عدي عن هشام؛ فأبهم شيخ يحيى وسمّى شيخ يعيش: ابنُ معدان، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣١١٥).

وقد حَكَم البيهقي على إسناد هذا الحديث بالاضطراب فقال: وإسناد هذا الحديث مضطرب[1].

وبهذا يتبيّن أنّ عرض الإمام النسائي الخلاف على يحيى بن أبي كثير لم يؤثر على استدلاله بالحديث فهو محفوظٌ من طريق حسين المعلم وحرب بن شداد وهشام الدستوائي عنه عن الأوزاعي عن يعيش عن معدان عن أبي الدرداء ﵁[2]، قاله أحمد بن حنبل، والله أعلم.



---

(١) معرفة السنن والآثار (١/ ٤٢٨).

(٢) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبدالله (٣/ ٣٤٨).

(١٢٦) [٣٣١٤-٣٣١٦] حديث محمد بن سيرين عن أبي هريرة ﵁ " إذا ذرع الصائم القيء فلا إفطار عليه، وإذا تقيأ فعليه القضاء ".

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب ما جاء في الصائم يتقيأ[1]، و فيه اختلاف بين محمد بن سيرين وعطاء بن أبي رباح على أبي هريرة ﵁.

ذلك أنّه أخرج الحديث من طريق عيسى بن يونس عن هشام عن محمد عن أبي هريرة ﵁ عن رسول الله ﷺ قال: " إذا ذرع[2] الصائم القيء فلا إفطار عليه، وإذا تقيأ فعليه القضاء "، ثم قال النسائي: **وقفه عطاء.**

ثم رواه من طريق عبدالله بن المبارك عن الأوزاعي قال: حدثني عطاء بن أبي رباح عن أبي هريرة ﵁ قال: "من قاء وهو صائم فليفطر ".

ثم رواه من طريق عبدالله بن المبارك عن عبدالملك بن أبي سليمان عن عطاء في الرجل يقيء وهو صائم قال: إن كان استقاء فعليه أن يقضي، وإن كان ذرعه القيء وهو صائم فليس عليه القضاء.

وهذا اختلاف واضح بين الروايات الثلاث، ولم يُرجّح النسائي بينها، ولكن سياقه للطريق الموقوفة عن عطاء عقب الطريق المرفوعة عن ابن سيرين يُشعر بأنّه يُعل المرفوعة بالموقوفة؛ لاسيما وقد أردفه بطريق مقطوعة عن عطاء بن أبي رباح.

وبالنظر إلى الراويين المختلفين على أبي هريرة ﵁ وهما محمد بن سيرين وعطاء نجد أنّهما ثقتان.

فأمّا محمد بن سيرين البصري فثقةٌ ثبت، كان لا يرى الرواية بالمعنى، قال أحمد بن حنبل: محمد بن سيرين في أبي هريرة لا يتقدم عليه أحدٌ، وقال أيضاً: من الثقات،

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٣٨٢).

(٢) أي سبقه وغلبه في الخروج. النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ١٥٨).

وقال يحيى بن معين: ثقة، وقال أبو زرعة: بصري ثقة[1]، وقال ابن حبان: فقيهٌ فاضلٌ حافظٌ متقنٌ[2]، وقال العجلي: بصري تابعي ثقة[3].

وأمّا عطاء بن أبي رباح فثقة فقيهٌ، وثّقه يحيى بن معين، وأبو زرعة[4]، والعجلي[5].

وعليه فابن سيرين قدمه أحمد في أبي هريرة على كل من روى عنه، إلا أنّه قد تكلم في حديثه هذا كما سيأتي.

وبعد تخريج الحديث وتتبع طرقه تبيّن ما يلي:

أولاً: روى محمد بن سيرين الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً، وقد رواه عنه راويان هما:

١- عيسى بن يونس، أخرج طريقه: أبو داود في سننه (٢٣٨٠)، والترمذي في جامعه (٧٢٠)، والنسائي في الكبرى (٣١١٧)، وابن ماجه في سننه (١٦٧٦)، وأحمد في مسنده (١٠٤٦٣)، والدارمي في مسنده (١٧٧٠)، وابن خزيمة في صحيحه (١٩٦٠)، وابن حبّان في صحيحه (٣٥١٨)، والحاكم في مستدركه (١٥٥٧).

٢- حفص بن غياث، أخرج طريقه: ابن ماجه في سننه (١٦٧٦)، وابن خزيمة في صحيحه (١٩٦١)، والحاكم في مستدركه (١٥٥٦).

وقد ذكر الإمام أحمد أنّ الحديث منكرٌ غيرُ محفوظ، قال أبو داود: وبعض الحفاظ لا يراه محفوظاً، وأنكره أحمد، وقال في رواية: ليس من ذا شيءٌ. قال الخطابي: يريد أنّه غير محفوظ، وقال مهنا عن أحمد: حدَّث به عيسى وليس هو في كتابه، غلط فيه وليس هو من

---

(١) الجرح والتعديل (٧/ ٢٨٠).

(٢) الثقات (٥/ ٣٤٩).

(٣) الثقات (٢/ ٢٤٠).

(٤) الجرح والتعديل (٦/ ٣٣١).

(٥) الثقات (٢/ ١٣٥).

حديثه[(١)]، وقال أبو داود: سألت أحمد عن هذا فقال: ليس في هذا شئٌ؛ إنّما هو من أكل ناسياً وهو صائمٌ فإنّما أطعمه الله وسقاه[(٢)].

قلت: يقصد أنّ هشاماً دخل له حديث في حديث.

ولم يصحح البخاري هذا الحديث؛ بل رآه غير محفوظ، وبيّن الصواب في إسناده، وذكر أنّه يخالف ما عرف من فتوى أبي هريرة ﷺ أنّ القيء لا يُفطِّر، فقد أورد حديث الباب من طريق عيسى بن يونس ثم قال: ولم يصح، وإنّما يُروى هذا عن عبدالله بن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة رفعه، وخالفه يحيى بن صالح قال: ثنا معاوية قال: ثنا يحيى عن عمر بن حكم ابن ثوبان سمع أبا هريرة قال: إذا قاء أحدكم فلا يفطر، فإنّما يخرج ولا يولج[(٣)]، ونقل عنه الترمذي قوله: ما أراه محفوظاً[(٤)].

وروى الإمام الدارمي هذا الحديث ثم نقل عن عيسى بن يونس قوله: زعم أهل البصرة أنّ هشاماً أوهم فيه، قال الدارمي: فموضع الخلاف ها هنا[(٥)].

بينما حكم الترمذي على سند هذا الحديث بالغرابة من هذا الطريق، وبين أنّه رُوي بغير هذا الإسناد وأنّه لا يصح، فقال بعد أنّ أخرجه: حديث أبي هريرة ﷺ حديثٌ حسنٌ غريبٌ، لا نعرفه من حديث هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ إلا من حديث عيسى بن يونس...ثم قال: وقد رُوي هذا الحديث من غير وجه عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ ولا يصح إسناده[(٦)].

---

(١) التلخيص الحبير (٢/ ٣٦٣).

(٢) الفروسية (ص: ٢٥٦).

(٣) التاريخ الكبير للبخاري (١/ ٩٢).

(٤) العلل الكبير للترمذي (ص: ١١٥).

(٥) سنن الدارمي (٢/ ١٠٧٩).

(٦) جامع الترمذي (٣/ ٩٠).

وخالفهم جماعة من أهل العلم فصححوه؛ فقد أخرجه ابن خزيمة كما سبق ولم يتعقبه، وكذا ابن حبّان، والدارقطني وحكم على رجال إسناده بأنّهم ثقات، والحاكم وقال: على شرط الشيخين.

ثانياً: روى الأوزاعي الحديث عن عطاء عن أبي هريرة ﷺ موقوفاً، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣١١٨).

ثالثاً: روى عبدالملك الحديث عن عطاء قوله، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣١١٩)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٩١٩١).

وبهذا يتبيّن أنّ رواية محمد بن سيرين معلولة برواية عطاء، وهي علةٌ قد أثرت على الحديث؛ فالصواب أنّه غير محفوظ، إلا أنّ ذلك لم يؤثر على استدلال النسائي بالباب؛ ففيه ما يغني، والله أعلم.



(١٢٧) [٣٣١٧-٣٣٢١] حديث أبي أسماء عن ثوبان ﷺ أنّ النبي ﷺ قال: "أفطر الحاجم والمستحجم ".

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب الحجامة للصائم[1]، وأبان فيه عن اختلافٍ بين الرواة على مكحول.

ذلك أنّه ابتدأ بقوله: **الاختلاف على مكحول فيه.**

ثم أخرج الحديث من طريق أبي عامر العقدي عن سعيد بن عبدالعزيز عن مكحول عن ثوبان ﷺ أنّ النبي ﷺ قال: " أفطر الحاجم والمحجوم ".

ثم رواه من طريق عبدالرزاق عن ابن جريج قال: أخبرني مكحول أنّ شيخاً من الحي أخبره أنّ ثوبان ﷺ أخبره أنّ النبي ﷺ قال: "أفطر الحاجم والمستحجم ".

ثم رواه من طريق خالد عن ابن جريج قال: حدثني مكحول عن شيخٍ من الحي مصدقٍ عن ثوبان ﷺ به، ثم قال النسائي: **من الشيخ.**

فرواه من طريق الهيثم بن حميد عن العلاء بن الحارث عن مكحول عن أبي أسماء عن ثوبان ﷺ نحوه، ثم قال: **تابعه راشد بن داود.**

فرواه من طريق يحيى بن حمزة عن راشد بن داود عن أبي أسماء الرحبي عن ثوبان ﷺ به.

وهذا التصرف من النسائي صريح ببيان الاختلاف على مكحول الشامي، ولم يُرجِّح النسائي بين الروايات هنا، ولكنّه قد ساق الطرق سياقاً بديعاً يدل على تفننه واختياره ~ ؛ فساق الطريق الأولى وهي منقطعة بين مكحول وثوبان، ثم اتبعها بطريقي ابن جريج التي تثبت وجود الواسطة ولم تسمها، ثم أردفها بطريق العلاء بن الحارث التي سمّت الشيخ المبهم، وختم ذلك بمتابعة راشد بن داود لمكحولٍ، فبان أنّ الواسطة هي: أبو أسماء الرحبي.

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٣٨٣).

وأبو أسماء الرحبي هو عمرو بن مرثد الشامي الدمشقي[(١)]، ترجم له البخاري[(٢)] وابن أبي حاتم[(٣)] فلم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً، ووثّقه العجلي[(٤)]، وابن حبّان[(٥)]، وابن حجر[(٦)].

وبالنظر إلى الراوي المختلف عليه وهو مكحول الشامي نجده من الثقات، إلا أنّه لم يلق ثوبان، قاله: يحيى بن معين[(٧)]، وقال محمد بن عبدالله بن عمار الموصلي: مكحولٌ إمام أهل الشام[(٨)]، وقال أبو حاتم: ما أعلم بالشام أفقه من مكحول[(٩)]، وقد وثّقه العجلي[(١٠)]، وابن حبّان[(١١)]، وقال الذهبي: وثّقه غيرُ واحد، وهو صاحب تدليس، وقد رُمي بالقدر[(١٢)].

وهذا النص من يحيى بن معين يُقوي الطرق التي ذكرت الحديث بواسطةٍ بين مكحول وثوبان، ومكحولٌ مُدلّسٌ في قول الذهبي؛ ولم يُصَّرح هنا بالسماع من ثوبان رضي الله عنه[(١٣)].

---

(١) تهذيب الكمال (٢٢/ ٢٢٣).

(٢) التاريخ الكبير للبخاري (٦/ ٣٧٦).

(٣) الجرح والتعديل (٦/ ٢٥٩).

(٤) الثقات (٢/ ٣٨٢).

(٥) الثقات (٥/ ١٧٩).

(٦) تقريب التهذيب (٧٤٤)

(٧) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٤/ ٤٥٥).

(٨) تهذيب الكمال (٢٨/ ٤٧٢).

(٩) الجرح والتعديل (٨/ ٤٠٧).

(١٠) الثقات (٢/ ٢٩٥).

(١١) الثقات (٥/ ٤٤٦).

(١٢) ميزان الاعتدال (٤/ ١٧٧).

(١٣) قلت: وذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من طبقاته (ص: ٤٦).

وبالنظر إلى الرواة المختلفين على مكحولٍ وهم سعيد بن عبدالعزيز وابن جريج والعلاء بن الحارث نجدهم من الثقات.

فأمّا سعيد بن عبدالعزيز فهو التنوخي الدمشقي، وهو ثقةٌ عندهم، وكان اختلط إلا أنّه لم يُحدّث بعد اختلاطه[1]، قال أحمد بن حنبل: ليس بالشام رجل أصح حديثاً من سعيد بن عبدالعزيز[2]، ووثّقه يحيى بن معين[3]، وأبو حاتمٍ[4]، والعجلي[5].

وأمّا ابن جريج فهو عبدالملك بن عبدالعزيز، ثقةٌ مجمعٌ على توثيقه، قال أحمد بن حنبل: ثبت صحيح الحديث؛ لم يحدث بشيءٍ إلا أتقنه[6]، وقال يحيى بن معين: ثقة في كل ما رُوي عنه من الكتاب[7]، ووثّقه العجلي[8]، وقال أبو حاتمٍ: صالح الحديث، وقال أبو زرعة: بخ من الأئمة[9][10].

وأمّا العلاء بن الحارث الحضرمي الدمشقي، فثقةٌ كذلك، قال أحمد بن حنبل: صحيح الحديث[11]، ووثّقه يحيى بن معين[12]، وابن حبّان[13]، وقال عبدالرحمن بن

---

(١) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٤/ ٤٧٩).

(٢) الجرح والتعديل (٤/ ٤٣).

(٣) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز (١/ ٩٥).

(٤) الجرح والتعديل (٤/ ٤٣).

(٥) الثقات (١/ ٤٠٢).

(٦) الجرح والتعديل (٥/ ٣٥٧).

(٧) تهذيب الكمال (١٨/ ٣٥٠).

(٨) الثقات (٢/ ١٠٣).

(٩) الجرح والتعديل (٥/ ٣٥٨).

(١٠) ومما يُستدرك على المزي: أنّه لم يذكر مكحولاً في شيوخ ابن جريج؛ ولم يذكر ابن جريج في تلاميذ مكحول.

(١١) تهذيب الكمال (٢٢/ ٤٧٩).

(١٢) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٤/ ٤٣٥).

(١٣) الثقات (٧/ ٢٦٤).

إبراهيم (دحيم): كان مقدماً على أصحاب مكحول؛ ثقةٌ[1]، وقال أبو حاتمٍ: ثقةٌ، لا أعلم أحداً من أصحاب مكحولٍ أوثق منه[2].

وبهذا يتضح أنّ أوثق أصحاب مكحول هو العلاء بن الحارث، وقد جاءت روايته موافقةً لما استنبط من ترجّيح النسائي.

وتأيد ذلك أيضاً بنتيجة التخريج حيث تبيّن أنّ من ذكروا الواسطة بين مكحول وثوبان أكثر وأثبت ممن لم يذكروها، وذلك من خلال ما يلي:

أولاً: روى الحديث عن مكحول عن ثوبان أربعة رواة بحسب ما تحصل لي هم:

١- سعيد بن عبدالعزيز، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣١٢٠).

٢- رباح بن أبي معروف، أخرج طريقه: الطبراني في مسند الشاميين (٣٤٧٩).

٣- الحجاج بن أرطأة، أخرج طريقه: الطبراني في مسند الشاميين (٣٨٧).

٤- برد بن سنان، أخرج طريقه: الطبراني في مسند الشاميين (٣٨٧).

قلت: وهي منقطعة كما سبق، ورواتها عدا سعيد فيهم ضعف عند أهل العلم، ولم يهتم بروايتهم أهل المصنفات المشهورة.

ثانياً: روى الحديث عن ابن جريج بإبهام شيخ مكحول خمسة رواةٍ هم:

١- عبدالرزاق بن همام، أخرج طريقه: أبو داود في سننه (٢٣٧٠)، والنسائي في الكبرى (٣١٢١).

٢- خالد بن الحارث، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣١٢٢).

٣- إسماعيل بن علية، أخرج طريقه: أبو داود في سننه (٢٣٧٠).

٤- محمد بن بكر، أخرج طريقه: أبو داود في سننه (٢٣٧٠)، وأحمد في مسنده (٢٢٤٣١).

---

(١) تهذيب الكمال (٢٢/ ٤٨٠).

(٢) الجرح والتعديل (٦/ ٣٥٤).

٥- روح بن عبادة، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (٢٢٤٣١).

وقد صحح أحمد حديث مكحولٍ هذا، قال أبو داود قال: قلت لأحمد - يعني ابن حنبل - أيُ حديثٍ أصحُ في " أفطر الحاجم والمحجوم "، قال: حديث ابن جريج عن مكحول عن شيخ من الحي عن ثوبان[1].

ثالثاً: روى الحديث عن مكحولٍ عن أبي أسماء عن ثوبان راويان هما:

١- العلاء بن الحارث، أخرج طريقه: أبو داود في سننه (٣٢٧١)، والنسائي في الكبرى (٣١٢٣)، والطبراني في مسند الشاميين (١٥١٩).

٢- ثابت بن ثوبان، أخرج طريقه: أبو داود في سننه (٣٢٧١)، والطبراني في مسند الشاميين (٢٠٨).

رابعاً: تابع مكحولاً على روايته راويان هما:

١- راشدُ بن داود، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣١٢٤)، والطبراني في الأوسط (٨٣٩٦).

٢- أبو قلابة الجرمي - من رواية يحيى بن أبي كثير عنه -، أخرج طريقه: أبو داود في سننه (٢٣٦٧)، والنسائي في الكبرى (٣١٢٥)، وأحمد في مسنده (٢٢٣٨٢).

وبهذا يتبيّن أنّ رواية سعيد بن عبدالعزيز معلولة برواية من ذكر واسطة بين مكحول وثوبان، وهي علة لم تؤثر على استدلال النسائي بالحديث، والله أعلم.



---

(١) السنن الكبرى للبيهقي (٤/ ٤٤٥).

(١٢٨) [٣٣٢٢، ٣٣٢٣] حديث أبي قلابة أنّ أبا أسماء الرحبي حدثه أنّ ثوبان ﷺ حدثه قال: بينما رسول الله ﷺ يمشي في البقيع في رمضان إذا رجلٌ يحتجم...الحديث.

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب الحجامة للصائم[1]، وأبان فيه عن اختلافٍ بين يحيى بن أبي كثير ومنصور بن زاذان على أبي قلابة.

ذلك أنّه ابتدأ بقوله: **ذكر الاختلاف على أبي قلابة.**

ثم أخرج الحديث من طريق هشام الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي قلابة أنّ أبا أسماء الرحبي حدثه أنّ ثوبان ﷺ حدثه قال: بينما رسول الله ﷺ يمشي في البقيع في رمضان إذا رجلٌ يحتجم، فقال رسول ﷺ: "أفطر الحاجم والمحجوم"، ثم قال النسائي: **خالفه منصور بن زاذان، فرواه عن أبي قلابة عن أبي الأشعث عن شداد.**

ثم رواه من طريق هشيم عن منصور عن أبي قلابة، وعن خالد عن أبي قلابة عن أبي الأشعث عن شداد بن أوس ﷺ نحوه.

وهذا التصرف من النسائي صريح ببيان الاختلاف على أبي قلابة، ولم يُرجِّح النسائي بين الروايتين هنا، ولم يتبيّن لي من سياقه ترجيحه لأحد الطريقين.

وأبو الأشعث الراوي عن شدادٍ هو شراحيل بن آدة الصنعاني، وثّقه العجلي[2]، وابن حبّان[3]، والذهبي[4].

قلت: وقد سمع أبو قلابة من أبي أسماء الرحبي، ومن أبي الأشعث، قاله ابن أبي حاتمٍ[5].

وبالنظر إلى الراويين المختلفين على أبي قلابة وهما يحيى بن أبي كثيرٍ ومنصور بن

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٣٨٥).

(٢) الثقات (٢/ ٣٨٢).

(٣) الثقات (٤/ ٣٦٥).

(٤) الكاشف (١/ ٤٨٢).

(٥) الجرح والتعديل (٥/ ٥٨).

زاذان نجد أنّهما ثقتان.

فأمّا يحيى فقد أجمع الأكابر على توثيقه، قال شعبة: يحيى بن أبي كثير أحسنُ حديثاً من الزهري[1]، وقال أيوب السختياني: ما بقي على وجه الأرض مثل يحيى بن أبي كثير[2]، وقال أحمد بن حنبل: يحيى بن أبي كثير من أثبت الناس[3]، وقال أبو حاتمٍ: إمامٌ لا يُحدِّث إلا عن ثقة[4]، وقال العجلي: ثقةٌ حسن الحديث[5].

قلت: وقد تُكلم في سماع يحيى من أبي قلابة، إلا أنّ أحمد أثبته، قال الأثرم: وسمعت أحمد بن حنبل يُسئل: يحيى بن أبي كثير سمع من أبي قلابة، فقال: لا أدري بأي شيء يُدفع أو نحو هذا، قلت: زعموا أنّ كتب أبي قلابة وقعت إليه، قال: لا[6][7].

وأمّا منصور بن زاذان الواسطي[8] فقد وثّقه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين[9]، والعجلي[10]، وأبو حاتمٍ، والنسائي[11].

وعليه فلا يمكن الحكم من خلال الراوي؛ إلا أنّ نتيجة التخريج قد بيّنت صحة الطريقين حيث توبع كل منهما على روايته وذلك من خلال ما يلي:

أولاً: روى يحيى بن أبي كثير الحديث عن أبي قلابة عن أبي أسماء عن ثوبان ﷺ،

---

(١) الجرح والتعديل (٩/ ١٤١).

(٢) التاريخ الكبير للبخاري (٨/ ٣٠٢).

(٣) الجرح والتعديل (٩/ ١٤٢).

(٤) الجرح والتعديل (٩/ ١٤٢).

(٥) الثقات (٢/ ٣٥٧).

(٦) المراسيل لابن أبي حاتم (ص: ٢٤٠).

(٧) قلت: وروايته عنه في الكتب الستة، ينظر: تهذيب الكمال (٣١/ ٥٠٦).

(٨) ومما يُستدرك على المزي: أنّه لم يذكر أبا قلابة في شيوخ منصور؛ ولم يذكر منصوراً في تلاميذ أبي قلابة.

(٩) الجرح والتعديل (٨/ ١٧٢).

(١٠) الثقات (٢/ ٢٩٨).

(١١) الجرح والتعديل (٨/ ١٧٢).

رواه عنه جماعة من أصحابه منهم:

١- هشام الدستوائي، أخرج طريقه: أبو داود في سننه (٢٣٦٧)، والنسائي في الكبرى (٣١٢٥)، وأحمد في مسنده (٢٢٣٨٢).

٢- شيبان بن عبدالرحمن، أخرج طريقه: أبو داود في سننه (٢٣٦٧)، وابن ماجه في سننه (١٦٨٠)، وأحمد في مسنده (٢٢٤٥٠)، والحاكم في مستدركه (١٥٥٩).

٣- عبدالرحمن الأوزاعي، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (٢٢٤١٠)، وابن خزيمة في صحيحه (١٩٦٢)، وابن حبّان في صحيحه (٣٥٣٢)، والحاكم في مستدركه (١٥٥٨).

٤- معمر بن راشد، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (٢٢٤٣٢).

وتابع أبا قلابة على روايته مكحول الشامي، وقد مضى حديثه في الخلاف السابق.

ثانياً: روى منصور بن زاذان الحديث عن أبي قلابة عن أبي الأشعث عن شداد بن أوس رضي الله عنه، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣١٢٦).

وتابع منصوراً على روايته ثلاثة رواة هم:

١- أيوب السختياني، أخرج طريقه: أبو داود في سننه (٢٣٦٩)، والحاكم في مستدركه (١٥٦٣)[1].

٢- خالد الحذاء، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣١٢٦)[2].

٣- عاصم بن سليمان، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣١٣٧)، (٣١٣٨)، (٣١٣٩)، والحاكم في مستدركه (١٥٦٤)، (١٥٦٥).

تنبيهات:

الأول: روى يحيى بن أبي كثير حديث الباب بإسنادين هذا أحدهما، والثاني: رواه عن إبراهيم بن عبدالله بن قارظ عن السائب بن يزيد عن رافع بن خديج رضي الله عنه قال:

---

(١) وهذه الطريق سيأتي بحث الخلاف فيها قريباً؛ وذكر الراجح فيها، والله أعلم.

(٢) وقد أشار أبو داود لرواية خالد الحذاء عقب حديث أيوب السختياني.

قال رسول الله ﷺ: "أفطر الحاجم والمحجوم"، رواه عنه معمر بن راشد ومعاوية بن سلاّم، وقد أخرج طريقيهما: ابن خزيمة في صحيحه (١٩٦٤)، (١٩٦٥)، والحاكم في مستدركه (١٥٦١)، (١٥٦٢).

وحديث رافع بن خديجٍ هذا قد اختلف فيه الحفاظ:

١- فصححه الإمام علي بن المديني، نقله عنه الحاكم عقب الحديث (١٥٦١).

٢- وضعّفه أبو حاتمٍ وحكم عليه بالبطلان، قال ابن أبي حاتمٍ: وسمعت أبي يقول: روى عبدالرزاق عن معمر عن يحيى بن أبي كثير عن إبراهيم بن عبدالله بن قارظ عن السائب بن يزيد عن رافع بن خديج عن النبي ﷺ: "أفطر الحاجم والمحجوم".

قال أبي: إنما يروى هذا الحديث عن يحيى بن أبي كثير عن أبي قلابة عن أبي أسماء عن ثوبان، واغتر أحمد بن حنبل بأن قال: الحديثين عنده.

وإنّما يُروى بذلك الإسناد عن النبي ﷺ: أنّه نهى عن كسب الحجام، ومهر البغي.

وهذا الحديث في: يفطر الحاجم والمحجوم عندي باطل[1].

٣- وقال البخاري لا أراه محفوظاً[2].

٤- وقال إسحاق بن منصور: هو غلطٌ[3].

٥- وقال يحيى بن معين: هو أضعفها[4]، وذكره ابن أبي خيثمة في ترجمة معمر بن راشد، ونقل عن يحيى بن معين قوله: أخطأ؛ إنّما هو: "كسب الحجام سحت"، ليس هو " أفطر الحاجم والمحجوم "[5].

٦- واختُلف عن أحمد بن حنبل؛ فصححه مرةً، وهو ما يوحي به كلام أبي حاتمٍ

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم (٣/ ١٠٧).

(٢) العلل الكبير للترمذي (ص: ١٢١).

(٣) العلل الكبير للترمذي (ص: ١٢١).

(٤) تنقيح التحقيق لابن عبدالهادي (٣/ ٢٥٢).

(٥) تاريخ ابن أبي خيثمة (١/ ٣٢٧).

السابق حيث قال: واغتر أحمد بن حنبل بأن قال: الحديثين عنده[(١)].

وحكى عنه الترمذي أيضاً تصحيحه فقال: وذُكر عن أحمد بن حنبل أنّه قال: أصح شيء في هذا الباب حديث رافع بن خديج[(٢)].

وضعّفه أخرى؛ وهو ما أفاده علي بن سعيد النسوي قال: سمعت أحمد بن حنبل وقد سُئل أيُّها حديث أصح عندك في " أفطر الحاجم والمحجوم "، فقال: حديث ثوبان من حديث يحيى بن أبي كثير عن أبي قلابة عن أبي أسماء عن ثوبان، فقيل لأحمد بن حنبل: فحديث رافع بن خديج، قال: ذاك تفرد به معمر[(٣)].

وأفاده كذلك قول الحاكم حيث قال بعد أن أخرجه من طريق يحيى عن أبي قلابة عن أبي أسماء عن ثوبان: قال أحمد بن حنبل: وهو أصح ما روي في هذا الباب[(٤)].

والذي يظهر لي أنّ الإمام أحمد يُصحح حديث ثوبان ﷺ، ويُعّل حديث رافع بن خديج ﷺ، وذلك لأمرين:

الأول: قوله عن حديث رافع بن خديج: تفرد به معمر.

الثاني: أنّ الحاكم ~ قد ميّز تصحيح أحمد من تصحيح علي بن المديني، فقال بعد ذكر حديث ثوبان، قال أحمد بن حنبل: هو أصح ما روي في هذا الباب[(٥)].

وقال بعد حديث رافع بن خديج: قال علي بن المديني: لا أعلم في الحاجم والمحجوم حديثاً أصح من هذا[(٦)].

ثم قال الحاكم: فليعلم طالب هذا العلم أنّ الإسنادين ليحيى بن أبي كثير قد حكم

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم (٣/ ١٠٨).

(٢) جامع الترمذي (٣/ ١٣٦).

(٣) السنن الكبرى للبيهقي (٤/ ٤٤٤).

(٤) المستـدرك (١/ ٥٩٠).

(٥) المستـدرك (١/ ٥٩٠).

(٦) المستـدرك (١/ ٥٩٠).

لأحدهما أحمد بن حنبل بالصحة، وحكم علي بن المديني للآخر بالصحة، فلا يعلل أحدهما بالآخر[1].

والجواب عمّا نقله أبو حاتم أنّه قد يكون قولاً للإمام أحمد قاله ثم تركه، وقد يكون قصدُ الإمام أحمد بالحديثين حديث أبي قلابة من طريق أبي أسماء وأبي الأشعث، وفَهِم أبو حاتم أنّ مراده حديث يحيى بن أبي كثير عن أبي قلابة وعن إبراهيم بن عبدالله بن قارظ[2].

قلت: وأبو حاتمٍ قد يهم أحياناً في النقل عن الإمام أحمد[3].

فأمّا الجواب عما نقله الترمذي من تصحيح أحمد لحديث رافع بن خديجٍ رضي الله عنه؛ فالذي يظهر لي أنّ الترمذي حصل له انتقال نظر بين قول أحمد بن حنبل وبين قول علي بن المديني، وإليك نص قوله في السنن بعد أن أخرج الحديث من طريق رافع بن خديج حيث قال: وذُكر عن أحمد بن حنبل أنّه قال: أصح شيء في هذا الباب حديث رافع بن خديج، وذُكر عن علي بن عبدالله أنّه قال: أصح شيء في هذا الباب حديث ثوبان وشداد ابن أوس؛ لأنّ يحيى بن أبي كثير روى عن أبي قلابة الحديثين جميعاً، حديث ثوبان وحديث شداد بن أوس[4].

ثم وجدت كذلك ما يُبيّن أنّ الترمذي وأبا حاتمٍ وهما على الإمام أحمد :

١- فالترمذي وهم في نقل تصحيحه لحديث رافع بن خديج.

٢- وأبو حاتم وهم حين ظنّ أنّ أحمد يُصحح حديث يحيى بن أبي كثير عن أبي قلابة عن أبي أسماء عن ثوبان، وحديثه عن إبراهيم بن عبدالله بن قارظ عن السائب بن يزيد عن رافع بن خديج رضي الله عنه.

----

(١) المستدرك (١/ ٥٩٠).

(٢) كنت كتبت هذا الاحتمال قبل أن أقف على كلام عبدالله بن أحمد عن أبيه كما سيأتي.

(٣) ينظر مثالاً لذلك: علل الحديث لابن أبي حاتم (٣/ ٢٤٢).

(٤) جامع الترمذي (٣/ ١٣٥).

وذلك أنّ عبدالله بن الإمام أحمد قال - بعد أن روى الحديث عن أبيه من طريق شيبان عن يحيى بن أبي كثير قال أخبرني أبو قلابة الجرمي أنه أخبر أنّ شداد بن أوس بينما هو يمشي مع النبي ﷺ في البقيع مرّ على رجل يحتجم بعد ما مضى من رمضان ثمان عشرة ليلة فقال رسول الله ﷺ: "أفطر الحاجم والمحجوم" - قال: سمعت أبي يقول: هذا من أصح حديث يُروى عن النبي ﷺ في إفطار الحاجم والمحجوم؛ لأنّ شيبان جمع الحديثين جميعاً - يعني حديث ثوبان وحديث شداد بن أوس -، قال: قلت لأبي: إنّ شيبان لم يسند حديث شدادٍ - يعني ترك من إسناده رجلاً - قال أبي: هو وإن لم يسنده فقد صحح الحديثين حين جمعهما[1].

قلت: وههنا أمران:

١- أنّ كلام عبد الله بن أحمد من قوله: لأنّ شيبان جمع الحديثين جميعاً حديث ثوبان وشداد،، هو بمعنى ما نقله الترمذي عن علي بن المديني؛ فبان بذلك وهمه، وأن الكلام لأحمد لا لعليٍ ابن المديني.

٢- أنّ شيبان قد روى الحديثين عن يحيى بن أبي كثير، حديث ثوبان وحديث شداد؛ فظن أبو حاتمٍ أنّ أحمد يقصد حديث ثوبان وحديث رافع بن خديج.

ثم وجدت بعد ذلك نصاً عند الحازمي يُؤيد ما ذكرت من أنّ الذي صحح حديث رافعٍ إنّما هو علي بن المديني حيث قال: وسئل أحمد بن حنبل: أيما حديث أصح عندك في أفطر الحاجم، فقال: حديث ثوبان؛ حديث يحيى بن أبي كثير عن أبي قلابة عن أبي أسماء عن ثوبان.

فقيل له: فحديث رافع، فقال: ذاك تفرد به معمر.

وقال علي بن عبدالله المديني: لا أعلم في أفطر الحاجم حديثاً أصح من ذا – يعني – حديث رافع بن خديج[2].

---

(١) مسائل الإمام أحمد رواية ابنه عبدالله (ص: ١٨٢).

(٢) الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار (ص: ١٣٨).

الثاني: صحح حديث أبي قلابة عن ثوبان وعن شدادٍ كلٌ من:

١- الإمام علي ابن المديني فقد نقل عنه الحاكم قوله: حديث شداد بن أوس، عن رسول الله ﷺ أنّه رأى رجلاً يحتجم في رمضان، رواه عاصم الأحول عن أبي قلابة عن أبي الأشعث، ورواه يحيى بن أبي كثير عن أبي قلابة عن أبي أسماء عن ثوبان، ولا أرى الحديثين إلا صحيحين، فقد يمكن أن يكون سمعه منهما جميعاً(١).

٢- محمد بن إسماعيل البخاري ذكر ذلك عنه الترمذي فقال: وسألت محمداً عن هذا الحديث فقال: ليس في هذا الباب شيء أصح من حديث شداد بن أوس وثوبان فقلت له: كيف بما فيه من الاضطراب، فقال: كلاهما عندي صحيح؛ لأنّ يحيى بن أبي كثير روى عن أبي قلابة عن أبي أسماء عن ثوبان، وعن أبي الأشعث عن شداد بن أوس، روى الحديثين جميعاً(٢).

٣- أحمد بن حنبل وعثمان بن سعيد الدارمي، نقل البيهقي عن عثمان قوله: قد صح عندي حديث أفطر الحاجم والمحجوم لحديث ثوبان وشداد بن أوس وأقول به، وسمعت أحمد بن حنبل يقول به، ويذكر أنّه صح عنده حديث ثوبان وشداد(٣).

الثالث: صحح حديث شداد بن أوس رضي الله عنه إسحاقُ بن إبراهيم، ذكر الحاكم بسنده عن إسحاقَ قوله في حديث شداد: هذا إسنادٌ صحيحٌ تقوم به الحجة، وهذا الحديث صحيح بأسانيد وبه نقول(٤).

وبهذا يتبيّن أنّ عرض الإمام النسائي الخلاف على أبي قلابة لم يؤثر على استدلاله بالحديث فهو محفوظ عنه من الوجهين نص على ذلك أحمد وابن المديني وغيرهما، والله أعلم.



---

(١) المستدرك (١/ ٥٩٣).

(٢) العلل الكبير للترمذي (ص: ١٢١).

(٣) السنن الكبرى للبيهقي (٤/ ٤٤٤).

(٤) المستدرك (١/ ٥٩٢).

(١٢٩) [٣٣٢٤- ٣٣٢٩] حديث أيوب عن أبي قلابة عن أبي أسماء عن شداد بن أوس ﷺ قال: بينما رسول الله ﷺ آخذٌ بيدي في بعض الطريق لثمان عشرة ليلة خلت من رمضان فأبصر رجلاً يحتجم فقال: "أفطر الحاجم والمحجوم".

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب الحجامة للصائم[1]، وأبان فيه عن اختلافٍ بين الرواة على أيوب السختياني.

ذلك أنّه ابتدأ بقوله: **الاختلاف على أيوب.**

ثم أخرج الحديث من طريق عاصم بن هلال عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي أسماء عن شداد بن أوس ﷺ قال: بينما رسول الله ﷺ آخذٌ بيدي في بعض الطريق لثمان عشرة ليلة خلت من رمضان فأبصر رجلاً يحتجم فقال: "أفطر الحاجم والمحجوم"، ثم قال النسائي: **عباد بن منصور جمع بين الحديثين، فقال: عن أبي أسماء عن ثوبان، وعن أبي الأشعث عن شداد بن أوس.**

فرواه من طريق ريحان بن سعيد عن عبّاد عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي أسماء الرحبي عن ثوبان ﷺ به.

ثم من طريق ريحان بن سعيد عن عبّاد عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي الأشعث أنّ شداد ابن أوس ﷺ حدّثه أنّه بينما هو يمشي مع رسول الله ﷺ بالمدينة في رمضان ورسول الله ﷺ آخذٌ بيد شداد إذ أتى على رجل يحتجم، فقال رسول الله ﷺ: "أفطر الحاجم والمحجوم"، ثم قال النسائي: **عبّاد بن منصور ليس بحجة في الحديث، وقيل: إنّ ريحان ليس بقديم السماع منه، وقد خالفه جرير فأرسله.**

فرواه من طريق جرير بن حازم قال عرضت على أيوب كتاباً لأبي قلابة، فإذا فيه: عن شداد بن أوسٍ وثوبان { هذا الحديث، قال: عرضت عليه فعرفه، ثم قال النسائي: **تابعه حماد بن زيد على إرساله عن شداد؛ وهو أعلم الناس بأيوب.**

فرواه من طريق قتيبة بن سعيد عن حماد عن أيوب عن أبي قلابة ردّه إلى شداد بن

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٣٨٦).

أوس ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: "أفطر الحاجم والمحجوم"، ثم قال النسائي: **وافقه على إرساله سفيان.**

فرواه من طريق ابن أبي عمر عن سفيان عن أيوب عن أبي قلابة عن شداد بن أوس ﷺ به.

وهذا التصرف من النسائي ~ صريح ببيان الاختلاف على أيوب، ولم يُرجّح النسائي بين الروايات هنا، إلا أنّ سياقه يدل على أنّه يختار أنّ الحديث عن أيوب عن أبي قلابة عن شدادٍ مرسلٌ؛ فذكره للرواية الأولى عن عاصم بن هلالٍ وسكوته عنها، ثم إتباعها برواية عبّاد بن منصور وإعلالها بأنّ عبّاداً ليس بحجةٍ، ثم ذكره ثلاث روايات عن أيوب عن أبي قلابة عن شدادٍ مرسلة يدل على ذلك.

وبالنظر إلى الرواة المختلفين على أيوب وهم عاصم بن هلال وعبّاد بن منصور وجرير بن حازم وحمّاد بن زيد وسفيان بن عيينة نجد ما يلي:

أمّا عاصم بن هلال فهو البارقي، إمام مسجد أيوب، ضعّف الأئمة حديثه، قال يحيى بن معين: ضعيفٌ، وقال أبو حاتمٍ: صالحٌ، هو شيخ محله الصدق، وقال أبو زرعة: صالحٌ، هو شيخ ما أدري ما أقول لكم، حدّث عن أيوب بأحاديث مناكير، وقد حدّث الناس عنه[1]، وقال أبو داود: ليس به بأسٌ، وقال النسائي: ليس بالقوي[2]، وقال ابن حبّان: كان ممن يقلب الأسانيد توهماً لا تعمداً حتى بطل الاحتجاج به[3].

وأمّا عبّاد بن منصور البصري فالأكثر على تضعيفه، قال يحيى بن معين: ليس بشيء[4]، وقال الجوزجاني: كان سيء الحفظ فيما سمعه وتغير أخيراً[5]، وقال أبو حاتمٍ:

---

(١) الجرح والتعديل (٦/ ٣٥١).

(٢) تهذيب الكمال (١٣/ ٥٤٨).

(٣) المجروحين لابن حبان (٢/ ١٢٩).

(٤) تاريخ ابن معين – رواية الدوري (٤/ ١٤٢).

(٥) أحوال الرجال (ص: ١٩٠).

كان ضعيف الحديث يكتب حديثه، وقال أبو زرعة: بصريٌ ليّنٌ[1]، وقال النسائي: ضعيفٌ؛ وقد كان أيضاً قد تغير[2]، ومشّى حاله العجلي فقال: لا بأس به يكتب حديثه، وقال مرةً: جائز الحديث[3].

وأمّا جرير بن حازمٍ فثقةٌ، قال شعبة: ما رأيت بالبصرة أحفظ من رجلين: من هشام الدستوائي وجرير بن حازم[4]، ووثّقه يحيى القطّان وكان يرضاه[5]، ووثّقه ابن معين[6]، والعجلي[7]، وابن حبّان[8]، وقال النسائي: ليس به بأس[9].

وأمّا حمّاد بن زيد فأعلم الناس بأيوب، قال ابن محرز سمعت يحيى بن معين يقول: حماد بن زيد ثقةٌ عن أيوب، أعلم الناس بأيوب، من خالفه في أيوب فليس يسوى فلس[10]، وقال عثمان الدارمي سألت يحيى عن أصحاب أيوب السختياني قلت: حماد بن زيدٍ أحبُ إليك في أيوب أو ابن علية، قال: حماد بن زيد[11]، وقال الدوريُ: سمعت يحيى يقول إذا اختلف إسماعيل بن علية وحماد بن زيد في أيوب كان القول قول حماد بن زيد، قيل ليحيى فإن خالفه سفيان الثوري، قال: القول قول حماد في أيوب، قال يحيى: ومن خالفه من الناس جميعاً في أيوب فالقول قوله، وقال حمادٌ جالست أيوب عشرين

----

(١) الجرح والتعديل (٦/ ٨٦).

(٢) الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: ٧٤).

(٣) الثقات (٢/ ١٨).

(٤) التاريخ الكبير للبخاري (٢/ ٢١٤).

(٥) تاريخ ابن معين – رواية الدوري (٤/ ٣٤٧).

(٦) تاريخ ابن معين – رواية الدارمي (ص: ٨٧).

(٧) الثقات (١/ ٢٦٦).

(٨) الثقـات (٦/ ١٤٤).

(٩) تهذيب الكمال (٤/ ٥٢٩).

(١٠) تاريخ ابن معين – رواية ابن محرز (١/ ٩٤).

(١١) تاريخ ابن معين – رواية الدارمي (ص: ٥٤).

سنة[(١)]، وقال سليمان بن حرب: حماد بن زيدٍ في أيوب أكبرُ من كل من روى عن أيوب[(٢)].

وأمّا سفيان بن عيينة الهلالي فثقةٌ كذلك، قال علي بن المديني: سمعت سفيان يقول: كان أيوب إذا حدثني بالحديث رددته مرتين[(٣)]، ووثّقه يحيى بن معين[(٤)]، والعجلي وزاد: ثبتٌ[(٥)]، وأبو حاتمٍ وزاد: إمامٌ[(٦)].

وبعد هذا البحث يتبيّن ضعف عاصم بن هلال وعبّاد بن منصور، وأنّ الثقات وهم جريرٌ وحمّادٌ وسفيانُ قد رووه عن أيوب مرسلاً.

وتأكد ذلك أيضاً بنتيجة التخريج حيث تبيّن ما يلي:

أولاً: روى عاصم بن هلالٍ الحديث عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي أسماء عن شداد بن أوس ﷺ، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣١٢٧).

ولم يتابعه عليه أحدٌ من أصحاب أيوب، مما يدل على وهمه.

نعم رُوي الحديث عن قتادة عن أبي قلابة عن أبي أسماء عن شدادٍ ﷺ، إلا أنّها روايةٌ منقطعةٌ؛ فإنّ قتادة لم يسمع من أبي قلابة، وسيأتي البحث في هذه الطريق[(٧)].

ثانياً: روى ريحان بن سعيد الحديث عن عبّادَ بن منصورٍ عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي أسماء عن ثوبان ﷺ، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣١٢٨).

ورواه كذلك بإسناد آخر عن عبّاد عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي الأشعث عن

---

(١) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٤/ ٢١٤).

(٢) تهذيب الكمال (٧/ ٢٤٧).

(٣) الجرح والتعديل (١/ ٥٤).

(٤) الجرح والتعديل (١/ ٥٢).

(٥) الثقات (١/ ٤١٧).

(٦) الجرح والتعديل (٤/ ٢٢٧).

(٧) في الإعلال رقم (١٣٣).

شداد بن أوس رضي الله عنه، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣١٢٩).

ولكن قال النسائي: **قيل: إنّ ريحان ليس بقديم السماع من عبّاد بن منصور**، قلت: فكأنّه لا يحتج بروايته عنه.

وريحان بن سعيد هو أبو عصمة الناجي الشامي إمام مسجد عباد بن منصور، قال يحيى بن معين: ما أرى به بأساً، وقال أبو حاتم: شيخ لا بأس به، يكتب حديثه ولا يحتج به[(١)]، وقال النسائي: ليس به بأس[(٢)]، وقال أبو عبيد الآجري سألت أبا داود عن ريحان بن سعيد: فكأنّه لم يرضه[(٣)]، وقال العجلي: ريحان الذي يروى عن عباد منكر الحديث[(٤)]، وقال البرديجي: فأمّا حديث ريحان عن عباد عن أيوب عن أبي قلابة فهي مناكير[(٥)]، وقال ابن حبّان: يعتبر حديثه من غير روايته عن عباد بن منصور[(٦)].

والخلاصة فيه أنّه صدوق لا يُحتج بما انفرد به، ولا يُحتج بحديثه عن عبّاد بن منصور خاصةً.

وقد تُوبع عبّاد بن منصور في إسناد الحديث عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي الأشعث عن شداد س، تابعه ثلاثةٌ هم:

١- وهيب بن خالد، أخرج طريقه: أبو داود في سننه (٢٣٦٩)، والحاكم في مستدركه (١٥٦٣).

٢- حمّاد بن زيد، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (١٧١٢٤)، والطبراني في الكبير (٧١٤٨).

٣- معمر بن راشد، أخرج طريقه: البزار في مسنده (٣٤٧١).

---

(١) الجرح والتعديل (٣/ ٥١٧).

(٢) تهذيب الكمال (٩/ ٢٦١).

(٣) سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل (ص: ٢٣٥).

(٤) الثقات (١/ ٣٦٥).

(٥) تهذيب التهذيب (٣/ ٣٠١).

(٦) الثقات (٨/ ٢٤٥).

والجواب عن هذا من وجهين:

الأول: جواب مجملٌ، وهو أنّ رواية هؤلاء عن أيوب قد خالفت رواية جماعة من الثقات الحفاظ عن أيوب عنه كما سيأتي وهم إسماعيل بن علية وحمّاد بن زيد وسفيان بن عيينة وجرير بن حازم وسليمان بن حرب ومحمد بن الفضل أبو النعمان وعبدالوهاب بن عبدالمجيد الثقفي.

قال عبدالله بن أحمد: قال أبي كان حماد بن زيد لا يعبأ إذا خالفه الثقفي ووهيب، وكان يهب أو يتهيب إسماعيل بن علية إذا خالفه(١).

الثاني: جواب مفصلٌ، وهو كالتالي:

١- أمّا رواية وهيب بن خالد فقد تكون وهماً؛ فإنّ وهيباً تغير في آخر عمره، قال أبو عبيد الآجري: وسمعت أبا داود يقول: ذهب بصرهُ وتغير(٢).

٢- وأمّا رواية حمّاد بن زيد؛ فقد رواها عنه ثلاثة من الرواة هم:

١- قتيبة بن سعيد، ولم يذكر أبا الأشعث بين أبي قلابة وشدادٍ، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣١٣١).

٢- يونس بن محمد المؤدب، وذكر أبا الأشعث في روايته، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (١٧١٢٤).

٣- محمد بن عبيد بن حسّاب، وقال في روايته: عن أبي قلابة لا أعلمه إلا عن أبي الأشعث، أخرج طريقه: الطبراني في الكبير (٧١٤٨).

ورواية محمد بن عبيد تبيّن أنّ هناك شكاً في ذكر أبي الأشعث، وهذا الشك يحتمل أن يكون من أبي قلابة نفسه، ويُحتمل أن يكون من أيوب، ويُحتمل أن يكون من حمّاد بن زيد.

وقد رواه إسماعيل بن علية فقال: عن أيوب عن أبي قلابة عمن حدّثه عن شداد رضي الله عنه،

---

(١) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبدالله (١/ ٢٦٤).

(٢) سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل (ص: ٢٨٥).

أخرج طريقه: أحمد في مسنده (١٧١٣٨)، والبزار في مسنده (٣٤٧٠).

٣- وأمّا رواية معمر بن راشد، فقد ذكر فيها أبا الأشعث، أخرج طريقه: البزار في مسنده (٣٤٧١).

وقد أخرج البزار رواية معمر بذكر أبي الأشعث عقب رواية إسماعيل بن علية التي لم تذكره ثم قال: وهكذا قال معمر عن أبي الأشعث، وإسماعيل أحفظ من معمر[1].

فهنا نجد البزار يُرجّح رواية ابن علية التي لم تذكر أبا الأشعث بكونه أحفظ من معمر.

قلت: وقد رواه معمرٌ عن عاصم بن سليمان عن أبي قلابة عن أبي الأشعث عن شداد ﷺ[2]، فكأنّه ظنّ أنّ رواية أيوب كذلك فحملها عليها. والله أعلم.

رابعاً: روى أيوب الحديث عن أبي قلابة عن شداد ﷺ مرسلاً، رواه عنه جمعٌ من الثقات منهم:

١- جرير بن حازم، وقال في روايته: عن شداد وثوبان، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣١٣٠).

٢- حمّاد بن زيد، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣١٣١).

٣- سفيان بن عيينة، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣١٣٢).

٤- إسماعيل بن علية، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (١٧١٣٨)، والبزار في مسنده (٣٤٧٠).

٥- سليمان بن حرب، أخرج طريقه: القاضي أبو إسحاق الجهضمي في جزء أحاديث أيوب (٣٢).

٦- محمد بن الفضل السدوسي، أخرج طريقه: القاضي أبو إسحاق الجهضمي

---

(١) مسند البزار (٨/ ٣٩٩).

(٢) المعجم الكبير للطبراني (٧١٢٥).

في جزء أحاديث أيوب (٣٢).

٧- عبدالوهاب الثقفي، أخرج طريقه: القاضي أبو إسحاق الجهضمي في جزء أحاديث أيوب (٣٢).

وتابعه يحيى بن أبي كثير -من رواية شيبان عنه-، أخرج طريقه: أبو داود في سننه (٢٣٦٨)، وابن ماجه في سننه (١٦٨١)، وأحمد في مسنده (٢٢٤٤٩).

والخلاصة أنّ الصواب في حديث أيوب عن أبي قلابة أنّه مرسلٌ عن شداد بن أوسٍ رضي الله عنه، هكذا رواه ثقات أصحابه.

وبهذا يتبيّن أنّ روايتي عاصم بن هلال وعباد بن منصور الموصولة معلولة برواية جرير بن حازم وحماد بن زيد وابن عيينة المرسلة، وقد أثرت هذه العلة على طريق أيوب؛ فالصواب أنّها مرسلةٌ، إلا أنّها لم تؤثر على استدلال النسائي بالحديث؛ فهو محفوظ من طرق أخرى متصلة صحح بعضها الأئمة كما سبق، والله أعلم.



(١٣٠) [٣٣٣٠، ٣٣٣١] حديث داود بن أبي هند عن أبي قلابة عن أبي الأشعث عن أبي أسماء عن شداد بن أوس ﵁ قال: مر رسول الله ﷺ في ثمان عشرة خلون من رمضان فأبصر رجلاً يحتجم فقال: "أفطر الحاجم والمحجوم".

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب الحجامة للصائم[(١)]، وأبان فيه عن مخالفة داود ابن أبي هندٍ وأبي غفار المثنى بن سعد لأيوب السختياني في حديثه السابق؛ فقال بعد أن رواه من طريق أيوب: **ورواه داود بن أبي هند عن أبي قلابة خلاف رواية أيوب.**

ثم رواه من طريق محمد بن فضيل عن داود بن أبي هند عن عبدالله بن زيد عن أبي الأشعث عن أبي أسماء عن شداد بن أوس ﵁ قال: مر رسول الله ﷺ في ثمان عشرة خلون من رمضان فأبصر رجلاً يحتجم فقال: "أفطر الحاجم والمحجوم"، ثم قال النسائي: **تابعه أبو غفار.**

ثم رواه من طريق سهل بن يوسف عن أبي غفار عن أبي قلابة عن أبي الأشعث عن أبي أسماء عن شداد بن أوس ﵁ به.

وهذا التصرف من النسائي ~ صريح بمخالفة داود بن أبي هند وأبي غفار لأيوب السختياني، ولم يُرجِّح النسائي هنا بين الروايتين. ولم يظهر لي من سياقه ترجيحه لأحدهما.

وبالنظر إلى الراويين اللذين خالفا أيوب وهما داود بن أبي هندٍ وأبو غفار نجد ما يلي:

أمّا داود بن أبي هند البصري فثقةٌ، وثّقه أحمد بن حنبل[(٢)]، ويحيى بن معين[(٣)]، والعجلي[(٤)]، وأبو حاتمٍ[(٥)]، والنسائي[(٦)]، وابن حبّان وقال: إلا أنّه كان يهم إذا حدث

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٣٨٨).

(٢) الجرح والتعديل (٣/ ٤١١).

(٣) تاريخ ابن معين – رواية ابن محرز (١/ ١١١).

(٤) الثقات (١/ ٣٤٢).

(٥) الجرح والتعديل (٣/ ٤١١).

(٦) تهذيب الكمال (٨/ ٤٦٥).

من حفظه(١).

وأمّا أبو غفار فهو المثنى بن سعد الطائي البصري، وهو صدوقٌ، وثّقه أحمد بن حنبل(٢)، وقال يحيى بن معين: مشهور، وقال عمرو الفلاس: ليس به بأسٌ(٣)، وقال أبو حاتمٍ: صالح الحديث(٤).

وعليه فلا يقارنان بأيوب السختياني في ضبطه وكثرة روايته.

ولأنّ دراسة هذا الاختلاف لها تعلقٌ بالاختلاف القادم على عاصم بن سليمان -فقد وافقهما من رواية جماعة عنه- أجلت البحث فيه إلى هنالك مع تخريج طرقه.



(١) الثقات (٦/ ٢٧٨).

(٢) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبدالله (٢/ ٤٧٦).

(٣) تهذيب الكمال (٢٧/ ٢٠٠).

(٤) الجرح والتعديل (٨/ ٣٢٥).

(١٣١) [٣٣٣٢-٣٣٣٦] حديث عاصم بن سليمان عن أبي قلابة: "أفطر الحاجم والمحجوم".

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب الحجامة للصائم[1]، وأبان فيه عن اختلافٍ بين الرواة على عاصم بن سليمان.

ذلك أنّه ابتدأ بقوله: **الاختلاف على عاصم بن سليمان.**

ثم أخرج الحديث من طريق يزيد بن هارون عن عاصم عن عبدالله بن زيد عن أبي الأشعث الصنعاني عن أبي أسماء الرحبي عن شداد بن أوس ﷺ قال: مررت مع رسول الله ﷺ في ثمان عشرة خلت من رمضان فأبصر رجلاً يحتجم فقال رسول الله ﷺ: "أفطر الحاجم والمحجوم"، ثم قال النسائي: **تابعه زائدة.**

فرواه من طريق زائدة بن قدامة عن عاصم الأحول عن أبي قلابة عن أبي الأشعث عن أبي أسماء الرحبي عن شداد بن أوس ﷺ قال: بينا أنا أمشي مع النبي ﷺ إذ مر على رجلٍ وهو يحتجم في رمضان، فقال: "أفطر الحاجم والمحجوم"، ثم قال النسائي: **خالفهما هشام وشعبة وسفيان بن حبيب.**

فرواه من طريق هشام بن حسّان عن عاصم الأحول عن أبي قلابة عن أبي الأشعث عن شداد بن أوس ﷺ به.

ثم رواه من طريق شعبة عن عاصم وخالد عن أبي قلابة عن أبي الأشعث عن شداد بن أوس ﷺ به.

ثم رواه من طريق سفيان بن حبيب عن عاصم وخالد عن أبي قلابة عن أبي الأشعث عن شداد بن أوس ﷺ به.

وهذا التصرف من النسائي صريح ببيان الاختلاف على عاصم بن سليمان، ولم يُرجِّح النسائي بين الروايتين هنا، والذي يظهر من سياقه أنّه يُرجّح رواية من أسقط أبا أسماء من الإسناد لأمرين:

----

(١) السنن الكبرى (٤/ ٣٨٩).

الأول: إنّه أورد هذه الطريق من رواية ثلاثة من الرواة في مقابل راويين روياه بإثبات أبي أسماء.

ثانياً: إنّه ذكر بعد هذا الخلافِ الاختلاف على خالد الحذاء ورجّح فيه رواية من رواه عن خالد عن أبي قلابة عن الأشعث عن شداد ﷺ كما رواه هشام وشعبة وابن حبيب عن عاصم.

على أنّه قد رواه كما سبق في الخلاف الماضي من طريقي داود بن أبي هند وأبي غفار كرواية من أثبت ذكر أبي أسماء عن عاصم فيه، وسيأتي الكلام عليها جميعاً بإذن الله.

وبالنظر إلى الرواة المختلفين على عاصم الأحول وهم يزيد بن هارون وزائدة بن قدامة وهشام بن حسّان وشعبة بن الحجّاج وسفيان بن حبيب نجدهم جميعاً من الثقات.

فأمّا يزيد بن هارون الواسطي فهو ثقةٌ حافظ، وقد سبقت ترجمته(1).

وأمّا زائدة فهو ابن قدامة الثقفي، أبو الصلت الكوفي، وهو ثقةٌ أيضاً. قال أحمد بن حنبل: المتثبتون في الحديث أربعة: سفيان وشعبة وزهير وزائدة، وقال أيضاً: إذا سمعت الحديث عن زائدة وزهير فلا تبالِ ألاّ تسمعه عن غيرهما إلا حديثَ أبي إسحاق(2)، وقال أبو حاتمٍ: ثقةٌ صاحبُ سنةٍ، وقال أبو زرعة: زائدةُ صدوقٌ من أهل العلم(3)، وقال النسائي: ثقةٌ(4)، وذكره ابن حبان في ثقاته(5)(6).

وأمّا هشام بن حسّان فثقةٌ، قال أحمد بن حنبل: لا بأس به، وما تكاد تنكر عليه

---

(1) في الإعلال رقم (١٤).

(2) تهذيب الكمال (٩/ ٢٧٦).

(3) الجرح والتعديل (٣/ ٦١٣).

(4) تهذيب الكمال (٩/ ٢٧٦).

(5) الثقات (٦/ ٣٣٩).

(6) لم أجد لعاصمٍ الأحول ذكرٌ في شيوخ زائدة، وكذلك لم أر لزائدة ذكر فيمن روى عن عاصم عند المزي في التهذيب.

شيئاً[1]، وقال يحيى بن معين: ثقة[2]، وقال مرةً: لا بأس به، وقال أبو حاتم: صدوقٌ، يكتب حديثه[3]، وقال العجلي: بصريٌ ثقةٌ حسنُ الحديث[4]، وقال الذهبي: ثقة، إمام كبير الشأن[5].

وأمّا شعبة بن الحجاج فهو إمامٌ ثقة ثبتٌ، وقد سبقت ترجمته [6].

وأمّا سفيان بن حبيب البصري فثقةٌ كذلك، وثّقه عمرو الفلاس[7]، ويعقوب بن شيبة، والنسائي[8]، وقال أبو حاتمٍ: صالح الحديث، ثقةٌ صدوقٌ[9].

وبما أنّ الرواة عن عاصم كلهم من الثقات فلا يمكن الحكم من خلال الراوي.

وبعد تخريج الحديث تبيّن ما يلي:

روى عاصم بن سليمان الحديث عن أبي قلابة واختلف عليه:

فرواه عنه جمعٌ فقالوا: عن عاصم عن أبي قلابة عن أبي الأشعث عن أبي أسماء الرحبي عن شداد ﷺ؛ منهم:

١- يزيد بن هارون، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣١٣٥)، وأحمد في مسنده (١٧١١٩)، والدارمي في مسنده (١٧٧١)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٩٢٩٨).

٢- زائدة بن قدامة، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣١٣٦).

٣- حمّاد بن زيد، أخرج طريقه: الطبراني في الكبير (٧١٥١).

---

(١) تهذيب الكمال (٣٠/ ١٩٠).

(٢) تاريخ ابن معين، برواية الدارمي (٢٢٣).

(٣) الجرح والتعديل (٩/ ٥٥).

(٤) الثقات (٢/ ٣٢٨)

(٥) ميزان الاعتدال (٤/ ٢٩٥).

(٦) في الإعلال رقم (١٧).

(٧) الجرح والتعديل (٤/ ٢٢٩).

(٨) تهذيب الكمال (١١/ ١٣٨).

(٩) الجرح والتعديل (٤/ ٢٢٩).

٤- أبو معاوية الضرير، أخرج طريقه: البزار في مسنده (٣٤٧٣).

٥- عبدالله بن المبارك، أخرج طريقه: ابن حبّان في صحيحه (٣٥٣٣).

وتابع عاصماً على روايته هذه ثلاثة رواة بحسب ما تحصل لي وهم:

١- داود بن أبي هند، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣١٣٣)، وأحمد في مسنده (١٧١٢٩)، والطبراني في الكبير (٧١٥٠).

٢- المثنى بن سعد أبو غفار، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣١٣٤)، والبزار في مسنده (٣٤٧٢)، والطبراني في الكبير (٧١٤٩)[١].

٣- معمر بن راشد، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (١٧١١٧)، والطبراني في الكبير (٧١٤٧)[٢].

وتابع أبا قلابة على روايته هذه الوضين بن عطاء[٣]، وقيل يحيى بن الحارث الذماري[٤]، من رواية سويد بن عبدالعزيز عنهما.

وسويد بن عبدالعزيز الدمشقي قال عنه يحيى بن معين: ليس بشيءٍ[٥]، وقال البخاري: عنده مناكير أنكرها أحمد[٦]، وقال أيضاً: في حديثه نظر لا يحتمل[٧][٨].

---

(١) جاء في إسناد الطبراني (أبو عفان)، وهو خطأٌ، ينظر: تهذيب الكمال (٢٧/ ٢٠٠).

(٢) روى معمر بن راشد الحديث على أكثر من وجه هذا أحدها؛ ورواه كما سبق عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي الأشعث عن شداد ﷺ؛ وذكرنا في الخلاف قبل الماضي أنّه خالف الثقات عن أيوب حيث أرسلوه عن أبي قلابة عن شداد، ورواه عن عاصم عن أبي قلابة عن الأشعث عن شداد ﷺ كما سيأتي.

(٣) أخرج طريقه: الطبراني في مسند الشاميين (٦٦٦).

(٤) أخرج طريقه: الطبراني في مسند الشاميين (٨٩٩).

(٥) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٤/ ٤٥٨).

(٦) التاريخ الكبير للبخاري (٤/ ١٤٨).

(٧) الضعفاء الصغير للبخاري (ص: ٥٥).

(٨) رجّح أبو حاتمٍ أنّ الرواية عن يحيى بن الحارث؛ وقال: أخطأ فيه هشام بن سعد - يعني حين رواه عن سويد عن الوضين بن عطاء -. علل الحديث لابن أبي حاتم (٣/ ١٠٣).

قلت: وعليه فلا تصلح هذه الطريق لتقوية طريق أبي قلابة.

ورواه عنه جمعٌ آخر فقالوا: عن عاصمٍ عن أبي قلابة عن أبي الأشعث عن شداد ﷺ بإسقاط أبي أسماء، منهم:

١- هشام بن حسّان، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣١٣٧)، والطبراني في مسنده (٧١٢٦).

٢- شعبة بن الحجاج، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣١٣٨)، وأحمد في مسنده (١٧١٢٦)، والطيالسي في مسنده (١٢١٤)، والحاكم في مستدركه (١٥٦٥).

٣- سفيان بن حبيب، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣١٣٩).

٤- سفيان الثوري، أخرج طريقه: الحاكم في مستدركه (١٥٦٤)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٤٢٥)، والطبراني في الكبير (٧١٢٤).

٥- معمر بن راشد، أخرج طريقه: الطبراني في الكبير (٧١٢٥).

وتابع عاصماً على روايته هذه ثلاثة رواةٍ هم:

١- خالد الحذاء، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣١٤٠)، وأحمد في مسنده (١٧١١٢)، وابن حبّان في صحيحه (٣٥٣٤)[١].

٢- منصور بن زاذان، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣١٢٦)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٤٢٤)، والطبراني في الكبير (٧١٢٩).

٣- النضر بن معبد، أبو قحذم[٢]، أخرج طريقه: الطبراني في الكبير (٧١٣٢).

وتابع أبا قلابة على روايته عن أبي الأشعث عن شداد ﷺ، يونسُ بن سيف الحمصي[٣]، أشار إلى روايته: أبو نعيم في معرفة الصحابة (٣/ ١٤٦٠).

---

(١) سيأتي حديثه وذكر الاختلاف عليه في الإعلال التالي بإذن الله.

(٢) قال الذهبي عنه: قال يحيى بن معين: ليس بشيء، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، وقال النسائي: ليس بثقة، ميزان الاعتدال (٤/ ٢٦٣).

(٣) قال الذهبي عنه: ثقةٌ. الكاشف (٢/ ٤٠٣)، وقال ابن حجر: ذكره ابن حبان في الثقات، وقال البزار: =

والخلاصة أنّ الذي يترجح عندي في هذا الإسناد أنّه من رواية أبي قلابة عن أبي الأشعث عن شداد ﷺ، هكذا رواه الحفاظ الكبار عن عاصم، وتابعه عليه جماعةٌ ثقاتٌ، أمّا من رواه بذكر أبي أسماء بين أبي الأشعث وشداد ﷺ فليسوا بمنزلة أولئك، و يظهر أنّه من المزيد في متصل الأسانيد، ولم يؤثر هذا الإعلال على استدلاله بالحديث، والله أعلم.



= صالح الحديث، وقال الدارقطني: ثقةٌ حمصيٌ؛ وحكى البخاري أنّه قيل فيه: يوسف بن سيف. تهذيب التهذيب (١١/ ٤٤٠).

(١٣٢) [٣٣٣٧-٣٣٣٩] حديث خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي الأشعث عن شداد س عن النبي ع " أفطر الحاجم والمحجوم ".

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب الحجامة للصائم[1]، وأبان فيه عن اختلافٍ بين الرواة على خالد الحذاء.

ذلك أنّه ابتدأ بقوله: **ذكر الاختلاف على خالد بن مهران الحذاء فيه.**

ثم أخرج الحديث من طريق محمد بن أبي عدي عن خالد عن أبي قلابة عن أبي الأشعث عن شداد بن أوس ﷺ أنّه كان آخذاً بيد رسول الله ﷺ زمن الفتح فمر برجل يحتجم في رمضان فقال: "أفطر الحاجم والمحجوم ".

ثم رواه من طريق يزيد بن زُريع عن خالد عن أبي قلابة عن أبي الأشعث عن شداد بن أوس ﷺ به.

ثم رواه من طريق عبدالرزاق عن إسماعيل بن عبدالله عن خالد عن أبي قلابة عن أبي أسماء عن شداد بن أوس ﷺ به، ثم قال النسائي: **إسماعيل رجلٌ مجهول لا نعرفه، والصحيح من حديث خالد ما تقدم ذكرنا له.**

وهذا التصرف من النسائي صريح ببيان الاختلاف على خالد الحذاء، وقد رجّح النسائي طريقي ابن أبي عدي ويزيد بن زُريع؛ وبيّن أنّهما الصواب من حديث خالد الحذاء، وقال عن إسماعيل بن عبدالله: إنّه رجلٌ مجهول.

وبالنظر إلى الرواة المختلفين على خالد الحذاء وهم محمد بن أبي عدي ويزيد بن زريع وإسماعيل بن عبدالله نجد ما يلي:

أمّا محمد بن أبي عدي فثقة عندهم، وقد سبقت ترجمته[2].

وأمّا يزيد بن زُريع فثقةٌ متفق عليه، وقد سبقت ترجمته[3].

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٣٩٠).

(٢) في الإعلال رقم (١١٨).

(٣) في الإعلال رقم (١٢١).

وأمّا إسماعيل بن عبدالله فهو ابن الحارث، ويقال: ابن بنت ابن سيرين، ترجم له البخاري[1]، وابن أبي حاتم[2]، فلم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً، ووثّقه ابن حبّان[3]، والذهبي[4]، وقال أبو الفتح الأزدي: ذاهب الحديث[5]، وقال النسائي: لا أعرفه[6]، ونقل المزي عن الحافظ حمزة بن محمد الكناني قوله: يشبه أن يكون ابن بنت محمد بن سيرين[7].

ويتبيّن من هذا أنّ إسماعيل بن إبراهيم ليس بالمشهور عندهم.

قلت: والذي في مصنف عبدالرزاق عن إسماعيل بن عبدالله هو على الصواب كما رواه ابن أبي عدي ويزيد عن خالد عن أبي قلابة عن أبي الأشعث عن شداد بن أوس رضي الله عنه[8].

وعلى هذا فقد يكون الوهم من شيخ النسائي، وهو أبو عاصم خُشيش بن أصرم الراوي عن عبدالرزاق، وخُشيشٌ وثّقه النسائي[9]، وابن يونس المصري[10].

وقد يكون الوهم من عبدالرزاق نفسه حال تحديثه لأبي عاصم.

---

(١) التاريخ الكبير للبخاري (١/ ٣٦٥).

(٢) الجرح والتعديل (٢/ ١٨٠).

(٣) الثقات (٨/ ٩٠).

(٤) الكاشف (١/ ٢٤٧).

(٥) ميزان الاعتدال (١/ ٢٣٥).

(٦) السنن الكبرى (٣/ ٣٢٤).

(٧) تهذيب الكمال (٣/ ١١٣).

(٨) قلت: وثبت ذلك من خلال نسختين مطبوعتين من مصنف عبدالرزاق: الأولى بتحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، والحديث فيها برقم (٧٥٢٠)، نشر المكتب الإسلامي، والثانية بتحقيق أيمن نصر الله الأزهري، والحديث فيها برقم (٧٥٥١)، نشر عباس أحمد الباز.

(٩) مشيخة النسائي (ص: ٧٤).

(١٠) تهذيب التهذيب (٣/ ١٤٢).

ولم أر من أشار لهذا الاختلاف، والذي يُرجِّح عندي أنّ الوهم من أحدهما؛ أنّه لم يحصل على خالد الحذاء اختلاف بين الرواة في هذا الحديث سوى ما ذكره النسائي.

قلت: فإذا ثبت أنّ الوهم من أبي عاصم أو من عبدالرزاق فلا اختلاف في الحديث إذاً.

وبعد تخريج الحديث تبيّن ما يلي:

أولاً: روى إسماعيل بن عبدالله الحديث - عند النسائي - عن خالد عن أبي قلابة عن أبي أسماء عن شداد بن أوس ﷺ، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣١٤٢).

قلت: ولم يتابعه أحدٌ عن خالد الحذاء.

وتابع خالداً على روايته هذه راويان هما:

١- أيوب السختياني - من رواية عاصم بن هلال عنه -، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣١٢٧).

وقد سبق أنها خطأٌ عن أيوب[1].

٢- قتادة بن دعامة[2]، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣١٤٣).

ثانياً: روى الحديث عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي الأشعث عن شداد رضي الله عنه جمعٌ منهم:

١- محمد بن أبي عدي، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣١٤٠).

٢- يزيد بن زريع، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣١٤١)، والبزار في مسنده (٣٤٦٩)، والطبراني في الكبير (٧١٢٨).

٣- هشيم بن منصور، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣١٢٦)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٤٢٤)، والطبراني في الكبير (٧١٢٩).

٤- شعبة بن الحجاج، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣١٣٨).

---

(١) الإعلال رقم (١٢٩).

(٢) سيأتي ذكر الاختلاف عنه بعد هذا الخلاف.

٥- سفيان بن حبيب، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣١٤٩).

٦- عبدالوهاب الثقفي، أخرج طريقه: ابن حبّان في صحيحه (٣٥٣٤).

٧- سفيان الثوري، أخرج طريقه: الطبراني في الكبير (٧١٢٤).

٨- إسماعيل ابن علية، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (١٧١١٢)، والطبراني في الكبير (٧١٢٧).

وقد ذكر البزار الخلاف على أبي قلابة في هذا الحديث ورجّح حديث خالد الحذاء عنه[(١)].

وتابع خالداً الحذاء على روايته هذه جمعٌ سبق ذكرهم في الخلاف السابق.

وبهذا يتبيّن أنّ الصواب في حديث خالد الحذاء أنّه عن أبي قلابة عن أبي الأشعث عن شداد بن أوس س، ولم يؤثر هذا الإعلال على فرض ثبوته على استدلال النسائي بالحديث، والله أعلم.

---

(١) مسند البزار (١٠/ ٩٤).

(١٣٣) [٣٣٤٠-٣٣٤٧] حديث قتادة عن أبي قلابة عن أبي أسماء عن شداد بن أوس ﷺ: "أفطر الحاجم والمحجوم".

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب الحجامة للصائم[1]، وأبان فيه عن اختلافٍ بين الرواة على قتادة بن دعامة.

ذلك أنّه قال في الخلاف السابق بعد ذكر طريق إسماعيل بن عبدالله: **إسماعيل رجلٌ مجهول لا نعرفه، والصحيح من حديث خالد ما تقدم ذكرنا له، وإن كان قتادة قد رواه كذلك.**

ثم أخرج الحديث من طريق إسحاق الأزرق عن أيوب القصّاب عن قتادة عن أبي قلابة عن أبي أسماء عن شداد بن أوس ﷺ قال: خرج رسول الله ﷺ في ثمان عشرة من رمضان فأبصر رجلاً يحتجم فقال: "أفطر الحاجم والمحجوم"، ثم قال النسائي: **قتادة لا نعلمه سمع من أبي قلابة شيئاً.**

ثم رواه من طريق يزيد بن هارون عن أيوب عن قتادة عن شهر عن بلال ﷺ به، ثم قال النسائي: **خالفه[2] همام فرواه عن قتادة عن شهر عن ثوبان.**

فرواه من طريق همام بن يحيى عن قتادة عن شهر بن حوشب عن ثوبان ﷺ به، ثم قال النسائي: **أدخل سعيد بن أبي عروبة بين شهر وثوبان عبد الرحمن بن غنم.**

فرواه من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن شهر عن عبدالرحمن بن غنم عن ثوبان ﷺ به، ثم قال النسائي: **خالفهم بكير بن أبي السميط؛ فرواه عن قتادة عن سالم عن معدان عن ثوبان ﷺ.**

ثم رواه من طريق بكير بن أبي السميط عن قتادة عن سالم بن أبي الجعد عن معدان ابن أبي طلحة عن ثوبان ﷺ به، ثم قال النسائي: **خالفهم الليث بن سعد؛ فرواه عن قتادة**

(١) السنن الكبرى (٤/ ٣٩٢).

(٢) في نسختي مؤسسة الرسالة ودار التأصيل(خالفهما)، ولا معنى لها؛ فإنّ هماماً خالف أيوب القصّاب في طريقيه السابقين حسب، ووجدت ابن عبدالهادي قد نقل كلام النسائي في تنقيحه؛ فذكره على الصواب فقال: (خالفه). تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي (٣/ ٢٥٩).

عن الحسن عن ثوبان ﵁.

ثم رواه من طريق الليث عن قتادة عن الحسن البصري عن ثوبان ﵁ عن رسول الله ﷺ به، ثم قال النسائي: **ما علمت أنّ أحداً تابع الليث ولا بكير بن أبي السميط على روايتهما والله أعلم**، ثم قال النسائي: **رواه عمر بن إبراهيم عن قتادة عن الحسن عن علي عن النبي ﷺ.**

ثم رواه من طريق شاذ بن فيّاض عن عمر بن إبراهيم عن قتادة عن الحسن عن علي عن النبي ﷺ به، ثم قال النسائي: **وقفه أبو العلاء.**

فرواه من طريق محمد بن يزيد عن أبي العلاء عن قتادة عن الحسن عن علي ﵁ به موقوفاً.

وهذا التصرف من النسائي صريح ببيان الاختلاف على قتادة، وقد أعل النسائي بعض هذه الطرق عن قتادة؛ فأعل الطريق الأولى بكون قتادة لم يسمعه من أبي قلابة؛ فكأنّه بذلك يُضعّفها، ثم ذكر الخلاف في رواية قتادة عن شهرٍ من ثلاث طرقٍ؛ هل هو عن بلالٍ ﵁، أو عن ثوبان ﵁، أو عن شهر عن ابن غنم عن ثوبان ﵁، وسكت عن الطريق الأخيرة؛ فكأنّه بذلك يُبيّن أنّها الصواب عن شهرٍ، ثم رواه من طريقه عن سالم عن معدان عن ثوبان ﵁ ومن طريقه عن الحسن عن ثوبان ﵁ وأعلهما بأنّ أحداً لم يُتابع بكيراً والليث على روايتهما، ثم رواه عنه عن الحسن عن علي ﵁ مرفوعاً وموقوفاً ولم يُرجّح بينهما.

وإذا نظرنا إلى سماع شهر بن حوشب من بلال ﵁ نجد أنّ أبا حاتمٍ الرازي قد نفاه؛ فتكون طريق همّام عن قتادة في ذلك منقطعة[1].

ونفى سماع قتادة من أبي قلابة أيضاً أحمد بن حنبل[2]، ويحيى بن معين[3]، وأبو حاتمٍ[4].

---

(١) المراسيل لابن أبي حاتم (ص:٨٩).

(٢) المراسيل لابن أبي حاتم (ص: ١٧١).

(٣) تاريخ ابن معين – رواية الدوري (٤/ ٩٤).

(٤) علل الحديث لابن أبي حاتم (١/ ٤٣٤).

وبالنظر إلى الرواة المختلفين على قتادة وهم أيوب القصّاب وهمّام بن يحيى وسعيد ابن أبي عروبة وبُكير بن أبي السميط والليث بن سعد وعمر بن إبراهيم نجد ما يلي:

أمّا أيوب فهو ابن أبي مسكين، ويقال: ابن مسكين الواسطي القصّاب، وهو صدوقٌ ربما وهم، قال أحمد بن حنبل: كان رجلاً صالحاً ثقةً[١]، وقال مرةً: لا بأس به[٢]، وقال أيضاً: همامٌ عندي أحفظ من أيوب أبي العلاء[٣]، ووثّقه النسائي[٤]، وقال أبو داود: كان يتفقه ولم يكن يجيد الحفظ للإسناد[٥]، وقال أبو حاتم: لا بأس به، شيخ صالح يكتب حديثه ولا يحتج به[٦]، ووثّقه ابن حبّان وقال: كان يُخطِئ[٧]، وقال أيضاً: كان يهم ويخالف[٨]، وقال الدارقطني: يعتبر به[٩].

وبهذا يتضح أنّ الأكثر لم يرفعوه إلى درجة التوثيق؛ بل وصفوه بالوهم وعدم الضبط، بل وفضّل أحمد هماماً عليه في الحفظ، وهمام قد خالفه كما سيأتي.

وأمّا همام بن يحيى فهو العَوْذي، وهو ثقةٌ إلا أنّ في حديثه شيئاً إذا حدّث من حفظه، وجعله علي بن المديني في قتادة بعد سعيد بن أبي عروبة وهشام الدستوائي وشعبة؛ إذا حدّث من كتابه[١٠]، وقال أحمد بن حنبل: همام ثبت في كل المشايخ[١١]،

---

(١) الجرح والتعديل (٢/ ٢٥٩).

(٢) تهذيب الكمال (٣/ ٤٩٢).

(٣) سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل (ص: ٢٤٢).

(٤) تهذيب الكمال (٣/ ٤٩٣).

(٥) تهذيب التهذيب (١/ ٤١٢).

(٦) الجرح والتعديل (٢/ ٢٥٩).

(٧) الثقات (٦/ ٦٠).

(٨) مشاهير علماء الأمصار (ص: ٢٨٠).

(٩) تهذيب الكمال (٣/ ٤٩٣).

(١٠) المعرفة والتاريخ (٢/ ١٤١).

(١١) الجرح والتعديل (٩/ ١٠٨).

ووثّقه العجلي[1]، وقال يزيد بن زريع: همامٌ حفظه رديءٌ وكتابه صالح، وقال أبو حاتم: ثقة صدوق في حفظه شيءٌ، وقال أبو زرعة: لا بأس به[2]، وقال عفّان بن مسلم: كان همام لا يكاد يرجع إلى كتابه ولا ينظر فيه وكان يخالف فلا يرجع إلى كتابه، ثم رجع بعد فنظر في كتبه فقال: يا عفان كنا نخطئ كثيراً فنستغفر الله تعالى، قال ابن حجر: وهذا يقتضي أنّ حديث همام بأخرة أصح ممن سمع منه قديماً، وقد نص على ذلك أحمد بن حنبل[3].

وهنا أيضاً نجدهم يُضعّفون هماماً إذا حدّث من حفظه، ويوثّقونه إذا حدّث من كتابه، ولم نعلم هل حدّث به من حفظه أم حدّث به من كتابه فيبقى احتمال وهمه قائماً.

وأمّا سعيد بن أبي عروبة فهو أبو النضر البصري، وهو ثقةٌ أيضاً: قال أبو حاتم: سمعت أحمد بن حنبل يقول:لم يكن لسعيد بن أبي عروبة كتاب، إنّما كان يحفظ ذلك كله، وقال يحيى بن معين: أثبت الناس في قتادة: سعيد بن أبي عروبة وهشام الدستوائي وشعبة[4]، وقال أبو حاتم: سعيد بن أبي عروبة قبل أن يختلط ثقة، وكان أعلم الناس بحديث قتادة[5]، وقال يحيى بن معين: ثقةٌ[6]، وكذا قال أبو زرعة، وزاد: مأمونٌ[7]، ووثّقه العجلي[8]، والنسائي[9]، وابن حبّان[10]، وقال ابن سعد: كان ثقةً كثير الحديث،

---

(١) الثقات (٢/ ٣٣٤).

(٢) الجرح والتعديل (٩/ ١٠٨).

(٣) تهذيب التهذيب (١١/ ٧٠).

(٤) الجرح والتعديل (٤/ ٦٥).

(٥) الجرح والتعديل (٤/ ٦٦).

(٦) الجرح والتعديل (٤/ ٦٥).

(٧) الجرح والتعديل (٤/ ٦٥).

(٨) الثقات (١/ ٤٠٣).

(٩) تهذيب الكمال (١١/ ٩).

(١٠) الثقات (٦/ ٣٦٠).

ثم اختلط في آخر عمره[1].

وهنا نجد قولهم: بأنّه أعلم الناس بحديث قتادة؛ فهو مقدّم فيه، أمّا اختلاطه؛ فقد رواه عنه هنا خالد بن الحارث وهو ممن سمع منه قبل الاختلاط ثم هو متابعٌ عن سعيدٍ كما سيأتي.

وأمّا بُكير بن أبي السميط البصري فصدوقٌ، قال يحيى بن معين: صالحٌ[2]، ووثّقه العجلي[3]، وقال أبو حاتمٍ: لا بأس به[4]، وتناقض ابن حبّان فذكره في ثقاته[5]؛ ثم ذكره في المجروحين فقال: كثير الوهم لا يحتج بخبره إذا انفرد ولم يوافق الثقات[6].

والذي يظهر لي أنّه ظنّهما اثنان؛ فالرواة الذين ذكرهم عنه في الثقات غيرُ من ذكرهم عنه في المجروحين، وهو في الحقيقة واحدٌ.

وهنا خالف بكيرٌ الناس فرواه عن قتادة عن سالم بن أبي الجعد عن معدان، فلا يُعتد بقوله.

وأمّا الليث بن سعد الفهمي فثقةٌ ثبتٌ، وقد سبقت ترجمته[7].

قلت: وليس الليث من المكثرين عن قتادة في الرواية؛ بل أحاديثه عنه معدودة.

وأمّا عمر بن إبراهيم أبو حفص العبدي فصدوقٌ إلا في حديثه عن قتادة؛ فعنده عنه مناكير، سُئل عنه أحمد بن حنبل فقال: ثقة لا أعلم إلا خيراً[8]، وقال مرةً: له

---

(١) الطبقات الكبرى (٧/ ٢٧٣).

(٢) الجرح والتعديل (٢/ ٤٠٦).

(٣) الثقات (١/ ٢٥٣).

(٤) الجرح والتعديل (٢/ ٤٠٦).

(٥) الثقات (٦/ ١٠٥).

(٦) المجروحين لابن حبان (١/ ١٩٥).

(٧) في الإعلال رقم (٦٢).

(٨) الجرح والتعديل (٦/ ٩٨).

أحاديث مناكير[1]، وقال البخاري: صدوقٌ[2]، وقال أبو حاتمٍ: يكتب حديثه ولا يحتج به[3]، وقال ابن حبّان: كان ممن ينفرد عن قتادة بما لا يشبه حديثه؛ فلا يعجبني الاحتجاج به إذا انفرد؛ فأمّا فيما وافق الثقات فإن اعتبر به معتبر لم أر بذلك بأساً[4]، وقال ابن عدي: وحديثه عن قتادة خاصةً مضطربٌ؛ وهو مع ضعفه يكتب حديثه[5]، وقال الدارقطني: لينٌ يُترك[6]، وقال الذهبي: صدوقٌ حسن الحديث، له غلط يسير[7]، وشذ يحيى بن معين فقال: ثقةٌ في قتادة[8].

وبعد هذا البحث في الرواة عن قتادة نجد ما يلي:

١- إنّ ابن أبي عروبة هو أوثق القوم فيه، وقد توبع في روايته، ويليه همامٌ إذا حدّث من كتابه، ثم الليث وروايته عنه قليلةٌ مقارنة بالسابقَين.

٢- أمّا أيوب القصّاب وبُكيرٌ فوصفا بالوهم والمخالفة، وفي حفظهما شيءٌ.

٣- وأمّا عمر بن إبراهيم ففي روايته عن قتادة خاصةً ضعفٌ؛ فرواية هؤلاء الثلاثة ضعيفةٌ.

وبعد تخريج الحديث تبيّن ما يلي:

روى قتادة حديث " أفطر الحاجم والمحجوم "، وقد رواه عنه أيوب القصاب وهمام بن يحيى وبكير بن أبي السميط والليث بن سعد وعمر بن إبراهيم.

---

(١) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبدالله (٣/ ١٠٨).

(٢) العلل الكبير للترمذي (ص: ١٨٧).

(٣) الجرح والتعديل (٦/ ٩٨).

(٤) المجروحين لابن حبان (٢/ ٨٩).

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال (٦/ ٨٨).

(٦) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص: ٥١).

(٧) ميزان الاعتدال (٣/ ١٧٩).

(٨) الجرح والتعديل (٦/ ٩٨).

فأمّا أيوب القصّاب فاختلف عليه:

فرواه إسحاق الأزرق عنه عن قتادة عن أبي قلابة عن أبي أسماء عن شداد بن أوس ﷺ، أخرج حديثه: النسائي في الكبرى (٣١٤٣)، وأحمد في مسنده (١٧١٢٥).

ولم يسمع قتادة كما سبق من أبي قلابة، وأيضاً لم يتابع أيوب على روايته هذه عن قتادة؛ مما يدل على وهمه.

ورواه يزيد بن هارون عنه عن قتادة عن شهر عن بلال ﷺ، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣١٤٤)، وأحمد في مسنده (٢٣٨٨٨).

وسبق أنّ شهراً لم يسمع من بلالٍ ﷺ، وقد خطّأ البزار هذه الرواية[1].

ورواه محمد بن يزيد عنه عن قتادة عن الحسن عن علي ﷺ موقوفاً، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣١٥٠).

وهي طريق ضعيفةٌ؛ فقد رواها قتادة بالعنعنة وهو مدلس.

وأمّا همامٌ فرواه عن قتادة عن شهرٍ عن ثوبان ﷺ، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣١٤٥).

وخالف همامٌ هنا فأسقط ابن غنم، بينما رواه سعيد وشعبة بذكره بين شهر وثوبان ﷺ وهما أثبت في قتادة.

وأمّا سعيد بن أبي عروبة فرواه عن قتادة عن شهر عن عبدالرحمن بن غنم عن ثوبان ﷺ، رواه عنه هكذا جمعٌ منهم:

١- خالد بن الحارث، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣١٤٦).

٢- محمد بن جعفر، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (٢٢٤٢٩).

٣- روح بن عبادة، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (٢٢٤٢٩).

٤- سعيد بن عامر، أخرج طريقه: الطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٤٢٠).

(١) مسند البزار (١٠/ ٩٥).

٥- محمد بن عبدالله الأنصاري، أخرج طريقه: الطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٤٢٠).

وقد صحح البزار طريق سعيد بن أبي عروبة[١].

وتابع سعيداً شعبةُ بن الحجاج، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (٢٢٣٧١).

وأمّا بكير بن أبي السميط فرواه عن قتادة عن سالم بن أبي الجعد عن معدان بن أبي طلحة عن ثوبان ﷺ، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣١٤٧)، وأحمد في مسنده (٢٢٤٣٠)، والبزار في مسنده (٤١٥٦)، والطبراني في الكبير (١٤٠٦).

وهنا خالف بكير أصحاب قتادة؛ فلم يتابع على روايته كما قال النسائي، وحكم البزار بخطإها[٢].

وأمّا الليث فرواه عن قتادة عن الحسن البصري عن ثوبان ﷺ، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣١٤٨)، وابن خزيمة في صحيحه (١٩٨٣)، والطبراني في الأوسط (٤٧٢٠).

وهنا أيضاً خالف الليث أصحاب قتادة؛ فلم يتابع على روايته كما قال النسائي، وخطّأ أبو حاتمٍ هذه الطريق. قال ابن أبي حاتم: وسألت أبي عن حديث رواه الليث بن سعد عن قتادة عن الحسن عن ثوبان عن النبي ﷺ قال: "أفطر الحاجم والمحجوم".

قال أبي: هذا خطأٌ؛ رواه قتادة عن الحسن عن علي عن النبي ﷺ؛ وهو مرسل[٣]، وخطّأها البزار أيضاً[٤].

وأمّا عمر بن إبراهيم فرواه عن قتادة عن الحسن عن علي ﷺ مرفوعاً، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣١٤٩).

---

(١) مسند البزار (١٠/ ٩٥).

(٢) مسند البزار (١٠/ ٩٥).

(٣) علل الحديث لابن أبي حاتم (٣/ ١٣).

(٤) مسند البزار (١٠/ ٩٥).

ولم يتابع عمر على رفع الحديث، مما يدل على وهمه، وأيضاً فلم يصرح قتادة بالسماع.

وبهذا يتبيّن أنّ رواية أيوب القصاب وهمام بن يحيى وبكير بن السميط والليث بن سعد معلولةٌ برواية سعيد بن أبي عروبة ومن تابعه، وهي علةٌ لم تؤثر على استدلال النسائي بالحديث، والله أعلم.



(١٣٤) [٣٣٤٨، ٣٣٤٩] حديث سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن علي رضي الله عنه قال: " أفطر الحاجم والمحجوم ".

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب الحجامة للصائم[١]، وأبان فيه عن اختلافٍ بين عبدالأعلى بن عبدالأعلى ويزيد بن زريع على سعيد بن أبي عروبة.

ذلك أنّه ابتدأ بقوله: **ذكر الاختلاف على سعيد بن أبي عروبة في هذا الحديث.**

ثم أخرج الحديث من طريق عبدالأعلى بن عبدالأعلى عن سعيد عن قتادة عن الحسن عن علي رضي الله عنه قال: "أفطر الحاجم والمحجوم ".

ثم رواه من طريق يزيد بن زريع عن ابن أبي عروبة عن مطر عن الحسن عن علي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم به.

وهذا التصرف من النسائي صريح ببيان الاختلاف على سعيد بن أبي عروبة، ولم يُرجِّح النسائي بين الروايتين هنا، ولم يظهر لي من سياقه ما يدل على ترجيحه لأحدهما.

وبالنظر إلى سماع الحسن البصري من علي بن أبي طالب فقد نفاه بعض الأئمة، قال علي بن المديني: الحسن لم ير علياً إلا أن يكون رآه بالمدينة وهو غلام[٢]، وسُئل أبو زرعة لقي الحسن أحداً من البدريين قال: رآهم رؤية؛ رأى عثمان بن عفان وعلياً، قلت: سمع منهما حديثاً، قال: لا، وكان الحسن البصري يوم بويع لعلي رضي الله عنه ابن أربع عشرة، ورأى علياً بالمدينة ثم خرج عليٌ إلى الكوفة والبصرة ولم يلقه الحسن بعد ذلك[٣].

قلت: وعلى هذا فالرواية منقطعة.

وبالنظر إلى الراويين المختلفين على سعيد بن أبي عروبة وهما عبدالأعلى بن عبدالأعلى ويزيد بن زريع نجد أنّهما ثقتان؛ إلا أنّ عبدالأعلى لا يقارن في الحفظ بيزيد بن زريع.

----

(١) السنن الكبرى (٤/ ٣٩٤).

(٢) العلل لابن المديني (ص: ٥٤).

(٣) المراسيل لابن أبي حاتم (ص: ٣١).

فأمّا عبدالأعلى بن عبدالأعلى فهو السامي البصري، وثّقه يحيى بن معين[(١)]، والعجلي[(٢)]، وأبو زرعة، وقال أبو حاتمٍ: صالح الحديث[(٣)]، وقال ابن سعدٍ: لم يكن بالقوي في الحديث[(٤)].

وأمّا يزيد بن زُريع فثقةٌ متفق عليه، وقد سبقت ترجمته[(٥)].

ونلاحظ هنا قول يحيى القطان في تقديم يزيد بن زريع وإسماعيل بن علية على حفاظ البصرة، ولا شك أنّ عبدالأعلى دونهما في الحفظ.

وعليه فيزيد أوثق من عبدالأعلى؛ فروايته بذلك أرجح.

وبعد تخريج الحديث تبيّن ما يلي:

أولاً: روى عبدالأعلى بن عبدالأعلى الحديث عن سعيد عن قتادة عن الحسن عن علي رضي الله عنه موقوفاً، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣١٥١).

ولم أجد من تابع عبدالأعلى على روايته.

ثانياً: روى يزيد بن زريع الحديث عن سعيد عن مطر عن الحسن عن علي رضي الله عنه مرفوعاً، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣١٥٢).

وتابعه إسماعيلُ بن عُلية - وهو من هو في الحفظ والتثبت -، أخرج طريقه: ابن أبي شيبة في مصنفه (٩٣٠٥).

وبهذا يتبيّن أنّ رواية عبدالأعلى معلولة بروايتي يزيد وابن علية، إلا أنّ الحديث من طريق الحسن عن علي س مرسلٌ، ولم يؤثر ذلك على استدلال النسائي بالحديث؛ فهو محفوظ من طريقي ثوبان وشداد { ، وقد سبق ذكرهما، والله أعلم.



---

(١) تاريخ ابن معين – رواية الدوري (٤/ ٨٣).

(٢) الثقات (٢/ ٦٨).

(٣) الجرح والتعديل (٦/ ٢٨).

(٤) الطبقات الكبرى (٧/ ٢١٣).

(٥) في الإعلال رقم (١٢١).

(١٣٥) [٣٣٥٠] حديث أشعث بن عبد الملك عن الحسن عن أسامة بن زيد { " أفطر الحاجم والمحجوم ".

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب الحجامة للصائم[١]، وأبان فيه عن مخالفة أشعث بن عبدالملك لمطر الوراق.

ذلك أنّه أخرج حديث مطر الورّاق كما في الخلاف السابق من روايته عن الحسن عن علي بن أبي طالبٍ ﷺ مرفوعاً، **ثم قال: خالفه أشعث بن عبد الملك.**

فرواه من طريقه عن الحسن عن أسامة بن زيد ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: **" أفطر** - يعني - الحاجم والمحجوم "، ثم قال: **ولم يتابعه أحدٌ علمناه على روايته.**

وهذا إعلالٌ صريحٌ من النسائي بمخالفة أشعث لمطر الوراق، وأعل رواية أشعث بقوله: **ولم يتابعه أحدٌ علمناه على روايته.**

وبالنظر إلى سماع الحسن من أسامة بن زيد ﷺ فقد نفاه بعض أهل العلم، قال علي ابن المديني: لم يسمع من أسامة بن زيد شيئاً[٢]، وقال ابن أبي حاتمٍ: قيل لأبي ~ أللحسن عن أسامة بن زيد سماعٌ، قال: لا[٣].

قلت: وعليه فالرواية منقطعة لعدم سماع الحسن من أسامة بن زيد ﷺ.

وبالنظر إلى الراوي المخالِف وهو أشعث بن عبدالملك الحمراني نجده قد وثّق وخاصةً في الحسن، قال يحيى بن سعيد: ثقةٌ مأمون[٤]، وقال أيضاً: لم ألق أحداً يُحدِّث عن الحسن أثبت من الأشعث الحمراني[٥]، ووثّقه يحيى بن معين[٦]،

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٣٩٥).

(٢) العلل لابن المديني (ص: ٥٦).

(٣) المراسيل لابن أبي حاتم (ص: ٤١).

(٤) الجرح والتعديل (٢/ ٢٧٥).

(٥) التاريخ الكبير للبخاري (١/ ٤٣٢).

(٦) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٤/ ٨٠).

والنسائي[1]، والعجلي[2]، وقال أبو حاتمٍ: لا بأس به وهو أوثق من أشعث الحداني، وقال أبو زرعة: صالحٌ[3].

وبعد تخريج الحديث نجد أنّه قد رواه عن أشعث ثلاثة رواةٍ هم:

١- سليم بن أخضر، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣١٥٣).

٢- يحيى بن سعيد القطّان، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (٢١٨١٦).

٣- أبو عاصم النبيل، أخرج طريقه: البيهقي في الكبرى (٨٢٧٧).

نعم قد تابع يونسُ بن عبيدٍ أشعث بن عبد الملك في روايته الحديث عن الحسن عن أسامة ﷺ، ، أخرج طريقه: الدارقطني في جزء أبي الطاهر الذهلي (٦٣).

ولكنّه من رواية عبيد الله بن تمام عن يونس، وعبيد الله منكر الحديث، قال البخاري: عنده عن يونس وخالد الحذاء عجائب[4]، وقال أبو حاتمٍ: ليس بالقوي، ضعيف الحديث، روى أحاديث منكرة، وقال ابن أبي حاتمٍ سُئل أبو زرعة عن عبيد الله بن تمام فقال: ضعيف الحديث؛ وأمر بأن يضرب على حديثه[5].

وعليه فلا يُحتج برواياته.

والخلاصة أنّ الحديث ضعيفٌ لانقطاعه بين الحسن وأسامة ﷺ، والله أعلم.



---

(١) تهذيب الكمال (٣/ ٢٨٥).

(٢) الثقات (١/ ٢٣٢).

(٣) الجرح والتعديل (٢/ ٢٧٥).

(٤) التاريخ الأوسط (٢/ ٢٦٩).

(٥) الجرح والتعديل (٥/ ٣٠٩).

(١٣٦) [٣٣٥١، ٣٣٥٢] حديث عطاء بن السائب عن الحسن عن معقل بن يسار ﷺ " أفطر الحاجم والمحجوم ".

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب الحجامة للصائم(١)، وأبان فيه عن اختلافٍ بين سليمان بن معاذ ومحمد بن فضيل على عطاء بن السائب.

ذلك أنّه ابتدأ بقوله: **ذكر الاختلاف على عطاء بن السائب فيه.**

ثم أخرج الحديث من طريق سليمان بن معاذ عن عطاء بن السائب قال: شهد عندي نفرٌ من أهل البصرة منهم الحسن عن معقل بن يسار ﷺ أنّ رسول الله ﷺ رأى رجلاً يحتجم وهو صائم، فقال: "أفطر الحاجم والمحجوم ".

ثم رواه من طريق محمد بن فضيل عن عطاء قال: شهد عندي نفر من أهل البصرة منهم الحسن بن أبي الحسن عن معقل بن سنان الأشجعي ﷺ أنّه قال: مر عليّ رسول الله ﷺ وأنا أحتجم في ثمان عشرة من رمضان فقال: "أفطر الحاجم والمحجوم "، ثم قال النسائي: **عطاء بن السائب كان قد اختلط؛ ولا نعلم أنّ أحداً روى هذا الحديث عنه غير هذين على اختلافهما عليه فيه، والله أعلم.**

وهذا التصرف من النسائي صريح ببيان الاختلاف على عطاء بن السائب، ولم يُرجِّح النسائي بين الطريقين، ولكنّه بيّن ضعفهما بقوله: إنّ عطاءً اختلط، ولم يروه عنه إلا هذين.

وبالنظر إلى سماع الحسن البصري من معقل بن يسار ﷺ نجد بعض الأئمة قد نفاه، وأثبته بعضهم، قال علي بن المديني: لم يسمع من معقل بن يسار(٢)، وقال ابن أبي حاتمٍ: سمعت أبي يقول لم يصح للحسن سماع من معقل بن يسار(٣).

قلت: وأثبته البخاري في صحيحه؛ فروى بإسناده عن الحسن البصري قال: أتينا

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٣٩٥).

(٢) العلل لابن المديني (ص: ٥١).

(٣) المراسيل لابن أبي حاتم (ص: ٤٢).

معقل بن يسار نعوده...الحديث[١]، وأثبته أيضاً أبو داود السجستاني؛ قال الآجري: قلت لأبي داود: سمع الحسن من معقل بن يسار، قال: نعم[٢].

أمّا سماعه من معقل بن سنان ﷺ فكأنّ أبا زرعة ينفيه، قال ابن أبي حاتم: سُئل أبو زرعة: الحسن عن معقل بن يسار أو معقل بن سنان، فقال: معقل بن يسار أشبه، والحسن عن معقل بن سنان بعيدٌ جداً[٣]. قال العلائي معلقاً على قول أبي زرعة: وهذا يقتضي تثبيته السماع من معقل بن يسار[٤].

وبالنظر إلى الراوي عن الحسن البصري وهو عطاء بن السائب الثقفي، نجد أنّه صدوق، وقد اختلط في آخر عمره، ووثّقه أحمد بن حنبل[٥]، ويحيى بن معين[٦]، وقال العجلي: جائز الحديث، وقال مرة: كان شيخاً قديماً ثقةً[٧]، وقال أبو حاتم: محله الصدق قديماً قبل أن يختلط صالح مستقيم الحديث، ثم بأخرة تغير حفظه، في حديثه تخاليط كثيرة، وقديم السماع من عطاء سفيان وشعبة، وحديث البصريين الذين يحدثون عنه تخاليط كثيرة لأنه قدم عليهم في آخر عمره، وما روى عنه ابن فضيل ففيه غلط واضطراب رفع أشياء كان يرويه عن التابعين، فرفعه إلى الصحابة[٨].

وبهذا يتبيّن أنّ سماع غير الكبار منه فيه ضعفٌ؛ وممن نص الأئمة على سماعه منه بعد الاختلاط محمد بن فضيل.

وبالنظر إلى الراويين المختلفين على عطاء وهما سليمان بن معاذ ومحمد بن فضيل

---

(١) صحيح البخاري (٧١٥١).

(٢) سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل (ص: ٢٧٤).

(٣) المراسيل لابن أبي حاتم (ص: ٤٢).

(٤) جامع التحصيل (ص: ١٦٤).

(٥) الجرح والتعديل (٦/ ٣٣٤).

(٦) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: ٩٣).

(٧) الثقات (٢/ ١٣٥).

(٨) الجرح والتعديل (٦/ ٣٣٤).

نجد ما يلي:

أمّا سليمان بن معاذ فهو ابن قرم بن معاذ، كان أبو داود الطيالسي ينسبه إلى جده، قاله أبو حاتم[1]، وهو ممن اختلف فيه؛ فوثّقه أحمد بن حنبل في رواية، وقال مرةً: لا أرى به بأساً[2]، وضعّفه غيره، قال يحيى بن معين: ليس بشيءٍ[3]، وقال أبو حاتمٍ: ليس بالمتين، وقال أبو زرعة: ليس بذاك[4]، وقال النسائي: ليس بالقوي[5]، وقال ابن حجر: سيء الحفظ[6].

وأمّا محمد بن فضيل فهو ابن غزوان الضبي محله الصدق؛ وقد سبقت ترجمته[7].

ومما سبق يتبيّن ضعف سليمان بن قرم وسوء حفظه، وضعف رواية ابن فضيل عن عطاءٍ حيث إنّ سماعه منه بعد الاختلاط.

أمّا تخريج الحديث فعلى النحو التالي:

أولاً: روى سليمان بن معاذ الحديث عن عطاء بن السائب عن الحسن عن معقل ابن يسار ﷺ، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣١٥٤)، والطبراني في الكبير (٤٨٣).

وتابعه محمدُ بن فضيل، من رواية محمد بن عبدالله بن نمير وأبو هشام الرفاعي وابن بديل وحسين الأسود عنه[8].

وقد رجّح البخاري أنّ رواية الحسن إنّما هي عن معقل بن يسار ﷺ، قال الترمذي

---

(١) الجرح والتعديل (٤/ ١٣٧).

(٢) تهذيب الكمال (١٢/ ٥٣).

(٣) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: ١٢٨).

(٤) الجرح والتعديل (٤/ ١٣٧).

(٥) الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: ٤٩).

(٦) تقريب التهذيب (٤١١).

(٧) في الإعلال رقم (١٤).

(٨) علل الدارقطني (١٤/ ٥٢).

قلت له (أي للبخاري): حديث الحسن عن معقل بن يسار أصحُ أو حديث معقل بن سنان، فقال: معقل بن يسار أصح[1].

ورجّح أبو زرعة أيضاً رواية الحسن عن معقل بن يسار، قال ابن أبي حاتم: سُئل أبو زرعة: الحسن عن معقل بن يسار أو معقل بن سنان، فقال: الحسن عن معقل بن يسار أشبه، والحسن عن معقل بن سنان بعيد جداً[2].

ثانياً: روى محمد بن فضيل الحديث عن عطاء عن الحسن عن معقل بن سنان الأشجعي رضي الله عنه، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣١٥٥)، وأحمد في مسنده (١٥٩٤٤)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٤١٨).

وتابعه عمّارُ بن رزيق، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (١٥٩٠١).

والخلاصة أنّ النسائي أشار لاختلاط عطاء بن السائب، واختلاف هذين الراويين عليه، وقد تبيّن أنّ في كل منهما ضعفاً، يوجب التوقف في قبول روايته، إلا أنّ هذا الإعلال لم يؤثر على استدلال النسائي في الباب، والله أعلم.

---

(١) العلل الكبير للترمذي (ص: ١٢٤).

(٢) المراسيل لابن أبي حاتم (ص: ٤٢).

(١٣٧) [٣٣٥٣- ٣٣٥٦] حديث أبي حُرَّة عن الحسن عن غير واحد من أصحاب النبي ﷺ عن النبي ﷺ: "أفطر الحاجم والمحجوم ".

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب الحجامة للصائم(١)، وأبان فيه عن اختلافٍ بين عبدالرحمن بن مهدي وبين بشر بن السري وعمرو بن الهيثم على أبي حُرَّة.

ذلك أنّه ابتدأ بقوله: **روى هذا الحديث أبو حرة عن الحسن واختلف عليه فيه.**

ثم أخرج الحديث من طريق عبدالرحمن عن أبي حُرَّة عن الحسن قال: قال رسول الله ﷺ: "أفطر الحاجم والمحجوم "، قلت: عمن، قال: عن غير واحد من أصحاب النبي ﷺ عن النبي ﷺ، ثم قال النسائي: **وقفه بشر بن السري وأبو قطن.**

ثم رواه من طريق بشر بن السري عن أبي حرة قال: أمرني مطر الوراق أن أسأل الحسن عمن روى هذا الحديث " أفطر الحاجم والمحجوم "، فسألته فقال: عن غير واحد من أصحاب النبي ﷺ.

ثم رواه من طريق أبي قطن عمرو بن الهيثم عن أبي حرة قال: قلت للحسن: قولك: "أفطر الحاجم والمحجوم " عمن، قال: عن غير واحد من أصحاب النبي ﷺ، ثم قال النسائي: **تابعه سليمان التيمي.**

ثم رواه من طريق سليمان التيمي عن الحسن عن غير واحد من أصحاب النبي ﷺ قالوا: "أفطر الحاجم والمحجوم ".

وهذا التصرف من النسائي صريح ببيان الاختلاف على أبي حُرة، ولم يُرجِّح النسائي بين الروايتين هنا، إلا أنّ سياقه يدل على ترجيح الطريق الموقوفة وذلك أخذاً مما يلي:

١- إنّه أورد روايتين أوقفت الحديث في مقابل رواية رفعته.

٢- ذكره لطريق سليمان التيمي الموقوفة، وهذا دليل واضح لترجيح رواية الوقف.

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٣٩٦).

وبالنظر إلى الراوي المختلف عليه وهو أبو حُرّة واسمه واصل بن عبدالرحمن البصري، نجد أنّه قد اختلف فيه؛ فقد سُئل عنه شعبة بن الحجاج فقال: أصدق الناس[(١)]، ووثّقه أحمد بن حنبل[(٢)]، وقال يحيى بن معين: صالح[(٣)]، وقال مرةً: ليس بالقوي[(٤)]، وضعّفه علي بن المديني[(٥)]، وقال البخاري: تكلموا في روايته عن الحسن[(٦)]، وقال أبو داود ليس بذاك[(٧)]، وقال النسائي: ليس به بأسٌ، وقال في موضع آخر: ضعيفٌ[(٨)].

وبهذا يتبيّن أنّه صدوقٌ إلا أنّ في روايته عن الحسن البصري ضعفاً.

وبالنظر إلى الرواة المختلفين على أبي حُرة وهم عبدالرحمن بن مهدي وبشر بن السري وأبو قطن نجدهم ثقاتٍ.

فأمّا عبدالرحمن بن مهدي فثقةٌ باتفاق، قال شعبة: أثبت شيوخ البصريين، وقال أحمد بن حنبل: كان ثقة خياراً من معادن الصدق صالحاً مسلماً[(٩)]، وقال علي بن المديني: كان عبدالرحمن بن مهدي أعلم الناس قالها مراراً[(١٠)]، وقال أبو حاتمٍ: إمام ثقةٌ[(١١)]،

---

(١) الجرح والتعديل (١/ ١٥٥).

(٢) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبدالله (٢/ ٥٢٥).

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال (٨/ ٣٧٣).

(٤) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٤/ ٢٨٨).

(٥) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص: ٥٥).

(٦) الضعفاء الكبير للعقيلي (٤/ ٣٢٦).

(٧) سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل (ص: ٢٤٤).

(٨) تهذيب الكمال (٣٠/ ٤٠٨).

(٩) الجرح والتعديل (٥/ ٢٩٠).

(١٠) الجرح والتعديل (٥/ ٢٨٩).

(١١) الجرح والتعديل (٥/ ٢٩٠).

ووثّقه العجلي[(١)].

وأمّا بشر بن السري فثقةٌ أيضاً؛ قال أحمد بن حنبل: كان متقناً للحديث[(٢)]، ووثّقه يحيى بن معين[(٣)]، والعجلي[(٤)]، وقال أبو حاتمٍ: ثبت صالحٌ[(٥)].

وأمّا أبو قطن وهو عمرو بن الهيثم فثقةٌ كذلك، وثّقه الشافعي[(٦)]، وعلي بن المديني[(٧)]، ويحيى بن معين[(٨)]، وقال أحمد بن حنبل: ثبتٌ[(٩)]، وقال أبو حاتمٍ: صدوقٌ صالحٌ، وسُئل عنه أبو زرعة: فذكره بجميل[(١٠)].

وعليه فلا يمكن الحكم من خلال الراوي؛ إلا أنّ في رواية شيخهم أبي حُرّة عن الحسن ضعفاً، والذي يظهر أنّ الاختلاف في رفعه ووقفه من الحسن البصري.

وبعد تخريج الحديث وتتبع طرقه تبيّن ما يلي:

أولاً: روى عبدالرحمن بن مهدي الحديث عن أبي حرة عن الحسن عن غير واحد من أصحاب النبي ﷺ مرفوعاً، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣١٥٦).

ولم يتابع على روايته في رفع الحديث عن الحسن البصري.

ثانياً: روى الحديث عن أبي حرة عن الحسن عن غير واحد من أصحاب النبي ﷺ موقوفاً راويان هما:

---

(١) الثقات (٢/ ٨٨).

(٢) تهذيب الكمال (٤/ ١٢٤).

(٣) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: ٧٩).

(٤) الثقات (١/ ٢٤٦).

(٥) الجرح والتعديل (٢/ ٣٥٨).

(٦) تهذيب الكمال (٢٢/ ٢٨١).

(٧) تهذيب الكمال (٢٢/ ٢٨٢).

(٨) الجرح والتعديل (٦/ ٢٦٨).

(٩) تهذيب الكمال (٢٢/ ٢٨٢).

(١٠) الجرح والتعديل (٦/ ٢٦٨).

١- بشر بن السري، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣١٥٧).

٢- عمرو بن الهيثم، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣١٥٨).

وقد تابعه على وقفه سليمان التيمي، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣١٥٩).

تنبيـــــه: روى البخاري في صحيحه هذا الحديث عن الحسن البصري، وبيّن أنّ الشك في رفعه ووقفه من الحسن نفسه؛ فقال: ويُروى عن الحسن عن غير واحد مرفوعاً قال: "أفطر الحاجم والمحجوم"، وقال لي عياش حدثنا عبدالأعلى حدثنا يونس عن الحسن مثله، قيل له: عن النبي ﷺ، قال: نعم، ثم قال: الله أعلم[1].

قال ابن حجر: ثم الظاهر من السياق أنّ الحسن كان يشك في رفعه وكأنّه حصل له بعد الجزم تردد[2].

والخلاصة أنّ الصواب في الحديث أنّه من رواية الحسن البصري عن غير واحدٍ من أصحاب النبي ﷺ موقوفاً، والله أعلم.



---

(١) صحيح البخاري (٣/ ٣٣).

(٢) فتح الباري (٤/ ١٧٧).

(١٣٨) [٣٣٥٧، ٣٣٥٨] حديث يونس بن عبيد عن الحسن عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ قال: "أفطر الحاجم والمحجوم".

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب الحجامة للصائم[١]، وأبان فيه عن اختلافٍ بين عبدالوهاب الثقفي وبشر بن المفضل على يونس بن عبيد.

ذلك أنّه ابتدأ بقوله: **ذكر الاختلاف على يونس بن عبيد في هذا الحديث.**

ثم أخرج الحديث من طريق عبدالوهاب الثقفي عن يونس بن عبيد عن الحسن البصري عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ قال: "أفطر الحاجم والمحجوم"، ثم قال النسائي: **خالفه بشر بن المفضل.**

فرواه من طريقه عن يونس عن الحسن البصري قال: "أفطر الحاجم والمحجوم".

وهذا التصرف من النسائي صريح ببيان الاختلاف على يونس بن عبيد، ولم يُرجِّح النسائي بين الطريقين هنا، ولم يظهر لي من سياقه ما يدل على ترجيحه لأحدهما.

وبالنظر إلى سماع الحسن من أبي هريرة ﷺ فقد نفاه جمعٌ من الأئمة، منهم يونس بن عبيد[٢]، وعلي بن المديني[٣]، ويحيى بن معين[٤]، وأبو حاتمٍ[٥]، وأبو زرعة[٦].

وعليه فتكون الطريق المرفوعة ضعيفةً لانقطاعها بين الحسن البصري وأبي هريرة ﷺ.

وبالنظر إلى الراويين المختلفين على يونس وهما عبدالوهاب الثقفي وبشر بن المفضل نجد أنّهما ثقتان.

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٣٩٧).

(٢) المراسيل لابن أبي حاتم (ص: ٣٤).

(٣) العلل لابن المديني (ص: ٥٧).

(٤) المراسيل لابن أبي حاتم (ص: ٣٤).

(٥) المراسيل لابن أبي حاتم (ص: ٣٦).

(٦) المراسيل لابن أبي حاتم (ص: ٣٦).

فأمّا عبدالوهاب بن عبدالمجيد الثقفي فوثّقه يحيى بن معين[(١)]، والعجلي[(٢)]، وابن حجر[(٣)].

وأمّا بشر بن المفضل البصري فثقةٌ، قال أحمد بن حنبل: بشر بن المفضل إليه المنتهى في التثبت بالبصرة، وقال يحيى بن معين: من أثبت شيوخ البصريين، ووثّقه أبو حاتمٍ، وأبو زرعة[(٤)]، والنسائي[(٥)]، والعجلي[(٦)].

وعليه فإنّ بشراً أوثق وأشهر عندهم من عبدالوهاب.

وبعد تخريج الحديث تبيّن ما يلي:

أولاً: روى عبد الوهاب الثقفي الحديث عن يونس عن الحسن عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣١٦٠)، وأحمد في مسنده (٨٧٦٨)، وأبو يعلى في مسنده (٦٢٣٩).

قلت: إلا أنّ الحسن لم يسمع من أبي هريرة ﷺ كما سبق؛ فطريقه منقطعة.

ثانياً: روى بشر بن المفضل الحديث عن يونس عن الحسن عن أبي هريرة ﷺ موقوفاً، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣١٦١).

وبهذا يتبيّن أنّ رواية عبدالوهاب الثقفي المرفوعة معلولة برواية بشر بن المفضل الموقوفة، وقد أثر هذا الإعلال على الحديث؛ فالصواب أنّه موقوفٌ، إلا أنّ ذلك لم يؤثر على استدلال النسائي في الباب، والله أعلم.



---

(١) الجرح والتعديل (٦/ ٧١).

(٢) الثقات (٢/ ١٠٨).

(٣) تقريب التهذيب (٦٣٣).

(٤) الجرح والتعديل (٢/ ٣٦٦).

(٥) تهذيب الكمال (٤/ ١٥٠).

(٦) الثقات (١/ ٢٤٧).

(١٣٩) [٣٣٥٩-٣٣٦٣] حديث عبد الرحمن بن خالد عن أبي هريرة ﵁ عن النبي ﷺ قال: " أفطر الحاجم والمحجوم ".

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب الحجامة للصائم[1]، وأبان فيه عن اختلافٍ بين الرواة على أبي هريرة ﵁.

ذلك أنّه ابتدأ بقوله: **ذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر أبي هريرة فيه.**

ثم أخرج الحديث من طريق سليمان التيمي عن أبي عمرو - وهو محمد بن عبدالرحمن بن خالد بن ميسرة - عن أبيه عن أبي هريرة ﵁ عن النبي ﷺ قال: "أفطر الحاجم والمحجوم ".

ثم رواه من طريق أبي عاصم الضحاك بن مخلد عن ابن جريج عن صفوان بن سليم عن أبي سعيد مولى بني عامر عن أبي هريرة ﵁ به، ثم قال النسائي: **هذا حديثٌ منكرٌ، وإنّي أحسب ابن جريج لم يسمعه من صفوان.**

ثم رواه من طريق معمر بن سليمان عن عبدالله بن بشر عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة ﵁ به مرفوعاً، ثم قال النسائي: **وقفه إبراهيم.**

فرواه من طريق إبراهيم بن طهمان عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة ﵁ به موقوفاً.

ثم رواه من طريق معمر بن راشد عن خلاّد بن عبدالرحمن عن شقيق بن ثور عن أبيه عن أبي هريرة ﵁ به موقوفاً؛ **وفيه قول أبي هريرة ﵁: وأمّا أنا فلو احتجمت ما باليت.**

وهذا التصرف من النسائي صريح ببيان الاختلاف على أبي هريرة ﵁، ولم يُرجِّح النسائي بين الروايات هنا، إلا أنّ سياقه يدل على ترجيحه لرواية الوقف؛ وذلك أخذاً مما يلي:

١- أنّ عبد الرحمن بن خالد لم يتابع من وجه يصح في رفع الحديث عن أبي هريرة

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٣٩٩).

س؛ بل الصحيح عنه وقفه كما في الطريق الأخيرة، علاوة على أنّ عبد الرحمن وابنه غير مشهورين عندهم، وقد تفرد محمد برواية الحديث عن أبيه.

٢- إنّه قد أعل طريق ابن جريج المرفوعة بالنكارة.

٣- إنّه أورد الحديث من طريقين عن الأعمش أحدهما مرفوعٌ وفيه انقطاعٌ؛ والآخر موقوفٌ وراويه أوثق.

٤- إيراده للحديث من طريق ثور بن عفير موقوفاً؛ وذكر فيه قول أبي هريرة ﷺ: وأمّا أنا فلو احتجمت ما باليت، وهذا يدل على أنّه لو كان الحديث عند أبي هريرة ﷺ مرفوعاً إلى النبي ﷺ لما خالفه برأيه.

٥- إنّه ذكر الخلاف عقبه على عطاء بن أبي رباح؛ ورجَّح فيه الطريق الموقوفة.

وبما أنّ رجال كل طريق يختلفون عن رجال الطريق الآخر فسوف أدرس كل طريق على حدةٍ.

أولاً: روى سليمان التيمي الحديث عن أبي عمرو محمد بن عبدالرحمن بن خالد بن ميسرة عن أبيه عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣١٦٢).

وبالنظر إلى عبدالرحمن بن خالد بن ميسرة القرشي فإنّي لم أجد لهم فيه جرحاً ولا تعديلاً، قال الذهبي: معدود في التابعين، ما روى عنه سوى ابنه محمد في: أفطر الحاجم والمحجوم(١)، وقال ابن حجر: روى عن أبي هريرة ﷺ حديث "أفطر الحاجم والمحجوم"، وعنه ابنه أبو عمرو محمدٌ، رواه النسائي من حديث أبي عمرو عن أبيه عن أبي هريرة ﷺ ولم يسمه، فقال الحاكم أبو أحمد في الكنى: هو محمد بن عبدالرحمن بن خالد بن ميسرة، والد أسباط بن محمد، وكذلك قال يحيى بن محمد بن صاعد، قلت: وفي الكنى للنسائي: أبو عمرو محمد بن عبدالرحمن والد أسباط(٢).

وابنه محمد الراوي عنه، هو أبو عمرو الملائي الكوفي، سمّاه المزي: محمد بن

---

(١) ميزان الاعتدال (٢/ ٥٥٧).

(٢) تهذيب التهذيب (٦/ ١٦٦).

عبدالرحمن[(١)]، وسمّاه أبو حاتم: محمد بن ميسرة بن عبدالرحمن، وكذا ابن حبّان، وقد وثّقه يحيى بن معين[(٢)]،

وابن حبّان[(٣)]، وقال أبو حاتم: شيخٌ[(٤)]، وقال ابن حجر: مقبول[(٥)].

وعليه فقد تفرد أبو عمرو بالرواية عن أبيه، ولا يُعلم حال أبيه؛ فهو في عداد المجهولين؛ فلا يمكن الاعتماد على روايته، ولم يشتغل بها أهل المصنفات مما يدل على ضعفها.

ثانياً: روى ابن جريج الحديث عن صفوان بن سليم عن أبي سعيد مولى بني عامر عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣١٦٣).

وأعل النسائي هذه الطريق بقوله: **هذا حديثٌ منكرٌ، وإنّي أحسب ابن جريج لم يسمعه من صفوان.**

وابن جريج هو عبدالملك بن عبدالعزيز المكي، وهو من الموصوفين بالتدليس، قال ابن حجر: وصفه النسائي وغيره بالتدليس، قال الدارقطني: شر التدليس تدليس ابن جريج؛ فإنّه قبيح التدليس، لا يُدلِّس إلا فيما سمعه من مجروح[(٦)].

أمّا سماعه من صفوان فقد نفاه أبو زرعة[(٧)].

وقال أحمد بن الفرات أبو مسعود: رأيت عند عبدالرزاق عن ابن جريج عن

---

(١) تهذيب الكمال (٢٥/ ٦٠٨).

(٢) الجرح والتعديل (٨/ ٨٩).

(٣) الثقات (٧/ ٤٢١).

(٤) الجرح والتعديل (٨/ ٨٩).

(٥) تقريب التهذيب (٥٧٦).

(٦) وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة؛ وهم من لا تقبل روايتهم إلا إذا صرحوا بالسماع. طبقات المدلسين (ص: ٤١).

(٧) علل الحديث لابن أبي حاتم (٣/ ١٠٦).

صفوان بن سليم أحاديث حساناً، فسألته عنها، فقال: أي شيءٍ تصنع بها، هي من أحاديث إبراهيم بن أبي يحيى. فقال أبو مسعود: كان ابن جريج يُدلسها عن إبراهيم بن أبي يحيى، قال أبو مسعود: فتركتها ولم أسمعها[1].

وقال البرقاني: وسألته (أي الدارقطني) عن حديث ابن جريج عن صفوان بن سليم عن أبي سعيد مولى بني عامر عن أبى هريرة فقال: لم يسمعه من صفوان، ذكر أنّه إنّما سمعه من إبراهيم بن أبى يحيى[2].

قلت: فثبت بهذا أنّ ابن جريج لم يسمعه من صفوان بن سليمٍ؛ إنّما دلّسه عن إبراهيم بن أبى يحيى.

وإبراهيم هو ابن محمد بن أبي يحيى، كذّاب تركه الناس، قال أحمد بن حنبل: كان قدرياً معتزلياً جهمياً، كل بلاء فيه، وقال أيضاً: لا يكتب حديثه، ترك الناس حديثه. كان يروي أحاديث منكرة، لا أصل لها، وكان يأخذ أحاديث الناس يضعها في كتبه، وقال بشر بن المفضل: سألت فقهاء أهل المدينة عنه، فكلهم يقولون: كذاب أو نحو هذا، وقال علي ابن المديني عن يحيى بن سعيد: كذاب، وقال النسائي: متروك الحديث[3].

وصوّب أبو حاتمٍ وأبو زرعة أنّه سقط من الإسناد ذكر إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى[4].

وعليه فلا تقبل هذه الطريق لعدم سماع ابن جريج له من صفوان بن سليم.

ثالثاً: روى الأعمش الحديث عن أبي صالح واختلف عليه:

فرواه عبد الله بن بشر عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣١٦٤)، وابن ماجه في سننه (١٦٧٩).

---

(١) الضعفاء لأبي زرعة (٢/ ٧٤٣).

(٢) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص: ٦٤).

(٣) تهذيب الكمال (٢/ ١٨٦).

(٤) علل الحديث لابن أبي حاتم (٣/ ١٠٦).

ورواة هذه الطريق ثقات، وسماع بعضهم من بعض صحيح عدا عبدالله بن بشر وهو الرقي، قاضي الرقة، فهو مختلف فيه، فوثّقه يحيى بن معين[(1)]، وقال أحمد بن حنبل: شيخٌ[(2)]، وقال أبو زرعة: لا بأس به، وقال النسائي: ليس به بأس[(3)]، وقال العقيلي: ضعيفٌ[(4)]، ووهم ابن حبّان فذكره في ثقاته[(5)]، وأعاده في المجروحين فقال: كان ممن يروي عن الثقات مالا يشبه حديث الأثبات وينفرد بأشياء يشهد المستمع لها إذا كان الحديث صناعته أنها مقلوبة[(6)]، وقال الحاكم: يحدث عن الأعمش بمناكير[(7)].

قلت: ومع اختلافهم في حاله؛ فقد نفى أبو حاتمٍ سماعه من الأعمش، قال ابن أبي حاتمٍ: سألت أبي عن عبدالله بن بشر الرقي الذي يروي عنه مُعَمّر بن سليمان فقال لا يثبت له سماع من الحسن ولا من ابن سيرين ولا من عطاء ولا من الأعمش؛ وإنّما يقول كتب إلي أبو بكر بن عياش عن الأعمش[(8)].

فبان بهذا أنّ بينهما أبا بكر بن عياش فالحديث منقطعٌ، علاوةً على ضعف عبدالله ابن بشر؛ ثم إنّ عبدالله بن بشرٍ قد خولف ممن هو أوثق منه.

فقد رواه إبراهيم بن طهمان عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة ﵁ موقوفاً، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣١٦٥).

وإبراهيم بن طهمان ثقةٌ؛ إنّما تكلموا فيه للإرجاء، قال عبدالله بن المبارك: كان ثبتاً

---

(١) تاريخ ابن معين – رواية ابن محرز (١/ ٩٤).

(٢) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص: ٢٧٧).

(٣) تهذيب الكمال (١٤/ ٣٣٨).

(٤) الضعفاء الكبير للعقيلي (٢/ ١٣٩).

(٥) الثقات (٧/ ٥٦).

(٦) المجروحين لابن حبان (٢/ ٣٢).

(٧) سؤالات السجزي للحاكم (ص: ١٢٣).

(٨) المراسيل لابن أبي حاتم (ص: ١١٥).

في الحديث[1]، ووثقه أحمد بن حنبل[2]، ويحيى بن معين[3]، وإسحاق بن راهويه[4]، والدارقطني[5]، وقال أبو حاتم: صدوق حسن الحديث[6]، وقال الذهبي: ثقةٌ. ضعفه محمد بن عبدالله بن عمار الموصلي وحده، فقال: ضعيف مضطرب الحديث[7].

وصوّب الدارقطني رواية إبراهيم بن طهمان الموقوفة[8].

وعليه فالطريق الموقوفة عن الأعمش أصح من المرفوعة.

رابعاً: روى شَقِيقُ بن ثَوْر الحديث عن أبيه عن أبي هريرة ﷺ موقوفاً؛ **وفيه قول أبي هريرة** ﷺ: **وأمّا أنا فلو احتجمت ما باليت،** أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣١٦٦).

والراوي عن أبي هريرة ﷺ هو ثور بن عفير السدوسي البصري، ترجم له البخاري[9]، وابن أبي حاتم[10]؛ فلم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً، ولم يرو عنه سوى ابنه شقيق، ولم يوثّقه سوى ابن حبّان[11]، وقال ابن حجر: مقبول[12].

---

(١) الثقات (٦/ ٢٧).

(٢) الجرح والتعديل (٢/ ١٠٧).

(٣) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٤/ ٣٥٤).

(٤) تهذيب التهذيب (١/ ١٢٩).

(٥) تهذيب التهذيب (١/ ١٢٩).

(٦) الجرح والتعديل (٢/ ١٠٧).

(٧) ميزان الاعتدال (١/ ٣٨).

(٨) علل الدارقطني (١٠/ ١٧١).

(٩) التاريخ الكبير للبخاري (٢/ ١٧٩).

(١٠) الجرح والتعديل (٢/ ٤٦٨).

(١١) الثقات (٤/ ١٠٠).

(١٢) تقريب التهذيب (١٩٠).

وكذا ابنه شقيق بن ثور، ترجم له البخاري(١)، وابن أبي حاتم(٢)، فلم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً، ولم يوثّقه سوى ابن حبّان(٣)، وقال ابن حجر: صدوقٌ مخضرم(٤).

والذي يظهر أنّ النسائي قصد بإيراد هذه الطريق على غرابتها عن أبي هريرة رضي الله عنه بيان أنّ الحديث غير مرفوعٍ عنه؛ بل ولا هو من حديثه؛ إنّما سمعه من غيره، وأنّ أبا هريرة رضي الله عنه كان يرى أنّ الحجامة لا تُفطِّر الصائم.

وقد ذكر البخاري بعض أسانيد حديث أبي هريرة رضي الله عنه الماضية وبيّن أنّ الصواب فيه عن أبي هريرة رضي الله عنه الوقف؛ فقال: ورفعه بعضهم ولا يصح(٥).

وبهذا يتبيّن أنّ الصواب في الحديث الوقف على أبي هريرة رضي الله عنه؛ وأنّه ليس من حديثه بل سمعه من غيره؛ بل لم يأخذ بمدلوله، ولم يؤثر هذا الإعلال على استدلال النسائي في الباب، والله أعلم.



---

(١) التاريخ الكبير للبخاري (٤/ ٢٤٦).
(٢) الجرح والتعديل (٤/ ٣٧٢).
(٣) الثقات (٤/ ٣٥٤).
(٤) تقريب التهذيب (٤٣٩).
(٥) التاريخ الكبير للبخاري (٢/ ١٧٩).

(١٤٠) [٣٣٦٤-٣٣٧١] حديث عطاء عن أبي هريرة ﵁ عن النبي ﷺ قال: "أفطر الحاجم والمحجوم ".

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب الحجامة للصائم[1]، وأبان فيه عن اختلافٍ بين الرواة على عطاء بن أبي رباح.

ذلك أنّه ابتدأ بقوله: **ذكر الاختلاف على عطاء بن أبي رباح.**

ثم أخرج الحديث من طريق رباح بن أبي معروف عن عطاء عن أبي هريرة ﵁ عن النبي ﷺ قال: "أفطر الحاجم والمحجوم ".

ثم رواه من طريق محمد بن عبدالله الأنصاري عن ابن جريج عن عطاء عن أبي هريرة ﵁ به مرفوعاً، ثم قال النسائي: **تابعه داود بن عبد الرحمن.**

فرواه من طريقه عن ابن جريج عن عطاء به، ثم قال النسائي: **وقفه عبد الرزاق والنضر بن شُميل.**

فرواه من طريقيهما عن ابن جريج عن عطاء عن أبي هريرة ﵁ به موقوفاً، ثم قال النسائي: **عطاء لم يسمعه من أبي هريرة ﵁.**

فرواه من طريق حجاج عن ابن جريج عن عطاء عن أبي هريرة ﵁؛ ولم يسمعه منه قال: "أفطر الحاجم والمحجوم "، ثم قال النسائي: **خالفه ابن أبي حسين فرواه عن عطاء قال: سمعت أبا هريرة ﵁.**

فرواه من طريقه عن عطاء قال: سمعت أبا هريرة ﵁ به موقوفاً، ثم قال النسائي: **والصواب رواية حجاج عن ابن جريج، لمتابعة عمرو بن دينار إياه على ذلك.**

ثم رواه من طريق شعبة عن عمرو بن دينار عن عطاء عن رجلٍ عن أبي هريرة ﵁ به موقوفاً.

وهذا التصرف من النسائي صريح ببيان الاختلاف على عطاء بن أبي رباح، وصوّب النسائي من هذه الروايات رواية حجاج عن ابن جريج بمتابعة عمرو بن دينار

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٤٠٠).

لابن جريج في كون عطاء لم يسمع هذا الحديث بعينه من أبي هريرة ﷺ.

وإذا نظرنا إلى سماع عطاءٍ من أبي هريرة ﷺ نجده ثابتاً في دواوين السنة، وأثبته إمام المحدثين البخاري[1].

وبالنظر إلى الرواة المختلفين على عطاءٍ وهم رباح بن أبي معروف وابن جريج وعمر بن أبي حسين وعمرو بن دينار نجد ما يلي:

أمّا رباح بن أبي معروف المكي فمختلفٌ فيه؛ فمنهم من ضعّفه، ومنهم من مشّاه، فقد ضعفّه يحيى بن معين[2]، وقال النسائي: ليس بالقوي[3]، وقال في موضع آخر: ضعيفٌ[4]، وقال ابن حبّان: يُخطئ ويهم[5]، وقال أحمد بن حنبل[6]، وأبو حاتمٍ، وأبو زرعة[7]: صالحٌ، وقال العجلي: لا بأس به[8].

وعليه فحديثه مقبولٌ إذا لم يخالف الثقات، وهنا خالف الثقات في رفع الحديث، وإسقاط الواسطة بين عطاء وأبي هريرة ﷺ.

وأمّا عبدالملك بن عبدالعزيز ابن جريج فثقةٌ ثبتٌ، قال أحمد بن حنبل: أثبت الناس في عطاء[9]، وقال علي ابن المديني: ما كان في الأرض أحدٌ أعلم بعطاء من ابن جريج[10]،

-----

(١) التاريخ الكبير للبخاري (٦/ ٤٦٤).

(٢) تاريخ ابن معين – رواية ابن محرز (١/ ٦٩).

(٣) الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: ٤١).

(٤) تهذيب الكمال (٩/ ٤٨).

(٥) الثقات (٦/ ٣٠٧)

(٦) تهذيب التهذيب (٣/ ٢٣٥).

(٧) الجرح والتعديل (٣/ ٤٨٩).

(٨) الثقات (١/ ٣٤٩).

(٩) الجرح والتعديل(٥/ ٣٥٧).

(١٠) الجرح والتعديل(٥/ ٣٥٨).

وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وقال أبو زرعة: بخٍ من الأئمة[1].

وأمّا عمر بن سعيد بن أبي حسين فثقةٌ أيضاً، قال أحمد بن حنبل: مكي قرشي ثقة من أمثل من يكتبون عنه[2]، ووثّقه يحيى بن معين[3]، والعجلي[4]، والنسائي[5]، وقال أبو حاتمٍ: صدوقٌ[6].

وأمّا عمرو بن دينار المكي فثقةٌ باتفاق، قال أحمد بن حنبل: أثبت الناس في عطاء، ووثّقه سفيان بن عيينة[7]، والعجلي[8]، وأبو حاتمٍ، وأبو زرعة[9]، والنسائي وزاد: ثبتٌ[10].

وبهذا يتبيّن أنّ ابن جريج وعمرو بن دينار من أثبت الناس في عطاء؛ وقد وقف عمرو الحديث، واختلف على ابن جريج ، وسيأتي بيان الراجح في روايته.

وبعد تخريج الحديث وتتبع طرقه تبيّن ما يلي:

أولاً: روى رباح بن أبي معروف الحديث عن عطاء عن أبي هريرة ﵁ مرفوعاً، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣١٦٧)، والطبراني في الأوسط (١٦٧١).

وقد خالف في روايته هذه الثقات عن عطاء كما سيأتي.

---

(١) الجرح والتعديل(٥/ ٣٥٨).

(٢) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبدالله (٣/ ١٠٧).

(٣) الجرح والتعديل (٦/ ١١٠).

(٤) الثقات (٢/ ١٦٧).

(٥) تهذيب الكمال (٢١/ ٣٦٦).

(٦) الجرح والتعديل (٦/ ١١٠).

(٧) الجرح والتعديل (٦/ ٢٣١).

(٨) الثقات (٢/ ١٧٥).

(٩) الجرح والتعديل (٦/ ٢٣١).

(١٠) تهذيب الكمال (٢٢/ ١١).

ثانياً: روى ابن جريج الحديث عن عطاء واختلف عليه في هذا الحديث؛ فبعضهم رفعه عن أبي هريرة ﷺ، وبعضهم وقفه عليه، والبعض الآخر أثبت واسطة بين عطاء وأبي هريرة ﷺ، وهي الرواية الراجحة؛ لكون راويها هو حجاج الأعور؛ وهو أثبت أصحاب ابن جريج[1]، وتابعه عليها روح بن عبادة، وفيما يلي بيان الأوجه التي رُوي بها الحديث عنه:

الوجه الأول: روى الحديث عن ابن جريج عن عطاء عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً راويان هما:

١- محمد بن عبدالله الأنصاري، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣١٦٨).

٢- داود بن عبدالرحمن العطار، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣١٦٩)، وأبو يعلى في مسنده (٦٣٦٥).

وخطّأ يحيى بن معين رفع الحديث عن أبي هريرة ﷺ، قال ابن الجنيد: قيل ليحيى: حديث داود بن عبدالرحمن العطار عن ابن جريج عن عطاء عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: "أفطر الحاجم والمحجوم"، قال يحيى: ليس هذا بشيء، إنّما هو موقوف عن أبي هريرة ﷺ.

قلت ليحيى: من يوقفه عن أبي هريرة ﷺ قال: من حدّث به عن ابن جريج[2].

الوجه الثاني: روى الحديث عن ابن جريج عن عطاء عن أبي هريرة ﷺ موقوفاً جمعٌ منهم:

١- عبدالرزاق الصنعاني، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣١٧١).

٢- النضر بن شميل، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣١٧٠).

٣- أبو عاصم النبيل، ذكر روايته الدارقطني[3].

---

(١) قاله يحيى بن معين. تهذيب الكمال (٥/ ٤٥٥).

(٢) سؤالات ابن الجنيد (ص: ٣٨١).

(٣) علل الدارقطني (١١/ ١٠٥).

٤- إسماعيل بن علية، ذكر روايته الدارقطني[(١)].

٥- حمّاد بن مسعدة، ذكر روايته الدارقطني[(٢)].

ورجّح الدارقطني كذلك رواية الوقف عن أبي هريرة ﷺ، ولم يُرجّح في مسألة وجود الواسطة بين عطاء وأبي هريرة ﷺ[(٣)].

الوجه الثالث: روى الحديث عن ابن جريج عن عطاء عن رجل عن أبي هريرة ﷺ موقوفاً راويان هما:

١- حجاج بن محمد، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣١٧٠).

٢- روح بن عبادة، وصوّب طريقه: العقيلي في الضعفاء (٢/ ٦٢).

وصوّب أبو حاتمٍ وجود الواسطة بين عطاء وأبي هريرة ﷺ؛ وأنّ الحديث موقوفٌ عليه أيضاً، قال ابن أبي حاتمٍ: وسألت أبي عن حديث رواه ابن جريج عن عطاء عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ: "أفطر الحاجم والمحجوم".

قال: هذا خطأٌ؛ إنّما يُروى عن عطاء عن آخر عن أبي هريرة موقوفٌ[(٤)].

وتابع عمروُ بن دينار ابنَ جريج على روايته في إثبات الواسطة بين عطاء وأبي هريرة ﷺ، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣١٧٤)، والعقيلي في الضعفاء (٢/ ٦٢).

ثالثاً: روى عمر بن سعيد بن أبي حسين الحديث عن عطاء عن أبي هريرة ﷺ موقوفاً، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣١٧٣).

ولم يتابع عمر على روايته في إثبات سماع عطاء له من أبي هريرة ﷺ، مما يدل على وهمه.

---

(١) علل الدارقطني (١١/ ١٠٥).

(٢) علل الدارقطني (١١/ ١٠٥).

(٣) علل الدارقطني (١١/ ١٠٧).

(٤) علل الحديث لابن أبي حاتم (٣/ ١١٥).

وبهذا يتبيّن أنّ رواية من رفع الحديث عن أبي هريرة ﵁ معلولة برواية من وقفه وجعل بين عطاء وأبي هريرة واسطةً، وهي علة قد أثرت على الحديث؛ فالصواب أنّه موقوفٌ، إلا أنّ هذا الإعلال لم يؤثر على استدلال النسائي في الباب، والله أعلم.



(١٤١) [٣٣٧٢-٣٣٧٤] حديث عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن أبي هريرة ﷺ قال: أفطر الحاجم والمحجوم.

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب الحجامة للصائم[1]، وأبان فيه عن اختلافٍ بين الرواة على عبدالملك بن أبي سليمان.

ذلك أنّه ابتدأ بقوله: **ذكر الاختلاف على عبدالملك بن أبي سليمان فيه.**

ثم أخرج الحديث من طريق يزيد بن هارون عن عبدالملك بن أبي سليمان عن عطاء عن أبي هريرة ﷺ قال: أفطر الحاجم والمحجوم.

ثم رواه من طريق عبدالله بن المبارك عن عبدالملك بن أبي سليمان عن عطاء عن أبي هريرة ﷺ به، ثم قال النسائي: **خالفهما خالد بن عبد الله فجعله من قول عطاء.**

فرواه من طريق خالد بن عبدالله الواسطي عن عبدالملك بن أبي سليمان عن عطاءٍ قوله.

وهذا التصرف من النسائي صريح ببيان الاختلاف على عبدالملك بن أبي سليمان، ولم يُرجِّح النسائي بين الروايتين هنا؛ إلا أنّ سياقه يدل على ترجيحه للرواية التي وقفته على أبي هريرة ﷺ؛ فقد ساقها من طريقين في مقابل طريقٍ واحدةٍ وقفته على عطاءٍ.

وبالنظر إلى الرواة المختلفين على عطاءٍ وهم يزيد بن هارون وابن المبارك وخالد ابن عبدالله نجدهم ثقات عند الجمهور.

أمّا يزيد بن هارون الواسطي فهو ثقةٌ حافظ، وقد سبقت ترجمته[2].

وأمّا عبدالله بن المبارك فإمامٌ ثقةٌ، وقد سبقت ترجمته[3].

وأمّا خالد بن عبدالله الطحان الواسطي فثقة كذلك، وثّقه أحمد بن حنبل،

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٤٠٢).

(٢) في الإعلال رقم (١٤).

(٣) في الإعلال رقم (٥).

وأبو حاتمٍ، وأبو زرعة[1]، والترمذي، والنسائي[2].

وبما أنّ كل الرواة ثقات؛ فلا يمكن الحكم من خلال الراوي، إلا أنّ الوهم للواحد أقرب منه للاثنين.

ولم أر من أخرج طرق هؤلاء سوى النسائي في الكبرى.

وبهذا يتبيّن أنّ رواية خالد بن عبدالله التي وقفته على عطاء معلولة بروايتي يزيد ابن هارون وعبدالله بن المبارك اللتين وقفته على أبي هريرة **س**، على أنّ عطاء لم يسمعه من أبي هريرة ﷺ كما تقدم ذكره في الخلاف السابق، ولم يؤثر هذا الإعلال على استدلال النسائي بالباب، والله أعلم.



(١) الجرح والتعديل (٣/ ٣٤١).

(٢) تهذيب الكمال (٨/ ١٠٢).

(١٤٢) [٣٣٧٥-٣٣٧٨] حديث ليث عن عطاء عن عائشة < عن النبي ﷺ قال: "أفطر الحاجم والمحجوم".

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب الحجامة للصائم[(١)]، وأبان فيه عن اختلافٍ بين الرواة على ليث بن أبي سليم.

ذلك أنّه ابتدأ بقوله: **ذكر الاختلاف على ليث.**

ثم أخرج الحديث من طريق خالد بن عبدالله عن ليث عن عطاء عن عائشة < عن النبي ﷺ قال: "أفطر الحاجم والمحجوم".

ثم رواه من طريق أبي النضر هاشم بن القاسم عن أبي معاوية - وهو شيبان – عن ليث عن عطاءٍ به، ثم قال النسائي: **وقفه الحسن بن موسى.**

فرواه من طريقه عن شيبان بن عبدالرحمن عن ليث عن عطاء عن عائشة < به موقوفاً.

ومن طريقه أيضاً عن شيبان عن ليث عن عبدالله بن عبيد بن عمير عن عروة بن عياض عن عائشة < به، ثم قال النسائي: **وافقه عبد الواحد بن زياد.**

فرواه من طريقه عن ليث عن عطاءٍ به.

وهذا التصرف من النسائي صريح ببيان الاختلاف على ليث بن أبي سليم، ولم يُرجِّح النسائي بين الروايتين هنا؛ لكنّه طعن في الليث فقال: **ليث بن أبي سليم لا يحتج بحديثه**[(٢)]، وهذا يدل على تضعيف النسائي لحديث الليث هذا سواء فيه المرفوع أو الموقوف.

وبالنظر إلى الراوي المختلف عليه وهو ليث بن أبي سليم نجده ضعيف الحديث؛ سيء الحفظ، وقد اختلط بأخرة، وكان سفيان بن عيينة لا يحمد حفظه[(٣)]، وقال أحمد بن

----

(١) السنن الكبرى (٤/ ٤٠٣).

(٢) السنن الكبرى (٤/ ٤٠٣).

(٣) الجرح والتعديل (٧/ ١٧٨).

حنبل: مضطرب الحديث ولكن حدّث عنه الناس[١]، وقال أيضاً: ليثٌ لا يفرح بحديثه، كان ليث يرفع أشياء لا يرفعها غيره فلذلك ضعفوه[٢]، وقال يحيى بن معين: ضعيف[٣]، وقال مرة: ليس حديثه بذاك[٤]، وقال الجوزجاني: يضعف حديثه، ليس بثبت[٥]، وقال البخاري: ليث بن أبي سليم صدوق وربما يهم في الشيء[٦]، وقال العجلي: جائز الحديث، وقال مرة لا بأس به[٧]، وقال أبو حاتم وأبو زرعة: ليث لا يشتغل به؛ هو مضطرب الحديث، وقال أبو زرعة: لين الحديث لا تقوم به الحجة عند أهل العلم بالحديث[٨]، وقال النسائي: ضعيف،[٩] وقال مرة: لا يحتج بحديثه[١٠]، وقال ابن حبّان: اختلط في آخر عمره حتى كان لا يدري ما يحدث به؛ فكان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل ويأتي عن الثقات بما ليس من أحاديثهم كل ذلك كان منه في اختلاطه[١١].

قلت: فأوجز الإمام أحمد وأبو زرعة وأبو حاتمٍ والنسائي العبارة فيه، باضطراب حديثه وعدم الاحتجاج به.

وبالنظر إلى الرواة المختلفين على ليث وهم خالد بن عبدالله وشيبان وعبدالواحد نجدهم من الثقات.

فأمّا خالد بن عبدالله الطحان الواسطي فثقة كذلك، وثّقه أحمد بن حنبل،

---

(١) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبدالله (٢/ ٣٧٩).

(٢) جامع الترمذي (٥/ ١١٣).

(٣) تاريخ ابن معين – رواية الدارمي (ص: ١٥٨).

(٤) أخبار المكيين من تاريخ ابن أبي خيثمة (ص: ٣٢٠).

(٥) أحوال الرجال (ص: ١٤٩).

(٦) جامع الترمذي (٥/ ١١٣).

(٧) الثقات (٢/ ٢٣١).

(٨) الجرح والتعديل (٧/ ١٧٨).

(٩) الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: ٩٠).

(١٠) السنن الكبرى (٣/ ٣٣٣).

(١١) المجروحين لابن حبان (٢/ ٢٣١).

وأبو حاتمٍ، وأبو زرعة[١]، والترمذي، والنسائي[٢].

وأمَّا شيبان بن عبدالرحمن النحوي فهو ثقةٌ باتفاق، قال أحمد بن حنبل: هو صاحب كتاب صحيح، حديثه صالح[٣]، وقال أيضاً: شيبان ثبت في كل المشايخ[٤]، وقال يحيى بن معين: ثقة، كان صاحب كتاب، رجل صالح، وقال أبو حاتم: كوفي حسن الحديث صالح الحديث يكتب حديثه[٥]، ووثَّقه العجلي[٦]، والنسائي[٧]، وابن حبَّان[٨].

وأمّا عبدالواحد بن زياد العبدي فثقةٌ كذلك، وثّقه يحيى بن معين[٩]، والعجلي،[١٠] وأبو حاتمٍ، وأبو زرعة،[١١]، وابن حبّان[١٢]،وقال النسائي: لا بأس به[١٣]، وعليه فالحمل فيه على ليثٍ لا عليهم، ولم يُحدِّث به أحدٌ عن عطاءٍ عن عائشة < سواه.

وفيما يلي تخريج الحديث:

أولاً: روى الحديث عن ليث عن عطاء عن عائشة < مرفوعاً كلٌ من:

١- خالد بن عبدالله الواسطي، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣١٧٨).

---

(١) الجرح والتعديل (٣/ ٣٤١).

(٢) تهذيب الكمال (٨/ ١٠٢).

(٣) الجرح والتعديل (٤/ ٣٥٦).

(٤) تهذيب الكمال (١٢/ ٥٩٥).

(٥) الجرح والتعديل (٤/ ٣٥٦).

(٦) الثقات (١/ ٤٦٢).

(٧) تهذيب الكمال (١٢/ ٥٩٥).

(٨) الثقات (٦/ ٤٤٩).

(٩) الجرح والتعديل (٦/ ٢١).

(١٠) الثقات (٢/ ١٠٧).

(١١) الجرح والتعديل (٦/ ٢١).

(١٢) الثقات (٧/ ١٢٣).

(١٣) تهذيب الكمال (١٨/ ٤٥٤).

٢- شيبان بن عبد الرحمن - من رواية هاشم بن القاسم عنه -، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣١٧٩)، وأحمد في مسنده (٢٥٢٤٢).

٣- سلاّم بن سليم، أخرج طريقه: الطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٤٢٣).

ثانياً: روى الحديث عن ليث عن عطاء عن عائشة < موقوفاً كلٌ من:

١- شيبان بن عبد الرحمن - من رواية الحسن بن موسى عنه-، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣١٨٠).

٢- عبدالواحد بن زياد، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣١٨١).

٣- عبدالوارث بن سعيد، أشار إلى روايته الدارقطني[١].

وبهذا يتبيّن أنّ الحديث ضعيف لضعف راويه ليث بن أبي سليم، إلا أنّ هذا الإعلال للحديث لم يؤثر على استدلال النسائي في الباب، والله أعلم.

---

(١) علل الدارقطني (١٥/ ١١٥).

(١٤٣) [...] **حديث عبد الله بن لهيعة بن عقبة عن عطاء عن أبي الدرداء ﵁. رواه عنه الوليد بن مسلم.**

ذكر الإمام النسائي ~ هذه الإسناد في باب الحجامة للصائم[١]، بعد أنّ ساق أحاديث في فطر الحاجم والمحجوم من طرق عن ابن جريج وعبدالملك بن أبي سليمان وليث بن أبي سليم عن عطاء، ثم قال: **خالفهم عبد الله بن لهيعة بن عقبة فرواه عن عطاء عن أبي الدرداء ﵁. رواه عنه الوليد بن مسلم.**

وقد أبان النسائي في هذه الطريق عن مخالفة عبدالله بن لهيعة للرواة عن عطاء حيث رواه من مسند أبي الدرداء ﵁.

والذي يظهر من تصرف النسائي تضعيفه لهذه الطريق؛ فإنّه لم يسق متن الحديث، وإنّما ساق الإسناد فقط، وكذلك فإنّ النسائي كان لا يرى أن يُحدِّث بحديث ابن لهيعة، قاله الدارقطني عن أحمد بن نصر[٢]، وقال ابن يونس: ذُكر للنّسائي يوماً ابنُ لهيعة، فضعّفه، وقال: ما أخرجت من حديثه شيئا قطّ، إلا حديثاً واحداً[٣].

وعبدالله بن لهيعة بن عقبة ضعيفٌ، كان يحيى بن سعيد لا يراه شيئاً[٤]، وتركه عبدالرحمن بن مهدي ووكيعٌ[٥]، وضعّفه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين[٦]، والنسائي[٧]، وقال أبو حاتم وأبو زرعة: ضعيفٌ، وأمره مضطرب، يكتب حديثه على الاعتبار[٨].

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٤٠٤).

(٢) سؤالات السلمي للدارقطني (ص: ١٠٢).

(٣) سير أعلام النبلاء (٨/ ٢٦).

(٤) الضعفاء الصغير للبخاري (ص: ٦٦).

(٥) الكنى والأسماء للإمام مسلم (١/ ٥١٩).

(٦) الجرح والتعديل (٥/ ١٤٧).

(٧) الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: ٦٤).

(٨) الجرح والتعديل (٥/ ١٤٧).

وعليه فحديثه ضعيفٌ لا يُشتغل به، ولم أر من ذكر حديثه أو أشار إليه سوى النسائي هنا، وهذا يدل على أنّ أصحاب المصنفات لم يشتغلوا به، والله أعلم.



(١٤٤) [٣٣٧٩، ٣٣٨٠] حديث فطر بن خليفة عن عطاء عن ابن عباس ﵄ قال: قال النبي ﷺ: "أفطر الحاجم والمحجوم".

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب الحجامة للصائم[1]، وقد أبان فيه عن اختلاف بين قبيصة بن عقبة ومحمد بن يوسف على فطر بن خليفة.

ذلك أنّه قال بعد ذكر طريق عبد الله بن لهيعة: **خالفهم فطر بن خليفة - إن كان قبيصة حفظ عنه -، فرواه عن عطاء عن ابن عباس عن النبي ع.**

ثم أخرج الحديث من طريق قبيصة بن عقبة عن فطر عن عطاء عن ابن عباس ﵄ قال: قال النبي ﷺ: "أفطر الحاجم والمحجوم"، ثم قال النسائي: **خالفه محمد بن يوسف.**

فرواه من طريق محمد بن يوسف عن فطر عن عطاء قال: كنا نسمع أنّ رسول الله ﷺ قال: "أفطر الحاجم والمستحجم". ثم قال النسائي: **وقد رُوي عن عطاء عن ابن عباس { خلاف هذا.**

وهذا التصرف من النسائي صريح ببيان الاختلاف على فطر بن خليفة، وكأنّ النسائي يُرجِّح رواية الإرسال لأمرين:

الأول: إنّ النسائي علق القول بصحة طريق قبيصة المرفوعة عن فطر بحفظه، وقد اختلف على فطر في وصله وإرساله.

الثاني: قول النسائي وقد رُوي عن عطاء عن ابن عباس خلاف هذا؛ وهذا مما يُلمح إلى تضعيفه حديث (أفطر الحاجم والمحجوم) من طريق عطاء بذكر ابن عباس { ، وسيأتي مزيد بيان لذلك.

وبالنظر إلى الراويين المختلفين على فطر وهما قبيصة بن عقبة ومحمد بن يوسف نجد ما يلي:

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٤٠٤).

أمّا قبيصة بن عقبة فهو السوائي، أبو عامر الكوفي، وثّقه أحمد بن حنبل[(١)]، والعجلي[(٢)]، ويحيى بن معين[(٣)]، وقال مرةً: ليس بذاك[(٤)]، وقال أبو داود: كان لا يحفظ ثم حفظ بعد[(٥)]، وقال أبو حاتم: صدوقٌ[(٦)]، وقال النسائي: ليس به بأسٌ[(٧)].

وأمّا محمد بن يوسف الفريابي فثقةٌ كذلك، قال أحمد بن حنبل: كان رجلاً صالحاً[(٨)]، ووثقه العجلي[(٩)]، والنسائي[(١٠)]، وأبو حاتمٍ وزاد: صدوقٌ[(١١)]، وقال الذهبي: أحد الأثبات[(١٢)].

وعليه فإنّ محمداً أحفظ من قبيصة وأثبت، وروايته المرسلة أصح من رواية قبيصة الموصولة، وقد حدّث به قبيصة من كتابه فأرسله كما سيأتي، وقد ألمح النسائي إلى هذه العلة بقوله: إنّ كان قبيصة حفظه - أي بذكر ابن عباس فيه -.

وبعد تخريج الحديث تبيّن ما يلي:

أولاً: روى قبيصة الحديث عن فطر عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنه مرفوعاً، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣١٨٢)، والطبراني في الكبير (١١٢٨٦)، والبيهقي في

----

(١) تهذيب الكمال (٢٣/ ٤٨٤).

(٢) الثقات (٢/ ٢١٤).

(٣) تهذيب الكمال (٢٣/ ٤٨٥).

(٤) ميزان الاعتدال (٣/ ٣٨٣).

(٥) سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل (ص: ٢٠٦).

(٦) الجرح والتعديل (٧/ ١٢٦).

(٧) تهذيب الكمال (٢٣/ ٤٨٧).

(٨) تهذيب الكمال (٢٧/ ٥٦).

(٩) الثقات (٢/ ٢٥٧).

(١٠) تهذيب الكمال (٢٧/ ٥٧).

(١١) الجرح والتعديل (٨/ ١٢٠).

(١٢) ميزان الاعتدال (٤/ ٧١).

الكبرى (٨٢٩٠).

ثانياً: روى محمد بن يوسف الحديث عن فطر عن عطاء مرسلاً، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣١٨٣).

وتابعه محمود بن غيلان على إرساله. أشار إلى روايته البيهقي[١].

وذكر البزار أنّ هذا الحديث لم يروه عن فطرٍ مسنداً إلا قبيصة؛ وأنّ رواية غيره مرسلةٌ؛ فكأنّه بذلك يُرجِّحها فقال: وهذا الحديث إنّما ذكرناه ليتبين اختلاف الناس عن عطاء؛ فإنّه رواه غير قبيصة عن فطر عن عطاء عن النبي ﷺ مرسلاً، ولا نعلم أحداً قال عن ابن عباس إلا قبيصة[٢].

وصوّب البيهقي أيضاً الرواية المرسلة عن عطاء في هذا الحديث فقال بعد أن أخرجه موصولاً من طريق قبيصة: كذا رواه جماعة عن قبيصة، ورواه محمود بن غيلان عن قبيصة أنّه حدثه من كتابه عن فطر عن عطاء عن النبي ﷺ مرسلاً وهو المحفوظ، وذكر ابن عباس فيه وهمٌ[٣].

وبهذا يتبيّن أنّ رواية قبيصة المرفوعة معلولة برواية محمد بن يوسف المرسلة؛ فالصواب في حديث فطر أنّه مرسل، إلا أنّ هذا الإعلال لم يؤثر على استدلال النسائي في الباب، والله أعلم.

---

(١) السنن الكبرى للبيهقي (٤/ ٤٤٤).

(٢) مسند البزار (١١/ ٢١٢).

(٣) السنن الكبرى للبيهقي (٤/ ٤٤٤).

(١٤٥) [٣٣٨١-٣٣٨٤] حديث ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس { أنّ النبي ﷺ " احتجم بلحي جمل وهو صائم محرم ".

أخرج الإمام النسائي ~ هذه الأحاديث في باب الحجامة للصائم[1]، وقد ذكرها بعد حديث عطاء عن ابن عباس { " أفطر الحاجم والمحجوم "، وسبق أنّه يُضعّف ذكر ابن عباس { في الحديث السابق فقال: **وقد رُوي عن عطاء عن ابن عباس { خلاف هذا (أي خلاف حديث: أفطر الحاجم والمحجوم).**

فروى من طريق بشر بن الحسن عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس { أنّ النبي ﷺ "احتجم بلحي جمل[2] وهو صائم محرم "، ثم قال النسائي: **وقد رُوي عن ابن عباس أنّه كان لا يرى بالحجامة للصائم بأساً.**

فروى من طريق الحسن بن يحيى عن الضحاك بن مزاحم عن ابن عباس { أنّه لم يكن يرى بالحجامة للصائم بأساً، ثم قال النسائي: **الضحاك لم يسمع من ابن عباس وحديث بشر بن حسن عندي - والله أعلم - وهمٌ، ولعله أن يكون أراد أنّ النبي ﷺ " تزوج وهو محرم "**

ثم روى من طريق عبيد الله بن موسى عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس { أنّ رسول الله ﷺ تزوج ميمونة وهو محرم، ثم قال النسائي: **أرسله سفيان بن حبيب.**

فرواه من طريقه عن ابن جريج عن عطاء أنّ النبي ﷺ نكح وهو محرمٌ.

وهذا إعلالٌ صريحٌ من النسائي لطريق الضحاك بن مزاحم بكونه لم يسمع من ابن عباس { ، وإعلالٌ لطريق بشرٍ بن الحسن بكونها وهمٌ على ابن جريج؛ وأنّ بشراً ربما دخل له حديث في حديث، **فقال: ولعله أن يكون أراد أنّ النبي ﷺ "تزوج وهو محرم".**

----

(١) السنن الكبرى (٤/ ٤٠٥).

(٢) موضع بين مكة والمدينة. معجم البلدان (٥/ ١٥).

وقد بيّن النسائي وجه ظنه وهْمَ بشر بن الحسن في هذا الحديث؛ بأنّه قد رُوي عن ابن جريج بهذا الإسناد حديث آخر وهو نكاح النبي ﷺ وهو محرمٌ، فأخرج من طريق عبيد الله بن موسى عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس { أنّ رسول الله ﷺ تزوج ميمونة وهو محرمٌ، ثم أخرجه من طريق سفيان بن حبيب عن ابن جريج عن عطاء مرسلاً، ولم يُرجِّح النسائي بين رواية الوصل ورواية الإرسال، ولكنَّ سياقه يدل على أنّه يرجح رواية الإرسال هنا لثلاثة أمور:

الأول: أنّ سفيان بن حبيب أوثق من عبيد الله بن موسى.

الثاني: أنّه قد أخرج الحديث من طريق وهيب عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس {[1]، وقد نقل عنه المزي قوله بعد أنّ أخرج الحديث: **حديث منكرٌ، ووهيب ثقةٌ، ولا أدري من أين أتى**[2].

الثالث: أنّه لما انتهى من الخلاف على ابن جريج ذكر الخلاف على الأوزاعي، ثم قال: **والمشهور عن عطاء عن ابن عباس أنّ النبي ﷺ احتجم وهو محرم**؛ فكأنّه يرى أنّ ذكر ابن عباس إنّما هو في حجامة المحرم، لا في نكاحه.

أمّا سماع الضحاك بن مزاحم من ابن عباس { فقد نفاه شعبة بن الحجاج[3]، وأحمد بن حنبل[4]، وأبو زرعة الرازي[5].

وبالنظر إلى الرواة المختلفين على ابن جريج وهم بشر بن الحسن وعبيد الله بن موسى وسفيان بن حبيب نجد ما يلي:

أمّا بشر بن الحسن البصري فوثّقه هارون بن عبدالله الحمّال الراوي عنه[6]،

---

(١) المجتبى (٣٢٧٣).

(٢) تحفة الأشراف (٥/ ٩٢).

(٣) المراسيل لابن أبي حاتم (ص: ٩٥).

(٤) المراسيل لابن أبي حاتم (ص: ٩٦).

(٥) المراسيل لابن أبي حاتم (ص: ٩٦).

(٦) تهذيب الكمال (٤/ ١١٣).

وابن حبّان[١].

وأمّا عبيد الله بن موسى العبسي فثقة؛ وإنّما تركه أحمد لغلوه في التشيع وقال: كان صاحب تخليط وحدث بأحاديث سوء[٢]، وقال: ربما أخرجت عنه، وربما ضربت عليه[٣]، وضعّفه العقيلي تبعاً له[٤]،وقال أبو داود: كان محترقاً شيعياً، جاز حديثه[٥]، ووثّقه جماعة منهم: عثمان بن أبي شيبة[٦]، ويحيى بن معين[٧]، والعجلي[٨]، وأبو حاتمٍ[٩].

قلت: ولم يُنقَم عليه إلا سوء مذهبه في التشيع؛ وهو ثقةٌ عند الأكثر.

وأمّا سفيان بن حبيب البصري فثقةٌ عندهم، وثّقه عمرو الفلاس[١٠]، ويعقوب بن شيبة، والنسائي[١١]، وقال أبو حاتمٍ: صالح الحديث، ثقةٌ صدوقٌ[١٢].

وعليه فإنّ بشراً ليس بالمشهور عندهم، ويبقى الترجيح بين عبيد الله وسفيان، ولا شك أنّ سفيان لم يُجرح بخلاف عبيد الله؛ ومن ثم تترجح روايته.

وبعد تخريج وتتبع طرقه تبيّن ما يلي:

أولاً: روى ابن جريج الحديث عن عطاء واختلف عليه:

---

(١) الثقات (٨/ ١٣٩).

(٢) تهذيب التهذيب (٧/ ٥٢).

(٣) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروذي وغيره (ص: ١٣٠).

(٤) الضعفاء الكبير للعقيلي (٣/ ١٢٧).

(٥) تهذيب الكمال (١٩/ ١٦٩).

(٦) تهذيب التهذيب (٧/ ٥٣).

(٧) الجرح والتعديل (٥/ ٣٣٤).

(٨) الثقات (٢/ ١١٤).

(٩) الجرح والتعديل (٥/ ٣٣٥).

(١٠) الجرح والتعديل (٤/ ٢٢٩).

(١١) تهذيب الكمال (١١/ ١٣٨).

(١٢) الجرح والتعديل (٤/ ٢٢٩).

فرواه بشر بن الحسن عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس { بلفظ "احتجم النبي ﷺ بلحي جمل وهو محرم"، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣١٨٤).

ولم يتابع بشر على روايته، فلعله دخل له حديث في حديث، ومما يؤيد وهمه أنّ كل الرواة يروونه عن ابن جريج بلفظ " نكح ميمونة وهو محرم ".

وذكر البزار أنّ بشراً تفرد بإسناد هذا الحديث عن ابن جريج(١)؛ وهذا يؤيد وهمه فيه كما ظنَّ النسائي.

ورواه عبيد الله بن موسى عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس { بلفظ "نكح ميمونة وهو محرم"، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٣٢٧٤)، وفي الكبرى (٣١٨٦).

وتابعه وهيبُ بن خالد، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٣٢٧٣).

وقد أنكر النسائي رواية وهيب فقال: **حديث منكرٌ، ووهيب ثقةٌ، ولا أدري من أين أتى**(٢)، مما يدل على تضعيفه لهذا الحديث بذكر ابن عباس { .

وتابع ابن جريج على روايته الموصولة بذكر ابن عباس - في حديث نكاح المحرم - جمعٌ؛ إلا أنّ كل من تابعه متكلمٌ فيه ماعدا الأوزاعي(٣)، وممن تابعه:

١- يعقوب بن عطاء، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (٢٩٨١)، والبزار في مسنده (٥٢٠١).

٢- رباح بن أبي معروف، أخرج طريقه: الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٤٢٠٦).

٣- حجاج بن أرطأة، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (٢٥٨٧)، والطيالسي في مسنده (٢٧٧٨).

---

(١) مسند البزار (١١/ ٢١٤).

(٢) وسيأتي الكلام على روايته في الإعلال التالي بإذن الله.

(٣) تحفة الأشراف (٥/ ٩٢).

٤- ليث بن أبي سليم، أخرج طريقه: الطبراني في الكبير (١١٣٠٣).

٥- عبدالرحمن الأوزاعي، أخرج طريقه: البخاري في صحيحه (١٨٣٧)، والنسائي في الصغرى (٢٨٤١)، وفي الكبرى (٣١٨٩)، وأحمد في مسنده (٣٠٥٢).

وروى ابن جريج هذا الحديث عن عطاء مرسلاً، رواه عنه راويان هما:

١- سفيان بن حبيب، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣١٨٧).

٢- عيسى بنُ يونس أخرج طريقه: ابن أبي شيبة في مصنفه (١٢٩٥٧).

وتابع ابن جريج على روايته المرسلة راويان ثقتان هما:

١- يحيى بن أبي كثير، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣١٨٨).

٢- كامل بن العلاء، وصوّب طريقه: العقيلي في الضعفاء (٢/ ٣٠١).

وقد أعل العقيلي الرواية عن عطاء بذكر ابن عباس { ؛ فقال بعد أن أخرج الحديث من طريق كامل بن العلاء عن عطاء مرسلاً: والرواية عن ابن عباس في تزويج النبي ﷺ ميمونة وهو محرمٌ ثابتةٌ صحيحة من غير هذا الوجه[1].

ثانياً: لم أجد من أخرج حديث الضحاك عن ابن عباس { سوى النسائي في الكبرى (٣١٨٥).

وبهذا يتبيّن أنّ رواية بشر بن الحسن وهم منه على ابن جريج، وما بعدها من الأحاديث لا تعلق لها بحجامة الصائم؛ وإنّما ساقها النسائي لبيان ما فيها من وهم، والله أعلم.



---

(١) الضعفاء الكبير للعقيلي (٢/ ٣٠١).

(١٤٦) [٣٣٨٥-٣٣٩٢] حديث الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس { أنّ النبي ﷺ تزوج ميمونة وهو محرم.

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب الحجامة للصائم[1]، وقد أبان فيه عن اختلاف بين الوليد بن مسلم وعبدالقدوس بن الحجاج على الأوزاعي.

ذلك أنّه ابتدأ بقوله: **ذكر الاختلاف على الأوزاعي فيه.**

ثم أخرج الحديث من طريق الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير قال: حدثني عطاء قال: تزوج رسول الله ﷺ ميمونة وهو محرم.

ثم رواه من طريق أبي المغيرة عبدالقدوس بن الحجاج عن الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس { أنّ النبي ﷺ تزوج ميمونة وهو محرم، ثم قال النسائي: **تابعه ابن إسحاق.**

فرواه من طريقه عن أبان بن صالح عن مجاهد وعطاء عن ابن عباس { قال: قد كان رسول الله ﷺ تزوج ميمونة وهو محرم، ثم قال النسائي: **والمشهور عن عطاء عن ابن عباس أن النبي ﷺ احتجم وهو محرم.**

فرواه من طريق قتيبة بن سعيد عن سفيان بن عيينة عن عمرو عن طاوس وعطاء عن ابن عباس { أنّ النبي ﷺ احتجم وهو محرم.

ثم رواه من طريق محمد بن منصور عن سفيان عن عمرو عن عطاء عن ابن عباس { به، وعن عمرو عن طاوس عن ابن عباس { به.

ثم ساقه من طريق معقل بن عبيد الله عن عطاء عن ابن عباس { به.

ثم أورده من طريق أبي الزبير عن عطاء عن ابن عباس { به.

وهذا التصرف من النسائي صريح ببيان الاختلاف على الأوزاعي، والذي يظهر من سياق النسائي أنّه أراد أنّ يبيّن أنّ ذكر ابن عباس في حديث نكاح المحرم غير صحيح؛ بل دخل لرواته حديث في حديث، وذلك أخذاً مما يلي:

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٤٠٦).

١- أنه ساق الحديث عن الأوزاعي من روايته عن يحيى بن أبي كثير عن عطاء مرسلاً، ثم من روايته هو عن عطاء موصولاً ليُبيّن وهمه فيه.

٢- ذكره للخلاف السابق على ابن جريج؛ وإعلاله للطرق التي وصلته بذكر ابن عباس { .

٣- قوله: تابعه ابن إسحاق، والمتابع للأوزاعي حقيقة هو أبان بن صالح؛ إلا أنّ النسائي أراد أنّ يبيّن أنّ الحمل فيه على ابن إسحاق لا على أبان.

٤- ومما يدل أيضاً على تضعيفه وَصْلَ الحديثِ قولُهُ بعد ذكر حديث ابن إسحاق: **والمشهور عن عطاء عن ابن عباس أن النبي ﷺ احتجم وهو محرم.**

وبالنظر إلى الراويين المختلفين على الأوزاعي وهما الوليد بن مسلم وعبدالقدوس ابن الحجاج نجد ما يلي:

أمّا الوليد بن مسلم الدمشقي فثقةٌ؛ إلا أنّه شديد التدليس مع الصدق، فلا يُقبل من حديثه إلا ما صرّح فيه بالسماع[1]، قال عنه أحمد بن حنبل: ما رأيت من الشاميين أعقل من الوليد بن مسلم[2]، وقال مروان بن محمد: كان الوليد بن مسلم عالماً بحديث الاوزاعي[3]، ووثّقه أبو مسهر عبدالأعلى[4]،

والعجلي[5]، وقال أبو حاتمٍ: صالح الحديث[6].

قلت: وقد روى هذا الحديث بالعنعنة، ولم يُصرِّح بالسماع.

---

(١) ذكره ابن حجر في الطبقة الرابعة من المدلسين، وهم من لايقبل من رواياتهم إلا ما صرحوا فيه بالسماع، طبقات المدلسين (ص: ٥١).

(٢) تهذيب الكمال (٣١/ ٩٢).

(٣) الجرح والتعديل (٩/ ١٧).

(٤) تهذيب الكمال (٣١/ ٩٤).

(٥) الثقات (٢/ ٣٤٢).

(٦) الجرح والتعديل (٩/ ١٧).

وأمّا عبدالقدوس بن الحجاج فهو حمصي صدوقٌ، وثّقه العجلي[(١)]، والدارقطني[(٢)]، وقال أبو حاتمٍ: صدوقٌ، يكتب حديثه[(٣)]، وقال النسائي: ليس به بأسٌ[(٤)].

أمّا بالنسبة لطريق ابن إسحاق عن أبان بن صالح عن مجاهد وعطاء عن ابن عباس { .

فابن إسحاق صدوقٌ عند الأئمة، حجةٌ في المغازي والسير، قال شعبة: صدوقٌ في الحديث[(٥)]، وقال أحمد بن حنبل: وأما محمد بن إسحاق فيكتب عنه هذه الأحاديث يعني المغازي ونحوها، فإذا جاء الحلال والحرام أردنا قوماً هكذا، قال أحمد بن حنبل بيده وضم يديه وأقام أصابعه الإبهامين، وقال يحيى بن معين: ثقة ولكنه ليس بحجة[(٦)]، وقال مرةً: ليس به بأس، وقال أُخرى: ليس بذاك، ضعيفٌ، وقال أيضاً: سقيم ليس بالقوي[(٧)]، وقال أيضاً: لم يزل الناس يتقون حديثه، وقال أبو حاتم: ليس عندي في الحديث بالقوي، ضعيف الحديث، يكتب حديثه[(٨)].

قلت: ومع ذلك فهو مُدلِّسٌ، قال ابن حجر: صدوقٌ مشهورٌ بالتدليس عن الضعفاء والمجهولين وعن شر منهم، وصفه بذلك أحمد والدارقطني وغيرهما[(٩)].

وقد رواه هنا بالعنعنة، ولا يُقبل من حديثه إلاَّ ما صرَّح فيه بالسماع.

وبعد تخريج الحديث وتتبع طرقه تبيّن ما يلي:

---

(١) الثقات (٢/ ١٠٠).

(٢) تهذيب الكمال (١٨/ ٢٣٩).

(٣) الثقات (٢/ ١٠٠).

(٤) تهذيب الكمال (١٨/ ٢٣٩).

(٥) الجرح والتعديل (٧/ ١٩٢).

(٦) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٣/ ٢٤٧).

(٧) تاريخ ابن أبي خيثمة (٢/ ٣٢٤).

(٨) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧/ ١٩٤).

(٩) طبقات المدلسين (ص: ٥١).

أولاً: روى الأوزاعي الحديث عن عطاء عن ابن عباس { موصولاً، أخرج طريقه: البخاري في صحيحه (١٨٣٧)، والنسائي في الصغرى (٢٨٤١)، وفي الكبرى (٣١٨٩)، وأحمد في مسنده (٣٠٥٢).

والذي يظهر أنّ النسائي أراد أن يُبيّن أنّ الأوزاعي دخل له حديث في حديث، بدليل سياقه لحديث الأوزاعي عن يحي بن أبي كثير الآتي.

وتابع الأوزاعي على رفعه عن عطاء كلٌ من:

١- يعقوب بن عطاء، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (٢٩٨١)، والبزار في مسنده (٥٢٠١).

٢- رباح بن أبي معروف، أخرج طريقه: الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٤٢٠٦).

٣- حجاج بن أرطأة، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (٢٥٨٧)، والطيالسي في مسنده (٢٧٧٨).

٤- ليث بن أبي سليم، أخرج طريقه: الطبراني في الكبير (١١٣٠٣).

٥- عبدالملك بن جريج، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٣٢٧٣)، وفي الكبرى (٣١٨٦).

قلت: وكل من تابع الأوزاعي متكلم فيه سوى ابن جريج؛ والراجح عنه كما سبق في الخلاف الماضي: الطريق المرسلة.

ثانياً: روى الأوزاعي الحديث عن يحيى بن أبي كثير عن عطاء مرسلاً، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣١٨٨).

وتابع يحيى بن أبي كثير على روايته المرسلة عن عطاء راويان هما:

١- كامل بن العلاء، أخرج طريقه: العقيلي في الضعفاء (٢/ ٣٠١).

٢- ابن جريج، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣١٨٧)، وابن أبي شيبة في مصنفه (١٢٩٥٧).

ثالثاً: روى الحديث عن عطاء موصولاً بذكر ابن عباس بلفظ "احتجم وهو محرم"، ثلاثة رواة هم:

١- عمرو بن دينار، أخرج طريقه: البخاري في صحيحه (٥٦٩٥)، ومسلم في صحيحه (١٢٠٢)، وأبو داود في سننه (١٨٣٥)، والترمذي في جامعه (٨٣٩)، والنسائي في الصغرى (٢٨٤٦)، وفي الكبرى (٣١٩١)، وأحمد في مسنده (١٩٢٣).

٢- معقل بن عبيد الله، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣١٩٣).

٣- أبو الزبير محمد بن مسلم، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٨٤٥)، وفي الكبرى (٣١٩٤)، وأحمد في مسنده (٢٦٦٦)، والدارمي في مسنده (٢٨٤٥).

وبهذا يتبيّن أنّ الأصح في حديث عطاء في نكاح المحرم أنّه مرسلٌ.

قلت: وهذه الأحاديث التي ساق النسائي الخلاف فيها عن عطاء لا تعلق لها بباب الصيام؛ وإنّما ساقها النسائي ليُبيّن الوهم فيها بدخول حديث في حديث، والله أعلم.



(١٤٧) [٣٣٩٣-٣٣٩٧] حديث أبي رافع الصائغ قال: دخلت على أبي موسى ﵁ ليلاً وهو يحتجم، فقلت: ألا كان هذا نهاراً. قال: أهريق دمي وأنا صائم وقد سمعت رسول الله ﷺ يقول: " أفطر الحاجم والمحجوم ".

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب الحجامة للصائم(١)، وأبان فيه عن اختلافٍ بين الرواة على سعيد بن أبي عروبة.

ذلك أنّه ابتدأ بقوله: **ذكر اختلاف الناقلين لخبر أبي موسى في الحجامة للصائم.**

ثم أخرج الحديث من طريق روح بن عبادة عن سعيد بن أبي عروبة عن مطر الوراق عن بكر بن عبدالله المزني عن أبي رافع الصائغ قال: دخلت على أبي موسى ﵁ ليلاً وهو يحتجم، فقلت: ألا كان هذا نهاراً. قال: أهريق دمي وأنا صائم وقد سمعت رسول الله ﷺ يقول: "أفطر الحاجم والمحجوم"، ثم قال النسائي: **هذا خطأٌ، وقد وقفه حفصٌ.**

ثم رواه من طريق حفص بن عبدالرحمن عن سعيد عن مطر عن بكر بن عبدالله عن أبي رافع عن أبي موسى ﵁ أنّه قال...ولم يرفعه.

ثم رواه من طريق عبدالأعلى بن عبدالأعلى عن سعيد عن بعض أصحابه عن ابن بريدة عن أبي موسى ﵁ عن النبي ﷺ قال: "أفطر الحاجم والمحجوم".

ثم رواه من طريق سعيد بن عامر عن سعيد عن صاحب له عن عبدالله بن بريدة قال: دُخِلَ على أبي موسى بليل وهو يحتجم، فقيل له: لو كان هذا نهاراً قال إنّ رسول الله ﷺ قال: "أفطر الحاجم والمحجوم".

ثم رواه من طريق حفص بن عبدالرحمن عن سعيد بن أبي عروبة عن أبي مالك عن ابن بريدة قال: دخلت على أبي موسى ﵁ وهويحتجم ليلاً...فذكر القصة والحديث.

وهذا التصرف من النسائي صريح ببيان الاختلاف على سعيد بن أبي عروبة، ولم يُرجّح النسائي هنا بين الروايتين الموقوفة والمرفوعة عن سعيد عن مطر، ولم يظهر لي من

----

(١) السنن الكبرى (٤/ ٤٠٨).

سياقه ترجيحه لأحدهما، ولكن ظهر لي أنّ النسائي إنّما ساق الروايات الثلاث الأخيرة عن سعيد ليُبيّن أنّ الاختلاف فيها إنّما هو من سعيدٍ نفسه؛ فإنّه قد اختلط وطالت مدة اختلاطه، ثم هو مُدلِّس ولم يُصرح بالسماع في حديثه هذا، قال العجلي: سعيد بن أبي عروبة بصري ثقةٌ، وكان اختلط بأخرة[1]، وقال أبو حاتمٍ: سعيد بن أبي عروبة قبل أن يختلط ثقة[2]، وقال ابن حجر: وهو ممن اختلط، ووصفه النسائي وغيره بالتدليس[3].

أمّا الراوي عن ابن بريدة في الطريق الخامسة فهو عبيد الله بن الأخنس النخعي، أبو مالك، وهو ثقةٌ، وثّقه أحمد بن حنبل[4]، ويحيى بن معين[5]، وأبو داود السجستاني[6]، والنسائي[7]، وابن حبّان وقال: يُخطئ كثيراً[8].

وبالنظر إلى الرواة المختلفين على سعيد بن أبي عروبة وهم روح بن عبادة وحفص ابن عبدالرحمن وعبدالأعلى بن عبدالأعلى وسعيد بن عامر نجد ما يلي:

أمّا روح بن عبادة القيسي فثقةٌ، وسماعه من سعيد قبل الاختلاط[9]، وقد وثّقه العجلي[10]، وابن معين وزاد صدوقٌ، وقال أحمد بن حنبل: حديثه عن سعيدٍ صالحٌ[11]، وقال أبو حاتمٍ: صالح محله الصدق[12]، واختلف فيه قول النسائي

---

(١) الثقات (١/ ٤٠٣).

(٢) الجرح والتعديل (٤/ ٦٦).

(٣) قلت: وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثانية: وهي من احتمل الأئمة تدليسه، طبقات المدلسين (ص:٣١).

(٤) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص: ٣٣٢).

(٥) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: ١٣٩).

(٦) سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل (ص: ٢٧٠).

(٧) تهذيب الكمال (١٩/ ٦).

(٨) الثقات (٧/ ١٤٧).

(٩) سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل (ص: ٢٢٤).

(١٠) الثقات (١/ ٣٦٥).

(١١) الجرح والتعديل (٣/ ٤٩٨).

(١٢) الجرح والتعديل (٣/ ٤٩٨).

فقال: ثقةٌ[(١)][(٢)]، وقال أخرى: ليس بالقوي[(٣)].

وأمّا حفص بن عبدالرحمن البلخي فصدوقٌ مضطرب الحديث قاله أبو حاتمٍ[(٤)]، وقال النسائي: صدوقٌ[(٥)]، ووثّقه ابن حبّان[(٦)]، والحاكم[(٧)].

وأمّا عبدالأعلى بن عبدالأعلى فهو السامي البصري، وهو ثقةٌ، وثّقه يحيى بن معين[(٨)]، والعجلي[(٩)]، وأبو زرعة، وقال أبو حاتمٍ: صالح الحديث[(١٠)]، وقال النسائي: ليس به بأس[(١١)]، وقال ابن سعدٍ: لم يكن بالقوي في الحديث[(١٢)].

وأمّا سعيد بن عامر الضبعي فصدوقٌ، قاله أبو حاتمٍ، وقال: كان رجلاً صالحاً، وكان في حديثة بعض الغلط[(١٣)]، وقال البخاري: كثير الغلط[(١٤)]، ووثّقه ابن معين[(١٥)]، والعجلي[(١٦)].

---

(١) سير أعلام النبلاء (٦/ ٤٦٨).

(٢) قلت: وأحسب نقل الذهبي في السير وهماً منه.

(٣) السنن الكبرى (٣/ ٢٤٦).

(٤) الجرح والتعديل (٣/ ١٧٦).

(٥) تهذيب الكمال (٧/ ٢٤).

(٦) الثقات (٨/ ١٩٩).

(٧) سؤالات السجزي للحاكم (ص: ١٠١).

(٨) تاريخ ابن معين – رواية الدوري (٤/ ٨٣).

(٩) الثقات (٢/ ٦٨).

(١٠) الجرح والتعديل (٦/ ٢٨).

(١١) تهذيب الكمال (١٦/ ٣٦٢).

(١٢) الطبقات الكبرى (٧/ ٢١٣).

(١٣) الجرح والتعديل (٤/ ٤٩).

(١٤) العلل الكبير للترمذي (ص: ١٠٤).

(١٥) تهذيب الكمال (١٠/ ٥١٢).

(١٦) الثقات (١/ ٤٠١).

قلت: فما منهم إلا صدوقٌ وحالهم قريبٌ من بعض، فلا يمكن الترجيح من خلال الراوي.

وبعد تخريج الحديث تبيّن ما يلي:

أولاً: روى روح بن عبادة الحديث عن سعيد بن أبي عروبة عن مطر الوراق عن بكر بن عبدالله المزني عن أبي رافع الصائغ عن أبي موسى ﷺ مرفوعاً، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣١٩٥)، وابن الجارود في المنتقى (٣٨٧)، والبزار في مسنده (٣٠٨١)، والحاكم في مستدركه (١٥٦٧)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٤١٦).

ولم يتابع روحٌ على روايته، ولم يعتن بها أهل المصنفات مما يدل على وهمها، لا سيما وقد خالف الثقات عن سعيد كما سيأتي.

إلا أنّ علي بن المديني صحح حديث أبي رافع عن أبي موسى ﷺ مرفوعاً، قال عباسٌ العنبري: سمعت علي بن المديني يقول: قد صح حديث أبي رافع عن أبي موسى ﷺ أنّ النبي ﷺ قال: "أفطر الحاجم والمحجوم"[1].

ثانياً: روى حفص بن عبدالرحمن الحديث عن سعيد عن مطر عن بكر بن عبدالله عن أبي رافع عن أبي موسى ﷺ، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣١٩٦).

وتابع حفصاً على وقفه جمعٌ منهم:

١- عبدالوهاب بن عطاء الخفاف، أشار إلى روايته الدارقطني[2].

٢- عبدالرحمن بن عثمان البكراوي، أشار إلى روايته الدارقطني[3].

٣- محمد بن أبي عدي، أشار إلى روايته الدارقطني[4].

---

(١) المستدرك (١/ ٥٩٤).

(٢) علل الدارقطني (٧/ ٢٤٦).

(٣) علل الدارقطني (٧/ ٢٤٦).

(٤) علل الدارقطني (٧/ ٢٤٦).

وقد صوّب أحمد بن حنبل أنّ الحديث موقوفٌ على أبي موسى فقال: وحديث بكر عن أبي رافع خطأٌ لم يرفعه أحد[1].

وصوّب كذلك أبو حاتمٍ حديث أبي رافع عن أبي موسى في مقابل حديث سعيد عن أبي مالك. ورجّح أبو زرعة أيضاً حديث أبي رافعٍ عن أبي موسى، وسكتا جميعاً عن ترجيح وقْفِه مِنْ وَصْلِه[2].

وصوّب البزار أيضاً وقف الحديث؛ حيث روى الحديث من طريق روحٍ مرفوعاً ثم قال: وهذا الحديث قد رواه غير واحدٍ عن سعيد عن مطر عن بكر عن أبي رافع عن أبي موسى رضي الله عنه موقوفاً[3].

ورجَّح الدارقطني وقف الحديث على أبي موسى رضي الله عنه من طريق أبي رافعٍ، وحكم على طريق ابن بريدة بكونها غير محفوظة[4].

وتابع مطراً على وقفه قتادة بن دعامة، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٢٠٠).

ثالثاً: وقد روى سعيد الحديث بإسناد آخر اختلف فيه عليه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: روى عبدالأعلى الحديث عن سعيد عن بعض أصحابه عن ابن بريدة عن أبي موسى رضي الله عنه مرفوعاً، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣١٩٧).

وهي طريق ضعيفةٌ لجهالة الواسطة، وغير محفوظة أيضاً فلم يتابع سعيدٌ عليها.

الوجه الثاني: روى سعيد بن عامر الحديث عن ابن أبي عروبة عن صاحب له عن ابن بريدة، وصورته صورة المرسل، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣١٩٨).

وهي طريق ضعيفة لجهالة الواسطة بين سعيدٍ وابن بريدة.

---

(١) تنقيح التحقيق لابن عبدالهادي (٣/ ٢٧١).

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم (٣/ ٤٨).

(٣) مسند البزار (٨/ ٨٢).

(٤) علل الدارقطني (٧/ ٢٤٦).

الوجه الثالث: روى حفص بن عبدالرحمن الحديث عن سعيدٍ عن أبي مالك عن ابن بريدة عن أبي موسى رضي الله عنه، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣١٩٩).

وحكم الدارقطني على طريق ابن بريدة بكونها غير محفوظة[1].

وبهذا يتبيّن أنّ حديث روح بن عبادة المرفوع معلولٌ بحديث حفص بن عبدالرحمن ومن تابعه وهو موقوف، وقد أثر هذا الإعلال على الحديث؛ فالصواب أنّه موقوف، إلا أنّه لم يؤثر على استدلال النسائي في الباب، والله أعلم.



---

(١) علل الدارقطني (٧/ ٢٤٦).

(١٤٨) [٣٣٩٨، ٣٣٩٩] حديث بكر بن عبد الله عن أبي رافع قال: دخلت على أبي موسى ﷺ وهو يحتجم ليلاً فقلت: ألا كان هذا نهاراً، قال: تأمرني أن أهريق دمي وأنا صائم.

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب الحجامة للصائم[(١)]، وأبان فيه عن اختلافٍ بين قتادة بن دعامة وحميد الطويل على بكر بن عبدالله.

ذلك أنّه ابتدأ بقوله: **ذكر الاختلاف على بكر بن عبدالله المزني فيه.**

ثم أخرج الحديث من طريق شعبة بن الحجاج عن قتادة عن بكر بن عبدالله عن أبي رافع قال: دخلت على أبي موسى ﷺ وهو يحتجم ليلاً فقلت: ألا كان هذا نهاراً، قال: تأمرني أن أهريق دمي وأنا صائم، ثم قال النسائي: **خالفه حميد الطويل.**

فرواه من طريق بشر بن المفضل عن حميد عن بكر عن أبي العالية أنّه دخل على أبي موسى ﷺ - وهو أمير على البصرة - عند المغرب فوجده يأكل تمراً وكامخاً[(٢)]...الحديث.

وهذا التصرف من النسائي صريح ببيان الاختلاف على بكر بن عبدالله، ولم يُرجِّح النسائي بين الروايتين هنا، لكنّ سياقه يدل على ترجيح رواية قتادة، ودليل ذلك إخراجه الحديث آنفاً من طريق مطر الوراق عن بكر عن أبي رافع عن أبي موسى ﷺ.

وبالنظر إلى الراويين المختلفين على بكرٍ وهما قتادة وحميد نجد أنّهما ثقتان.

فأمّا قتادة بن دعامة السدوسي فثقةٌ باتفاق، قال أحمد بن حنبل: كان قتادة أحفظ أهل البصرة، لا يسمع شيئاً إلا حفظه، ووثّقه يحيى بن معين[(٣)]، العجلي[(٤)]؛ وابن سعد[(٥)].

وأمّا حميد فهو ابن أبي حميد الطويل، وقد اختلف في اسم أبيه على أقوال؛ فقيل

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٤١٠).

(٢) الكامخ: الذي يؤتدم به، معرّب، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (١/ ٤٣٠).

(٣) الجرح والتعديل (٧/ ١٣٥).

(٤) الثقات (٢/ ٢١٥).

(٥) الطبقات الكبرى (٧/ ٢٢٩).

عبدالرحمن، وقيل: داود، وقيل: تيرويه، وقيل غير ذلك[1]، وهو ثقةٌ، وثّقه يحيى بن معين[2]، والعجلي[3]، وأبو حاتمٍ[4]، والنسائي[5]، وابن حبّان[6].

وعليه فكلاهما ثقةٌ؛ فلا يمكن الترجيح من خلال الراوي.

وبعد تخريج الحديث تبيّن ما يلي:

أولاً: روى حميد الطويل الحديث عن بكر عن أبي العالية عن أبي موسى رضي الله عنه موقوفاً، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٢٠١)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٩٣٠٧).

ثانياً: روى قتادة الحديث عن بكر عن أبي رافع عن أبي موسى رضي الله عنه موقوفاً، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٢٠٠).

وتابعه مطرُ الوراق، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣١٩٦).

وقد تقدم في الخلاف السابق ذكر كلام أهل العلم في روايات هذا الحديث بما يُغني عن إعادته هنا، والله أعلم.



---

(١) التاريخ الكبير للبخاري (٢/ ٣٤٨).

(٢) الجرح والتعديل (٣/ ٢١٩).

(٣) الثقات (ص: ١٣٦).

(٤) الجرح والتعديل (٣/ ٢١٩).

(٥) التعديل والتجريح، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح (٢/ ٥٠٢).

(٦) الثقـات (٤/ ١٤٨).

(١٤٩) [٣٤٠٠-٣٤٠٨] حديث عكرمة عن ابن عباس { أنّ النبي ﷺ احتجم وهو صائمٌ.

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب الحجامة للصائم[1]، وأبان فيه عن اختلافٍ بين الرواة على عكرمة مولى ابن عباس.

ذلك أنّه ابتدأ بقوله: **ذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر عبدالله بن عباس: أنّ النبي ع احتجم وهو صائم.**

ثم أخرج الحديث من طريق الحسن بن زيد عن عكرمة عن ابن عباس { أنّ النبي ﷺ احتجم وهو صائمٌ.

ثم رواه من طريق عبدالله بن رجاء عن هشام بن حسّان عن عكرمة به.

ثم رواه من طريق عبدالوارث بن سعيد عن أيوب السختياني عن عكرمة به.

ثم من طريق وهيب بن خالد عن أيوب به.

ثم ساقه من طريق الحسين بن الوليد النيسابوري عن حماد بن زيد عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس { قال: احتجم رسول الله ﷺ وهو محرمٌ، واحتجم وهو صائمٌ.

ثم رواه من طريق عبيد الله بن عمر القواريري عن حماد بن زيد عن أيوب عن عكرمة أنّ رسول الله ﷺ احتجم وهو صائمٌ. مرسلٌ

ثم ساقه من طريق معمر بن راشد عن أيوب عن عكرمة به.

ثم رواه من طريق إسماعيل بن علية عن أيوب به.

ثم أورده من طريق جعفر بن ربيعة عن عكرمة به.

وهذا التصرف من النسائي صريح ببيان الاختلاف على عكرمة مولى ابن عباس { ، ولم يُرجِّح النسائي بين الروايات هنا، ولكن سياقه يدل على ترجيح رواية الإرسال، فقد ذكر الروايات التي وصلته ثم أعقبها بالروايات المرسلة، ثم أعقب ذلك بذكره عن بقية تلاميذ ابن عباس { كما سيأتي وفي كل مرةٍ يُعِل الطريق الموصولة،

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٤١١).

وهذا يدل على أنّه يرى أنّ الصواب في وصل الحديث عن ابن عباس { إنّما هو بلفظ " احتجم وهو محرم "، وأمّا لفظ " احتجم وهو صائم " فالذي يظهر أنّه يراها مرسلة عنه، والله أعلم.

قلت: وقد روي هذا الحديث عن ابن عباس { على أربعة أوجه هي:

الوجه الأول: احتجم وهو محرم، واحتجم وهو صائم.

الوجه الثاني: احتجم وهو محرم.

الوجه الثالث: احتجم وهو صائم.

الوجه الرابع: احتجم وهو محرم صائم.

فأمّا احتجامه وهو محرم فلا خلاف فيه، وفي البقية خلاف بين العلماء على ما يأتي إن شاء الله.

وبالنظر إلى الرواة المختلفين على عكرمة وهم الحسن بن زيد وهشام بن حسّان وأيوب السختياني وجعفر بن ربيعة نجد ما يلي:

أمّا الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه فضعّفه يحيى بن معين[1]، وقال ابن عدي: يروي عن أبيه وعكرمة أحاديث معضلة، وأحاديثه عن أبيه أنكر مما رواه عن عكرمة[2]، ووثّقه العجلي[3]، وابن حبّان[4].

وأمّا هشام بن حسّان فثقةٌ، قال أحمد بن حنبل: لا بأس به، وما تكاد تنكر عليه شيئاً[5]، وقال يحيى بن معين: ثقة[6]، وقال مرةً: لا بأس به[7]، وقال أبو حاتم:

---

(١) ميزان الاعتدال (١/ ٤٩٢).

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال (٣/ ١٧٢.

(٣) الثقات (١/ ٢٩٤).

(٤) الثقات (٦/ ١٦٠).

(٥) تهذيب الكمال (٣٠/ ١٩٠).

(٦) تاريخ ابن معين، برواية الدارمي (٢٢٣).

(٧) الجرح والتعديل (٩/ ٥٥).

صدوقٌ[1]، وقال العجلي: بصريٌ ثقةٌ حسنُ الحديث[2].

وأمّا أيوب فهو ابن أبي تميمة السختياني، واسم أبي تميمة كيسان، وهو ثقةٌ باتفاق، قال علي بن المديني: ثبتٌ[3]، وقال يحيى بن معين: ثقةٌ صالحٌ صدوق[4]، ووثّقه أبو حاتمٍ[5]، والنسائي وزاد: ثبتٌ[6].

وأمّا جعفر بن ربيعة فهو الكندي، أبو شرحبيل المصري، وثّقه أحمد بن حنبل[7]، والعجلي[8]، والنسائي[9]، وابن سعد[10]، وقال أبو زرعة: صدوقٌ[11].

وعليه فكلهم ثقات ماعدا الحسن بن زيد ففيه خلاف، والأقرب أنّه صدوقٌ.

قلت: وقد حصل في هذا الحديث اختلافٌ بين الرواة على عكرمة في ألفاظه، وفي وصله وإرساله، وفيما يلي ذكر من رواه عن عكرمة، وذكر ما حصل على بعضهم من اختلاف في الألفاظ وفي الوصل والإرسال:

أولاً: روى الحسن بن زيدٍ الحديث عن عكرمة عن ابن عباس { مرفوعاً، ولم يختلف عليه فيه، فرواه بلفظ " احتجم وهو صائم "، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٢٠٢)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٤٤٠).

---

(١) الجرح والتعديل (٩/ ٥٥).

(٢) الثقات (٢/ ٣٢٨)

(٣) الجرح والتعديل (٢/ ٢٥٦).

(٤) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز (١/ ٩٨).

(٥) الجرح والتعديل (٢/ ٢٥٦).

(٦) تهذيب الكمال (٣/ ٤٦٣).

(٧) الجرح والتعديل (٢/ ٤٧٨).

(٨) الثقات (١/ ٢٦٨).

(٩) تهذيب الكمال (٥/ ٣١).

(١٠) الطبقات الكبرى (٧/ ٥١٤).

(١١) الجرح والتعديل (٢/ ٤٧٨).

ثانياً: روى هشام بن حسّان الحديث عن عكرمة عن ابن عباس { مرفوعاً، واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: روي عنه بلفظ " احتجم وهو صائمٌ "، ولم يروه عنه بهذا اللفظ إلا عبدالله بن رجاء الغُدَّاني - بحسب ما وقفت عليه -، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٢٠٣).

الوجه الثاني: روي عنه بلفظ " احتجم وهو محرم "، وقد رواه عنه هكذا الكثرة الكاثرة من أصحابه، فمنهم:

١- يحيى بن سعيد القطّان، أخرج طريقه: ابن حبّان في صحيحه (٣٩٥٠).

٢- يزيد بن هارون، أخرج طريقه: أبو داود في سننه (١٨٣٦)، وأحمد في مسنده (٢١٠٨).

٣- روح بن عبادة، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (٣٥٢٣).

٤- محمد بن عبدالله الأنصاري، أخرج طريقه: البخاري في صحيحه (٥٦٩٩)، وأحمد في مسنده (٢٣٥٥).

٥- محمد بن أبي عدي، أخرج طريقه: البخاري في صحيحه (٥٧٠٠).

٦- محمد بن سواء، أخرج طريقه: البخاري - تعليقاً - في صحيحه (٥٧٠١).

٧- محاضر بن المورع، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٧٥٥٥).

٨- محمد بن جعفر، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (٢١٠٨).

ثالثاً: روى أيوب السختياني الحديث عن عكرمة، واختلف عليه على أربعة أوجه:

الوجه الأول: روي عنه على التفصيل بلفظ " احتجم وهو محرم، واحتجم وهو صائم " موصولاً بذكر ابن عباس { ، وقد رواه عنه هكذا:

١- وهيب بن خالد، أخرج طريقه: البخاري في صحيحه (١٩٣٨).

٢- حمّاد بن زيد، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٢٠٦).

الوجه الثاني: روي على الجمع بلفظ " احتجم وهو محرمٌ صائمٌ " موصولاً بذكر

ابن عباس { أيضاً، وقد رواه عنه هكذا:

عبدالوارث بن سعيد، أخرج طريقه: الترمذي في جامعه (٧٧٥).

الوجه الثالث: روي بلفظ " احتجم وهو صائمٌ " موصولاً بذكر ابن عباس { ، وقد رواه عنه هكذا:

١- عبدالوارث بن سعيد، أخرج طريقه: البخاري في صحيحه (١٩٣٩)، وأبو داود في سننه (٢٣٧٢)، والنسائي في الكبرى (٣٢٠٤)، وابن حبّان في صحيحه (٣٥٣١)، والحاكم في مستدركه (١٥٦٦)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٤٣٨).

٢- وهيب بن خالد، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٢٠٥)، والطبراني في الكبير (١١٨٦٠).

الوجه الرابع: بلفظ " احتجم وهو صائمٌ " مرسلاً ليس فيه ابن عباس { ، وقد رواه عنه:

١- حمّاد بن زيد، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٢٠٧).

٢- معمر بن راشد، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٢٠٨)، وعبدالرزاق في مصنفه (٧٥٣٦).

٣- إسماعيل بن علية، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٢٠٩)[1]، وابن أبي شيبة في مصنفه (٩٣١٥).

رابعاً: رواه جعفر بن ربيعة عن عكرمة، وقد اختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: رواه الليث عنه موصولاً بذكر ابن عباس { بلفظ " احتجم وهو صائمٌ "، أخرج طريقه: الطبراني في الكبير (١٢٠٢٤).

الوجه الثاني: رواه يحيى بن أيوب عنه مرسلاً بلفظ " احتجم وهو صائمٌ "، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٢١٠).

---

(١) زاد النسائي في روايته: احتجم وهو محرم.

خامساً: رواه النضر بن عربي الباهلي عن عكرمة موصولاً بلفظ " احتجم وهو صائمٌ محرمٌ "، أخرج طريقه: الطبراني في الكبير (١١٦٦٥).

سادساً: رواه عن عكرمة عن ابن عباس { موصولاً بلفظ " احتجم وهو محرم " ثلاثة رواة هم:

١- هلال بن خبّاب، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (٣٥٤٧).

٢- عاصم الأحول، أخرج طريقه: الطبراني في الكبير (١١٩١٥).

٣- خالد الحذاء، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (٣٢٨٢)، والطبراني في الكبير (١١٩٧٣)[1].

قلت: ومما سبق يتبيّن ما يلي:

أولاً: أنّ ثلاثة من أصحاب عكرمة رووه عنه بلفظ " احتجم وهو محرم "، وهم عاصم الأحول وخالد الحذاء وهلال بن خباب.

ثانياً: أنّ اثنين من أصحاب عكرمة قد رووه بلفظ " احتجم وهو صائم "، وهما النضر بن عربي والحسن بن زيد.

ثالثاً: أنّ ثلاثةً من أصحاب عكرمة قد اختلف عليهم وهم:

١- جعفر بن ربيعة، ولم يروه عنه إلا راويان أحدهما وصله والآخر أرسله.

٢- أيوب السختياني، رواه عنه خمسة من الرواة، اثنان وصلاه، واثنان أرسلاه، والثالث اختلف عليه.

٣- هشام بن حسّان، رواه عنه تسعة من الرواة، واحد ذكره بلفظ الصيام، والآخرون ذكروه بلفظ " احتجم وهو محرم ".

وبهذا يتضح أنّ رواية عكرمة فيها اختلاف بين الرواة، مع أنّ الناظر في هذا الاختلاف يرى أنّ أربعةً من أصحاب عكرمة قد رووه بلفظ " احتجم وهو محرم "،

---

(١) سقط من مطبوع الطبراني الكبير ذكر خالد الحذاء.

فلهم الغلبة، وأقوى ما يعارضهم رواية أيوب وفيها اختلاف في الوصل والإرسال، وعليه فيطلب الترجيح من خارج؛ فوجدنا أنّه قد رواه ثلاثةٌ من ثقات أصحاب ابن عباس { بلفظ " احتجم وهو محرم "، وهم:

الأول: عطاء بن أبي رباح، وقد رواه عنه:

١- عمرو بن دينار، أخرج طريقه: البخاري في صحيحه (٥٦٩٥)، ومسلم في صحيحه (١٢٠٢)، وأبو داود في سننه (١٨٣٥)، والترمذي في جامعه (٨٣٩)، والنسائي في الصغرى (٢٨٤٦)، وفي الكبرى (٣١٩١)، وأحمد في مسنده (١٩٢٣).

٢- معقل بن عبيد الله، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣١٩٣).

٣- أبو الزبير محمد بن مسلم، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٨٤٥)، وفي الكبرى (٣١٩٤)، وأحمد في مسنده (٢٦٦٦)، والدارمي في مسنده (٢٨٤٥).

الثاني: طاوس بن كيسان، وقد رواه عنه عمرو بن دينار، أخرج طريقه: البخاري في صحيحه (٥٦٩٥)، ومسلم في صحيحه (١٢٠٢)، وأبو داود في سننه (١٨٣٥)، والترمذي في جامعه (٨٣٩)، والنسائي في الصغرى (٢٨٤٦)، وفي الكبرى (٣١٩١)، وأحمد في مسنده (١٩٢٣).

الثالث: سعيد بن جبير، أخرج طريقه: الدارمي في مسنده (١٨٦٠)، والدارقطني في سننه (٢٥١٢).

تنبيهات:

الأول: قال ابن عبدالهادي: فأما احتجامه وهو محرمٌ فمجمع على صحته، واختلف في صحة احتجامه وهو صائم، فضعفه يحيى بن سعيد القطان وأحمد بن حنبل وغيرهما من الأئمة، وصححه البخاري والترمذي وغيرهما.

قال مهنا: سألت أحمد بن حنبل عن حديث ابن عباس أنّ النبي ﷺ احتجم وهو صائم محرمٌ. فقال: ليس فيه صائمٌ، إنّما هو محرمٌ. قلت: من ذكره. قال: سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عطاء وطاوس عن ابن عباس { أنّ النبي ﷺ احتجم وهو محرم، وروح عن زكريا بن إسحاق عن عمرو عن طاوس عن ابن عباس { مثله،

وعبدالرزاق عن معمر عن ابن خثيم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس { مثله: احتجم النبي ﷺ وهو محرم. قال أحمد: هؤلاء أصحاب ابن عباس لا يذكرون صياماً[1].

الثاني: أيد شيخ الإسلام ابن تيمية وهم الرواية في حجامة الصائم، فقال بعد أن ذكر كلام مُهَنا السابق عن الإمام أحمد: وهذا الذي ذكره الإمام أحمد هو الذي اتفق عليه الشيخان البخاري ومسلم، ولهذا أعرض مسلم عن الحديث الذي ذكر حجامة الصائم ولم يُثْبِت إلا حجامة المحرم[2].

الثالث: نفى ابن القيم صحة أحاديث حجامة الصائم فقال: والمقصود أنّه لم يصح عنه ﷺ أنّه احتجم وهو صائم[3].

وبهذا يتبيّن أنّ الصواب في حديث عكرمة وَهْمُ لفْظِ الحِجَامَة للصائم، بهذا حكم أحمد وغيره بناءً على أنّ الثقات من أصحاب ابن عباس { لا يذكرونها، وصححها البخاري والترمذي بناءً على ثبوتها عن عكرمة، والله أعلم.



---

(١) تنقيح التحقيق لابن عبدالهادي (٣/ ٢٧٤).

(٢) مجموع الفتاوى (٢٥/ ٢٥٣).

(٣) زاد المعاد في هدي خير العباد (٢/ ٥٩).

(١٥٠) [٣٤٠٩-٣٤١٣] حديث مقسم عن ابن عباس { " احتجم رسول الله ﷺ وهو صائمٌ ".

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب الحجامة للصائم[1]، وأبان فيه عن تضعيفه لحديثي يزيد بن أبي زياد والحكم بن عتيبة عن مقسم عن ابن عباس { .

ذلك أنّه أخرج الحديث من طريق بهز بن أسد عن شعبة عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس { قال: احتجم رسول الله ﷺ وهو صائمٌ.

ثم رواه من طريق خالد بن الحارث عن شعبة عن يزيد بن أبي زياد عن مقسم عن ابن عباس { قال: احتجم رسول الله ﷺ وهو صائمٌ، ثم قال النسائي: **جمع الحديثين محمد بن جعفر.**

فرواه من طريقه عن شعبة عن يزيد - وهو ابن أبي زياد - عن مقسم عن ابن عباس { قال: احتجم رسول الله ﷺ محرماً صائماً.

ثم رواه من طريقه عن شعبة عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس { أنّ النبي ﷺ احتجم صائماً محرماً. ثم قال النسائي: **يزيد بن أبي زياد لا يحتج بحديثه، والحكم لم يسمعه من مقسم.**

ثم رواه من طريق شريك بن عبدالله النخعي عن خصيف بن عبدالرحمن عن مقسم عن ابن عباس { به.

وهذا إعلالٌ صريحٌ من النسائي لطريقي الحديث عن مقسمٍ؛ فأمّا حديث يزيد بن أبي زياد فأعله النسائي بضعفه وعدم الاحتجاج بحديثه، وأمّا حديث الحكم بن عتيبة فأعله النسائي بكونه لم يسمعه من مقسم، وقد أتبعهما النسائي بطريق خصيف عن مقسم عن ابن عباس { وخصيفٌ ضعيف كذلك كما سيأتي في الكلام على روايته.

وبالنظر إلى الرواة عن مقسم وهم يزيد بن أبي زياد والحكم بن عتيبة وخصيف بن عبدالرحمن نجد ما يلي:

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٤١٣).

أمّا يزيد بن أبي زياد الكوفي مولى بني هاشمٍ فضعيفٌ ولا يُحتج بحديثه، قال أحمد ابن حنبل: لم يكن بالحافظ؛ ليس بذاك[1]، وقال يحيى بن معين: ليس بالقوي[2]، وقال مرةً: لا يحتج بحديثه[3]، وقال الجوزجاني: سمعتهم يضعفون حديثه[4]، وقال أبو حاتمٍ: ليس بالقوي، وقال أبو زرعة: كوفيٌ لينٌ، يكتب حديثه ولا يحتج به[5]، وقال النسائي: ليس بالقوي[6]، وقال مرةً: لا يحتج بحديثه[7]، وقال ابن حبّان: صدوقٌ إلا أنّه لما كبر ساء حفظه وتغير؛ فكان يتلقن ما لقن فوقع المناكير في حديثه من تلقين غيره إياه وإجابته فيما ليس من حديثه لسوء حفظه؛ فسماع من سمع منه قبل دخوله الكوفة في أول عمره سماع صحيحٌ، وسماع من سمع منه في آخر قدومه الكوفة بعد تغير حفظه وتلقنه ما يلقن سماعٌ ليس بشيء[8]، وقال العجلي: كوفى ثقة جائز الحديث وكان بأخرة يُلقن[9]، وقال الذهبي: صدوق رديء الحفظ لم يُترك[10].

قلت: ومحصل كلام أهل العلم فيه عدم الاحتجاج بحديثه؛ لسوء حفظه وتغيره، خاصةً إذا خالف الثقات، أمّا قول العجلي ومن وافقه فيه فيُحمل على أول أمره، أو على مالم يُخالِف فيه الثقات.

وأمّا الحكم بن عتيبة فثقةٌ، قال عبدالرحمن بن مهدي: الحكم بن عتيبة ثبتٌ ثقةٌ،

---

(١) الجرح والتعديل (٩/ ٢٦٥).

(٢) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: ٩٣).

(٣) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٤/ ٥٩).

(٤) أحوال الرجال (ص: ١٥١).

(٥) الجرح والتعديل (٩/ ٢٦٥).

(٦) الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: ١١١).

(٧) السنن الكبرى (٣/ ٣٤٣)

(٨) المجروحين لابن حبان (٣/ ١٠٠).

(٩) الثقات (٢/ ٣٦٤).

(١٠) الكاشف (٢/ ٣٨٢).

ولكن يَختَلِف - يعني - حديثه[(١)]، ووثّقه يحيى بن معين[(٢)]، وأبو حاتم[(٣)]، والنسائي وزاد: ثبتٌ[(٤)]، وكذا العجلي[(٥)]، وقال ابن سعد: وكان الحكم بن عتيبة ثقةً فقيهاً عالماً عالياً رفيعاً كثير الحديث[(٦)].

قلت: إلا أنّ سماعه لهذا الحديث من مقسم لا يصح نص على ذلك شعبة؛ فحديثه بهذا الاعتبار منقطعٌ، قال أحمد بن حنبل حدثنا يحيى قال شعبة: لم يسمع الحكم حديث مقسم في الحجامة والصيام من مقسم[(٧)]، وقال علي بن المديني سمعت يحيى يقول: كان شعبة يقول: أحاديث الحكم عن مقسم كتابٌ إلا خمسة أحاديث، قلتُ ليحيى: عدّها شعبةُ. قال: نعم. قلت ليحيى: وما هي. قال: حديث الوتر وحديث القنوت وحديث عزمة الطلاق وجزاء مثل ما قتل من النعم والرجل يأتي امرأته وهي حائض. والحجامة للصائم ليس بصحيح[(٨)].

وأمّا خصيف بن عبدالرحمن الجزري فمختلف فيه، قال يحيى بن سعيد: كنا تلك الأيام نجتنب حديث خصيف، وما كتبت عن خصيف بالكوفة شيئاً إنّما كتبت عن خصيف بأخرة[(٩)]، وقال أحمد بن حنبل: ليس بحجة ولا قوي في الحديث[(١٠)]، وقال أبو

---

(١) الجرح والتعديل (٣/ ١٢٤).

(٢) تهذيب الكمال (٧/ ١١٩).

(٣) الجرح والتعديل (٣/ ١٢٤).

(٤) تهذيب الكمال (٧/ ١١٩).

(٥) الثقات (١/ ٣١٢).

(٦) الطبقات الكبرى (٦/ ٣٢٤).

(٧) التاريخ الأوسط (١/ ٢٩٣).

(٨) أخبار المكيين من تاريخ ابن بي خيثمة (ص: ٢٩٧).

(٩) الجرح والتعديل (٣/ ٤٠٣).

(١٠) تهذيب الكمال (٨/ ٢٥٨).

حاتمٍ: صالحٌ يُخَلِّط، وتُكُلم في سوء حفظه[1]،

وقال النسائي: ليس بالقوي[2]، وقال مرةً: ضعيفٌ[3]، وقال ابن حبّان: تركه جماعة من أئمتنا واحتج به جماعة آخرون. وكان خصيف شيخاً صالحاً فقيهاً عابداً، إلا أنّه كان يخطىءُ كثيراً فيما يروي وينفرد عن المشاهير بما لا يتابع عليه. وهو صدوق في روايته إلا أنّ الإنصاف في أمره قبول ما وافق الثقات من الروايات وترك ما لم يتابع عليه، وإن كان له مدخل في الثقات وهو ممن أستخير الله فيه[4]، وقال يحيى بن معين: صالحٌ[5]، وقال مرةً: ليس به بأسٌ، ووثقه في روايةٍ[6]، ووثقه أبو زرعة[7]، والعجلي[8].

قلت: والأقرب أنّه صدوقٌ سيء الحفظ، وقد أنصف القول فيه ابن حبّان، وهنا نراه قد خالف الثقات من أصحاب ابن عباس { .

أمّا تخريج الحديث فعلى النحو التالي:

أولاً: روى يزيد بن أبي زياد الحديث عن مقسم عن ابن عباس { ، أخرج طريقه: أبو داود في سننه (٢٣٧٣)، والترمذي في جامعه (٧٧٧)، والنسائي في الكبرى (٣٢١٢)، (٣٢١٣)، وابن ماجه في سننه (١٦٨٢)، وأحمد في مسنده (١٨٤٩)، وعبدالرزاق في مصنفه (٧٥٤١).

ثانياً: روى الحكم الحديث عن مقسم عن ابن عباس { ، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٢١١)، (٣٢١٤)، وأحمد في مسنده (٢١٨٦)، والطيالسي في مسنده

---

(١) الجرح والتعديل (٣/ ٤٠٣).
(٢) الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: ٣٧).
(٣) السنن الكبرى (٣/ ٣٦٥).
(٤) المجروحين لابن حبان (١/ ٢٨٧).
(٥) الجرح والتعديل (٣/ ٤٠٣).
(٦) تهذيب الكمال (٨/ ٢٥٩).
(٧) الجرح والتعديل (٣/ ٤٠٣).
(٨) الثقات (١/ ٣٣٥).

(٢٨٢١)، وابن الجارود في المنتقى (٣٨٨).

ثالثاً: روى خصيف الحديث عن مقسم عن ابن عباس { ، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٢١٥).

تنبيـــــه: قال البخاري: حدثني محمد بن مقاتل أبو الحسن قال أخبرنا أحمد قال حدثنا يحيى قال شعبة: لم يسمع الحكم حديث مقسم في الحجامة والصيام من مقسم، وقال غيره لم يكن النبي ﷺ محرماً في رمضان إنّما خرج في الحج في ذي القعدة واعتمر أربع عمر كلها في ذي القعدة والمتطوع له أن يحتجم ويفطر إلا أن يكون فرضاً، ولم يتبين أن النبي ﷺ عليه فرض[1].

فثبت بهذا صحة رأي النسائي في ضعف الحديث؛ فيزيد لا يُحتج بروايته، وقد خالف في روايته عن مقسم ثقات أصحاب ابن عباس { ، وأمّا الحكم فروايته عن مقسم لهذا الحديث لا تصح لأنّه لم يسمعه منه؛ إنّما هو كتاب لا يُدرى ضبطه وصحته.

وعليه فلا يصح الحديث من طريق مقسم في حجامة الصائم، والله أعلم.



---

(١) التاريخ الأوسط (١/ ٢٩٣).

(١٥١) [٣٤١٤، ٣٤١٥] حديث سعيد بن جبير عن ابن عباس { " احتجم رسول الله ﷺ وهو صائمٌ ".

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب الحجامة للصائم(١)، وأبان فيه عن اختلافٍ بين سفيان الثوري وأبي هاشم الرماني على حمّاد بن أبي سليمان.

ذلك أنّه أخرج الحديث من طريق قبيصة بن عقبة عن سفيان الثوري عن حماد بن أبي سليمان عن سعيد بن جبير عن ابن عباس { أنّ النبي ﷺ احتجم وهو صائمٌ، ثم قال النسائي: **هذا خطأٌ؛ لا نعلم أحداً رواه عن سفيان غير قبيصة، وقبيصة كثير الخطأ، وقد رواه أبو هاشم عن حماد مرسلاً.**

ثم رواه من طريق خلف بن خليفة عن أبي هاشم الرماني عن حماد بن أبي سليمان أنّ النبي ﷺ احتجم وهو صائمٌ.

وهذا التصرف من النسائي صريح ببيان الاختلاف على حمّاد بن أبي سليمان، وقد رجّح النسائي رواية الإرسال وبين أنّ الحمل في رواية الوصل على الراوي عن الثوري وهو قبيصة بن عقبة.

وبالنظر إلى الراويين المختلفين على حمّاد وهما سفيان الثوري وأبي هاشم الرماني نجد أنّهما ثقتان.

فأمّا سفيان الثوري فإمام متفق على إمامته، وقد سبقت ترجمته(٢).

وأمّا أبو هاشم الرماني فاسمه يحيى بن دينار، وهو ثقةٌ، وثّقه أحمد بن حنبل(٣)، ويحيى بن معين(٤)، وأبو زرعة الرازي(٥)، والنسائي(٦)، وقال أبو حاتمٍ: كان فقيهاً،

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٤١٤).

(٢) في الإعلال رقم (٩).

(٣) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبدالله (٢/ ٣٦٥).

(٤) تهذيب الكمال (٣٤/ ٣٦٣).

(٥) الجرح والتعديل (٩/ ١٤٠).

(٦) تهذيب الكمال (٣٤/ ٣٦٣).

وكان صدوقاً[(١)].

وقد حَمَّل النسائي وغيره الخطأ في هذا الحديث الراوي عن الثوري وهو قبيصةَ بن عقبة السوائي.

وقبيصة صدوقٌ إلا أنّه ضُعِّف في الثوري، قال حنبل: قلت لأبي عبدالله: فما قصة قبيصة في سفيان. فقال أبو عبدالله: كان كثير الغلط. قلت: فغير هذا. قال: كان صغيراً لا يضبط. قلت: فغير سفيان. قال: كان قبيصة رجلاً صالحاً ثقةً لا بأس به[(٢)]، وقال يحيى ابن معين: قبيصة ثقةٌ في كل شيء إلا في حديث سفيان؛ فإنّه سمع منه وهو صغير[(٣)]، وقال أبو داود: كان لا يحفظ ثم حفظ بعد[(٤)]، وقال أبو حاتمٍ: صدوقٌ[(٥)]، وقال النسائي: ليس به بأسٌ[(٦)]، ووثّقه العجلي[(٧)].

أمّا تخريج الحديث فعلى النحو التالي:

أولاً: روى قبيصة بن عقبة الحديث عن الثوري عن حماد عن سعيد بن جبير عن ابن عباس { ، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٢١٦).

وقد خطّأ الإمامان أحمد بن حنبل ويحيى بن معين حديث قبيصة هذا عن الثوري؛ وبيّنا أنّ الوهم منه، قال مهنا: سألت أحمد عن حديث قبيصة عن سفيان عن حماد عن سعيد بن جبير عن ابن عباس { : احتجم رسول الله ﷺ صائماً محرماً. فقال: هو خطأ من قبل قبيصة.

وسألت يحيى عن قبيصة بن عقبة، فقال: رجل صدق، والحديث الذي يحدث به

(١) الجرح والتعديل (٩/ ١٤٠).

(٢) تهذيب التهذيب (٨/ ٣٤٨).

(٣) تهذيب التهذيب (٨/ ٣٤٨).

(٤) سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل (ص: ٢٠٦).

(٥) الجرح والتعديل (٧/ ١٢٦).

(٦) تهذيب الكمال (٢٣/ ٤٨٧).

(٧) الثقات (٢/ ٢١٤).

عن سفيان عن سعيد بن جبير خطأ من قبله.

قال أحمد في كتاب الأشجعي: عن سعيد بن جبير مرسلاً: أنّ النبي ﷺ احتجم وهو محرمٌ، ولا يذكر فيه صائماً[(١)].

ولم ينفرد به قبيصة كما ظنّ النسائي فقد تابعه معاويةُ بن هشام القصّار، أخرج طريقه: الطبراني في الكبير (١٢٣٩١).

قلت: إلا أنّ القصار لا يختلف عن قبيصة كثيراً؛ فهو صدوقٌ ربما وهم، قال أحمد ابن حنبل: كثير الخطأ[(٢)]، وقال يحيى بن معين: صالح وليس بذاك، وقال أبو حاتم: صدوقٌ[(٣)]، وقال الدارقطني: ليس بالقوي[(٤)]، وذكره ابن حبّان في ثقاته وقال: ربما أخطأ[(٥)]، ووثّقه العجلي[(٦)]، وأبو داود[(٧)]، وقال ابن عدي: وقد أغرب عن الثوري بأشياء وأرجو أنه لا بأس به[(٨)].

ثانياً: روى أبو هاشم الرماني الحديث عن حماد مرسلاً، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٢١٧).

وبهذا يتبيّن أنّ رواية الثوري معلولة برواية أبي هاشم الرماني؛ فالصواب أنّ الحديث مرسلٌ من هذا الوجه، إلا أنّ هذا الإعلال لم يؤثر على استدلال النسائي في الباب، والله أعلم.



---

(١) زاد المعاد في هدي خير العباد (٢/ ٥٩).

(٢) تهذيب التهذيب (١٠/ ٢١٨).

(٣) الجرح والتعديل (٨/ ٣٨٥).

(٤) سؤالات السلمي للدارقطني (ص: ٢٧٧).

(٥) الثقات (٩/ ١٦٧).

(٦) الثقات (٢/ ٢٨٥).

(٧) تهذيب الكمال (٢٨/ ٢٢٠).

(٨) الكامل في ضعفاء الرجال (٨/ ١٤٨).

(١٥٢) [٣٤١٦، ٣٤١٧] حديث ميمون بن مهران عن ابن عباس { " احتجم رسول الله ﷺ وهو محرمٌ صائمٌ ".

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب الحجامة للصائم[١]، وأبان فيه عن نكارة حديث رواه محمد بن عبدالله الأنصاري عن حبيب بن الشهيد.

ذلك أنّه أخرج الحديث من طريق محمد بن عبدالله الأنصاري عن حبيب بن الشهيد عن ميمون بن مهران عن ابن عباس { أنّ رسول الله ﷺ احتجم وهو محرمٌ صائمٌ. ثم قال النسائي: **هذا منكرٌ، لا نعلم أحداً رواه عن حبيب غير الأنصاري، ولعله أراد أنّ النبي ﷺ تزوج ميمونة.**

ثم رواه من طريق سفيان بن حبيب عن حبيب بن الشهيد عن ميمون بن مهران عن يزيد بن الأصم أنّ رسول الله ﷺ تزوج ميمونة وهو محلٌ.

وهذا التصرف من النسائي صريح بنكارة حديث الأنصاري عن حبيب بن الشهيد في حجامة المحرم، وقد أعله النسائي بالنكارة لكونه لم يتابع عليه، وأنّه وهم فيه؛ إذ دخل له حديث في حديث، وبيّن أنّ الصواب في الرواية حديث الزواج من ميمونة وهو محرمٌ، فساقه من طريق سفيان بن حبيب عن حبيب بن الشهيد عن ميمون بن مهران عن يزيد بن الأصم به.

وبالنظر إلى الراوي عن حبيب وهو محمد بن عبدالله الأنصاري نجد أنّه صدوقٌ، قال أحمد بن حنبل: ما كان يضع الأنصاري عند أصحاب الحديث إلا النظر في الرأي، وأما السماع فقد سمع[٢]، وقال يحيى بن معين: ثقةٌ، وقال أبو حاتم: صدوق ثقة[٣]، وقال أبو داود: تغير تغيراً شديداً، وقال النسائي: ليس به بأس[٤]، وقال الذهبي: ما

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٤١٥).

(٢) الضعفاء الكبير للعقيلي (٤/ ٩٠).

(٣) الجرح والتعديل (٧/ ٣٠٥).

(٤) تهذيب الكمال (٢٥/ ٥٤٢).

ينبغي أن يتكلم في مثل الأنصاري لأجل حديث تفرد به، فإنّه صاحب حديث[1].

وأخرج حديث الأنصاري: الترمذي في جامعه (٧٧٦)، والنسائي في الكبرى (٣٢١٨)، وأحمد في مسنده (٢٨٨٨)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢٤٣٤).

وقد أنكر يحيى بن سعيد القطان ومعاذ بن معاذ حديث الأنصاري هذا، قال عبدالله بن الإمام أحمد: قال أبي: قال أبو خيثمة: أنكر يحيى بن سعيد ومعاذ بن معاذ حديث حبيب بن الشهيد عن ميمون بن مهران عن ابن عباس { أنّ النبي ﷺ احتجم محرماً صائماً. قال أبي أنكراه على الأنصاري محمد بن عبدالله[2].

ولم يُصحح الإمام أحمد بن حنبل حديث الأنصاري بل ضعّفه، قال مهنا: وسألت أحمد عن حديث حبيب بن الشهيد عن ميمون بن مهران عن ابن عباس { أنّ النبي ﷺ احتجم وهو صائمٌ محرمٌ. فقال: ليس بصحيح، قد أنكره يحيى بن سعيد إنّما كانت أحاديث ميمون بن مهران عن ابن عباس { نحو خمسة عشر حديثاً[3].

وضعّف علي بن المديني حديث الأنصاري عن حبيب بن الشهيد. قال يعقوب بن سفيان: سئل علي بن المديني عن حديث الأنصاري عن حبيب بن الشهيد عن ميمون بن مهران عن ابن عباس { أنّ النبي ﷺ احتجم وهو صائمٌ. قال: ليس من ذاك شيء؛ إنّما أراد حديث حبيب عن ميمون عن يزيد بن الأصم: تزوج النبي ﷺ ميمونة محرماً[4].

قلت: وبهذا يُعرف سلف النسائي في إحالته وهم الأنصاري على حديث ميمونة < .

وألمح البيهقي إلى أنّ أحمد بن حنبل يصحح حديث ميمون بن مهران فقال بعد أن روى حديث الأنصاري عن حبيب بن الشهيد: وقال أحمد بن حنبل: ميمون بن مهران

----

(١) ميزان الاعتدال (٣/ ٦٠١).

(٢) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبدالله (٢/ ٢٨).

(٣) زاد المعاد في هدي خير العباد (٢/ ٥٩).

(٤) المعرفة والتاريخ (٣/ ٧).

أوثق من عكرمة، ميمون ثقة وذكره بخير، فكأنّه أشار إلى صحة الحديث، والله أعلم[(١)].

قلت: وهذا وهمٌ منه ~ ، والذي يظهر أنّ البيهقي اعتمد في قوله هذا على قول عبدالله بن أحمد بن حنبل حيث قال: قال أبي: قال أبو خيثمة: أنكر معاذ ويحيى بن سعيد حديث الأنصاري يعني محمد بن عبدالله عن حبيب بن الشهيد عن ميمون بن مهران عن ابن عباس { احتجم النبي ﷺ وهو محرمٌ وصائمٌ. سمعت أبي يقول ميمون بن مهران أوثق من عكرمة، ميمون ثقة وذكره بخير[(٢)].

قلت: والذي نص عليه أحمد هو ضعف الحديث.

قال مهنا: سألت أحمد عن حديث حبيب بن الشهيد عن ميمون بن مهران عن ابن عباس أنّ النبي ﷺ احتجم وهو صائمٌ محرمٌ. فقال: ليس بصحيح وقد أنكره يحيى بن سعيد الأنصاري[(٣)]. قال الأثرم: سمعت أبا عبدالله رد هذا الحديث فضعفه وقال: كانت كتب الأنصاري ذهبت في أيام المنتصر؛ فكان بعد يحدث من كتب غلامه، وكان هذا من تلك[(٤)].

وبهذا يتبيّن أنّ الحديث وهم فيه محمد بن عبدالله الأنصاري ودخل له حديث في حديث كما نص عليه الأئمة، والله أعلم.



(١) معرفة السنن والآثار (٦/ ٣٢٠).

(٢) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبدالله (١/ ٣٢٠).

(٣) قلت: هكذا هو في المطبوع من مجموع الفتاوى وزاد المعاد، وأظنه وهم في ذلك؛ فإنّ يحيى بن سعيد الأنصاري مات قديماً عام (١٤٤هـ)، ومحمد بن عبدالله الأنصاري ولد عام (١١٨هـ)، فمتى يبلغ سن الرواية وتشتهر روايته هذه وينكرها يحيى بن سعيد الأنصاري عليه، والذي يظهر أنّه يحيى القطّان؛ فإنّه عصري معاذ بن معاذ، وهو من أنكر معه هذه الرواية نقلها الإمام أحمد عنهما، وذكر البيهقي عنه أيضاً أنّه أنكر هذه الرواية عن الأنصاري، والله أعلم.

(٤) مجموع الفتاوى (٢٥/ ٢٥٣)، زاد المعاد في هدي خير العباد (٢/ ٥٩).

(١٥٣) [٣٤١٨-٣٤٢٠] حديث أبي الزبير عن جابر بن عبد الله { " احتجم رسول الله ﷺ وهو محرمٌ ".

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب الحجامة للصائم[1]، وأبان فيه عن اختلاف بين سلم بن قتيبة وخالد بن الحارث على هشام الدستوائي.

ذلك أنّه ابتدأ بقوله: **ذكر حديث جابر بن عبدالله.**

ثم أخرج الحديث من طريق أبي قتيبة سَلْمُ بن قُتيبَة عن هشام الدستوائي عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه أنّ النبي ﷺ احتجم وهو صائمٌ. ثم قال النسائي: **خالفه خالد بن الحارث.**

فرواه من طريقه عن هشام عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه قال: احتجم رسول الله ﷺ وهو محرمٌ من وثءٍ[2] كان بظهره أو بوركه.

ثم رواه من طريق يزيد بن إبراهيم عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه بنحوه.

وهذا التصرف من النسائي صريح ببيان الاختلاف على هشام الدستوائي، ولم يُرجِّح النسائي بين الطريقين هنا؛ إلا أنّ سياقه يدل على ترجيحه لرواية خالد بن الحارث؛ وذلك أخذاً مما يلي:

١- لأنّه استظهر لها برواية يزيد بن إبراهيم عن أبي الزبير.

٢- ولأنّه رواها كذلك عن الحارث بن عطية عن هشام الدستوائي[3].

وبالنظر إلى الراويين المختلفين على هشام وهما سلم بن قتيبة وخالد بن الحارث نجد أنّ خالداً أوثق عندهم من صاحبه.

فأمّا سلم بن قتيبة فهو الشُعَيرِيُ أبو قتيبة الخراساني، وهو صدوقٌ، قال يحيى بن

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٤١٦).

(٢) وثأ: أي أصاب العظم وصْمٌ لا يبلغ الكسر. العين (٨/ ٢٥٢).

(٣) باب الحجامة من الوثء (٧/ ٩٥).

معين: ليس به بأسٌ[1]، وقال أبو حاتم: ليس به بأس، كثير الوهم، يكتب حديثه، وقال أبو زرعة: ثقةٌ[2]، وكذا قال أبو داود[3]، والحاكم وزاد: مأمونٌ[4].

وأمَّا خالد بن الحارث فهو الهُجيمي، أبو عثمان البصري، وهو ثقةٌ ثبتٌ، قال أحمد ابن حنبل: إليه المنتهى في التثبيت بالبصرة، وقال يحيى بن معين: من أثبت شيوخ البصريين، وقال أبو حاتم: إمامٌ ثقةٌ، وقال أبو زرعة: كان يُقال له خالد الصدق[5].

وعليه فإنّ خالداً أوثق عندهم من أبي قتيبة؛ فروايته بذلك أرجح.

وبعد تخريج الحديث تبيّن ما يلي:

أولاً: روى أبو قتيبة الحديث عن هشام الدستوائي عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٢٢٠)

ولم يتابع سلم على روايته مما يدل على وهمه.

ثانياً: روى خالد بن الحارث الحديث عن هشام الدستوائي عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٢٢١)، وابن خزيمة في صحيحه (٢٦٦٠).

وتابعه عن هشام الدستوائي جمعٌ منهم:

١- أبو داود الطيالسي أخرج الحديث في مسنده (١٨٥٣).

٢- كثير بن هشام، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (١٥٠٩٧).

٣- الحارث بن عطية، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٧٥٥٣).

٤- بشر بن المفضل، أخرج طريقه: ابن خزيمة في صحيحه (٢٦٦٠).

---

(١) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٤/ ١٧١).

(٢) الجرح والتعديل (٤/ ٢٦٦).

(٣) تهذيب الكمال (١١/ ٢٣٤).

(٤) سؤالات السجزي للحاكم (ص: ١١٨).

(٥) الجرح والتعديل (٣/ ٣٢٥).

٥- عبدالأعلى السامي، أخرج طريقه: ابن خزيمة في صحيحه (٢٦٦٠).

٦- عبدالوهاب الثقفي، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (١٤٨٥٧).

وتابع هشاماً الدستوائي على روايته عن أبي الزبير راويان هما:

١- يزيدُ بن إبراهيم التستري، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٨٤٨)، وفي الكبرى (٣٢٢٢)، (٣٨١٧)، (٧٥٥٣)، وأحمد في مسنده (١٤٩٠٨).

٢- عبدالله بن عثمان بن خثيم، أخرج طريقه: ابن ماجه في سننه (٣٠٨٢)، وابن خزيمة في صحيحه (٢٦٦٠).

وبهذا يتبيّن أنّ حديث سلم بن قتيبة معلولٌ بحديث خالد بن الحارث ومن تابعه، إلا أنّ هذا الإعلال لم يؤثر على استدلال النسائي بالحديث، والله أعلم.



(١٥٤) [٣٤٢١] حديث الليث بن سعد عن أبي الزبير عن عطاء عن ابن عباس { أنّ النبي ﷺ احتجم وهو محرمٌ.

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب الحجامة للصائم[(١)]، وأبان فيه عن مخالفة الليث بن سعيد لهشام الدستوائي ويزيد بن إبراهيم في روايتهما الحديث[(٢)] عن أبي الزبير عن جابر بن عبدالله { حيث قال: **خالفهما الليث بن سعد.**

فرواه من طريق الليث بن سعد عن أبي الزبير عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس { أنّ النبي ﷺ احتجم وهو محرمٌ.

وهذا التصرف من النسائي صريح ببيان الاختلاف على أبي الزبير، ولم يُرجّح النسائي بين الروايتين هنا، إلا أنّ الظاهر من سياقه أنّه يصحح كلا الطريقين.

فأمّا تصحيحه لطريق أبي الزبير عن جابر ﷺ فلأمور:

١- أنّ ثلاثةً من أصحاب أبي الزبير رووه عنه هكذا.

٢- أنّه أخرج طريق يزيد بن إبراهيم في باب (حجامة المحرم من علة تكون به) لوحدها محتجاً بها[(٣)].

٣- أنّه أخرج طريق يزيد بن إبراهيم في باب (الحجامة من الوثء) مع طريق الحارث بن عطية عن هشام الدستوائي واحتج بها[(٤)].

وأمّا تصحيحه لطريق الليث بن سعد عن أبي الزبير فلأمور:

١- أنّه أخرج طريق الليث بن سعد عن أبي الزبير ضمن الأحاديث المشهورة عن عطاء في حديث ابن عباس { احتجم رسول الله ﷺ وهو محرم.

٢- أنّه أخرج طريق الليث بن سعد عن أبي الزبير عن عطاء عن ابن عباس في باب (الحجامة للمحرم) محتجاً بها دون حديث أبي الزبير عن جابر ﷺ.

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٤١٦).

(٢) سبق ذكر طريقيهما في الإعلال السابق.

(٣) السنن الكبرى (٤/ ٨٩).

(٤) السنن الكبرى (٧/ ٩٤).

٣- أنّ لفظه يختلف عن لفظ حديث جابر رضي الله عنه. فليس فيه إلا أنّه احتجم فحسب. أمّا حديث جابر رضي الله عنه ففيه أنّه احتجم من وثءٍ كان به.

وبالنظر إلى الرواة المختلفين على أبي الزبير وهم هشام الدستوائي ويزيد بن إبراهيم والليث بن سعد نجد ما يلي:

فأمّا هشام بن أبي عبدالله الدستوائي، أبو بكر البصري فثقةٌ؛ وثّقه أهل العلم بالحديث، قال معلى بن منصور: سألت ابن علية عن حفاظ أهل البصرة، فذكر هشاماً الدستوائي[١]، وقال يحيى بن معين: كان يحيى بن سعيد إذا سمع الحديث من هشام الدستوائي لا يبالي أن لا يسمعه من غيره[٢]، وقال العجلي: ثقة ثبت[٣]، وقال الذهبي: أحد الأثبات إلا أنّه رمي بالقدر فيما قيل، وقيل: رجع عنه[٤].

وأمّا يزيد بن إبراهيم التستري فثقةٌ عندهم، وثّقه وكيع بن الجرّاح[٥]، وأحمد بن حنبل[٦]، وعلي بن المديني[٧]، ويحيى بن معين[٨]، والعجلي[٩]، وأبو حاتمٍ، وأبو زرعة[١٠]، والنسائي[١١].

---

(١) الجرح والتعديل (٩/ ٥٩).

(٢) الجرح والتعديل (٤/ ٦٥).

(٣) الثقات (٢/ ٣٣٠).

(٤) ميزان الاعتدال (٤/ ٣٠٠).

(٥) الجرح والتعديل (٩/ ٢٥٣).

(٦) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبدالله (١/ ٣٣٠).

(٧) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص: ٦١).

(٨) الجرح والتعديل (٩/ ٢٥٣).

(٩) الثقات (٢/ ٣٦٠).

(١٠) الجرح والتعديل (٩/ ٢٥٣).

(١١) تهذيب الكمال (٣٢/ ٨٠).

وأمّا الليث بن سعد الفهمي فثقةٌ ثبتٌ، وقد سبقت ترجمته[1].

وعليه فالرواة عن أبي الزبير كلهم ثقاتٌ؛ فلا يمكن الترجيح من خلال الراوي.

وبعد تخريج الحديث تبيّن ما يلي:

أولاً: طرق حديث أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه تقدم تخريجها في الخلاف السابق.

ثانياً: روى الليث بن سعد الحديث عن أبي الزبير عن عطاء عن ابن عباس { ، أخرج طريقه: النسائي في الصغرى (٢٨٤٥)، وفي الكبرى (٣١٩٤)، (٣٢٢٣)، (٣٨١٤)، وأحمد في مسنده (٢٧١٦)، والبزار في مسنده (٤٩٧٢)،

وقد أخرج البزار حديث الليث عن أبي الزبير ثم قال: فأما حديث أبي الزبير فلا نعلم أسند أبو الزبير عن عطاء عن ابن عباس { غير هذا الحديث[2].

قلت: فكأنّه يعله بذلك.

وخالفه الذهبي فحكم بالصحة على سند حديث الليث بن سعد[3].

وبهذا يتبيّن أنّ كلا الطريقين صحيح عن أبي الزبير من مسند جابر بن عبدالله { ، ومن مسند عبدالله بن عباس { ، وهي علة لم تؤثر على استدلال النسائي بالحديث، والله أعلم.



---

(١) في الإعلال رقم (٦٢).

(٢) مسند البزار (١١/ ٢١٤).

(٣) معجم الشيوخ الكبير للذهبي (١/ ٢٩٥).

(١٥٥) [٣٤٢٢-٣٤٢٥] حديث أبي المتوكل عن أبي سعيد الخدري ﷺ قال: رخص النبي ﷺ في القبلة للصائم ورخص في الحجامة للصائم.

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب الحجامة للصائم[1]، وأبان فيه عن اختلاف بين معتمر بن سليمان وبين بشر بن المفضل وإسماعيل بن جعفر ومحمد بن أبي عدي على حميد الطويل.

ذلك أنّه ابتدأ بقوله: **ذكر حديث أبي سعيد.**

ثم أخرج الحديث من طريق معتمر بن سليمان عن حميد الطويل عن أبي المتوكل علي بن داود عن أبي سعيد الخدري ﷺ قال: رخص النبي ﷺ في القبلة للصائم ورخص في الحجامة للصائم. ثم قال النسائي: **وقفه بشرٌ وإسماعيلُ وابن أبي عدي.**

فرواه من طريق بشر بن المفضل عن حميد عن أبي المتوكل أنّه سأل أبا سعيد ﷺ عن الحجامة للصائم فقال: لا بأس به، وعن القبلة للصائم فقال: لا بأس به.

ثم رواه من طريق محمد بن أبي عدي عن حميد عن أبي المتوكل عن أبي سعيد ﷺ أنّه كان لا يرى بالقبلة وبالحجامة للصائم بأساً.

ثم رواه من طريق إسماعيل بن جعفر عن حميد عن أبي المتوكل أنّه سأل أبا سعيد ﷺ عن الصائم يحتجم فقال: لا بأس به.

وهذا التصرف من النسائي صريح ببيان الاختلاف على حميد الطويل، ولم يُرجِّح النسائي بين الروايات هنا ولكنّ سياقه يدل على ترجيحه لرواية الوقف، وذلك أخذاً مما يلي:

١- أنّه ساقها من ثلاث روايات عن حميد، بخلاف رواية الوصل فإنّه ساقها من طريقٍ واحدةٍ.

٢- ولأنّه ساق بعد ذلك حديث قتادة عن أبي المتوكل عن أبي سعيد ﷺ موقوفاً.

هذا ما ظهر لي من سياق النسائي.

وبالنظر إلى الرواة المختلفين على حميد الطويل وهم معتمر وبشر وإسماعيل وابن أبي عدي نجدهم ثقاتٍ.

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٤١٧).

فأمّا معتمر بن سليمان التيمي فثقةٌ، وقال أحمد بن حنبل: ما كان أحفظ معتمر بن سليمان قل ما كنا نسأله عن شيء إلا عنده فيه شيء[١]، ووثّقه يحيى بن معين[٢]، والعجلي[٣]، وأبو حاتمٍ[٤]، والذهبي[٥].

وأمّا بشر بن المفضل البصري فثقةٌ، قال أحمد بن حنبل: بشر بن المفضل إليه المنتهى في التثبت بالبصرة، وقال يحيى بن معين: من أثبت شيوخ البصريين، ووثقه أبو حاتم، وأبو زرعة[٦]، والنسائي[٧]، والعجلي[٨].

وأمّا إسماعيل بن جعفر فهو ابن أبي كثير المدني، وهو ثقةٌ عندهم، وثّقه أحمد بن حنبل[٩]، ويحيى بن معين[١٠]، وعلي بن المديني[١١]، وأبو زرعة[١٢]، والنسائي[١٣].

وأمّا محمد بن أبي عدي فثقة عندهم، وقد سبقت ترجمته[١٤].

وعليه فلا يمكن الحكم من خلال الراوي، إلا أنّ متعمراً خالف الجماعة بوصل الحديث، ورواية الجماعة أولى بالصواب من رواية الواحد.

---

(١) تهذيب التهذيب (١٠/ ٢٢٨).

(٢) تاريخ ابن معين – رواية ابن محرز (١/ ١٠٨).

(٣) الثقات (٢/ ٢٨٦).

(٤) الجرح والتعديل (٨/ ٤٠٣).

(٥) ميزان الاعتدال (٤/ ١٤٢).

(٦) الجرح والتعديل (٢/ ٣٦٦).

(٧) تهذيب الكمال (٤/ ١٥٠).

(٨) الثقات (١/ ٢٤٧).

(٩) الجرح والتعديل (٢/ ١٦٣).

(١٠) تاريخ ابن أبي خيثمة (٢/ ٣٥٨).

(١١) تاريخ ابن معين – رواية ابن محرز (٢/ ١٨٤).

(١٢) الجرح والتعديل (٢/ ١٦٣).

(١٣) تهذيب الكمال (٣/ ٥٩).

(١٤) في الإعلال رقم (١١٨).

وبعد تخريج الحديث تبيّن ما يلي:

أولاً: روى معتمر بن سليمان الحديث عن حميد الطويل عن أبي المتوكل عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مرفوعاً، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٢٢٤)، والدارقطني في سننه (٢٢٦٨)، والبيهقي في الكبرى (٨٢٦٨).

ولم يتابع معتمر على روايته مما يدل على وهمه.

وقد صوّب أبو حاتمٍ وأبو زرعة وقف الحديث على أبي سعيد رضي الله عنه، وحكما على رواية معتمر بن سليمان بالوهم[1].

ثانياً: روى الحديث عن حميد عن أبي المتوكل عن أبي سعيد رضي الله عنه موقوفاً جمعٌ منهم:

١- بشر بن المفضل، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٢٢٥).

٢- محمد بن أبي عدي، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٢٢٦).

٣- إسماعيل بن جعفر، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٢٢٧).

٤- حمّاد بن سلمة، أخرج طريقه: ابن خزيمة في صحيحه (١٩٨٠).

٥- سليمان بن حيان، أخرج طريقه: ابن أبي شيبة في مصنفه (٩٣٢٢).

وتابع حميداً على وقفه ثلاثة رواه هم:

١- قتادة بن دعامة، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٢٣١)، وابن خزيمة في صحيحه (١٩٧١)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٩٣٢٣).

٢- خالد الحذاء، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٢٢٩)، وابن خزيمة في صحيحه (١٩٨١)

٣- محمد بن عبدالله الأنصاري، أخرج طريقه: ابن خزيمة في صحيحه (١٩٧٩).

وبهذا يتبيّن أنّ رواية معتمر بن سليمان المرفوعة معلولة برواية الجماعة الذين وقفوا الحديث، وهي علةٌ لم تؤثر على استدلال النسائي في الباب، والله أعلم.

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم (٣/ ٣٨).

(١٥٦) [٣٤٢٦-٣٤٢٩] حديث خالد الحذاء عن أبي المتوكل عن أبي سعيد الخدري ﷺ أنّ النبي ﷺ رخّص في الحجامة للصائم.

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب الحجامة للصائم[1]، وأبان فيه عن اختلاف بين سفيان الثوري وعبدالله بن المبارك على خالد الحذاء؛ وباختلاف داخله على عبدالله ابن المبارك.

ذلك أنّه ابتدأ بقوله: **الاختلاف على خالد الحذاء.**

ثم أخرج الحديث من طريق إسحاق بن يوسف عن سفيان عن خالد عن أبي المتوكل عن أبي سعيد الخدري ﷺ أنّ النبي ﷺ رخّص في الحجامة للصائم.

ثم رواه من طريق حبان بن موسى عن عبدالله عن خالد الحذاء عن أبي المتوكل عن أبي سعيد الخدري ﷺ قال: لا بأس بالحجامة للصائم. ثم قال النسائي: **خالفه حسن ابن عيسى**

فرواه من طريق الحسن بن عيسى بن ماسَرجَس عن ابن المبارك عن خالد الحذاء عن أبي نضرة عن أبي سعيد ﷺ أنّه كان لا يرى بالحجامة للصائم بأساً. ثم قال النسائي: **وقفه قتادة.**

فرواه من طريق شعبة بن الحجاج عن قتادة عن أبي المتوكل عن أبي سعيد ﷺ قال: لا بأس بالحجامة للصائم إذا لم يجد ضعفاً.

وهذا التصرف من النسائي صريح ببيان الاختلاف على خالد الحذاء، ولم يُرجِّح النسائي بين الروايات هنا. إلا أنّ الذي يظهر من سياقه أنّه يُرجّح وقف الحديث على أبي سعيد ﷺ؛ فإنّه قد استظهر لرواية ابن المبارك الموقوفة بطريق قتادة عن أبي المتوكل وهي موقوفةٌ أيضاً.

أمّا بالنسبة للخلاف على عبدالله بن المبارك بين حبّان بن موسى والحسن بن عيسى في اسم شيخ خالد الحذاء هل هو أبو المتوكل الناجي أو أبو نضرة العبدي، فالذي يظهر

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٤١٨).

أنّ النسائي يُرجِّح كونه أبا المتوكل. هكذا ذكره حميدٌ وقتادة في روايتهما، وهكذا ذكره سفيان الثوري في روايته عن خالد الحذاء، وهكذا ذكره جماعة عن ابن المبارك كما سيأتي، وكأنّ النسائي إنّما ذكر رواية الحسن بن عيسى ليُبيِّن علتها.

وبالنظر إلى الراويين المختلفين على خالد الحذاء وهما سفيان الثوري وعبدالله بن المبارك نجد أنّهما ثقتان.

فأمّا سفيان الثوري فإمام متفق على إمامته، وقد سبقت ترجمته[1].

وأمّا عبدالله بن المبارك فإمامٌ ثقةٌ، وقد سبقت ترجمته[2].

وإذا نظرنا إلى الراوي عن الثوري وهو إسحاق بن يوسف الأزرق نجد أنّه وثق، وثَّقَه أحمد بن حنبل[3]، ويحيى بن معين[4]، والعجلي[5]، وقال أبو حاتمٍ: صحيح الحديث صدوق لا بأس به[6].

إلا أنّ الإمام أحمد قال: الأزرق كثير الخطأ عن سفيان. وكان الأزرق حافظاً إلا أنّه كان يُخطىءُ[7]، وقال ابن سعدٍ: كان ثقةً، وربما غلط[8].

قلت: وهذا الحديث مما أخطأ فيه على سفيان الثوري. ولم يتابع عليه.

وعليه فرواية عبدالله بن المبارك الموقوفة أرجح من رواية الثوري المرفوعة.

وبالنسبة للراويين المختلفين على عبدالله بن المبارك وهما حبّان بن موسى والحسن

---

(١) في الإعلال رقم (٩).

(٢) في الإعلال رقم (٥).

(٣) تهذيب الكمال (٢/ ٤٩٨).

(٤) الجرح والتعديل (٢/ ٢٣٨).

(٥) الثقات (١/ ٢٢٠).

(٦) الجرح والتعديل (٢/ ٢٣٨).

(٧) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبدالله (٢/ ٣٤).

(٨) الطبقات الكبرى (٧/ ٤٨٨).

ابن عيسى نجد أنّهما قد وثقا.

أمّا حِبّان بن موسى أبو محمد المروزي فقال فيه يحيى بن معين: ليس صاحب حديث، ولا بأس به[1]، وذكره ابن حبّان في ثقاته[2]، ووثّقه الذهبي[3]، وابن حجر[4].

وأمّا الحسن بن عيسى بن ماسرجس مولى ابن المبارك، فوثّقه ابن حبّان[5]، والدارقطني[6]، والذهبي[7]، وابن حجر[8].

قلت: فكلاهما قد وثق فلا يمكن الحكم من خلال الراوي، إلا أنّ الأكثر من أصحاب ابن المبارك رووه عنه عن أبي المتوكل ؛ فروايتهم أولى بالصواب من رواية الحسن بن عيسى.

وبعد تخريج الحديث وتتبع طرقه تبيّن ما يلي:

أولاً: روى إسحاق الأزرق الحديث عن الثوري عن خالد عن أبي المتوكل عن أبي سعيد الخدري ﷺ مرفوعاً، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٢٢٨)، والطبراني في الأوسط (٧٧٩٧)، والدارقطني في سننه (٢٢٦٢).

وقد صحح أبو حاتمٍ وأبو زرعة وقف الحديث على أبي سعيد ﷺ، وحكما على روايتي إسحاق الأزرق ومعتمر بن سليمان بالوهم[9].

---

(١) سؤالات ابن الجنيد (ص: ٣٥٠).

(٢) الثقات (٨/ ٢١٤).

(٣) الكاشف (١/ ٣٠٧).

(٤) تقريب التهذيب (٢١٧).

(٥) الثقات (٨/ ١٧٤).

(٦) تهذيب التهذيب (٢/ ٣١٥).

(٧) الكاشف (١/ ٣٢٩).

(٨) تقريب التهذيب (٢٤٢).

(٩) علل الحديث لابن أبي حاتم (٣/ ٣٨).

وخطّأ البخاري هذه الطريق أيضاً فقال: حديث إسحاق الأزرق عن سفيان هو خطأٌ[1].

وصحح الترمذي كذلك وقف الحديث على أبي سعيد رضي الله عنه فقال:...وحديث أبي المتوكل عن أبي سعيد رضي الله عنه موقوفاً أصح[2].

وتابعه عبيدُ الله الأشجعيُ عن الثوري، إلا أنّه قال: "رُخص في الحجامة "، واختلف العلماء في هذه العبارة، هل تحمل على الرفع أم لا، أخرج طريقه: ابن خزيمة في صحيحه (١٩٦٩)، والدارقطني في سننه (٢٢٦٣).

وقد صوّب ابن خزيمة وقف الحديث على أبي سعيد الخدري رضي الله عنه فقال بعد ذكر طريق الأشجعي عن سفيان عن خالد عن أبي المتوكل عن أبي سعيد رضي الله عنه: رُخِّص للصائم في الحجامة والقبلة، قال ابن خزيمة: فهذا الخبر رُخص للصائم في الحجامة والقبلة دالٌ على أنّه ليس فيه ذكر النبي صلى الله عليه وسلم[3].

وبيّن الدارقطني الخلاف في هذا الحديث، وصحح رواية الرفع بناءً على أنّ الذين رفعوا الحديث ثقاتٌ وزيادة الثقة مقبولة[4].

ثانياً: روى الحسن بن عيسى الحديث عن ابن المبارك عن خالد عن أبي نضرة عن أبي سعيد رضي الله عنه موقوفاً، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٢٣٠).

قلت: ولم يتابع على روايته مما يدل على وهمه.

ثالثاً: روى الحديث عن عبدالله بن المبارك موقوفاً كل من:

١- حبّان بن موسى، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٢٢٩).

٢- ابن أبي شيبة في مصنفه (٩٣٩٥).

---

(١) العلل الكبير للترمذي (ص: ١٢٥).

(٢) العلل الكبير للترمذي (ص: ١٢٥).

(٣) صحيح ابن خزيمة (٣/ ٢٣١).

(٤) علل الدارقطني (١١/ ٣٤٦).

٣- نعيم بن حمّاد، أخرج طريقه: ابن خزيمة في صحيحه (١٩٨١).

رابعاً: تابع خالداً الحذاء على روايته الموقوفة ثلاثة رواة هم:

١- قتادة بن دعامة، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٢٣١)، وابن خزيمة في صحيحه (١٩٧١)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٩٣٢٣).

٢- حميد الطويل، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٢٢٥)، (٣٢٢٦).

٣- محمد بن عبدالله الأنصاري، أخرج طريقه: ابن خزيمة في صحيحه (١٩٧٩).

وبهذا يتبيّن أنّ رواية الثوري المرفوعة معلولة برواية الجماعة الذين وقفوا الحديث، وهي علةٌ لم تؤثر على استدلال النسائي في الباب، والله أعلم.



(١٥٧) [٣٤٣٠ - ٣٤٣٣] حديث سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة ﷺ أنّ رسول الله ﷺ قال: "من لم يدع قول الزور والعمل به والجهل في الصوم...الحديث.

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب ما ينهى عنه الصائم من قول الزور والغيبة(١)، وأبان فيه عن اختلاف بين الرواة على ابن أبي ذئب.

ذلك أنّه ابتدأ بقوله: **ذكر الاختلاف على محمد بن عبدالرحمن بن أبي ذئب فيه.**

ثم أخرج الحديث من طريق يونس بن يحيى بن نُبَاتَة عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب عن عبدالله بن ثعلبة بن صعير عن أبي هريرة ﷺ أنّ رسول الله ﷺ قال: "من لم يدع قول الزور والعمل به والجهل؛ فليس لله حاجة أن يدع طعامه ولا شرابه ". ثم قال النسائي: **هذا حديثٌ منكرٌ، ولا أعلم أحداً روى هذا الحديث عن الزهري غير ابن أبي ذئب إن كان يونس بن يحيى يحفظه عنه.**

ثم رواه من طريق عبدالله بن المبارك عن ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ قال: "من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة بأن يدع طعامه وشرابه ".

ثم رواه من طريق الربيع بن سليمان عن عبدالله بن وهب عن ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة ﷺ أنّ رسول الله ﷺ قال: "من لم يدع قول الزور والعمل به والجهل في الصوم؛ فليس لله حاجة بأن يدع طعامه ولا شرابه ".

ثم رواه من طريق أحمد بن عمرو بن السرح عن ابن وهب عن ابن أبي ذئب عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة ﷺ به.

وهذا التصرف من النسائي صريح ببيان الاختلاف على ابن أبي ذئب، ولم يُرجِّح بين الروايات هنا؛ غير أنّه أنكر الطريق الأولى عن يونس بن يحيى عن ابن أبي ذئب، ثم ساق الحديث من طريقين عن ابن أبي ذئب عن المقبري عن أبيه عن أبي هريرة ﷺ، ثم ساقه من طريق أسقطت ذكر والد سعيد؛ فكأنّه بذلك يضعّفها، ويرجح الطريقين اللتين

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٤١٩).

اتفقتا على ذكره.

وبالنظر إلى الرواة المختلفين على ابن أبي ذئب وهم يونس بن يحيى وابن المبارك وعبدالله بن وهب نجد ما يلي:

أمّا يونس بن يحيى بن نباتة المدني فصدوقٌ، قال أبو حاتم: شيخٌ من أهل المدينة صالح الحديث، ليس به بأسٌ، وقال أبو زرعة: لا بأس به، وكان صدوقاً[1]، وقال الذهبي: صدوقٌ[2]، وذكره ابن حبّان في ثقاته[3].

وأمّا عبدالله بن المبارك فإمامٌ ثقةٌ، وقد سبقت ترجمته[4].

وأمّا عبدالله بن وهب القرشي، أبو محمد المصري فثقةٌ عندهم، قال أحمد بن حنبل: عبدالله بن وهب صحيح الحديث، يُفَصِّل السماع من العرض والحديث من الحديث، ما أصح حديثه وأثبته، قيل له أليس كان يسيء الأخذ، قال: قد كان يسيء الأخذ ولكن إذا نظرت في حديثه وما روى عن مشايخه وجدته صحيحاً[5]،

ووثَّقه يحيى بن معين[6] والعجلي[7]، وقال أبو حاتم: صالح الحديث صدوقٌ، وقال أبو زرعة: ثقةٌ[8]، وقال النسائي: كان يتساهل في الأخذ ولا بأس به، وقال في موضع آخر: ثقةٌ، ما أعلمه روى عن الثقات حديثاً منكراً، وقال الساجي: صدوقٌ ثقةٌ، وكان من العباد، وكان يتساهل في السماع لأنَّ مذهب أهل بلده أنَّ الإجازة عندهم

---

(١) الجرح والتعديل (٩/ ٢٤٩).

(٢) الكاشف (٢/ ٤٠٤).

(٣) الثقات (٧/ ٦٥٢).

(٤) في الإعلال رقم (٥).

(٥) الجرح والتعديل (٥/ ١٨٩).

(٦) الجرح والتعديل (٥/ ١٨٩).

(٧) الثقات (٢/ ٦٥).

(٨) الجرح والتعديل (٥/ ١٨٩).

جائزة، ويقول فيها حدثني فلان[1]، وذكره ابن حبَّان في ثقاته[2].

قلت: وعليه فابن المبارك وابن وهب أوثق من يونس بن يحيى فروايتهما أرجح.

أمّا بالنسبة لرواية ابن وهب من طريق أحمد بن عمرو بن السرح التي لم تذكر أبا سعيد المقبري بين سعيد وأبي هريرة ﷺ فهي تخالف ما عليه الأكثر من أصحاب ابن أبي ذئب ومن أصحاب ابن المبارك.

وبعد تخريج الحديث تبيّن ما يلي:

أولاً: روى يونس بن يحيى الحديث عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن عبدالله بن ثعلبة عن أبي هريرة ﷺ، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٢٣٢).

ولم يتابع يونس على روايته هذه مما يدل على وهمه.

ثانياً: روى الحديث عن ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبي هريرة ﷺ بدون واسطة أربعة رواة هم:

١- حمّاد بن خالد الخيّاط، أخرج طريقه: ابن الجعد في مسنده (٢٨٣١).

٢- عبدالله بن المبارك من طريق سعيد بن يعقوب الطالقاني عنه، أخرج طريقه: ابن حبّان في صحيحه (٣٤٨٠).

قلت: ولا ريب أنّ رواية الأكثر والأحفظ التي ذكرت الواسطة كما سيأتي أولى من هذه.

٣- عبدالله بن وهب من رواية أحمد بن عمرو بن السرح، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٢٣٥).

قلت: وما وافق فيه ابن وهب الجماعة كما سيأتي أولى من هذه الرواية.

٤- يزيد بن هارون من طريق مالك بن يحيى عنه، أخرج طريقه: البيهقي في شعب الإيمان (٣٣٦٨).

---

(١) تهذيب التهذيب (٦/ ٧٤).

(٢) الثقات (٨/ ٣٤٦).

قلت: وما رواه أحمد وابن الجعد عنه في مسنديهما كما سيأتي أولى من هذه الرواية.

ثالثاً: روى الحديث عن ابن أبي ذئب عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه جمعٌ منهم:

١- عبدالله بن المبارك، رواه عنه هكذا ستة رواة هم:

الأول: سويد بن نصر، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٢٣٣).

الثاني: عمرو بن رافع، أخرج طريقه: ابن ماجه في سننه (١٦٨٩).

الثالث: محمد بن عيسى، أخرج طريقه: ابن خزيمة في صحيحه (١٩٩٥).

الرابع: حبان بن موسى[١].

الخامس: هناد بن السري[٢].

السادس: الحسين بن الحسن المروزي[٣].

٢- عبدالله بن وهب، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٢٣٤).

٣- آدم بن أبي إياس، أخرج طريقه: البخاري في صحيحه (١٩٠٣).

٤- أحمد بن يونس، أخرج طريقه: البخاري في صحيحه (٦٠٥٧).

٥- يزيد بن هارون، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (٩٨٣٩)، وابن الجعد في مسنده (٢٨٤٣).

٦- أبو عامر العقدي، أخرج طريقه: البزار في مسنده (٨٤٢٨).

وقد ذكر الدارقطني الخلاف في هذا الحديث على سعيد المقبري، ولم يُرجِّح بين روايتيه[٤].

---

(١) مسند عبدالله بن المبارك ح (٧٤).

(٢) الزهد (٢/ ٥٧٢).

(٣) الزهد لابن المبارك ح (١٣٠٧).

(٤) علل الدارقطني (١٠/ ٣٨٧).

أمّا ابن حجر فكأنّه يُحَمِّل ابن أبي ذئب الخلاف في ذكر الواسطة من عدمها بين سعيد وأبي هريرة رضي الله عنه. قال في الفتح: والذي يظهر أنّ ابن أبي ذئب كان تارة لا يقول عن أبيه وفي أكثر الأحوال يقولها[1].

وبهذا يتبيّن أنّ رواية يونس بن يحيى معلولة بروايتي ابن المبارك وابن وهب، وهي علة لم تؤثر على استدلال النسائي بالحديث، والله أعلم.



(١) فتح الباري (٤/ ١١٧).

(١٥٨) [٣٤٣٨ - ٣٤٤١] حديث الأعرج عن أبي هريرة ﷺ أنّ رسول الله ﷺ قال: " الصيام جنة، فإذا كان أحدكم صائماً فلا يرفث ولا يجهل... الحديث.

أخرج الإمام النسائي ~ هذا الحديث في باب ما يؤمر به الصائم من ترك الرفث والصخب[١]، وأبان فيه عن اختلاف بين أبي حصين وعطاء بن أبي رباح على أبي صالح الزيات.

ذلك أنّه أخرج الحديث من طريق مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة ﷺ أنّ رسول الله ﷺ قال: "الصيام جنة[٢]، فإذا كان أحدكم صائماً فلا يرفث[٣] ولا يجهل، فإن امرؤ قاتله أو شاتمه فليقل إني صائم إني صائم". ثم قال النسائي: **وقفه أبو حصين.**

فرواه من طريق هناد بن السري عن أبي بكر عن أبي حصين - واسمه عثمان بن عاصم كوفيٌّ - عن أبي صالح عن أبي هريرة ﷺ قال: إذا كان يوم صوم أحدكم فلا يرفث ولا يجهل، فإن جهل عليه فليقل إني صائم.

ثم رواه من طريق حجاج بن محمد عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح عن أبي صالح أنّه سمع أبا هريرة ﷺ به مرفوعاً.

ثم رواه من طريق عبدالله بن المبارك عن ابن جريج عن عطاء أخبرنا عطاء الزيات أنه سمع أبا هريرة ﷺ به مرفوعاً. قال أبو عبدالرحمن: **ابن المبارك أجَلُّ وأنبلُ عندنا من حجاج، وحديث حجاج أولى بالصواب.**

قلت: أمّا الكلام على حديثي حجاج وابن المبارك عن ابن جريج في الخلاف في اسم شيخ عطاء بن أبي رباح، هل هو أبو صالح كما قاله حجاج بن محمد، أو عطاءٌ الزيات كما يقوله ابن المبارك فقد سبق الكلام عليه.

----

(١) السنن الكبرى (٤/ ٤٢١).

(٢) أي يقي صاحبه ما يؤذيه من الشهوات. النهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ٣٠٨)

(٣) قال الأزهري: الرفث كلمة جامعة لكل ما يريده الرجل من المرأة. النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ٢٤١).

وبيان الصواب في ذلك[1].

إلا أنّ النسائي ههنا ذكر حديث الأعرج عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً، ثم قال: وقفه أبو حصين فساقه من روايته عن أبي صالح عن أبي هريرة ﷺ موقوفاً، ثم أتى بطريق عطاء عن أبي صالح عن أبي هريرة ﷺ المرفوعة. فقدّم الطريق الموقوفة ثم أتبعها بالطريق الموصولة وهذا ليس من عادة النسائي.

إذا تقرر هذا فإنّ رواية أبي حصين عن أبي صالح السمّان تدل على وقف الحديث عن أبي هريرة ﷺ. بينما تفيد رواية عطاءٍ عن أبي صالح السمّان أنّ الحديث مرفوع عن أبي هريرة ﷺ، ولم يُرجِّح النسائي بين الروايتين هنا، إلا أنّ إيراده لطريق الأعرج عن أبي هريرة ﷺ مرفوعةً كما قدّمت، وكذلك ذكره للحديث في الباب الذي يليه من طريق سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً يشيران إلى ترجيحه رفع الحديث.

وبالنظر إلى الراويين المختلفين على أبي صالح وهما أبو حصين وعطاء نجد أنّهما ثقتان.

فأمّا أبو حصين فهو عثمان بن عاصم الأسدي، وهو ثقةٌ باتفاق، قال عبدالرحمن ابن مهدي: أربعة بالكوفة لا يختلف في حديثهم فمن اختلف عليهم فهو يُخطئُ ليس هم، منهم أبو حصين[2]، وقال أيضاً: حفاظ الكوفة أربعة: أبو حصين ومنصور وعمرو بن مرة وسلمة بن كميل، وقد أثنى عليه أحمد بن حنبل، ووثّقه يحيى بن معين[3]، ويعقوب بن شيبة[4]، والعجلي[5]، وأبو حاتمٍ[6]، والنسائي[7].

---

(١) في الإعلال رقم (٢٦).

(٢) الجرح والتعديل (٦/ ١٦٠).

(٣) الجرح والتعديل (٦/ ١٦١).

(٤) تهذيب الكمال (١٩/ ٤٠٥).

(٥) الثقات (٢/ ١٢٩).

(٦) الجرح والتعديل (٦/ ١٦١).

(٧) تهذيب الكمال (١٩/ ٤٠٥).

وأمّا عطاء بن أبي رباح فثقة فقيهٌ، وثّقه يحيى بن معين، وأبو زرعة[١]، والعجلي[٢].

قلت: فكلاهما ثقةٌ فلا يمكن الحكم من خلالهما على الحديث.

وبالنظر إلى الراوي عن أبي حصين وهو أبو بكر بن عيّاش نجده ثقةً إلا أنّ في حفظه شيئاً، قال أحمد بن حنبل: صدوقٌ ثقةٌ[٣]، وقال مرةً: ثقة وربما غلط[٤]، ووثقه العجلي[٥]، وأبو داود[٦]، وقال يحيى بن معين: أبو بكر بن عياش رجل صدوق ولكنه ليس بمستقيم الحديث[٧]، وقال أبو زرعة: في حفظه شيءٌ[٨].

قلت: وقد حصل الاختلاف بين تلاميذ أبي بكر في رفع الحديث ووقفه؛ فوقفه هنّاد كما هنا، ورفعه غيره، وأظن الوهم فيه من هنّاد بن السري.

وبعد تخريج الحديث تبيّن ما يلي:

روى أبو بكر بن عياش الحديث عن أبي حصين، واختلف عليه:

فرواه موقوفاً هناد بن السري، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٢٤١).

ورفعه عن أبي بكر راويان هما:

١- يحيى بن إسحاق، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (٩١٩١).

٢- عبدالله بن أبي شيبة، أخرجه في مصنفه (٨٨٧٩).

وتابعه على رفعه إسرائيلُ بن يونس عن أبي حصين، وقد رواه عنه راويان هما:

---

(١) الجرح والتعديل (٦/ ٣٣١).

(٢) الثقات (٢/ ١٣٥).

(٣) الجرح والتعديل (٩/ ٣٤٩).

(٤) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبدالله (٢/ ٤٨٠).

(٥) الثقات (٢/ ٣٨٨).

(٦) سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل (ص: ١٥١).

(٧) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز (١/ ٦٩).

(٨) علل الحديث لابن أبي حاتم (٦/ ٢٦٤).

١- محمد بن بكر، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (٧٨٤٠).

٢- روح بن عبادة، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (١٠٦٣٥).

وتابع سليمانُ الأعمش أبا حصين على رفعه، وقد رواه عنه جمعٌ منهم:

١- سفيان الثوري، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (٩٩٤٣).

٢- جرير بن عبدالحميد، أخرج طريقه: ابن ماجه في سننه (١٦٩١).

٣- عبدالله بن نمير، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (١٠٤٢٨).

وبهذا يتبيّن أنّ حديث أبي بكر بن عياش عن أبي حصين الموقوف معلول بروايات أخرى رفعته عن أبي بكر، ومعلول أيضاً بحديث عطاء المرفوع، وهي علةٌ لم تؤثر على استدلال النسائي بالحديث؛ فرفعه محفوظ عن أبي صالح من طرق أخرى، والله أعلم.



(١٥٩) [٣٤٤٩، ٣٤٥٠] حديث الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة ﷺ قال: نهى رسول الله ﷺ عن الوصال...الحديث.

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب الوصال[1]، وأبان فيه عن اختلاف بين شعيب ابن أبي حمزة وعبدالرحمن بن نمر على ابن شهاب الزهري.

ذلك أنّه ابتدأ بقوله: **ذكر الاختلاف على الزهري في حديث أبي هريرة في الوصال.**

ثم أخرج الحديث من طريق شعيب بن أبي حمزة عن ابن شهاب الزهري عن أبي سلمة بن عبدالرحمن عن أبي هريرة ﷺ قال: نهى رسول الله ﷺ عن الوصال، فقال رجل من المسلمين: فإنّك تواصل يا رسول الله قال: "وأيكم مثلي، إني أبيت يطعمني ربي ويسقيني "، فلما أبوا أن ينتهوا واصل بهم يوماً ثم يوماً ثم رأوا الهلال، فقال: "لو تأخر لزدتكم " كالتنكيل بهم حين أبوا أن ينتهوا.

ثم رواه من طريق عبدالرحمن بن نمر عن الزهري عن سعيد وأبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ قال: نهى رسول الله ﷺ...الحديث.

وهذا التصرف من النسائي صريح ببيان الاختلاف على الزهري، ولم يُرجّح النسائي بين الروايتين هنا. ولم يتبيّن لي من سياقه ترجيح أحد الطريقين.

وبالنظر إلى الراويين المختلفين على الزهري وهما شعيب بن أبي حمزة وعبدالرحمن ابن نمر نجد ما يلي:

أمّا شعيب بن أبي حمزة فقال أحمد بن حنبل: ثبت صالح الحديث[2]، ووثّقه أبو حاتمٍ[3]، والعجلي[4].

وأمّا عبدالرحمن بن نمر اليحصبي فضعفه يحيى بن معين في روايته عن الزهري،

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٤٢٥).

(٢) تهذيب الكمال (١٢/ ٥١٨).

(٣) الجرح والتعديل (٤/ ٣٤٥).

(٤) الثقات (١/ ٤٥٧).

وقال أبو حاتمٍ: ليس بقوي[1]، وقال أبو داود: ليس به بأس. كان كاتباً حضر مع ابن هشام والزهري يملي عليهم[2]، ووثقه ابن حبّان[3]، وقال ابن عدي: له عن الزهري غير نسخة وهي أحاديث مستقيمة[4].

وعليه فشعيب أوثق من عبدالرحمن بن نمر فروايته أرجح.

قلت: إلا أنّ عبدالرحمن لم ينفرد بهذه الرواية بل إنّه قد توبع كما بيّنته نتيجة التخريج من خلال ما يلي:

أولاً: روى الحديث عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ، جمعٌ منهم:

١- شعيب بن أبي حمزة، أخرج طريقه: البخاري في صحيحه (١٩٦٥)، والنسائي في الكبرى (٣٢٥١).

٢- معمر بن راشد، أخرج طريقه: البخاري في صحيحه (٧٢٩٩)، وأحمد في مسنده (٧٧٨٦)، وابن حبّان في صحيحه (٣٥٧٥).

٣- يونس بن يزيد، أخرج طريقه: مسلم في صحيحه (١١٠٣).

٤- عقيل بن خالد، أخرج طريقه: البخاري في صحيحه (٦٨٥١).

ثانياً: روى الحديث عن الزهري عن سعيد وأبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ، جمعٌ منهم:

١- عبدالرحمن بن نمر، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٢٥٢)، والطبراني في مسند الشاميين (٢٩١٣).

٢- عبدالرحمن بن خالد بن مسافر، أخرج طريقه: البزار في مسنده (٧٦٧٢).

٣- محمد بن الوليد الزبيدي، أخرج طريقه: أبو عوانة في مستخرجه (٢٧٩٢)،

---

(١) الجرح والتعديل (٥/ ٢٩٥).

(٢) تهذيب الكمال (١٧/ ٤٦١).

(٣) الثقات (٧/ ٨٢).

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال (٥/ ٤٧٨).

والطبراني في مسند الشاميين (١٧١٦)، والفريابي في الصيام (١٥).

ثالثاً: رُوي الحديث عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه، رواه عنه راويان هما:

١- عبدالرحمن بن خالد بن مسافر، أخرج طريقه: البخاري - تعليقاً - في صحيحه (٧٢٤٢).

٢- يونس بن يزيد، أخرج طريقه: البزار في مسنده (٧٧٦٦).

قلت: وهذا مما يدل على أنّ الحديث عند الزهري عن شيخين؛ فكان يُحدّث به على الوجهين.

وقد ذكر الدارقطني الخلاف في الحديث وبيّن أنّ كلا القولين محفوظ[1].

وبهذا يتبيّن أنّ عرض الإمام النسائي الخلاف في الحديث على الزهري غير مؤثر على استدلاله بالحديث؛ فهو محفوظ من كلا الطريقين، والله أعلم.



---

(١) علل الدارقطني (٩/ ٢٣١).

(١٦٠) [٣٤٥٢، ٣٤٥٣] حديث جدة حبيب أنّ النبي ع دخل عليها فأتته بطعام فقال: "لها كلي، فقالت: إني صائمة...الحديث.

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب الصائم إذا أُكل عنده[1]، وألمح فيه إلى اختلاف بين شعبة بن الحجاج وشريك بن عبدالله على حبيب بن زيد.

ذلك أنّه أخرج الحديث من طريق شعبة عن حبيب بن زيد الأنصاري عن ليلى مولاة لهم عن جدة حبيب أنّ النبي ﷺ دخل عليها فأتته بطعام فقال: "لها كلي "، فقالت: إني صائمة، فقال: "إنّ الصائم إذا أُكِلَ عنده صلت عليه الملائكة حتى يفرغوا ".

ثم رواه من طريق شريك النخعي عن حبيب بن زيد عن ليلى أنّ النبي ﷺ قال: "الصائم إذا أكل عنده صلت عليه الملائكة ".

وهذا التصرف من النسائي تلميح بوجود اختلاف بين شعبة وشريك، ولم يُرجّح النسائي بين الروايتين هنا، إلا أنّ سياقه يدل على ترجيح طريق شعبة، وذلك أنّ شريكاً لا يقرن في ضبطه وتثبته بشعبة.

وقد روى حبيب الحديث عن ليلى وهي مولاة أم عمارة الأنصارية[2].

قلت: ولم يرو عنها سوى حبيب بن زيد، ولم أر من وثقها سوى ابن حبّان[3]، وقال الذهبي في ترجمتها : عن مولاتها أم عمارة الأنصارية، تفرد عنها حبيب بن زيد[4].

وقد عقد الذهبي في أواخر كتابه فصلاً قال فيه: فصل في النسوة المجهولات، وما علمت في النساء من اتهمت ولا من تركوها[5].

وهذا يقتضي قبول حديثها عند الذهبي.

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٤٢٧).

(٢) تهذيب الكمال (٣٥/ ٣٠١).

(٣) الثقات (٥/ ٣٤٦).

(٤) ميزان الاعتدال (٤/ ٦١٠).

(٥) ميزان الاعتدال (٤/ ٦٠٤).

وبالنظر إلى الراويين المختلفين على حبيب بن زيد وهما شعبة بن الحجاج وشريك ابن عبدالله نجد أنّ شعبة أوثق بمرات من شريك.

أمّا شعبة بن الحجّاج فأمير المؤمنين في الحديث قاله سفيان الثوري[1]،وقد سبقت ترجمته [2].

وأمّا شريك بن عبدالله النخعي فهو صدوقٌ له أغلاطٌ بسبب سوء حفظه، وكان قاضي الكوفة، قال يحيى بن معين: شريكٌ صدوقٌ ثقةٌ إلا أنّه إذا خالف فغيرهُ أحبُ إلينا منه، وكذا قال أحمد بن حنبل، وقال أبو حاتم: شريك صدوقٌ، وقد كان له أغاليط، وقال أبو زرعة: كان كثير الخطأ، صاحب وهم، وهو يغلط أحياناً[3]، وقال النسائي: ليس به بأسٌ [4].

وعليه فرواية شعبة أرجح من رواية صاحبه.

وبعد تخريج الحديث تبيّن ما يلي:

أولاً: روى شريك بن عبد الله الحديث واختلف عليه:

فرواه أسود بن عامر عن شريك عن حبيب عن مولاته ليلى عن عمته أم عمارة مرفوعاً، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (٢٧٠٥٩).

ورواه علي بن حجر عن شريك واختلف عليه:

فرواه الترمذي في جامعه (٧٨٤)، وابن خزيمة في صحيحه (٢١٤٠) عن علي عن شريك عن حبيب عن ليلى عن مولاتها؛ فأبهمها.

ورواه النسائي في الكبرى (٣٢٥٥)، عن علي عن شريك عن حبيب عن ليلى مرسلاً.

----

(١) الجرح والتعديل (٤/ ٣٦٩).

(٢) في الإعلال رقم (١٧).

(٣) الجرح والتعديل (٤/ ٣٦٧).

(٤) تهذيب الكمال (١٢/ ٤٧٢).

ثانياً: روى شعبة الحديث عن حبيب بن زيد عن ليلى عن جدة حبيب < مرفوعاً، أخرج طريقه: الترمذي في جامعه (٧٨٥)، والنسائي في الكبرى (٣٢٥٤)، وابن ماجه في سننه (١٧٤٨)، وأحمد في مسنده (٢٧٠٦٠)، والطيالسي في مسنده (١٧٧١)، والدارمي في مسنده (١٧٧٩)، وإسحاق بن راهويه (٢٢٠٣)، وابن خزيمة في صحيحه (٢١٣٨)، وابن حبّان في صحيحه (٣٤٣٠).

وقد صحح الترمذي الحديث فقال عقب إخراجه: هذا حديث حسن صحيح، وهو أصح من حديث شريك[1].

قلت: وفي إخراج الأئمة لهذا الحديث في مصنفاتهم ما يدل على قبولهم له؛ خاصة وأنّ النسائي لم يتعقبه بتضعيف، وكذلك فإنّ الحديث لا يتعلق به حكم شرعي، وإنّما هو في فضائل الأعمال.

وقد جاء أيضاً معنى هذا الحديث فيما رواه شعبة عن قتادة عن أبي أيوب عن عبد الله بن عمرو بن العاص ب قال: الصائم إذا أُكل عنده صلت عليه الملائكة، أخرجه ابن المبارك في الزهد (١٤٢٦).

قلت: ومثله لا يقال بالرأي.

وبهذا يتبيّن أنّ رواية شريك المرسلة معلولة برواية شعبة الموصولة، ولم يؤثر ذلك على استدلال النسائي بالحديث، والله أعلم.



(١) جامع الترمذي (٣/ ١٤٥).

(١٦١) [٣٤٦٠ - ٣٤٦٢] حديث محمد بن سيرين عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ "إذا أكل الصائم ناسياً أو شرب ناسياً فليتم صيامه؛ فإنّما أطعمه الله وسقاه".

أخرجه الإمام النسائي ~ في بابٌ في الصائم يأكل ناسياً[1]، وأبان فيه عن حديثٍ منكرٍ لمحمد بن عمرو عن أبي سلمة بن عبدالرحمن.

ذلك أنّه أخرج الحديث من طريق عوف الأعرابي عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ قال: "إذا أكل الصائم ناسياً أو شرب ناسياً فليتم صيامه؛ فإنّما أطعمه الله وسقاه ".

ثم رواه من طريق هشام بن حسّان عن محمد عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ مثله.

ثم رواه من طريق علي بن بكار عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة بن عبدالرحمن عن أبي هريرة ﷺ - رفعه - في الرجل يأكل في شهر رمضان ناسياً قال: "الله أطعمه وسقاه ". قال أبو عبد الرحمن: **هذا حديث منكرٌ من حديث محمد بن عمرو.**

وهذا التصرف من النسائي صريح بنكارة هذا الحديث عن محمد بن عمرو. فقد أخرج الحديث من طريقين عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة ﷺ، وهو مشهورٌ عن ابن سيرين.

قلت: والذي يظهر لي أنّ سبب حكم النسائي عليه بالنكارة هو تفرد محمد بن عمرو بهذا الحديث عن أبي سلمة من بين أصحاب أبي سلمة بن عبدالرحمن؛ فإنّه لا يُعرف لأبي سلمة لهذا الحديث رواية لا عن أبي هريرة ﷺ، ولا عن غيره من الصحابة.

وبالنظر إلى محمد بن عمرو وهو ابن علقمة بن وقاص الليثي، أبو عبدالله المدني[2]، نجده صدوقاً إلا أنّ له أوهاماً ضُعِّف بسببها. ومع إخراج الشيخين لحديثه إلا أنّهما كانا ينتقيان من حديثه ما لم يُخالف فيه الثقات. وقد وثّقه يحيى بن معين في روايةٍ[3]، وقال مرةً: لم يزل الناس يتقون حديث محمد بن عمرو، قيل له: وما علة ذلك، قال: كان محمد

(١) السنن الكبرى (٤/ ٤٣٠).

(٢) تهذيب الكمال (٢٦/ ٢١٣).

(٣) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز (١/ ١٠٧).

ابن عمرو يحدث مرةً عن أبي سلمة بالشيء رأيه، ثم يُحدث به مرةً أخرى عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه[(١)]، وقال مرةً: لم يكونوا يكتبون حديث محمد بن عمرو حتى اشتهاها أصحاب الإسناد فكتبوها[(٢)]، وقال علي بن المديني: سألت يحيى بن سعيد عن محمد بن عمرو كيف هو. قال: تريد العفو أو تشدد، قلت: بل أُشدد. قال: ليس هو ممن تريد. كان يقول: أشياخنا أبو سلمة ويحيى بن عبدالرحمن بن حاطب[(٣)]، وقال الجوزجاني: ليس بقوي الحديث ويشتهى حديثه[(٤)]، وقال أبو حاتمٍ: صالح الحديث يكتب حديثه وهو شيخ[(٥)]، وقال النسائي: ليس به بأسٌ، وقال في موضع آخر: ثقةٌ[(٦)]، وذكره ابن حبَّان في ثقاته وقال: يُخطئُ[(٧)]، وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به[(٨)].

قلت: وقد روى الحديث عن محمد بن عمرو راويان هما:

١- علي بن بكار، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٢٦٤).

٢- محمد بن عبدالله الأنصاري، أخرج طريقه: ابن خزيمة في صحيحه (١٩٩٠)، والحاكم في مستدركه، والدارقطني في سننه (٢٢٤٣).

وبهذا يتبيّن أنّ رواية محمد بن عمرو عن أبي سلمة معلولة بروايتي عوف الأعرابي وهشام بن حسان عن ابن سيرين، وهي علةٌ لم تؤثر على استدلال النسائي بالحديث، والله أعلم.



----

(١) تاريخ ابن أبي خيثمة (٢/ ٣٢٢).

(٢) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٣/ ٢٢٥).

(٣) تاريخ ابن أبي خيثمة (٢/ ٣٢٢).

(٤) أحوال الرجال (ص: ٢٤٣).

(٥) الجرح والتعديل (٨/ ٣١).

(٦) تهذيب الكمال (٢٦/ ٢١٧).

(٧) الثقات (٧/ ٣٧٧).

(٨) الكامل في ضعفاء الرجال (٧/ ٤٥٨).

(١٦٢) [٣٤٦٣ - ٣٤٧٠] حديث أبي المطوس عن أبيه عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ قال: "من أفطر يوماً من رمضان من غير مرض ولا رخصة لم يقضه صيام الدهر كله إن صامه".

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب إثم من أفطر قبل تحلة الفطر[1]، وأبان فيه عن اختلاف بين الرواة على حبيب بن أبي ثابت.

ذلك أنّه ابتدأ بقوله: **ذكر اختلاف الناقلين لخبر أبي هريرة في ذلك، الاختلاف على سفيان.**

ثم أخرج الحديث من طريق أبي نعيم الفضل بن دُكين عن سفيان الثوري عن حبيب بن أبي ثابت عن أبي المطوس عن أبيه عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ قال: "من أفطر يوماً من رمضان من غير مرض ولا رخصة لم يقضه صيام الدهر كله إن صامه".

ثم رواه من طريقي يحيى بن سعيد وعبدالرحمن بن مهدي عن سفيان - ثم ذكر كلمة معناها - عن حبيب قال: حدثني أبو المطوس عن أبيه عن أبي هريرة ﷺ بنحوه مرفوعاً.

ثم رواه من طريق محمود بن غيلان عن عبدالرزاق بن همّام وأبي داود[2] كلاهما عن الثوري عن حبيب بن أبي ثابت عن أبي المطوس عن أبيه عن أبي هريرة ﷺ بنحوه مرفوعاً. ثم قال النسائي: **ذكر الاختلاف على شعبة.**

فرواه من طريق إسماعيل بن علية عن شعبة عن حبيب بن أبي ثابت عن عمارة بن عمير عن أبي المطوس عن أبيه عن أبي هريرة ﷺ بنحوه مرفوعاً.

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٤٣١).

(٢) قد روى محمود بن غيلان عن الحفري والطيالسي، وروى كذلك الحفري والطيالسي عن الثوري، والذي يظهر أنّ الراوي هنا هو الحفري لأمرين:

الأول: أنّ أبا داود الطيالسي لم يرو الحديث عن الثوري في مسنده.

الثاني: أنّ الحفري قد روى الحديث عن الثوري. أخرج طريقه: الدارقطني في علله (٨/ ٢٧٤).

ثم رواه من طريق محمد بن جعفر عن شعبة عن حبيب بن أبي ثابت عن عمارة بن عمير عن أبي المطوس عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه بنحوه مرفوعاً.

ثم رواه من طريق أبي داود الطيالسي عن شعبة عن حبيب قال: سمعت عمارة بن عمير يحدث عن أبي المطوس - قال: وقد رأيت أبا المطوس - عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه بنحوه مرفوعاً.

ثم رواه من طريق هلال بن العلاء عن أبيه عن عبيد الله بن عمرو عن زيد بن أبي أُنيسة عن حبيب بن أبي ثابت عن علي بن الحسين عن أبي هريرة رضي الله عنه بنحوه موقوفاً. ثم قال النسائي: **وقفه عبد الرحمن بن يعقوب.**

فرواه من طريق عمر بن محمد بن الحسن عن أبيه عن شريك عن العلاء بن عبدالرحمن بن يعقوب عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: من أفطر يوماً من رمضان، لم يقضه يوم من أيام الدنيا.

وأبو المطوس هذا لا يُعرف حاله ولا حال أبيه. وقد سمّاه أحمد وابن معين: عبدالله ابن المطوس. قال أبو داود: قلت لأحمد: أبو المطوس من هو. قال: زعموا أنّه عبدالله بن المطوس. قاله بعض أهل النسب[1]. وقال في رواية مهنا وقد سأله عنه: لا أعرف أبا المطوس ولا ابن المطوس[2]. وقال يحيى بن معين: أبو المطوس اسمه: عبدالله بن المطوس، أُراه كوفياً ثقةً[3].

وسمّاه البخاري والذهبي: يزيد بن المطوس. قال الترمذي: سألت محمداً عن حديث أبي المطوس فقال:...وأبو المطوس اسمه يزيد بن المطوس، وتفرد بهذا الحديث، ولا أعرف له غير هذا، ولا أدري أسمع أبوه من أبي هريرة رضي الله عنه أم لا[4]. وقال الذهبي:

---

(١) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص: ١٧٦).

(٢) الفروسية (ص: ٢٤٩).

(٣) تهذيب الكمال (٣٤/ ٣٠٠).

(٤) العلل الكبير للترمذي (ص: ١١٦).

اسمه يزيد بن مطوس، ضعِّف، تفرد بحديثه عن أبيه عن أبي هريرة ﷺ. ولا يعرف لا هو ولا أبوه[١]، وقال أبو حاتمٍ: لا يسمى[٢].

أمّا ابن حبّان فقد ذكر الأب في ثقاته[٣]. وذكر ابنه في المجروحين فقال: أبو المطوس رجلٌ من أهل الكوفة يروي عن أبيه ما لم يتابع عليه، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد[٤].

قلت: وقبل الشروع في بيان الاختلاف لابد من التنبيه إلى أنّ النسائي قصد بذكر الاختلاف على الثوري وعلى شعبة أموراً ثلاثةً:

الأول: ذكر اختلاف الرواة في اسم شيخ حبيب – في روايات الثوري – وشيخ عمارة – في روايات شعبة – هل هو أبو المطوس أو ابن المطوس.

الثاني: بيان الصواب؛ هل بين حبيب بن أبي ثابت وبين أبي المطوس واسطةٌ أم لا.

الثالث: بيان الصواب في رفع الحديث ووقفه.

أمّا الكلام على **الأمر الأول** وهو الاختلاف في اسم الشيخ هل هو أبو المطوس أو ابن المطوس فلا يتأتى بيان ذلك إلا من خلال تتبع جميع الروايات عن الثوري وشعبة.

قلت: وقد أخرج أبو داود الحديث في سننه عن شعبة بن الحجّاج وسفيان الثوري وقال: واختلف على سفيان وشعبة عنهما ابن المطوس وأبو المطوس[٥].

وكذلك ذكر المزي روايات الحديث في التحفة عن الثوري وشعبة وساق أسانيدهما وكنّاه فيها أبا المطوس وبعد أن فرغ منها قال: وفي نسخة ابن المطوس[٦].

---

(١) ميزان الاعتدال (٤/ ٥٧٤).

(٢) الجرح والتعديل (٩/ ٤٤٨).

(٣) الثقات (٥/ ٤٦٥).

(٤) المجروحين لابن حبان (٣/ ١٥٧).

(٥) سنن أبي داود (٢/ ٣١٥).

(٦) تحفة الأشراف (١٠/ ٣٧٣).

وجزماً فإنّ النسائي ما ذكر الاختلاف على الثوري وشعبة إلا لبيان الفرق بين روايات تلاميذهما في ذلك. ولذا سأتتبع روايات هؤلاء التلاميذ وغيرهم فيما أقف عليه من مصادر لبيان قول كل راوٍ عن سفيان الثوري أو شعبة بن الحجاج[1].

أولاً: الرواة عن سفيان الثوري:

١- أبو نعيم الفضل بن دكين، كنّاه أبا المطوس، أخرج روايته: أحمد في مسنده (١٠٠٨١)، وإسحاق بن راهويه في مسنده (٢٧٤).

٢- أبو أحمد الزبيري، كنّاه أبا المطوس، أخرج روايته: الدارقطني في سننه (٢٤٠٤).

٣- يحي بن سعيد القطّان، سمّاه ابن المطوس، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (١٠٠٨٠).

قلت: وكنّاه بأبي المطوس عند الترمذي في جامعه (٧٢٣)، والطحاوي في مشكل الآثار (١٥٢٣).

٤- عبدالرحمن بن مهدي، سمّاه ابن المطوس، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (١٠٠٨١).

قلت: وكنّاه بأبي المطوس عند الترمذي في جامعه (٧٢٣)، والطحاوي في مشكل الآثار (١٥٢٣).

٥- وكيع بن الجرّاح، سمّاه ابن المطوس، أخرج طريقه: ابن ماجه في سننه (١٦٧٢)، وأحمد في مسنده (٩٧٠٦).

قلت: وكنّاه بأبي المطوس عند إسحاق بن راهويه في مسنده (٢٧٣).

٦- محمد بن يوسف الفريابي، سمّاه ابن المطوس، أخرج طريقه: الدارمي في سننه (١٧٥٥).

---

(١) علماً أنّ أكثر الطبعات غير متقنةٍ ولا مضبوطة التحقيق على نسخ معتمدة. والله المستعان.

٧- يزيد بن هارون، سمّاه ابن المطوس، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (١٠٠٨٢).

٨- عبدالرزاق بن همّام، سمّاه ابن المطوس، أخرج طريقه في مصنفه (٧٤٧٥).

٩- أبو داود الحفري، سمّاه ابن المطوس، أخرج طريقه: الدارقطني في علله (٨/ ٢٧٤).

فهؤلاء تسعةٌ من تلاميذ الثوري، أربعةٌ لم يختلف عليهم، وسمّوه ابن المطوس وهم: الفريابي ويزيد بن هارون وعبدالرزاق وأبو داود الحفري، وثلاثة اختلف عليهم وهم: يحي القطان وابن مهدي ووكيع، واثنان لم يختلف عليهما وكنّياه بأبي المطوس وهما أبو نعيم وأبو أحمد الزبيري.

والذي يترجح عن الثوري هو تسميته بابن المطوس.

ثانياً: الرواة عن شعبة بن الحجاج:

١- إسماعيل بن علية، وكنّاه أبا المطوس، ولم أر من أخرج طريقه سوى: النسائي في الكبرى (٣٢٦٨).

٢- أبو داود الطيالسي، وكنّاه أبا المطوس، أخرج طريقه: الطحاوي في شرح مشكل الآثار (١٥٢١).

٣- بشر بن عمر الزهراني، وكنّاه أبا المطوس، أخرج طريقه: الطحاوي في شرح مشكل الآثار (١٥٢١).

٤- بهز بن أسد، وكنّاه أبا المطوس، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (٩٠١٤).

٥- أبو عامر العقدي، وكنّاه أبا المطوس، أخرج طريقه: إسحاق بن راهويه في مسنده (٣٦٧).

٦- وهب بن جرير، وقد رواه على الشك فقال: عن أبي المطوس أو ابن المطوس، أخرج طريقه: إسحاق بن راهويه في مسنده (٢٧٥).

٧- خالد بن الحارث، وسمّاه ابن المطوس، أخرج طريقه: ابن خزيمة في صحيحه (١٩٨٧).

٨- محمد بن جعفر، وسمّاه ابن المطوس، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (٩٩٠٨)، وابن خزيمة في صحيحه (١٩٨٧).

٩- ابن أبي عدي، وسمّاه ابن المطوس، أخرج طريقه: ابن خزيمة في صحيحه (١٩٨٧).

١٠- سليمان بن حرب، وسمّاه ابن المطوس، أخرج طريقه: أبو داود في سننه (٢٣٩٦).

١١- هشام بن عبدالملك، وسمّاه ابن المطوس، أخرج طريقه: الدارمي في مسنده (١٧٥٦).

١٢- سعيد بن عامر، وسمّاه ابن المطوس، أخرج طريقه: الطحاوي في شرح مشكل الآثار (١٥٢٢).

١٣- عثمان بن عمر، وسمّاه ابن المطوس، أخرج طريقه: الدارقطني في علله (٨/ ٢٧١).

فهؤلاء ثلاثة عشر راوياً عن شعبة. خمسةٌ منهم كنّوه بأبي المطوس، والسبعة الآخرون سمّوه ابن المطوس، وواحد رواه على الشك؛ وعليه فالذي يترجح من الروايات عن شعبة أنّه ابن المطوس.

وبهذا يتبيّن اتفاق أغلب الرواة عن الثوري وشعبة في تسميته ابن المطوس.

الأمر الثاني فيما يتعلق بوجود الواسطة بين حبيب بن أبي ثابت وابن المطوس وهو عمارة بن عمير.

والذي يظهر من روايات الثوري التي ساقها النسائي أنّها لم تذكر عمارة بن عمير بين حبيب وابن المطوس.

أمّا روايات شعبة كلها فقد أثبتت الواسطة.

وإذا ما رجعنا إلى روايات بعض تلاميذ الثوري عند غير النسائي نجد ما يلي:

١- رواية يحيى بن سعيد عن سفيان قال: حدثني حبيب عن عمارة عن ابن المطوس، فلقيت ابن المطوس فحدثني عن أبيه عن أبي هريرة ﷺ به مرفوعاً، أخرجها: أحمد في مسنده (١٠٠٨٠).

٢- رواية عبدالرحمن بن مهدي عن سفيان عن حبيب قال: حدثني ابن المطوس عن أبيه عن أبي هريرة ﷺ به مرفوعاً، قال سفيان: قال حبيب: حدثني عمارة عن أبي المطوس فلقيت أبا المطوس فحدثني، أخرجها: أحمد في مسنده (١٠٠٨١).

٣- رواية محمد بن يوسف الفريابي عن سفيان عن حبيب بن أبي ثابت قال: سمعت عمارة بن عمير يحدث عن ابن المطوس عن أبيه عن أبي هريرة ﷺ به مرفوعاً، أخرجها: الدارمي في مسنده (١٧٥٥).

فهؤلاء ثلاثة من أصحاب سفيان الثوري رووه عن حبيب عن عمارة عن ابن المطوس، وذكر القطان وابن مهدي أنّ حبيباً لقي ابن المطوس فحدثه بالحديث عن أبيه فزال بذلك ما يتوهم من انقطاعه، وعُلم أنّ سفيان كان يُحدّث به على الوجهين عن حبيب، والله أعلم.

الأمر الثالث فيما يتعلق برفع الحديث ووقفه.

ساق النسائي روايات الثوري وشعبة مرفوعة ثم أتبعها بطريق هلال بن العلاء عن أبيه عن عبيد الله بن عمرو عن زيد بن أبي أُنيسة عن حبيب بن أبي ثابت عن علي بن الحسين عن أبي هريرة ﷺ بنحوه موقوفاً. ثم قال النسائي: **وقفه عبد الرحمن بن يعقوب.**

فرواه من طريق عمر بن محمد بن الحسن عن أبيه عن شريك عن العلاء بن عبدالرحمن بن يعقوب عن أبيه عن أبي هريرة ﷺ قال: من أفطر يوماً من رمضان، لم يقضه يوم من أيام الدنيا.

والذي يظهر من صنيع النسائي أنّه حين ختم أحاديث حبيب بن أبي ثابت عن ابن المطوس عن أبيه عن أبي هريرة ﷺ، أراد أن يبيّن وهماً حصل في الرواية عن حبيب فساق طريق العلاء بن هلال.

وطريق هلال بن العلاء عن أبيه ضعيفةٌ لضعف العلاء بن هلال الرقي. قال النسائي: وقد رأيت للعلاء أحاديث مناكير[1]، وقال أيضاً: هلال بن العلاء بن هلال روى عن أبيه غير حديث منكر، فلا أدري منه أتى أو من أبيه[2]، وقال فيه أبو حاتم:

---

(١) تحفة الأشراف (٧/ ٣٩٧).

(٢) الضعفاء والمتروكون (١/ ٧٨).

منكر الحديث، ضعيف الحديث[1]، وقال ابن حبان: كان ممن يقلب الأسانيد ويغير الأسماء لا يجوز الاحتجاج به بحال[2]،وقال أبو بكر الخطيب: في بعض حديثه نكرة[3].

قلت: فالوهم فيه من هلالٍ أو من ابنه، والصواب في ذلك ما روى الثوري وشعبة عن حبيب؛ وإنّما قصد النسائي بإيرادها - والله أعلم - بيان وجه مخالفةٍ على حبيب في رواية الحديث. وقد أخرج طريق العلاء بن هلال: النسائي في الكبرى (٣٢٧١).

ثم أنهى النسائي البحث بالحديث الموقوف عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب مولى الحرقة عن أبيه عن أبي هريرة س مما يدل على أنّه يُرجِّح رواية الوقف.وهذه الطريق هي من رواية شريك النخعي، وشريك بن عبدالله صدوقٌ له أغلاطٌ بسبب سوء حفظه، وكان قاضي الكوفة، قال يحيى بن معين: شريكٌ صدوقٌ ثقةٌ إلا أنّه إذا خالف فغيرهُ أحبُ إلينا منه، وكذا قال أحمد بن حنبل.

وقال أبو حاتم: شريك صدوقٌ، وقد كان له أغاليط، وقال أبو زرعة: كان كثير الخطأ، صاحب وهم، وهو يغلط أحياناً[4]، وقال النسائي: ليس به بأسٌ[5].

قلت: ولم أر من أخرج طريقه سوى النسائي في الكبرى (٣٢٧٢).

تنبيهات:

الأول: ضعّف أحمد بن حنبل حديث أبي المطوس. قال ابن قدامة: وذكر لأحمد حديث أبي هريرة ﷺ: من أفطر يوماً من رمضان متعمداً لم يقضه ولو صام الدهر. فقال: ليس يصح هذا الحديث[6].

الثاني: ضعّف البخاري حديث أبي المطوس. قال أبو عيسى الترمذي: سألت

---

(١) الجرح والتعديل (٦/ ٣٦١).

(٢) الضعفاء والمجروحين (٢/ ١٨٤).

(٣) تهذيب الكمال (٢٢/ ٥٤٥).

(٤) الجرح والتعديل (٤/ ٣٦٧).

(٥) تهذيب الكمال (١٢/ ٤٧٢).

(٦) المغني لابن قدامة (٣/ ١٣١).

محمداً عن حديث أبي المطوس عن أبيه عن أبى هريرة ﷺ أنّ رسول الله ﷺ قال: "من أفطر يوماً من رمضان من غير رخصة لم يقضه وإن صام الدهر كله". فقال: أبو المطوس اسمه يزيد بن المطوس. وتفرد بهذا الحديث، ولا أعرف له غير هذا، ولا أدري أسمع أبوه من أبي هريرة ﷺ أم لا[1].

الثالث: صحح أبو حاتمٍ رواية حبيب عن أبي المطوس وروايته عن عمارة بن عمير. فكلا الطريقين عنده صحيح. قال ابن أبي حاتمٍ: وسألت أبي عن حديث رواه الثوري وشعبة. فقال الثوري: عن حبيب عن أبي المطوس عن أبيه عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ من أفطر يوماً من رمضان من غير عذر لم يقض عنه صوم الدهر".

ورواه شعبة عن حبيب عن عمارة عن ابن المطوس عن أبيه عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ... الحديث.

قلت: أيهما أصح.

قال: جميعاً صحيحين؛ أحدهما قصّر والآخر جود[2].

الرابع: خطّأ أبو حاتمٍ حديث هلال بن العلاء الذي رواه النسائي وبيّن الصواب في إسناده. قال ابن أبي حاتمٍ: وسمعت أبي وحدثنا عن هلال بن العلاء عن أبيه عن عبيد الله بن عمرو عن زيد بن أبي أنيسة عن حبيب بن أبي ثابت عن علي بن الحسين عن أبي هريرة ﷺ: أنّ رجلاً أفطر في شهر رمضان، فأتى أبا هريرة فسأله. فقال: لا يقبل منه صوم سنة.

قال أبي: إنّما هو حبيبٌ عن عمارة بن عمير عن أبي المطوس عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ أنّه قال: "من أفطر يوماً من شهر رمضان من غير عذر، لم يقض عنه صيام الدهر[3].

---

(١) العلل الكبير للترمذي (ص: ١١٦).

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم (٣/ ٣٦).

(٣) علل الحديث لابن أبي حاتم (٣/ ١٢٨).

الخامس: علّق ابن خزيمة القول بمدلول الحديث بصحة الخبر فقال: باب التغليط في إفطار يوم من رمضان متعمداً من غير رخصة إن صح الخبر؛ فإنّي لا أعرف ابن المطوس، ولا أباه غير أنّ حبيب بن أبي ثابت قد ذكر أنّه لقي أبا المطوس[1].

السادس: صحح ابن أبي حاتمٍ الروايتين جميعاً عن الثوري وشعبة فقال بعد أن ساق الخلاف عن كلٍ منهما: فوجدت حديثاً بين علة هذه الأحاديث. حدثنا أحمد بن سنان قال: حدثنا عبدالرحمن بن مهدي قال: حدثنا سفيان عن حبيب عن عمارة بن عمير عن أبي المطوس - قال حبيب: فلقيت أبا المطوس فحدثني - عن أبيه عن أبي هريرة ﵁ عن النبي ﷺ. قال: فقد بان أنّ جميع الحديثين صحيحين، قد سمع حبيب من عمارة ومن أبي المطوس[2].

ومما سبق نخلص إلى النتائج التالية:

١- أنّ الأرجح في اسم شيخ حبيب أنّه ابن المطوس هكذا رواه أكثر الرواة عن سفيان الثوري وشعبة بن الحجاج.

٢- أنّ حبيب بن أبي ثابت قد سمع الحديث من عمارة بن عمير ومن أبي المطوس.

٣- أنّ الصواب في الحديث أنّه موقوفٌ على أبي هريرة ﵁، والله أعلم.

وبهذا يتبيّن أنّ الصواب في حديث حبيب بن أبي ثابت أنّه موقوفٌ، وهي علةٌ قد أثرت على استدلال النسائي بالحديث، إلا أنّ هذا الإعلال لم يؤثر على استدلال النسائي في الباب؛ فقد بقي فيه ما يدل على ترجمة الباب، والله أعلم.



---

(١) صحيح ابن خزيمة (٣/ ٢٣٨).

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم (٣/ ١٥٩).

(١٦٣) [٣٤٧٢ - ٣٤٧٤] حديث الأعرج عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ قال: "لا تصوم المرأة وزوجها شاهد يوماً من غير شهر رمضان إلا بإذنه".

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب ما جاء في صوم المرأة بغير إذن زوجها[1]، وأبان فيه عن اختلاف بين عبدالله بن محمد الزهري وقتيبة بن سعيد على سفيان بن عيينة.

ذلك أنّه أخرج الحديث من طريق عبدالله بن محمد بن عبدالرحمن عن سفيان عن أبي الزناد عن موسى بن أبي عثمان عن أبيه عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ قال: "لا تصوم المرأة وزوجها شاهد يوماً من غير شهر رمضان إلا بإذنه". ثم قال النسائي: **خالفه قتيبة بن سعيد.**

فرواه من طريق قتيبة بن سعيد عن سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة ﷺ به مرفوعاً. ثم قال النسائي: **أرسله جعفر بن ربيعة.**

فرواه من طريق شعيب بن الليث عن الليث عن جعفر بن ربيعة عن عبدالرحمن ابن هرمز - هو الأعرج – قال: قال رسول الله ﷺ...الحديث.

وهذا التصرف من النسائي صريح ببيان الاختلاف على سفيان بن عيينة.

وقد سبق بيان الاختلاف في هذا الحديث على أبي الزناد مفصلاً، ومن ضمنه الاختلاف على سفيان بن عيينة فلا حاجة لإعادته ههنا[2].

إلا أنّ النسائي بعد أن رواه من طريقي ابن عيينة قال: **أرسله جعفر بن ربيعة.**

وقد اختلف فيه على الليث بن سعد؛ فرواه عنه ابنه شعيب كما هنا فأرسله، ورواه عنه يحيى بن بكير فأسنده.

وبالنظر إلى الراويين المختلفين على الليث وهما ابنه شعيب ويحيى بن بكير نجد ما يلي:

----

(١) السنن الكبرى (٤/ ٤٣٤).

(٢) في الإعلال رقم (٨٧).

أمّا شعيب بن الليث الفهمي فوثّقه ابن حبّان[١]، وأبو بكر الخطيب، وقال ابن يونس: كان فقيها مفتيا، وكان من أهل الفضل[٢].

وأمّا يحيى بن عبدالله بن بكير فصدوقٌ احتج به الشيخان. قال يحيى بن معين: سألني عنه أهل مصر فقلت: ليس بشيء[٣]، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، كان يفهم هذا الشأن[٤]، وضعّفه النسائي[٥]، وقال مرةً: ليس بثقة[٦]، ووثّقه ابن حبّان[٧]، وقال ابن عدي: كان جار الليث بن سعد، وهو أثبت الناس فيه وعنده عن الليث ما ليس عند أحد، وقال الساجي: صدوق روى عن الليث فأكثر[٨]، وقال الذهبي: كان غزير العلم عارفاً بالحديث وأيام الناس، بصيراً بالفتوى صادقاً ديناً، وما أدري ما لاح للنسائي منه حتى ضعفه، وقال مرة: ليس بثقة. وهذا جرح مردودٌ؛ فقد احتج به الشيخان، وما علمت له حديثاً منكراً حتى أورده[٩].

قلت: وهو صدوقٌ كما قال جمع من الأئمة ثبتٌ في الليث. وأبو حاتمٍ متشدد في الرجال، وكلامه يحتاج إلى توضيح؛ فكيف يقول: ولا يُحتج بحديثه، ثم يقول: كان يفهم هذا الشأن.

قلت: وقد أنصف الذهبي القول فيه.

---

(١) الثقات (٨/ ٣٠٩).

(٢) تهذيب الكمال (١٢/ ٥٣٣).

(٣) تهذيب التهذيب (١١/ ٢٣٨).

(٤) الجرح والتعديل (٩/ ١٦٥).

(٥) الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: ١٠٧).

(٦) تهذيب الكمال (٣١/ ٤٠١).

(٧) الثقات (٩/ ٢٦٢).

(٨) تهذيب التهذيب (١١/ ٢٣٨).

(٩) سير أعلام النبلاء (٩/ ٢٩).

وعليه فلا يمكن الحكم من خلال الراوي؛ إلا أنّ الذي يظهر أنّ شعيباً قصر في الإسناد، ويحيى جوده، والله أعلم.

وقد أخرج طريق شعيب بن الليث: النسائي في الكبرى (٣٢٧٦).

وأخرج طريق يحيى بن بكير: البيهقي في الكبرى (١٤٠٣٥).



(١٦٤) [٣٤٧٥] حديث زميل عن عروة عن عائشة < أُهدي لي ولحفصة طعام وكنا صائمتين... الحديث.

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب ما يجب على الصائم المتطوع إذا أفطر[١]، وأبان فيه عن ضعف زميل راوي الحديث عن عروة.

ذلك أنّه أخرج الحديث من طريق عبدالله بن وهب عن حيوة بن شريح وعمر بن مالك عن يزيد بن عبدالله ابن الهاد قال: حدثني زميل مولى عروة عن عروة عن عائشة < قالت: أُهدي لي ولحفصة طعام وكنا صائمتين فأفطرنا، ثم دخل رسول الله ﷺ فقلنا: يا رسول الله إنّا أُهدي لنا هديةٌ فاشتهيناها فأفطرنا، فقال: "لا عليكما صوما يوماً آخر مكانه".

وقد أعل النسائي هذا الحديث فقال: **أمّا حديث عروة: فزميلٌ ليس بالمشهور**[٢].

وبالنظر إلى زميل بن عباس مولى عروة بن الزبير راوي الحديث عن عروة نجده غير مشهور عندهم. قال مهنا عن أحمد: لا أدري من هو[٣]. وقال البخاري: ولا يعرف لزميل سماع من عروة[٤]. وقال مسلمٌ: لا يعرف له ذكر شيء إلا في هذا الحديث فقط وذكره بالجرح والجهالة[٥]. وضعّفه العقيلي[٦]. وقال الذهبي: تُكُلم فيه لجهالته[٧]. ولم يوثّقه سوى ابن حبّان[٨].

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٤٣٥).

(٢) السنن الكبرى (٣/ ٣٦٨).

(٣) تهذيب التهذيب (٣/ ٣٤٠).

(٤) التاريخ الكبير للبخاري (٣/ ٤٥٠).

(٥) التمييز لمسلم (ص:٢١٧).

(٦) الضعفاء الكبير للعقيلي (٢/ ٨٣).

(٧) المغني في الضعفاء (١/ ٢٤١).

(٨) الثقات (٦/ ٣٤٧).

وقد أخرج حديثه: أبو داود في سننه (٢٤٥٧)، والنسائي في الكبرى (٣٢٧٧)، والطبراني في الأوسط (٦٣٢١).

وقال الإمام البخاري عن إسناد هذا الحديث: إنّه لا تقوم به الحجة[(١)]، وضعّف الإمام مسلمٌ حديث الباب فقال: وأمّا حديث زميل مولى عروة؛ فزميل لا يعرف له ذكر شيء إلا في هذا الحديث فقط؛ وذكره بالجرح والجهالة[(٢)]، وأورد العقيلي هذا الحديث في ترجمة زميل وضعفه به[(٣)]، وحكم الذهبي على هذا الحديث بأنّه من مناكير زميل عن عروة[(٤)].

والخلاصة أنّ الحديث ضعيفٌ لا يصلح للاحتجاج به، والله أعلم.



---

(١) التاريخ الكبير للبخاري (٣/ ٤٥٠).

(٢) التمييز لمسلم (ص:٢١٧).

(٣) الضعفاء الكبير للعقيلي (٢/ ٨٣).

(٤) ميزان الاعتدال (٢/ ٨١).

(١٦٥) [٣٤٧٦ – ٣٤٨٣] حديث الزهري عن عروة عن عائشة < : كنت أنا وحفصة صائمتين...الحديث.

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب ما يجب على الصائم المتطوع إذا أفطر[1]، وأبان فيه عن اختلاف بين الرواة على ابن شهاب الزهري.

ذلك أنّه ابتدأ بقوله: **ذكر الاختلاف على الزهري في هذا الحديث.**

ثم أخرج الحديث من طريق جعفر بن برقان عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت: كنت أنا وحفصة صائمتين فعرض لنا طعام فاشتهيناه فأفطرنا، فدخل النبي ﷺ فبادرت إليه حفصة وكانت ابنة أبيها فقالت: يا رسول الله إنا أصبحنا اليوم صائمتين فعرض لنا طعام فاشتهيناه فقال: "اقضيا يوماً آخر ".

ثم رواه من طريق سفيان بن حسين عن الزهري عن عروة عن عائشة < بنحوه مرفوعاً.

ثم رواه من طريق محمد بن منصور عن سفيان بن عيينة قال: سمعناه من صالح ابن أبي الأخضر عن الزهري عن عروة عن عائشة < أصبحت أنا وحفصة صائمتين فأهدي لنا طعام محروص عليه. وقال: حدثنا سفيان قال: سألوا الزهري وأنا شاهد أهو عن عروة. قال: لا. قال النسائي: **الصواب ما روى ابن عيينة عن الزهري. وصالح بن أبي الأخضر ضعيفٌ في الزهري وفي غير الزهري، وسفيان بن حسين وجعفر بن برقان ليسا بالقويين في الزهري ولا بأس بهما في غير الزهري.**

ثم رواه من طريق يحيى بن أيوب عن إسماعيل بن عقبة قال: وعندي في موضع آخر إسماعيل بن إبراهيم عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة < به مرفوعاً. قال يحيى ابن أيوب: وسمعت صالح بن كيسان بمثله. وجدته عندي في موضع آخر حدثني صالح بن كيسان ويحيى بن سعيد مثله. قال النسائي: **وهذا أيضاً خطأٌ.**

ثم رواه من طريق جرير بن حازم عن يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبدالرحمن

----

(١) السنن الكبرى (٤/ ٤٣٦).

عن عائشة < به مرفوعاً. قال النسائي: **هما جميعاً خطأٌ. أرسله معمرٌ.**

ثم رواه من طريق معمر بن راشد عن الزهري قال: قالت عائشة: أصبحت أنا وحفصة، صائمتين...وساق الحديث.

ثم رواه من طريق عبيد الله بن عمر عن الزهري أنّ عائشة وحفصة { مرسلٌ.

ثم رواه من طريق مالك عن ابن شهاب أنّ عائشة وحفصة { نحوه مرسلٌ.

وهذا التصرف من النسائي صريح ببيان الاختلاف على الزهري، وقد صوّب النسائي أثناء سرد الأحاديث بعض الروايات وضعّف بعضاً وخطّأ البعض الآخر.

فصوّب الروايات المرسلة من طريق ابن عيينة ومعمر وعبيد الله بن عمر ومالك ابن أنس عن ابن شهاب.

وضعّف بعض الروايات التي وصلته بذكر عروة؛ فضعّف رواية صالح بن أبي الأخضر لكونه ضعيفاً في الزهري وفي غيره، وضعّف روايتي جعفر بن برقان وسفيان ابن حسين لكونهما ضعيفين في الزهري، ولا بأس بهما في غيره.

وخطّأ رواية يحيى بن أيوب عن شيوخه الثلاثة: إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة وصالح بن كيسان ويحيى بن سعيد الأنصاري، وخطّأ كذلك رواية جرير بن حازم عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة < ؛ لأنّها خالفت رواية الأوثق والأحفظ عن يحيى ابن سعيد.

ثم إنّ النسائي قال في آخر الباب: **وأما حديث الزهري الذي أسنده جعفر بن برقان وسفيان بن حسين فليسا بالقويين في الزهري خاصة، وقد خالفهما مالك وعبيد الله ابن عمر وسفيان بن عيينة وهؤلاء أثبت وأحفظ من سفيان بن حسين ومن جعفر بن برقان...، وأما حديث يحيى بن أيوب الذي ذكرناه فإنّه ليس ممن يعتمد عليه وعنده غير حديث منكر**[1].

ورحم الله الإمام مسلم بن الحجاج حيث قال: فقد شفى ابن جريج في رواية

(١) السنن الكبرى (٣/ ٣٦٨).

الزهري هذا الحديث عن التصحيح فلا حاجة بأحد إلى التنقير عن حديث الزهري إلى أكثر مما أبان عنه ابن جريج من النقر والتنقير في جمع الحديث إلى مجهولين عن مجهول؛ وذلك أنّه قد قال له: حدثني ناسٌ عن بعض من كان سأل عائشة < . ففسد الحديث لفساد الإسناد[1].

قلت: وقد روى ابن جريج الحديث المذكور عن الزهري فقال: قلت له – أي للزهري –: أحدثك عروة عن عائشة < أنّها قالت: أصبحت أنا وحفصة صائمتين. فقال: لم أسمع من عروة في هذا شيئاً؛ ولكني حدثني ناسٌ في خلافة سليمان بن عبدالملك عن بعض من كان يدخل على عائشة < أنّها قالت: أصبحت أنا وحفصة صائمتين فأهدي لنا هدية فأكلناها فدخل علينا رسول الله ﷺ فبدرتني حفصة وكانت ابنة أبيها فَذَكرتْ ذلك له فقال: "اقضيا يوماً مكانه"[2]، وقال إسحاق بن راهويه عن ابن جريج: قيل للزهري أخبرك عروة بهذا الحديث. فقال: لو سمعته من عروة لم أنس[3].

وكذلك قول ابن عيينة السابق في روايات النسائي حين قال: سألوا الزهري وأنا شاهد أهو عن عروة. قال: لا.

فبان بهذين النصين الصريحين من ابن جريج وسفيان بن عيينة عن الزهري أنّه لم يسمعه من عروة بن الزبير.

وبالنظر إلى الرواة الذين صوب النسائي رواياتهم المرسلة وهم سفيان بن عيينة ومعمر بن راشد ومالك بن أنس نجد أنّهم أصحاب الزهري الثقات.

قال الدارمي: سألت يحيى بن معين عن أصحاب الزهري قلت له: معمرٌ أحب إليك في الزهري أو مالك. فقال: مالك. قلت: فيونس أحب إليك وعُقيلٌ أم مالكٌ. فقال: مالك. قلت: فابن عيينة أحب إليك أم معمر. فقال: معمر. قلت: فمعمر أحب

----

(١) التمييز لمسلم (ص: ٢١٧).

(٢) السنن الكبرى للبيهقي (٤/ ٤٦٤).

(٣) مسند إسحاق بن راهويه (٢/ ١٦٣).

إليك أو صالح بن كيسان. فقال: معمرٌ أحب إلي وصالحٌ ثقة[1].

وقال يحيى بن معين أيضاً: أثبت الناس في الزهري مالك ومعمر ويونس وعقيل وشعيب بن أبي حمزة وابن عيينة[2]. وقال أبو حاتمٍ: أثبت أصحاب الزهري مالك وابن عيينة[3].

أمّا من ضعّف النسائي روايتهم لهذا الحديث عن الزهري فهم جعفر بن برقان وسفيان بن حسين وصالح بن أبي الأخضر، وهم أهلٌ للتضعيف في الزهري.

فأمّا جعفر بن برقان الرقي فضُعّف في الزهري خاصةً، وهو في غيره لا بأس به. قال أحمد بن حنبل: إذا حدث عن غير الزهري فلا بأس به، في حديث الزهري يخطئُ[4]. وقال يحيى بن معين: كان أُمياً، يُذكر بخير. وليس هو في حديث الزهري بشيء[5]. وقال ابن نمير: ثقةٌ، أحاديثه عن الزهري مضطربة[6]. ووثقه العجلي[7]. وقال أبو حاتمٍ: محله الصدق يكتب حديثه[8].

وأمّا سفيان بن حسين الواسطي فهو صالح الحديث في غير الزهري. قال أحمد بن حنبل: ليس بذاك في حديثه عن الزهري[9]. وقال يحيى بن معين: ثقةٌ[10]. وقال مرةً: ليس به بأس، وليس من أكابر أصحاب الزهري. وقال أيضاً: ثقة، وكان يؤدب المهدي،

---

(١) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: ٤١).

(٢) الجرح والتعديل (٤/ ٢٢٦).

(٣) الجرح والتعديل (٤/ ٢٢٧).

(٤) الجرح والتعديل (٢/ ٤٧٤).

(٥) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٤/ ٤٤٦).

(٦) الجرح والتعديل (٢/ ٤٧٤).

(٧) الثقات (١/ ٢٦٨).

(٨) الجرح والتعديل (٢/ ٤٧٤).

(٩) تهذيب الكمال (١١/ ١٤٠).

(١٠) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٤/ ٣٧٥).

وهو صالح، حديثه عن الزهري فقط ليس بذاك؛ إنّما سمع من الزهري بالموسم[١]. ووثّقه العجلي[٢]. وقال أبو حاتم: صالح الحديث يكتب حديثه ولا يحتج به[٣]. وقال ابن عدي: هو في غير الزهري صالح الحديث، وفي الزهري يروي أشياء خالف الناس[٤].

وأمّا صالح بن أبي الأخضر فقد ضعَّفه جمعٌ من أهل العلم، قال يحيى بن معين: ليس بشيءٍ[٥]، وقال البخاري: صالح بن أبي الأخضر عن الزهري لينٌ[٦]، وقال أبو حاتم: لين الحديث، وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث، كان عنده عن الزهري كتابين أحدهما عرضٌ والآخر مناولةٌ، فاختلطا جميعاً فلا يعرف هذا من هذا[٧]،

وقال الترمذي: ضَعَّفَه يحيى بن سعيد القطان وغيرُهُ من قبل حفظه[٨]، وقال الجوزجاني: اتهم في أحاديثه[٩].

وحديث يحيى بن أيوب عن شيوخه الثلاثة قد أنكره عليه النسائي بقوله: **وأمّا حديث يحيى بن أيوب الذي ذكرناه؛ فإنّه ليس ممن يُعتمد عليه، وعنده غير حديث منكر**[١٠].

قلت: وسبب عدم الاعتماد عليه - والله أعلم - أنّه لم يروه عن إسماعيل بن إبراهيم وصالح بن كيسان إلا هو؛ فتفرد به عنهما، وكذلك فإنّ النسائي يرى أنّ عنده

---

(١) الجرح والتعديل (٤/ ٢٢٨).

(٢) الثقات (١/ ٤٠٧).

(٣) الجرح والتعديل (٤/ ٢٢٨).

(٤) تهذيب الكمال (١١/ ١٤١).

(٥) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٣/ ٦٢).

(٦) التاريخ الكبير للبخاري (٤/ ٢٧٣)

(٧) الجرح والتعديل (٤/ ٣٩٥).

(٨) جامع الترمذي (٥/ ٣٢٠).

(٩) أحوال الرجال (ص: ١٩١).

(١٠) السنن الكبرى (٣/ ٣٦٨).

أحاديث مناكير فقد يكون هذا منها.

أمّا تضعيفه في روايته هذا الحديث عن يحيى بن سعيد الأنصاري فلأنّه خالف فيه من هو أثبت منه وهو حمّاد بن زيد حيث أرسل الحديث.

وبالنظر إلى يحيى بن أيوب المصري، أبي العباس الغافقي، نجد أنّ الأئمة قد ضعفوه من قبل حفظه، وهو في الجملة صدوق، قال فيه أحمد: سيئ الحفظ[(١)]، وقال أيضاً: ضعيفٌ، كان يُخطىءُ كثيراً[(٢)]، وقال يحيى بن معين: صالح[(٣)]، وقال مرة: ثقة[(٤)]، وقال أبو حاتم: محله الصدق يكتب حديثه ولا يحتج به[(٥)]، وقال البخاري: صدوق[(٦)]، وقال أبو داود: صالحٌ[(٧)]، وقال النسائي: ليس بالقوي[(٨)]، وقال في موضع آخر: ليس به بأسٌ[(٩)]، وقال مرةً: ليس ممن يُعتمد عليه؛ وعنده غير حديث من منكر[(١٠)]. وقال ابن عدي: هو عندي صدوق لا بأس به[(١١)]، وقال الذهبي: له غرائب ومناكير يتجنبها أرباب الصحاح، وينقون حديثه، وهو حسن الحديث[(١٢)].

وكذلك خطّأ النسائي رواية جرير بن حازمٍ عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن

---

(١) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبدالله (٣/ ٥٢).

(٢) المنتخب من علل الخلال (١/ ١٠٤).

(٣) تهذيب الكمال (٣١/ ٢٣٦).

(٤) تاريخ ابن معين – رواية ابن محرز (١/ ٩٨).

(٥) الجرح والتعديل (٩/ ١٢٨).

(٦) علل الترمذي الكبير (١/ ٣٤٩).

(٧) تهذيب الكمال (٣١/ ٢٣٦).

(٨) الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: ١٠٧).

(٩) تهذيب الكمال (٣١/ ٢٣٦).

(١٠) السنن الكبرى (٣/ ٣٦٨).

(١١) الكامل في الضعفاء (٩/ ٥٩).

(١٢) سير أعلام النبلاء (٨/ ٦).

عائشة < . فغير جرير يرويه عن يحيى مرسلاً كما سيتبيّن من التخريج.

وجرير بن حازمٍ ثقةٌ عندهم، قال شعبة: ما رأيت بالبصرة أحفظ من رجلين: من هشام الدستوائي وجرير بن حازم[1]، ووثّقه يحيى القطّان وكان يرضاه[2]، وكذا يحيى بن معين[3]، والعجلي[4]، وابن حبّان[5]، وقال النسائي: ليس به بأس[6].

إلا أنّه ضُعّف في يحيى بن سعيد. قال مسلم: وجريرٌ لم يُعن في الرواية عن يحيى؛ إنّما روى من حديثه نزراً، ولا يكاد يأتي بها على التقويم والاستقامة[7].

وقد جاءت نتيجة التخريج مؤيدة لما سبق التوصل إليه من نتائج أثناء الكلام على الرواة وذلك على النحو التالي:

أولاً: روى الحديث عن الزهري عن عروة عن عائشة وحفصة { مرفوعاً ثلاثة رواه هم:

١- جعفر بن برقان، أخرج طريقه: الترمذي في جامعه (٧٣٥)، والنسائي في الكبرى (٣٢٧٨)، وأحمد في مسنده (٢٦٢٦٧)، وأبو يعلى في مسنده (٤٦٣٩).

وقد ضعّف البخاري هذا الحديث ولم يصحح رفعه. فقد روى الترمذي حديث جعفر بن برقان بسنده ثم قال: سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: لا يصح حديث الزهري عن عروة عن عائشة في هذا. وجعفر بن برقان ثقةٌ، وربما يُخطئ في الشيء[8].

----

(١) التاريخ الكبير للبخاري (٢/ ٢١٤).

(٢) تاريخ ابن معين – رواية الدوري (٤/ ٣٤٧).

(٣) تاريخ ابن معين – رواية الدارمي (ص: ٨٧).

(٤) الثقات (١/ ٢٦٦).

(٥) الثقات (٦/ ١٤٤).

(٦) تهذيب الكمال (٤/ ٥٢٩).

(٧) التمييز لمسلم (ص: ٢١٧).

(٨) العلل الكبير للترمذي (ص: ١١٩).

٢- سفيان بن حسين، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٢٧٩)، وأحمد في مسنده (٢٥٠٩٤).

٣- صالح بن أبي الأخضر، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٢٨٠)، وإسحاق بن راهويه في مسنده (٦٦٠).

وبيّن أبو حاتمٍ أنّ الصواب في حديث هذا الحديث أنّه مرسلٌ. قال ابن أبي حاتمٍ: وسألت أبي عن حديث رواه عبدالله العمري وسفيان بن حسين وجعفر بن برقان عن الزهري عن عروة عن عائشة < قالت: أصبحت حفصة وعائشة صائمتين فأهدي لهما هدية... فذكر الحديث.

قال أبي: حدثنا ابن أبي مريم عن ابن عيينة قال: سُئل الزهري عن هذا الحديث. قال: لم أسمعه من عروة؛ إنّما حدثني رجلٌ على باب عبدالملك بن مروان: أنّ عائشة أصبحت صائمة[1].

ثانياً: روى الحديث عن الزهري عن عائشة وحفصة { مرسلاً كلٌ من:

١- سفيان بن عيينة، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٢٨٠)، وإسحاق بن راهويه في مسنده (٦٥٩)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٤٨٣).

٢- معمر بن راشد، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٢٨٣)، وإسحاق بن راهويه في مسنده (٦٥٩).

٣- عبيد الله بن عمر العمري، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٢٨٤).

٤- مالك بن أنس، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٢٨٥)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٤٨٢).

وقد صحح الترمذي الرواية المرسلة عن الزهري فقال بعد أن روى الحديث مرفوعاً من طريق جعفر بن برقان عن الزهري: وروى صالح بن أبي الأخضر ومحمد بن أبي حفصة هذا الحديث عن الزهري عن عروة عن عائشة < مثل هذا، ورواه مالك بن

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم (٣/ ١٧).

أنس ومعمر وعبيد الله بن عمر وزياد بن سعد وغير واحد من الحفاظ عن الزهري عن عائشة < مرسلاً، ولم يذكروا فيه عن عروة وهذا أصح[1].

ثالثاً: روى يحيى بن أيوب الحديث عن إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة وصالح بن كيسان ويحيى بن سعيد عن الزهري عن عروة عن عائشة < : النسائي في الكبرى (٣٢٨١).

وقد أنكره عليه النسائي بقوله: **وأمّا حديث يحيى بن أيوب الذي ذكرناه؛ فإنّه ليس ممن يُعتمد عليه، وعنده غير حديث منكر**[2].

رابعاً: روى جرير بن حازم الحديث عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة < ، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٢٨٢)، وابن حبّان في صحيحه (٣٥١٧).

وقد أنكر الإمام أحمد حديث جرير بن حازم عن يحيى الأنصاري وضعّفه. قال أبو بكر الأثرم: قلت لأبي عبدالله - يعني أحمد بن حنبل - تحفظه عن يحيى عن عمرة عن عائشة أصبحت أنا وحفصة صائمتين فأنكره؛ وقال من رواه. قلت: جرير بن حازم. فقال: جرير كان يحدث بالتوهم[3].

وبيّن كذلك الإمام علي بن المديني أنّ الصواب في حديث الزهري هذا أنّه مرسلٌ. قال أحمد بن منصور الرمادي: قلت: لعلي ابن المديني يا أبا الحسن تحفظ عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة قالت: أصبحت أنا وحفصة صائمتين. فقال لي من روى هذا. قلت: ابن وهب عن جرير بن حازم عن يحيى بن سعيد. قال: فضحك. فقال: مثلك يقول مثل هذا. حدثنا حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد عن الزهري أنّ عائشة وحفصة أصبحتا صائمتين[4].

وضعّف الإمام مسلم بن الحجاج حديث جرير بن حازم عن يحيى بن سعيد فقال:

---

(١) جامع الترمذي (٣/ ١٠٣).

(٢) السنن الكبرى (٣/ ٣٦٨).

(٣) السنن الكبرى للبيهقي (٤/ ٤٦٥).

(٤) السنن الكبرى للبيهقي (٤/ ٤٦٥).

وأما حديث يحيى بن سعيد عن عروة عن عائشة < فلم يسنده عن يحيى إلا جرير بن حازم؛ وجرير لم يُعن في الرواية عن يحيى؛ إنّما روى من حديثه نزراً ولا يكاد يأتي بها على التقويم والاستقامة، وقد يكون من ثقات المحدثين من يُضعّف روايته عن بعض رجاله الذي حمل عنهم[(١)].

وبيّن البزار بأنّ حديث حمّاد بن زيد عن يحيى بن سعيد مرسلاً هو المحفوظ، فقال بعد أن رواه من طريق جرير بن حازم عن يحيى: وهذا الحديث لا نعلم أحداً تابع جرير ابن حازم على روايته، ولا أحداً تابع ابن وهب على روايته عن جرير، ورواه حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد عن الزهري قال: بلغني أنّ عائشة وحفصة، والذي رواه حماد بن زيد هو المحفوظ عن يحيى بن سعيد[(٢)].

قلت: وقد خالف جريراً جماعةٌ فأرسلوا الحديث منهم:

١- حمّاد بن زيد، أخرج طريقه: الطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٤٨٢).

٢- عباد بن العوام، أشار إلى روايته الدارقطني[(٣)].

٣- يحيى بن أيوب، أشار إلى روايته الدارقطني[(٤)].

وبهذا يتبيّن أنّ رواية جعفر وسفيان وصالح معلولةٌ برواية من وقف الحديث، وهم أثبت في الزهري؛ وعليه فالنسائي لا يرى في الباب حديثاً صحيحاً فلا يلزم الصائم المتطوع شيءٌ إذا أفطر قبل تمام صيامه ولو من غير حاجة، ويدل على ذلك حديث عائشة ك، وقد سبق بيانه[(٥)]، والله أعلم.



---

(١) التمييز لمسلم (ص: ٢١٧).

(٢) مسند البزار (١٨/ ٢٥٨).

(٣) علل الدارقطني (١٥/ ٤٣).

(٤) علل الدارقطني (١٥/ ٤٣).

(٥) وهو في السنن الكبرى (٢٦٤٩)، وقد سبق الكلام عليه في الإعلال رقم (٤٣).

(١٦٦) [٣٤٨٤] حديث طلحة بن يحيى عن عمته عن عائشة < دخل علينا رسول الله ﷺ فقلنا: إنّ عندنا حيساً...الحديث.

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب ما يجب على الصائم المتطوع إذا أفطر[١]، وأبان فيه عن مخالفة سفيان بن عيينة للرواة عن طلحة بن يحيى حيث زاد في الحديث حرفاً.

ذلك أنّه أخرج الحديث من طريق محمد بن منصور عن سفيان بن عيينة عن طلحة ابن يحيى عن عمته عائشة بنت طلحة عن عائشة < قالت: دخل علينا رسول الله ﷺ فقلنا: إنّ عندنا حيساً قد خَبَّأناه لك قال: "قربوه" فأكل، وقال: "إنّي قد كنت أردت الصوم، ولكن أصوم يوماً مكانه". قال النسائي: **هذا اللفظ خطأٌ، قد روى هذا الحديث جماعة عن طلحة فلم يذكر أحدٌ منهم "ولكن أصوم يوماً مكانه"**.

وهذا إعلالٌ صريحٌ من النسائي بخطأِ هذه الحرف عن سفيان بن عيينة، واحتج على ذلك بأنّ جماعةً من الرواة رووه عن طلحة بدونها.

وسفيان بن عيينة حافظٌ ثقةٌ. وثّقه يحيى بن معين[٢]، والعجلي وزاد: ثبتٌ[٣]، وأبو حاتمٍ وزاد: إمامٌ[٤].

قلت: إلا أنّ الغلط لا يسلم منه أحدٌ.

وقد اختلف على سفيان بن عيينة أيضاً في ذكر هذا الحرف؛ فممن ذكره عنه:

١- محمد بن منصور، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٢٨٦).

٢- عبدالرزاق بن همام، أخرجه في مصنفه (٧٧٩٣).

وممن روى الحديث عن ابن عيينة ولم يذكر هذا الحرف الإمام الشافعي وقال: وسمعت سفيان عامة مجالسته لا يذكر فيه: سأصوم يوماً مكانه، ثم عرضته عليه قبل أن

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٤٣٩).

(٢) الجرح والتعديل (١/ ٥٢).

(٣) الثقات (١/ ٤١٧).

(٤) الجرح والتعديل (٤/ ٢٢٧).

يموت بسنة فأجاز فيه: سأصوم يوما مكانه[1].

فبان بهذا النص من الشافعي أنّ ابن عيينة لم يكن يذكر هذا الحرف في أكثر مجالسه؛ إلا أنّه قبل أن يموت بسنة ذكره وأجازه.

وقد أجمل ابن حجر القول في حق سفيان حين قال: ثقة حافظ فقيه، إمام حجةٌ؛ إلا أنّه تغير حفظه بأخرة[2].

قلت: فهذا شاهد على تغيره.

ولم يتابع ابن عيينة على هذا الحرف؛ فقد رواه جمعٌ عن طلحة فلم يذكروه منهم:

١- شعبة بن الحجاج، أخرج طريقه: ابن حبّان في صحيحه (٣٦٢٩).

٢- سفيان الثوري، أخرج طريقه: أبو داود في سننه (٢٤٥٥)، والترمذي في جامعه (٧٣٤).

٣- وكيع بن الجراح، أخرج طريقه: أبو داود في سننه (٢٤٥٥)، والترمذي في جامعه (٧٣٣).

٤- عبدالواحد بن زياد، أخرج طريقه: مسلم في صحيحه (١١٥٤).

٥- عبدالله بن نمير، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (٢٥٧٣١).

٦- عيسى بن يونس، أخرج طريقه: إسحاق بن راهويه في مسنده (١٠٢٣).

والخلاصة أنّ الصواب عدم صحة هذا الحرف في رواية ابن عيينة عن طلحة بن يحيى، والله أعلم.



---

(١) السنن المأثورة للشافعي (ص: ٣٠١).

(٢) تقريب التهذيب (٣٩٥).

(١٦٧) [٣٤٨٥] حديث خصيف عن عكرمة عن ابن عباس { دخل رسول الله ﷺ على حفصة وعائشة وهما صائمتان...الحديث.

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب ما يجب على الصائم المتطوع إذا أفطر[١]، وأبان فيه عن حديثٍ مُنكرٍ لخصيف عن عكرمة عن ابن عباس { .

ذلك أنّه أخرج الحديث من طريق خطاب بن القاسم عن خصيف بن عبدالرحمن عن عكرمة عن ابن عباس { أنّ النبي ﷺ دخل على حفصة وعائشة وهما صائمتان، ثم خرج فرجع وهما تأكلان فقال: "ألم تكونا صائمتين ". قالتا: بلى؛ ولكن أُهدي لنا هذا الطعام فأعجبنا فأكلنا منه قال: "صوما يوماً مكانه ". قال النسائي: **هذا الحديث منكرٌ. وخصيفٌ ضعيفٌ في الحديث. وخطّاب لا علم لي به. والصواب: حديث معمر ومالك وعبيد الله.**

وهذا إعلالٌ صريحٌ من النسائي بنكارة هذا الحديث عن خصيف. وسبب ذلك - والله أعلم - هو تفرد خصيف بن عبدالرحمن بالحديث عن عكرمة عن ابن عباس { . فليس هذا الحديث بمعروف من رواية ابن عباس { .

وبالنظر إلى الراوي الذي ضعّفه النسائي وهو خصيف بن عبدالرحمن الجزري نجد الأئمة قد اختلفوا فيه. قال يحيى بن سعيد: كنا تلك الأيام نجتنب حديث خصيف، وما كتبت عن خصيف بالكوفة شيئاً إنّما كتبت عن خصيف بأخرة[٢]، وقال أحمد بن حنبل: ليس بحجة ولا قوي في الحديث[٣]، وقال أبو حاتمٍ: صالحٌ يُخّلِط، وتُكُلم في سوء حفظه[٤]، وقال النسائي: ليس بالقوي[٥]، وقال مرةً: ضعيفٌ[٦]، وقال ابن حبّان: تركه

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٤٣٩).

(٢) الجرح والتعديل (٣/ ٤٠٣).

(٣) تهذيب الكمال (٨/ ٢٥٨).

(٤) الجرح والتعديل (٣/ ٤٠٣).

(٥) الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: ٣٧).

(٦) السنن الكبرى (٣/ ٣٦٥).

جماعة من أئمتنا واحتج به جماعة آخرون. وكان خصيف شيخاً صالحاً فقيهاً عابداً؛ إلا أنّه كان يخطىءُ كثيراً فيما يروي وينفرد عن المشاهير بما لا يتابع عليه، وهو صدوق في روايته؛ إلا أنّ الإنصاف في أمره قبول ما وافق الثقات من الروايات وترك ما لم يتابع عليه، وإن كان له مدخل في الثقات، وهو ممن أستخير الله فيه[(١)]، وقال يحيى بن معين: صالحٌ[(٢)]، وقال مرةً: ليس به بأسٌ، ووثقه في روايةٍ[(٣)]، ووثقه أبو زرعة[(٤)]، والعجلي[(٥)].

قلت: والأقرب أنّه صدوقٌ سيء الحفظ، وقد أنصف القول فيه ابن حبّان، وهنا نراه قد أغرب بهذا الحديث عن عكرمة عن ابن عباس }

وبالنظر إلى الراوي عن خصيف وهو خطّاب بن القاسم الحراني نجد أنّه قد وثق، وثّقه يحيى بن معين، وأبو زرعة[(٦)]، وابن حبّان[(٧)]، وقال أبو حاتمٍ: يكتب حديثه[(٨)]، ونقل البرذعي عن أبي زرعة: منكر الحديث، يُقال: إنّه اختلط وتغير قبل موته[(٩)].

قلت: وكلام أبي زرعة يجعل احتمال كون الخطأ من خطّاب وارداً، وقد يكون الوهم من شيخه خصيف.

وقد أخرج طريق خصيف: النسائي في الكبرى (٣٢٨٧)، والطبراني في الكبير (١٢٠٢٧).

وقال ابن أبي حاتمٍ: وسألت أبي عن حديث رواه محمد بن موسى بن أعين عن

---

(١) المجروحين لابن حبان (١/ ٢٨٧).

(٢) الجرح والتعديل (٣/ ٤٠٣).

(٣) تهذيب الكمال (٨/ ٢٥٩).

(٤) الجرح والتعديل (٣/ ٤٠٣).

(٥) الثقات (١/ ٣٣٥).

(٦) الجرح والتعديل (٣/ ٣٨٦).

(٧) الثقـات (٨/ ٢٣٢).

(٨) الجرح والتعديل (٣/ ٣٨٦).

(٩) الضعفاء لأبي زرعة (٢/ ٣٥٩).

خطاب بن القاسم عن خصيف عن عكرمة عن ابن عباس { عن النبي ﷺ: أنّه دخل على حفصة وأم سلمة - أو عائشة - وهما صائمتان ثم خرج ورجع وهما تأكلان. فقال: ألم تكونا صائمتين. قالتا: بلى، ولكن أهدي لنا طعام. فقال النبي ﷺ: صوما يوماً مكانه.

قال أبي: روى هذا الحديث عبدالسلام بن حرب عن خصيف عن مقسم عن عائشة < عن النبي ﷺ.

قلت: فأيهما الصحيح.

قال: حديث عبدالسلام أشبه بالصواب.

قلت: مقسم سمع من عائشة.

قال: أدركها[1].

والخلاصة أنّ الحديث معلولٌ، فخصيف خالف بروايته الثقات، ولذا أنكر حديثه النسائي، والله أعلم.

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم (٣/ ١٣٥).

(١٦٨) [٣٤٨٦ - ٣٤٩٣] حديث شعبة عن جعدة عن أم هانئ < : أنّ رسول الله ﷺ دخل عليها يوم الفتح فأتي بإناء فشرب...الحديث.

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب الرخصة للصائم المتطوع أن يفطر(١)، وأبان فيه عن اختلاف بين الرواة على أم هانئ.

ذلك أنّه ابتدأ بقوله: **ذكر اختلاف الناقلين لحديث أمّ هانئ في ذلك.**

ثم أخرج الحديث من طريق محمد بن جعفر عن شعبة بن الحجاج عن جعدة عن أم هانئ < وهي جدته: أنّ رسول الله ﷺ دخل عليها يوم الفتح فأتي بإناء فشرب، ثم ناولني فقلت: إنّي صائمة، فقال رسول الله ﷺ: "المتطوع أمير نفسه، فإن شئت فصومي، وإن شئت فأفطري ". قال النسائي: **لم يسمعه جعدة من أم هانئ.**

فرواه من طريق أبي داود الطيالسي عن شعبة عن جعدة عن جدته أم هانئ < أنّ رسول الله ﷺ دخل عليها...وذكر الحديث. قلت له: أسمعته من أم هانئ. قال: حدثناه أهلنا وأبو صالح عن أم هانئ. قال شعبة: وكان سماك يقول: حدثني ابْنَي أم هانئ فرويته أنا عن أفضلهما. ثم قال النسائي: **ذكر حديث سماك.**

فرواه من طريق أبي عوانة الوضاح عن سماك بن حرب عن ابن أم هانئ عن جدته أم هانئ < سمعه منها أنّها قالت: إنّ نبي الله ﷺ أُتي بشراب يوم فتح مكة فشرب، ثم ناولني فشربت وكنت صائمة وكرهت أن أرد فضل سؤره ﷺ فقلت: بأبي أنت إنّي كنت صائمة. قال لها: "أكنت قضيت شيئاً ". قالت: لا قال: "فلا يضرك ".

ثم رواه من طريق حماد بن سلمة عن سماك بن حرب عن هارون بن أم هانئ عن أم هانئ < قالت: دخل عليّ رسول الله ﷺ وأنا صائمة؛ فأُتي بإناءٍ من لبن فشرب ثم ناولني فشربت، فقلت: يا رسول الله إنّي كنت صائمةً ولكني كرهت أن أرد سؤرك. فقال رسول الله ﷺ: "إن كان من قضاء رمضان فاقضي يوماً مكانه، وإن كان من غير قضاء رمضان فإن شئت فاقضي وإن شئت فلا تقضي ".

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٤٤٠).

ثم رواه من طريق أبي الأحوص سلاّم عن سماك عن ابن أم هانئ عن أم هانئ < قالت: كنت قاعدة عند النبي ﷺ فأُتي بشراب...الحديث.

ثم رواه من طريق أسباط بن نصر عن سماك عن رجل عن يحيى بن جعدة عن أم هانئ < بنحوه مرفوعاً.

ثم رواه من طريق يحيى بن أبي الحجاج عن أبي يونس حاتم بن أبي صغيرة عن سماك عن أبي صالح عن أم هانئ < قالت: كنت عند رسول الله ﷺ فأتي بإناء فيه شراب فشرب ثم ناولني وكنت صائمة فشربت، نحوه.

ثم رواه من طريق خالد بن الحارث عن حاتم عن سماك عن أبي صالح قال: لما افتتح رسول الله ﷺ مكة فكان أول بيت دخله بيت أم هانئ فدعا بماء فشرب، وكانت أم هانئ عن يمينه فدفع فضله إلى أم هانئ فشربته أم هانئ ثم قالت: يا رسول الله، والله لقد فعلت فعلة والله ما أدري أصبت أم لا، إنّي شربت فضل رسول الله ﷺ. فقال: "أقضاء من رمضان أو تطوع ". قلت: يا رسول الله بل تطوع، فقال رسول الله ﷺ: "إن المتطوع بالخيار إن شاء صام وإن شاء أفطر ". قال أبو عبدالرحمن: **هذا الحديث مضطرب والأول مثله...وأما حديث أم هانئ فقد اختلف على سماك بن حرب فيه، وسماك بن حرب ليس ممن يعتمد عليه إذا انفرد بالحديث؛ لأنّه كان يقبل التلقين، وأما حديث جعدة؛ فإنّه لم يسمعه من أم هانئ، ذكره عن أبي صالح عن أم هانئ. وأبو صالح هذا اسمه باذان وقيل ماذام؛ وهو ضعيف الحديث. وهو مولى أم هانئ، وهو الذي يروي عنه الكلبي. وقال ابن عيينة عن محمد بن قيس عن حبيب بن أبي ثابت قال: كنا نسمي أبا صالح دروزن، وهو بالفارسية كذّاب؛ إلا أنّ يحيى بن سعيد لم يتركه. وقد حدث عن إسماعيل بن أبي خالد عنه. وقد روي أنّه قال في مرضه: كل شيء حدثتكم به فهو كذب. وأبو صالح والد سهيل بن أبي صالح اسمه ذكوان ثقةٌ مأمونٌ**[1].

وهذا التصرف من النسائي صريح ببيان الاختلاف بين الرواة في هذا الحديث.

وقد أعلّ النسائي هذا الحديث بالاضطراب للاختلاف على سماك بن حرب فليس

---

(١) السنن الكبرى (٣/ ٣٦٨).

هو ممن يُعتمد عليه، كيف لا وقد تفرد برواية هذا الحديث وهو ممن كان يُلقن فيتلقن.

وأعلّ رواية جعدة بكونه لم يسمعه من أم هانئ بل أحاله على أبي صالح مولى أم هانئ.

فثبت بهذا أنّ مدار الرواية على أبي صالح مولى أم هانئ، وقد طعن فيه النسائي: بأن ضعّفه في الحديث، ونقل عن حبيب بن أبي ثابت أنّهم كانوا يصفونه بالكذب.

وبالنظر إلى أبي صالح مولى أم هانئ نجد أهل العلم بالحديث قد ضعفوه. فقد كان مجاهد ينهى عنه[(١)]. وقال إسماعيل بن أبي خالد: كان أبو صالح يكذب، فما سألته عن شئ إلا فسره لي[(٢)]. وترك عبدالرحمن بن مهدي حديثه[(٣)]. وضعّفه البخاري[(٤)]. وقال يحيى بن معين: كوفي ضعيف الحديث[(٥)]. وقال مرةً: ليس به بأس. وقال أبو حاتمٍ: صالح الحديث يكتب حديثه ولا يحتج به[(٦)]. وقال ابن عدي: ولم أعلم أحداً من المتقدمين رضيه[(٧)]. وشذ العجلي فوثّقه[(٨)].

أمّا الراوي عنه فهو سماك بن حرب، وهو صدوقٌ. قال أبو طالب عن أحمد بن حنبل: مضطرب الحديث[(٩)]، وقال يحيى بن معين: ثقةٌ، فقيل ما الذي عيب عليه، قال أسند أحاديث لم يسندها غيره، وقال أبو حاتمٍ: صدوقٌ ثقةٌ[(١٠)]، وقال زكريا بن عدي

---

(١) الجرح والتعديل (٢/ ٤٣٢).

(٢) ميزان الاعتدال (١/ ٢٩٦).

(٣) الجرح والتعديل (٢/ ٤٣٢).

(٤) الضعفاء الصغير للبخاري (ص: ٢٣).

(٥) تاريخ ابن أبي خيثمة (٢/ ٢٠٦).

(٦) الجرح والتعديل (٢/ ٤٣٢).

(٧) الكامل في ضعفاء الرجال (٢/ ٢٥٨).

(٨) الثقات (١/ ٢٤٢).

(٩) الجرح والتعديل (٤/ ٢٧٩).

(١٠) الجرح والتعديل (٤/ ٢٧٩).

عن ابن المبارك: سماك ضعيف في الحديث، قال يعقوب بن شيبة: وروايته عن عكرمة خاصةً مضطربةٌ، وهو في غير عكرمة صالحٌ، وليس من المتثبتين، ومن سمع من سماك قديماً مثل شعبة وسفيان فحديثهم عنه صحيح مستقيم، والذي قاله ابن المبارك إنَّما يُرى أنَّه فيمن سمع منه بأَخَرة[١]، وقال العجلي: كوفيٌّ تابعيٌّ جائز الحديث، وكان له علمٌ بالشعر وأيام الناس وكان فصيحاً إلا أنَّه كان في حديث عكرمة ربما وصل الشيء عن ابن عباس، وربما قال: قال النبي ﷺ، وإنَّما كان عكرمة يحدث عن ابن عباس، وكان سفيان الثوري يضعِّفُه بعض الضعف، وكان جائز الحديث لم يترك حديثه أحدٌ، ولم يرغب عنه أحدٌ[٢]، وقال النسائي: ليس به بأسٌ، وفي حديثه شيءٌ[٣]، وقال أيضاً: ليس ممن يعتمد عليه إذا انفرد بالحديث لأنّه كان يقبل التلقين[٤]. وذكره ابن حبَّان في ثقاته وقال: يُخْطِئُ كثيراً[٥]. وقال ابن حجر: صدوقٌ؛ وقد تغيّر بأخرة فكان ربما يلقن[٦].

وأمّا جعدة فنسبه العجلي فقال: ابن هبيرة المخزومي وهو ابن أم هانئ تابعيٌ مدنيٌ ثقةٌ[٧]. وقال البخاري: من ولد أم هانئ. لا يُعرف إلا بحديث فيه نظر[٨]. وقال الذهبي: لا يُدرى من هو، لكن شيوخ شعبة عامتهم جيّاد، وهو من ولد أم هانئ، وصوابه شعبة عن جعدة عن أبي صالح عن أم هانئ[٩].

قلت: فهو مجهول الحال. وقد نفى النسائي سماعه من أم هانئ كما سبق وأحاله على أبي صالح فلا يعتد بحديثه.

---

(١) تهذيب الكمال (١٢/ ١٢٠).

(٢) الثقات (١/ ٤٣٦).

(٣) تهذيب الكمال (١٢/ ١٢٠).

(٤) السنن الكبرى (٣/ ٣٦٨).

(٥) الثقات (٤/ ٣٣٩).

(٦) تقريب التهذيب (٤١٥).

(٧) الثقات (١/ ٢٦٨).

(٨) التاريخ الكبير للبخاري (٢/ ٢٣٩).

(٩) ميزان الاعتدال (١/ ٣٩٩).

وبعد تخريج الحديث تبيّن ما يلي:

أولاً: روى شعبة بن الحجاج الحديث واختلف عليه:

فرواه محمد بن جعفر عن شعبة عن جعدة عن أم هانئ < ، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٢٨٨)، وأحمد في مسنده (٢٦٩٠٩)، والدارقطني في سننه (٢٢٢٢).

ورواه أبو داود الطيالسي عن شعبة عن جعدة عن أبي صالح عن أم هانئ < ، أخرجه في مسنده (١٧٢٣)، ومن طريقه: الترمذي في جامعه (٧٣٢)، والنسائي في الكبرى (٣٢٨٩)، والدارقطني في سننه (٢٢٢٤).

وتابعه: النضر بن شميل، أخرج طريقه: إسحاق بن راهويه في مسنده (٢٣٣٢).

ثانياً: روى سماك بن حرب الحديث واختلف عليه:

فرواه أبو عوانة عن سماك عن ابن ابن أم هانئ عن جدته أم هانئ < ، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٢٩٠)، والدارقطني في سننه (٢٢٢٣).

ورواه حمّاد بن سلمة عن سماك بن حرب عن هارون بن أم هانئ عن أم هانئ < ، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٢٩١).

ورواه أبو الأحوص عن سماك عن ابن أم هانئ عن أم هانئ < ، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٢٩٢).

ورواه أسباط بن نصر عن سماك عن رجل عن يحيى بن جعدة عن أم هانئ < ، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٢٩٣).

ورواه حاتم بن أبي صغيرة عن سماك عن أبي صالح عن أم هانئ < ، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٢٩٤)، (٣٢٩٥)، وأحمد في مسنده (٢٧٣٨٥)، والحاكم في مستدركه (١٥٩٩).

وقد ضعف البخاري حديث أم هانئ هذا فقال في ترجمة جعدة: من ولد أم هانئ، لا يُعرف إلا بحديث فيه نظر[1]، وضعّفه الترمذي أيضاً، فقال بعد أن أخرجه من

----

(١) التاريخ الكبير للبخاري (٢/ ٢٣٩).

حديث شعبة عن جعدة: وحديث أم هانئ في إسناده مقال[1]، وفصّل الدارقطني القول في هذا الحديث وتوسع في بيان طرقه ثم حمل الاضطراب الحاصل فيه على سماك بن حرب[2].

ومما يدل على ضعف الحديث أنّ آخر رواية ساقها النسائي للحديث فيها أنّ ذلك حصل في فتح مكة. وفتح مكة إنّما هو في رمضان سنة ثمان. ولم تكن أم هانئ أسلمت إلا في الفتح. فكيف تصوم التطوع فيه.

وبهذا يتبيّن أنّ الحديث مضطرب لا يصلح للاحتجاج به، وهي علةٌ قد أثرت على استدلال النسائي في الباب؛ فليس فيه ما يدل على الرخصة للصائم المتطوع أن يفطر، ولكن يُستدل لجواز فطر الصائم المتطوع ولو من غير حاجة بحديث عائشة ك[3]، وقد ذكر النسائي طرفاً منه في الباب السابق لهذا الباب، والله أعلم.



---

(١) جامع الترمذي (٣/ ١٠١).

(٢) علل الدارقطني (١٥/ ٣٦٤).

(٣) وهو في السنن الكبرى (٢٦٤٩)، وقد سبق الكلام عليه في الإعلال رقم (٤٣).

(١٦٩) [٣٤٩٨ - ٣٥٠١] حديث هشام بن حسّان عن حفصة بنت سيرين عن سلمان ابن عامر ﵁ أنّ النبي ﷺ قال: "إذا وجدتم التمر فأفطروا عليه، فإنّ لم تجدوا التمر فالماء؛ فإنّ الماء طهورٌ".

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب ما يستحب للصائم أن يفطر عليه[1]، وأبان فيه عن اختلاف بين الرواة على شعبة بن الحجاج.

ذلك أنّه أخرج الحديث من طريق أبي قتيبة سلم بن قتيبة عن شعبة عن هشام بن حسّان عن حفصة بنت سيرين عن سلمان بن عامر ﵁ أنّ النبي ﷺ قال: "إذا وجدتم التمر فأفطروا عليه، فإنّ لم تجدوا التمر فالماء؛ فإنّ الماء طهورٌ".

ثم رواه من طريق محمد بن جعفر عن شعبة عن عاصم الأحول عن حفصة عن سلمان بن عامر ﵁ به مرفوعاً.

ثم رواه من طريق إبراهيم بن يعقوب عن سعيد بن عامر عن شعبة عن خالد الحذاء عن حفصة عن سلمان بن عامر ﵁ به مرفوعاً.

ثم رواه من طريق محمد بن عمر بن علي بن مقدم عن سعيد بن عامر عن شعبة عن عبدالعزيز بن صهيب عن أنس ﵁ به مرفوعاً. ثم قال النسائي: **حديث شعبة عن عبد العزيز بن صهيب خطأ، والصواب الذي قبله.**

وهذا التصرف من النسائي صريح ببيان الاختلاف على شعبة بن الحجاج. وقد خطّأ النسائي رواية سعيد بن عامر عن شعبة التي أسندت الحديث عن أنس بن مالك ﵁، وصوب الروايات السابقة التي روته من مسند سلمان بن عامر ﵁.

وإذا نظرنا إلى الرواة عن شعبة وهم سلم بن قتيبة ومحمد بن جعفر وسعيد بن عامر نجد أنّ الاختلاف إنّما هو على سعيدٍ؛ حيث وافق صاحبيه في رواية وخالفهما في أُخرى؛ ولا شك أنّ ما وافق فيه غيره أولى مما انفرد به.

وبالنظر إلى سعيد بن عامر الضبعي نجد أنّه صدوقٌ، قاله أبو حاتمٍ، وزاد: كان

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٤٤٦).

رجلاً صالحاً، وكان في حديثة بعض الغلط[1]، وقال البخاري: كثير الغلط[2]، وقال يحيى ابن معين: ثقةٌ مأمون[3]، وقال العجلي: ثقةٌ رجلٌ صالحٌ من خيار الناس[4].

قلت: فهذان إمامان وصفاه بالغلط في حديثه، وهذا منه؛ فقد خالف بإحدى روايتيه جماعة الرواة عن شعبة.

وقد أيدت نتيجة التخريج صواب رأي النسائي حيث تبيّن ما يلي:

أولاً: روى سعيد بن عامر الحديث عن شعبة عن عبدالعزيز عن أنس بن مالك رضي الله عنه، أخرج طريقه: الترمذي في جامعه (٦٩٤)، والنسائي في الكبرى (٣٣٠٣)، (٦٦٧٩).

ولم يتابع سعيد على روايته ، مما يدل على وهمه.

ثانياً: روى الحديث عن شعبة جمعٌ وأسندوه عن سلمان بن عامر رضي الله عنه منهم:

١- سلم بن قتيبة، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٣٠٠)، (٥٥٧٨).

٢- محمد بن جعفر، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٣٠١)، (٦٦٧٧)، وأحمد في مسنده (١٦٢٤٢).

٣- سعيد بن عامر نفسه، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٣٠٢)، وابن حبّان في صحيحه (٣٥١٤).

٤- مسلم بن إبراهيم، أخرج طريقه: الطبراني في الكبير (٦١٩٧).

وقد حكم البخاري على حديث سعيد بن عامر بالوهم. فقد روى الترمذي الحديث من طريقه عن شعبة عن عبدالعزيز عن أنس رضي الله عنه ثم قال: سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: الصحيح حديث شعبة عن عاصم عن حفصة بنت سيرين عن سلمان بن

---

(١) الجرح والتعديل (٤/ ٤٩).

(٢) العلل الكبير للترمذي (ص: ١٠٤).

(٣) تهذيب الكمال (١٠/ ٥١٢).

(٤) الثقات (١/ ٤٠١).

عامر رضي الله عنه عن النبي ﷺ، وحديث سعيد بن عامر وهمٌ[1].

وحكم الترمذي على حديث سعيد بن عامر بأنّه غير محفوظ. فقال بعد أن روى الحديث من طريقه: حديث أنس لا نعلم أحداً رواه عن شعبة مثل هذا غير سعيد بن عامر؛ وهو حديثٌ غير محفوظ، ولا نعلم له أصلاً من حديث عبدالعزيز بن صهيب عن أنس رضي الله عنه[2].

وصوّب الدارقطني القول بوهم سعيد بن عامر في هذا الحديث[3].

وبهذا يتبيّن أنّ رواية سعيد بن عامر للحديث من مسند أنس بن مالك رضي الله عنه معلولة برواية من رواه من مسند سلمان بن عامر رضي الله عنه، وهي علة لم تؤثر على استدلال النسائي في الباب، والله أعلم.



---

(١) العلل الكبير للترمذي (ص: ١١٣).

(٢) جامع الترمذي (٣/ ٦٨).

(٣) علل الدارقطني (١٢/ ١٢٠).

(١٧٠) [٣٥٠٢] حديث بريد بن أبي مريم عن أنس بن مالك ﷺ أنّ النبي ﷺ كان يبدأ إذا أفطر بالتمر.

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب ما يستحب للصائم أن يفطر عليه[١]، وأبان فيه عن اختلاف بين رقبة بن مصقلة وشعبة بن الحجاج على بريد بن أبي مريم.

ذلك أنّه أخرج الحديث من طريق رَقَبَة بن مَصْقَلة عن بريد بن أبي مريم عن أنس ابن مالك ﷺ أنّ النبي ﷺ كان يبدأ إذا أفطر بالتمر. ثم قال النسائي: **هذا الحديث رواه شعبة عن بريد عن النبي ﷺ مرسلاً، وشعبة أحفظ ممن روى هذا الحديث.**

وهذا التصرف من النسائي صريح ببيان الاختلاف على بُرَيْد بن أبي مريم، وقد رجّح النسائي رواية شعبة لكونه أحفظ من روى الحديث عن بريد بن أبي مريم.

وبالنظر إلى الراويين المختلفين على بريد وهما رقبة وشعبة نجد أنّهما ثقتان إلا أنّ شعبة جبل في الحفظ إمامٌ.

فأما رَقَبَة بن مصقلة فهو أبو عبدالله الكوفي، قال أحمد بن حنبل: شيخ ثقة من الثقات[٢]، وقال يحيى بن معين: ثقة، وقال أبو حاتمٍ: صالحٌ[٣]، وقال النسائي: ثقةٌ[٤]، وقال العجلي: ثقة[٥].

وأمّا شعبة بن الحجاج فهو إمامٌ ثقة ثبتٌ، وقد سبقت ترجمته [٦].

وعليه فتترجح رواية شعبة لإمامته وحفظه. كما قال النسائي.

ولم أر من أخرج طريق رقبة عن بريد سوى: النسائي في الكبرى (٣٣٠٤)،

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٤٤٧).

(٢) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبدالله (١/ ٣٨٦).

(٣) الجرح والتعديل (٣/ ٥٢٢).

(٤) تهذيب الكمال (٩/ ٢٢٠).

(٥) الثقات (١/ ٣٦٣).

(٦) في الإعلال رقم (١٧).

والطبراني في الأوسط (٥٥١٧).

أمّا طريق شعبة فلم أجد من أخرجها، ولم أجد من ساق متنها كذلك.

تنبيـــه:

كأنّ الدارقطني يُلمح إلى أنّ الطريق الموصول صحيح فقد سُئل عن حديث بريد ابن أبي مريم عن أنس رضي الله عنه كان رسول الله ﷺ إذا أفطر يبدأ بالتمر.

فقال: يرويه رقبة بن مصقلة عن بريد بن أبي مريم عن أنس رضي الله عنه.

وخالفه شعبة؛ فرواه عن بريد أنّه ذُكر له أنّ رسول الله ﷺ...، مرسلاً. ويشبه أن يكون رقبة حفظه[1].

وبهذا يتبيّن أنّ رواية رقبة بن مصقلة في وصل الحديث معلولة برواية شعبة بن الحجاج المرسلة، وهي علة لم تؤثر على استدلال النسائي في الباب، والله أعلم.

---

(١) علل الدارقطني (١٢/ ١٩).

(١٧١) [٣٥٠٣] حديث سفيان بن عيينة عن عاصم عن حفصة عن الرباب عن سلمان بن عامر ﷺ يبلغ به النبي ﷺ قال: "إذا أفطر أحدكم فليفطر على تمر؛ فإنّه بركة، فإن لم يجد تمراً فالماء؛ فإنّه طهور".

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب ما يستحب للصائم أن يفطر عليه[1]، وأبان فيه عن تفرد سفيان بن عيينة بزيادة حرف في الحديث.

ذلك أنّه أخرج الحديث من طريق قتيبة بن سعيد عن سفيان عن عاصم الأحول عن حفصة بنت سيرين عن الرَبَاب بنت صُلَيْع عن عمها سلمان بن عامر ﷺ يبلغ به النبي ﷺ قال: "إذا أفطر أحدكم فليفطر على تمر؛ فإنّه بركة، فإن لم يجد تمراً فالماء؛ فإنّه طهور". **قال أبو عبد الرحمن: هذا الحرف فإنّه بركة لا نعلم أنّ أحداً ذكره غير ابن عيينة؛ ولا أحسبه بمحفوظ.**

وهذا إعلالٌ صريحٌ من النسائي بوهم سفيان بن عيينة في الحرف الذي زاده وهو قوله: فإنّه بركةٌ. واحتج بأنّ أحداً لم يذكر هذا الحرف عن عاصم الأحول سواه.

وسفيان بن عيينة حافظٌ ثقةٌ. وثّقه يحيى بن معين[2]، والعجلي وزاد: ثبتٌ[3]، وأبو حاتمٍ وزاد: إمامٌ[4].

قلت: إلا أنّ الغلط لا يسلم منه أحدٌ.

وقد اختلف على سفيان بن عيينة أيضاً في ذكر هذا الحرف. فممن ذكره عنه:

١- عبدالله بن الزبير الحميدي، أخرج طريقه في مسنده (٨٤٣).

٢- قتيبة بن سعيد، أخرج طريقه: الترمذي في جامعه (٦٥٨).

٣- عبدالجبّار بن العلاء، أخرج طريقه: ابن خزيمة في صحيحه (٢٠٦٧).

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٤٤٨).

(٢) الجرح والتعديل (١/ ٥٢).

(٣) الثقات (١/ ٤١٧).

(٤) الجرح والتعديل (٤/ ٢٢٧).

٤- الإمام الشافعي، أخرج طريقه: البيهقي في معرفة السنن والآثار (٨٧٥٨).

وممن روى الحديث عن ابن عيينة ولم يذكره الإمام أحمد في مسنده (١٦٢٢٦).

ولم يتابع ابن عيينة على هذا الحرف؛ فقد رواه جمعٌ عن عاصم الأحول فلم يذكروه منهم:

١- شعبة بن الحجاج، أخرج طريقه: أبو داود الطيالسي في مسنده (١٢٧٨).

٢- سفيان الثوري، أخرج طريقه: أحمد في مسنده (١٦٢٢٨)، والترمذي في جامعه (٦٩٥).

٣- عبدالواحد بن زياد، أخرج طريقه: أبو داود في سننه (٢٣٥٥)، والحاكم في مستدركه (١٥٧٥).

٤- حمّاد بن زيد، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٣٠٥).

٥- محمد بن فضيل، أخرج طريقه: ابن خزيمة في مسنده (٢٠٦٧).

٦- ثابت بن يزيد، أخرج طريقه: الدارمي في مسنده (١٧٤٣).

والخلاصة أنّ الصواب عدم صحة هذا الحرف في رواية ابن عيينة عن عاصم الأحول، ولم يؤثر هذا الإعلال على استدلال النسائي بالحديث، والله أعلم.



(١٧٢) [٣٥١٢، ٣٥١٣] حديث عطاء عن أبي صالح الزيات أنّه سمع أبا هريرة ﷺ يقول: قال رسول الله ﷺ: "للصائم فرحتان يفرحهما: إذا أفطر فرح بفطره وإذا لقي ربه فرح بصومه".

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب ذكر قول النبي ﷺ " للصائم فرحتان "[1]، وأبان فيه عن اختلاف بين حجاج بن محمد وعبدالله بن المبارك على ابن جريج.

ذلك أنّه ابتدأ بقوله: **الاختلاف على ابن جريج في حديثه عن عطاء في ذلك.**

ثم أخرج الحديث من طريق حجاج عن ابن جريج عن عطاء عن أبي صالح الزيات أنّه سمع أبا هريرة ﷺ يقول: قال رسول الله ﷺ: "للصائم فرحتان يفرحهما: إذا أفطر فرح بفطره وإذا لقي ربه فرح بصومه".

ثم رواه من طريق عبدالله بن المبارك عن ابن جريج عن عطاء قال: أخبرنا عطاء الزيات أنّه سمع أبا هريرة ﷺ به مرفوعاً.

وهذا التصرف من النسائي صريح ببيان الاختلاف على ابن جريج.

قلت: قد سبق دراسة هذا الحديث[2].



(١) السنن الكبرى (٤/ ٤٥٠).

(٢) في الإعلال رقم (٢٦).

(١٧٣) [٣٥١٥-٣٥١٧] حديث عطاء عن زيد بن خالد ﵁ قال: قال رسول الله ﷺ: "من جهز غازياً أو حاجاً أو خلفه في أهله أو فطّر صائماً كان له مثل أجره من غير أن ينقص من أجورهم شيء".

أخرجه الإمام النسائي ~ في باب ثواب من فطر صائماً[١]، وأبان فيه عن اختلاف بين محمد بن عبدالرحمن وعبدالملك بن أبي سليمان وبين حسين المعلم على عطاء.

ذلك أنّه ابتدأ بقوله: **ذكر الاختلاف على عطاء في الخبر في ذلك.**

ثم أخرج الحديث من طريق محمد بن عبدالرحمن عن عطاء عن زيد بن خالد ﵁ قال: قال رسول الله ﷺ: "من جهز غازياً أو حاجاً أو خلفه في أهله أو فطّر صائماً كان له مثل أجره من غير أن ينقص من أجورهم شيء ".

ثم رواه من طريق عبدالملك بن أبي سليمان عن عطاء عن زيد بن خالد ﵁ بنحوه مرفوعاً.

ثم رواه من طريق حسين المعلم عن عطاء عن عائشة < بنحوه موقوفاً.

وهذا التصرف من النسائي صريح ببيان الاختلاف على عطاء، ولم يُرجِّح النسائي بين الروايتين هنا؛ إلا أنّ سياقه يدل على ترجيح رواية من روى الحديث من مسند زيد ابن خالد ﵁ حيث ساق حديثه من طريقين في مقابل طريق واحدٍ روته عن عائشة < .

وبالنظر إلى سماع عطاء من زيد بن خالد **س** فقد نفاه علي ابن المديني[٢]، وإذا ثبت النفي فالحديث منقطع لذلك.

وبالنظر إلى الرواة المختلفين على عطاء وهم ابن أبي ليلى وعبدالملك وحسين المعلم نجد ما يلي:

أمّا محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى فهو سيء الحفظ، وقد سبقت ترجمته[٣].

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٤٥١).

(٢) العلل لعلي ابن المديني (٦٦).

(٣) في الإعلال رقم (١٤).

وأمّا عبدالملك بن أبي سليمان العرزمي فإنّ الأئمة قد وثّقوه، قال أبو داود: قلت لأحمد: عبدالملك بن أبي سليمان قال: ثقة. قلت: يخطئ، قال: نعم، وكان من أحفظ أهل الكوفة إلا أنّه رفع أحاديث عن عطاء[1]، وقال أبو زرعة الدمشقي: سمعت أحمد ويحيى يقولان: كان عبدالملك بن أبي سليمان ثقة[2]، وقال الموصلي: ثقة حجة[3]، وقال العجلي: ثقة ثبت في الحديث[4]، وقال النسائي: ثقة[5]، وقال يعقوب بن سفيان: ثقة متقن فقيه[6].

وأمّا حسين بن ذكوان المعلم فثقةٌ. وثّقه يحيى بن معين[7]، والعجلي[8]، وأبو حاتمٍ[9]، والنسائي[10]، وقال أبو زرعة: ليس به بأس[11].

وعليه فابن أبي ليلى ضعيف، وصاحباه ثقتان؛ فيبقى الترجيح بينهما، فوجدنا أنّ عبدالملك قد توبع على روايته فترجحت بذلك روايته، خلافاً لرواية حسين المعلم الموقوفة عن عائشة < .

وبعد تخريج الحديث تبيّن ما يلي:

أولاً: روى حسين المعلم الحديث عن عطاء عن عائشة < موقوفاً، أخرج

---

(١) سؤالات أبي داود لأحمد (٣٥٨).

(٢) تاريخه أبي زرعة (٤٦٠).

(٣) تاريخ بغداد (١٠/ ٣٩٧).

(٤) الثقات ٣٤

(٥) تهذيب الكمال (١٨/ ٣٢٨).

(٦) المعرفة والتاريخ (٣/ ٩٤).

(٧) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: ٨٩).

(٨) الثقات (١/ ٣٠٤).

(٩) الجرح والتعديل (٣/ ٥٢).

(١٠) تهذيب الكمال (٦/ ٣٧٣).

(١١) الجرح والتعديل (٣/ ٥٢).

طريقه: النسائي في الكبرى (٣٣١٨).

قلت: ولم يتابع حسين المعلم على روايته الحديث من مسند عائشة ك مما يدل على وهمه، ولم يعتن بها أصحاب المصنفات مما يدل على ضعفها.

ثانياً: روى الحديث عن عطاء من مسند زيد بن خالد ﷺ جمعٌ منهم:

١- ابن أبي ليلى، أخرج طريقه: النسائي في الكبرى (٣٣١٦).

٢- عبدالملك بن أبي سليمان، أخرج طريقه: الترمذي في جامعه (٨٠٧)، والنسائي في الكبرى (٣٣١٧)، وابن حبّان في صحيحه (٣٤٢٩).

٣- عبدالملك بن جريج، أخرج طريقه: الطبراني في الكبير (٨١٤٠).

٤- معقل بن عبيد الله، أخرج طريقه: الطبراني في الأوسط (١٠٤٨).

٥- محمد بن أبي ذئب، أخرج طريقه: الطبراني في الكبير (٥٢٦٩).

٦- يعقوب بن عطاء، أخرج طريقه: الطبراني في الأوسط (٧٧٠٠).

وقال الترمذي عقب إخراجه: حديث حسن صحيح.

ثالثاً: تابع بسرُ بن سعيد عطاءً في رواية الحديث عن زيد بن خالد، أخرج طريقه: البخاري في صحيحه (٢٨٤٣)، ومسلم في صحيحه (١٨٩٥)، وأبو داود في سننه (٢٥٠٩)، والترمذي في جامعه (١٦٢٨)، والنسائي في الصغرى (٣١٨٠)، وفي الكبرى (٤٣٧٤).

قلت: إلا أنّ لفظ حديث بسر بن سعيد ليس فيه ذكر فضل من فطّر صائماً؛ وإنّما هو مقتصر على تجهيز الغازي والحاج، ولذلك اقتصر الشيخان على رواية بسر دون رواية عطاء؛ وعليه فلا يمكن إثبات هذه اللفظة في الحديث علاوة على ما ذكر ابن المديني من عدم سماع عطاء من زيد بن خالد س.

وفي الباب: عن أبي هريرة س موقوفاً، فقد روى ابن جريج عن صالح بن نبهان مولى التوأمة قال سمعت أبا هريرة س يقول: من فطر صائما أطعمه وسقاه كان له مثل أجره، أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٧٩٠٦).

قلت: وابن جريج مدلس ولم يصرح بالتحديث عن صالح مولى التوأمة، وصالحٌ أيضاً ضعيف الحديث عندهم.

وكذلك جاء عن سلمان الفارسي س حديث طويل في فضائل شهر رمضان ، أخرجه ابن خزيمة (١٨٨٧) ، وعلق القول به على صحة الخبر، وفي إسناده علي بن زيد ابن جدعان، وهو ضعيف عندهم أيضاً.

وبهذا يتبيّن أنّ رواية حسين المعلم في ذكر الحديث من مسند عائشة ك معلولة بروايتي محمد بن أبي ليلى وعبدالملك بن أبي سليمان اللتين ذكرتاه من مسند زيد بن خالد س، إلا أنّ الحديث بزيادة لفظ تفطير الصائم فيه نظر كما سبق بيانه، والله أعلم.

* والحمد لله رب العالمين *



الخاتمـــة

الخاتمـــة

وتشمل نتائج البحث وتوصيات الباحث.

📖 **أهم نتائج وتوصيات الباحث:**

۞ أولاً: النتائج:

١- إنّ كتاب النسائي السنن الكبرى مليءٌ بالأحاديث التي أعلها المؤلف نفسُه.

٢- إنّ ما أشار النسائي إلى أعلاله فيحتمل فيه الاعلال.

٣- إنّ مالم يضعفه النسائي فهو صحيحٌ عنده.

٤- طرق النسائي في الإعلال الصريح متنوعة منها:

- أن يحكم على الحديث صراحةً بما يُعله صراحة، كقوله: هذا حديث خطأ.
- أن يحكم على الحديث صراحةً بما يُظن أنه إعلال، كقوله: خالفه فلان.
- أن يحكم على رواي الحديث بما يقتضي ضعف حديثه.
- أن يحكم على عدد من الأحاديث بالاختلاف، كأن يقول: الاختلاف على فلان.

٥- العلاقة بين المجتبى والكبرى: أنه رواية مختصرةٌ منها فيها بعض الزيادات اليسيرة، اشتملت على الأبواب الفقهية الأصلية، وتركت أغلب كتب العلم الأخرى، ولم يكن اختصارها بناءً على تجريد الصحيح من المعلول.

٦- العلماء الأوائل إذا ما قالوا: سنن النسائي، أو صحيح النسائي؛ فإنهم يعنون السنن الكبرى كاملاً وكذلك المجتبى، ويتعاملون مع رواية ابن السني ورواية ابن الأحمر وغيرِهما على أنها روايات لكتاب السنن للنسائي، ويثبتون الفروق بين تلك الروايات.

٧-لم يُخرِّج النسائي حديث ابن لهيعة لأنّه كان لا يرى الرواية عنه.

٨-النسائي ~ من الأئمة الذين لايروون إلا عن الثقات (المقبولين).

٩-إنّ النسائي قد أعل حديثاً من طريق أبي عاصم عن عبد الرزاق عن إسماعيل ابن عبد الله عن خالد الحذاء، وهو في مصنف شيخ شيخه عبد الرزاق بن همام على الصواب.

١٠- إنّ الترمذي قد حصل له انتقال نظر في التمييز بين تصحيح أحمد بن حنبل وعلي بن المديني لطرق حديث " أفطر الحاجم والمحجوم ".

١١- إنّ الأوزاعي قد سمّى شيخ يحي بن أبي كثير في حديث " ليس من البر الصيام في السفر "، سمّاه: محمد بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة.

١٢- إنّ من أفطر في صيام تطوع لا يجب عليه شيء.

١٣- إنّ حمّاد بن زيد كان له نسخةٌ عن يحيى بن سعيد الأنصاري؛ فكان يُخلط إذا حدّث منها.

١٤- إنّ النسائي حكم على حديث بالنكارة مع كونه في البخاري.

١٥- إنّ النسائي حكم على حديث بكونه خطأً مع إخراج البخاري ومسلم له.

١٦- وَهِمَ البيهقي على الإمام أحمد بن حنبل حين ظنّ أنّه يصحح حديث حبيب ابن الشهيد عن ميمون عن يزيد بن الأصم في حجامة النبي ع وهو محرم صائم.

١٧- لا يصح حديث في احتجام النبي ﷺ وهو صائم فرضاً في الحضر، ولا في السفر.

١٨- إنّ حديث أفطر الحاجم والمحجوم صحيح غير منسوخ.

١٩- قال أحمد بن حنبل: الأوزاعي كثيراً مما يُخطئ على يحيى بن أبي كثير.

٢٠- قال أحمد أيضاً: إسحاق بن يوسف الأزرق كثير الخطأ على سفيان الثوري.

٢١- إنّ الصوم لا عدل له.

۞ ثانيًا: توصيات الباحث:

١- الاهتمام بكلام الأئمة على الرواة، وتاريخ نشأة علم الجرح والتعديل.

٢- الاهتمام بأحكام أئمة النقد على الأحاديث وجمعها والاستفادة منها.

٣- الاهتمام بتصرفات أئمة الحديث في انتقاء الروايات في مصنفاتهم.

٤- دراسة شروط الكتب الستة ومناهج مصنفيها.

٥- الاهتمام بالكتب الخمسة الأصول، إذ هي بحق أهم كتب الحديث.

٦- الاهتمام بتراجم الرواة ففيها بيان لبعض الأوهام أثناء روايتهم للحديث.

٧- الاعتناء بعلم علل الحديث، وإدمان النظر في الكتب المهتمة به.

٨- محاولة النهوض بجانب التصحيح والتضعيف على أسس علمية صحيحة.

٩- عقد اللقاءات المنتظمة للمتخصصين في هذا العلم، والاهتمام بها.

١٠- نقد أعمال المتخصصين في هذا العلم نقدًا موضوعيًا هادفًا.

هذا، والحمد لله أولاً وآخرًا وظاهرًا وباطنًا، حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه كما يحب ربنا ويرضى.

وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.



الفهـــارس

1- فهرس الآيات القرآنية.

2- فهرس الأحاديث النبوية.

3- فهرس الأعلام.

4- فهرس الألفاظ الغريبة

5- فهرس الأماكن والبلدان

6- ثبت المصادر والمراجع.

7- فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات القرآنية

الآيـــــــــــة	السورة ورقم الآية	رقم السورة	الصفحة
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ١٠٢﴾	آل عمران:١٠٢	٣	٦
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ١﴾	النساء:١	٤	٦
﴿مَن جَآءَ بِٱلۡحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشۡرُ أَمۡثَالِهَاۖ﴾	الأنعام:١٦٠	٦	٣٠٥
﴿لَئِن شَكَرۡتُمۡ لَأَزِيدَنَّكُمۡۖ﴾	إبراهيم:٧	١٤	١٧
﴿إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ٩﴾	الحجر:٩	١٥	٧
﴿وَأَنَا ٱخۡتَرۡتُكَ فَٱسۡتَمِعۡ لِمَا يُوحَىٰٓ ١٣ إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدۡنِي وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكۡرِيٓ ١٤﴾	طه:١٣-١٤	٢٠	٢٨
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ٧١﴾	الأحزاب: ٧٠-٧١	٣٣	٦
﴿فَإِذَا بَلَغۡنَ أَجَلَهُنَّ﴾	الطلاق:٢	٦٥	١٣١



فهرس الأحاديث

م	طرف الحديث	الصفحة
٤٤	إن كنت صائماً فصم الغر	٣١٥
٤٥	إنّ نبي الله ﷺ أُتي بشراب يوم فتح مكة فشرب	٧٩٢
٤٦	انتظر الغداء يا أبا أمية	٢١٠
٤٧	إنها أيام أكلٍ وشربٍ	٤٢٨
٤٨	أنّهم دخلوا على رسول الله ﷺ ثمانية نفر هو ثامنهم	٣٤٦
٤٩	إني صائم فمن شاء فليصم	٣٩٤
٥٠	أُهدي لي ولحفصة طعام وكنا صائمتين فأفطرنا	٧٧٥
٥١	أيام التشريق أيام أكلٍ وشربٍ وصلاةٍ فلا يصومنَّها أحدٌ	٤٣٦
٥٢	بينا نحن جلوس في المسجد جاء رجل على جمل	٧٣
٥٣	تسحرت مع حذيفة، ثم خرجنا إلى الصلاة	١٣١
٥٤	تسحرنا مع رسول الله ﷺ ثم قمنا إلى الصلاة	١٣٥
٥٥	تسحروا فإنّ في السحور بركةً	١٢٠
٥٦	تسحروا فإنّ في السحور بركة	١٢٣
٥٧	تفتح فيه أبواب الجنة، وتغلق فيه أبواب النار	٨٥
٥٨	خرج رسول الله ﷺ إلى مكة فصام حتى أتى عُسفان	٢٢٧
٥٩	دخل الأشعث بن قيس على عبدالله بن مسعود ﷺ	٣٨٤
٦٠	دخل عليّ رسول الله ﷺ وأنا صائمة	٧٩٢
٦١	دخل علينا رسول الله ﷺ فقلنا: إنّ عندنا حيساً قد خَبَّأناه لك	٧٨٧
٦٢	دخلت على أبي موسى ﷺ ليلاً وهو يحتجم	٧٠٤
٦٣	رأيت الهلال، فقال: أتشهد أن لا إله إلا الله	٨٨
٦٤	رخص النبي ﷺ في القبلة للصائم ورخص في الحجامة للصائم	٧٣٧
٦٥	شهر الصبر وثلاثة أيام من كل شهر صوم الدهر	٣٠٥
٦٦	الشهر تسع وعشرون	١٠٨

م	طرف الحديث	الصفحة
١١٣	نكح ميمونة وهو محرم	٦٩٧
١١٤	نهى رسول الله ﷺ عن الوصال	٧٥٤
١١٥	نهى رسول الله ﷺ عن صوم هذين اليومين	٣٦٢
١١٦	نهى عن صوم يوم النحر	٣٦٥
١١٧	هششت يوماً فقبلت وأنا صائمٌ	٥٣١
١١٨	هل صمت من سرر شعبان شيئاً...	٤٠٩
١١٩	هل عندكم شيء	٢٤٩
١٢٠	هما عيدان لأهل الكتاب فنحن نحب أن نخالفهم	٣٤٩
١٢١	وأيكم مثلي إني أبيت يطعمني ربي ويسقيني	٧٥٤



فهرس الأعلام

م	اسم العلـــم	رقم الخلاف
٢١	إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق	(١١٥)، (١١٩)
٢٢	إسماعيل بن إبراهيم الصائغ	(٧٦)
٢٣	إسماعيل بن أبي خالد	(٩٧)
٢٤	إسماعيل بن أمية بن عمرو بن سعيد بن العاص	(٩٣)
٢٥	إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير المدني	(١٥٥)
٢٦	إسماعيل بن عبدالله بن الحارث	(١٣٢)
٢٧	إسماعيل بن عُلية	(١٢١)
٢٨	أشعث بن أبي الشعثاء	(٨٣)
٢٩	أشعث بن عبدالملك الحمراني	(١٣٥)
٣٠	امرأة هنيدة بن خالد	(٥٦)
٣١	أنس بن عياض	(٢٨)
٣٢	أيوب القصّاب	(١٣٣)
٣٣	أيوب بن أبي تميمة السختياني	(١٤٩)
٣٤	بحير بن سعد	(٢٠)
٣٥	بشر بن الحسن البصري	(١٤٥)
٣٦	بشر بن السري	(١٣٧)
٣٧	بشر بن المفضل	(١٢١)، (١٣٨)، (١٥٥)
٣٨	بقية بن الوليد	(٦٢)، (١٠٥)
٣٩	بُكير بن أبي السميط	(١٣٣)
٤٠	بكير بن عبدالله الأشج	(٣٩)، (١٠٦)، (١١٢)
٤١	توبة العنبري	(١٩)
٤٢	ثابت بن أسلم البناني	(٥٥)
٤٣	ثابت بن قيس الغفاري	(٤٦)، (٦٥)

م	اسم العلـــــم	رقم الخلاف
٤٤	ثور بن عفير السدوسي	(١٣٩)
٤٥	ثور بن يزيد الكلاعي	(٢٠)، (٦٢)
٤٦	جرير بن حازمٍ	(١٢٣)، (١٥٩)
٤٧	جرير بن عبدالحميد	(٩)، (٣٨)، (٩٤)، (٩٨)، (١١٦)
٤٨	جعدة بن هبيرة المخزومي	(١٦٨)
٤٩	جعفر بن أبي المغبرة القمي	(٤٦)
٥٠	جعفر بن إياس	(٤٦)
٥١	جعفر بن برقان الرقي	(١٦٥)
٥٢	جعفر بن ربيعة الكندي	(٩٤)، (١١٢)، (١٤٩)
٥٣	الحارث بن عمير	(١)
٥٤	حارثة بن وهب	(٦٦)
٥٥	حِبّان بن موسى السلمي	(٦٤)
٥٦	حجاج بن أرطأة	(٩)
٥٧	حذيفة البارقي	(٦٣)
٥٨	حرملة بن إياس	(٦٩)
٥٩	حسان بن نوح	(٦٢)
٦٠	الحسن بن بشرٍ	(٦٩)
٦١	الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب	(١٤٩)
٦٢	الحسن بن عيسى بن ماسرجس	(١٥٦)
٦٣	حسين بن الحسن الأشقر	(٨٣)
٦٤	حسين بن ذكوان المعلم	(١٧٣)
٦٥	حفص بن عبدالرحمن البلخي	(١٤٧)
٦٦	الحكم بن عتيبة	(١١٧)، (١٥٠)

م	اسم العلـــــــم	رقم الخلاف
٦٧	الحكم بن هشامٍ الثقفي	(٦٩)
٦٨	حكيم بن جُبير الأسدي	(٥٧)
٦٩	حكيم بن حكيم بن عبَّاد بن حُنيف الأنصاري	(٨٠)
٧٠	حماد بن خالد	(٣٦)
٧١	حمّاد بن زيد	(١٢١)، (١٢٩)
٧٢	حماد بن سلمة	(٨)
٧٣	حميد بن أبي حميد الطويل	(١٤٨)
٧٤	حميد بن الأسود	(٢٨)
٧٥	خالد بن الحارث الهُجيمي	(١٠٩)، (١٥٣)
٧٦	خالد بن سعد	(٢٠)
٧٧	خالد بن عبدالله الطحان	(١٤١)
٧٨	خالد بن معدان الكلاعي	(٦٢)
٧٩	خثيم بن عراك	(١٠١)
٨٠	خصيف بن عبدالرحمن الجزري	(١٥٠)، (١٦٧)
٨١	خطّاب بن القاسم الحراني	(١٦٧)
٨٢	داود بن أبي هندٍ	(١٣٦)
٨٣	داود بن شابور	(٦٩)
٨٤	داود بن عبيد الله	(٦٢)
٨٥	رباح بن أبي معروف المكي	(١٤٠)
٨٦	رقبة بن مصقلة	(٧٣)، (١٧٠)
٨٧	روح بن عبادة القيسي	(١٤٧)
٨٨	ريحان بن سعيد الشامي	(١٢٩)
٨٩	زائدة بن قدامة	(١٧)، (٦٦)، (١٣١)

م	اسم العلـــــــم	رقم الخلاف
٩٠	زبيد بن الحارث اليامي	(٧٢)
٩١	زيد بن حباب العكلي	(٤٦)
٩٢	سالم بن نوح البصري العطّار	(١١١)
٩٣	سعد بن سعيد الأنصاري	(٧٦)
٩٤	سعد بن عبيد الزهري	(٦٧)
٩٥	سعد بن هشام	(٢٠)
٩٦	سعيد بن أبي سعيدٍ المقبري	(١٠٥)
٩٧	سعيد بن أبي عروبة	(١٦)، (٥٥)، (٧٤)، (١٣٣)
٩٨	سعيد بن إياس الجريري	(٤٢)
٩٩	سعيد بن خالد بن عبدالله بن قارظ	(٦٧)
١٠٠	سعيد بن عامر الضبعي	(١٤٧)، (١٧٠)
١٠١	سعيد بن عبدالرحمن الجمحي	(٢٨)
١٠٢	سعيد بن عبدالعزيز التنوخي	(١٢٧)
١٠٣	سعيد بن عمرو السكوني	(٦٢)
١٠٤	سعيد بن يزيد أبي مسلمة	(٤٢)
١٠٥	سفيان بن حبيب	(١٣١)، (١٤٥)
١٠٦	سفيان بن حسين الواسطي	(١٤٥)
١٠٧	سفيان بن سعيد الثوري	(٩) (١٧)، (٤٤)، (٥٠)، (٦٦)، (٨٢)، (٨٧)، (١١٥)، (١١٩)، (١٥١)، (١٥٦)
١٠٨	سفيان بن عيينة	(٨)، (٨٢)، (١١٩)، (١٢٩)، (١٦٦)، (١٧١)
١٠٩	سلاّم بن سليم أبو الأحوص	(٤٤)
١١٠	سلم بن قتيبة فهو الشعيري	(١٥٣)
١١١	سلمة بن دينار أبو حازم المدني	(٩٠)

م	اسم العلـــــــم	رقم الخلاف
١١٢	سليمان الأعمش	(٢٥)، (٧٢)
١١٣	سليمان بن بلال المدني	(٩٤)
١١٤	سليمان بن قرم بن معاذ	(١٣٦)
١١٥	سماك بن حرب	(٤٤)، (١٦٨)
١١٦	سواء الخزاعي	(٦٦)
١١٧	سويد بن حُجير الباهلي	(٦٩)
١١٨	شرحبيل بن سعد الخَطْمي	(٦٥)
١١٩	شريك بن عبدالله النخعي	(٤٤)، (٥٦)، (٦٩)، (٨٣)، (١٢٠)، (١٦٠)، (١٦٢)،
١٢٠	شعبة بن الحجاج	(١٧)، (٢٨)، (٣٧)، (٣٨)، (٤٨)، (٥٣)، (٥٥)، (٧٤)، (٨١)، (٩٩)، (١١٦)، (١١٩)، (١٢٠)، (١٣١)، (١٦٠)، (١٧٠)
١٢١	شعيب بن أبي حمزة	(١٠)، (٨٧)، (٨٨)، (٩٣)، (١٥٩)
١٢٢	شعيب بن الليث الفهمي	(١٦٣)
١٢٣	شقيق بن ثور بن عفير السدوسي	(١٣٩)
١٢٤	شيبان بن عبدالرحمن	(١١٠)
١٢٥	صالح بن أبي الأخضر	(١٦٥)
١٢٦	صالح بن أبي صالح الأسدي	(١١٤)
١٢٧	صالح بن أبي مريم الضبعي	(٦٩)
١٢٨	صالح بن كيسان	(١٠)
١٢٩	صفوان بن سليم	(٧٦)
١٣٠	الصماء بنت بسر	(٦٢)
١٣١	ضرار بن مرة	(٢٥)
١٣٢	طلحة بن يحيى	(٤٤)، (٥٧)

م	اسم العلـــــم	رقم الخلاف
١٣٣	عاصم بن بهدلة بن أبي النجود	(١٥)، (٥٤)، (٦٦)
١٣٤	عاصم بن سليمان الأحول	(٤٢)، (٥٠)، (٥٥)، (٦٠)
١٣٥	عاصم بن هلال البارقي	(١٢٩)
١٣٦	عامر بن جشيب	(٦٢)
١٣٧	عبّاد بن منصور البصري	(١٢٩)
١٣٨	عباس بن ذريح الكلبي	(١١٤)
١٣٩	عبد ربه بن أبي يزيد	(٩٢)
١٤٠	عبد ربه بن نافع أبو شهاب الحنّاط	(٩٤)
١٤١	عبدالأعلى بن عبدالأعلى	(٣)، (١٣٤)، (١٤٧)
١٤٢	عبدالحميد بن إبراهيم الحمصي	(٦٢)
١٤٣	عبدالحميد بن الحسن الهلالي	(٢٤)
١٤٤	عبدالحميد بن جعفر	(٣٩)
١٤٥	عبدالرحمن بن المنهال الخزاعي	(٧٤)
١٤٦	عبدالرحمن بن ثابتٍ	(١١٣)
١٤٧	عبدالرحمن بن خالد بن ميسرة القرشي	(١٣٩)
١٤٨	عبدالرحمن بن عبدالله السرَّاج	(١٠٥)
١٤٩	عبدالرحمن بن عبدالله بن عتبة المسعودي	(٨١)
١٥٠	عبدالرحمن بن عمرو الأوزاعي	(٤٩)، (٦٥)، (٩٣)، (١٠٩)
١٥١	عبدالرحمن بن مهدي	(١١٨)، (١٣٧)
١٥٢	عبدالرحمن بن نمر اليحصبي	(١٥٩)
١٥٣	عبدالرحيم بن سليمان	(٤١)، (٥٦)
١٥٤	عبدالصمد بن عبدالوارث	(١٢٤)
١٥٥	عبدالعزيز بن محمد الدراوردي	(٧٦)، (١٠٠)

م	اسم العلـــــم	رقم الخلاف
١٥٦	عبدالقدوس بن الحجاج	(١٤٦)
١٥٧	عبدالكريم بن أبي المخارق	(٦٩)
١٥٨	عبدالله بن أبي سلمة الماجشون	(٨٠)
١٥٩	عبدالله بن أبي قيس الشامي	(٤٦)
١٦٠	عبدالله بن المبارك	(٥)، (١١)، (٩٤)، (١٤١)، (١٥٦)، (١٥٧)
١٦١	عبدالله بن بسر	(٦٢)
١٦٢	عبدالله بن بشر الرقي	(١٣٩)
١٦٣	عبدالله بن حسين أبو حريز	(٧١)
١٦٤	عبدالله بن سالم الأشعري	(٦٢)
١٦٥	عبدالله بن شقيق	(٢٠)
١٦٦	عبدالله بن عبدالله بن عمر العمري	(٨٨)
١٦٧	عبدالله بن عمرو المنقري	(١٢٤)
١٦٨	عبدالله بن لهيعة بن عقبة	(١٤٣)
١٦٩	عبدالله بن محمد بن عُمر بن علي بن أبي طالب	(٦٤)
١٧٠	عبدالله بن نمير	(٢٩)
١٧١	عبدالله بن واقد الحراني	(٣٦)
١٧٢	عبدالله بن وهبٍ	(١٠٨)، (١٥٧)
١٧٣	عبدالله بن يزيد المقرئ	(٧٦)
١٧٤	عبدالملك ابن جريج	(٢٨)، (٤٩)، (٩٠)، (٩٣)، (١٢٧)، (١٣٩)، (١٤٠)
١٧٥	عبدالملك بن أبي سليمان العرزمي	(١٤)، (١٧٣)
١٧٦	عبدالملك بن سعيد بن سويد الأنصاري المدني	(١٠٦)
١٧٧	عبدالملك بن عبدالعزيز القشيري	(٤٦)
١٧٨	عبدالملك بن عمرو العقدي	(٣٦)

م	اسم العلـــــم	رقم الخلاف
١٧٩	عبدالملك بن عمير	(٥٧)
١٨٠	عبدالوهاب بن عبدالمجيد الثقفي	(٩٤)، (١٢٢)، (١٣٨)
١٨١	عبدة بن سليمان	(٤١)
١٨٢	عبيد الله بن الأخنس النخعي	(١٤٧)
١٨٣	عبيد الله بن تمام	(١٣٥)
١٨٤	عبيد الله بن سعيد	(١٣)
١٨٥	عبيد الله بن عبدالله بن عمر العمري	(٨٨)
١٨٦	عبيد الله بن عمر بن حفص	(١٠٥)
١٨٧	عبيد الله بن موسى العبسي	(١٤٥)
١٨٨	عَبيدة بن حميد التيمي	(٩٦)، (١١٩)
١٨٩	عتبة بن أبي حكيم	(٧٦)
١٩٠	عتبة بن السكن	(٦٢)
١٩١	عتبة بن عبدالله أبو العميس	(٧٣)
١٩٢	عثمان بن عاصم الأسدي	(١٥٨)
١٩٣	عثمان بن عمر	(٣٢)
١٩٤	عثمان بن عمرو بن ساج الحرانيُ	(٧٦)
١٩٥	عدي بن ثابت	(١٥)
١٩٦	عريب بن حميد الهمداني	(٥٠)
١٩٧	عطاء بن أبي رباح	(٢٥)، (٤٩)، (١٢٦)، (١٥٨)
١٩٨	عطاء بن السائب الثقفي	(١٣٦)
١٩٩	عقيل بن خالد	(٨٨)، (١٠٧)
٢٠٠	عكرمة بن خالد بن العاص القرشي	(٨٩)
٢٠١	العلاء بن الحارث الحضرمي	(١٢٧)

م	اسم العلــــــم	رقم الخلاف
٢٠٢	العلاء بن المسيب	(٣٧)
٢٠٣	العلاء بن عبدالرحمن بن يعقوب	(٨٥)
٢٠٤	العلاء بن هلال	(٢٤)، (٦٩)، (١٦٢)
٢٠٥	علي بن المبارك	(١٢)، (١١٠)
٢٠٦	عُلي بن رباح اللخمي	(١١٣)
٢٠٧	عمر بن إبراهيم العبدي	(١٣٣)
٢٠٨	عمر بن أبي بكر بن عبدالرحمن بن الحارث	(٨٩)
٢٠٩	عُمر بن الحكم بن ثوبان	(٦٥)
٢١٠	عمر بن ثابت الخزرجي	(٧٦)
٢١١	عمر بن سعد الحفري	(٥)
٢١٢	عمر بن سعيد بن أبي حسين	(١٤٠)
٢١٣	عمر بن عبدالرحمن الأبار	(٩٦)
٢١٤	عمران بن أبي أنس	(٣٩)
٢١٥	عمرو بن الحارث المصري	(٩٥)
٢١٦	عمرو بن الحارث بن الضحاك الحمصي	(٦٢)
٢١٧	عمرو بن الهيثم	(١٣٧)
٢١٨	عمرو بن دينار المكي	(١٤٠)
٢١٩	عمرو بن شرحبيل	(٥٠)
٢٢٠	عمرو بن عثمان بن موهب	(٥٧)
٢٢١	عمرو بن مرثد الشامي	(١٢٧)
٢٢٢	عيسى بن حماد	(١)
٢٢٣	عيسى بن يونس	(٦٢)، (١٢٠)
٢٢٤	الفضل بن موسى السيناني	(٥)

م	اسم العلـــــــم	رقم الخلاف
٢٢٥	فضيل بن سليمان النميري	(٩٠)
٢٢٦	الفضيل بن فضالة الهوزني	(٦٢)
٢٢٧	القاسم بن معن	(٤٤)
٢٢٨	القاسم بن يزيد	(٢٩)
٢٢٩	قبيصة بن عقبة السوائي	(١٤٤)، (١٥١)
٢٣٠	قتادة بن دعامة	(٤٧)، (٥٥)، (١٤٨)
٢٣١	قتيبة بن سعيد	(٧٥)
٢٣٢	كعب بن عبدالله البصري	(١٠٤)
٢٣٣	لقمان بن عامر	(٦٢)
٢٣٤	ليث بن أبي سليم	(١٤٢)
٢٣٥	الليث بن سعد	(٦٢)، (٩٣)، (٩٤)، (١١٠)، (١٢٢)، (١٣٣)، (١٥٤)
٢٣٦	مالك بن أنس	(٤١)، (٩٥)
٢٣٧	مالك بن مغول البجلي	(٩٩)
٢٣٨	المثنى بن سعد الطائي	(١٣٠)
٢٣٩	محمد بن أبي عدي	(١١٨)، (١٢٥)، (١٣٢)، (١٥٥)
٢٤٠	محمد بن إسحاق	(٣٩)، (٥٧)، (١٠٥)، (١٤٦)
٢٤١	محمد بن إسماعيل بن أبي فديك	(١٠٨)
٢٤٢	محمد بن الوليد الزبيدي	(٦٢)
٢٤٣	محمد بن بشار	(١٣)
٢٤٤	محمد بن بشر العبدي	(٧) (١١)
٢٤٥	محمد بن حرب الأبرش	(٦٢)
٢٤٦	محمد بن خازم أبو معاوة الضرير	(١٧)، (٢٨)، (٣٦)، (٥٤)، (٩٨)، (١٢٠)
٢٤٧	محمد بن سليم أبو هلال الراسبي	(٤٨)

م	اسم العلم	رقم الخلاف
٢٤٨	محمد بن سيرين	(٦٠)، (١٢٦)
٢٤٩	محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى	(١٤)، (٥٧)، (٦٩)، (١٧٣)
٢٥٠	محمد بن عبدالرحمن بن مهران المدني	(١٠٥)
٢٥١	محمد بن عبدالرحمن بن نوفل	(٤٠)
٢٥٢	محمد بن عبدالرحمن مولى آل طلحة	(٥٧)
٢٥٣	محمد بن عبدالله الأنصاري	(١٥٢)
٢٥٤	محمد بن عبيد	(١١)
٢٥٥	محمد بن عجلان	(٤١)
٢٥٦	محمد بن عُمر بن علي بن أبي طالب	(٦٤)
٢٥٧	محمد بن عمرو بن علقمة	(١٨)، (١٠٥)، (١٦١)
٢٥٨	محمد بن فضيل الضبي	(١٤)، (٢٢)، (٥٦)، (١٣٦)
٢٥٩	محمد بن مسلم بن تدرس	(٩٤)
٢٦٠	محمد بن منصور الجواز	(٧٥)
٢٦١	محمد بن ميمون السكري	(٥٤)
٢٦٢	محمد بن يوسف الفريابي	(١٤٤)
٢٦٣	محمد بن يوسف الكندي	(١٠١)
٢٦٤	محمد عبدالرحمن بن خالد بن ميسرة القرشي	(١٣٩)
٢٦٥	مستور بن عبّاد الهنائي	(٥٩)
٢٦٦	مطرف بن طريف الأشجعي	(٥٣)، (١١٤)
٢٦٧	معاذ بن هشامٍ الدستوائي	(١٢٥)
٢٦٨	معاوية بن سلام	(١٢)، (٦٥)، (٧٢)
٢٦٩	معاوية بن صالح بن حدير	(٦٢)
٢٧٠	معتمر بن سليمان	(١٥٥)

م	اسم العلـــم	رقم الخلاف
٢٧١	معدان بن أبي طلحة	(١٢٤)
٢٧٢	معمر بن راشد	(١٠)، (٩٣)، (١٠٧)
٢٧٣	معن بن عيسى	(٣٦)
٢٧٤	المغيرة بن مقسم الضبي	(١١٧)
٢٧٥	مكحول الشامي	(١٢٧)
٢٧٦	المنذر بن عبيد	(٢٥)
٢٧٧	منصور بن أبي الأسود	(١٤)
٢٧٨	منصور بن المعتمر	(١١٧)
٢٧٩	موسى بن أبي عثمان التبَّان	(٨٧)
٢٨٠	موسى بن طلحة التيمي	(٥٧)
٢٨١	موسى بن عبيدة بن نُشيط	(٦٥)
٢٨٢	موسى بن عُلي	(١١٣)
٢٨٣	مولى أسامة بن زيد	(٦٥)
٢٨٤	مولى قدامة بن مظعون	(٦٥)
٢٨٥	نجيح بن عبدالرحمن السندي	(١٠٥)
٢٨٦	النضر بن شُميل	(١٢٥)
٢٨٧	النعمان بن راشد	(٧٥)
٢٨٨	هشام الدستوائي	(١٦)، (٦٥)، (١٠٩)، (١٢٥)، (١٥٤)
٢٨٩	هشام بن حسان	(٦٠)، (١٣١)، (١٤٩)
٢٩٠	هشام بن عروة	(٤٠)
٢٩١	همّام بن يحيى	(١٣٣)
٢٩٢	هنيدة بن خالد الخزاعي	(٥٦)
٢٩٣	واصل بن عبدالرحمن البصري	(١٣٧)

م	اسم العلم	رقم الخلاف
٢٩٤	الوضاح بن عبدالله اليشكري	(٥٤)
٢٩٥	وكيع بن الجراح	(٣٢)، (٤٤)، (١١٤)
٢٩٦	الوليد بن مسلم الدمشقي	(١٤٦)
٢٩٧	الوليد بن هشام القرشي	(١٢٤)
٢٩٨	يحيى بن أبي كثير	(١٨)
٢٩٩	يحيى بن أيوب المصري	(٤٥)، (١٦٥)
٣٠٠	يحيى بن دينار	(١٥١)
٣٠١	يحيى بن زكريا بن أبي زائدة	(١١٤)، (١١٥)
٣٠٢	يحيى بن سام الضبي	(٥٧)
٣٠٣	يحيى بن سعيد الأنصاري	(٩٤)
٣٠٤	يحيى بن سعيد القطان	(٧)، (١١)، (٤٤)، (١٠٩)،
٣٠٥	يحيى بن عبدالله بن بكير	(١٦٣)
٣٠٦	يحيى بن يمان العجلي	(٦٦)
٣٠٧	يزيد بن إبراهيم التستري	(١٥٤)
٣٠٨	يزيد بن أبي حكيم العدني	(٢٩)
٣٠٩	يزيد بن أبي زياد الكوفي	(١٥٠)
٣١٠	يزيد بن الحوتكية	(٥٢)
٣١١	يزيد بن زريع	(١٢١)، (١٣٢)، (١٣٤)
٣١٢	يزيد بن زياد بن أبي الجعد	(٨١)
٣١٣	يزيد بن عبد ربه الزبيدي	(٦٢)
٣١٤	يزيد بن عبدالله بن أسامة بن الهاد	(١٩)، (٢٨)، (٨٠)
٣١٥	يزيد بن عبدالله بن الشخير	(٤٧)
٣١٦	يزيد بن هارون	(١٤)، (١٢٥)، (١٣١)، (١٤١)

م	اسم العلـــــم	رقم الخلاف
٣١٧	يعقوب بن إبراهيم الزهري	(١)
٣١٨	يعيش بن الوليد القرشي	(١٢٤)
٣١٩	يونس بن يحيى بن نباتة المدني	(١٥٧)
٣٢٠	يونس بن يزيد	(٦)، (٩٣)



فهرس الألفاظ الغريبة

م	الكلمـــــــة	الصفحة
١	آليت	١٠٨
٢	ارحلوا	٢٠٧
٣	أيام التشريق	٤١٢
٤	جنة	٧٥٠
٥	حيس	٢٤٩
٦	ذرع	٦١٠
٧	زحزح	١٨٥
٨	سرر	٤٠٩
٩	طروقة	٥٠٦
١٠	عَرَقٌ	٥٩٢
١١	الغر	٣١٥
١٢	غُم	٩٤
١٣	قاء	٥٩٩
١٤	كامخاً	٧١٠
١٥	لأَرَبه	٥٣٥
١٦	لحاء شجرة	٣٣٤
١٧	لخلوف	١٧٢
١٨	المخضب	٤٩٦
١٩	هششت	٥٣١
٢٠	هنيهة	١٣١

م	الكلمـــــــة	الصفحة
٢١	وثءٍ	٧٣١
٢٢	وحر الصدر	٢٩٠
٢٣	يباشر	٥٧٦
٢٤	يرفث	٧٥٠



فهرس الأماكن والبلدان



فهرس المصادر والمراجع

❖ **القرآن الكريم** (برواية حفص عن عاصم).

- **الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير**، لأبي عبدالله الحسين بن إبراهيم الجورقاني، تحقيق: عبدالرحمن بن عبدالجبار الفريوائي، دار الصميعي، الثالثة ١٤١٥هـ.
- **أبو زُرعة الرازي وجهوده في السنة مع تحقيق كتابه الضعفاء وأجوبة أسئلة البرذعي**، دراسة وتحقيق الدكتور: سعدي الهاشمي، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، الثانية، ١٤٠٩هـ.
- **إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة**، للإمام البوصيري أحمد بن أبي بكر، تحقيق: عادل بن سعد، والسيد محمود بن إسماعيل، طبع مكتبة الرشد بالرياض، الأولى، ١٤١٩هـ.
- **إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة**، للحافظ ابن حجر، تحقيق: مجموعة من الباحثين بمركز خدمة السنة والسيرة بالمدينة المنورة، طبع مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، توزيع وزارة الشئون الإسلامية بالمملكة العربية السعودية.
- **الأجوبة عما أشكل الشيخ الدارقطني على صحيح مسلم بن الحجاج**، تأليف الحافظ أبي مسعود الدمشقي، تحقيق: إبراهيم بن علي آل كليب، دار الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.
- **الآحاد والمثاني**، لابن أبي عاصم، تحقيق: باسم فيصل أحمد الجوابرة، دار الراية، الرياض، الأولى، ١٤١١هـ
- **الأحاديث التي خولف فيها مالك بن أنس**، تأليف: الدارقطني، تحقيق: رضا بن خالد الجزائري، مكتبة الرشد، ١٤١٨هـ.

• **الأحاديث المختارة**، للضياء المقدسي، تحقيق: عبدالملك بن دهيش، طبع مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة، الأولى، ١٤١٠هـ.

• **أخبار مكة** للفاكهي (محمد بن إسحاق بن العباس)، تحقيق: عبدالملك بن دهيش، الطبعة الثانية، دار خضر، بيروت، ١٤١٤هـ.

• **الأدب المفرد**، تأليف: الإمام البخاري، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، طبع دار البشائر الإسلامية ببيروت، الثالثة، ١٤٠٩هـ

• **الإرشاد للخليلي** (المنتخب منه للسلفي)، تحقيق الدكتور: حمد سعيد بن عمر إدريس، ١٤٠٥هـ، الأولى، مكتبة الرشد، الرياض.

• **الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات**، تأليف: أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الأولى، ١٤١٧هـ.

• **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**، تأليف: الشيخ الألباني، المكتب الإسلامي، الثانية، ١٤٠٥هـ.

• **الأسامي والكنى**، لأبي أحمد الحاكم الكبير، تحقيق: يوسف محمد الدخيل، مكتبة الغرباء الأثرية بالمدينة، الأولى، ١٤١٤هـ.

• **الاستذكار**، لابن عبدالبر النمري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.

• **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**، تأليف: ابن عبدالبر النمري، صححه وخرّج أحاديثه: عادل مرشد، طبع دار الأعلام بالأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

• **الإصابة في تمييز الصحابة**، تأليف: الحافظ ابن حجر، تحقيق: علي محمد البجاوي، نشر دار الجيل ببيروت، الأولى، ١٤١٨هـ.

• **إصلاح غلط المحدثين**، تأليف: الإمام الخطابي، تحقيق: محمد علي عبدالكريم الرديني، طبع دار المأمون للتراث، دمشق، الأولى، ١٤٠٧هـ.

- **أطراف الغرائب والأفراد** للدارقطني، تأليف: ابن طاهر المقدسي، تحقيق: محمود محمد نصار، والسيد: يوسف، دار الكتب العلمية، الأولى، ١٤١٩هـ.
- **الاعتبار**، لعبدالله بن محمد القرشي أبي بكر البغدادي، تحقيق الدكتور: نجم عبدالرحمن خلف، دار البشير، عمان، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
- **إكمال تهذيب الكمال**، تأليف: علاء الدين مغلطاي، تحقيق: عادل بن محمد وأسامة بن إبراهيم، نشر دار الفاروق الحديثة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- **الإلزامات والتتبع**، للدارقطني، تحقيق الشيخ: مقبل الوادعي، دار الكتب العلمية، الثانية، ١٤٠٥هـ.
- **الأم**، للشافعي، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٣هـ.
- **الأنساب للسمعاني**، تعليق: عبدالله عمر البارودي، دار الجنان، بيروت، الأولى، ١٤٠٨هـ.
- **بحر الدم فيمن تكلم فيهم أحمد بمدح أو ذم**، يوسف بن حسن بن عبدالهادي، تحقيق الدكتور: وصي الله عباس، الراية، الرياض، الأولى، ١٤٠٩هـ.
- **البداية والنهاية**، لابن كثير، تحقيق: عبدالله بن عبدالمحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، الأولى، ١٤١٨هـ، توزيع وزارة الشئون الإسلامية بالمملكة العربية السعودية.
- **بغية الباحث إلى زوائد مسند الحارث**، تأليف: نور الدين الهيثمي، تحقيق: حسين أحمد صالح البكري، طبع مركز خدمة السنة والسيرة بالمدينة النبوية، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
- **بغية الراغب المتمني في ختم النسائي رواية ابن السني**، للحافظ السخاوي، تحقيق الدكتور: عبدالعزيز العبدالطيف، مكتبة العبيكان بالرياض، الطبعة الأولى عام (١٤١٤هـ).

- **بغية الطلب في تاريخ حلب**، لابن العديم، تحقيق: سهيل زكار، طبع دار الفكر، بيروت.
- **بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام**، لابن القطان الفاسي، تحقيق الدكتور: الحسين آيت سعيد، دار طيبة للنشر والتوزيع، الأولى، ١٤١٨هـ.
- **بيان خطأ الإمام البخاري في تاريخه**، لابن أبي حاتم، تحقيق: المعلمي، تصوير دار الفكر.
- **تاريخ أبي زرعة الدمشقي**، تحقيق: شكر الله بن نعمة الله القوجاني، طبع مجمع اللغة العربية بدمشق، عام ١٩٨٠.
- **تاريخ أسماء الثقات**، لابن شاهين، تحقيق: صبحي السامرائي، طبع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الأولى، ١٤٠٤هـ.
- **تاريخ أصبهان** لأبي نعيم الأصبهاني، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤١٠هـ.
- **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**: للحافظ الذهبي، حققه الدكتور: بشار عواد معروف، طبع دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
- **التاريخ الأوسط للبخاري (المطبوع باسم الصغير)**، تحقيق: محمد إبراهيم زايد، دار المعرفة، بيروت، الأولى، ١٤٠٦هـ.
- **التاريخ الأوسط**، للبخاري، تحقيق: محمد بن إبراهيم اللحيدان، الصميعي، الأولى، ١٤١٨هـ.
- **التاريخ الكبير** للبخاري، تحقيق: المعلمي، تصوير دار الكتب العلمية.
- **تاريخ المدينة**، لابن شبَّة النميري، تحقيق: فهيم محمد شلتوت، نشر دار الفكر، قم شارع أرم، ١٤١٠هـ.

● **تاريخ بغداد**، للخطيب، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، الأولى، ١٤١٧هـ. ونسخة أخرى، تصوير دار الكتب العلمية ببيروت.

● **تاريخ جرجان**، للسهمي، مراقبة الدكتور: محمد عبدالمعيد خان، مدير دائرة المعارف العثمانية، عالم الكتب، بيروت، الثالثة، ١٤٠١هـ.

● **تاريخ دمشق**، لابن عساكر، طبع مجمع اللغة العربية بدمشق.

● **تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن أبي زكريا يحيى بن معين**، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى.

● **تاريخ مولد العلماء ووفياتهم**، تصنيف: ابن زبر الربعي، تحقيق: محمد المصري، منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق بالكويت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

● **تاريخ واسط** لبحشل (أسلم بن سهل الرزاز)، تحقيق: كوركيس عواد، دار عالم الكتب، بيروت.

● **تالي تلخيص المتشابه**، للخطيب البغدادي، تحقيق: أبو عبيدة مشهور حسن سلمان وأبو حذيفة أحمد الشقيرات، الصميعي، الأولى، ١٤١٧هـ.

● **تبصير المنتبه بتحرير المشتبه**، تأليف: ابن حجر العسقلاني، تحقيق: علي بن محمد البجاوي، الدار المصرية للتأليف والترجمة.

● **التتبع**، للإمام الدارقطني، تحقيق: الشيخ مقبل بن هادي الوادعي، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية: ١٤٠٥هـ.

● **تحرير علوم الحديث**، تأليف: عبد الله بن يوسف الجديع، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: ١٤٢٤ هـ.

● **تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي**، للمباركفوري= جامع الترمذي.

- **تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف**، تأليف: أبي الحجاج المزي، تحقيق: عبدالصمد شرف الدين.
- **التحقيق في أحاديث الخلاف**، تأليف: أبو الفرج ابن الجوزي، تحقيق: مسعد عبدالحميد السعدني، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤١٥هـ.
- **تخريج الأحاديث الضعاف من سنن الدارقطني**، للحافظ أبي محمد الغساني اعتنى به أشرف بن عبدالمقصود، طبع دار عالم الكتب بالرياض، الأولى، ١٤١١هـ.
- **تدريب الراوي في شرح تقريب النووي**، لجلال الدين السيوطي، تحقيق وتعليق: نظر محمد الفاريابي، الكوثر، الرياض، الأولى، ١٤١٤هـ.
- **التدوين في أخبار قزوين**، عبدالكريم بن محمد الرافعي القزويني، تحقيق: عزيز الله العطاري، دار الكتب العلمية، بيروت،١٩٨٧.
- **تذكرة الحفاظ**، تأليف: محمد بن طاهر بن القيسراني، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، الطبعة الأولى، دار الصميعي، الرياض، عام ١٤١٥هـ.
- **التذييل والتذنيب على كتاب تهذيب التهذيب**، لابن حجر العسقلاني، إعداد: محمد بن طلعت، مكتبة أضواء السلف بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.
- **التراجم الساقطة من الكامل** لابن عدي، تحقيق: أبو الفضل عبدالمحسن الحسيني، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الأولى، ١٤١٣هـ.
- **التراجم الساقطة من كتاب إكمال تهذيب الكمال**: لمغلطاي، تحقيق ودراسة: طلاب وطالبات مرحلة الماجستير لعام (١٤٢٤- ١٤٢٥هـ) بإشراف الدكتور: علي الصياح، دار المحدث، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.
- **تسمية الضعفاء والمتروكين والثقات ممن حُمِلَ** عنهم العلم من أصحاب أبي حنيفة، طبع ضمن مجموعة رسائل في علوم الحديث.

- **تسمية شيوخ الإمام النسائي**، تأليف: الإمام النسائي، تحقيق الدكتور: الشريف حاتم بن عارف العوني، طبع دار عالم الفوائد، الأولى، عام ١٤٢٣هـ.
- **تسمية فقهاء الأمصار للإمام النسائي**، تحقيق: مشهور حسن سلمان وعبدالكريم الوريكات، الزرقاء، الأردن، ١٤٠٨هـ.
- **تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد**، تأليف: الإمام النسائي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، نشر دار الوعي، حلب، الأولى، ١٣٩٦هـ.
- **تعجيل المنفعة في زوائد رجال الأئمة الأربعة**، لابن حجر، تحقيق الدكتور: إكرام الله إمداد الحق، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الأولى، ١٤١٦هـ.
- **التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح**، لأبي الوليد الباجي، دار اللواء، الرياض، الأولى، ١٤٠٦هـ.
- **تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس**، ابن حجر، حققه الدكتور: أحمد بن علي سير المباركي، الأولى، ١٤١٣هـ.
- **تعظيم قدر الصلاة**، للإمام محمد بن نصر المروزي، تحقيق: عبدالرحمن بن عبدالقادر الفريوائي، طبع مكتبة الدار بالمدينة النبوية، الأولى، ١٤٠٦هـ.
- **تعليقات الدارقطني على المجروحين** لابن حبان البستي، تحقيق: خليل بن محمد العربي، دار الكتاب الإسلامي، الأولى، ١٤١٤هـ.
- **تغليق التعليق**، للحافظ ابن حجر، تحقيق: سعيد عبدالرحمن موسى القزقي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- **تفسير القرآن العظيم**، تأليف: أبي الفداء ابن كثير، طبع دار الفكر، سنة ١٤٠١هـ
- **تفسير النسائي**، تحقيق: سيد الجليمي وصبري الشافعي، طبع مكتبة السنة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

- **تقريب التهذيب**، لابن حجر العسقلاني، تحقيق أبو الأشبال، صغير أحمد شاغف، طبع دار العاصمة، النشرة الأولى ١٤١٦هـ.
- **التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد**، لابن نقطة، طبع دار الكتب العلمية، ببيروت.
- **التلخيص الحبير**، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: حسن عباس قطب، طبع مؤسسة قرطبة، مصر، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ
- **تلخيص المستدرك**، للذهبي، بذيل المستدرك للحاكم، تصوير دار المعرفة عن الطبعة الهندية.
- **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، تأليف: ابن عبدالبر النمري، تحقيق: مصطفى أحمد العلوي ومحمد عبدالكبير البكري، طبع وزارة عموم الأوقاف والشئون الإسلامية بالمغرب.
- **التمييز**، لمسلم بن الحجاج، تحقيق: مصطفى الأعظمي، طبع دار الكوثر، السعودية، الثالثة، ١٤١٠هـ.
- **تنقيح تحقيق أحاديث التعليق**، للشمس محمد بن أحمد بن عبدالهادي الحنبلي، تحقيق: أيمن صالح شعبان، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
- **تهذيب الآثار لابن جرير الطبري**، محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة.
- **تهذيب التهذيب**، لابن حجر، ضبط ومراجعة: صدقي جميل العطار، دار الفكر، الأولى، بيروت، ١٤١٥هـ.
- **تهذيب الكمال**، لأبي الحجاج المزي، تحقيق: بشار عواد معروف، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، عام ١٤٠٠هـ.
- **تهذيب اللغة**، لأبي منصور الأزهري، تحقيق: عبدالسلام هارون وآخرون.

- **التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل**، لأبي بكر بن إسحاق بن خزيمة، دراسة وتحقيق الدكتور: عبدالعزيز بن إبراهيم الشهوان، طبع مكتبة الرشد بالرياض، السادسة، ١٤١٨هـ.
- **توضيح المشتبه**، لابن ناصر الدين، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، الرسالة بيروت، الأولى، ١٤١٤هـ.
- **تيسير مصطلح الحديث**، محمود الطحان، السابعة، ١٤٠٥هـ.
- **الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم**، صالح بن حامد الرفاعي، دار الخضيري، المدينة، الثانية، ١٤١٨هـ.
- **الثقات**، لابن حبان البستي، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، نشر دار الفكر، الأولى، ١٣٩٥هـ.
- **جامع التحصيل لأحكام المراسيل**، للعلائي، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، الطبعة الثانية، عالم الكتب، بيروت، عام ١٤٠٧هـ.
- **جامع الترمذي مع شرحه تحفة الأحوذي**، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، عام ١٤١٠هـ.
- **جامع العلوم والحكم** لابن رجب، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وإبراهيم باجس، دار الرسالة، بيروت، الثانية، ١٤١٢هـ.
- **الجامع المفهرس لأطراف الأحاديث النبوية والآثار السلفية التي خرجها: المحدث الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في كتبه المطبوعة**، صنع: سليم بن عيد الهلالي، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثالثة، عام ١٤١٨هـ.
- **الجامع**، لمعمر بن راشد، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، طبع المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، عام ١٤٠٣هـ.

● **جزء الألف دينار**، لأبي بكر القطيعي، حققه: بدر بن عبدالله البدر، الطبعة الأولى، عام ١٤١٤هـ، دار النفائس، الكويت.

● **جزء فضائل فاطمة**، لمحمد بن إسحاق بن يحيى، تحقيق: مجدي السيد إبراهيم، مكتبة القرآن، القاهرة.

● **جزء في مسائل عن أبي عبدالله (أحمد)**، رواية: الحافظ عبدالعزيز بن محمد البغوي، تحقيق: أبي عبدالله محمود بن محمد الحداد، دار العاصمة، الرياض الأولى، ١٤٠٧هـ.

● **جزء فيه المسائل التي حلف عليها أحمد**، تصنيف أبي الحسين محمد بن القاضي أبي يعلى، تحقيق: أبي عبدالله محمود بن محمد الحداد، دار العاصمة، الرياض، ١٤٠٧هـ.

● **الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر**، للحافظ السخاوي، تحقيق: إبراهيم باجس، طبع دار ابن حزم ببيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٩هـ.

● **حاشية ابن قطلوبغا على نخبة الفكر**، زين الدين قاسم بن قطلوبغا الحنفي، تحقيق: إبراهيم بن ناصر الناصر، دار الوطن، الرياض، الأولى، ١٤٢٠هـ.

● **حاشية السندي على سنن النسائي**، لنور الدين بن عبدالهادي السندي، اعتنى بها: عبدالفتاح أبو غدة، الطبعة الثانية، مكتب المطبوعات الإسلامية حلب، عام ١٤٠٦هـ.

● **الحديث المنكر عند نقاد الحديث**، تأليف: عبدالرحمن بن نويفع السلمي، طبع مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.

● **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، لأبي نعيم الأصبهاني، تصوير دار الفكر.

● **حلية الأولياء**، لأبي نعيم الأصبهاني، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٥هـ.

● **الدراية في تخريج أحاديث الهداية** لابن حجر العسقلاني: السيد عبدالله هاشم اليماني، دار المعرفة، بيروت.

- **الدعاء**: للطبراني، تحقيق: مصطفى عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
- **ذخيرة العقبى شرح المجتبى**، تأليف الشيخ: محمد علي آدم، طبع دار آل بروم بمكة، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.
- **ذكر المدلسين**: للإمام النسائي، تحقيق الدكتور: الشريف حاتم بن عارف العوني، مطبوع مع تسمية مشايخ النسائي= تسمية مشايخ النسائي.
- **ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه**، لأبي حفص عمر بن شاهين، تحقيق: الشيخ حماد بن محمد الأنصاري، الطبعة الأولى، مكتبة أضواء السلف، الرياض، ١٤١٩هـ.
- **ذكر من حدث عنه ابن أبي عروبة ولم يسمع منه**، طبع ضمن مجموعة رسائل في علوم الحديث.
- **ذكر من يعرف من القضاة بالحديث**: للإمام النسائي، تحقيق الدكتور: الشريف حاتم بن عارف العوني، مطبوع مع تسمية مشايخ النسائي.
- **ذيل التقييد لرواة السنن والمسانيد**، تأليف: تقي الدين الفاسي، تحقيق: كمال الحوت، الطبعة الأولى، عام ١٤١٠هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- **ذيل تاريخ بغداد**، لابن النجار، مطبوع مع تاريخ بغداد، دار الكتب العلمية.
- **ذيل لسان الميزان**، تأليف: الشريف حاتم بن عارف العوني، دار عالم الفوائد، مكة، الأولى، ١٤١٨هـ.
- **رسائل في علوم الحديث**، للإمام النسائي، جمع وتحقيق: جميل علي حسن، طبع مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الأولى، ١٩٨٥م.
- **رسالة أبي داود لأهل مكة**، تحقيق: محمد الصباغ، طبع الدار العربية، بيروت.

- **الرسـالة**، تأليف: الإمام الشافعي، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شـاكر، طبـع مكتبـة دار التراث بالقاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ.
- **الروض الداني إلى معجم الطبراني (المعجم الصغير للطبراني)**، تحقيـق: محمـد شـكور محمود الحاج امرير، المكتب الإسلامي، بيروت، الأولى، ١٤٠٥هـ.
- **الزهد**، لابن المبارك، حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- **زهر الربى**، للإمام السيوطي: مطبوع بحاشية المجتبى للنسائي.
- **زوائد تاريخ بغداد عـلى الكتـب الـستة**، تـأليف: خلـدون الأحـدب، الطبعـة الأولى، ١٤١٧هـ، دار القلم، دمشق.
- **سؤالات ابن الجنيد** لابن معين، تحقيق الدكتور: أحمد محمد نور سيف، مكتبة الدار، المدينة، الأولى، ١٤٠٨هـ.
- **سؤالات أبي داود لأحمد بن حنبل**، دراسة وتحقيق الدكتور: زياد بـن محمـد منـصور، مكتبة العلوم والحكم بالمدينة، الأولى، ١٤١٤هـ.
- **سـؤالات الآجـري** لأبي داود السجـستاني، تحقيـق: عبـدالعليم بـن عبـدالعظيم البستوي، مكتبة دار الاستقامة، مكة، الأولى، ١٤١٨هـ.
- **سؤالات البرقاني** للدارقطني، تحقيـق الـدكتور: عبـدالرحيم محمـد أحمـد القـشقري، الطبعة الأولى، كتب خانه جميلي، باكستان، عام ١٤٠٤هـ.
- **سؤالات الحاكم** للدارقطني، تحقيق: موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، الطبعة الأولى، مكتبة المعارف، الرياض، عام ١٤٠٤هـ.
- **سؤالات الدوري**، لابن معين= يحيى بن معين وكتابه التاريخ.
- **سؤالات السلمي** للدارقطني، تـأليف: أبي عبـدالرحمن الـسلمي، تحقيـق: فريـق مـن الباحثين بإشراف الدكتور: سعد الحميد، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.

- **سؤالات المروذي (العلل ومعرفة الرجال)**، تحقيق الدكتور: وصي الله عباس، الدار السلفية، بومباي، الهند، الأولى، ١٤٠٨هـ.
- **سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني وغيره من المشايخ**، دراسة وتحقيق: موفق عبدالله عبدالقادر، مكتبة المعارف، الأولى، ١٤٠٤هـ.
- **سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة**، لعلي بن المديني، تحقيق: موفق عبدالله عبدالقادر، المعارف، الرياض، الأولى، ١٤٠٤هـ.
- **سلسلة الأحاديث الصحيحة**، للشيخ الألباني، المعارف، ١٤١٥هـ، جديدة ومنقحة.
- **سلسلة الأحاديث الضعيفة**، للشيخ الألباني، المعارف، الأولى، ١٤١٧هـ.
- **السنة**، تأليف: أبي بكر الخلال، دراسة وتحقيق الدكتور: عطية بن عتيق الزهراني طبع دار الراية بالرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ، والثانية ١٤٢٠هـ، والأولى ١٤٢٠هـ.
- **السنة**، تأليف: أبي بكر بن أبي عاصم، تخريج: الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، طبع المكتب الإسلامي، الثالثة، ١٤١٣هـ.
- **السنة**، تأليف: عبدالله بن أحمد بن حنبل، تحقيق: محمد بن سعيد القحطاني، طبع دار عالم الكتب، الرياض، الرابعة، ١٤١٦هـ.
- **سنن ابن ماجه**، تحقيق وترقيم: محمد فؤاد عبدالباقي، تصوير دار الكتب العلمية.
- **سنن أبي داود السجستاني**، إعداد وتعليق: عزت عبيد الدعاس، دار الحديث، حمص.
- **سنن الترمذي (الجامع)**، لأبي عيسى الترمذي، تحقيق: أحمد شاكر وآخرون طبع دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- **سنن الدارقطني**، اعتنى به: السيد عبدالله هاشم يماني المدني، مطبوع عـام ١٣٨٦هـ، وبذيله التعليق المغني على الدارقطني: لشمس الحق العظيم أبادي.
- **سنن الـدارقطني**، أشرف عـلى تحقيقـه الـدكتور: عبـدالله التركـي، مؤسـسة الرسـالة ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
- **سنن الـدارمي**، حققـه وشرح ألفاظـه وعلـق عليـه الـدكتور: مـصطفى ديـب البغـا، الطبعة الثانية، عام ١٤١٧هـ، دار القلم، دمشق.
- **السنن الكبرى للبيهقي**، تحقيق:محمد عبدالقادر عطا، نـشر دار البـاز بمكـة المكرمـة، عام ١٤١٤هـ.
- **الـسنن الكـبرى** للنـسائي، أشرف عـلى تحقيقـه: شـعيب الأرنـؤوط، طبـع مؤسـسة الرسالة، بيروت، الأولى، ١٤٢١هـ.
- **السنن الكبرى للنسائي**، تحقيق ودراسة مركز البحوث وتقنية المعلومـات، طبـع دار التأصيل، القاهرة، الأولى ١٤٣٣هـ.
- **سنن النسائي بشرح السيوطي وحاشية السندي**، اعتنى بـه ورقمـه وصـنع فهارسـه: عبدالفتاح أبو غدة، طبع دار البشائر الإسلامية، بيروت، تصوير مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب.
- **سنن سعيد بن منصور**، تحقيق الشيخ: سعد الحميد، الطبعـة الأولى، دار الـصميعي، الرياض، عام ١٤١٤هـ.
- **سـير أعـلام النـبلاء**، للـذهبي، أشرف عـلى تحقيقـه: شـعيب الأرنـؤوط، مؤسـسة الرسالة، الطبعة الحادية عشر، ١٤١٧هـ.
- **الشجرة في أحوال الرجال** للجوزجاني، تحقيق:عبدالعليم بـن عبـدالعظيم البـستوي حديث أكادمي، فيصل أباد، الأولى، ١٤١١هـ.
- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**: لابن العماد الحنبلي، طبع دار ابن كثير، بيروت.

- **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة**، للالكائي، تحقيق الدكتور: أحمد سعد حمدان، دار طيبة بالرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
- **شرح علل الترمذي**، لابن رجب الحنبلي، تحقيق: نور الدين عتر، الطبعة الأولى، عام ١٣٩٨هـ.
- **شرح علل الترمذي**، لابن رجب، تحقيق: صبحي السامرائي، طبع دار عالم الكتب ببيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٦هـ.
- **شرح مشكل الآثار**، تأليف: أبي جعفر الطحاوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط طبع مؤسسة الرسالة، بيروت، الأولى، ١٤١٥هـ.
- **شرح معاني الآثار**، لأبي جعفر الطحاوي، تحقيق: زهري النجار، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٣٩٩هـ.
- **شرف أصحاب الحديث** للخطيب، تحقيق: عمرو عبدالمنعم سليم، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الأولى، ١٤١٧هـ.
- **شروط الأئمة الخمسة**، تأليف: الحافظ أبي بكر الحازمي، عناية: طارق السعود، طبع دار الهجرة ببيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ.
- **شروط الأئمة الستة**، تأليف: الحافظ محمد بن طاهر المقدسي، عناية: طارق السعود، طبع دار الهجرة ببيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ.
- **شروط الأئمة**، لابن منده، تحقيق: عبدالرحمن بن عبدالجبار الفريوائي، طبع دار المسلم، الرياض، الأولى، ١٤١٤هـ.
- **شعب الإيمان**، للبيهقي، تحقيق: محمد السعيد بن بسيوني زغلول، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤١٠هـ.
- **الشمائل المحمدية**، للإمام الترمذي، تحقيق: عبده علي كوشك، طبع اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، بيروت.

- **صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الطبعة الثالثة ١٤١٨هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- **صحيح ابن خزيمة**، تحقيق وتعليق: محمد مصطفى الأعظمي، طبع المكتب الإسلامي، بيروت، الثانية، ١٤١٢هـ.
- **صحيح الجامع الصغير وزيادته**، للشيخ الألباني، المكتب الإسلامي، الثالثة ١٤٠٨هـ.
- **صحيح مسلم بشرح النووي**، طبع دار الكتب العلمية، الأولى، عام ١٤١٥هـ.
- **صحيح الإمام البخاري**، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار القلم، بيروت ١٩٨١م.
- **صحيح الإمام البخاري**= مع فتح الباري لابن حجر.
- **صيانة صحيح مسلم**، لأبي عمرو بن الصلاح، تحقيق الدكتور: موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، الطبعة الثانية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، عام ١٤٠٨هـ.
- **الضعفاء الكبير للعقيلي**، تحقيق: عبدالمعطي أمين قلعجي، الكتب العلمية، الأولى، ١٤٠٤هـ، ونسخة أخرى بتحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، الصميعي، الأولى، ١٤٢٠هـ.
- **الضعفاء والمتروكين**، للدارقطني، تحقيق: محمد لطفي الصباغ، المكتب الإسلامي، بيروت، الأولى، ١٤٠٠هـ.
- **الضعفاء والمتروكين**، للإمام النسائي: تحقيق: محمود إبراهيم زايد.
- **طبقات الأسماء المفردة**، للحافظ أبي بكر البرديجي، تحقيق: عبده علي كوشك، طبع دار المأمون للتراث، دمشق، الأولى، ١٤١٠هـ.
- **طبقات الشافعية الكبرى**، تأليف: تاج الدين السبكي، تحقيق الدكتور: عبدالفتاح الحلو والدكتور: محمود الطناحي، الطبعة الثانية بدار هجر للطباعة والنشر بالقاهرة، ١٤١٣هـ.

- **طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها**، لأبي الشيخ ابن حيان، تحقيق الدكتور: عبدالغفار سليمان البنداري وسيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية بيروت، الأولى، ١٤٠٩هـ. ونسخة أخرى تحقيق:عبدالغفور البلوشي، طبع مؤسسة الرسالة.
- **الطبقات**: للإمام النسائي، ضمن مجموعة رسائل في علوم الحديث.
- **علل الأحاديث في كتاب الصحيح** لمسلم بن الحجاج، تصنيف: أبي الفضل بن عمار الشهيد، تحقيق: علي حسن عبدالحميد، دار الهجرة، الأولى، ١٤١٢هـ.
- **علل الترمذي الكبير**، تحقيق: حمزة ديب مصطفى، مكتبة الأقصى، الأردن الأولى، ١٤٠٦هـ.
- **العلل المتناهية**: لابن الجوزي، تحقيق: خليل الميس، دارالكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
- **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، للإمام الدارقطني، (تتمة الكتاب مع الفهارس)، تحقيق: محمد بن صالح الدباسي، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.
- **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، للحافظ أبي الحسن الدارقطني، تحقيق الدكتور: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة، الأولى.
- **العلل لابن أبي حاتم**، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف الدكتور: سعد الحميد، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.
- **العلل ومعرفة الرجال برواية عبدالله بن أحمد**، تحقيق الدكتور: وصي الله عباس، المكتب الإسلامي، الأولى، ١٤٠٨هـ.
- **العلل**، لأحمد بن حنبل، تحقيق: صبحي البدري السامرائي، مكتبة المعارف الرياض، الأولى، عام ١٤٠٩هـ.

• **العلل**، لعلي بن المديني، تحقيق وتخريج: حسام محمد بوقريص، طبع: دار غراس للنشر والتوزيع بالكويت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

• **عمل اليوم والليلة**، لابن السني، تعليق: أبو محمد سالم بن أحمد السلفي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الأولى، ١٤٠٨هـ.

• **عمل اليوم والليلة**، للإمام النسائي، تحقيق: فاروق حمادة، طبع مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

• **عون المعبود شرح سنن أبي داود**، لشمس الحق العظيم أبادي، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، الثانية، ١٤١٥هـ.

• **غاية النهاية في طبقات القراء**، لابن الجزري، تحقيق: ج/ برجستراستر، الطبعة الأولى، ١٣٥١هـ، تصوير دار الكتب العلمية.

• **غرائب حديث الإمام مالك بن أنس**، تأليف: الإمام الحافظ أبي الحسين محمد بن المظفر البزاز، دار السلف، الرياض، الأولى، ١٤١٨هـ.

• **غريب الحديث**، لابن الجوزي، عبدالرحمن بن علي، تحقيق الدكتور: عبد المعطي أمين قلعهجي، طبع دار الكتب العلمية، بيروت - ١٤٠٥هـ.

• **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، للحافظ ابن حجر العسقلاني، إخراج ومراجعة محب الدين الخطيب، الطبعة الثانية، دار الريان، القاهرة، عام ١٤٠٧هـ.

• **فتح الباري في شرح صحيح البخاري**، لابن رجب الحنبلي، تحقيق: طارق ابن عوض الله بن محمد، دار ابن الجوزي، الأولى، ١٤١٧هـ.

• **الفصل للوصل المدرج في النقل**، للخطيب البغدادي، تحقيق: عبدالسميع محمد الأنيس، دار ابن الجوزي، الأولى، شعبان، ١٤١٨هـ.

• **فضائل الأوقات**، للبيهقي، تحقيق: عدنان عبدالرحمن مجيد القيسي، مكتبة المنارة، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

• **فضائل الصحابة للنسائي**: دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ.

• **فضائل الصحابة**، لأحمد بن حنبل، تحقيق الدكتور: وصي الله محمد عباس، طبع مؤسسة الرسالة، بيروت، الأولى، ١٤٠٣هـ.

• **فهارس مسند الإمام أحمد**، إعداد: محمد السعيد بن بسيوني زغلول، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، عام ١٤٠٩هـ.

• **فهرس ابن خير الأشبيلي**: تأليف: ابن خير الإشبيلي، تحقيق: فرنسكشه قداره زيدين، طبع دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٣٩٩هـ.

• **الفوائد (الغيلانيات)**، للحافظ أبي بكر محمد بن عبدالله بن إبراهيم الشافعي، حققه: حلمي كامل أسعد عبدالهادي، طبع دار ابن الجوزي بالمملكة العربية السعودية، الأولى، ١٤١٧هـ.

• **الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة**، للشوكاني، تحقيق: المعلمي، تصوير دار الكتب العلمية.

• **الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب (المهروانيات)**، للشيخ أبي القاسم يوسف بن محمد المهرواني، تخريج: الخطيب البغدادي، حققه: خليل بن محمد العربي، طبع دار الراية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

• **الفوائد**، لأبي القاسم تمام بن محمد الرازي، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، طبع مكتبة الرشد بالرياض، الثالثة، ١٤١٨هـ.

• **القاموس المحيط للفيروزآبادي**، مؤسسة الرسالة، بيروت، الثانية، ١٤٠٧هـ.

• **القدر**، تأليف: الإمام أبي جعفر الفريابي، تحقيق: عبدالله بن حمد المنصور، طبع أضواء السلف بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

• **القدر**، لابن المستفاض، تحقيق: عبدالله بن حمد المنصور، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

• **قواعد في علوم الحديث**، لظفر بن أحمد التهانوي، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، مصورة.

• **القول المعتبر في ختم النسائي رواية ابن الأحمر**: للحافظ السخاوي، تحقيق: جاسم بن محمد الفجي، طبع وتوزيع المكتب الإسلامي ودار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

• **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة للذهبي**، مقابلة: صدقي جميل العطار، دار الفكر للطباعة والنشر، الأولى، ١٤١٨هـ.

• **الكامل في ضعفاء الرجال** لابن عدي، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤١٨هـ.

• **كتاب الأجوبة**، للشيخ أبي مسعود عما أشكل الشيخ الدارقطني على صحيح مسلم بن الحجاج، تأليف: الحافظ أبي مسعود بن محمد بن عبيد الدمشقي، دراسة وتحقيق: إبراهيم بن محمد بن علي آل كليب، دار الوراق الرياض، الأولى، ١٤١٩هـ.

• **كتاب التاريخ**، تأليف: أبي عبدالله محمد بن أحمد بن محمد المقدمي، تحقيق: محمد إبراهيم اللحيدان، دار الكتاب والسنة، الأولى، ١٤١٥هـ.

• **كتاب الجرح والتعديل**، لابن أبي حاتم، تصوير دار الكتب العلمية.

• **كتاب الصلاة** لأبي نعيم الفضل بن دكين، تحقيق: صلاح بن عائض الشلاحي، مكتبة الغرباء الأثرية بالمدينة، الأولى، ١٤١٧هـ.

• **كشف الخفا ومزيل الالباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس**، للشيخ إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي، دار زاهد القدسي، القاهرة.

• **الكفاية في علم الرواية**، للخطيب البغدادي، تحقيق الدكتور: أحمد عمر هاشم، دار الكتاب العربي، بيروت، الثانية، ١٤٠٦هـ.

- **الكفاية في معرفة أصول علم الرواية**، تأليف: الخطيب البغدادي، تحقيق: إبراهيم بن مصطفى الدمياطي، طبع دار الهدى، المنصورة، الأولى، ١٤٢٢هـ
- **الكنى والأسماء**، تأليف: الإمام مسلم بن الحجاج، تحقيق: عبدالرحيم محمد أحمد القشقري، نشر الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، الأولى، ١٤٠٤هـ
- **لسان العرب**، لابن منظور، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٢هـ.
- **لسان الميزان** لابن حجر، تحقيق: غنيم بن عباس غنيم، دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الأولى، ١٤١٦هـ.
- **المجروحين**، لابن حبان، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، المعرفة، ١٤١٢هـ.
- **مجلسان من إملاء النسائي**، رواية أبيض الفهري، تحقيق: أبي إسحاق الحويني، دار ابن الجوزي، عام ١٤١٥هـ.
- **مجمع الزوائد**، نور الدين الهيثمي، طبع دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧هـ.
- **مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية**، جمع وترتيب: عبدالرحمن بن محمد بن قاسم وابنه محمد، دار عالم الكتب، الرياض، ١٤١٢هـ.
- **مجموعة رسائل في علوم الحديث**، تقديم: جميل علي حسن، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٤٠٥هـ.
- **محاسن الاصطلاح** للبلقيني، بذيل مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: عائشة بنت الشاطئ.
- **المحلى**، لابن حزم، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- **المحمدون من ذيل التقييد**، تحقيق: محمد صالح عبدالعزيز المراد، مطبوع بمعهد البحوث العلمية وإحياء التراث بجامعة أم القرى، الطبعة الأولى، عام ١٤١١هـ.

• **مختصر زوائد مسند البزار على الكتب الستة ومسند أحمد**، للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: صبري عبدالخالق أبو ذر، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.

• **مختصر قيام الليل**، للحافظ محمد بن نصر المروزي، اختصار العلامة: أحمد بن علي المقريزي، طبع دار الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.

• **المراسيل**، لابن أبي حاتم، عناية شكر الله بن نعمة الله قوجاني، دار الرسالة، بيروت، الثانية، ١٤١٨هـ.

• **مسائل أحمد برواية أبي داود**، تحقيق: أبي معاذ طارق عوض الله، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الأولى، ١٤٢٠هـ.

• **مسائل أحمد رواية صالح بن أحمد**، حقق تحت إشراف: طارق عوض الله، دار الوطن، الرياض، الأولى، ١٤٢٠هـ.

• **المستدرك على الصحيحين**، للحاكم النيسابوري، تصوير دار المعرفة عن الطبعة الهندية.

• **مسند ابن أبي شيبة**، لأبي بكر بن أبي شيبة، تحقيق: عادل العزازي وأحمد المزيدي، طبع دار الوطن بالرياض، الأولى، ١٤١٨هـ.

• **مسند ابن الجعد**، مراجعة وتعليق: عامر أحمد حيدر، طبع مؤسسة نادر، بيروت، الأولى، ١٤١٠هـ.

• **مسند أبي داود الطيالسي**، طبع دار المعرفة، بيروت.

• **مسند أبي عوانة الإسفراييني**، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، طبع دار المعرفة، بيروت، الأولى، ١٤١٨هـ.

• **مسند أبي يعلى الموصلي**، تحقيق: حسين سليم أسد، طبع دار المأمون للتراث، دمشق، الأولى، ١٤٠٤هـ.

- **مسند إسحاق بن راهويه**، تحقيق الدكتور: عبدالغفور بن عبدالحق البلوشي، طبع مكتبة الإيمان، المدينة المنورة، الأولى، ١٤١٢هـ، ١٤١٥هـ.
- **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، بتحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، الطبعة الأولى، عام ١٤١٦هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت. نسخة أخرى طبع دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، عام ١٤١٣هـ.
- **مسند الإمام عبدالله بن المبارك**، تحقيق وتعليق: صبحي البدري السامرائي، طبع مكتبة المعارف بالرياض، الأولى، عام ١٤٠٧هـ.
- **مسند البزار (البحر الزخار)**، للحافظ أبي بكر البزار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، طبع مكتبة العلوم والحكم بالمدينة النبوية، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- **مسند الحميدي (عبدالله بن الزبير)**، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- **مسند الروياني (أبو بكر محمد بن هارون)**، تحقيق: أيمن علي أبو يماني، نشر مؤسسة قرطبة، القاهرة، الأولى، ١٤١٦هـ.
- **مسند الشاميين**، لأبي القاسم الطبراني، حققه: حمدي عبدالمجيد السلفي، طبع مؤسسة الرسالة، بيروت، الأولى، ١٤١٦هـ.
- **مسند الشهاب**، للقضاعي، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، طبع مؤسسة الرسالة، بيروت، الثانية، ١٤٠٧هـ.
- **المسند المستخرج على صحيح مسلم**، تصنيف: الحافظ أبي نعيم الأصبهاني تحقيق: محمد حسن الشافعي، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- **مسند عبد بن حميد**، تحقيق: صبحي السامرائي، ومحمود محمد خليل، طبع مكتبة السنة، القاهرة، الأولى، ١٤٠٨هـ.

- **مسند عمر بن الخطاب**، ليعقوب بن شيبة السدوسي، تحقيق: كمال الحوت، طبع مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الأولى، ١٤٠٥هـ.
- **المسند**، للهيثم بن كليب الشاشي، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، الطبعة الأولى، عام ١٤١٠هـ، مكتبة العلوم والحكم بالمدينة النبوية.
- **مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار**، لابن حبان، تحقيق: مرزوق علي إبراهيم، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الأولى، ١٤٠٨هـ.
- **المصنف**، لابن أبي شيبة، تحقيق: كمال الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، الأولى، ١٤٠٩هـ.
- **المصنف**، لعبدالرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ، المكتب الإسلامي، بيروت.
- **المصنف**، لابن أبي شيبة، حققه: فريق من الباحثين بإشراف الدكتور: سعد الحميد، مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.
- **المصنوع في معرفة الحديث الموضوع**، للعلامة: علي القاري الهروي، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الرابعة، ١٤٠٤هـ.
- **المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية**، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: غنيم بن عباس بن غنيم، وياسر بن إبراهيم بن محمد.
- **المعجم الأوسط لأبي القاسم الطبراني**، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، وعبدالمحسن الحسيني، طبع دار الحرمين بالقاهرة، الأولى، ١٤١٥هـ.
- **معجم البلدان**: لياقوت الحموي، طبع دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٥م.
- **معجم السفر**: للحافظ السِّلفي، تحقيق الدكتور: شير محمد زمان، طبع مجمع البحوث الإسلامية بإسلام أباد، الطبعة الأولى، ١٤٠٨-١٤٠٩هـ.

- **معجم الصحابة** لابن قانع، تحقيق: صلاح سالم المعصراني، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- **المعجم الصغير للطبراني**، تحقيق: محمد سليم إبراهيم سماره، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- **المعجم الكبير للطبراني**، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، مطبعة الزهراء الحديثة، العراق، الثانية، ١٤٠٥هـ.
- **المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي**، وضع وترتيب بعض المستشرقين مع مشاركة محمد فؤاد عبدالباقي، مطبعة بريل في مدينة ليدن، ١٩٥٥م.
- **المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي**، للإسماعيلي صاحب المستخرج على صحيح البخاري، رواية البرقاني عنه، دراسة وتحقيق الدكتور: زياد بن محمد منصور، طبع مكتبة العلوم والحكم بالمدينة النبوية، الأولى، ١٤١٠هـ.
- **معجم مقاييس اللغة**، لابن فارس، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، دار الجيل
- **المعجم**، لابن الأعرابي، تحقيق: عبدالمحسن الحسيني، طبع دار ابن الجوزي المملكة العربية السعودية، الأولى، ١٤١٨هـ.
- **المعجم**، لابن المقرئ، تحقيق: عادل بن سعد، طبع مكتبة الرشد بالرياض، الأولى، ١٤١٩هـ.
- **معرفة الثقات**، للعجلي، ترتيب: الهيثمي والسبكي، طبع مكتبة الدار بالمدينة، ١٤٠٥هـ.
- **معرفة الصحابة**، لأبي نعيم الأصبهاني، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن، الرياض، الأولى، ١٤١٩هـ.
- **معرفة علوم الحديث وكمية أجناسه**، تأليف: أبي عبدالله الحاكم، تحقيق: أحمد بن فارس السلوم، دار ابن حزم، الأولى، ١٤٢٤هـ.

• **المعرفة** والتاريخ، ليعقوب بن سفيان الفسوي، تحقيق الدكتور: أكرم ضياء العمري، طبع مكتبة الدار بالمدينة المنورة.

• **المغني**، لابن قدامة، تحقيق الدكتور: عبدالله بن عبدالمحسن التركي، والدكتور: عبدالفتاح الحلو، دار هجر، القاهرة، الثانية، ١٤١٣هـ، توزيع وزارة الشئون الإسلامية بالمملكة العربية السعودية.

• **المفاريد**، لأبي يعلى، تحقيق: عبدالله بن يوسف الجديع، دار الأقصى، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

• **مفتاح كنوز السنة**، تأليف: جماعة من المستشرقين، ترجمة: محمد فؤاد عبدالباقي، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، عام ١٤١١هـ.

• **مقدمة ابن الصلاح**، تحقيق الدكتورة: عائشة بنت الشاطئ، تصوير المكتبة الفيصلية، طبعة عام ١٤١٥هـ،محررة.

• **من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال رواية الدقاق**، تحقيق الدكتور:أحمد محمد نور سيف، طبع مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى

• **المنار المنيف في الصحيح والضعيف**، لابن قيم الجوزية، تحقيق العلامة: عبدالرحمن بن يحيى المعلمي، دار العاصمة، الرياض، الثانية، ١٤١٩هـ.

• **المنتخب من العلل** للخلال، لابن قدامة، تحقيق: طارق عوض الله، دار الراية، الأولى، ١٤١٩هـ.

• **المنتقى من السنن المسندة عن رسول الله** لابن الجارود، تعليق: عبدالله عمر البارودي، مؤسسة الكتاب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

• **المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، للنووي (صحيح مسلم بشرح النووي).

- **منهج الإمام النسائي في إعلال الحديث**، للدكتور عبد الرحمن بن نويفع السلمي، رسالة دكتوراه، مكتبة الرشد، ١٤٢٧ه.
- **المنهج المقترح لفهم المصطلح**، للشريف حاتم بن عارف العوني، دار الهجرة، الأولى، ١٤١٦هـ.
- **موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ومحمد رضوان العرقسوسي، الرسالة، الأولى، ١٤١٤هـ.
- **موسوعة أقوال الإمام أحمد في رجال الحديث وعلله**، جمع وترتيب: السيد أبو المعاطي النووي وأحمد عبدالرزاق عيد ومحمود محمد خليل، عالم الكتب، بيروت، الأولى، ١٤١٧هـ.
- **موسوعة رسائل ابن أبي الدنيا**، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
- **موسوعة علوم الحديث الشريف**، تأليف: جمع من الباحثين بإشراف الدكتور: محمود حمدي زقزوق، القاهرة، ١٤٢٦هـ.
- **موضح أوهام الجمع والتفريق**، لأبي بكر الخطيب البغدادي، تحقيق: الشيخ المعلمي، طبع مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بالهند، تصوير دار الفكر.
- **الموضوعات من الأحاديث المرفوعات**، لأبي الفرج بن الجوزي، تحقيق: نور الدين بن شكري جيلار، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ، طبع مكتبة أضواء السلف
- **الموطأ**: لمالك بن أنس الأصبحي (رواية أبي مصعب الزهري المدني)، حققه وعلق عليه: بشار عواد معروف، ومحمود محمد خليل، طبع مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.
- **الموطأ**: لمالك بن أنس الأصبحي (رواية يحيى الليثي)، تحقيق الدكتور: بشار عواد معروف، طبع دار الغرب الإسلامي، الثانية، ١٤١٧هـ.

- **الموقظة**، للحافظ الذهبي، اعتنى به: عبدالفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الثانية، ١٤١٢هـ.
- **نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار**، للحافظ ابن حجر، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، منشورات مكتبة المثنى ببغداد، سنة ١٤٠٦.
- **النكت الظراف على تحفة الأشراف**، للحافظ ابن حجر العسقلاني، مطبوع بذيل تحفة الأشراف للمزي.
- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تأليف: شمس الدين ابن خلِّكان، تحقيق الدكتور: إحسان عباس، دار صادر، بيروت.



فهرس الموضوعات

